

مجموعه

الافتاوى

تأليف شيخ الإسلام
تميم الدين أحمد بن تيمية السعدي
الطبعة سنة ١٣٢٨ هـ

اعتنوا بما فرغ الله من عباده

أنور البزاز

قائم الجزار

بمطبعة الكفاية

مقدمة التفسير والتفسير

دار الوفاء

مَجْمُوعَةُ الْفَتَاوَى

لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَامِيِّ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

مدار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - الهندسورة
الاتصال : ش الإمام محمد عبده المجاهد لكلية الآداب ص. ب. ٢٣٠
ت : ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨
المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣



مكتبة العبيكان - المملكة العربية السعودية
الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة ص. ب. ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩

مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

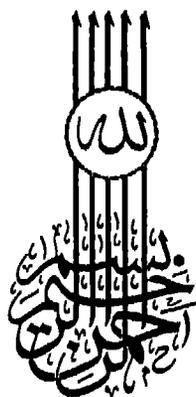
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ

أَنُورُ الْباز

عَامِرُ الْجَزَار

المجلد الثالث عشر



كتاب
مقدمة التفسير

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طيب الله ثراه - فيما صنفه
بقلعة دمشق أخيراً - :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

فصل

في الفرقان بين الحق والباطل

وأن الله بين ذلك بكتابه ونيبه، فمن كان أعظم اتباعاً لكتابه الذي أنزله ونيبه الذي أرسله كان أعظم فرقاناً، ومن كان أبعد عن اتباع الكتاب والرسول كان أبعد عن الفرقان، واشتبه عليه الحق بالباطل، كالذين اشتبه عليهم عبادة الرحمن بعبادة الشيطان، والنيبي الصادق بالمتبئ الكاذب ، وآيات النبيين بشبهات الكذابين ، حتى اشتبه عليهم الخالق بال مخلوق .

فإن الله - سبحانه وتعالى - بعث محمداً بالهدى ودين الحق؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ففرق به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغى، والصدق والكذب، والعلم والجهل، والمعروف والمنكر، وطريق أولياء الله السعداء وأعداء الله الأشقياء؛ وبين ما عليه الناس من الاختلاف، وكذلك النبيون قبله، قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٣، ٦٤] ، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي

نَزَلَ الْفُرْقَانُ عَلَيَّ عَبْدَهُ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿ [الفرقان: ١] ، وقال تعالى : ﴿ آتَمَّ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ . نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ . مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ [آل عمران: ١-٤] .

قال جماهير المفسرين: هو القرآن. روى ابن أبي حاتم بإسناده عن الربيع بن أنس قال: هو الفرقان فرق بين الحق والباطل. قال: وروى عن عطاء ومجاهد ومقسم وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك، وروى بإسناده عن شيبان، عن قتادة في قوله: ﴿ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ قال: هو القرآن الذي أنزله الله على محمد، ففرق به بين الحق والباطل، وبين فيه دينه وشرع فيه شرائعه، وأحل حلاله وحرم حرامه، وحد حدوده، وأمر بطاعته ونهى عن معصيته. وعن عباد بن منصور: سألت الحسن عن قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ قال: هو كتاب بحق.

و«الفرقان» مصدر فرق فرقاً مثل الرجحان، والكفران، والخسران، وكذلك «القرآن» هو في الأصل مصدر قرأ قرأناً، ومنه قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧-١٩]، ويسمى الكلام المقروء نفسه « قرآناً » - وهو كثير - كما في قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]، كما أن الكلام هو اسم مصدر كلم تكليماً، وتكلم تكلماً، ويراد به الكلام نفسه؛ وذلك لأن الإنسان إذا تكلم كان كلامه بفعل منه وحركة هي مسمى المصدر، وحصل عن الحركة صوت يقطع حروفاً هو نفس التكلم، فالكلام والقول ونحو ذلك يتناول هذا وهذا؛ ولهذا كان الكلام تارة يجعل نوعاً من العمل إذا أريد به المصدر، وتارة يجعل قسيماً له إذا أريد ما يتكلم به، وهو يتناول هذا وهذا. وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا أن لفظ «الفرقان» إذا أريد به المصدر كان المراد أنه أنزل الفصل والفرق بين الحق والباطل، وهذا منزل في الكتاب؛ فإن في الكتاب الفصل، وإنزال الفرق هو إنزال الفارق، وإن أريد بالفرقان ما يفرق فهو الفارق أيضاً. فهما في المعنى سواء، وإن أريد بالفرقان نفس المصدر فيكون إنزاله كإنزال الإيمان وإنزال العدل؛ فإنه جعل في القلوب التفريق بين الحق والباطل بالقرآن، كما جعل فيها الإيمان والعدل، وهو - سبحانه وتعالى - أنزل الكتاب والميزان، والميزان قد فسر بالعدل، وفسر بأنه ما يوزن به ليعرف العدل، وهو كالفرقان يفسر بالفرق، ويفسر بما يحصل به الفرق، وهما متلازمان؛ فإذا أريد الفرق نفسه فهو نتيجة الكتاب وثمرته ومقتضاه، وإذا أريد الفارق فالكتاب نفسه هو الفارق، ويكون له اسمان، كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة الأخرى، سمي كتاباً باعتبار أنه مجموع مكتوب تحفظ حروفه ويقرأ ويكتب، وسمى فرقاناً باعتبار أنه يفرق

بين الحق والباطل كما تقدم، كما سمي هدى باعتبار أنه يهدي إلى الحق، وشفاء باعتبار أنه يشفي القلوب من مرض الشبهات والشهوات، ونحو ذلك من أسمائه.

وكذلك أسماء الرسول؛ كالمقفي، والماحي، والحاشر. وكذلك أسماء الله الحسنی؛ كالرحمن، والرحيم، والملك، والحكيم، ونحو ذلك.

والعطف يكون لتغاير الأسماء والصفات، وإن كان المسمى واحداً كقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١-٣]، وقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ونحو ذلك.

وهنا ذكر أنه نزل الكتاب، فإنه نزله متفرقا، وأنه أنزل التوراة والإنجيل، وذكر أنه أنزل الفرقان، وقد أنزل - سبحانه وتعالى - الإيمان في القلوب، وأنزل الميزان، والإيمان. و«الميزان» مما يحصل به الفرقان أيضاً، كما يحصل بالقرآن، وإذا أنزل القرآن حصل به الإيمان والفرقان، ونظير هذا قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨]، قيل: الفرقان هو التوراة. وقيل: هو الحكم بنصره على فرعون، كما في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١].

وكذلك قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، قيل: النور هو محمد عليه الصلاة والسلام، وقيل: هو الإسلام. وقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، قيل: البرهان: هو محمد. وقيل: هو الحجة والدليل. وقيل: القرآن والحجة والدليل تتناول الآيات التي بعث بها محمد ﷺ، لكنه هناك جاء بلفظ ﴿آتَيْنَا﴾ و ﴿جَاءَكُمْ﴾. وهنا قال: ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ جاء بلفظ الإنزال؛ فلهذا شاع بينهم أن القرآن والبرهان يحصل بالعلم والبيان كما حصل بالقرآن، ويحصل بالنظر والتمييز بين أهل الحق والباطل بأن ينجي هؤلاء وينصرهم ويعذب هؤلاء، فيكون قد فرق بين الطائفتين كما يفرق المفرق بين أولياء الله وأعدائه بالإحسان إلى هؤلاء وعقوبة هؤلاء.

وهذا كقوله في القرآن في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، قال الوابي عن ابن عباس: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾: يوم بدر، فرق الله فيه بين الحق والباطل.

قال ابن أبي حاتم: وروى عن مجاهد ومقسّم وعبيد الله بن عبد الله والضحاك وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك، وبذلك فسر أكثرهم ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، كما في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، أي: من كل

ما ضاق على الناس، قال الوالبي عن ابن عباس في قوله: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال : ٢٩] أي: مخرجاً، قال ابن أبي حاتم: وروى عن مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة والسدي ومقاتل بن حيان كذلك، غير أن مجاهدًا قال: مخرجًا في الدنيا والآخرة. وروى عن الضحاك عن ابن عباس قال: نصرًا، قال: وفي آخر قول ابن عباس والسدي: نجاة.

وعن عروة بن الزبير: ﴿يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ أي: فصلاً بين الحق والباطل، يظهر الله به حقكم ويظفي به باطل من خالفكم، وذكر البغوي عن مقاتل بن حيان قال: مخرجًا في الدنيا من الشبهات، لكن قد يكون هذا تفسيرًا لمراد مقاتل بن حيان، كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزي عن ابن عباس، ومجاهد وعكرمة، والضحاك وابن قتبية أنهم قالوا: هو المخرج. ثم قال: والمعنى: يجعل لكم مخرجًا في الدنيا من الضلال، وليس مرادهم، وإنما مرادهم المخرج المذكور في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق : ٢]، والفرقان المذكور في قوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال : ٤١].

وقد ذكر عن ابن زيد أنه قال: هدى في قلوبهم يعرفون به الحق من الباطل، ونوعا الفرقان: فرقان الهدى والبيان، والنصر والنجاة هما نوعا الظهور في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩]، يظهره بالبيان والحجة والبرهان، ويظهر باليد والعز والسنان (١).

وكذلك «السلطان» في قوله: ﴿وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]، فهذا النوع وهو الحجة والعلم، كما في قوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦]، وقوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وقد فسر «السلطان» بسلطان القدرة واليد، وفسر بالحجة والبيان.

فمن الفرقان: ما نعتة الله به في قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧]، ففرق بين المعروف والمنكر، أمر بهذا ونهى عن هذا، وبين الطيب والخبيث، أحل هذا وحرم هذا.

(١) أي: القوة، انظر: لسان العرب، مادة «سنان».

ومن الفرقان: أنه فرق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصلحين، أهل الحسنات، وبين أهل الباطل الكفار الضالين المفسدين، أهل السيئات، قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجنائيات: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]، وقال تعالى: ﴿مِثْلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَمْ هُرِقَانَتْ آثَاءُ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَانِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ . إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ . إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [فاطر: ١٩-٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢] وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَأُيَسِّرُوهُ﴾ [السجدة: ١٨]، فهو - سبحانه - بين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول، والمعصية لله والرسول، كما بين الفرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه.

وأعظم من ذلك أنه بين الفرق بين الخالق والمخلوق، وأن المخلوق لا يجوز أن يسوى بين الخالق والمخلوق في شيء، فيجعل المخلوق نداءً للخالق، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق، بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه، كما قالوا - وهم في النار يصطرخون فيها -: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ . إِذْ نَسُوكَم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَأُيَسِّرُوهُ وَمَا تُعَلِّمُونَ . وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ . وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَمُونَ . وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرِ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُعْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٧-٢١].

فهو - سبحانه - الخالق العليم، الحق الحي الذي لا يموت، ومن سواه لا يخلق شيئاً، كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَأُيَسِّرُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ . مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤].

وهذا مثلُ ضربه الله ، فإن الذباب من أصغر الموجودات ، وكل من يدعى من دون الله لا يخلقون ذباباً ولو اجتمعوا له . وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه . فإذا تبين أنهم لا يخلقون ذباباً ، ولا يقدرون على انتزاع ما يسلبهم ، فهم عن خلق غيره وعن مغالبتة أعجز وأعجز .

و«المثل» هو الأصل والنظير المشبه به ، كما قال : ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ﴾ [الزخرف: ٥٧] ، أي : لما جعلوه نظيراً قاسوا عليه آلهتهم ، وقالوا : إذا كان قد عبد وهو لا يعذب فكذلك آلهتنا ، فضربوه مثلاً لآلهتهم ، وجعلوا يصدون ، أي : يضجون ، ويعجبون منه احتجاجاً به على الرسول ، والفرق بينه وبين آلهتهم ظاهر ، كما بينه في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] ، وقال في فرعون : ﴿لَجَعَلْنَاهُمْ (١) سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٦] ، أي : مثلاً يعتبر به ويقاس عليه غيره ، فمن عمل بمثل عمله جوزي بجزائه ؛ ليتعظ الناس به فلا يعمل بمثل عمله .

وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النور: ٣٤] ، وهو ما ذكره من أحوال الأمم الماضية ، التي يعتبر بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلية ، كما قال : ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١] ، فمن كان من أهل الإيمان قيس بهم ، وعلم أن الله يسعده في الدنيا والآخرة ، ومن كان من أهل الكفر قيس بهم ، وعلم أن الله يشقيه في الدنيا والآخرة ، كما قال في حق هؤلاء : ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أَوْلَادِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٤٣] ، وقد قال : ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧] ، وقال في حق المؤمنين : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥] ، وقال : ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ . فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧ ، ٨٨] ، وقال في قصة أيوب : ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٤] ، ﴿رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَىٰ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٤٣] ، وقال : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٠] ، وقال : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسْتَهْمُ الْبِئْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصَرَ اللَّهُ أَلَا إِن نَّصَرَ اللَّهُ قَرِيبًا﴾ [البقرة: ٢١٤] ،

(١) في المطبوعة : « وجعلناهم » ، والصواب ما أثبتناه .

وقال: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِهٖ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

فلفظ «المثل» يراد به النظير الذي يقاس عليه ويعتبر به، ويراد به مجموع القياس، قال سبحانه: ﴿وَضْرِبْ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، أي: لا أحد يحييها وهي رميم. فمثل الخالق بال مخلوق في هذا النفي، فجعل هذا مثل هذا، لا يقدر على إحيائها، سواء نظمه في قياس تمثيل أو قياس شمول، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع، وبين أن معنى القياسين قياس الشمول وقياس التمثيل واحد- والمثل المضروب المذكور في القرآن- فإذا قلت: النبيذ مُسْكِرٌ، وكل مسكر حرام، وأقمت الدليل على المقدمة الكبرى بقوله ﷺ: «كل مسكر حرام»^(١) فهو كقوله ﷺ قياساً على الخمر؛ لأن الخمر إنما حرمت لأجل الإسكار، وهو موجود في النبيذ. فقوله: ﴿ضْرِبْ مَثَلًا فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]. جعل ما هو من أصغر المخلوقات مثلاً ونظيراً يعتبر به؛ فإذا كان أدون خلق الله لا يقدر على خلقه ولا منازعته فلا يقدر على خلق ما سواه، فيعلم بها من عظمة الخالق وأن كل ما يعبدون من دون الله في السماء والأرض لا يقدر على ما هو أصغر مخلوقاته. وقد قيل: إنهم جعلوا آلهتهم مثلاً لله فاستمعوا لذكرها؛ وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله، جعلوا المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل.

ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليبين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق، ويجعل له نداً ومثلاً كقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ . فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ . كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلْ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ . وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣١-٣٦].

ولما قرر الوجدانية قرر النبوة كذلك، فقال: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مِنْ اسْتِطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٧-٣٩]، وهؤلاء مثلوا المخلوق بالخالق، وهذا من

(١) البخارى فى الادب (٦١٢٤) ومسلم فى الاشربة (١٧٣٣ / ٧٠) .

تكذيبهم إياه، ولم يكن المشركون يسوون بين آلهتهم وبين الله في كل شيء، بل كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق المالك لهم، وهم مخلوقون مملوكون له، ولكن كانوا يسوون بينه وبينها في المحبة والتعظيم، والدعاء والعبادة، والنذر لها ونحو ذلك مما يخص به الرب، فمن عدل بالله غيره في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى - فهو مشرك، بخلاف من لا يعدل به ولكن يذنب، مع اعترافه بأن الله ربه وحده، وخضوعه له خوفاً من عقوبة الذنب، فهذا يفرق بينه وبين من لا يعترف بتحريم ذلك.

فصل

وهو - سبحانه وتعالى - كما يفرق بين الأمور المختلفة فإنه يجمع ويسوي بين الأمور التماثلية، فيحكم في الشيء خلقاً وأمرًا بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما.

ولفظ «الاختلاف» في القرآن يراد به التضاد والتعارض؛ لا يراد به مجرد عدم التماثل - كما هو اصطلاح كثير من النظائر - ومنه قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ . يُؤَفِّكُ عَنْهُ مِنَ الْفِكْرِ﴾ [الذاريات: ٨، ٩]، وقوله: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقد بين - سبحانه وتعالى - أن «السنة» لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع، و«السنة» هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول؛ ولهذا أمر - سبحانه وتعالى - بالاعتبار، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

والاعتبار أن يقرن الشيء . بمثله فيعلم أن حكمه مثل حكمه ، كما قال ابن عباس : هلا اعتبرتم الأصابع بالأسنان ؟ فإذا قال : ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] ، وقال : ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جورِي مثل جزائهم ؛ ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار ؛ وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الانبياء، قال تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيْسْتَغْفِرُوا نَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا . سُنَّةٌ مِنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء : ٧٦ ، ٧٧] وقال تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا . مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقَتَلُوا نَقْتِيلًا . سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الاحزاب : ٦٠-٦٢].

وهذه الآية أنزلها الله قبل الأحزاب، وظهور الإسلام، وذلك المنافقين فلم يستطيعوا أن يظهروا بعد هذا ما كانوا يظهرونه قبل ذلك، قبل بدرٍ وبعدها، وقبل أحدٍ وبعدها، فأخفوا النفاق وكتموه؛ لهذا لم يقتلهم النبي ﷺ.

وبهذا يجيب من لم يقتل الزنادقة، ويقول: إذا أخفوا زندقته لم يمكن قتلهم، ولكن إذا أظهروها قتلوا بهذه الآية، بقوله: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخَذُوا وَقَتَلُوا تَقْتِيلًا . سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ قال قتادة: ذكر لنا أن المنافقين كانوا يظهرون ما في أنفسهم من النفاق؛ فأوعدهم الله بهذه الآية، فلما أوعدهم بهذه الآية أسروا ذلك وكتموه ﴿سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ يقول: هكذا سنة الله فيهم إذا أظهروا النفاق. قال مقاتل بن حيان: قوله: ﴿سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ يعني: كما قُتِلَ أَهْلُ بَدْرٍ وَأَسْرُوا فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾.

قال السدي: كان النفاق على ثلاثة أوجه:

نفاق مثل نفاق عبد الله بن أبيّ، وعبد الله بن نفييل، ومالك بن داعس، فكان هؤلاء وجوهاً من وجوه الانصار، فكانوا يستحيون أن يأتوا الزنا، يصنونون بذلك أنفسهم، ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [الأنفال: ٤٩] قال: الزناة. إن وجدوه عملوا به، وإن لم يجدوه لم يتبعوه.

ونفاق يكابرون النساء مكابرة، وهم هؤلاء الذين يجلسون على الطريق، ثم قال: ﴿مَلْعُونِينَ﴾ ثم فصلت الآية ﴿أَيْنَمَا ثَقِفُوا﴾ يحملون هذا العمل، مكابرة النساء. قال السدي: هذا حكم في القرآن ليس يعمل به، لو أن رجلاً أو أكثر من ذلك اقتصوا أثر امرأة فغلبوها على نفسها ففجروا بها كان الحكم فيهم غير الجلد والرجم؛ أن يؤخذوا فتضرب أعناقهم. قال السدي: قوله: ﴿سُنَّةُ﴾ كذلك كان يفعل بمن مضى من الأمم. قال: فمن كابر امرأة على نفسها فقتل فليس على قاتله دية؛ لأنه مكابر.

قلت: هذا على وجهين:

أحدهما: أن يقتل دفعاً لصلوِّه عنها، مثل أن يقهرها، فهذا دخل في قوله: «من قتل دون حرمة فهو شهيد»^(١)، وهذه لها أن تدفعه بالقتل، لكن إذا طاوعت ففيه نزاع وتفصيل، وفيه قضيتان عن عمر وعلي معروفتان، وأما إذا فجر بها مستكرها ولم تجد من يعينها عليه فهؤلاء نوعان: أحدهما: أن يكون له شوكة كالمحاربين لاخذ المال، وهؤلاء محاربون للفاحشة فيقتلون. قال السدي: قد قاله غيره. وذكر أبو اللويبي أن هذه جرت عنده ورأي أن هؤلاء أحق بأن يكونوا محاربين.

(١) أبو داود في السنة (٤٧٧٢) والترمذي في الدييات (١٤٢١) كلاهما عن سعيد بن زيد بلفظ آخر.

والثاني: ألا يكونوا ذوي شوكة ، بل يفعلون ذلك غيلة واحتيالا ، حتى إذا صارت عندهم المرأة أكرهوها فهذا المحارب غيلة ، كما قال السدي ، يقتل أيضا وإن كانوا جماعة في المصر ، فهم كالمحاربين في المصر ، وهذه المسائل لها مواضع أخر .

والمقصود أن الله أخبر أن سنته لن تبدل ولن تتحول ، وسنته عادته التي يسوى فيها بين الشيء وبين نظيره الماضي ، وهذا يقتضي أنه - سبحانه - يحكم في الأمور المتماثلة بأحكام متماثلة ؛ ولهذا قال : ﴿ أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَانِكُمْ ﴾ [القمر: ٤٣] ، وقال : ﴿ أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾ [الصفافات: ٢٢] ، أي : أشباههم ونظراءهم ، وقال : ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ [التكوير: ٧] . قرن النظير بنظيره ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٤] ، وقال : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا ﴾ [المتحنة: ٤] ، وقال : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠] .

فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة ، وقد قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَخْرَجْنَا مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الجمعة: ٣] . فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم ، وهم خير الناس بعد الأنبياء ، فإن أمة محمد خير أمة أخرجت للناس ، وأولئك خير أمة محمد ، كما ثبت في الصحاح من غير وجه أن النبي ﷺ قال : «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم»^(١) .

ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرا وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله ، كالتفسير وأصول الدين ، وفروعه ، والزهد ، والعبادة ، والأخلاق ، والجهاد ، وغير ذلك ؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة ، فالاعتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم ، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم .

وذلك أن إجماعهم لا يكون إلا معصوماً ، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم ، فيمكن

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥١ ، ٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٥ / ٢١٥) .

طلب الحق في بعض أقوالهم، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه، قال تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

وأما المتأخرون، الذين لم يتحروا متابعتهم وسلوك سبيلهم، ولا لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم، بل هم في كثير مما يتكلمون به في العلم ويعملون به، لا يعرفون طريق الصحابة والتابعين في ذلك، من أهل الكلام والرأي والزهد والتصوف، فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو عما يظنونونه من الإجماع، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف البتة، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرهما، فتارة يحلون الإجماع ولا يعلمون إلا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين؛ طائفة أو طائفتين أو ثلاث، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف، والأول كثير في «مسائل أصول الدين وفروعه» كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك، يحكون إجماعاً ونزاعاً، ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك البتة، بل قد يكون قول السلف خارجاً عن أقوالهم، كما تجد ذلك في مسائل أقوال الله وأفعاله وصفاته، مثل مسألة القرآن والرؤية والقدر وغير ذلك.

وهم إذا ذكروا إجماع المسلمين لم يكن لهم علم بهذا الإجماع؛ فإنه لو أمكن العلم بإجماع المسلمين لم يكن هؤلاء من أهل العلم به؛ لعدم علمهم بأقوال السلف، فكيف إذا كان المسلمون يتعذر القطع بإجماعهم في مسائل النزاع بخلاف السلف، فإنه يمكن العلم بإجماعهم كثيراً.

وإذا ذكروا نزاع المتأخرين لم يكن بمجرد ذلك أن يجعل هذه من مسائل الاجتهاد التي يكون كل قول من تلك الأقوال سائغاً لم يخالف إجماعاً؛ لأن كثيراً من أصول المتأخرين محدث مبتدع في الإسلام، مسبوق بإجماع السلف على خلافه، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً، كخلاف الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، ممن قد اشتهرت لهم أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة، المعلومة وإجماع الصحابة.

بخلاف ما يعرف من نزاع السلف فإنه لا يمكن أن يقال: إنه خلاف الإجماع وإنما يرد بالنص، وإذا قيل: قد أجمع التابعون على أحد قولهم فارتفع النزاع، فمثل هذا مبني على مقدمتين:

إحدهما: العلم بأنه لم يبق في الأمة من يقول بقول الآخر وهذا متعذر.

الثانية: أن مثل هذا هل يرفع النزاع... (١) مشهور، فنزاع السلف يمكن القول به إذا كان معه حجة؛ إذ... (٢) على خلافه، ونزاع المتأخرين لا يمكن... (٣) لأن كثيراً منه قد تقدم الإجماع على خلافه، كما دلت النصوص على خلافه، ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعاً.

وأيضاً ، فلم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف ، فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه ، وقد بسطنا في غير هذا الموضوع أن الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن ، وأن خطأهم أخف من خطأ المتأخرين ، وأن المتأخرين أكثر خطأً وأفحشاً ، وهذا في جميع علوم الدين؛ ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضوع عن استقصائها، والله - سبحانه - أعلم .

فصل

ومما ينبغي أن يعلم: أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة؛ فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: «الاسماء ثلاثة أنواع» نوع يعرف حدّه بالشرع كالصلاة والزكاة ، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر ، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] .

وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده؛ فإنهم ثبت عنهم البراهين القطعية والآيات البيّنات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، فيه نبا من قبلهم، وخبر ما بعدهم، وحكم ما بينهم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، وهو الذّكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، فلا يستطيع أن يزيغه إلى هواه، ولا يحرف به لسانه، ولا يخلق (٤) عن كثرة الترداد، فإذا ردد مرة بعد مرة لم يخلق ولم يعل كغيره من الكلام، ولا تنقض

(١-٣) بياض بالأصل.

(٤) أي: يخلق. انظر: القاموس، مادة «خلق».

عجائبه، ولا تشيع منه العلماء، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم.

فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بدوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل. والنقل- يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين - إما أن يُفَوَّضَ وإما أن يُؤوَّلَ. ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وجدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث، فضلا عن أن يدعي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته. أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد؛ فإن هذه الأقوال لم تكن تحدث بعد في المسلمين، وإنما يعرف مثل هذه إما عن ملاحدة اليهود والنصارى؛ فإن فيهم من يجوز أن غير النبي أفضل من النبي، كما قد يقوله في الحوارين؛ فإنهم عندهم رسل، وهم يقولون: أفضل من داود وسليمان، بل ومن إبراهيم وموسى، وإن سموهم أنبياء، إلى أمثال هذه الأمور.

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسرها وتنسخها أو بسنة الرسول ﷺ تفسرها، فإن سنة رسول الله ﷺ تبين القرآن وتدل عليه وتبر عنه، وكانوا يسمون ما عارض الآية ناسخًا لها، فالنسخ عندهم اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل. وإن كان ذلك المعنى لم يرد بها، وإن كان لا يدل عليه ظاهر الآية، بل قد لا يفهم منها وقد فهمه منها قوم فيسمون ما رفع ذلك الإبهام والإفهام نسخًا، وهذه التسمية لا تؤخذ عن كل واحد منهم.

وأصل ذلك من إلقاء الشيطان، ثم يحكم الله آياته، فما ألقاه الشيطان في الأذهان من ظن دلالة الآية على معنى لم يدل عليه، سمي هؤلاء ما يرفع ذلك الظن نسخًا، كما سموا قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ناسخًا لقوله: ﴿اتَّقُوا (١) اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ناسخًا لقوله: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه.

إذ المقصود أنهم كانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن، لا رأي ومعقول وقياس، ولا ذوق ووجد وإلهام ومكاشفة.

(١) في المطبوعة: «فاتقوا»، والصواب ما أثبتناه.

وكانت البدع الأولى مثل «بدعة الخوارج» إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي. قالوا: فمن لم يكن برًا تقيًا فهو كافر، وهو مخلد في النار. ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله، فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعلي ومن والاهما كانوا كذلك؛ ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت في الإسلام، فكفر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وقد ثبت عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة في ذمهم والأمر بقتالهم. قال الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - : صح فيهم الحديث من عشرة أوجه؛ ولهذا قد أخرجها مسلم في صحيحه، وأفرد البخاري قطعة منها، وهم مع هذا الدم إنما قصدوا اتباع القرآن، فكيف بمن تكون بدعته معارضة القرآن والإعراض عنه، وهو مع ذلك يكفر المسلمين، كالجهمية؟ ثم الشيعة لما حدثوا لم يكن الذي ابتدع التشيع قصده الدين، بل كان غرضه فاسدًا، وقد قيل: إنه كان منافقًا رنديقًا، فأصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله ﷺ، وتكذيب الأحاديث الصحيحة؛ ولهذا لا يوجد في فرق الأمة من الكذب أكثر مما يوجد فيهم، بخلاف الخوارج فإنه لا يعرف فيهم من يكذب.

والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم؛ ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث على إلا عن أهل بيته كأولاده، مثل الحسن، والحسين، ومثل محمد بن الحنفية، وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع، أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم، مثل عبيدة السلماني، والحارث التيمي، وقيس بن عباد وأمثالهم؛ إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي، فلماذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم.

وهاتان الطائفتان - الخوارج والشيعة - حدثوا بعد مقتل عثمان، وكان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدراً من خلافة عثمان - في السنة الأولى من ولايته - متفقين لا تنازع بينهم، ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمور أوجبت نوعاً من التفرق، وقام قوم من أهل الفتنة والظلم، فقتلوا عثمان، فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان، ولما اقتتل المسلمون بصفين واتفقوا على تحكيم حكيم خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه، وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له حروراء، فكف عنهم أمير المؤمنين، وقال: لكم علينا ألا نمنعكم حقكم من الفئء، ولا نمنعكم المساجد، إلى أن

استحلوا دماء المسلمين وأموالهم ، فقتلوا عبد الله بن خباب ، وأغاروا على سرح المسلمين؛ فعلم عليّ أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله ﷺ حيث قال: « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، آيتهم فيهم رجل مخدج (١) اليد عليها بضعة شعرات» وفي رواية: « يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان» (٢)، فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من رسول الله ﷺ وقال: هم هؤلاء القوم، قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على سرح الناس فقاتلهم، ووجد العلامة بعد أن كاد لا يوجد، فسجد لله شكراً.

وحدث في أيامه الشيعة لكن كانوا مختفين بقولهم، لا يظهره لعلي وشيعته ، بل كانوا ثلاث طوائف:

طائفة تقول: إنه إله، وهؤلاء لما ظهر عليهم أحرقتهم بالنار، وخدّ لهم أخاديد عند باب مسجد بني كندة، وقيل: إنه أنشد:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً

وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال : أتى عليّ بزنادقة فحرقهم بالنار، ولو كنت أنا لم أحرقتهم؛ لنهى النبي ﷺ أن يعذب بعداب الله، ولضربت أعناقهم لقوله: « من بدل دينه فاقتلوه» (٣).

وهذا الذي قاله ابن عباس هو مذهب أكثر الفقهاء، وقد روى أنه أجّلهم ثلاثاً.

والثانية : السابة : وكان قد بلغه عن ابن السوداء (٤) أنه كان يسب أبا بكر وعمر فطلبه، قيل : إنه طلبه ليقتله فهرب منه .

والثالثة : المفضلة : الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فتواتر عنه أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبياها أبو بكر ، ثم عمر » ، وروى ذلك البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية أنه سأل أباه : من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : أبو بكر . قال : ثم

(١) أي : ناقص . انظر : القاموس، مادة « خدج ».

(٢) البخارى فى المناقب (٣٦١٠) ومسلم فى الزكاة (١٠٦٤ / ١٤٨) .

(٣) البخارى فى الجهاد (٣٠١٧) وأبو داود فى الحدود (٤٣٥١) والترمذى فى الحدود (١٤٥٨) والنسائى فى تحريم الدم (٤٠٥٩) كلهم عن ابن عباس .

(٤) فى المطبوعة : « أبى السوداء » وهو خطأ . والمراد عبد الله بن سبأ اليهودى ، أظهر الإسلام واطن الكفر ، رئيس فرقة السبئية من غلاة الشيعة ، وإنما سمي بابن السوداء لسواد أمه . [انظر : الاعلام للزركللى ٤ / ٨٨]

من؟ قال : عمر(١) .

وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان النزاع في علي وعثمان؛ ولهذا قال شريك بن عبد الله (٢): إن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر. فقيل له : تقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: كل الشيعة كانوا على هذا، وهو الذي قال هذا على أعواد منبره، أفنكذبه فيما قال؟ ولهذا قال سفيان الثوري: من فضل عليا على أبي بكر وعمر فقد أرى (٣) بالمهاجرين والانصار، وما أرى يصعد له إلى الله - عز وجل - عمل وهو كذلك. رواه أبو داود في سننه، وكأنه يعرض بالحسن بن صالح بن حيي ، فإن الزيدية الصالحة وهم أصلح طوائف الزيدية ينسبون إليه .

ولكن الشيعة لم يكن لهم في ذلك الزمان جماعة ولا إمام، ولا دار ولا سيف يقاتلون به المسلمين، وإنما كان هذا للخوارج ، تميزوا بالإمام والجماعة والدار ، وسموا دارهم دار الهجرة، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب .

وكلا الطائفتين تطعن بل تكفر ولاة المسلمين، وجمهور الخوارج يكفرون عثمان وعلياً ومن تولاهما، والرافضة يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان ومن تولاهم، ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارج، من سفك الدماء، وأخذ الأموال ، والخروج بالسيف ؛ فلماذا جاءت الأحاديث الصحيحة بقتالهم، والأحاديث في ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جداً، وهي متواترة عند أهل الحديث مثل أحاديث الرؤية، وعذاب القبر وفتنته، وأحاديث الشفاعة والحوض .

وقد رويت أحاديث في ذم القدرية والمرجئة ، روى بعضها أهل السنن، كأبي داود وابن ماجه(٤) ، وبعض الناس يشبهها ويقويها، ومن العلماء من طعن فيها وضعفها ، ولكن الذي ثبت في ذم القدرية ونحوهم هو عن الصحابة كابن عمر وابن عباس .

وأما لفظ « الرافضة » ، فهذا اللفظ أول ما ظهر في الإسلام ، لما خرج زيد بن علي ابن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبد الملك ، واتبعه الشيعة ، فسئل عن أبي بكر وعمر فتولاهما وترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني رفضتموني،

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧١).

(٢) هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، وثقه ابن سعد، وقال يحيى بن معين والنسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وتوفي سنة ١٤٠هـ - وقيل: ١٤٤هـ - [تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٧، ٣٣٨].

(٣) أي: حط من شأنهم . انظر : القاموس، مادة «رري» .

(٤) أبو داود في السنة (٤٦٩١) عن ابن عمر ، وابن ماجه في المقدمة (٦٢) عن ابن عباس .

فسموا الرافضة؛ فالرافضة تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي، والزيدية يتولون زيداً وينسبون إليه، ومن حيثئذ انقسمت الشيعة إلى: زيدية، ورافضة إمامية.

ثم في آخر عصر الصحابة حدثت «القدرية» ، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله، والإيمان بأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنوا أن ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله ، وأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصى؛ لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ قولهم- بإنكار القدر السابق - الصحابة أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرؤوا منهم، حتى قال عبد الله بن عمر: أخبر أولئك أنني برىء منهم، وأنهم منى برآء، والذي يحلف به عبد الله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر، وذكر عن أبيه حديث جبريل وهذا أول حديث في صحيح مسلم (١)، وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة أيضاً مختصراً (٢).

ثم كثر الخوض في القدر، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصار نزاع الناس في «الإرادة» و «خلق أفعال العباد» فصاروا في ذلك حزينين:

النفاة يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة ، وهو لم يرد إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد.

وقابلهم الخائضون في القدر من «المجبرة» مثل الجهم بن صفوان وأمثاله، فقالوا : ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة ، وقالوا : العبد لا فعل له البتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات، يذكر عنه أنه قال: لا يسمى الله شيئاً، ولا غير ذلك من الأسماء التي تسمى بها العباد إلا القادر فقط؛ لأن العبد ليس بقادر.

وكانت «الخوارج» قد تكلموا في تكفير أهل الذنوب من أهل القبلة، وقالوا: إنهم كفار مخلدون في النار، فخاض الناس في ذلك، وخاض في ذلك القدرية بعد موت الحسن البصري ، فقال عمرو بن عبيد وأصحابه: لا هم مسلمون ولا كفار، بل لهم منزلة

(١) مسلم في الإيمان (١/٨).

(٢) البخاري في الإيمان (٥٠) ومسلم في الإيمان (٥/٩).

بين المنزلتين ، وهم مخلدون في النار، فوافقوا الخوارج على أنهم مخلدون، وعلى أنه ليس معهم من الإسلام والإيمان شيء، ولكن لم يسموهم كفاراً، واعتزلوا حلقة أصحاب الحسن البصري، مثل قتادة وأيوب السختياني وأمثالهما.

فسموا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن. وقيل : إن قتادة كان يقول: أولئك المعتزلة.

وتنازع الناس في «الأسماء والاحكام» أي في أسماء الدين، مثل مسلم ومؤمن، وكافر وفاسق، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة. فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم.

وحدثت «المرجئة» ، وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله ، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة ، فقالوا : إن الأعمال ليست من الإيمان، وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم؛ إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول، مثل حماد ابن أبي سليمان، وأبي حنيفة وغيرهما ، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه. وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للدم والعقاب ، فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك، عامته نزاع لفظي ؛ فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال؛ لقول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة - أو بضع وسبعون شعبة- أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» (١)، وإذا عطف عليه العمل كقوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿﴾ [الكهف: ١٠٧]، فقد ذكر مقيداً بالعطف، فهنا قد يقال : الأعمال دخلت فيه وعطفت عطف الخاص على العام، وقد يقال: لم تدخل فيه ولكن مع العطف كما في اسم الفقير والمسكين - إذا أفرد أحدهما تناول الآخر، وإذا عطف أحدهما على الآخر فهما صنفان كما في آية الصدقات، كقوله: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴿﴾ [التوبة: ٦٠] ، وكما في آية الكفارة ، كقوله: «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ﴿﴾ [المائدة: ٨٩]، وفي قوله: «وَإِنْ تَخَفُوهُمَا وَتُوتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ

(١) البخارى فى الإيمان (٩) ومسلم فى الإيمان (٥٧/٣٥) .

خير لكم ﴿ [البقرة: ٢٧١] ، فالفقير والمسكين شيء واحد.

وهذا التفصيل في الإيمان هو كذلك في لفظ البر والتقوى والمعروف وفي الإثم والعدوان والمنكر، تختلف دلالتها في الأفراد والاقتران لمن تدبر القرآن، وقد بسط هذا بسطاً كبيراً في الكلام على الإيمان، وشرح حديث جبريل الذي فيه بيان أن الإيمان أصله في القلب؛ وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية والإيمان في القلب» (١)، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب» (٢)، فإذا كان الإيمان في القلب فقد صلح القلب، فيجب أن يصلح سائر الجسد؛ فلذلك هو ثمرة ما في القلب؛ فلهذا قال بعضهم: الأعمال ثمرة الإيمان. وصحته لما كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم، كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع.

وفي الجملة، الذين رموا بالإرجاء من الأكابر، مثل طلق بن حبيب (٣)، وإبراهيم التيمي ونحوهما: كان إرجاؤهم من هذا النوع، وكانوا أيضاً لا يستثنون في الإيمان، وكانوا يقولون: الإيمان هو الإيمان الموجود فينا، ونحن نقطع بأننا مصدقون، ويرون الاستثناء شكاً، وكان عبد الله بن مسعود وأصحابه يستثنون، وقد روى في حديث أنه رجع عن ذلك لما قال له بعض أصحاب معاذ ما قال، لكن أحمد أنكروا هذا وضعف هذا الحديث، وصار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال:

قول: إنه يجب الاستثناء، ومن لم يستثن كان مبتدعاً.

وقول: إن الاستثناء محذور؛ فإنه يقتضي الشك في الإيمان.

والقول الثالث - أوسطها وأعدلها -: أنه يجوز الاستثناء باعتبار، وتركه باعتبار؛ فإذا كان مقصوده أني لا أعلم أني قائم بكل ما أوجب الله علي، وأنه يقبل أعمالي، ليس مقصوده الشك فيما في قلبه، فهذا استثناءه حسن وقصده ألا يزكي نفسه، وألا يقطع بأنه عمل عملاً كما أمر فقبل منه، والذنوب كثيرة، والنفاق مخوف على عامة الناس.

قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه،

(١) أحمد ٣ / ١٣٥ . (٢) البخاري في الإيمان (٥٢) ومسلم في المساقاة (١٠٧/١٥٩٩).

(٣) هو طلق بن حبيب العنزي البصري، من الزهاد والعلماء العاملين، قال أبو حاتم: صدوق، يرى الإرجاء، ووثقه أبو زرعة وابن حبان، ذكره البخاري فيمن مات بين التسعين إلى المائة. [تهذيب التهذيب ٣١/٥، ٣٢، سير أعلام النبلاء ٤/٦٠١-٦٠٣].

لا يقول واحد منهم : إن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل . والبخاري في أول صحيحه بوب أبواباً في الإيمان والرد على المرجئة ، وقد ذكر بعض من صنف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة، قال: وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد كرهوا أن يقول الرجل: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل - قال محمد : لأنهم أفضل يقيناً - أو إيماني كإيمان جبريل، أو إيماني كإيمان أبي بكر، أو كإيمان هذا، ولكن يقول: آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر.

وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه، ويذمون المرجئة، والمرجئة عندهم الذين لا يوجبون الفرائض، ولا اجتناب المحارم، بل يكتفون بالإيمان، وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصح تعليقه على الشرط؛ لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده، كما قالوا في قوله: أنت طالق إن شاء الله. فإذا علق الإيمان بالشرط كسائر المعلقات بالشرط لا يحصل إلا عند حصول الشرط. قالوا: وشرط المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله إلى يوم القيامة، فإذا علق العزم بالفعل على التصديق والإقرار فقد ظهرت المشيئة وصح العقد، فلا معنى للاستثناء؛ ولأن الاستثناء عقيب الكلام يرفع الكلام، فلا يبقى الإقرار بالإيمان والعقد مؤمناً، وربما يتوهم هذا القائل القارن بالاستثناء على الإيمان بقاء التصديق، وذلك يزيله.

قلت : فتعليقهم في المسألة إنما يتوجه فيمن يعلق إنشاء الإيمان على المشيئة ، كالذي يريد الدخول في الإسلام، فيقال له: آمن. فيقول : أنا أومن إن شاء الله، أو آمنت إن شاء الله ، أو أسلمت إن شاء الله، أو أشهد إن شاء الله أن لا إله إلا الله، وأشهد إن شاء الله أن محمداً رسول الله، والذين استثنوا من السلف والخلف لم يقصدوا في الإنشاء، وإنما كان استثنائهم في إخباره عما قد حصل له من الإيمان، فاستثنوا إما أن الإيمان المطلق يقتضى دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة، كأنه إذا قيل للرجل: أنت مؤمن. قيل له : أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة، فيقول: أنا كذلك إن شاء الله. أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب.

ولهذا كان من جواب بعضهم - إذا قيل له : أنت مؤمن - : آمنت بالله وملائكته وكتبه ، فيجزم بهذا ولا يعلقه، أو يقول : إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن ، وإن كنت تريد قوله : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤]، وقوله : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾ [الحجرات: ١٥]، فأنا مؤمن إن شاء الله، وأما الإنشاء فلم يستثن فيه أحد، ولا شرع الاستثناء فيه، بل كل من آمن وأسلم آمن وأسلم جزماً بلا تعليق.

فتبين أن النزاع في المسألة قد يكون لفظياً، فإن الذي حرمه هؤلاء غير الذي استحسنته وأمر به أولئك، ومن جزم جزم بما في قلبه من الحال، وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة، ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان، فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك.

والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الإسلام. وهو المشهور عن أحمد -رضي الله عنه- وقد روى عنه فيه الاستثناء، كما قد بسط هذا في شرح حديث جبريل وغيره من نصوص الإيمان التي في الكتاب والسنة.

ولو قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، ففيه نزاع مشهور، وقد رجحنا التفصيل، وهو أن الكلام يراد به شيان: يراد به إيقاع الطلاق تارة، ويراد به منع إيقاعه تارة، فإن كان مراده أنت طالق بهذا اللفظ، فقوله: إن شاء الله مثل قوله: بمشيئة الله، وقد شاء الله الطلاق حين أتى بالتطليق فيقع، وإن كان قد علق لثلا يقع، أو علقه على مشيئة توجد بعد هذا لم يقع به الطلاق حتى يطلق بعد هذا، فإنه حينئذ شاء الله أن تطلق.

وقول من قال: المشيئة تنجزه، ليس كما قال، بل نحن نعلم قطعاً أن الطلاق لا يقع إلا إذا طلقت المرأة، بأن يطلقها الزوج أو من يقوم مقامه، من ولي أو وكيل، فإذا لم يوجد تطليق لم يقع طلاق قط، فإذا قال: أنت طالق إن شاء الله، وقصد حقيقة التعليق لم يقع إلا بتطليق بعد ذلك، وكذلك إذا قصد تعليقه لثلا يقع الآن. وأما إن قصد إيقاعه الآن وعلقه بالمشيئة توكيداً وتحقيقاً، فهذا يقع به الطلاق.

وما أعرف أحداً أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة، فإذا علقه فإن كان مقصوده: أنا مؤمن إن شاء الله، أنا أو من بعد ذلك، فهذا لم يصبر مؤمناً، مثل الذي يقال له: هل تصير من أهل دين الإسلام؟ فقال: أصير إن شاء الله، فهذا لم يسلم، بل هو باق على الكفر. وإن كان قصده: إني قد آمنت وإيماني بمشيئة الله صار مؤمناً، لكن إطلاق اللفظ يحتمل هذا وهذا، فلا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ في الإنشاء، وأيضاً فإن الأصل أنه إنما يعلق بالمشيئة ما كان مستقبلاً، فأما الماضي والحاضر فلا يعلق بالمشيئة، والذين استثنوا لم يستثنوا في الإنشاء كما تقدم، كيف وقد أمروا أن يقولوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ

بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴿ [البقرة: ٢٨٥] ، فأخبر أنهم آمنوا فوقع الإيمان منهم قطعاً بلا استثناء .

وعلى كل أحد أن يقول: آمنا بالله وما أنزل إلينا - كما أمر الله - بلا استثناء، وهذا متفق عليه بين المسلمين ما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا، وإنما الكلام إذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر، تقي. فقول القائل له: أنت مؤمن هو عندهم كقوله: هل أنت بر تقي؟ فإذا قال: أنا بر تقي، فقد ركى نفسه. فيقول: إن شاء الله، وأرجو أن أكون كذلك، وذلك أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له، وجزاؤه عليه، وكتابة الملك له، فالاستثناء يعود إلى ذلك لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر، فإن هذا لا يصح تعليقه بالمشيئة، بل يقال: هذا حاصل بمشيئة الله وفضله وإحسانه، وقوله فيه: إن شاء الله بمعنى إذا شاء الله، وذلك تحقيق لا تعليق.

والرجل قد يقول: والله ليكونن كذا إن شاء الله، وهو جازم بأنه يكون. فالمعلق هو الفعل، كقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] والله عالم بأنهم سيدخلونه، وقد يقول الأدمي: لأفعلن كذا إن شاء الله وهو لا يجزم بأنه يقع، لكن يرجوه فيقول: يكون إن شاء الله، ثم عزمه عليه قد يكون جازماً، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه، وقد يكون العزم متردداً معلقاً بالمشيئة أيضاً، ولكن متى كان المعزوم عليه معلقاً لزم تعليق بقاء العزم، فإنه بتقدير أن تعليق العزم ابتداءً أو دواماً في مثل ذلك؛ ولهذا لم يحث المطلق المعلق وحرف «إن» لا يبقى العزم، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلاً، تقول: إن جاء زيد كان كذلك ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آتَيْنَاهُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] وإذا أريد الماضي دخل حرف «إن» كقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] فيفرق بين قوله: أنا مؤمن إن شاء الله، وبين قوله: إن كان الله شاء إيماني.

وكذلك إذا كان مقصوده: إني لا أعلم بماذا يختم لي، كما قيل لابن مسعود: إن فلاناً يشهد أنه مؤمن. قال: فليشهد أنه من أهل الجنة، فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان، وكذلك إن كان مقصوده: إن إيماني حاصل بمشيئة الله.

ومن لم يستثن قال: أنا لا أشك في إيمان قلبي، فلا جناح عليه إذا لم يُزكَّ نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر، وقد تقبل الله عمله، وإن لم يقل: إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة، كما كان مسعر بن كدام يقول: أنا لا أشك

في إيماني، قال أحمد: ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول: هي من الإيمان، لكن أنا لا أشك في إيماني.

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: ألا تنهيه عن هذا، فإنهم من قبيلة واحدة، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن.

وأما جهّم، فكان يقول: إن الإيمان مجرد تصديق القلب، وإن لم يتكلم به، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفّروا من قال بهذا القول، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه، ولكن قالوا مع ذلك: إن كل من حكم الشرع بكفره حكّمنا بكفره، واستدللنا بتكفير الشارع له على خلق قلبه من المعرفة، وقد بسط الكلام على أقوالهم وأقوال غيرهم في «الإيمان».

والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق، وظن بعضهم أن هذا إجماع، كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع، فهذا كان أصل الإرجاء، كما كان أصل القدر عجزهم عن الإيمان بالشرع والقدر جميعاً، فلما كان هذا أصلهم صاروا حزيين. قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان، فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار؛ إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء.

وقالت المرجئة - مقتصدتهم وغلّاتهم كالجهمية-: قد علمنا أن أهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار، بل يخرجون منها كما تواترت بذلك الأحاديث. وعلمنا بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة أنهم ليسوا كفاراً مرتدين؛ فإن الكتاب قد أمر بقطع السارق لا بقتله، وجاءت السنة بجلد السارق لا بقتله، فلو كان هؤلاء كفاراً مرتدين لوجب قتلهم؛ وبهذا ظهر للمعتزلة ضعف قول الخوارج فخالقوهم في أحكامهم في الدنيا.

والخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها، دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم، فلا يرجمون الزاني، ولا يرون للسرقة نصاباً، وحينئذ فقد يقولون: ليس في القرآن قتل المرتد، فقد يكون المرتد عندهم نوعين.

و أقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف،

كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة، والزيدية والكرامية والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، ونحو هؤلاء.

وقد بسط الكلام على تفصيل القول في أقوال هؤلاء في غير هذا الموضع.

وإن الناس في ترتيب أهل الأهواء على أقسام:

منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم، فيبدأ بالخوارج.

ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه فيبدأ بالمرجئة، ويختتم بالجهمية، كما فعله كثير من أصحاب أحمد - رضي الله عنه -، كعبد الله ابنه ونحوه، وكالحلال، وأبي عبد الله بن بطة، وأمثالهما، وكأبي الفرج المقدسي، وكلا الطائفتين تختتم بالجهمية؛ لأنهم أغلظ البدع، وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ بـ «كتاب الإيمان والرد على المرجئة»، وختمه «بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية».

ولما صنف الكتاب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات، فيكون الكلام أولاً مع الجهمية، وكذلك رتب أبو القاسم الطبري كتابه في أصول السنة، والبيهقي أفرد لكل صنف مصنفًا، فله مصنف في الصفات، ومصنف في القدر، ومصنف في شعب الإيمان، ومصنف في دلائل النبوة، ومصنف في البعث والنشور، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

والمقصود هنا أن منشأ النزاع في «الأسماء والأحكام» في الإيمان والإسلام أنهم لما ظنوا أنه لا يتبعض، قال أولئك: فإذا فعل ذنبًا زال بعضه فيزول كله فيخلد في النار، فقالت الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه ليس يخلد في النار، وأنه ليس كافرًا مرتدًا، بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمنًا تام الإيمان، ليس معه بعض الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم لا يتبعض، فاحتاجوا أن يجعلوا الإيمان شيئًا واحدًا يشترك فيه جميع أهل القبلة، فقال فقهاء المرجئة. هو التصديق بالقلب والقول باللسان، فقالت الجهمية بعد تصديق اللسان قد لا يجب إذا كان الرجل أخرس أو كان مكرهًا فالذي لا بد منه تصديق القلب، وقالت المرجئة: الرجل إذا أسلم كان مؤمنًا قبل أن يجب عليه شيء من الأفعال.

وأنكر كل هذه الطوائف أنه ينقص، والصحابة قد ثبت عنهم أن الإيمان يزيد وينقص، وهو قول أئمة السنة، وكان ابن المبارك يقول: هو يتفاضل ويتزايد ويمسك عن

لفظ «ينقص»، وعن مالك - في كونه لا ينقص - روايتان، والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع، ودلت النصوص على نقصه كقوله: « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (١) ونحو ذلك، لكن لم يعرف هذا اللفظ إلا في قوله في النساء: « ناقصات عقل ودين» (٢)، وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص.

وذلك أن أصل أهل السنة: أن الإيمان يتفاضل من وجهين: من جهة أمر الرب، ومن جهة فعل العبد.

أما الأول: فإنه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك، وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به كالقبلة، فكان من الإيمان في أول الأمر الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة.

وأيضاً، فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلا مجعلاً، وهذا يجب عليه في الإيمان المفصل، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان، وهذا من أصول غلط المرجئة؛ فإنهم ظنوا أنه شيء واحد وأنه يستوى فيه جميع المكلفين، فقالوا: إيمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء؛ كما أنه إذا تلفظ الفاسق بالشهادتين أو قرأ فاتحة الكتاب كان لفظه كلفظ غيره من الناس.

فيقال لهم: قد تبين أن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تبايناً عظيماً، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط، بل ومن التصديق والإقرار.

فإن الناس - وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول - فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلاً، وما

(١) البخاري في الاثرية (٥٥٧٨) ومسلم في الإيمان (١٠٠/٥٧).

(٢) البخاري في الحلي (٣٠٤) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في الإيمان (١٣٢/٧٩) عن ابن عمر.

لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر به ، فمن أمر بحج ووجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها، فيجب عليه من الإيمان والعمل ما لا يجب على غيره، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة، ومن الإيمان بذلك والعمل به ما لا يجب على غيره، فيجب عليه من العلم والإيمان والعمل ما لا يجب على غيره إذا جعل العلم والعمل ليسا من الإيمان، وإن جعل جميع ذلك داخلا في مسمى الإيمان كان أبلغ، فبكل حال قد وجب عليه من الإيمان ما لا يجب على غيره.

ولهذا كان من الناس من قد يؤمن بالرسول مجملاً، فإذا جاءت أمور أخرى لم يؤمن بها فيصير منافقاً مثل طائفة نافقت لما حولت القبلة إلى الكعبة، وطائفة نافقت لما انهزم المسلمون يوم أحد، ونحو ذلك.

ولهذا وصف الله المنافقين في القرآن بأنهم آمنوا ثم كفروا، كما ذكر ذلك في سورة المنافقين، وذكر مثل ذلك في سورة البقرة، فقال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَأُبْصِرُونَ . صُمُّ بِكُمْ عَمِي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٧، ١٨]، وقال طائفة من السلف: عرفوا ثم أنكروا وأبصروا ثم عموا .

فمن هؤلاء من كان يؤمن أولاً إيماناً مجملاً ، ثم يأتي أموراً لا يؤمن بها فيناقض في الباطن، وما يمكنه إظهار الردة بل يتكلم بالنفاق مع خاصته، وهذا كما ذكر الله عنهم في الجهاد فقال: ﴿لَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ . طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوَّ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠، ٢١].

وبالجمل، فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس، ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك؛ ولهذا قال النبي ﷺ في النساء: «ناقصات عقل ودين» وقال في نقصان دينهن: «إنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي» (١)، وهذا بما أمر الله به، فليس هذا النقص ديناً لها تعاقب عليه، لكن هو نقص، حيث لم تؤمر بالعبادة في هذا الحال، والرجل كامل حيث أمر بالعبادة في كل حال، فدل ذلك على أن من أمر بطاعة يفعلها كان أفضل ممن لم يؤمر بها وإن لم يكن عاصياً، فهذا أفضل ديناً وإيماناً، وهذا المفضول ليس بمعاقب ومذموم، فهذه زيادة كزيادة الإيمان بالتطوعات، لكن هذه زيادة بواجب في حق شخص، وليس بواجب في حق شخص غيره، فهذه الزيادة لو

(١) سبق تخريجه ص ٣١ .

تركها بهذا لا يستحق العقاب بتركها، وذاك لا يستحق العقاب بتركها، ولكن إيمان ذلك أكمل، قال النبي ﷺ: « أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا » (١).

فهذا يبين تفاضل الإيمان في نفس الأمر به، وفي نفس الأخبار التي يجب التصديق بها.

والنوع الثاني: هو تفاضل الناس في الإتيان به مع استوائهم في الواجب، وهذا هو الذي يظن أنه محل النزاع وكلاهما محل النزاع. وهذا أيضًا يتفاضلون فيه، فليس إيمان السارق والزاني والشارب كإيمان غيرهم، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أحل ببعضها، كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه، بل هذا أفضل دينًا وبرًا وتقوى، فهو كذلك أفضل إيمانًا، كما قال النبي ﷺ: « أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا »، وقد يجتمع في العبد إيمان ونفاق، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: « أربع من كُنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلةٌ منهن كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدعها: إذا حدَّث كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر » (٢).

وأصل هؤلاء: أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل، بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الإيمان، وفيما يفعله العبد من الأعمال، فغلطوا في هذا وهذا ثم تفرقوا، كما تقدم.

وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال: فعلمائهم وأئمتهم أحسنهم قولاً؛ وهو أن قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.

وقالت الجهمية: هو تصديق القلب فقط.

وقالت الكرامية: هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار. وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته، ولم يسبقها أحد إلى هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان. وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وأنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار، بل يكون مخلدًا فيها. وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه: « يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » (٣).

(١) أبو داود في السنة (٤٦٨٢) والترمذي في الرضاع (١١٦٢) وقال: « حديث حسن صحيح ».

(٢) البخاري في الإيمان (٣٤) ومسلم في الإيمان (١٠٦/٥٨)، كلاهما عن عبد الله بن عمرو.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣.

وإن قالوا: لا يخلد وهو منافق، لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار، والمنافقون قد قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥]، وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم، وقال له: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤]، وقد أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله.

فإن قالوا: هؤلاء قد كانوا يتكلمون بالسنتهم سرًا فكفروا بذلك، وإنما يكون مؤمنا إذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه، فإن ذلك ردة عن الإيمان، قيل لهم: ولو أضمروا النفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين، قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ نَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةً تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزُّوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

وأيضًا، قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم وأنهم كاذبون، فقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وقد قال النبي ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»^(١)، وقد قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا لَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وفي الصحيحين عن سعد؛ أن النبي ﷺ أعطى رجلاً ولم يعط رجلاً. فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلاناً وفلاناً، وتركت فلاناً وهو مؤمن؟ فقال: «أو مسلم» مرتين أو ثلاثاً^(٢). وبسط الكلام في هذا له مواضع أخرى، وقد صنفت في ذلك مجلداً غير ما صنفت فيه غير ذلك.

وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير؛ لأنه قطب الدين الذي يدور عليه، وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء، والمدح والذم، والثواب والعقاب، أعظم من اسم الإيمان والكفر؛ ولهذا سمى هذا الأصل: «مسائل الأسماء والأحكام»، وقد رأيت لابن الهيثم فيه مصنفاً في أنه قول اللسان فقط، ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفاً أنه تصديق القلب فقط، وكلاهما في عصر واحد، وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة.

والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان. فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً. صار هؤلاء عمدتهم في

(١) سبق تخريجه ص ٢٥ . (٢) البخارى فى الإيمان (٢٧) ومسلم فى الإيمان (٢٣٧ / ١٥٠) .

الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتها، ولم يستقصوا بما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن؛ ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها.

ولهذا قال كثير منهم - كأبي الحسين البصري ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب - : إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين. فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، ولكن قالوا: إن الله أراد معنى آخر، وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا؛ فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ والصواب قول ثالث لم يقولوه، لكن قد اعتادوا أن يتأولوا ما خالفهم، والتأويل عندهم مقصوده بيان احتمال في لفظ الآية بجواز أن يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ، ولم يستشعروا أن التأويل هو مبين لمراد الآية، مخبر عن الله تعالى أنه أراد هذا المعنى إذا حملها على معنى.

وكذلك إذا قالوا: يجوز أن يراد بها هذا المعنى، والأمة قبلهم لم يقولوا: أريد بها إلا هذا أو هذا، فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأخبرت أن مراده غير ما أراده، لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى إذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير حكم بأنه مراد، وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله، ضالة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية، ولكن طائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وطائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وليس فيهم من علم المراد. فجاء الثالث وقال: ههنا معنى يجوز أن يكون هو المراد. فإذا كانت الأمة من الجهل بمعاني القرآن والضلال عن مراد الرب بهذه الحال توجه ما قالوه، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن كثيراً من المتأخرين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن، ولا على الإيمان الذي جاء به الرسول، بخلاف السلف؛ فلهذا كان السلف أكمل علماً وإيماناً، وخطوهم أخف، وصوابهم أكثر كما قدمناه.

وكان الأصل الذي أسسوه هو ما أمرهم الله به في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا

بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿[الحجرات: ١]﴾ ، فإن هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملائكة ، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ . وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿[الأنبياء: ٢٦-٢٩]﴾ ، فوصفهم - سبحانه - بأنهم لا يسبقونه بالقول ، وأنهم بأمره يعملون ، فلا يخبرون عن شيء من صفاته ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر - سبحانه - بما يخبر به ؛ فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره وقوله ، كما قال: ﴿لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ وأعمالهم تابعة لأمره ، فلا يعملون إلا ما أمرهم هو أن يعملوا به ، فهم مطيعون لأمره - سبحانه .

وقد وصف - سبحانه - بذلك ملائكة النار ، فقال: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] ، وقد ظن بعضهم أن هذا توكيل ، وقال بعضهم: بل لا يعصونه في الماضي ، ويفعلون ما أمروا به في المستقبل . وأحسن من هذا وهذا أن العاصي هو الممتنع من طاعة الأمر مع قدرته على الامتثال ، فلو لم يفعل ما أمر به لعجزه لم يكن عاصياً ، فإذا قال: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ لم يكن في هذا بيان أنهم يفعلون ما يؤمرون ، فإن العاجز ليس يعاص ولا فاعل لما أمر به ، وقال: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ لبيان أنهم قادرون على فعل ما أمروا به ، فهم لا يتركونه لا عجزاً ولا معصية . والمأمور إنما يترك ما أمر به لأحد هذين ، إما ألا يكون قادراً ، وإما أن يكون عاصياً لا يريد الطاعة ، فإذا كان مطيعاً يريد طاعة الأمر وهو قادر ، وجب وجود فعل ما أمر به ، فكذلك الملائكة المذكورون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

وقد وصف الملائكة بأنهم ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ . وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ .

فالملائكة مصدقون بخبر ربهم ، مطيعون لأمره ، ولا يخبرون حتى يخبر ، ولا يعملون حتى يأمر ، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ ، وقد أمر الله المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله كذلك ، فإن البشر لم يسمعوا كلام الله منه ، بل بينهم وبينه رسول من البشر ، فعليهم ألا يقولوا حتى يقول الرسول ما بلغهم عن الله ، ولا

يعملون إلا بما أمرهم به، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

قال مجاهد: لا تفتاتوا عليه بشيء حتى يقضيه الله على لسانه، ﴿تَقْدُمُوا﴾ معناه: تتقدموا، وهو فعل لازم، وقد قرئ ﴿تَقْدُمُوا﴾، يقال: قدم وتقدم، كما يقال: بين وتبين، وقد يستعمل قدم متعدياً، أي قدم غيره، لكن هنا هو فعل لازم، فلا تقدموا معناه: لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله.

فعلى كل مؤمن ألا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعاً لقوله، وعلمه تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة. وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنة توافقها وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه عرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً.

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة، وأهل النفاق والبدعة، وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنة، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله، وخالفوا الله ورسوله، ثم إن لم يعلموا أن ذلك يخالف الرسول، ولو علموا لما قالوه لم يكونوا منافقين، بل ناقصي الإيمان مبتدعين، وخطوهم مغفور لهم لا يعاقبون عليه وإن نقصوا به.

فَصْل

وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلا جهل وظلم وظن ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣] وذلك لأن ما أخبر به الرسول فهو حق باطنًا وظاهرًا، فلا يمكن أن يتصور أن يكون الحق في نقيضه، وحينئذ فمن اعتقد نقيضه كان اعتقاده باطلاً، والاعتقاد الباطل لا يكون علمًا، وما أمر به الرسول فهو عدل لا ظلم فيه، فمن نهى عنه فقد نهى عن العدل، ومن أمر بضده فقد أمر بالظلم؛ فإن ضد العدل الظلم، فلا يكون ما يخالفه إلا جهلاً

وظلمًا ظنًا وما تهوى الأنفس، وهو لا يخرج عن قسمين، أحسنهما أن يكون كان شرعًا لبعض الأنبياء ثم نسخ، وأدناهما أن يكون ما شرع قط، بل يكون من المبدل، فكل ما خالف حكم الله ورسوله، فإما شرع منسوخ وإما شرع مبدل ما شرعه الله، بل شرعه شارع بغير إذن من الله، كما قال: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ» [الشورى: ٢١]، لكن هذا وهذا قد يقعان في خفي الأمور ودقيقها باجتهاد من أصحابها استفرغوا فيه وسُعهم في طلب الحق، ويكون لهم من الصواب والاتباع ما يغمر ذلك، كما وقع مثل ذلك من بعض الصحابة في مسائل الطلاق والفرائض ونحو ذلك، ولم يكن منهم مثل هذا في جلي الأمور وجليلها؛ لأن بيان هذا من الرسول كان ظاهرًا بينهم فلا يخالفه إلا من يخالف الرسول، وهم معتصمون بحبل الله يحكمون الرسول فيما شجر بينهم، لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله، فضلًا عن تعمد مخالفة الله ورسوله.

فلما طال الزمان، خفي على كثير من الناس ما كان ظاهرًا لهم، ودقَّ على كثير من الناس ما كان جليًا لهم، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف.

وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين، يغفر الله لهم خطاياهم، ويشيهم على اجتهادهم.

وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلًا يعملها في ذلك الزمان؛ لأنهم كانوا يجدون من يعينهم على ذلك، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك، لكن تضعيف الأجر لهم في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة؛ فإن الذي سبق إليه الصحابة من الإيمان والجهاد، ومعادة أهل الأرض في موالاته الرسول وتصديقه، وطاعته فيما يخبر به ويوجهه قبل أن تنتشر دعوته، وتظهر كلمته، وتكثر أعوانه وأنصاره، وتنتشر دلائل نبوته، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين، وإنفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال أمر ما بقي يحصل مثله لأحد، كما في الصحيحين عنه ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدُهُمْ وَلَا نَصِيفَةً» (١).

وقد استفاضت النصوص الصحيحة عنه أنه قال ﷺ: «خير القرون قرني الذين بعثت

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٧٣) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٥٤٠/٢٢١) عن أبي هريرة.

فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (١). فجملة القرن الأول أفضل من القرن الثاني، والثاني أفضل من الثالث، والثالث أفضل من الرابع، لكن قد يكون في الرابع من هو أفضل من بعض الثالث، وكذلك في الثالث مع الثاني، وهل يكون فيمن بعد الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة المفضولين لا الفاضلين؟ هذا فيه نزاع، وفيه قولان، حكاهما القاضي عياض وغيره. ومن الناس من يفرضها في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز، فإن معاوية له مزية الصحبة والجهاد مع النبي ﷺ، وعمر له مزية فضيلته من العدل والزهد، والخوف من الله تعالى، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن من خالف الرسول فلا بد أن يتبع الظن وما تهوى الأنفس، كما قال تعالى في المشركين الذين يعبدون اللات والعزى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

وقال في الذين يخبرون عن الملائكة أنهم إناث: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى . وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا . فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى﴾ [النجم: ٢٧-٣٠]، وهم جعلوهم إناثًا كما قال: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وفي القراءة الأخرى: «عند الرحمن إناثًا أشهدوا خلقهم ستكتب شهادتهم ويسألون»، وهؤلاء قال عنهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ لأنه خبر محض ليس فيه عمل، وهناك: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ لأنهم كانوا يعبدونها ويدعونها، فهناك عبادة وعمل بهوى أنفسهم، فقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ والذي جاء به الرسول كما قال: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى . وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى . عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ١-٥]. وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدل بها، كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقى إليهم اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان.

وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا، إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهانًا وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركبة من ألفاظ مجملة، ومعان

(١) سبق تخريجه ص ١٦ .

متشابهة، لم يميز بين حقها وباطلها، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة، إنما يركب حججه من ألفاظ متشابهة، فإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وهذه هي الحجج العقلية. وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فيما أن تكون كذباً على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البطل، فالمنع إما في الإسناد وإما في المتن ودلالته على ما ذكر، وهذه الحجج السمعية هذه حجة أهل العلم الظاهر.

وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة، فإن أهل الحق من هؤلاء لهم إلهامات صحيحة مطابقة، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم مُحدِّثُونَ، فإن يكن في أمي أحد فعمر» (١)، وكان عمر يقول: اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون، فإنها تجلى لهم أمور صادقة.

وفي الترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله»، ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] (٢)، وقال بعض الصحابة: أظنه والله للحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم، وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها» وفي رواية: «فبني يسمع، وبني يبصر، وبني يبطش، وبني يمشي» (٣)، فقد أخبر أنه يسمع بالحق ويبصر به.

وكانوا يقولون: إن السكينة تنطق على لسان عمر- رضي الله عنه. وقال ﷺ: «من سأل القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يسأله ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده» (٤)، وقال الله تعالى: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، نور الإيمان مع نور القرآن، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، وهو المؤمن على بينة من ربه، ويتبعه شاهد من الله، وهو القرآن، شهد الله في القرآن بمثل ما عليه المؤمن من بينة الإيمان، وهذا القدر مما أقر به حدائق النظر لما تكلموا في وجوب النظر وتحصيله للعلم، فقليل لهم: أهل التصفية والرياضة والعبادة والتأله تحصل لهم المعارف والعلوم

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٩) عن أبي هريرة، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣/٢٣٩٨) عن عائشة.

(٢) الترمذي في تفسير القرآن (٣١٢٧) وقال أبو عيسى: «هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه».

(٣) البخاري في الرقاق (٦٥٠٢).

(٤) أبو داود في الاقضية (٣٥٧٨)، وأحمد ٢٢٠/٣، والحاكم ٩٢/٤ وقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، كلهم عن أنس بن مالك بلفظ: «من طلب».

اليقينية بدون النظر، كما قال الشيخ الملقب بالكبيرى - للرازي ورفيقه ، وقد قال له : يا شيخ ، بلغنا أنك تعلم علم اليقين . فقال: نعم ا فقالا: كيف تعلم ونحن نتناظر في زمان طويل كلما ذكر شيئاً أفسدته، وكلما ذكرت شيئاً أفسده؟ فقال: هو واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها، فجعلنا يعجبان من ذلك ويكرران الكلام، وطلب أحدهما أن تحصل له هذه الواردات فعلمه الشيخ وأدبه حتى حصلت له ، وكان من المعتزلة النفاة .

فتبين له أن الحق مع أهل الإثبات، وأن الله - سبحانه- فوق سمواته، وعلم ذلك بالضرورة، رأيت هذه الحكاية بخط القاضي نجم الدين أحمد بن محمد بن خلف المقدسي، وذكر أن الشيخ الكبيرى حكاها له، وكان قد حدثني بها عنه غير واحد حتى رأيتها بخطه، وكلام المشايخ في مثل هذا كثير، وهذا الوصف الذي ذكره الشيخ جواب لهم بحسب ما يعرفون، فإنهم قد قسموا العلم إلى ضروري ونظري، والنظري مستند إلى الضروري، والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الانفكاك عنه، هذا حد القاضي أبي بكر بن الطيب وغيره. فخاصته أنه يلزم النفس لزوماً لا يمكن مع ذلك دفعه، فقال لهم: علم اليقين عندنا هو من هذا الجنس، وهو علم يلزم النفس لزوماً لا يمكنه مع ذلك الانفكاك عنه، وقال: واردات؛ لأنه يحصل مع العلم طمأنينة وسكينة توجب العمل به، فالواردات تحصل بهذا وهذا، وهذا قد أقر به كثير من حذاق النظر، متقدميهم كالكيا الهراسي والغزالي وغيرهما- ومتأخريهم - كالرازي والأمدي - وقالوا : نحن لا ننكر أن يحصل لناس علم ضروري بما يحصل لنا بالنظر ، هذا لا ندفعه، لكن إن لم يكن علماً ضرورياً فلا بد له من دليل، والدليل يكون مستلزماً للمدلول عليه، بحيث يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول عليه . قالوا: فإن كان لو دفع ذلك الاعتقاد الذي حصل له لزم دفع شيء مما يعلم بالضرورة، فهذا هو الدليل، وإن لم يكن كذلك فهذا هوَس لا يلتفت إليه، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن هذا الجنس واقع، لكن يقع أيضاً ما يظن أنه منه كثير . أو لا يميز كثير منهم الحق من الباطل، كما يقع في الأدلة العقلية والسمعية . فمن هؤلاء من يسمع خطاباً أو يرى من يأمره بقضية ويكون ذلك الخطاب من الشيطان، ويكون ذلك الذي يخاطبه الشيطان وهو يحسب أنه من أولياء الله من رجال الغيب .

ورجال الغيب هم الجن، وهو يحسب أنه إنسي، وقد يقول له: أنا الخضر، أو إلياس . بل أنا محمد، أو إبراهيم الخليل أو المسيح، أو أبو بكر ، أو عمر، أو أنا الشيخ فلان، أو الشيخ فلان ممن يحسن بهم الظن، وقد يطير به في الهواء، أو يأتيه بطعام أو شراب أو نفقة ، فيظن هذا كرامة، بل آية ومعجزة تدل على أن هذا من رجال الغيب أو من

الملائكة، ويكون ذلك شيطاناً لبس عليه، فهذا ومثله واقع كثيراً، أعرف منه وقائع كثيرة، كما أعرف من الغلط في السمعيات والعقليات.

فهؤلاء يتبعون ظناً لا يغني من الحق شيئاً، ولو لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، لتبين لهم أن هذا من الشيطان، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجدته وما يجده محبوباً إليه بغير علم ولا هدى ولا بصيرة، فيكون متبعاً لهواه بلا ظن، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس. وهؤلاء إذا طلب من أحدهم حجة ذكر تقليده لمن يحبه من آباءه وأسلافه، كقول المشركين: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وإن عكسوا احتجوا بالقدر، وهو أن الله أراد هذا وسلطاناً عليه، فهم يعملون بهوهم وإرادة نفوسهم بحسب قدرتهم كالمملك المسلمين، وكان الواجب عليهم أن يعملوا بما أمر الله، فيتبعون أمر الله وما يحبه ويرضاه، لا يتبعون إرادتهم وما يحبونه هم ويرضونه، وأن يستعينوا بالله، فيقولون: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا يعتمدون على ما أوتوه من القوة والتصرف والحال؛ فإن هذا من الجِدِّ، وقد كان النبي ﷺ يقول عقب الصلاة وفي الاعتدال بعد الركوع: « اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » (١).

فالذوق والوجد هو يرجع إلى حب الإنسان ووجدته بحلاوته وذوقه وطعمه، وكل صاحب محبة فله في محبوبه ذوق ووجد، فإن لم يكن ذلك بسلطان من الله - وهو ما أنزله على رسوله ﷺ - كان صاحبه متبعاً لهواه بغير هدى، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بَغْيَرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية، ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة، فإنما يتبع ظناً لا يغني من الحق شيئاً.

فليس في المحدثين المهين أفضل من عمر، كما قال ﷺ: « إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمّر منهم » (٢)، وقد وافق عمر ربه في عدة أشياء، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى

(١) البخارى فى الأذان (٨٤٤) ومسلم فى الصلاة (٤٧١ / ١٩٤).

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠.

يعرضه على الرسول ، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله، بل يجعل ما ورد عليه إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنة، وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه، فيرجع إلى بيان الصديق وإرشاده وتعليمه، كما جرى يوم الحديبية، ويوم مات الرسول، ويوم ناظره في مانعي الزكاة وغير ذلك، وكانت المرأة ترد عليه ما يقوله وتذكر الحجة من القرآن، فيرجع إليها؛ كما جرى في مهور النساء، ومثل هذا كثير.

فكل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر ، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة، تبعاً لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه، وهؤلاء الذين أخطؤوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليهم، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول.

وصار أحدهم يقول: أخذوا علمهم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، فيقال له: أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين، وإما من اليهود والنصارى، وأما ما ورد عليك فمن أين لك أنه وحي من الله؟ ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟

والوحي وحيان: وحي من الرحمن، وحي من الشيطان، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]، وقد كان المختار بن أبي عبيد من هذا الضرب، حتى قيل لابن عمر وابن عباس، قيل لأحدهما: إنه يقول: إنه يوحى إليه، فقال: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ وقيل للآخر: إنه يقول: إنه ينزل عليه ، فقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾.

فهؤلاء يحتاجون إلى الفرقان الإيماني القرآني النبوي الشرعي أعظم من حاجة غيرهم، وهؤلاء لهم حسيات يرونها ويسمعونها، والحسيات يضطر إليها الإنسان بغير اختياره، كما قد يرى الإنسان أشياء ويسمع أشياء بغير اختياره، كما أن النظر لهم قياس ومعقول، وأهل السمع لهم أخبار منقولات، وهذه الأنواع الثلاثة هي طرق العلم: الحس والخبر والنظر، وكل إنسان يستدل من هذه الثلاثة في بعض الأمور، لكن يكون بعض الأنواع أغلب على بعض الناس في الدين وغير الدين، كالطب فإنه تجربات وقياسات، وأهله منهم من تغلب عليه التجربة ومنهم من يغلب عليه القياس، والقياس أصله التجربة، والتجربة لا بد فيها من قياس، لكن مثل قياس العاديات لا تعرف فيه العلة والمناسبة،

وصاحب القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها، والعقل خاصة القياس والاعتبار والقضايا الكلية، فلا بد له من الحسيات التي هي الأصل ليعتبر بها، والحس إن لم يكن مع صاحبه عقل وإلا فقد يغلط .

والناس يقولون: غلط الحس . والغلط تارة من الحس ، وتارة من صاحبه ؛ فإن الحس يرى أمراً معيناً، فيظن صاحبه فيه شيئاً آخر فيؤتي من ظنه، فلا بد له من العقل .

ولهذا؛ النائم يرى شيئاً وتلك الأمور لها وجود وتحقيق، ولكن هي خيالات وأمثلة، فلما عَزَبَ (١) ظنُّها الرائي نفس الحقائق كالذي يرى نفسه في مكان آخر يكلم أمواتاً ويكلمونه، ويفعل أموراً كثيرة وهو في النوم، يجزم بأنه نفسه الذي يقول ويفعل؛ لأن عقله عزب عنه، وتلك الصورة التي رآها مثال صورته وخيالها؛ لكن غاب عقله عن نفسه، حتى ظن أن ذلك المثال هو نفسه، فلما تاب إليه عقله علم أن ذلك خيالات ومثالات، ومن الناس من لا يغيب عقله بل يعلم في المنام أن ذلك في المنام، وهذا كالذي يرى صورته في المرآة أو صورة غيره، فإذا كان ضعيف العقل ظن أن تلك الصورة هي الشخص، حتى إنه يفعل به ما يفعل بالشخص . وهذا يقع للصبيان والبُله، كما يخيل لأحدهم في الضوء شخص يتحرك ويصعد وينزل ، فيظنونه شخصاً حقيقاً، ولا يعلمون أنه خيال، فالحس إذا أحس حساً صحيحاً لم يغلط، لكن معه عقل لم يميز بين هذا العين والمثال؛ فإن العقل قد عقل قبل هذا أن مثل هذا يكون مثلاً، وقد عقل لوازم الشخص بعينه، وأنه لا يكون في الهواء ولا في المرآة، ولا يكون بدنه في غير مكانه، وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين .

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج، وما لا يكون موجوداً إلا في أنفسهم كحال النائم، وهذا يعرفه كل أحد ، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصاً يرونها عياناً، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره ويخاطبهم أولئك الأشخاص، ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها، وإما إلى غير عرفات، ويأتونهم بذهب وفضة، وطعام ولباس، وسلاح وغير ذلك، ويخرجون إلى الناس ويأتونهم أيضاً بمن يطلبونه، مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي، فيأتونه بذلك إما محمولاً في الهواء وإما بسعي شديد، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه أو يخبر أنه سمع خطاباً، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه . فهذا كله موجود كثيراً، لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان، وأنه من السحر، وأن ذلك حصل بما قاله وعمله من السحر .

(١) أي: غاب وخفى . انظر: المصباح المنير، مادة «عزب» .

ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن، ويقول: هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة، فإن كانوا غير معروفين قال: هؤلاء رجال الغيب، وإن تسموا فقالوا: هذا هو الخضر، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك.

فهنا لم يغلط لكن غلط عقله حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة، ومن يرى ذلك عند قبر النبي ﷺ أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال: إنه النبي، أو الشيخ، أو قيل له ذلك فيه، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك.

والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ، تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع، مثل أن يأمره بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحداً من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا.

وهذا يقع كثيراً لكثير من هؤلاء، ويسمون تلك الصورة رقيقة فلان، وقد يقولون: هو معناه تشكّل، وقد يقولون: روحانيته. ومن هؤلاء من يقول: إذا مت فلا تدعوا أحداً يغسلني ولا فلاناً يحضرني، فإني أنا أغسل نفسي، فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن، ويكون ذلك جنياً قد قال لهذا الميت: إنك تجيء بعد الموت، واعتقد ذلك حقاً؛ فإنه كان في حياته يقول له أموراً، وغرض الشيطان أن يضل أصحابه، وأما بلاد المشركين - كالهند - فهذا كثيراً ما يرون الميت بعد موته جاء وفتح حانوته، ورد ودائع وقضى ديوناً، ودخل إلى منزله ثم ذهب، وهم لا يشكّون أنه الشخص نفسه، وإنما هو شيطان تصور في صورته.

ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره، والميت على سريره، وهو يراه آخذاً يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخاً بعد أبيه، فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان المشي معه الذي رآه هو دون غيره، وإنما كان شيطاناً، ويكون مثل هذا الشيطان قد سمي نفسه خالداً وغير خالد، وقال لهم: إنه من رجال الغيب، وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين، ويسمونه خالداً الغيبي، وينسبون الشيخ إليه فيقولون: محمد الخالدي ونحو ذلك.

فإن الجن مأمورون ومنهيون كالإنس، وقد بعث الله الرسل من الإنس إليهم وإلى الإنس، وأمر الجميع بطاعة الرسل، كما قال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ

مَنْكُمْ يَقْصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّبْنَاهُمْ حَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴿ [الأنعام: ١٣٠] ، وهذا بعد قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْفَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَنَا لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

قال غير واحد من السلف: أي كثير من أغويتهم من الإنس وأضللتهم وهم. قال البغوي: قال بعضهم: استمتاع الإنس بالجن ما كانوا يلقون لهم من الأراجيف، والسحر، والكهانة، وتزيينهم لهم الأمور التي يهيئونها ويسهل سبيلها عليهم، واستمتاع الجن بالإنس طاعة الإنس لهم فيما يزينون لهم من الضلالة والمعاصي. قال محمد بن كعب: هو طاعة بعضهم لبعض، وموافقة بعضهم بعضًا، وذكر ابن أبي حاتم عن الحسن البصري. قال: ما كان استمتاع بعضهم ببعض إلا أن الجن أمرت وعملت الإنس، وعن محمد بن كعب قال: هو الصحابة في الدنيا، وقال ابن السائب: استمتاع الإنس بالجن استعادتهم بهم، واستمتاع الجن بالإنس أن قالوا: قد أسرنا الإنس مع الجن حتى عاذوا بنا، فيزدادون شرفًا في أنفسهم، وعظمًا في نفوسهم، وهذا كقوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ [الجن: ٦] .

قلت: الاستمتاع بالشيء: هو أن يتمتع به، فينال به ما يطلبه ويريده ويهواه، ويدخل في ذلك استمتاع الرجال بالنساء بعضهم ببعض كما قال: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]. ومن ذلك الفواحش، كاستمتاع الذكور بالذكور والإناث بالإناث.

ويدخل في هذا: الاستمتاع بالاستخدام وأئمة الرياسة كما يتمتع الملوك والسادة بجنودهم ومماليكهم، ويدخل في ذلك: الاستمتاع بالأموال كاللباس، ومنه قوله: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَىٰ الْمَقْتِرِ قَدَرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وكان من السلف من يتمتع المرأة بخادم فهي تستمتع بخدمته، ومنهم من يتمتع بكسوة أو نفقة؛ ولهذا قال الفقهاء: أعلى المتعة خادم، وأدناها كسوة تجزي فيها الصلاة.

وفي الجملة، استمتاع الإنس بالجن والجن بالإنس يشبه استمتاع الإنس بالإنس، قال تعالى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧] ، وقال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] ، وقال مجاهد: هي المودات التي كانت لغير الله، وقال الخليل: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴿ [العنكبوت: ٢٥] ، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] فالمشرك يعبد ما يهواه . واتباع الهوى هو استمتاع من صاحبه بما يهواه . وقد وقع في الإنس والجن هذا كله .

وتارة يخدم هؤلاء لهؤلاء في أغراضهم ، وهؤلاء لهؤلاء في أغراضهم ، فالجن تأتيه بما يريد من صورة أو مال أو قتل عدوه، والإنس تطيع الجن، فتارة تسجد له، وتارة تسجد لما يأمره بالسجود له، وتارة تمكنه من نفسه، فيفعل به الفاحشة ، وكذلك الجنيات منهن من يريد من الإنس الذي يخدمه ما يريد نساء الإنس من الرجال، وهذا كثير في رجال الجن ونسائهم، فكثير من رجالهم ينال من نساء الإنس ما يناله الإنسي، وقد يفعل ذلك بالذُّكران .

وصرع الجن للإنس هو لأسباب ثلاثة: تارة يكون الجني يحب المصروع فيصرعه ليمتتع به، وهذا الصرع يكون أرفق من غيره وأسهل .

وتارة يكون الإنسي آذاهم إذا بال عليهم، أو صب عليهم ماء حاراً، أو يكون قتل بعضهم أو غير ذلك من أنواع الأذى، وهذا أشد الصرع، وكثيراً ما يقتلون المصروع . وتارة يكون بطريق العبث به كما يعبث سفهاء الإنس بأبناء السبيل .

ومن استمتع الإنس بالجن: استخدامهم في الأخبار بالأمر الغائبة، كما يخبر الكهان، فإن في الإنس من له غرض في هذا؛ لما يحصل به من الرياسة والمال وغير ذلك، فإن كان القوم كفاراً- كما كانت العرب- لم تبال بأن يقال: إنه كاهن كما كان بعض العرب كهاناً، وقدم النبي ﷺ المدينة وفيها كهان، وكان المنافقون يطلبون التحاكم إلى الكهان، وكان أبو أبرق الأسلمي أحد الكهان قبل أن يسلم، وإن كان القوم مسلمين لم يظهر أنه كاهن، بل يجعل ذلك من باب الكرامات، وهو من جنس الكهان، فإنه لا يخدم الإنسي بهذه الأخبار إلا لما يستمتع به من الإنسي، بأن يطيعه الإنسي في بعض ما يريده، إما في شرك، وإما في فاحشة، وإما في أكل حرام، وإما في قتل نفس بغير حق .

فالشياطين لهم غرض فيما نهى الله عنه من الكفر والفسوق والعصيان، ولهم لذة في الشر والفتن، يحبون ذلك وإن لم يكن فيه منفعة لهم، وهم يأمرون السارق أن يسرق، ويذهبون إلى أهل المال، فيقولون: فلان سرق متاعكم؛ ولهذا يقال: القوة الملكية والبهيمية والسبعية والشيطانية، فإن الملكية فيها العلم النافع والعمل الصالح . والبهيمية فيها الشهوات كالأكل والشرب . والسبعية فيها الغضب وهو دفع المؤذي . وأما الشيطانية فشرٌّ مَحْضٌ ليس فيها جلب منفعة ولا دفع مضرة .

والفلاسفة ونحوهم - ممن لا يعرف الجن والشياطين- لا يعرفون هذه، وإنما يعرفون الشهوة والغضب، والشهوة والغضب خلقا لمصلحة ومنفعة، لكن المذموم هو العدوان فيهما، وأما الشيطان فيأمر بالشر الذي لا منفعة فيه، ويحب ذلك، كما فعل إبليس بآدم لما وسوس له، وكما امتنع من السجود له، فالحسد يأمر به الشيطان، والحاسد لا ينتفع بزوال النعمة عن المحسود، لكن يبغض ذلك، وقد يكون بغضه لفوات غرضه، وقد لا يكون.

ومن استمتع الإنس بالجن: استخدامهم في إحضار بعض ما يطلبونه من مال وطعام، وثياب ونفقة، فقد يأتون ببعض ذلك، وقد يدلونه على كنز وغيره، واستمتع الجن بالإنس استعمالهم فيما يريده الشيطان من كفر وفسوق ومعصية.

ومن استمتع الإنس بالجن: استخدامهم فيما يطلبه الإنس من شرك وقتل وفواحش، فتارة يتمثل الجنّي في صورة الإنسي، فإذا استغاث به بعض أتباعه أتاها فظن أنه الشيخ نفسه، وتارة يكون التابع قد نادى شيخه وهتف به: يا سيدي فلان، فينقل الجنّي ذلك الكلام إلى الشيخ بمثل صوت الإنسي حتى يظن الشيخ أنه صوت الإنسي بعينه، ثم إن الشيخ يقول: نعم! ويشير إشارة يدفع بها ذلك المكروه، فيأتي الجنّي بمثل ذلك الصوت والفعل، فيظن ذلك الشخص أن شيخه نفسه وهو الذي أجابه، وهو الذي فعل ذلك حتى إن تابع الشيخ قد يكون يده في إناء يأكل، فيضع الجنّي يده في صورة يد الشيخ ويأخذ من الطعام، فيظن ذلك التابع أنه شيخه حاضر معه، والجنّي يمثل للشيخ نفسه مثل ذلك الإناء، فيضع يده فيه حتى يظن الشيخ أن يده في ذلك الإناء، فإذا حضر المرید ذكر له الشيخ أن يدي كانت في الإناء فيصدقها، ويكون بينهما مسافة شهر، والشيخ موضعه، ويده لم تطل، ولكن الجنّي مثل للشيخ ومثل للمريد، حتى ظن كل منهما أن أحدهما عند الآخر، وإنما كان عنده ما مثله الجنّي وخيله.

وإذا سئل الشيخ المخدم عن أمر غائب إما سرقة وإما شخص مات، وطلب منه أن يخبر بحاله، أو علة في النساء أو غير ذلك، فإن الجنّي قد يمثل ذلك فيريه صورة المسروق، فيقول الشيخ: ذهب لكم كذا وكذا، ثم إن كان صاحب المال معظماً، وأراد أن يدلّه على سرقة، مثل له الشيخ الذي أخذه أو المكان الذي فيه المال فيذهبون إليه فيجدونه كما قال، والأكثر منهم أنهم يظهرون صورة المال ولا يكون عليه؛ لأن الذي سرق المال معه أيضاً جنّي يخدمه، والجنّي يخاف بعضهم من بعض كما أن الإنس يخاف بعضهم بعضاً، فإذا دل الجنّي عليه جاء إليه أولياء السارق فأذوه، وأحياناً لا يدل لكون السارق وأعوانه يخدمونه ويرشونه، كما يصيب من يعرف اللصوص من الإنس تارة يعرف

السارق ولا يعرف به، إما لرغبة يتالها منه، وإما لرهبة وخوف منه، وإذا كان المال المسروق لكبير يخافه ويرجوه عرف سارقه. فهذا وأمثاله من استمتاع بعضهم ببعض.

والجن مكلفون كتكليف الإنس، ومحمد ﷺ مرسل إلى الثقلين الجن والإنس، وكفار الجن يدخلون النار بالنصوص وإجماع المسلمين.

وأما مؤمنوهم، ففيهم قولان، وأكثر العلماء على أنهم يثابون- أيضاً- ويدخلون الجنة، وقد روى أنهم يكونون في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرون الإنس عكس الحال في الدنيا، وهو حديث رواه الطبراني في معجمه الصغير يحتاج إلى النظر في إسناده.

وقد احتج ابن أبي ليلى وأبو يوسف على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقد ذكر الجن والإنس: الأبرار والفجار في الأحقاف والآنعام. واحتج الأوزاعي وغيره بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنُّوا قُلُوبُهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤]، وقد قال تعالى في الأحقاف (١): ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ. وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الآياتان: ١٨، ١٩]، وقد تقدم قبل هذا ذكر أهل الجنة، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٦]، ثم قال: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤْتِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾. قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: درجات أهل الجنة تذهب علواً ودرجات أهل النار تذهب سفلاً، وقد قال تعالى عن قول الجن: ﴿مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا﴾ [الجن: ١١]، وقالوا: ﴿وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا. وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٤]، وفيهم الكفار والفساق والعصاة، وفيهم من فيه عبادة ودين بنوع من قلة العلم كما في الإنس، وكل نوع من الجن يميل إلى نظيره من الإنس، فاليهود مع اليهود، والنصارى مع النصارى، والمسلمون مع المسلمين، والفساق مع الفساق، وأهل الجهل والبدع مع أهل الجهل والبدع.

واستخدام الإنس لهم مثل استخدام الإنس للإنس بشيء، منهم من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش، والظلم، والشرك، والقول على الله بلا علم، وقد يظنون ذلك من كرامات الصالحين، وإنما هو من أفعال الشياطين.

ومنهم من يستخدمهم في أمور مباحة، إما إحضار ماله، أو دلالة على مكان فيه مال

(١) في المطبعة: «الأعراف»، والصواب ما أثبتناه.

ليس له مالك معصوم، أو دفع من يؤذيه ونحو ذلك، فهذا كاستعانة الإنسان بعضهم ببعض في ذلك.

والنوع الثالث: أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله، كما يستعمل الإنسان في مثل ذلك، فيأمرهم بما أمر الله به ورسوله، وينهاهم عما نهاهم الله عنه ورسوله كما يأمر الإنسان وينهاهم، وهذه حال نبينا ﷺ وحال من اتبعه واقتدى به من أمته، وهم أفضل الخلق، فإنهم يأمرون الإنسان والجن بما أمرهم الله به ورسوله، وينهون الإنسان والجن عما نهاهم الله عنه ورسوله؛ إذ كان نبينا محمد ﷺ مبعوثاً بذلك إلى الثقلين الإنسان والجن، وقد قال الله له: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨] ، وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وعمر - رضي الله عنه- لما نادى : يا سارية ، الجبل، قال: إن لله جنوداً يبلغون صوتي، وجنود الله هم من الملائكة ومن صالحي الجن، فجنود الله بلغوا صوت عمر إلى سارية، وهم أنهم نادوه بمثل صوت عمر، وإلا نفس صوت عمر لا يصل نفسه في هذه المسافة البعيدة، وهذا كالرجل يدعو آخر وهو بعيد عنه، فيقول : يا فلان ، فيعان على ذلك فيقول الوساطة بينهما: يا فلان، وقد يقول لمن هو بعيد عنه: يا فلان، احبس الماء ، تعال إلينا، وهو لا يسمع صوته، فيناديه الوساطة بمثل ذلك: يا فلان، احبس الماء، أرسل الماء، إما بمثل صوت الأول إن كان لا يقبل إلا صوته، وإلا فلا يضر بأي صوت كان، إذا عرف أن صاحبه قد ناداه.

وهذه حكاية: كان عمر مرة قد أرسل جيشاً، فجاء شخص وأخبر أهل المدينة بانتصار الجيش وشاع الخبر، فقال عمر: من أين لكم هذا؟ قالوا : شخص صفته كيت وكيت فأخبرنا، فقال عمر: ذلك أبو الهيثم بريد الجن، وسيجيء بريد الإنسان بعد ذلك بأيام.

وقد يأمر الملك بعض الناس بأمر ويستكتمه إياه فيخرج فيرى الناس يتحدثون به، فإن الجن تسمعه وتخبر به الناس ، واللذين يستخدمون الجن في المباحات يشبه استخدام سليمان، لكن أعطى ملكاً لا ينبغي لأحد بعده، وسخرت له الإنس والجن، وهذا لم يحصل لغيره. والنبى ﷺ لما تَلَّتْ عليه العفريت ليقطع عليه صلواته قال: « فآخذته، فَدَعْتُهُ حَتَّى سَالَ لِعَابَهُ عَلَى يَدَيَّ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةِ مِنْ سَوَارِيِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ ذَكَرْتُ دَعْوَةَ أُخِي سَلِيمَانَ فَأَرْسَلْتُهُ»(١). فلم يستخدم الجن أصلاً، لكن دعاهم إلى الإيمان

(١) البخاري في الصلاة (٤٦١) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٣٩/٥٤١) كلاهما عن أبي هريرة.

وقوله: «فَدَعْتُهُ»: أي خففته. انظر: النهاية ٢- ١٦٠.

باللّٰه، وقرأ عليهم القرآن، وبلغهم الرسالة، وبايعهم كما فعل بالإنس.

والذي أوتيهِ ﷺ أعظم مما أوتيهِ سليمان؛ فإنه استعمل الجن والإنس في عبادة اللّٰه وحده، وسعادتهم في الدنيا والآخرة، لا لغرض يرجع إليه إلا ابتغاء وجه اللّٰه وطلب مرضاته، واختار أن يكون عبداً رسولاً على أن يكون نبياً ملكاً، فداود وسليمان ويوسف أنبياء ملوك، وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد رسل عبيد، فهو أفضل، كفضل السابقين المقربين على الأبرار أصحاب اليمين. وكثير ممن يري هذه العجائب الخارقة يعتقد أنها من كرامات الأولياء، وكثير من أهل الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك - من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب، وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام - فجعلوا الخوارق جنساً واحداً، وقالوا: كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها.

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه اللّٰه ما كان معه من ذلك، وأن يقيض له من يعارضه، ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه اللّٰه، فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا يأتون بمثل ما أتى به النبي مما لم يكن معتاداً للناس، قالوا: إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة، فهذه هي المعجزات عندهم، وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا: المعجزات هي خرق العادة، لكن أنكروا كرامات الصالحين، وأنكروا أن يكون السحر والكهانة إلا من جنس الشعبذة والحليل، لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك، وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي، قالوا: فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحاً بهذا الإجماع.

وهؤلاء - أنفسهم - قد ذكروا أنه يكون للسحرة ما هو مثلها، وتناقضوا في ذلك، كما قد بسط في غير هذا الموضوع.

فصار كثير من الناس لا يعلمون ما للسحرة والكهان، وما يفعله الشياطين من العجائب، وظنوا أنها لا تكون إلا لرجل صالح، فصار من ظهرت هذه له يظن أنها كرامة، فيقوى قلبه بأن طريقته هي طريقة الأولياء، وكذلك غيرهم يظن فيه ذلك، ثم يقولون: الولي إذا تولى لا يعترض عليه، فمنهم من يراه مخالفاً لما علم بالاضطرار من دين الرسول مثل ترك الصلاة المفروضة، وأكل الخبثات كالخمر، والحشيشة، والميتة، وغير ذلك، وفعل الفواحش، والفحش والتفحش في المنطق، وظلم الناس، وقتل النفس بغير حق، والشرك باللّٰه، وهو مع ذلك يظن فيه أنه ولي من أولياء اللّٰه قد وهبه هذه

الكرامات بلا عمل، فضلا من الله تعالى، ولا يعلمون أن هذه من أعمال الشياطين، وأن هذه من أولياء الشياطين تضل بها الناس وتغويهم.

ودخلت الشياطين في أنواع من ذلك، فتارة يأتون الشخص في النوم، يقول أحدهم: أنا أبو بكر الصديق، وأنا أتوبك لي، وأصير شيخك، وأنت تتوب الناس لي، ويلبسه فيصبح وعلى رأسه ما ألبسه، فلا يشك أن الصديق هو الذي جاءه ولا يعلم أنه الشيطان، وقد جرى مثل هذا لعدة من المشايخ بالعراق والجزيرة والشام. وتارة يقص شعره في النوم فيصبح فيجد شعره مقصوصاً. وتارة يقول: أنا الشيخ فلان، فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه وقص شعره.

وكثيراً ما يستغيث الرجل بشيخه الحي أو الميت، فيأتونه في صورة ذلك الشيخ، وقد يخلصونه مما يكره فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه، أو أن ملكاً تصور بصورته وجاءه، ولا يعلم أن ذلك الذي تمثل إنما هو الشيطان لما أشرك بالله أضلته الشياطين، والملائكة لا تجيب مشركاً.

وتارة يأتون إلى من هو خال في البرية، وقد يكون ملكاً أو أميراً كبيراً، ويكون كافراً، وقد انقطع عن أصحابه وعطش وخاف الموت، فيأتيه في صورة إنسي ويسقيه ويدعوه إلى الإسلام ويتوبه، فيسلم على يديه ويتوبه ويطعمه، ويدله على الطريق، ويقول: من أنت؟ فيقول: أنا فلان ويكون [من مؤمني الجن]^(١).

كما جرى مثل هذا لي. كنت في مصر في قلعتها. وجرى مثل هذا إلى كثير من الترك من ناحية المشرق، وقال له ذلك الشخص: أنا ابن تيمية، فلم يشك ذلك الأمير أنني أنا هو، وأخبر بذلك ملك ماردین، وأرسل بذلك ملك ماردین إلى ملك مصر رسولاً وكنت في الحبس، فاستعظموا ذلك وأنا لم أخرج من الحبس، ولكن كان هذا جنياً يحبنا فيصنع بالترك التتر مثل ما كنت أصنع بهم؛ لما جاؤوا إلى دمشق: كنت أدعوهم إلى الإسلام، فإذا نطق أحدهم بالشهادتين أطعمتهم ما تيسر، فعمل معهم مثل ما كنت أعمل، وأراد بذلك إكرامي ليظن ذاك أنني أنا الذي فعلت ذلك.

قال لي طائفة من الناس: فلم لا يجوز أن يكون ملكاً؟ قلت: لا. إن الملك لا يكذب، وهذا قد قال: أنا ابن تيمية، وهو يعلم أنه كاذب في ذلك.

وكثير من الناس رأى من قال: إني أنا الخضر، وإنما كان جنياً.

ثم صار من الناس من يكذب بهذه الحكايات إنكاراً لموت الخضر، والذين قد عرفوا صدقها يقطعون بحياة الخضر، وكلا الطائفتين مخطئ، فإن الذين رأوا من قال: إني أنا

(١) بالأصل «في موضع».

الخضر، هم كثيرون صادقون، والحكايات متواترات، لكن أخطؤوا في ظنهم أنه الخضر، وإنما كان جنياً؛ ولهذا يجري مثل هذا لليهود والنصارى، فكثيراً ما يأتيهم في كنائسهم من يقول: إنه الخضر، وكذلك اليهود يأتيهم في كنائسهم من يقول: إنه الخضر، وفي ذلك من الحكايات الصادقة ما يضيق عنه هذا الموضع، يبين صدق من رأى شخصاً وظن أنه الخضر، وأنه غلط في ظنه أنه الخضر، وإنما كان جنياً، وقد يقول: أنا المسيح، أو موسى، أو محمد، أو أبو بكر، أو عمر، أو الشيخ فلان، فكل هذا قد وقع، والنبي ﷺ قال: «من رأي في المنام فقد رأي حقاً، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي» (١). قال ابن عباس: في صورته التي كان عليها في حياته. وهذه رؤية في المنام، وأما في اليقظة فمن ظن أن أحداً من الموتى يجيء بنفسه للناس عياناً قبل يوم القيامة، فمن جهله أتى.

ومن هنا ضلت النصارى، حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب - كما يظنون - أنه أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم. وهذا مذكور في أناجيلهم، وكلها تشهد بذلك، وذاك الذي جاء كان شيطاناً، قال: أنا المسيح، ولم يكن هو المسيح نفسه، ويجوز أن يشبهه مثل هذا على الحواريين كما اشبهه على كثير من شيوخ المسلمين، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه، فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء.

وأصحاب الحلاج لما قتل كان يأتيهم من يقول: أنا الحلاج، فيرونه في صورته عياناً، وكذلك شيخ بمصر يقال له: الدسوقي بعد أن مات كان يأتي أصحابه من جهته رسائل وكتب مكتوبة، وأراني صادق من أصحابه الكتاب الذي أرسله، فرأيت به خط الجن - وقد رأيت خط الجن غير مرة - وفيه كلام من كلام الجن، وذاك المعتقد يعتقد أن الشيخ حي، وكان يقول: انتقل ثم مات. وكذلك شيخ آخر كان بالمشرق وكان له خوارق من الجن. وقيل: كان بعد هذا يأتي خواص أصحابه في صورته فيعتقدون أنه هو، وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء على أو بقاء محمد بن الحنفية، قد كان يأتي إلى بعض أصحابهم جنياً في صورته، وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدهم أحياناً ويكون المرئي جنياً.

فهذا باب واسع واقع كثيراً، وكلما كان القوم أجهل كان عندهم أكثر، ففي المشركين أكثر مما في النصارى، وهو في النصارى كما هو في الداخلين في الإسلام، وهذه الأمور يسلم بسببها ناس، ويتوب بسببها ناس يكونون أضل من أصحابها، فينتقلون بسببها إلى ما هو خير مما كان عليه، كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس، قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا، وإن كان قصد ذلك الرجل

(١) البخاري في العلم (١١٠) ومسلم في الرويا (١٠/٢٢٦٦) وأبو داود في الأدب (٥٠٢٣) كلهم عن أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

فاسدًا، وقد قال النبي ﷺ : «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم» (١).

وهذا كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي؛ فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل، ويقوي بها قلوب كثير من أهل الحق، وإن كانت في نفسها باطلة فغيرها أبطل منها، والخير والشر درجات، فيتنفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه.

وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين - من الرافضة والجهمية وغيرهم - إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارًا، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوًا يظلم فيه المسلمين والكفار، ويكون أتمًا بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفارًا فصاروا مسلمين، وذاك كان شرًا بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير.

وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل والأحكام والقصص، قد يسمعها أقوام فينتقلون بها إلى خير مما كانوا عليه، وإن كانت كذبًا، وهذا كالرجل يسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف، ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الإيمان في قلبه، فنفس ذل الكفر الذي كان عليه وانقهاره ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافرًا، فانتقل إلى خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه، ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه.

والله - تعالى - بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان، ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان، ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأحقاف: ١٩]. وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلمًا مبتدعًا، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة - كبدعة الرافضة - ببدعة أخف منها - وهي بدعة أهل السنة - وقد ذكرنا فيما تقدم أصناف البدع.

ولا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج؛ فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون عليًا،

(١) البخاري في الجهاد (٣٠٦٣) ومسلم في الإيمان (١٧٨/١١١)، واحمد ٣٠٩/٢.

ومنهم من يفضله على أبي بكر وعمر، ولكن حكى عن بعض متقدميهم أنه قال: فسق يوم الجمل إحدى الطائفتين، ولا أعلم عينها. وقالوا: إنه قال: لو شهد علي والزبير لم أقبل شهادتهما لفسق أحدهما لا بعينه، ولو شهد علي مع آخر ففي قبول شهادته قولان، وهذا القول شاذ فيهم، والذي عليه عامتهم تعظيم علي.

ومن المشهور عندهم ذم معاوية وأبي موسى وعمرو بن العاص لأجل علي، ومنهم من يكفر هؤلاء ويفسقهم، بخلاف طلحة والزبير وعائشة، فإنهم يقولون: إن هؤلاء تابوا من قتاله، وكلهم يتولى عثمان ويعظمون أبا بكر وعمر، ويعظمون الذنوب، فهم يتحرون الصدق كالخوارج، لا يختلقون الكذب كالرافضة، ولا يرون أيضاً اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج، ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة يترجحون على الخوارج والروافض، وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته، وحكمته وصدقته، وطاعته. وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس، لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس، فجعلوا من «التوحيد» نفي الصفات وإنكار الرؤية، والقول بأن القرآن مخلوق، فوافقوا في ذلك الجهمية. وجعلوا من «العدل» أنه لا يشاء ما يكون، ويكون ما لا يشاء، وأنه لم يخلق أفعال العباد، فنفوا قدرته ومشيتته وخلقه لإثبات العدل. وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة.

وكذلك هم والخوارج قالوا بـ «إنفاذ الوعيد» ليثبتوا أن الرب صادق لا يكذب؛ إذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام، فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه، وغلطوا في فهم الوعيد. وكذلك «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف» قصدوا به طاعة الله ورسوله، كما يقصده الخوارج والزيدية، فغلطوا في ذلك.

وكذلك إنكارهم للخوارج غير المعجزات، قصدوا به إثبات النبوة ونصرها، وغلطوا فيما سلكوه؛ فإن النصر لا يكون بتكذيب الحق، وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الأنبياء.

والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية، وغيرهم، وبينوا ما بينوه من تناقضهم، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير.

فإن الأشعري كان من المعتزلة، وبقي على مذهبهم أربعين سنة يقرأ على أبي علي الجبائي^(١)، فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيراً بأصولهم وبالرد عليهم، وبيان تناقضهم،

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان الجبائي، أحد أئمة المعتزلة، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة كانت ولادته في سنة خمس وثلاثين ومائتين، وتوفى في سنة ثلاث وثلاثمائة. [وفيات الأعيان ٤/٢٦٧-٢٦٩].

وأما ما بقى عليه من السنة فليس هو من خصائص المعتزلة، بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية، وأما خصائص المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شيء منها؛ بل ناقضهم في جميع أصولهم، ومال في « مسائل العدل، والأسماء والأحكام » إلى مذهب جهم ونحوه.

وكثير من الطوائف «كالنجارية» أتباع حسين النجار، و«الضرارية» أتباع ضرار بن عمرو- يخالفون المعتزلة في القدر والأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد. والمعتزلة من أبعاد الناس عن طريق أهل الكشف والخوارق، والصوفية يذمونها ويعيبونها.

وكذلك يبالغون في ذم النصارى أكثر مما يبالغون في ذم اليهود، وهم إلى اليهود أقرب، كما أن الصوفية ونحوهم إلى النصارى أقرب؛ فإن النصارى عندهم عبادة وزهد وأخلاق بلا معرفة ولا بصيرة فهم ضالون، واليهود عندهم علم ونظر بلا قصد صالح ولا عبادة ولا زهد ولا أخلاق كريمة، فهم مغضوب عليهم، والنصارى ضالون.

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين، وروى بإسناده عن أبي روق، عن ابن عباس: وغير طريق الضالين وهم النصارى الذين أضلهم الله بفريتهم عليه، يقول: فالهمنا دينك الحق- وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له - حتى لا تغضب علينا كما غضبت على اليهود، ولا تضلنا كما أضللت النصارى فتعذبنا كما تعذبهم، يقول: امنعنا من ذلك برفقك ورحمتك ورأفتك وقدرتك. قال ابن أبي حاتم: ولا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين، وقد قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى.

فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله، فيعظمون العلم وطريقه، وهو الدليل، والسلوك في طريقه، وهو النظر.

وأهل الزهد يعظمون الإرادة والمريد، وطريق أهل الإرادة. فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة، وأولئك يبنون أمرهم على النظر، وهذه هي القوة العلمية، ولا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا، ولا بد أن يكون هذا وهذا موافقاً لما جاء به الرسول.

فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا عن الإرادة، وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي، فغلطوا من جهة كون جانب الإرادة لم يعظموه، وإن كانوا يوجبون الأعمال الظاهرة، فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها، ومن جهة أن النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به، وبين النظر البدعي الباطل المنهي عنه.

وكذلك الصوفية ، عظموا جنس الإرادة إرادة القلب، وذموا الهوى وبالغوا في الباب، ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة لأمر الله ورسوله، وبين الإرادة البدعية، بل أقبلوا على طريق الإرادة دون طريقة النظر، وأعرض كثير منهم فدخل عليهم الداخِل من هاتين الجهتين؛ ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض.

وكذلك بين أهل الكلام والرأي، وبين أهل التصوف والزهد تنافر وتباغض ، وهذا وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

نسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين.

فَصْل

فإن قيل : فإذا كان في كتب الأناجيل التي عندهم أن المسيح صلب، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال لهم: أنا المسيح - ولا يقولون: إن الشيطان تمثل على صورته، فالشيطان ليس هو لحم وعظم - وهذه أثر المسامير أو نحو هذا الكلام، فأين الإنجيل الذي قال الله عز وجل فيه: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال قبل هذا: ﴿وَقَفِينَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ بِعَيْسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ . وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٦، ٤٧]، وقد قال قبل هذا: ﴿وَكَيْفَ يَحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ . إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٣، ٤٤]، وقال أيضًا: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ مِن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال أيضًا: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيُزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، وهذا أمر للنبي ﷺ بأن يقول لأهل الكتاب الذين بعث إليهم - وهم من كان في وقته ومن يأتي من بعدهم إلى يوم القيامة- : لم يؤمر أن يقول ذلك لمن قد تاب منهم، وكذلك قوله: ﴿وَكَيْفَ يَحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ

فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ﴿إِنْخِبَارِ عَنِ الْيَهُودِ الْمَوْجُودِينَ، وَأَنْ عِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ هُوَ أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ لِأَهْلِ الْإِنْجِيلِ، وَمَنْ لَا يُؤْمَرُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قيل قبل هذا : إنه قد قيل : ليس في العالم نسخة بنفس ما أنزل الله في التوراة والإنجيل، بل ذلك مبدل؛ فإن التوراة انقطع تواترها، والإنجيل إنما أخذ عن أربعة.

ثم من هؤلاء من زعم أن كثيراً مما في التوراة أو الإنجيل باطل ليس من كلام الله، ومنهم من قال: بل ذلك قليل. وقيل: لم يحرف أحد شيئاً من حروف الكتب، وإنما حرفوا معانيها بالتأويل، وهذان القولان قال كلا منهما كثير من المسلمين. والصحيح القول الثالث، وهو أن في الأرض نسخاً صحيحة، وبقيت إلى عهد النبي ﷺ، ونسخاً كثيرة محرفة. ومن قال: إنه لم يحرف شيء من النسخ فقد قال ما لا يمكنه نفيه، ومن قال: جميع النسخ بعد النبي ﷺ حرفت، فقد قال ما يعلم أنه خطأ، والقرآن يأمرهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة والإنجيل، ويخبر أن فيهما حكمه، وليس في القرآن خير أنهم غيروا جميع النسخ.

وإذا كان كذلك، فنقول: هو - سبحانه - قال : ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧] وما أنزله الله هو ما تلقوه عن المسيح، فأما حكايته لحاله بعد أن رفع فهو مثلها في التوراة ذكر وفاة موسى - عليه السلام - ومعلوم أن هذا الذي في التوراة والإنجيل - من الخبر عن موسى وعيسى بعد توفيهما - ليس هو بما أنزله الله، ومما تلقوه عن موسى وعيسى، بل هو مما كتبه مع ذلك للتعريف بحال توفيهما، وهذا خبر محض من الموجودين بعدهما عن حالهما، ليس هو بما أنزله الله عليهما ولا هو مما أمرا به في حياتهما، ولا مما أخبرا به الناس.

وكذلك : ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ، وقوله : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾، فإن إقامة الكتاب العمل بما أمر الله به في الكتاب من التصديق بما أخبر به على لسان الرسول. وما كتبه الذين نسخوه من بعد وفاة الرسول ومقدار عمره ونحو ذلك، ليس هو بما أنزله الله على الرسول، ولا بما أمر به ولا أخبر به، وقد يقع مثل هذا في الكتب المصنفة، يصنف الشخص كتاباً، فيذكر ناسخه في آخره عمر المصنف ونسبه وسنه، ونحو ذلك مما ليس هو من كلام المصنف.

ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن، وألا يكتب في المصحف غير القرآن، فلا

يكتب أسماء السور ولا التخميس والتعشير، ولا أمين ولا غير ذلك، والمصاحف القديمة كتبها أهل العلم على هذه الصفة، وفي المصاحف من قد كتب ناسخها أسماء السور، والتخميس، والتعشير، والوقف، والابتداء، وكتب في آخر المصحف تصديقه، ودعا، وكتب اسمه، ونحو ذلك، وليس هذا من القرآن، فهكذا ما في الإنجيل من الخبر عن صلب المسيح، وتوفيه، ومجيئه بعد رفعه إلى الحواريين، ليس هو مما قاله المسيح، وإنما هو مما رآه من بعده، والذي أنزله الله هو ما سمع من المسيح المبلغ عن الله.

فإن قيل: فإذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب، وأنه أتاهم بعد أيام، وهم الذين نقلوا عن المسيح الإنجيل والدين - فقد دخلت الشبهة.

قيل: الحواريون وكل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقلوه عن الأنبياء؛ فإن الحجة في كلام الأنبياء، وما سوى ذلك فموقوف على الحجة إن كان حقاً قَبِلَ وإلا رُدَّ؛ ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي ﷺ من القرآن والحديث يجب قبوله، لاسيما المتواتر كالقرآن، وكثير من السنن. وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فإجماعهم معصوم، وما تنازعوا فيه رد إلى الله والرسول، وعمر قد كان أولاً أنكروا موت النبي ﷺ حتى رد ذلك عليه أبو بكر، وقد تنازعوا في دفنه حتى فصل أبو بكر بالحديث الذي رواه، وتنازعوا في تجهيز جيش أسامة، وتنازعوا في قتال مانعي الزكاة، فلم يكن هذا قادمًا فيما نقلوه عن النبي ﷺ.

والنصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح، ولم يشهد أحد منهم صلبه، فإن الذي صلب إنما صلبه اليهود، ولم يكن أحد من أصحاب المسيح حاضرًا، وأولئك اليهود الذين صلبوه قد اشتبه عليهم المصلوب بالمسيح، وقد قيل: إنهم عرفوا أنه ليس هو المسيح، ولكنهم كذبوا وشبهوا على الناس، والأول هو المشهور، وعليه جمهور الناس.

وحينئذ، فليس عند النصارى خبر عمن يصدقونه بأنه صلب، لكن عمدتهم على ذلك الشخص الذي جاء بعد أيام، وقال: أنا المسيح، وذاك شيطان، وهم يعترفون بأن الشياطين كثيرًا ما تجيء ويدعى أحدهم أنه نبي أو صالح، ويقول: أنا فلان النبي أو الصالح ويكون شيطانًا، وفي ذلك حكايات متعددة، مثل حكاية الراهب الذي جاءه جاء وقال: أنا المسيح، جئت لأهديك، فعرف أنه الشيطان فقال: أنت قد بلغت الرسالة، ونحن نعمل بها، فإن جئت اليوم بشيء يخالف ذلك لم نقبل منك.

فليس عند النصارى واليهود علم بأن المسيح صلب كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَبِيءٌ شَدِيدٌ مِّنْهُمْ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وأضاف الخبر عن قتله

إلى اليهود بقوله: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٥٧] ، فإنهم بهذا الكلام يستحقون العقوبة؛ إذ كانوا يعتقدون جواز قتل المسيح، ومن جور قتله فهو كمن قتله، فهم في هذا القول كاذبون وهم آثمون. وإذا قالوه فخراً لم يحصل لهم الفخر لأنهم لم يقتلوه، وحصل الورر لاستحلالهم ذلك وسعيهم فيه، وقد قال النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»^(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ اِخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِيَ شَكٍّ مِنْهُ﴾ قيل: هم اليهود، وقيل: النصارى، والآية تعم الطائفتين، وقوله: ﴿لَفِيَ شَكٍّ مِنْهُ﴾ قيل: من قتله، وقيل: ﴿مِنْهُ﴾ أي في شك منه، هل صلب أم لا، كما اختلفوا فيه فقالت اليهود: هو ساحر، وقالت النصارى: إنه إله، فاليهود والنصارى اختلفوا هل صلب أم لا، وهم في شك من ذلك: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء: ١٥٧] ، فإذا كان هذا في الصلب، فكيف في الذي جاء بعد الرفع وقال: إنه هو المسيح؟

فإن قيل: إذا كان الحواريون الذين أدركوه قد حصل هذا في إيمانهم، فأين المؤمنون به الذين قال فيهم: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥] ، وقوله: ﴿فَأَيُّدُنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَاصْبِحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]؟

قيل: ظن من ظن منهم أنه صلب لا يقدح في إيمانه إذا كان لم يحرف ما جاء به المسيح، بل هو مقر بأنه عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، فاعتقده بعد هذا أنه صلب لا يقدح في إيمانه؛ فإن هذا اعتقاد موته على وجه معين، وغاية الصلب أن يكون قتلاً له، وقتل النبي لا يقدح في نبوته، وقد قتل بنو إسرائيل كثيراً من الأنبياء. وقال تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَبُّهُنَّ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، الآية، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وكذلك اعتقاد من اعتقد منهم أنه جاء بعد الرفع وكلمهم هو، مثل اعتقاد كثير من مشايخ المسلمين أن النبي ﷺ جاءهم في اليقظة، فإنهم لا يكفرون بذلك، بل هذا كان يعتقده من هو من أكثر الناس اتباعاً للسنة واتباعاً له، وكان في الزهد والعبادة أعظم من

(١) البخاري في الإيمان (٣١) ومسلم في الفتن وأشراف الساعة (١٤/٢٨٨٨) وإبو داود في الفتن (٤٢٦٨)، كلهم عن أبي بكر.

غيره. وكان يأتيه من يظن أنه رسول الله، فهذا غلط منه لا يوجب كفره، فكذلك ظن من ظن من الحواريين أن ذلك هو المسيح لا يوجب خروجهم عن الإيمان بالمسيح، ولا يقدح فيما نقلوه عنه، وعمر لما كان يعتقد أن النبي ﷺ لم يميت، ولكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى، وأنه لا يموت حتى يموت أصحابه - لم يكن هذا قادحاً في إيمانه، وإنما كان غلطاً ورجع عنه.

فصل

وقوله تعالى في هذه: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، هو ذم لهم على اتباع الظن بلا علم، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ . وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٥، ٣٦].

فهذه عدة مواضع يذم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن، وكذلك قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ لِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]، مطالبة بالعلم وذر لمن يتبع الظن وما عنده علم، وكذلك قوله: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وأمثال ذلك ذم لمن عمل بغير علم، وعمل بالظن.

وقد ثبت في السنة المتواترة وإجماع الأمة أن الحاكم يحكم بشاهدين، وإن لم يكن شهود حلف الخصم. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أفضى بنحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»^(١).

والاجتهاد في «تحقيق المناط» مما اتفق المسلمون عليه، ولا بد منه كحكم ذوي عدل

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٨٠) ومسلم في الأفضية (١٧١٣ / ٤) كلاهما عن أم سلمة.

بالمثل في جزاء الصيد، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك، فلا يقطع به الإنسان، بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده، كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضى لأحدهما بشيء من حق الآخر، وأدلة الأحكام لا بد فيها من هذا؛ فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض، وكذلك خبر الواحد والقياس، وإن كان قوم نارعوا في القياس، فالفقهاء منهم لم يناعوا في خبر الواحد كالظاهرية، ومن نازع في هذا وهذا لم يناع في العموم كالمعتزلة البغداديين، وإن نازع في العموم والقياس منازع، كبعض الرافضة مثل الموسوي ونحوه لم يناع في الأخبار؛ فإن الإمامية عمدتهم على ما نقل عن الاثنى عشر، فلا بد لهم من الرواية، ولا يوجد من يستغنى عن الظواهر والأخبار والأقيسة، بل لا بد أن يعمل ببعض ذلك مع تجويز نقيضه، وهذا عمل بالظن، والقرآن قد حرم اتباع الظن.

وقد تنوعت طرق الناس في جواز هذا؛ فطائفة قالت: لا يتبع قط إلا العلم ولا يعمل بالظن أصلاً، وقالوا: إن خبر الواحد يفيد العلم، وكذلك يقولون في الظواهر، بل يقولون: نقطع بخطأ من خالفنا، وننقض حكمه، كما يقوله داود وأصحابه، وهؤلاء عمدتهم إنما هو ما يظنونونه ظاهراً. وأما الاستصحاب، فالاستصحاب - في كثير من المواضع - من أضعف الأدلة وهم في كثير مما يحتاجون به قد لا يكون ما احتجوا به ظاهر اللفظ، بل الظاهر خلافه، فطائفة قالت: لما قام الدليل على وجوب العمل بالظن الرجح كنا متبعين للعلم، فنحن نعمل بالعلم عند وجود العلم، لا نعمل بالظن. وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأتباعه.

وهنا السؤال المشهور في «حد الفقه»: إنه العلم بالأحكام الشرعية العملية. وقال الرازي: العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة قال:

فإن قلت: الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علماً؟

قلت: المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط الحكم قطع بوجوب العمل بما أدى إليه ظنه، فالعلم حاصل قطعاً، والظن واقع في طريقه. وحقيقة هذا الجواب أن هنا مقدمتين: إحداهما: أنه قد حصل عندي ظن، والثانية: قد قام الدليل القطعي على وجوب اتباع هذا الظن.

فـ «المقدمة الأولى» وجدانية و «الثانية» عملية استدلالية؛ فليس الظن هنا مقدمة في الدليل كما توهمه بعضهم، لكن يقال: العمل بهذا الظن هو حكم أصول الفقه، ليس هو

الفقه، بل الفقه هو ذلك الظن الحاصل بالظاهر، وخبر الواحد والقياس والأصول تفيد أن العمل بهذا الظن واجب. وإلا فالفقه لا يتعرضون لهذا، فهذا الحكم العملي الأصولي ليس هو الفقه، وهذا الجواب جواب القاضي أبي بكر، وهو بناء على أصله؛ فإن عنده كل مجتهد مصيب، وليس في نفس الأمر أمر مطلوب، ولا على الظن دليل يوجب ترجيح ظن على ظن، بل الظنون عنده بحسب الاتفاق.

وقال الغزالي وغيره- ممن نصر قوله-: قد يكون بحسب ميل النفس إلى أحد القولين دون الآخر، كميل ذي الشدة إلى قول، وذي اللين إلى قول.

وحيث قد فعدهم متى وجد المجتهد ظناً في نفسه، فحكم الله في حقه اتباع هذا الظن. وقد أنكر أبو المعالي وغيره عليه هذا القول إنكاراً بليغاً، وهم معذرون في إنكاره؛ فإن هذا أولاً مكابرة، فإن الظنون عليها أمارات ودلائل يوجب وجودها ترجيح ظن على ظن، وهذا أمر معلوم بالضرورة، والشريعة جاءت به ورجحت شيئاً على شيء، والكلام في شيئين: في اتباع الظن، وفي الفقه هل هو من الظنون؟

أما الأول: فالجواب الصحيح هو الجواب الثالث، وهو أن كل ما أمر الله تعالى به فإمّا أمر بالعلم، وذلك أنه في المسائل الخفية عليه أن ينظر في الأدلة، ويعمل بالراجح، وكون هذا هو الراجح أمر معلوم عند أمر مقطوع به، وإن قدر أن ترجيح هذا على هذا فيه شك عنده لم يعمل به، وإذا ظن الرجحان فإمّا ظنه لقيام دليل عنده على أن هذا راجح، وفرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فقد يكون علماً وقد لا يعمل حتى يعلم الرجحان، وإذا ظن الرجحان أيضاً فلا بد أن يظنه بدليل يكون عنده أرجح من دليل الجانب الآخر، ورجحان هذا غير معلوم، فلا بد أن ينتهي الأمر إلى رجحان معلوم عنده، فيكون متبعاً لما علم أنه أرجح، وهذا اتباع للعلم لا للظن وهو اتباع الأحسن، كما قال: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ وَأَمْرٌ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]، وقال: ﴿اتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥]. فإذا كان أحد الدليلين هو الأرجح فاتباعه هو الأحسن، وهذا معلوم.

فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره، وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين. وحيث، فما عمل إلا بالعلم وهذا جواب الحسن البصري، وأبي وغيرهم. والقرآن ذم من لا يتبع إلا الظن فلم يستند ظنه إلى علم بأن هذا أرجح من غيره؛ كما قال: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقال: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهكذا في سائر المواضع يذم

الذين إن يتبعون إلا الظن، فعندهم ظن مجرد لا علم معه، وهم يتبعونه، والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس أنهم لا يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا، فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً، لكن لا يلزم إذا كان أرجح ألا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر.

وهذا كما ذكر النبي ﷺ حيث قال: «ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أفضى بنحو مما أسمع»^(١)، فإذا أتى أحد الخصمين بحجة، مثل بينة تشهد له، ولم يأت الآخر بشاهد معها، كان الحاكم عالماً بأن حجة هذا أرجح، فما حكم إلا بعلم، لكن الآخر قد يكون له حجة لا يعلمها أو لا يحسن أن يبينها، مثل أن يكون قد قضاه أو أبراه، وله بينة تشهد بذلك، وهو لا يعلمها، أو لا يذكرها، أو لا يجسر أن يتكلم بذلك، فيكون هو المضيع لحقه، حيث لم يبين حجته، والحاكم لم يحكم إلا بعلم وعدل، وضياح حق هذا كان من عجزه وتفريطه لا من الحاكم.

وهكذا أدلة الأحكام، فإذا تعارض خبران، أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل، كان المسند الثابت أقوى من المرسل، وهذا معلوم؛ لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه، والآخر لم يعلم عدله ولا ضبطه، كشاهدين ركى أحدهما ولم يرك الآخر، فهذا المزكى أرجح، وإن جار أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق، لكن المجتهد إنما عمل بعلم، وهو علمه برجحان هذا على هذا، ليس بمن لم يتبع إلا الظن، ولم يكن تبين له إلا بعد الاجتهاد التام فيمن أرسل ذلك الحديث، وفي تزكية هذا الشاهد، فإن المرسل قد يكون راويه عدلاً حافظاً، كما قد يكون هذا الشاهد عدلاً.

ونحن ليس معنا علم بانتفاء عدالة الراوي، لكن معنا عدم العلم بعدالتهما، وقد لا تعلم عدالتهما مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر، فمن هنا يقع الخطأ في الاجتهاد، لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعلمه إلى أمر لا يعلمه لإمكان ثبوته في نفس الأمر، فإذا كان لا بد من ترجيح أحد القولين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته، وإن لم يعلم انتفاؤه من جهته، فإنهما إذا تعارضا وكانا متناقضين، فإثبات أحدهما هو نفي الآخر، فهذا الدليل المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفي ذلك، وذلك المجهول بالعكس، فإذا كان لا بد من الترجيح وجب قطعاً ترجيح المعلوم ثبوته على ما لم يعلم ثبوته.

ولكن قد يقال: إنه لا يقطع بثبوته، وقد قلنا: فرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .

الاعتقاد، أما اعتقاد الرجحان فهو علم، والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا، وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن، لكن لم يكن ممن قال الله فيه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، بل هنا ظن رجحان هذا وظن رجحان ذلك، وهذا الظن هو الراجح، ورجحانه معلوم، فحكم بما علمه من الظن الراجح ودليله الراجح، وهذا معلوم له لا مظنون عنده، وهذا يوجد في جميع العلوم، والصناعات، كالطب، والتجارة، وغير ذلك.

وأما الجواب عن قولهم: الفقه من باب الظنون: فقد أجاب طائفة - منهم أبو الخطاب - بجواب آخر، وهو أن العلم المراد به العلم الظاهر، وإن جوز أن يكون الأمر بخلافه، كقوله: ﴿إِنَّ عِلْمَ تَمُوهُنَّ مُمِّنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

والتحقيق أن عنه جوايين:

أحدهما: أن يقال: جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها هي ثابتة بالنص أو الإجماع، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس، وهذا موجود في سائر العلوم، وكثير مسائل الخلاف هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة، وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح فهو معلوم مقطوع به، وما يعلم من الدين ضرورة جزء من الفقه، وإخراجه من الفقه قول لم يعلم أحد من المتقدمين قاله، ولا احترز بهذا القيد أحد إلا الرازي ونحوه، وجميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة والزكاة، والحج واستقبال القبلة، وجوب الوضوء والغسل من الجنابة، وتحريم الخمر والفواحش، وغير ذلك مما يعلم من الدين ضرورة.

وأيضاً، فكون الشيء معلوماً من الدين ضرورة أمر إضافي، فحديث العهد بالإسلام، ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية، فضلاً عن كونه يعلمه بالضرورة، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ سجد للسهو، وقضى بالدية على العاقلة، وقضى أن الولد للفراش وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة، وأكثر الناس لا يعلمه البتة.

الجواب الثاني: أن يقال: الفقه لا يكون فقهاً إلا من المجتهد المستدل، وهو قد علم أن هذا الدليل أرجح وهذا الظن أرجح، فالفقه هو علمه برجحان هذا الدليل وهذا الظن؛ ليس الفقه قطعه بوجوب العمل، أي بما أدى إليه اجتهاده، بل هذا القطع من أصول الفقه، والأصولي يتكلم في جنس الأدلة، ويتكلم كلاماً كلياً، فيقول: يجب إذا تعارض دليلان أن يحكم بأرجحهما، ويقول أيضاً: إذا تعارض العام والخاص فالخاص أرجح، وإذا تعارض المسند والمرسل فالمسند أرجح، ويقول أيضاً: العلم المجرد عن قرائن

التخصيص شموله الأفراد أرجح من عدم شموله، ويجب العمل بذلك .

فأما الفقيه: فيتكلم في دليل معين في حكم معين، مثل أن يقول: قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، خاص في أهل الكتاب، ومتأخر عن قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢١] وتلك الآية لا تتناول أهل الكتاب، وإن تناولتهم فهذا خاص متأخر، فيكون ناسخاً ومخصصاً، فهو يعلم أن دلالة هذا النص على الحل أرجح من دلالة ذلك النص على التحريم، وهذا الرجحان معلوم عنده قطعاً، وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه هو علم قطعي لا ظني، ومن لم يعلم كان مقلداً للأئمة الأربعة والجمهور الذين جوزوا نكاح الكتابيات، واعتقاد المقلد ليس بفقه .

ولهذا قال المستدل على أعيانها: والفقيه قد استدل على عين الحكم المطلوب والمسؤول عنه، وحيث لا يعلم الرجحان فهو متوقف لا قول له، وإذا قيل له: فقد قال: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ [المتحنة: ١٠] قال: هذا نزل عام الخديئية، والمراد به المشركات، فإن سبب النزول يدل على أنهن مرادات قطعاً، وسورة المائدة بعد ذلك، فهي خاص متأخر وذلك عام متقدم، والخاص المتأخر أرجح من العام المتقدم.

ولهذا لما نزل قوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ فارق عمر امرأة مشركة، وكذلك غيره، فدل على أنهم كانوا ينجحون المشركات إلى حين نزول هذه الآية، ولو كانت آية البقرة قد نزلت قبل هذه لم يكن كذلك، فدل على أن آية البقرة بعد آية المتحنة، وآية المائدة بعد آية البقرة. فهذا النظر وأمثاله هو نظر الفقيه العالم برجحان دليل، وظن على دليل، وهذا علم لا ظن.

فقد تبين أن الظن له أدلة تقتضيه، وأن العالم إنما يعلم بما يوجب العلم بالرجحان لا بنفس الظن إلا إذا علم رجحانه، وأما الظن الذي لا يعلم رجحانه فلا يجوز اتباعه، وذلك هو الذي ذم الله به من قال فيه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، فهم لا يتبعون إلا الظن، ليس عندهم علم، ولو كانوا عالمين بأنه ظن راجح، لكانوا قد اتبعوا علماً لم يكونوا ممن يتبع إلا الظن، والله أعلم.

فصل

فهنا ثلاثة أشياء:

أحدها: الظن الراجح في نفس المستدل المجتهد.

والثاني: الأدلة - التي يسميها بعض المتكلمين أمارات - التي تعارضت ، وعلم المستدل بأن التي أوجبت ذلك الظن أقوى من غيرها .

الثالث: أنه قد يكون في نفس الأمر دليل آخر على القول الآخر لم يعلم به المستدل، وهذا هو الواقع في عامة موارد الاجتهاد؛ فإن الرجل قد يسمع نصاً عاماً، كما سمع ابن عمر وغيره أن النبي ﷺ نهى عن قطع الخفين، وأنه أمر ألا يخرج أحد حتى يودع البيت، أو أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير وظاهره العموم، وهذا راجح على الاستصحاب النافي للتحريم، فعملوا بهذا الراجح ، وهم يعلمون قطعاً أن النهي أولى من الاستصحاب، لكن يجوز أن يعدلوا عما علموه إلى ما لم يعلموه، فكانوا يفتون بأن الحائض عليها الوداع، وعليها قطع الخفين، وأن قليل الحرير وكثيره حرام. وابن الزبير كان يحرمه على الرجال والنساء؛ لعموم قوله: « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »^(١).

وكان في نفس الأمر نصوص خاصة بأن النبي ﷺ رخص للحائض أن تنفر بلا وداع، وأنها تلبس الخفين وغيرهما مما نهى عنه المحرم، ولكن تجتنب النقاب والقفازين، وأنه رخص في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربعة من الحرير، كما بين ذلك في الصحيح في رواية عمر^(٢)، ولم يعرف به ابنه عبد الله، وكان له جبة مكفوفة بالحرير، فلما سمع ابن عمر ونحوه هذه النصوص الخاصة رجعوا، وعلموا حينئذ أنه كان في نفس الأمر دليل أقوى من الدليل الذي يستصحبوه ولم يعلموا به، وهم في الحالين إنما حكموا بعلم لم يكونوا ممن لم يتبع إلا الظن ، فإنهم أولاً رجحوا العموم على استصحاب البراءة الأصلية، وهذا ترجيح بعلم، فإن هذا راجح بلا ريب، والشرع طافح بهذا.

فما أوجبه الله أو حرمه في كتابه - كالوضوء والصلاة والحج وغيرها - هي نصوص عامة، وما حرمه - كالهيئة والدم ولحم الخنزير - حرمه بنصوص عامة، وهي راجحة ومقدمة على البراءة الأصلية النافية للوجوب والتحريم، فمن رجح ذلك فقد حكم بعلم، وحكم بأرجح الدليلين المعلوم الرجحان، ولم يكن ممن لم يتبع إلا الظن، لكن لتجوزيه أن يكون

(١) البخاري في اللباس (٥٨٣٣) ومسلم في اللباس والزينة (١١/٢٠٦٩) كلاهما عن عبد الله بن الزبير،

والترمذي في الأدب (٢٨١٧).

(٢) البخاري في جزاء الصيد (١٨٣٨).

النص مخصوصاً صار عنده ظن راجح، ولو علم أنه لا تخصيص هناك قطع بالعموم، وكذلك لو علم إرادة نوع قطع بانتفاء الخصوص، وهذا القول في سائر الأدلة، مثل أن يتمسك بنصوص، وتكون منسوخة، ولم يبلغه النسخ، كالذين نهوا عن الانتباز في الأوعية، وعن زيارة القبور، ولم يبلغهم النص النسخ، وكذلك الذين صلوا إلى بيت المقدس قبل أن يبلغهم النسخ، مثل من كان من المسلمين بالبوادي وبمكة والحبشة وغير ذلك، وهؤلاء غير الذين كانوا بالمدينة، وصلى بعضهم صلاة إلى القبلتين؛ بعضها إلى هذه القبلة وبعضها إلى هذه القبلة، لما بلغهم النسخ وهم في أثناء الصلاة فاستداروا في صلاتهم من جهة بيت المقدس إلى جهة الكعبة، من جهة الشام إلى جهة اليمن.

فالقاضي أبو بكر ونحوه، من الذين ينفون أن يكون في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه، ويقولون: ما ثم إلا الظن الذي في نفس المجتهد، والأمارات لا ضابط لها، وليست أمانة أقوى من أمانة - فإنهم إذا قالوا ذلك لزمهم أن يكون الذي عمل بالمرجوح دون الراجح مخطئاً، وعندهم ليس في نفس الأمر خطأ.

وأما السلف والأئمة الأربعة والجمهور فيقولون: بل الامارات بعضها أقوى من بعض في نفس الأمر، وعلى الإنسان أن يجتهد ويطلب الأقوى، فإذا رأى دليلاً أقوى من غيره ولم ير ما يعارضه عمل به، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإذا كان في الباطن ما هو أرجح منه كان مخطئاً معذوراً، وله أجر على اجتهاده وعمله بما بين له رجحانه، وخطؤه مغفور له، وذلك الباطن هو الحكم، لكن بشرط القدرة على معرفته، فمن عجز عن معرفته لم يؤاخذ بتركه.

فإذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطئ، بل كل مجتهد مصيب مطيع لله، فاعل ما أمره الله به، وإذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد وله أجران، كما في المجتهدين في جهة الكعبة إذا صلوا إلى أربع جهات، فالذي أصاب الكعبة، واحد وله أجران لاجتهاده وعمله، كان أكمل من غيره، والمؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف، ومن زاده الله علماً وعملاً زاده أجراً بما زاده من العلم والعمل، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [الأنعام: ٨٣]، قال مالك عن زيد بن أسلم: بالعلم، وكذلك قال في قصة يوسف: ﴿مَا كَانَ لِأَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقد تبين أن جميع المجتهدين إنما قالوا بعلم، واتبعوا العلم، وأن «الفقه» من أجل العلوم، وأنهم ليسوا من الذين لا يتبعون إلا الظن، لكن بعضهم قد يكون عنده علم ليس

عند الآخر؛ إما بأن سمع ما لم يسمع الآخر، وإما بأن فهم ما لم يفهم الآخر، كما قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ. فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

وهذه حال أهل الاجتهاد والنظر والاستدلال في الأصول والفروع، ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع.

بل جعل الدين قسمين: أصولاً، وفروعاً، لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين: إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم، وحكوا عن عبيد الله بن الحسن العنبري (١) أنه قال: كل مجتهد مصيب، ومراده أنه لا يأثم.

وهذا قول عامة الأئمة كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما.

ولهذا يقبلون شهادة أهل الأهواء ويصلون خلفهم، ومن ردها - كمالك وأحمد - فليس ذلك مستلزماً لإثمه، لكن المقصود إنكار المنكر وهجر من أظهر البدعة، فإذا هجر ولم يصل خلفه ولم تقبل شهادته، كان ذلك منعاً له من إظهار البدعة؛ ولهذا فرق أحمد وغيره بين الداعية للبدعة المظهر لها وغيره، وكذلك قال الخرقى (٢): ومن صلى خلف من يجهر ببدعة أو منكر أعاد، وبسط هذا له موضع آخر.

والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطاً يميز بين النوعين، بل تارة يقولون: هذا قطعي وهذا ظني. وكثير من مسائل الأحكام قطعي، وكثير من مسائل الأصول ظني عند بعض الناس، فإن كون الشيء قطعياً وظنياً أمر إضافي. وتارة يقولون: الأصول هي العمليات الخبريات، والفروع العمليات وكثير من العمليات من جحدها كفر؛ كوجوب الصلاة والزكاة، والصيام والحج. وتارة يقولون: هذه عقليات وهذه سمعيات، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطئ، فإن الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

(١) هو عبد الله بن الحسن بن حصين بن أبي الحر العنبري، وثقه النسائي وابن سعد وابن حبان، ولد سنة خمس ومائة، وتوفى في ذي القعدة سنة ثمان وستين ومائة [تهذيب التهذيب ٧/٧، ٨].

(٢) هو عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى أبو القاسم، كان من أعيان الفقهاء الحنابلة، ورحل عن بغداد لما ظهر فيها سب الصحابة، له تصانيف كثيرة احترقت، وبقي منها «المختصر في الفقه» ويعرف بمختصر الخرقى، توفى بدمشق ودفن بها سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. [وفيات الأعيان ٣/٤٤١، تاريخ بغداد ٢٣٤/١١].

وإذا تدبر الإنسان تنازع الناس، وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى، كما في مسائل الأحكام، مثال ذلك: ما تقدم في الأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، ومسائل الأسماء والأحكام، وإنفاذ الوعيد، وهي التي توالى المعتزلة من وافقهم عليها، ويتبرؤون ممن خالفهم فيها. وقد قدمنا أنهم قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته ورحمته وصدقه وطاعة أمره، لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور، كما تقدم.

وكذلك الذين ناقضوهم من الجهمية ومن سلك مسلكهم - كأبي الحسن الأشعري وأصحابه - فإنهم ناقضوهم في الأصول الخمسة، وكان عندهم علم ليس عند أولئك، وكان عند أولئك علم ليس عند هؤلاء، وكل من الطائفتين لم تحط علماً بما في الكتاب والسنة من بيان هذه الأمور، بل علموا بعضها وجهلوا بعضاً؛ فإن هؤلاء المجبرة هم في الحقيقة لا يثبتون لله عدلاً ولا حكمة، ولا رحمة ولا صدقاً. فأولئك قصدوا إثبات هذه الأمور.

أما العدل فعندهم كل ممكن فهو عدل، والظلم عندهم هو الممتنع، فلا يكون ثم عدل يقصد فعله وظلم يقصد تركه؛ ولهذا يجوزون عليه فعل كل شيء وإن كان قبيحاً، ويقولون: القبيح هو ما نهى عنه، وهو لا ناهي له، ويجوزون الأمر بكل شيء وإن كان منكراً وشركاً، والنهي عن كل شيء وإن كان توحيداً ومعروفاً، فلا ضابط عندهم للفعل؛ فلهذا ألزموهم جواز إظهار المعجزات على يد الكاذب، ولم يكن لهم عن ذلك جواب صحيح، ولم يذكروا فرقاً بين المعجزات وغيرها، ولا ما به يعلم صدق النبي ﷺ، إلا إذا نقضوا أصلهم، وقد قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وعندهم هذا لا فائدة فيه، فليس في الممكن قسط وجور، حتى يكون قائماً بهذا دون هذا، وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع.

وكذلك الحكمة، عندهم لا يفعل للحكمة، وقد فسروا الحكمة إما بالعلم، وإما بالقدرة، وإما بالإرادة، ومعلوم أن القادر قد يكون حكيماً ويكون غير حكيماً، كذلك المرید قد تكون إرادته حكمة وقد تكون سفها، والعلم يطابق العلوم، وسواء كان حكمة أو سفها، فليس عندهم في نفس الأمر أن الله حكيماً.

وكذلك الرحمة، ما عندهم في نفس الأمر إلا إرادة ترجيح أحد المثليين بلا مرجح نسبتها إلى نفع العباد وضررهم سواء، فليس عندهم في نفس الأمر رحمة ولا محبة أيضاً.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع، وبين تناقضهم في الصفات والأفعال، حيث أثبتوا

الإرادة مع نفي المحبة والرضا، ومع نفي الحكمة، وبين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض، وأن المتفلسفة - نفاة الإرادة - أعظم تناقضاً منهم، فإن الرازي ذكر في المطالب العالية «مسألة الإرادة»، ورجح فيها نفي الإرادة؛ لأنه لم يمكنه أن يجيب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحابه الجهمية والمعتزلة ففر إليهم، وكذلك في غير هذا من المسائل؛ فهو تارة يرجح قوله قول المتفلسفة. وتارة يرجح قول المتكلمة. وتارة يحار ويقف، واعترف في آخر عمره بأن طريق هؤلاء وهؤلاء لا تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً.

وقال: قد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: 10]، وقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110]، ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي.

فقد تبين أنهم لا يشتون عدل الرب ولا حكمته ولا رحمته.

وكذلك الصدق، فإنهم لما أرادوا أن يقيموا الدليل على أن الله صادق تعذر ذلك عليهم، فقالوا: الصدق في الكلام النفساني واجب، لأنه يعلم الأمور، ومن يعلم يمتنع أن يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه، وعلى هذا اعتمد الغزالي وغيره.

فقل لهم: هذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: الصدق في ذلك المعنى لا يتفح إن لم يثبت الصدق في العبارات الدالة عليه، ويميز بين الأفعال عندهم.

الثاني: أنهم أثبتوا الخبر النفساني، فإن الإنسان يخبرك بالكذب، فيقوم في نفسه معنى ليس هو العلم، وهو معنى الخبر، فهذا يقتضي أنهم يقولون: إن العالم قد يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه، والرازي لما ذكر مسألة أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعني به شيئاً خلافاً للحشوية. قيل له: هل قال أحد من طوائف الأمة: إن الله لا يعني بكلامه شيئاً؟ وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم العباد معناه. وقيل له: هب أن في هذا نزاعاً، فهو لم يقم دليلاً على امتناع ذلك، بل قال: هذا عيب أو نقص، والله منزّه عنه، فقليل له: إما أن يريد المعنى القائم بالذات أو العبارات المخلوقة. أما الأول فلا يجوز إرادته هنا؛ لأن المسألة هي فيمن يتكلم بالحروف المنظومة^(١)، ولا يعني به شيئاً وذلك القائم بالذات هو نفس المعنى، وإن أردت الحروف - وهو مراده - فتلك عندك مخلوقة، ويجوز عندك

(١) في المطبوعة: «المنظومة» والصواب ما أثبتناه.

أن يخلق كل شيء ليس منزها عن فعل من الأفعال، والعيب عندك هو ما لا تريده ، فهذا ممتنع .

فتبين أنه ليس لهم حجة لا على صدقه، ولا على تنزيهه عن العيب في خطابه، فإن ذلك إنما يكون ممن ينزّهه عن بعض الأفعال، وتبين بذلك أنهم لا يشبتون عدله ولا حكمته، ولا رحمته ولا صدقه، والمعتزلة قصدتهم إثبات هذه الأمور؛ ولهذا يذكرونها في خطبة الصفات، كما يذكرها أبو الحسين البصري وغيره، كما ذكر في أول صور الأدلة خطبة مضمونها: إن الله واحد عدل ﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ (١) بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣] وأظن فيها إثبات صدقه؛ ولهذا يكفرون من يجوزه، أو يكذبه، أو يسفهه، أو يشبهه، ولكن قد غلطوا في مواضع كثيرة، كما قد نبه على هذا في غير موضع، فكلتا الطائفتين معها حق وباطل، ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار، وآمن بما جاء به الرسول كله على وجهه، لم يؤمن ببعض ويكفر ببعض، وهؤلاء هم أهل الرحمة الذين لا يختلفون، بخلاف أولئك المختلفين، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

فصل

والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات، وابن كلاب ومن تبعه - كالأشعري وأبي العباس القلانسي ومن تبعهم - أثبتوا الصفات، لكن لم يشبتوا الصفات الاختيارية مثل كونه يتكلم بمشيئته، ومثل كون فعله الاختياري يقوم بذاته، ومثل كونه يحب ويرضى عن المؤمنين بعد إيمانهم، ويغضب ويبغض الكافرين بعد كفرهم، ومثل كونه يرى أفعال العباد بعد أن يعملوها، كما قال تعالى: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فأثبت رؤية مستقبله، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤] ومثل كونه نادى موسى حين أتى، لم يناده قبل ذلك بندا قام بذاته، فإن المعتزلة والجهمية يقولون: خلق نداء في الهواء. والكلابية والسلمية يقولون: النداء قام بذاته وهو قديم، لكن سمعه موسى، فاستجدوا سماع موسى، وإلا فما زال عندهم منادياً.

والقرآن والأحاديث وأقوال السلف والأئمة كلها تخالف هذا وهذا، وتبين أنه ناداه حين

(١) في المطبوعة: «إنه بالناس»، والصواب ما أثبتناه.

جاء، وأنه يتكلم بمشيئته في وقت بكلام معين، كما قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

والقرآن فيه مثنون من الآيات تدل على هذا الأصل، وأما الأحاديث فلا تحصى، وهذا قول أئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما: لم يزل متكلمًا إذا شاء وكيف شاء. وهذا قول عامة أهل السنة؛ فلهذا اتفقوا على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ولم نعرف عن أحد من السلف أنه قال: هو قديم لم يزل. والذين قالوا من المتأخرين: هو قديم، كثير منهم من لم يتصور المراد، بل منهم من يقول: هو قديم في علمه، ومنهم من يقول: قديم، أي متقدم الوجود، متقدم على ذات زمان المبعث، لا أنه أزلي لم يزل، ومنهم من يقول: بل مرادنا بقديم أنه غير مخلوق، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها وسمع أصوات عباده، وكان ذلك بمشيئته وقدرته؛ إذ كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته، وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم. وقد جاء في القرآن والسنة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع بعض المخلوقات، كقوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم: ملك كذاب، وشيخ زان، وعائل مُستكبر»^(١).

وكذلك في الاستماع، قال تعالى: ﴿وَأَذْنُ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢] أي: استمعت. وقال النبي ﷺ: «ما أذن الله لشيء كإذنه لنبي حسن الصوت، يتغنى بالقرآن يجهر به»^(٢). وقال: «لله أشد أذنًا إلى صاحب القرآن من صاحب القينة إلى قينته»^(٣)، فهذا تخصيص بالأذن وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض.

وكذلك سمع الإجابة، كقوله: «سمع الله لمن حمدته»، وقول الخليل: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقوله: ﴿إِنَّهُ^(٤) سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠] يقتضي التخصيص بهذا السمع، فهذا التخصيص ثابت في الكتاب والسنة، وهو تخصيص بمعنى يقوم بذاته بمشيئته وقدرته - كما تقدم - وعند النفاة هو تخصيص بأمر مخلوق منفصل،

(١) مسلم في الإيمان (١٠٧/١٧٢) وأحمد ٢/٤٨٠.

(٢) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٩٢/٢٣٤) والنسائي في الافتتاح (١٠١٧) كلاهما عن أبي هريرة.

(٣) ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٠) وقال البوصيري في الزوائد: «إسناده حسن» وأحمد ١٩/٦، كلاهما عن فضالة بن عبيد.

(٤) في المطبوعة: «إن ربي»، والصواب ما أثبتناه.

لا بمعنى يقوم بذاته، وتخصيص من يحب بالنظر والاستماع المذكور يقتضي أن هذا النوع منتف عن غيره.

لكن مع ذلك هل يقال: إن نفس الرؤية والسمع الذي هو مطلق الإدراك هو من لوازم ذاته، فلا يمكن وجود مسموع ومرئي إلا وقد تعلق به كالعلم؟ أو يقال: إنه أيضاً بمشيئته وقدرته فيمكنه ألا ينظر إلى بعض المخلوقات؟ هذا فيه قولان: والأول قول من لا يجعل ذلك متعلقاً بمشيئته وقدرته، وأما الذين يجعلونه متعلقاً بمشيئته وقدرته فقد يقولون: متى وجد المرئي والمسموع وجب تعلق الإدراك به.

والقول الثاني: أن جنس السمع والرؤية يتعلق بمشيئته وقدرته، فيمكن ألا ينظر إلى شيء من المخلوقات، وهذا هو المأثور عن طائفة من السلف، كما روى ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني قال: ما نظر الله إلى شيء من خلقه إلا رحمه، ولكنه قضى ألا ينظر إليهم.

وقد يقال: هذا مثل الذكر والنسيان، فإن الله تعالى قال: ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ (١) أذكركم ﴿البقرة: ١٥٢﴾، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» (٢)، فهذا الذكر يختص بمن ذكره، فمن لا يذكره لا يحصل له هذا الذكر، ومن آمن به وأطاعه ذكره برحمته، ومن أعرض عن الذكر الذي أنزله أعرض عنه، كما قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٤-١٢٦]، ومثله قوله: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧].

وقد فسروا هذا النسيان بأنه . . . (٣) وهذا النسيان ضد ذلك الذكر، وفي الصحيح في حديث الكافر يحاسبه قال: «أفظننت أنك ملاقي؟» قال: لا. قال: «فاليوم أنساك كما نسيتني» (٤)، فهذا يقتضي أنه لا يذكره كما يذكر أهل طاعته، هو متعلق بمشيئته وقدرته أيضاً، وهو - سبحانه - قد خلق هذا العبد وعلم ما سيعمله قبل أن يعمل، ولما عمل علم

(١) في المطبوعة: «اذكروني»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخارى فى التوحيد (٧٥٣٦، ٧٥٣٧) ومسلم فى الذكر والدعاء (٢/٢٦٧٥).

(٣) بياض بالأصل.

(٤) الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٢٨) وقال: «هذا حديث صحيح غريب».

ما عمل ورأى عمله، فهذا النسيان لا يتقاضى ما علمه - سبحانه - من حال هذا.

فصل

جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه، أو تكذيبه، فإنه يسك فلا يتكلم إلا بعلم.

والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول. وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في أمور دنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة.

وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة. وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، ومن سوى الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد، وإما ألا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك، فلم يبينه إما لرغبة، وإما لرهبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصاً ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان.

وبيان الرسول على وجهين:

تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية.

وتارة يخبر بها خيراً مجرداً لما قد أقامه من الآيات البينات، والدلائل اليقينية على أنه رسول الله المبلغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك، وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلغه عنه، والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية تعلم صحتها بالعقل، وهي أيضاً شرعية سمعية، لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها، وجميع طوائف النظائر متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية، وفي كتب التفسير، وعمامة النظائر أيضاً يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجردة في المطالب

الدينية ، فإنه إذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به .

والعلوم ثلاثة أقسام : منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية، وأحسن الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول، فينبغي أن يعرف أن أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول؛ فإن من الناس من يذهل عن هذا ، فمنهم من يقدر في الدلائل العقلية مطلقاً؛ لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين، ومنهم من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه؛ لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط، فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة وصدق الخبر، حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل صدقه، ومنها ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء، وخبرهم المجرّد هو دليل سمعي ، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلهية، والملائكة والعرش، والجنة والنار، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه .

فأما نفس إثبات الصانع ووجدانيته، وعلمه وقدرته، ومشيتته وحكمته، ورحمته ونحو ذلك - فهذا لا يعلم بالأدلة العقلية، وإن كانت الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية، لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرّد، وإن كانت أخبار الأنبياء المجرّدة تفيد العلم اليقيني أيضاً، فيعلم بالأدلة العقلية التي أرشدوا إليها، ويعلم بمجرد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلت على صدقهم .

وقد تنازع الناس في العلم بالمعاد، وبحسن الأفعال وقبحها . فأكثر الناس يقولون: إنه يعلم بالعقل مع السمع، والقائلون بأن العقل يعلم به الحسن والقبح أكثر من القائلين بأن المعاد يعلم بالعقل، قال أبو الخطاب : هو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين، ومنهم من يقول: المعاد والحسن والقبح لا يعلم إلا بمجرد الخبر، وهو قول الأشعري وأصحابه ومن وافقهم من أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي وغيرهم ، وكلهم متفقون على أن من العلوم ما يعلم بالعقل والسمع الذي هو مجرد الخبر، مثل كون أفعال العباد مخلوقة لله أو غير مخلوقة ، وكون رؤيته ممكنة أو ممتنعة ونحو ذلك .

وكتب أصول الدين لجميع الطوائف مملوءة بالاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية، لكن الرازي طعن في ذلك في « المطالب العالية » قال: لأن الاستدلال بالسمع مشروط بالأدلة العقلية، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه . قال: والعلم بانتفاء المعارض العقلية متعذر، وهو إنما يثبت بالسمع ما علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به كالمعاد، وقد يظن أن هذه طريقة أئمتنا الواقفة في الوعيد، كالأشعري ، والقاضي أبي بكر وغيرهما، وليس كذلك ؛ فإن هؤلاء إنما وقفوا في أخبار الوعيد خاصة؛ لأن العموم عندهم لا يفيد

القطع ، أو لأنهم لا يقولون بصيغ العموم ، وقد تعارضت عندهم الأدلة ، وإلا فهم يشبتون الصفات الخبرية لله ، كالوجه واليد بمجرد السمع والخبر ، ولم يختلف قول الأشعري في ذلك ، وهو قول أئمة أصحابه ، لكن أبو المعالي وأتباعه لا يشبتون الصفات الخبرية ، بل فيهم من ينفيا ومنهم من يقف فيها كالرازي والآمدي ، فيمكن أن يقال : قول الأشعري ينتزع من قول هؤلاء بأن يقال : لا يعرف أنهم اعتمدوا في الأصول على دليل سمعي ، لكن يقال : المعاد يحتاجون عليه بالقرآن والأحاديث ، ولكن الرازي هو الذي سلك فيه طريق العلم الضروري أن الرسول جاء به .

وفي الحقيقة ، فجميع الأدلة اليقينية توجب علماً ضرورياً ، والأدلة السمعية الخبرية توجب علماً ضرورياً بأخبار الرسول ، لكن منها ما تكثر أدلته كخبر الأخبار المتواترة ، ويحصل به علم ضروري من غير تعيين دليل ، وقد يعين الأدلة ويستدل بها ، ويسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن يؤخذ من الرسول العلوم الإلهية الدينية سمعيها وعقليها ، ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً ، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة ، وتفصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً .

وأيضاً ، فإن الأنبياء والرسول إنما بعثوا بتعريف هذا ، فهم أعلم الناس به وأحقهم بقيامه وأولاهم بالحق فيه .

وأيضاً ، فمن جرب ما يقولونه ويقوله غيرهم وجد الصواب معهم ، والخطأ مع مخالفهم ، كما قال الرازي - مع أنه من أعظم الناس طعنًا في الأدلة السمعية ، حتى ابتدع قولاً ما عرف به قائل مشهور غيره ، وهو أنها لا تفيد اليقين ، ومع هذا فإنه يقول :- لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي عليلاً ، ولا تروى غليلاً ، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإنبات : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر : ١٠] ، ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] وقرأ في النفي : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٠] ، قال : ومن جرب مثل تجربتي ، عرف مثل معرفتي .

وأيضاً ، فمن اعتبر ما عند الطوائف الذين لم يعتصموا بتعليم الأنبياء وإرشادهم وإخبارهم وجددهم كلهم حائرين ، ضالين شاكين مرتابين ، أو جاهلين جهلاً مركباً ، فهم لا يخرجون عن المثليين اللذين في القرآن : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ

مَاءٌ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فُوقَهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ . أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴿ [النور: ٣٩ ، ٤٠] .

فصل

وأهل الضلال ، الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، هم كما قال مجاهد: أهل البدع والشبهات؛ يتمسكون بما هو بدعة في الشرع ومشتبه في العقل، كما قال فيهم الإمام أحمد، قال: هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يحتجون بالمشابهة من الكلام، ويضلون الناس بما يشبهون عليهم.

والمفترقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعهوا برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث، فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة يحذفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه ، ويقولون: نفوض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم.

وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية محكمة، يجب اتباعها واعتقاد موجبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول، ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المشابهة الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم ، كالنصارى، والخوارج، وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمشابهة من كلام الله وجعلوه محكماً ، وجعلوا المحكم متشابهاً.

وأما أولئك - كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، وكالفلاسفة- فيجعلون ما ابتدعهوا هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء، وإن كان صريحاً قد يعلم معناه بالضرورة، يجعلونه من المشابهة ؛ ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع، حتى قال يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك وغيرهما- كطائفة من أصحاب أحمد- : إن الجهمية نفاة الصفات خارجون عن الشتين وسبعين فرقة، قالوا: وأصولها أربعة: الشيعة، والخوارج، والمرجئة ، والقدرية.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، في المتشابهات قولان:

أحدهما : أنها آيات بعينها تتشابه على كل الناس .

والثاني - وهو الصحيح - : أن التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، ولكن ثم آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة، بل القول كله محكم، كما قال: ﴿أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١] ، وهذا كقوله: «الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس» (١)، وكذلك قولهم: ﴿إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠].

وقد صنف أحمد كتاباً في «الرد على الزنادقة والجهمية» فيما شكت فيه من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله، وفسر تلك الآيات كلها وذمهم على أنهم تأولوا ذلك المتشابه على غير تأويله، وعامتها آيات معروفة قد تكلم العلماء في تفسيرها، مثل الآيات التي سأل عنها نافع بن الأزرق ابن عباس قال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيم أنزلت ، وماذا عني بها .

ومن قال من السلف: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضاً، ومراده بالتأويل ما استأثر الله بعلمه، مثل وقت الساعة، ومجيء أشراتها، ومثل كيفية نفسه، وما أعده في الجنة لأوليائه .

وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصاري بما تشابه عليهم، كقوله: ﴿إِنَّا﴾ و﴿نَحْنُ﴾، وهذا يعرف العلماء أن المراد به الواحد المعظم الذي له أعوان، لم يرد به أن الآلهة ثلاثة، فتأويل هذا الذي هو تفسيره يعلمه الراسخون، ويفرقون بين ما قيل فيه: ﴿إِيَّاي﴾ وما قيل فيه ﴿إِنَّا﴾ لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه، إذ كانوا رسله، وأما كونه هو المعبود الإله فهو له وحده؛ ولهذا لا يقول: فإيانا فاعبدوا، ولا إيانا فارهبوا ، بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والتوكل ذكر نفسه وحده باسمه الخاص ، وإذا ذكر الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، ﴿نَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ﴾ [القصص: ٣]، ونحو ذلك، مع أن تأويل هذا - وهو حقيقة ما دل عليه من الملائكة وصفاتهم وكيفية إرسال الرب لهم - لا يعلمه إلا الله، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

(١) البخاري في الإيمان (٥٢) ومسلم في المساقاة (١٠٧/١٥٩٩) وأبو داود في البيوع (٣٣٢٩) كلهم عن النعمان ابن بشير .

والمقصود هنا أن الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبِلَ ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد .

وهذا مثل لفظ «المركب» و «الجسم» و «المتحيز» و «الجوهر» و «الجهة» و «العرض» ونحو ذلك، ولفظ «الحيز» ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ ، لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضاً، بل هم يختصون بالتعبير بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم ، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل، كمن يقول: سهيل بعيد من الثريا، لا يجوز أن يقترن بها، ولا يتزوجها، والذي قال:

أيها المنكح الثريا سهيلا

أراد امرأة اسمها الثريا، ورجلا اسمه سهيل . ثم قال:

عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمان

وهذا لفظ مشترك ، فجعل يعجبه، وإنكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك، وقد بسط الكلام على أدلتهم المفصلة في غير موضع .

والأصل الذي بني عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه حتى صار منتهاهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق، وكذب رسوله موسى في أن الله كلمه ، هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الأجسام محدثة، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث، ولم تسبقها، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث، وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم، وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم، وقد صنّف الناس مصنّفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية، وفي ذم هؤلاء المتكلمين .

والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر

والجدل الذي أمر الله به رسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، بل ولا ذموا كلامًا هو حق، بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضًا وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل.

ولكن كثيرًا من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام، فممنهم من اعتقده موافقًا للشرع والعقل، حتى اعتقد أن إبراهيم الخليل استدل به، ومن هؤلاء من يجعله أصل الدين ولا يحصل الإيمان أو لا يتم إلا به، ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك، فصار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة، وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد، بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل، لكنه طويل أو بعيد المعرفة، أو هو طريق مخيفة مخطر يخاف على سالكه، فصاروا يعيونه كما يعاب الطريق الطويل والطريق المخيف، مع اعتقادهم أنه يوصل إلى المعرفة، وأنه صحيح في نفسه.

وأما الحذاق العارفون بتحقيقه فعلموا أنه باطل عقلا وشرعًا، وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة، بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال، ومن تبين له تناقضه أوصله إلى الحيرة والشك.

ولهذا صار حذاق سالكيه ينتهون إلى الحيرة والشك؛ إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم، وليس في الوجود قديم، وهذا مكابرة؛ فإن الوجود مشهود، وهو إما حادث وإما قديم، والحادث لا بد له من قديم، فثبت وجود القديم على التقديرين.

وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب أبطل من ذلك، كما قد بسط ذلك في غير هذا الموضع، وحقيقته أن كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود بنفسه، مع أنهم جعلوا هذا طريقًا لإثبات الواجب بنفسه، كما يجعل أولئك هذا طريقًا لإثبات القديم، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب فليس في واحد منهما إثبات قديم ولا واجب بنفسه، مع أن ثبوت موجود قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة.

ولهذا صار حذاق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو العالم بنفسه، وقالوا: هو الله، وأنكروا أن يكون للعالم رب مابين للعالم؛ إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لا بد منه على كل قول، وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب، لكنهم لا يعرفون أن هذا يلزمهم، بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على إثبات القديم الواجب بنفسه.

ولكن وصفوه بصفات الممتنع ، فقالوا: لا داخل العالم ولا خارجه ولا هو صفة ولا موصوف، ولا يشار إليه، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تستلزم عدمه، وكان هذا مما تنفر عنه العقول والفطر، ويعرف أن هذا صفة المعدوم الممتنع لا صفة الموجود، فدليلهم في نفس الأمر يستلزم أنه ما ثمَّ قديم ولا واجب، ولكن ظنوا أنهم أثبتوا القديم والواجب، وهذا الذي أثبتوه هو ممتنع ، فما أثبتوا قديمًا ولا واجبًا.

فجاء آخرون من جهمتهم فرأوا هذا مكابرة، ولا بد من إثبات القديم والواجب، فقالوا: هو هذا العالم، فكان قدماء الجهمية يقولون: إنه بذاته في كل مكان، وهؤلاء قالوا: هو عين الموجودات، والموجود القديم الواجب هو نفس الموجود المحدث الممكن، والحلول هو الذي أظهرته الجهمية للناس حتى عرفه السلف والأئمة وردوه، وأما حقيقة قولهم فهو النفي أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولكن هذا لم تسمعه الأئمة ، ولم يعرفوا أنه قولهم إلا من باطنهم؛ ولهذا كان الأئمة يحكون عن الجهمية أنه في كل مكان، ويحكون عنهم وصفه بالصفات السلبية، وشاع عند الناس أن الجهمية يصفونه بالسلب حتى قال أبو تمام:

جهمية الأوصاف إلا أنها قد حليت بمحاسن الأشياء

وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب، فإن هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر؛ إذ كان خلاف ما يعلمه كل أحد ببديهة عقله، فإنه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم، لزم أن كل الموجودات حدثت بأنفسها، ومن المعلوم ببداهة العقول أن الحادث لا يحدث بنفسه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وقد قيل: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ من غير رب خلقهم، وقيل: من غير مادة، وقيل: من غير عاقبة وجزاء ، والأول مراد قطعًا، فإن كل ما خلق من مادة أو لغاية فلا بد له من خالق.

ومعرفة الفطر أن المحدث لا بد له من محدث أظهر فيها، من أن كل محدث لا بد له من مادة خلق منها وغاية خلق لها؛ فإن كثيرًا من العقلاء نازع في هذا وهذا، ولم ينارح في الأول، طائفة قالت: إن هذا العالم حدث من غير محدث أحدثه، بل من الطوائف من قال: إنه قديم بنفسه واجب بنفسه ليس له صانع، وإما أن يقول: إنه محدث حدث بنفسه بلا صانع، فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة، وإنما يحكى عن من لا يعرف.

ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله ممن حصل له فساد في عقله، صار به إلى السفسطة، والسفسطة تعرض لآحاد الناس، وفي بعض الأمور، ولكن أمة من الأمم كلهم سوفسطائية في كل شيء، هذا لا يتصور؛ فلهذا لا يعرف عن أمة من الأمم أنهم قالوا

بحدوث العالم من غير محدث .

وهؤلاء لما اعتقدوا أن كل موصوف أو كل ما قامت به صفة أو فعل بمشيئته، فهو محدث ويمكن، لزمهم القول بحدوث كل موجود؛ إذ كان الخالق جل جلاله متصفاً بما يقوم به من الصفات والأمور الاختياريات، مثل أنه متكلم بمشيئته وقدرته، ويخلق ما يخلقه بمشيئته وقدرته، لكن هؤلاء اعتقدوا انتفاء هذه الصفات عنه؛ لاعتقادهم صحة القول بأن ما قامت به الصفات والحوادث فهو حادث؛ لأن ذلك لا يخلو من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإذا كان حادثاً كان له محدث قديم، واعتقدوا أنهم أثبتوا الرب، وأنه ذات مجردة عن الصفات، ووجوده مطلق لا يشار إليه ولا يتعين، ويقولون: هو بلا إشارة ولا تعيين، وهذا الذي أثبتوه لا حقيقة له في الخارج، وإنما هو في الذهن، فكان ما أثبتوه واعتقدوا أنه الصانع للعالم إنما يتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وكان حقيقة قولهم تعطيل الصانع.

فجاء إخوانهم في أصل المقالة . وقالوا : هذا الوجود المطلق المجرد عن الصفات هو الوجود الساري في الموجودات، فقالوا بحلولة في كل شيء .

وقال آخرون منهم : هو وجود كل شيء، ومنهم من فرق بين الوجود والثبوت، ومنهم من فرق بين التعيين والإطلاق، ومنهم من جعله في العالم كالمادة في الصورة، ومنهم من جعله في العالم كالزبد في اللبن وكالزيت والشيرج في السمسم والزيتون، وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الأصل الذي أضلهم قولهم: ما قامت به الصفات والأفعال، والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث، ثم قالوا: والجسم لا يخلو من الحوادث، وأثبتوا ذلك بطرق؛ منهم من قال: لا يخلو عن الأكوان الأربعة: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق. ومنهم من قال: لا يخلو عن الحركة والسكون فقط. ومنهم من قال: لا يخلو عن الأعراض، والأعراض كلها حادثة، وهي لا تبقى زمانين، وهذه طريقة الأمدي، وزعم أن أكثر أصحاب الأشعرية اعتمدوا عليها، والرازي اعتمد على طريقة الحركة والسكون.

وقد بسط الكلام على هذه الطرق، وجميع ما احتجوا به على حدوث الجسم وإمكانه، وذكرنا في ذلك كلامهم هم أنفسهم في فساد جميع هذه الطرق، وأنهم هم بينوا فساد جميع ما استدل به على حدوث الجسم وإمكانه، وبينوا فسادها طريقاً طريقاً بما ذكره، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وأما الهشامية والكرّامية، وغيرهم، ممن يقول بأنهم جسم قديم، فقد شاركوهم في أصل هذه المقالة، لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم، ولا قالوا: إن الجسم لا ينفك عن الحوادث؛ إذ كان القديم عندهم جسمًا قديمًا وهو خال من الحوادث، وقد قيل: أول من قال في الإسلام: إن القديم جسم هو هشام بن الحكم^(١)، كما أن أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو الجهم بن صفوان.

وكلام السلف والأئمة في ذم الجهمية كثير مشهور، فإن مرض التعطيل شر من مرض التجسيم، وإنما كان السلف يذمون المشبهة، كما قال الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - وإسحاق بن راهويه وغيرهما، قالوا: المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي. وابن كلاب ومن تبعه أثبتوا الصفات التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته، فأما التي تتعلق بمشيئته وقدرته فينفونها، قالوا: لأنها حادثة ولو قامت به الحوادث لكان حادئًا؛ لأن ما قبل الشيء لم يخل عنه وعن ضده، فلو قبل بعض هذه الحوادث لم يخل منه ومن ضده فلم يخل من الحوادث فيكون حادئًا.

ومحمد بن كرام كان بعد ابن كلاب في عصر مسلم بن الحجاج، أثبت أنه يوصف بالصفات الاختياريات، ويتكلم بمشيئته وقدرته، ولكن عنده يمتنع أنه كان في الأزل متكلمًا بمشيئته وقدرته؛ لامتناع حوادث لا أول لها، فلم يقل بقول السلف: إنه لم يزل متكلمًا إذا شاء بل قال: إنه صار يتكلم بمشيئته وقدرته، كما صار يفعل بمشيئته وقدرته بعد أن لم يكن كذلك، وقال هو وأصحابه في المشهور عنه: إن الحوادث التي تقوم به لا يخلو منها ولا يزول عنها؛ لأنه لو قامت به الحوادث ثم زالت عنه كان قابلاً لحدوثها وزوالها، وإذا كان قابلاً لذلك لم يخل منه، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وإنما يقبل على أصلهم أنه تقوم به الحوادث فقط، كما يقبل أن يفعلها ويحدثها، ولا يلزم من ذلك أنها لم تخل منه، كما لم يلزم أنه لم يزل فاعلاً لها. والحدوث عندهم غير الأحداث. والقرآن عندهم حادث لا محدث؛ لأن المحدث يفتقر إلى إحداث بخلاف الحدوث.

وهم إذا قالوا: كان خاليًا منها في الأزل وكان ساكنًا، لم يقولوا: إنه قام به حادث، بل يقولون: السكون أمر عديمي كما يقوله الفلاسفة ولكن الحركة أمر وجودي، بخلاف ما يقوله من يقوله من المعتزلة والأشعرية: إن السكون أمر وجودي كالحركة، فإذا حصل به حادث لم يكن ثم عدم هذا الحادث، وإنما يعدم الحادث بإحداث يقوم به وهذا ممتنع، وهم

(١) هو هشام بن الحكم الشيباني، من أهل الكوفة، متكلم مناظر، من كبار الرافضة ومشاهيرهم، له مصنفات كثيرة منها «الإمامة» و«القدر» و«الرد على من قال بإمامة المفضل»، يقال: إنه عاش إلى خلافة المأمون، وتوفي سنة ١٧٩هـ [لسان الميزان ٦/٢٣٤، الأعلام ٨/٨٥، الفهرست ص ٢٤٩، ٢٥٠].

يقولون: إنه يمتنع عدم الجسم، وعندهم أن الباري يقوم به إحداث المخلوقات وإفناؤها، فالحوادث التي تقوم بهم تقوم به لو أفناها لقام به الإحداث والإفناء، فكان قابلاً لأن يحدث فيه حادث ويفني ذلك الحادث، وما كان كذلك لم يخل من إحداث وإفناء فلم يخل من الحوادث، و ما لم يخل منها فهو حادث، وإنما كان كذلك لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده كما قالت الكلاية، لكن المعتزلة يقولون: السكون ضد الحركة فالقابل لأحدهما لا يخلو عنه وعن الآخر، وهؤلاء يقولون: السكون ليس بضد وجودي، بل هو عديمي، وإنما الوجودي هو الإحداث والإفناء، فلو قبل قيام الإحداث والإفناء به لكان قابلاً لقيام الأضداد الوجودية، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده.

وهؤلاء لما أراد منازعهم إبطال قولهم، كان عمدتهم بيان تناقض أقوالهم، كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه، وكما ذكر الأمدي تناقضهم من وجوه كثيرة، قد ذكرت في غير هذا الموضع، وغايتها أنها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنارح.

وتم طائفة كثيرة تقول: إنه تقوم به الحوادث وتزول، وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم، وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم، وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان، وإلا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى من جنس القول بقدومه، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقهاء من السلفية وغيرهم، ومن الحنبلية والشافعية والمالكية، يقول: إنه كلم موسى بصوت سمعه موسى، وذلك الصوت قديم، وهذا القول يعرف فساده ببديهية العقل، وكذلك قول من يقول: كلمه بصوت حادث، وأن ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث، هي أقوال يعرف فسادها بالبديهية.

وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية، وهو أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو باطل عقلاً وشرعاً، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية، فلا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا، بل قد خالفوا السلف والأئمة، وخالفوا العقل والشرع، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم، من الفلاسفة والدهرية والملاحدة بسبب غلظهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول، وثبت لهم الأصل، ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول، والأصول أتباع ما جاء به الرسول.

وأحدثوا أصولاً ظنوا أنها أصول ثابتة، وكانت كما ضرب الله المثلين: مثل البناء والشجرة، فقال في المؤمنين والمنافقين: ﴿أَقَمَّنْ أَسْسَ بِنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ

مَنْ أَسَسَ بِنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿التوبة: ١٠٩﴾، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ . تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ . يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٧]، والاصول : مأخوذة من أصول الشجرة وأساس البناء ؛ ولهذا يقال فيه : الاصل ما ابنتى عليه غيره، أو ما تفرع عنه غيره .

فالاصول الثابتة هي أصول الانبياء، كما قيل :

أيها المغتدى لتطلب علما كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب الفرع كي تصحح حكما ثم اغفلت أصل أصل الاصول

والله يهدينا وسائر إخواننا المؤمنين إلى صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

وهذه الاصول ينبنى عليها ما في القلوب، ويتفرع عليها. وقد ضرب الله مثل الكلمة الطيبة التي في قلوب المؤمنين، ومثل الكلمة الخبيثة التي في قلوب الكافرين . و«الكلمة» هي قضية جازمة وعقيدة جامعة، ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلام، وخواتمه وجوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرية على أتم قضية، فالكلمة الطيبة في قلوب المؤمنين - وهي العقيدة الإيمانية التوحيدية- كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، فأصل أصول الإيمان ثابت في قلب المؤمن كنبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] واللّه - سبحانه - مثل الكلمة الطيبة، أي : كلمة التوحيد، بشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

فبين بذلك أن الكلمة الطيبة لها أصل ثابت في قلب المؤمن، ولها فرع عال، وهي ثابتة في قلب ثابت، كما قال: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ ، فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة، والإيمان في قلبه ثابت مستقر، وهو في نفسه ثابت على الإيمان مستقر لا يتحول عنه، والكلمة الخبيثة ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ﴾ ، استؤصلت واجتثت، كما يقطع الشيء ويجتث من فوق الارض ﴿ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ : لا مكان تستقر فيه ولا استقرار في المكان؛ فإن القرار يراد به مكان الاستقرار، كما قال تعالى: ﴿بِسْمِ الْقَرَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٩] ، وقال: ﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤] . ويقال: فلان ما له قرار أي ثابت ، وقد فسر القرار في الآية بهذا وهذا، فالمبطل ليس قوله ثابتا في

قلبه، ولا هو ثابت فيه ولا يستقر، كما قال تعالى في المثل الآخر: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَبْتَغِي النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧] فإنه وإن اعتقده مدة فإنه عند الحقيقة يخونه، كالذي يشرك بالله، فعند الحقيقة يضل عنه ما كان يدعو من دون الله.

وكذلك الأفعال الباطلة التي يعتقدها الإنسان عند الحقيقة تخونه ولا تنفعه، بل هي كالشجرة الخبيثة التي اجثت من فوق الأرض ما لها من قرار، فمن كان معه كلمة طيبة أصلها ثابت كان له فرع في السماء يوصله إلى الله، فإنه سبحانه ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] ومن لم يكن معه أصل ثابت فإنه يحرم الوصول؛ لأنه ضيع الأصول. ولهذا تجدد أهل البدع والشبهات لا يصلون إلى غاية محمودة، كما قال تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كِبَاسٌ كَثِيرٌ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤].

والله - سبحانه - بعث الرسل وأنزل الكتب، بأن يكون هو المعبود وحده لا شريك له، وإنما يعبد بما أمر به على ألسن رسله.

وأصل عبادته معرفته بما وصف به نفسه في كتابه، وما وصفه به رسله؛ ولهذا كان مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، والذين ينكرون بعض ذلك ما قدروا الله حق قدره، وما عرفوه حق معرفته، ولا وصفوه حق صفته، ولا عبده حق عبادته.

والله - سبحانه - قد ذكر هذه الكلمة ما قدروا الله حق قدره في ثلاثة مواضع؛ وليثبت عظمته في نفسه، وما يستحقه من الصفات، وليثبت وحدانيته وأنه لا يستحق العبادة إلا هو، وليثبت ما أنزله على رسله، فقال في الزمر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال في الحج: ﴿ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ . مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤]، وقال في الأنعام: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

وفي المواضع الثلاثة ذم الذين ما قدروه حق قدره من الكفار، فدل ذلك على أنه يجب على المؤمن أن يقدر الله حق قدره، كما يجب عليه أن يتقيه حق تقاته، وأن يجاهد فيه حق جهاده، قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] والمصدر هنا مضاف إلى المفعول، والفاعل مراد أي حق جهاده الذي أمركم به، وحق تقاته التي أمركم بها، واقدروه قدره الذي بينه لكم وأمركم به، فصدقوا الرسول فيما أخبر، وأطيعوه فيما أوجب وأمر. وأما ما يخرج عن طاقة البشر فذلك

لا يذم أحد على تركه، قالت عائشة: فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو.

ودلت الآية على أن له قدرًا عظيمًا، لا سيما قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] وفي تفسير ابن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: من آمن بأن الله على كل شيء قدير، فقد قدر الله حق قدره.

وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية، لما ذكر له بعض اليهود أن الله يحمل السموات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع، والشجر والثرى على أصبع، وسائر الخلق على أصبع؛ فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا وتصديقًا لقول الخبر، وقرأ هذه الآية (١).

وعن ابن عباس قال: مر يهودي بالنبي ﷺ فقال: يا أبا القاسم، ما تقول إذا وضع الله السماء على ذه، والأرض على ذه، والجبال والماء على ذه، وسائر الخلق على ذه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾. رواه الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي الضحى عن ابن عباس، وقال: غريب حسن صحيح (٢).

وهذا يقتضى أن عظمته أعظم مما وصف ذلك الخبر، فإن الذي في الآية أبلغ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» (٣).

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أين الملوك؟ أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟» (٤) ورواه مسلم أبسط من هذا، وذكر فيه أنه يأخذ الأرض بيده الأخرى.

وقد روى ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، ثنا عمرو بن رافع، ثنا يعقوب بن عبد الله، عن جعفر، عن سعيد بن جبیر، قال: تكلمت اليهود في صفة الرب - تبارك وتعالى - فقالوا ما لم يعلموا ولم يروا، فأنزل الله على نبيه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فجعل

(١) البخاري في التفسير (٤٨١١) ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم (١٩/٢٧٨٦، ٢١).

(٢) الترمذي في تفسير القرآن (٣٢٤٠).

(٣) البخاري في التوحيد (٧٤١٢) ومسلم في صفات المنافقين (٢٣/٢٧٨٧).

(٤) البخاري في التوحيد (٧٤١٢) ومسلم في صفات المنافقين (٢٤/٢٧٨٨).

صفته التي وصفوه بها شركا .

وقال : حدثنا أبي ، ثنا أبو نعيم ، ثنا الحكم - يعني أبا معاذ- عن الحسن ، قال : عمدت اليهود فنظروا في خلق السموات والأرض والملائكة ، فلما فرغوا أخذوا يقدرونه ، فأنزل الله تعالى على نبيه : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ ، وهذا يدل على أنه أعظم مما وصفوه ، وأنهم لم يقدروه حق قدره .

وقوله : ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فكل من جعل مخلوقاً مثلاً للخالق في شيء من الأشياء فأحبه مثل ما يحب الخالق ، أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق فهو مشرك ، سوى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء فعُدل بربه ، والرب تعالى لا كفؤ له ، ولا سمي له ، ولا مثل له ، ومن جعله مثل المعدوم والممتنع فهو شر من هؤلاء ، فإنه معطل بمثل ، والمعطل شر من المشرك .

والله ثني قصة فرعون في القرآن في غير موضع ؛ لاحتياج الناس إلى الاعتبار بها ، فإنه حصل له من الملك ودعوى الربوبية والإلهية والعلو ما لم يحصل مثله لأحد من المعطلين ، وكانت عاقبته إلى ما ذكر الله تعالى ، وليس لله صفة يماثله فيها غيره ، فلهذا لم يحز أن يستعمل في حقه قياس التمثيل ، ولا قياس الشمول الذي تستوى أفراده ، فإن ذلك شرك ، إذ سوى فيه بالمخلوق ، بل قياس الأولى ، فإنه - سبحانه - ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٧] . فهو أحق من غيره بصفات الكمال ، وأحق من غيره بالتنزيه عن صفات النقص .

وقد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع ، وبين أن من جعله الوجود المطلق والمقيد بالسلب أو ذاتاً مجردة ، فهؤلاء مثلوه بأنقص العقولات الذهنية ، وجعلوه دون الموجودات الخارجية ، والنفاة الذين قصدوا إثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم لم يثبتوا بذلك حدوث شيء ، كما قد بين في موضعه .

ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الرب عن النقائص على نفي الجسم ، ومن سلك هذا المسلك لم ينزه الله عن شيء من النقائص البتة ، فإنه ما من صفة ينفيها ؛ لأنها تستلزم التجسيم وتكون من صفات الأجسام إلا يقال له : فيما أثبتته نظير ما يقوله هو في نفس تلك الصفة .

فإن كان مثبتاً لبعض الصفات قيل له : القول في هذه الصفة التي تنفيها كالتقول فيما أثبتته ، فإن كان هذا تجسيمياً وقولاً باطلاً فهذا كذلك ، وإنه قلت : أنا أثبت هذا على الوجه الذي يليق بالرب ، قيل له : وكذلك هذا . وإن قلت : أنا أثبتته وأنفى التجسيم ، قيل : وهذا

كذلك ، فليس لك أن تفرق بين المتماثلين .

وإن كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات - كالمعتزلة - قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء ، فإذا كان يثبت حيا عالماً قادراً ، وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسمًا كان إثبات أن له علمًا وقدرة، كما نطق به الكتاب والسنة كذلك .

وإن كان ممن لا يثبت لا الأسماء ولا الصفات كالجهمية المحضة والملاحدة، قيل له : فلا بد أن تثبت موجودًا قائمًا بنفسه، وأنت لا تعرف ذلك إلا جسمًا، وإن قال: لا أسميه باسم لا إثبات ولا نفي ، قيل له : سكوتك لا ينفي الحقائق، ولا واسطة بين النفي والإثبات، فإما أن يكون حقًا ثابتًا موجودًا، وإما أن يكون باطلاً معدومًا .

وأيضًا ، فإن كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم، وإن عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به، مثل أن تقول : رب العالمين، أو القديم الأزلي، أو الموجود بنفسه ونحو ذلك، وحيثئذ فقد أثبت حياً موجودًا قائمًا بنفسه، وأثبته فاعلاً وأنت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم .

وإن قدر أنه جاحد له قيل له : فهذا الوجود مشهود ، فإن كان قديمًا أزليًا موجودًا بنفسه فقد يثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه وهو ما فررت منه، وإن كان مخلوقًا مصنوعًا فله خالق خلقه، ولا بد أن يكون قديمًا أزليًا، فقد ثبت الموجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وهنا قد نهينا على ذلك، هو أنه كل من بنى تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم، فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلاً بهذه الحجة ، وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب .

ومن تدبر ما ذكره في كتبهم تبين له أنهم لم يقيموا حجة على وجوده، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه، ولا نزهوه ونفوا عنه ما لا يجوز عليه، إذ كان إثباته هو إثبات حدوث الجسم، ولم يقيموا على ذلك دليلاً ، والنفي اعتمدوا فيه على ذلك، وهم متناقضون فيه لو كانوا أقاموا دليلاً على نفي كونه جسمًا، فكيف إذا لم يقيموا على ذلك دليلاً وتناقضوا؟! .

وهذا مما يتبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة، فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي، لا سيما في هذا المطلوب الأعظم ، لكنهم قد يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفوها بالفطرة العقلية، وبما سمعوه من القرآن ودين المسلمين، فقلوبهم تثبت ما تثبت وتنفي ما تنفي بناء على هذه الفطرة المكملة بالشرعة المنزلة ، لكنهم سلكوا هذه الطرق

البدعية، وليس فيها علم أصلاً، ولكن يستفاد من كلامهم إبطال بعضهم لقول المبطل الآخر، ويان تناقضه.

ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب جعلوا يردونها بأن ذلك تجسيم، كما فعل القاضي أبو بكر في هداية المسترشدين وغيره، فلم يقيموا حجة على أولئك المبطلين، وردوا كثيراً بما يقول اليهود بأنه تجسيم، وقد كان اليهود عند النبي ﷺ بالمدينة، وكانوا أحياناً يذكرون له بعض الصفات، كحديث الحبر، وقد ذم الله اليهود على أشياء كقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١] وأن يده مغلولة وغير ذلك، ولم يقل النبي ﷺ قط أنهم يجسمون، ولا أن في التوراة تجسيماً ولا عابهم بذلك، ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن هذا تجسيم كما فعل ذلك من فعله من النفاة.

فتبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل، وأنها مخالفة لما بعث الله به رسوله، ولما فطر عليه عباده، وأن أهلها من جنس الذين ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وقد بينا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الرازي من أن طريقة الوجوب والإمكان من أعظم الطرق، وبيننا فسادها وأنها لا تفيد علماً، وأنهم لم يقيموا دليلاً على إثبات واجب الوجود، وأن طريقة الكمال أشرف منها وعليها اعتماد العقلاء قديماً وحديثاً، وهو قد اعترف في آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما وجدها تشفى غليلاً، ولا تروى (١) غليلاً، ووجد أقرب الطرق طريقة القرآن.

وطريقة الوجوب والإمكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا، وهو أخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود إلى محدث وقديم، فقسمه هو إلى واجب وممكن؛ ليتمكن القول بأن الفلك ممكن مع قدمه، وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه، وخالف نفسه، فإنه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من أن الممكن لا يكون إلا محدثاً، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

ثم إن هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة انتهت بهم إلى قول فرعون؛ فإن فرعون جحد الخالق، وكذب موسى في أن الله كلمه، وهؤلاء ينتهي قولهم إلى جحد الخالق، وإن أثبتوه قالوا: إنه لا يتكلم، ولا نادى أحداً ولا ناجاه.

وعمدتهم في نفي ذاته على نفي الجسم، وفي نفي كلامه وتكليمه لموسى على أنه

(١) في المطبوعة: «ترى» والصواب ما أثبتناه.

لا تحمله الحوادث، فلا يبقى عندهم رب ولا مرسل . فحقيقة قولهم يناقض شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله؛ فإن الرسول هو المبلغ لرسالة مرسله، والرسالة هي كلامه الذي بعثه به، فإذا لم يكن متكلماً لم تكن رسالة .

ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم، ومن لم يقل : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته، لم يقل : إنه يتكلم . والنفاة منهم من يقول : الكلام صفة فعل؛ بمعنى أنه مخلوق بائن عنه، ومنهم من يقول : هو صفة ذات؛ بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته، وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وكل طائفة مصيبة في إبطال باطل الأخرى .

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب، والرب يتكلم بمشيئته وقدرته، فأدلة من قال : إنه صفة فعل كلها إنما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته وهذا حق، وأدلة من قال : إنه صفة ذات إنما تدل على أن كلامه يقوم بذاته وهذا حق، وأما من أثبت أحدهما كمن قال : إن كلامه مخلوق، أو قال : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، فهؤلاء في الحقيقة لم يثبتوا أنه يتكلم، ولا أثبتوا له كلاماً؛ ولهذا يقولون ما لا يعقل . هذا يقول : إنه معنى واحد قام بالذات، وهذا يقول : حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته، وهذا يقول : مخلوق بائن عنه .

ولهذا لما ظهر لطائفة من أتباعهم ما في قولهم من الفساد، ولم يعرفوا غير هذه الأقوال الثلاثة - حاروا وتوقفوا ، وقالوا : نحن نقر بما عليه عموم المسلمين من أن القرآن كلام الله ، وأما كونه مخلوقاً أو بحرف وصوت أو معنى قائم بالذات فلا نقول شيئاً من هذا .

ومعلوم أن الهدى في هذه الأصول ومعرفة الحق فيها هو معرفة ما جاء به الرسول، وهو الموافق لصريح المعقول، أنفع وأعظم من كثير مما يتكلمون فيه من العلم، لا سيما والقلوب تطلب معرفة الحق في هذه بالفطرة، ولما قد رأوا من اختلاف الناس فيها .

وهؤلاء يذكرون هذا الوقف في عقائدهم وفيما صنفوه في أصول الدين، كما قد رأيت منهم من أكابر شيوخ العلم والدين بمصر والشام قد صنفوا في أصول الدين ما صنفوه، ولما تكلموا في « مسألة القرآن » وهل هو مخلوق؟ أو قديم؟ أو هو الحروف والأصوات؟ أو معنى قائم بالذات؟ نهوا عن هذه الأقوال، وقالوا: الواجب أن يقال ما قاله المسلمون كلهم: إن القرآن كلام الله، ويمسك عن هذه الأقوال .

وهؤلاء توقفوا عن حيرة وشك ، ولهم رغبة في العلم والهدى والدين ، وهم من أحرص الناس على معرفة الحق في ذلك وغيره، لكن لم يعلموا إلا هذه الأقوال الثلاثة .

قول المعتزلة ، والكلائية ، والسالمية- وكل طائفة تبين فساد قول الأخرى ، وفي كل قول من الفساد ما يوجب الامتناع من قبوله ، ولم يعلموا قولاً غير هذه فرضوا بالجهل البسيط ، وكان أحب إليهم من الجهل المركب ، وكان أسباب ذلك أنهم وافقوا هؤلاء على أصل قولهم ودينهم ، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام وحدث العالم بطريقة أهل الكلام المبتدع ، كما سلكها من ذكرته من أجلاء شيوخ أهل العلم والدين ، والاستدلال على إمكانها بكونها مركبة كما سلك الشيخ الآخر ، وهذا ينفي عن الواجب أن يكون جسماً بهذه الطريقة ، وذلك نفي عنه أنه جسم بتلك الطريقة . وحقاق النظار الذين كانوا أخبر بهذه الطرق وأعظم نظراً واستدلالاً بها وبغيرها قد عرفوا فسادها ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والله - سبحانه - قد أخبر أنه ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣ ، الفتح: ٢٨ ، الصف: ٩] وأخبر أنه ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا . والله - سبحانه - يعجزى الإنسان بجنس عمله ، فالجزاء من جنس العمل ، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه . فإن كان قد فدح فيهم ونسب ما يقولونه إلى أنه جهل وخروج عن العلم والعقل ، ابتلى في عقله وعلمه ، وظهر من جهله ما عوقب به .

ومن قال عنهم: إنهم تعمدوا الكذب ، أظهر الله كذبه . ومن قال: إنهم جهال ، أظهر الله جهله ، وفرعون وهامان وقارون لما قالوا عن موسى: إنه ساحر كذاب ، أخبر الله بذلك عنهم في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا [وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ] (١) - إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٣ ، ٢٤] وطلب فرعون إهلاكه بالقتل وصار يصفه بالعيوب ، كقوله: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفُسَادَ﴾ [غافر: ٢٦] ، وقال: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يُكَادُ يَبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] .

أهلك الله فرعون ، وأظهر كذبه وافتراءه على الله وعلى رسله ، وأذله غاية الإذلال ، وأعجزه عن الكلام النافع ، فلم يبين حجة . وفرعون هذه الأمة أبو جهل كان يسمى أبا الحكم ، ولكن النبي ﷺ سماه أبا جهل ، وهو كما سماه رسول الله ﷺ أبو جهل ، أهلك به نفسه وأتباعه في الدنيا والآخرة .

والذين قالوا عن الرسول: إنه أبتى ، وقصدوا أنه يموت فينقطع ذكره ، عوقبوا بانبتاهم ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] فلا يوجد من شأ الرسول

(١) سقط من المطبوعة .

إلا بتره الله حتى أهل البدع المخالفون لسنته. قيل لأبي بكر بن عياش (١): إن بالمسجد قوماً يجلسون للناس ويتكلمون بالبدعة، فقال: من جلس للناس جلس الناس إليه، لكن أهل السنة يبقون ويبقى ذكركم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكركم.

وهؤلاء المشبهون لفرعون الجهمية نفاة الصفات، الذين وافقوا فرعون في جحده، وقالوا: إنه ليس فوق السموات، وإن الله لم يكلم موسى تكليماً، كما قال فرعون: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

وكان فرعون جاحداً للرب، فلولا أن موسى أخبره أن ربه فوق العالم لما قال: ﴿أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ ، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صِرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَأَسْتَكْبِرُ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُم إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ . فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ . وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ . وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٣٨-٤٢].

ومحمد ﷺ لما عرج به إلى ربه، وفرض عليه الصلوات الخمس ، ذكر أنه رجع إلى موسى، وأن موسى قال له : ارجع إلى ربك فَسَلِّهُ التَّخْفِيفَ إِلَى أُمَّتِكَ، كما تواتر هذا في أحاديث المعراج، فموسى صدق محمداً في أن ربه فوق ، وفرعون كذب موسى في أن ربه فوق ، فالمقرون بذلك متبعون لموسى ومحمد، والمكذبون بذلك موافقون لفرعون.

وهذه الحجة مما اعتمد عليها غير واحد من النظار، وهي مما اعتمد عليها أبو الحسن الأشعري في كتابه « الإبانة » وذكر عدة أدلة عقلية وسمعية ، على أن الله فوق العالم وقال في أوله:

فإن قال قائل : قد أنكرتهم قول الجهمية، والقدرية، والخوارج والروافض، والمعتزلة ، والمرجئة، فعفرونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟

(١) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، وثقه ابن معين وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابن حبان، ولد سنة خمس أو ست وتسعين، وقيل : إنه مات في سنة ثلاث وتسعين ومائة. [تهذيب التهذيب ٣٧-٣٤/١٢].

قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا، وسنة نبينا، وما جاء عن الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، فإنه الإمام الكامل، والرئيس الفاضل، الذي أبان الله به الحق، وأوضح به المناهج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين؛ فرحمه الله من إمام مقدم وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين. وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش، وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك، وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا أن المعطلة - نفاة الصفات أو نفاة بعضها - لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول.

وحقيقة قولهم أن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل، فلم يخبر بذلك خبراً بين به الحق على زعمهم، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم، بخلاف غير هذا، فإنهم معترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب، وعلى صدق الرسول.

وقد يقولون أيضاً: إنه أخبر بالمعاد؛ لكن نفوا الصفات لما رأوا أن ما ذكره من النفي لم يذكره الرسول، فلم يخبر به ولا ذكر دليلاً عقلياً عليه، بل إنما ذكر الإثبات، وليس هو في نفس الأمر حقاً، فأحوج الناس إلى التأويل أو التفويض، فلما نسبوا ما جاء به الرسول إلى أنه ليس فيه لا دليل سمعي ولا عقلي، لا خبر يبين الحق ولا دليل عليه، عاقبهم الله بجنس ذنوبهم، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجاً عن العقل والسمع، مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجدته من الشبهات الشيطانية، من جنس شبهات أهل السفسطة والإلحاد، الذين يقدحون في العقليات والسمعيات.

وأما السمع فخالقهم له ظاهر لكل أحد، وإنما يظن من يعظمهم ويتبعهم أنهم أحكموا العقليات، فإذا حقق الأمر وجدهم، كما قال أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] وكما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَرْقَاطَ حَسَابٍ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ . أَوْ كظلمات في بحر لجج يغشاها موج من فوقه [موج من فوقه] (١) سحب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ [النور: ٣٩، ٤٠].

(١) ساقطة من المطبوعة.

فلما كان حقيقة قولهم أن القرآن والحديث ليس فيهما في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي - سلبهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية، حتى كانوا من أضل البرية مع دعواهم أنهم أعلم من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، بل قد يدعون أنهم أعلم من النبيين، وهذا ميراث من فرعون وحزبه للعين.

وقد قيل: إن أول من عرف أنه أظهر في الإسلام التعطيل - الذي تضمنه قول فرعون- هو الجعد بن درهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري (١)، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبل الله ضحاياكم، إني مُضِحُّ بالجعد بن درهم، إنه رعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه، وشكر له علماء المسلمين ما فعله، كالحسن البصري وغيره.

وهذا الجعد إليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، وكان شوْمه عاد عليه حتى زالت الدولة؛ فإنه إذا ظهرت البدع التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل، وانتصر لهم؛ ولهذا لما ظهرت الملاحدة الباطنية وملكوا الشام وغيرها، ظهر فيها النفاق والزندقة الذي هو باطن أمرهم، وهو حقيقة قول فرعون إنكار الصانع وإنكار عبادته، وخيار ما كانوا يتظاهرون به الرفض، فكان خيارهم وأقربهم إلى الإسلام الرفضية، وظهر بسببهم الرفض والإلحاد، حتى كان من كان ينزل الشام مثل بني حمدان الغالية ونحوهم متشيعين، وكذلك من كان من بني بويه في المشرق.

وكان ابن سينا وأهل بيته من أهل دعوتهم، قال: وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة، وكان مبدأ ظهورهم من حين تولى المقتدر، ولم يكن بلغ بعد، وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية، ولهذا سمي حينئذ بأمر المؤمنين الأموي الذي كان بالأندلس، وكان قبل ذلك لا يسمى بهذا الاسم، ويقول: لا يكون للمسلمين خليفتان، فلما ولي المقتدر قال: هذا صبي لا تصح ولايته، فسمى بهذا الاسم.

وكان بنو عبید الله القداح الملاحدة يسمون بهذا الاسم، لكن هؤلاء كانوا في الباطن ملاحدة زنادقة منافقين، وكان نسبهم باطلاً كدينهم، بخلاف الأموي والعباسي فإن كلاهما نسبه صحيح، وهم مسلمون كأمثالهم من خلفاء المسلمين.

فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول سلطت عليهم الأعداء،

(١) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، وثقه ابن حبان، وقد ولاء هشام بن عبد الملك على العراق عام ست ومائة ثم عزله سنة خمس وعشرين ومائة، وقتل سنة ست وعشرين ومائة. [تهذيب التهذيب ١٠١/٣، ١٠٢].

فخرجت الروم النصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة، وأخذوا الثغور الشامية شيئاً بعد شيء إلى أن أخذوا بيت المقدس في أواخر المائة الرابعة، وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق، وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار النصارى والمنافقين الملاحدة، إلى أن تولى نور الدين الشهيد، وقام بما قام به من أمر الإسلام وإظهاره والجهاد لأعدائه، ثم استنجد به ملوك مصر، بنو عبيد، على النصارى فأمنهم، وجرت فصول كثيرة إلى أن أخذت مصر من بني عبيد، أخذها صلاح الدين يوسف بن سادي، وخطب بها لبني العباس، فمن حينئذ ظهر الإسلام بمصر بعد أن مكثت بأيدي المنافقين المرتدين عن دين الإسلام مائة سنة. فكان الإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سبباً لخير الدنيا والآخرة، وبالعكس البدع والإلحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة.

فلما ظهر في الشام ومصر والجزيرة الإلحاد والبدع سلط عليهم الكفار، ولما أقاموا ما أقاموه من الإسلام وقهر الملحدون والمبتدعين نصرهم الله على الكفار؛ تحقيقاً لقوله: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٠-١٣].

وكذلك لما كان أهل المشرق قاطنين بالإسلام كانوا منصورين على الكفار المشركين من الترك والهند والصين وغيرهم، فلما ظهر منهم ما ظهر من البدع والإلحاد والفجور سلط عليهم الكفار، قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا . ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا . إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَيُدْخِلُوا الْمُسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا . عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٤-٨].

وكان بعض المشايخ يقول: هولاء - ملك الترك التتار الذي قهر الخليفة بالعراق، وقتل ببغداد مقتلة عظيمة جداً، يقال: قتل منهم ألف ألف، وكذلك قتل بحلب دار الملك حينئذ - كان بعض الشيوخ يقول: هو المسلمين بمنزلة بختنصر لبني إسرائيل.

وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الإلحاد والنفاق والبدع، حتى إنه

صنف الرازي كتابًا في عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر، سماه «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم»، ويقال: إنه صنفه لأمر السلطان علاء الدين محمد بن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه، وكان من أعظم ملوك الأرض، وكان للرازي به اتصال قوي، حتى إنه وصى إليه على أولاده، وصنف له كتابًا سماه «الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية».

وهذه الاختيارات لأهل الضلال بدل الاستخارة التي علمها النبي ﷺ المسلمين، كما قال جابر في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - وَيُسَمِّيه بِاسْمِهِ - خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدِرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْني عَنْهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»^(١).

وأهل النجوم لهم اختيارات إذا أراد أحدهم أن يفعل فعلاً أخذ طالعاً سعيداً، فعمل فيه ذلك العمل لينجح بزعمهم. وقد صنف الناس كتباً في الرد عليهم، وذكروا كثرة ما يقع من خلاف مقصودهم فيما يخبرون به ويأمرون به، وكم يخبرون من خير فيكون كذباً، وكم يأمرن باختيار فيكون شراً، والرازي صنف الاختيارات لهذا الملك، وذكر فيه الاختيار لشرب الخمر وغير ذلك، كما ذكر في «السر المكتوم» في عبادة الكواكب ودعوتها مع السجود لها، والشرك بها ودعائها، مثلما يدعو الموحدون ربهم، بل أعظم، والتقرب إليها بما يظن أنه مناسب لها من الكفر والفسوق والعصيان، فذكر أنه يتقرب إلى الزهرة بفعل الفواحش وشرب الخمر والغناء، ونحو ذلك مما حرمه الله ورسوله.

وهذا في نفس الأمر يقرب إلى الشياطين، الذين يأمرونهم بذلك ويقولون لهم: إن الكوكب نفسه يحب ذلك، وإلا فالكواكب مسخرات بأمر الله مطيعة لله، لا تأمر بشرك ولا غيره من المعاصي، ولكن الشياطين هي التي تأمر بذلك ويسمونها روحانية الكواكب، وقد يجعلونها ملائكة وإنما هي شياطين، فلما ظهر بأرض المشرق بسبب مثل هذا الملك ونحوه، ومثل هذا العالم ونحوه ما ظهر من الإلحاد والبدع سلط الله عليهم الترك المشركين الكفار، فأبادوا هذا الملك، وجرت له أمور فيها عبرة لمن يعتبر، ويعلم تحقيق ما أخبر الله به في كتابه، حيث يقول: ﴿سُنِّبِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ

(١) البخاري في التهجد (١١٦٢) وفي الدعوات (٦٣٨٢) وأبو داود في الصلاة (١٥٣٨) والترمذي في أبواب الصلاة (٤٨٠) كلهم عن جابر بن عبد الله.

الْحَقُّ ﴿فصلت: ٥٣﴾ أي أن القرآن حق، وقال: ﴿سَأْرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب، التي أوجبت إدارها، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان، وقد قيل: إن أصله من ترمذ وأظهر قول المعطلة النفاة الجهمية، وقد قتل في بعض الحروب، وكان أئمة المسلمين بالمشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق؛ ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالمشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم، مع أن عامة أئمة المسلمين تكلموا فيهم، ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق، لكن قوى أمرهم لما مات الرشيد، وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالمشرق، وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه.

ثم لما ولي الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء، ودعا إلى قولهم في آخر عمره، وكتب إلى بغداد وهو بالثغر بطرسوس التي ببليدسيس - وكانت إذ ذاك أعظم ثغور بغداد، ومن أعظم ثغور المسلمين يقصدها أهل الدين من كل ناحية ويرابطون بها، رابط بها الإمام أحمد، رضي الله عنه، والسري السقطي^(١)، وغيرهما، وتولي قضاءها أبو عبيد، وتولى قضاءها أيضاً صالح بن أحمد بن حنبل؛ ولهذا ذكرت في كتب الفقه كثيراً فإنها كانت ثغراً عظيماً - فكتب من الثغر إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب كتاباً يدعو الناس فيه إلى أن يقولوا: القرآن مخلوق. فلم يجبه أحد. ثم كتب كتاباً ثانياً يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وإرساله إليه، فأجاب أكثرهم، ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا، فأجاب منهم خمسة بعد القيد، وبقي اثنان لم يجيبا: الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، فأرسلوهما إليه فمات قبل أن يصلا إليه، ثم أوصى إلى أخيه أبي إسحاق، وكان هذا سنة ثمانين عشرة ومائتين، وبقي أحمد في الحبس إلى سنة عشرين، فجرى ما جرى من المناظرة حتى قطعهم بالحجة، ثم لما خافوا الفتنة ضربوه وأطلقوه، وظهر مذهب النفاة الجهمية، وامتحنوا الناس فصار من أجابهم أعطوه وإلا منعهوا العطاء وعزلوه من الولايات، ولم يقبلوا شهادته، وكانوا إذا افتكوا الأسرى يمتحنون الأسير، فإن أجابهم افتدوه وإلا لم يفتدوه.

وكتب قاضيهم أحمد بن أبي دؤاد^(٢) على ستارة الكعبة «ليس كمثله شيء وهو العزيز

(١) هو أبو الحسن السقطي البغدادي، ولد في حدود الستين ومائة، اشتهر بالصلاح والزهد والورع، وتوفي في رمضان سنة ثلاث وخمسين ومائتين [سير أعلام النبلاء ١٢/١٨٥-١٨٧، لسان الميزان ٣/١٨، ١٩].

(٢) هو أحمد بن أبي دؤاد القاضي الأباري، ولي القضاء للمعتصم والوائق، وكان موصوفاً بالوجود وحسن الخلق، غير أنه أعلن بمذهب الجهمية، وكان أحمد بن حنبل يطلق عليه الكفر، ولد سنة ستين ومائة، وتوفي سنة أربعين ومائتين من فالح أصابه، [لسان الميزان ١/١٨١، ١٨٢، ميزان الاعتدال ١/٩٧].

الحكيم » ، لم يكتب ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

ثم ولي الواثق واشتد الأمر إلى أن ولي المتوكل فرجع المحنة، وظهرت حينئذ السنة ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن أئمة المسلمين لما عرفوا حقيقة قول الجهمية بينوه، حتى قال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وكان ينشد:

عجبت لشیطان دعا الناس جهرة إلى النار واشتق اسمه من جهنم

وقيل له : بماذا يعرف ربنا؟ قال : بأنه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه، قيل له : بِحَدِّ؟ قال: بحد . وكذلك قال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم من أئمة السنة .

وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون ، وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه، كما كان فرعون يفعل ، فكان يجحد الخالق جل جلاله ، ويقول : ﴿مَا عَلَّمْتُ لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، ويقول لموسى : ﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، ويقول : ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات : ٢٤]، وكان ينكر أن يكون الله كلم موسى، أو يكون لموسى إله فوق السموات، ويريد أن يبطل عبادة الله وطاعته، ويكون هو المعبود المطاع .

فلما كان قول الجهمية المعطلة النفاة يؤول إلى قول فرعون، كان منتهى قولهم إنكار رب العالمين، وإنكار عبادته، وإنكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد والعرفان، فصاروا يقولون: العالم هو الله، والوجود واحد، والوجود القديم الأزلي الخالق هو الموجود المحدث المخلوق، والرب هو العبد ، ما ثم رب وعبد وخالق ومخلوق بل هو عندهم فرقان .

ولهذا صاروا يعيبون على الأنبياء وينقصونهم؛ ويعيبون على نوح وعلى إبراهيم الخليل وغيرهما، ويمدحون فرعون، ويجوزون عبادة جميع المخلوقات، وجميع الأصنام، ولا يرضون بأن تعبد الأصنام حتى يقولوا : إن عبادة الأصنام لم يعبدوا إلا الله، وأن الله نفسه هو العابد وهو المعبود، وهو الوجود كله، فجحدهوا الرب وأبطلوا دينه، وأمره ونهيه، وما أرسل به رسله، وتكليمه لموسى وغيره .

وقد ضل في هذا جماعة لهم معرفة بالكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك، كابن سبعين، والصدر القونوي - تلميذ ابن عربي - والبلياني، والتلمساني، وهو من حذاقهم

علماً ومعرفة، وكان يظهر المذهب بالفعل ، فيشرب الخمر ويأتي المحرمات .

وحدثني الثقة أنه قرأ عليه « فصوص الحكم » لابن عربي، وكان يظنه من كلام أولياء الله العارفين، فلما قرأه رآه يخالف القرآن، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن، فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا، وكان يقول: ثبت عندنا في الكشف ما يخالف صريح المعقول.

وحدثني من كان معه ومع آخر نظير له، فمرا على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعم، فقال له رفيقه: هذا أيضاً هو ذات الله؟ فقال: وهل ثم شيء خارج عنها؟ نعم! الجميع في ذاته!

وهؤلاء حقيقة قولهم هو قول فرعون، لكن فرعون ما كان يخاف أحداً فيناقفه فلم يثبت الخالق، وإن كان في الباطن مقراً به، وكان يعرف أنه ليس هو إلا مخلوق، لكن حب العلو في الأرض والظلم دعاه إلى الجحود والإنكار، كما قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل: ١٣، ١٤].

وأما هؤلاء فهم من وجه ينافقون المسلمين، فلا يمكنهم إظهار جحود الصانع، ومن وجه هم ضلال يحسبون أنهم على حق، وأن الخالق هو المخلوق، فكان قولهم هو قول فرعون، لكن فرعون كان معانداً مظهرًا للجحود والعناد، وهؤلاء إما جهال ضلال، وإما منافقون مبطنون الإلحاد والجحود، يوافقون المسلمين في الظاهر.

وحدثني الشيخ عبد السيد الذي كان قاضي اليهود ثم أسلم، وكان من أصدق الناس، ومن خيار المسلمين وأحسنهم إسلاماً، أنه كان يجتمع بشيخ منهم يقال له: الشرف البلاسي، يطلب منه المعرفة والعلم، قال: فدعاني إلى هذا المذهب فقلت له: قولكم يشبه قول فرعون، قال: ونحن على قول فرعون! فقلت لعبد السيد: واعترف لك بهذا؟ قال: نعم! وكان عبد السيد إذ ذاك قد ذاكرنى بهذا المذهب، فقلت له: هذا مذهب فاسد وهو يؤول إلى قول فرعون، فحدثني بهذا، فقلت له: ما ظننت أنهم يعترفون بأنهم على قول فرعون، لكن مع إقرار الخصم ما يحتاج إلى بيته، قال عبد السيد: فقلت له: لا أدع موسى وأذهب إلى فرعون، فقال: ولم؟ قلت: لأن موسى أغرق فرعون فانقطع، واحتج عليه بالظهور الكوني، فقلت لعبد السيد- وكان هذا قبل أن يسلم - : نفعتك اليهودية، يهودي خبير من فرعوني.

وفيهم جماعات لهم عبادة وزهد وصدق فيما هم فيه، وهم يحسبون أنه حق،

وعامتهم - الذين يقرون ظاهراً وباطناً بأن محمداً رسول الله، وأنه أفضل الخلق أفضل من جميع الأنبياء والأولياء - لا يفهمون حقيقة قولهم، بل يحسبون أنه تحقيق ما جاء به الرسول، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين، وهم من خواص أولياء الله فيحسبون هؤلاء من جنس أولئك، من جنس الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، والسري السقطي، والجنيدي بن محمد، وسهل ابن عبد الله، وأمثال هؤلاء.

وأما عرفاهم الذين يعلمون حقيقة قولهم فيعلمون أنه ليس الأمر كذلك، ويقولون ما يقول ابن عربي ونحوه: إن الأولياء أفضل من الأنبياء، وإن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وإن جميع الأنبياء يستفيدون معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء، وإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يأتي خاتم الأنبياء، فإنهم متجهمة متفلسفة، يخرجون أقوال المتفلسفة والجهمية في قالب الكشف.

وعند المتفلسفة: أن جبريل إنما هو خيال في نفس النبي، ليس هو ملكاً يأتي من السماء، والنبي عندهم يأخذ من هذا الخيال، وأما خاتم الأولياء في زعمهم فإنه يأخذ من العقل المجرد الذي يأخذ منه الخيال؛ فهو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول.

وهم يعظمون فرعون، ويقولون ما قاله صاحب «الفصوص» قال: ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت، وأنه جار في العرف الناموسي، لذلك قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النارعات: ٢٤] أي وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما فأننا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم. قال: ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه وأقروا له بذلك. وقالوا له: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧٢] قال: فصح قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ وإن كان فرعون عين الحق.

وحدثني الثقة - الذي كان منهم ثم رجع عنهم - أن أبغض الناس إليهم محمد بن عبد الله ﷺ. قال: وإذا نَهَقَ الحمار وَنَبَّحَ الكلب سجدوا له، وقالوا: هذا هو الله، فإنه مظهر من المظاهر. قال: فقلت له: محمد بن عبد الله أيضاً مظهر من المظاهر، فاجعلوه كسائر المظاهر، وأنتم تعظمون المظاهر كلها أو اسكتوا عنه، قال: فقالوا لي: محمد نبغضه؛ فإنه أظهر الفرق ودعا إليه، وعاقب من لم يقل به، قال: فتناقضوا في مذهبهم الباطل، وجعلوا الكلب والحمار أفضل من أفضل الخلق، قال لي: وهم يصرحون باللعنة له ولغيره من الأنبياء، ولا ريب أنهم من أعظم الناس عبادة للشيطان وكفراً بالرحمن.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا سمعتم صياح الديكة فسلّوا الله من فضله؛ فإنها رأت ملكاً، وإذا سمعتم نهيق الحمار ونباح الكلب فتعوذوا بالله من الشيطان؛ فإنها رأت شيطاناً» (١)، فهم إذا سمعوا نهيق الحمار ونباح الكلب تكون الشياطين قد حضرت، فيكون سجودهم للشياطين.

وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقاً - لكن هذا لم يكن من هؤلاء الذين يسبون الأنبياء - وقد صنف كتاباً سماه «فك الأزرار عن أعناق الأسرار» ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس، وأنه قال له ما معناه: إنكم قد غلبتموني وقهرتموني ونحو هذا، لكن جرت لي قصة تعجبت منها مع شيخ منكم، فإني تجليت له فقلت: أنا الله لا إله إلا أنا، فسجد لي، فتعجبت كيف سجد لي. قال هذا الشيخ: فقلت له: ذاك أفضلنا وأعلمنا وأنت لم تعرف قصده، ما رأى في الوجود اثنين وما رأى إلا واحداً فسجد لذلك الواحد، لا يميز بين إبليس وغيره، فجعل هذا الشيخ - ذاك الذي سجد لإبليس - لا يميز بين الرب وغيره، بل جعل إبليس هو الله هو وغيره من الموجودات جعله أفضلهم وأعلمهم.

ولهذا عاب ابن عربي نوحاً أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وهو الذي جعل الله ذريته هم الباقين، وأتجاه ومن معه في السفينة، وأهلك سائر أهل الأرض لما كذبوه، فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، وعظّم قومه الكفار الذين عبدوا الأصنام، وأنهم ما عبدوا إلا الله، وأن خطاياهم خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله، وهذا عادته ينتقص الأنبياء ويمدح الكفار، كما ذكر مثل ذلك في قصة نوح وإبراهيم وموسى وهارون وغيرهم.

ومدح عبادة العجل، وتنقص هارون، وافترى على موسى، فقال: وكان موسى أعلم بالأمر من هارون؛ لأنه علم ما عبده أصحاب العجل، لعلمه بأن الله قد قضى ألا يعبد إلا إياه، وما قضى الله شيء إلا وقع، فكان عتب موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتساعه؛ فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء، فذكر عن موسى أنه عتب على هارون أنه أنكر عليهم عبادة العجل، وأنه لم يسع ذلك فأنكره؛ فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء.

وهذا من أعظم الافتراء على موسى وهارون، وعلى عبادة العجل، فإن الله أخبر عن موسى أنه أنكر العجل إنكاراً أعظم من إنكار هارون، وأنه أخذ بلحية هارون لما لم يدعهم ويتبع موسى لمعرفته، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَىٰ .

(١) البخاري في بدء الخلق (٣/٣٣٠) عن أبي هريرة.

قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ عَلِيِّ أَثْرِي وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى . قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ . فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلِمْتُ بِعِدَّتِكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَقْطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي . قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَدَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ . فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خَوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِي . أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا . وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي . قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى . قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا . أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي . قَالَ يَا بُنُومُ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴿ [طه: ٨٣-٩٤] .

قلت لبعض هؤلاء : هذا الكلام الذي ذكره هذا عن موسى وهارون يوافق القرآن أو يخالفه؟ فقال: لا بل يخالفه، قلت: فاختر لنفسك إما القرآن وإما كلام ابن عربي.

وكذلك قال عن نوح، قال: لو أن نوحًا جمع لقومه بين الدعوتين لأجابوه؛ أي ذكر لهم فدعاهم جهارًا ثم دعاهم إسرارًا إلى أن قال: ولما علموا أن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو؛ لأنه ما عدم من البداية فيدعى إلى الغاية ﴿ أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ﴾ فهذا عين المكر ﴿ عَلِيٌّ بَصِيرَةٌ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فنبه أن الأمر كله لله فأجابوه مكرًا كما دعاهم، فجاء المحمدي وعلم أن الدعوة إلى الله ما هي من حيث هويته، وإنما هي من حيث أسمائه، فقال: ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ [مريم: ٨٥] فجاء بحرف الغاية وقرنها بالاسم، فعرفنا أن العالم كان تحت حيلة اسم إلهي أوجب عليهم أن يكونوا متقين، فقالوا في مكرهم: ﴿ وَلَا تَذَرْنِ دَا وَوَلَا سَوَاعَا وَلَا يَقُوتَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣] فإنهم إذا تركوهم جهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء؛ فإن للحق في كل معبود وجهًا يعرفه من يعرفه ويجهله من يجهله، كما قال في المحمديين: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي حكم، فالعارف يعرف من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وإن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود.

وهو دائمًا يحرف القرآن عن مواضعه، كما قال في هذه القصة: ﴿ مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ ﴾ [نوح: ٢٥] فهي التي خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله وهي الخيرة، ﴿ فَأَدْخَلُوا نَارًا ﴾ في عين الماء في المحمديين ﴿ وَإِذَا الْبِحَارُ سَجِرَتْ ﴾ [التكوير: ٦] سجرت التنور: أوقدته،

﴿قَلَّمَ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: ٢٥] فكان الله عين أنصارهم فهلكوا فيه إلى الأبد، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] بمعنى: أمر وأوجب وفرض. وفي القراءة الأخرى: « ووصى ربك ألا تعبدوا إلا إياه »، فجعل معناه: أنه قدر وشاء ألا تعبدوا إلا إياه، وما قدره فهو كائن، فجعل معناه كل معبود هو الله، وإن أحداً ما عبد غير الله قط، وهذا من أظهر الفرية على الله، وعلى كتابه، وعلى دينه، وعلى أهل الأرض.

فإن الله في غير موضع أخبر أن المشركين عبدوا غير الله، بل يعبدون الشيطان، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ . وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ . وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٠-٦٢]. وقال تعالى عن يوسف أنه قال: ﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَرَأَيْتَ مُتَّفِرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ . إِنَّ هَؤُلَاءِ مَثَبٌ مِمَّا هُمْ فِيهِ وَيَاطِلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْيَعِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضْلُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٨-١٤٠].

وقال تعالى عن الخليل: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا . يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا . يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا . يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا . قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهِ لِأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا . قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا . وَأَعْتَزَلْتُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا . فَلَمَّا اعْتَزَلْتَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا . وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٢-٥٠].

فهو - سبحانه - يقول: ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلْتَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وهؤلاء الملحدون يقولون: ما عبدنا غير الله في كل معبود.

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ . وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا

لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٤٨﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيِّئًا لَّهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨-١٥٢].

قال أبو قلابة : هي لكل مفتر إلى يوم القيامة أن يذله الله .

والجهمية النفاة كلهم مفترون، كما قال الإمام أحمد بن حنبل : إنما يقودون قولهم إلى فرية على الله، وهؤلاء من أعظم افتراء على الله، فإن القائلين بأن وجود الخالق هو وجود المخلوق هم أعظم افتراء ممن يقول: إنه يحل فيه، وهؤلاء يجهلون من يقول بالحلول أو يقول بالاتحاد، وهو أن الخالق اتحد مع المخلوق، فإن هذا إنما يكون إذا كان شيئان متباينان، ثم اتحد أحدهما بالآخر، كما يقوله النصارى من اتحاد اللاهوت مع الناسوت، وهذا إنما يقال في شيء معين .

وهؤلاء عندهم ما ثم وجود لغيره حتى يتحد مع وجوده، وهم من أعظم الناس تناقضاً، فإنهم يقولون: ما ثم غير ولا سوى، وتقول السبعينية: ليس إلا الله، بدل قول المسلمين: لا إله إلا الله، ثم يقولون: هؤلاء المحجوبون لا يرون هذا. فإذا كان ما ثم غير ولا سوى فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ومن الذي ليس بمحجوب، وعم حجب؟ فقد أثبتوا أربعة أشياء: قوم محجوبون، وقوم ليسوا بمحجوبين، وأمرًا انكشف لهؤلاء، وحجب عن أولئك .

فأين هذا من قولهم : ما ثم اثنان ولا وجودان؟ كما حدثني الثقة أنه قال للتلمساني: فعلى قولكم: لا فرق بين امرأة الرجل وأمه وابتته؟ قال: نعم! الجميع عندنا سواء، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم، فقيل لهم: فمن المخاطب للمحجوبين أهو هم أم غيرهم؟ فإن كانوا هم فقد حرم على نفسه لما زعم أنه حرام عليهم دونه، وإن كانوا غيره فقد أثبت غيرين وعندهم ما ثم غير .

وهؤلاء اشتبه عليهم الواحد بالنوع بالواحد بالعين، فإنه يقال: الوجود واحد، كما يقال: الإنسانية واحدة، والحيوانية واحدة، أي يعني واحد كلي، وهذا الكلي لا يكون كلياً إلا في الذهن لا في الخارج، فظنوا هذا الكلي ثابتاً في الخارج، ثم ظنوه هو الله، وليس في الخارج كلي مع كونه كلياً، وإنما يكون كلياً في الذهن، وإذا قدر في الخارج كلي فهو جزء من المعينات وقائم بها، ليس هو متميزاً قائماً بنفسه، فحيوانية الحيوان وإنسانية الإنسان سواء قدرت معينة أو مطلقة هي صفة له، ويمتنع أن تكون صفة الموصوف مبدعة له، ولو قدر وجودها مجرداً عن العيان على رأي من أثبت «المثل الأفلاطونية» فتثبت الماهيات الكلية مجردة عن الموصوفات، ويدعى أنها قديمة أزلية، مثل إنسانية مجردة

وحيوانية مجردة، وهذا خيال باطل.

وهذا الذي جعله مجرداً هو مجرد في الذهن وليس في الخارج كلي مجرد، وإذا قدر ثبوت كلي مجرد في الخارج - وهو مسمى الوجود - فهذا يتناول وجود المحدثات كلها، كما يتناول وجود القديم، وهذا لا يكون مبدعاً لشيء ولا اختصاص له بصفات الكمال، فلا يوصف بأنه حي عليم قدير؛ إذ ليس وصفه بذلك بأولى من وصفه بأنه عاجز جاهل ميت، والخالق لا بد أن يكون حياً عليمًا قديرًا، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ثم لو قدر أن هذا هو الخالق فهذا غير الأعيان الموجودة المخلوقة، فقد ثبت وجودان أحدهما غير الآخر، وأحدهما محدث مخلوق، فيكون الآخر الخالق غير المخلوق، ولا يمكن جحد وجود الأعيان المعينة، ولكن الواحد من هؤلاء قد يغيب عن شهود المغيبات كما يغيب عن شهود نفسه، فيظن أن ما لم يشهده قد عدم في نفسه وفنى وليس كذلك، فإن ما عدم وفنى شهوده له وعلمه به ونظره إليه، فالمعدوم الفاني صفة هذا الشخص، وإلا فالموجودات في نفسها باقية على حالها لم تتغير، وعدم العلم ليس علماً بالمعدوم، وعدم المشهود ليس شهوداً للعدم، ولكن هذه الحال يعترى كثيراً من السالكين يغيب أحدهم عن شهود نفسه وغيره من المخلوقات، وقد يسمون هذا فناء واصطلاماً، وهذا فناء عن شهود تلك المخلوقات، لا أنها في نفسها فنيت، ومن قال: فنى ما لم يكن وبقي ما لم يزل، فالتحقيق - إذا كان صادقاً - أنه فنى شهوده لما لم يكن، وبقي شهوده لما لم يزل. لا أن ما لم يكن فنى في نفسه، فإنه باق موجود، ولكن يتوهمون إذا لم يشهده أنه قد عدم في نفسه.

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله ويستغرق في ذلك فلا يبقى له مذکور مشهود لقلبه إلا الله، ويفنى ذكره وشهوده لما سواه، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت، وأن نفسه فنيت حتى يتوهم أنه هو الله، وأن الوجود هو الله.

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد ونحوه حيث قال: ما في الجبة إلا الله.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع، وبين أنه يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور:

أحدها: أنه يفنى عبادة الله عن عبادة ما سواه، وبمحبة وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه عن محبة ما سواه وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه، وهذا هو حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله،

فقد فنى من قلبه التأله لغير الله، وبقي في قلبه تأله الله وحده، وفنى من قلبه حب غير الله وخشية غير الله والتوكل على غير الله، وبقي في قلبه حب الله وخشية الله والتوكل على الله.

وهذا الفناء يجامع البقاء، فيتخلى القلب عن عبادة غير الله مع تحلي القلب بعبادة الله وحده، كما قال ﷺ لرجل: «قل: أسلمت لله وتخليت» (١) وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله بالنفي مع الإثبات؛ نفى إلهية غيره مع إثبات إلهيته وحده، فإنه ليس في الوجود إله إلا الله، ليس فيه معبود يستحق العبادة إلا الله؛ فيجب أن يكون هذا ثابتاً في القلب؛ فلا يكون في القلب من يألوه القلب ويعبده إلا الله وحده، ويخرج من القلب كل تأله لغير الله، ويثبت فيه تأله الله وحده؛ إذ كان ليس ثم إله إلا الله وحده.

وهذه الولاية لله مقرونة بالبراءة والعداوة لكل معبود سواه ولمن عبدهم، قال تعالى عن الخليل - عليه السلام - : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدُنِي . وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، وقال: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ ﴾ [المتحنة: ٤].

قلت لبعض من خاطبته من شيوخ هؤلاء: قول الخليل: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ عن تبرأ الخليل؟ أتبرأ من الله تعالى وعندكم ما عبد غير الله قط؟ والخليل قد تبرأ من كل ما كانوا يعبدون إلا من رب العالمين، وقد جعله الله لنا وفيمن معه أسوة حسنة، لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ . رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآخِرُ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ . لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [المتحنة: ٤-٦].

(١) النسائي في الزكاة (٢٤٣٦، ٢٥٦٨) وأحمد ٥/٥ كلاهما عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وقد قال ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل» (١)

وهذا تصديق قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠] ، وقال تعالى: ﴿فَدَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنْتَى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢] ، وقال سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] قال طائفة من السلف: كل عمل باطل إلا ما أريد به وجهه، وقد قال سبحانه: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بِعَدَا إِذْ أَنْزَلَتْ إِلَيْكَ وَأَدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٧، ٨٨].

و «الإله» هو المألوه أي المستحق لأن يؤله أي يُعبد ، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده، وكل معبود سواه - من لدن عرشه إلى قرار أرضه - باطل، وفعال بمعنى مفعول مثل لفظ الركاب والجمال ؛ بمعنى المركوب والمحمول. وكان الصحابة يرتجزون في حفر الخندق يقولون:

هذا الجمال لا حمال خبير هذا أبر ربنا وأطهر

وإذا قيل : هذا هو الإمام فهو الذي يستحق أن يؤتم به، كما قال تعالى لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فعهد بالإمامة لا ينال الظالم ، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه، ولا يركن إليه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣] فمن اتهم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه، فكيف بمن جعل مع الله إلهًا آخر، وعبد من لا يصلح للعبادة، والله تعالى ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن «الإله» بمعنى الفاعل ، وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية ، فالإله هو القادر وهو الرب، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون. فالذين يقولون بوحدة الوجود متنازعون في أمور، لكن إمامهم ابن عربي يقول: الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها، فلماذا قال: فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلهًا. فزعم أن المخلوقات جعلت الرب إلهًا لها حيث كانوا مألوهين. ومعنى مألوهين - عنده - مربوبين، وكونهم مألوهين حيث كانت أعيانهم ثابتة في العدم. وفي كلامهم من هذا

(١) البخاري في مناقب الأنصار(٣٨٤١) وفي الأدب (٦١٤٧) ومسلم في الشعر (٦٢٥٦/٢-٦) كلاهما عن

أبي هريرة.

وأمثاله مما فيه تنقص بالربوبية ما لا يحصى، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

والتحقيق أن الله خالق كل شيء، والمعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به فيكون سبباً في العلم والذكر والكتاب لا في الخارج، كما قال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].
والله-سبحانه - خالق الإنسان ومعلمه فهو الذي ﴿خَلَقَ . خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١، ٢] وهو ﴿الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٣-٥]، ولو قدر أن الإله بمعنى الرب فهو الذي جعل المربوب مربوباً، فيكون على هذا هو الذي جعل المألوه مألوهاً، والمربوب لم يجعله رباً، بل ربوبيته صفة، وهو الذي خلق المربوب وجعله مربوباً؛ وهو إذا آمن بالرب واعتقد ربوبيته وأخبر بها كان قد اتخذ الله ربا ولم يبيع ربا سوى الله ولم يتخذ رباً سواه، كما قال تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ أَبْنِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وهو - أيضاً - في نفسه هو الإله الحق لا إله غيره، فإذا عبده الإنسان فقد وحده من لم يجعل معه إلهاً آخر ولا اتخذ إلهاً غيره، قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ (١) مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْدُومًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وقال إبراهيم لابيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤] فالمخلوق ليس بإله في نفسه، لكن عباده اتخذوه إلهاً وجعله إلهاً وسماه إلهاً، وذلك كله باطل لا ينفع صاحبه بل يضره، كما أن الجاهل إذا اتخذ إماماً ومفتياً وقاضياً كان ذلك باطلاً؛ فإنه لا يصلح أن يؤم ولا يفتى ولا يقضى، وغير الله لا يصلح أن يتخذ إلهاً يعبد ويدعى، فإنه لا يخلق ولا يرزق، وهو - سبحانه - لا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع، ولا ينفع ذا الجد منه الجد (٢).

ومن دعا من لا يسمع دعاءه، أو يسمع ولا يستجيب له، فدعاؤه باطل وضلال، وكل من سوى الله إما أنه لا يسمع دعاء الداعي، أو يسمع ولكن لا يستجيب له، فإن غير الله لا يستقل بفعل شيء البتة، وقد قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ

(١) في المطبوعة: «تجمل»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) تقدم معناها.

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكِ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ . وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿سَبَأُ : ٢٢ ، ٢٣﴾ فغير الله لا مالك لشيء، ولا شريك في شيء، ولا هو معاون للرب في شيء، بل قد يكون له شفاعة إن كان من الملائكة والأنبياء والصالحين ولكن لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع، وأن يأذن للمشفوع له أن يشفع له، ومن دونه لا يملكون الشفاعة البتة، فلا يصلح من سواه لأن يكون إلهاً معبوداً، كما لا يصلح أن يكون خالقاً رازقاً. لا إله إلا هو وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

فَصْل

وهؤلاء كان من أعظم أسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم؛ فإن أولئك القوم من أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول، فإن الرسول بعث بالبينات والهدى، يبين الأدلة العقلية، ويخبر الناس بالغيب الذي لا يمكنهم معرفته بعقولهم. وهؤلاء المتفلسفة يقولون : إنه لم يفد الناس علماً بخبره ولا بدالاته، وإنما خاطب خطاباً جمهورياً ليصلح به العامة فيعتقدوا في الرب والمعاد اعتقاداً ينفعهم وإن كان كذباً وباطلاً.

وحقيقة كلامهم أن الأنبياء تكذب فيما تخبر به، لكن كذباً للمصلحة، فامتنع أن يطلبوا من خبرهم علماً، وإذا لم تكن أخبارهم مطابقة للمخبر فكيف يثبتون أدلة عقلية على ثبوت ما أخبروا به؟!

والمتكلمون - الذين يقولون : إنهم لا يخبرون إلا بصدق، ولكن يسلكون في العقليات غير طريقهم - مبتدعون، مع إقرارهم بأن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية، فكيف بهؤلاء الملاحدة المفترين؟ ولهذا لا يعتنون بالقرآن، ولا بتفسيره، ولا بالحديث، وكلام السلف، وإن تعلموا من ذلك شيئاً فلأجل تعلق الجمهور به ليعيشوا بينهم بذكره، لا لاعتقادهم موجه في الباطن، وهذا بخلاف طوائف المتكلمين فإنهم يعظمون القرآن في الجملة وتفسيره، مع ما فيهم من البدع.

ولهذا لما استولى التتار على بغداد وكان الطوسي مُنْجِماً لهولاكو، استولى على كتب الناس الوقف والملك، فكان كتب الإسلام مثل التفسير والحديث والفقه والرقائق يعدمها، وأخذ كتب الطب، والنجوم، والفلسفة، والعربية، فهذه عنده هي الكتب المعظمة، وكان بعض من أعرفه قارئاً خطيباً، لكن كان يعظم هؤلاء ويرتاض رياضة فلسفية سحرية حتى يستخدم الجن، وكان بعض الشياطين ألقى إليه أن هؤلاء يستولون على دار الإسلام، فكان

يقول لبعض أصحابنا: يا فلان، عن قليل يرى هذا الجامع - جامع دمشق - يقرأ فيه المنطق والطبيعي والرياضي والإلهي، ثم يرضيه فيقول: والعربية أيضاً، والعربية إنما احتاج المسلمون إليها لاجل خطاب الرسول بها، فإذا أعرض عن الأصل كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية أصحاب المعلقات السبع ونحوهم من حطب النار.

فصل

أول التفرق والابتداع في الإسلام بعد مقتل عثمان وافتراق المسلمين، فلما اتفق علي ومعاوية على التحكيم أنكرت الخوارج وقالوا: لا حكم إلا لله، وفارقوا جماعة المسلمين، فأرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع نصفهم، والآخرون أغاروا على ماشية الناس واستحلوا دماءهم، فقتلوا ابن خباب، وقالوا: كلنا قتله فقاتلهم علي، وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصب السرقه وغير ذلك فضلوا؛ فإن الرسول أعلم بما أنزل الله عليه، والله قد أنزل عليه الكتاب والحكمة، وجوزوا على النبي أن يكون ظالماً فلم ينفذوا لحكم النبي ولا لحكم الأئمة بعده بل قالوا: إن عثمان وعلياً ومن والاهما قد حكموا بغير ما أنزل الله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] فكفروا المسلمين بهذا وبغيره، وتكفيرهم وتكفير سائر أهل البدع مبني على مقدمتين باطلتين:

إحدهما: أن هذا يخالف القرآن.

والثانية: أن من خالف القرآن يكفر ولو كان مخطئاً أو مذنباً معتقداً للوجوب والتحرير.

وبإرائهم الشيعة، غلوا في الأئمة، وجعلوهم معصومين يعلمون كل شيء، وأوجبوا الرجوع إليهم في جميع ما جاءت به الرسل، فلا يرجعون لا على القرآن ولا على السنة، بل على قول من ظنوه معصوماً وانتهى الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لا حقيقة له، فكانوا أضل من الخوارج، فإن أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وإن غلطوا فيه، وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له، ثم إنما يتمسكون بما ينقل لهم عن بعض الموتى، فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم؛ ولهذا كانوا أكذب الطوائف، والخوارج صادقون، فحديثهم من أصح الحديث، وحديث الشيعة من أكذب الحديث.

ولكن الخوارج دينهم المعظم مفارقة جماعة المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم. والشيعة تختار هذا لكنهم عاجزون، والزيدية تفعل هذا، والإمامية تارة تفعله وتارة يقولون: لا نقتل إلا تحت راية إمام معصوم، والشيعة استتبعوا أعداء الملة من الملاحدة والباطنية وغيرهم؛ ولهذا أوصت الملاحدة - مثل القرامطة الذين كانوا في البحرين وهم من أكفر الخلق، ومثل قرامطة المغرب ومصر وهم كانوا يستترون بالتشيع - أوصوا بأن يدخل على المسلمين من باب التشيع، فإنهم يفتحون الباب لكل عدو للإسلام من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين، وهم من أبعد الناس عن القرآن والحديث، كما قد بسط هذا في مواضع.

والمقصود أن النبي ﷺ قال: «إني تارك فيكم ثقلين: كتاب الله» فحضر على كتاب الله، ثم قال: «وعترتي أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» ثلاثاً^(١). فوصى المسلمين بهم، لم يجعلهم أئمة يرجع المسلمون إليهم، فانتحلت الخوارج كتاب الله، وانتحلت الشيعة أهل البيت، وكلاهما غير متبع لما انتحله؛ فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها، وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم ولهذا تأول سعد بن أبي وقاص فيهم هذه الآية ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ . الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧]، وصاروا يتتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير تأويله، من غير معرفة منهم بمعناه، ولا رسوخ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن. وأما مخالفة الشيعة لأهل البيت فكثيرة جداً، قد بسطت في مواضع.

فصل

ثم حدث في آخر عصر الصحابة «القدرية»، فكانت الخوارج تتكلم في حكم الله الشرعي، أمره ونهيه، وما يتبع ذلك من وعده ووعيده، وحكم من وافق ذلك ومن خالفه ومن يكون مؤمناً وكافراً، وهي «مسائل الأسماء والأحكام»، وسموا مُحَكِّمَةً لِحُضُومِهِمْ في التحكيم بالباطل، وكان الرجل إذا قال: لا حكم إلا لله، قالوا: هو محكم أي خائض في حكم الله، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل، وأما «القدرية» فخاضوا في قدره بالباطل.

(١) مسلم في فضائل الصحابة (٣٦/٢٤٠٨) والدارمي في فضائل القرآن ٤٣١/٢، ٤٣٢، وأحمد ٣٦٦/٤، ٣٦٧ كلهم عن زيد بن أرقم.

وأصل ضلالهم ظنهم أن القدر يناقض الشرع ، فصاروا حزينين حزبا يعظمون الشرع والأمر والنهي والوعد والوعيد، واتباع ما يحبه الله ويرضاه وهجر ما يبغضه وما يسخطه، وظنوا أن هذا لا يمكن أن يجمع بينه وبين القدر، فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه، كما قطعت الخوارج ما أمر الله به أن يوصل من اتفاق الكتاب والسنة وأهل الجماعة، ففرقوا بين الكتاب والسنة، وفرقوا بين الكتاب وجماعة المسلمين، وفرقوا بين المسلمين، فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، وكذلك «القدرية» فصاروا حزينين: حزبا يغلب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه، أو ينفي بعضه.

وحزبا يغلب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته ويقول: لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر، الجميع سواء ، وكذلك أولياؤه وأعداؤه، وكذلك ما ذكر أنه يحبه وذكر أنه يبغضه، لكنه فرق بين التماثلين بمحض المشيئة يأمر بهذا وينهي عن مثله، فجحدا الفرق والفصل الذي بين التوحيد والشرك، وبين الإيمان والكفر، وبين الطاعة والمعصية، وبين الحلال والحرام ، كما أن أولئك وإن أقرروا بالفرق فأنكروا الجمع، وأنكروا أن يكون الله على كل شيء قدير، ومنهم من أنكر أن يكون الله بكل شيء عليما، وأنكروا أن يكون خالقا لكل شيء، وأن يكون ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنكروا أن يكون الله فعلا لما يشاء ، وأثبتوا لغير الله الانفراد بالأحداث وشركاء خلقوا كخلقه، كما فعلت المجوس، واعتقدوا أنه لا يمكن الإيمان بأمره ونهيه إلا مع تعجيزه أو تجهيله، وأنه لا يمكن أن يوصف بالإحسان والكرم إن لم يجعل عاجزا وإلا لزم أن يكون بخيلا.

كما أن «القدرية المجبرة» قالوا: لا يمكن أن يجعل عالما قادرا إلا بتسفيهه وتجويره.

فهؤلاء نفوا حكمته وعدله، وأولئك نفوا قدرته ومشيتته أو قدرته ومشيتته وعلمه، وهؤلاء ضاهوا المجوس في الإشراك بربوبيته حيث جعلوا غيره خالقا، وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره، بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته، ويقولون: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٨]، وهؤلاء منتهى توحيدهم توحيد المشركين وهو توحيد الربوبية، فأما توحيد الإلهية المتضمن للأمر والنهي ولكون الله يجب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه - فهم ينكرونه- ولهذا هم أكثر اتباعا لأهوائهم، وأكثر شركا وتجويزا من المعتزلة، ومنتهى متكلميتهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام، وأن العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما ذكر ذلك صاحب منازل السائرين، وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفا، وابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يصرحون بجواز عبادتها، وبالإنكار على من أنكر ذلك، وهم متناقضون في ذلك.

فالقدرية أصلهم : أنه لا يمكن إثبات قدرته وحكمته؛ إذ لو كان قادرا لفعل غير ما

فعل، فلما لم يفعله دل على أنه غير قادر، وقالوا: تثبت حكمته كما يثبت حكمه؛ لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم وهو منزه عنه، بخلاف ما لم يقدر عليه فإنه معذور إذا لم يفعله، فلا يلام عليه. وقالت المجبرة: بل قدرته ثابتة بلا حكمة، ولا يجوز أن يفعل لحكمة؛ لأن ذلك إنما يكون لمن يحتاج إلى الفعل وهو منزه عن الحاجة، ولا عدل ولا ظلم، بل كل ما أمكن فعله فهو عدل، وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به، وقبيح ينبغي النهي عنه، ولا معروف ومنكر، بل يجوز أن يأمر بكل شيء، وينهى عن كل شيء.

ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية وأنكر النبوات، مع أنه مضطر إلى أن يأمر بشيء وينهى عن شيء؛ فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصاً، لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره وينهى عما يضره ويضر غيره، ومن خالف الأنبياء فلا بد أن يأمر بما يضر وينهى عما يستحق عذاب الدنيا والآخرة، وأما من كان منهم مقرأً بالنبوة فأنكر الشرع في الباطن، وقال: العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة- صار منافقاً يظهر خلاف ما يبطن، ويقول الشرع لأجل المارستان؛ ولهذا يسمون «باطنية» كما سموا الملاحدة «باطنية»، فإن كليهما يبطن خلاف ما يظهر، يبطنون تعطيل ما جاء به الرسول من الأمر والنهي.

فمنتهى الجهمية المجبرة إما مشركون ظاهراً وباطناً، وإما منافقون يبطنون الشرك؛ ولهذا يبطنون بالله ظن السوء، وأنه لا ينصر محمداً وأتباعه، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْتَدِبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦] وهم يتعلقون بقوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وبأنه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، ولذلك لما ظهر المشركون التتار وأهل الكتاب كثر في عبادهم وعلمائهم من صار مع المشركين وأهل الكتاب، وارتد عن الإسلام إما باطناً وظاهراً، وإما باطناً وقال: إنه مع الحقيقة، ومع المشيئة الإلهية، وصاروا يحتجون لمن هو معظم للرسول عما لا يوافق على تكذيبه بأن ما يفعله من الشرك والخروج عن الشريعة وموالاته المشركين وأهل الكتاب والدخول في دينهم ومجاهدة المسلمين معهم هو بأمر الرسول، فتارة تأتيهم شياطينهم بما يخيلون لهم أنه مكتوب من نور، وأن الرسول أمر بقتال المسلمين مع الكفار، لكون المسلمين قد عصوا.

ولما ظهر أن مع المشركين وأهل الكتاب خفراء لهم من الرجال المسمين برجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضى أنهم أولياء الله- صار الناس من أهل العلم ثلاثة أحزاب:

حزب يكذبون بوجود هؤلاء ، ولكن عاينهم الناس، وثبت ذلك عن عاينهم ، أو حدثه الثقة بما رأوا ، وهؤلاء إذا رأوهم أو تيقنوا وجودهم خضعوا لهم .

وحزب عرفوهم ورجعوا إلى القدر، واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء .

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا أولياء الله خارجين عن دائرة الرسول، فقالوا : يكون الرسول هو ممدداً للطائفتين لهؤلاء وهؤلاء، فهؤلاء معظمون للرسول، جاهلون بدينه وشرعه، والذين قبلهم يجوزون اتباع دين غير دينه وطريق غير طريقه .

وكانت هذه الأقوال الثلاثة بدمشق لما فتحت عكّة، ثم تبين بعد ذلك أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، وأن الذين مع الكفار شياطين، وأن من وافقهم من الإنس فهو من جنسهم شيطان من شياطين الإنس أعداء الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

وكان سبب الضلال عدم الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، وأصله قول الجهمية الذين يسوون بين المخلوقات، فلا يفرقون بين المحبوب والمسخوط ، ثم إنه بعد ذلك جرت أمور يطول وصفها .

ولما جاء قازان وقد أسلم دمشق انكشفت أمور أخرى ، فظهر أن اليونسية كانوا قد ارتدوا وصاروا كفاراً مع الكفار .

وحضر عندي بعض شيوخهم واعترف بالردة عن الإسلام ، وحدثني بفصول كثيرة، فقلت له - لما ذكر لي احتجاجهم بما جاءهم من أمر الرسول- : فهب أن المسلمين كأهل بغداد كانوا قد عصوا، وكان في بغداد بضعة عشر بغي، فالجيش الكفار المشركون الذين جاؤوا كانوا شرراً من هؤلاء، فإن هؤلاء كن يزين اختياراً، فأخذ أولئك المشركون عشرات الألوف من حرائر المسلمين وسرايهم بغير اختيارهم، وردوهم عن الإسلام إلى الكفر، وأظهروا الشرك وعبادة الأصنام، ودين النصارى، وتعظيم الصليب، حتى بقى المسلمون مقهورين مع المشركين وأهل الكتاب، مع تضاعيف ما كان يفعل من المعاصي، فهل يأمر محمد ﷺ بهذا ويرضى بهذا؟ ! فتبين له، وقال: لا والله! وأخبرني عن ردة من ارتد من الشيوخ عن الإسلام لما كانت شياطين المشركين تكرههم على الردة في الباطن، وتعذبهم إن لم يرتدوا ، فقلت: كان هذا لضعف إيمانهم وتوحيدهم والمادة التي يشهدونها من جهة الرسول، وإلا فالشياطين لا سلطان لهم على قلوب الموحدين، وهذا وأمثاله ما كانوا

يعتقدون أنهم شياطين، بل إنهم رجال من رجال الغيب الإنس وكلهم الله بتصريف الأمر، فبينت لهم أن رجال الغيب هم الجن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] ومن ظن أنهم إنس فمن جهله وغلطه، فإن الإنس يؤنسون أي يشهدون ويرون، إنما يحتجب الإنسي أحياناً لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس، بخلاف الجن فإنهم كما قال الله: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران أن هولاءكو - ملك المشركين - لما دخل بغداد رأى ابن السكران شيخاً مخلوق الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق، أخذاً بفرس هولاءكو، قال: فلما رأيته أنكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين، فقلت: يا هذا - أو كلمة نحو هذا- فقال: تأمر بأمر، أو قال له: هل يفعل هذا بأمر أو فعلت هذا بأمر؟ فقلت: نعم بأمر. فسكت ابن السكران، وأقنعه هذا الجواب، وكان هذا لقله علمه بالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وظن أن ما يؤمر به الشيوخ في قلوبهم هو من الله، وأن من قال: حدثني قلبي عن ربي، فإن الله هو يناجيه. ومن قال: أخذتم علمكم ميتاً عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، هو كذلك، وهذا أضل ممن ادعى الاستغناء عن الأنبياء وأنه لا يحتاج إلى واسطتهم.

وجواب هذا أن يقال له: بأمر من تأمر؟ فإن قال: بأمر الله، قيل: بأمر الله الذي بعث به رسوله وأنزل به القرآن، أم بأمر وقع في قلبك؟

فإن قال بالأول، ظهر كذبه؛ فإنه ليس فيما يأمر الله به رسوله أن يأتي بالكفار المشركين وأهل الكتاب لقتل المسلمين وسيبهم وأخذ أموالهم لأجل ذنوب فعلوها، ويجعل الدار تعبد بها الأوثان، ويضرب فيها بالنواقيس، ويقتل قراء القرآن وأهل العلم بالشرع، ويعظم النجسية علماء المشركين وقساوسة النصارى وأمثال ذلك؛ فإن هؤلاء أعظم عداوة لمحمد ﷺ، وهم من جنس مشركي العرب الذين قاتلوه يوم أحد، وأولئك عصاة من عصاة أمته، وإن كان فيهم منافقون كثيرون، فالمنافقون يبطنون نفاقهم.

وإن قال: بأمر وقع في قلبي لم يكذب، لكن يقال: من أين لك أن هذا رحمانى؟ ولم لا يكون الشيطان هو الذي أمرك بهذا؟ وقد علمت أن ما يقع في قلوب المشركين وأهل الكتاب هو من الشيطان، فإن رجع إلى توحيد الربوبية وأن الجميع بمشيئته قيل له: فحينئذ يكون ما يفعله الشيطان والمشركون وأهل الكتاب هو بالأمر، ولا ريب أنه بالأمر

الكوني القدري ، فجميع الخلق داخلون تحته ، لكن من فعل بمجرد هذا الأمر لا بأمر الرسول وإنما يكون من جنس شياطين الإنس والجن ، وهو مستوجب لعذاب الله في الدنيا والآخرة ، وهو عابد لغير الله ، متبع لهواه ، وهو ممن قال الله فيه : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥] وممن قال فيهم الشيطان : ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢ ، ٨٣] قال الله : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩ ، ١٠٠] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٧ ، ٢٨] . فكيف تأمر بالشرك والكفر ، وتسلب الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وقتل الكفار للمسلمين هذا لا يأمر الله به كما لا يأمر بالفحشاء؟ فإن هذا من أفحش الفواحش إذا جعلت الفاحشة اسما لكل ما يعظم قبحه ، فكانت جميع القبائح السيئة داخلية في الفحشاء .

وكان أيضاً بالشام بعض أكابر الشيوخ ببعلبك - الشيخ عثمان شيخ دير نعاس - يأتيه خفير الفرنج النصرى راكباً أسداً ويخلو به ويناجيه ، ويقول: يا شيخ عثمان ، وكلت بحفظ خنازيرهم ، فيعذره عثمان وأتباعه في ذلك ، ويرون أن الله أمره بهذا كما أمر الحضر أن يفعل ما فعل ، كما عذر ابن السكران وأمثاله خفراء المشركين التتار .

والجواب لهذا كالجواب لذلك ، يقال له : وكلك الله تعالى بهذا ؟ الذي أنزل على لسان نبيه الدين أمر أن يوالي المسلمين وألا يتخذ اليهود والنصارى أولياء ، بل أمرك أن تبغضهم وتجاهدهم بما استطعت ، هو أمرك أن تتوكل بحفظ خنازيرهم؟! فإن قال: هذا ظهر كذبه ، وإن قال : بل هو أمر ألقى في قلبي لم يكذب ، وقيل له : فهذا من أمر الشيطان لا من أمر الرحمن الذي أنزل به كتبه وأرسل به رسله ، ولكنه من الأمر الذي كونه وقدره كشرك المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] .

ومن هؤلاء من يظن الرجال الذين يؤيد بهم الكفار من المشركين وأهل الكتاب هم أولياء الله ، ولا يجب عليهم اتباع الرسول ، كالملائكة الموكلة ببني آدم المعقبات .

فقلت لشيخ كان من شيوخهم : محمد أرسل إلى الثقلين الإنس والجن ولم يرسل إلى الملائكة ، فكل إنسي أو جني خرج عن الإيمان به فهو عدو لله لا ولى لله ، بخلاف الملائكة .

ثم يقال له: الملائكة لا يعاونون الكفار على المعاصي ولا على قتال المسلمين، وإنما يعاونهم على ذلك الشياطين، ولكن الملائكة قد تكون موكلة بخلقهم ورزقهم وكتابة أعمالهم، فإن ذلك ليس بمعصية، فهذا الجواب بالفرق بينهم وبين الملائكة من هذين الوجهين.

وقد ظهر أنهم من جنس الشياطين لا من جنس الملائكة، وكان هذا الشيخ هو وأبوه من خفراء الكفار، وكان والده يقال له: محمد الخالدي، نسبة إلى شيطان كان يقربه يقال له: الشيخ خالد، وهم يقولون: إنه من الإنس من رجال الغيب.

وحدثني الثقة عنه أنه كان يقول: الأنبياء ضيعوا الطريق، ولعمري لقد ضيعوا طريق الشياطين؛ شياطين الإنس والجن. وهؤلاء المشايخ، الذين يحبون المسلمين ولكن يوالون الشيوخ الذين يوالون المشركين الذين هم خفراء الكفار، ويظنون أنهم من أولياء الله، اشتروا هم وهم في أصل ضلالة، وهو: أنهم جعلوا الخوارق الشيطانية من جنس الكرامات الرحمانية، ولم يفرقوا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦] فهؤلاء وهؤلاء عشوا عن ذكر الرحمن الذي أنزله، وهو الكتاب والسنة، وعن الروح الذي أوحاه الله إلى نبيه الذي جعله الله نوراً يهدي به من يشاء من عباده، وبه يحصل الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولم يفرقوا بين آيات الأنبياء ومعجزاتهم وبين خوارق السحرة والكهان؛ إذ هذا «مذهب الجهمية المجبرة».

وهؤلاء كلهم يشتركون في هذا المذهب فلا يجعلون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه، بل يجعلون كل ما قدره وقضاه فإنه يحبه ويرضاه، فبقي جميع الأمور عندهم سواء، وإنما يتميز بنوع من الخوارق؛ فمن كان له خارق جعلوه من أولياء الله، وخضعوا له إما اتباعاً له وإما موافقة له ومحبة، وإما أن يسلموا له حاله فلا يحبه ولا يبغضوه؛ إذ كانت قلوبهم لم يبق فيها من الإيمان ما يعرفون به المعروف، وينكرون به المنكر في هذا الموضع.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (١) وفي رواية لسلّم: «من جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» (٢)، وميت الأحياء الذين لا يعرفون

(١) مسلم في الإيمان (٧٨/٤٩) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) مسلم في الإيمان (٨٠/٥٠) عن عبد الله بن مسعود.

معروفاً ولا ينكرون منكراً. وفي حديث حذيفة الذي في صحيح مسلم: «إن الفتنة تُعرض على القلوب كالحصير عوداً عوداً، فأما قلب أنكرها نُكَّتْ فيه نُكْتةٌ بيضاء، وأما قلب أُشْرِبَهَا نُكَّتْ فيه نُكْتةٌ سوداء، حتى تبقى القلوب على قَلْبَيْنِ: قلب أبيض مثل الصفا لا يضره فتنة ما دامت السماء والأرض، وقلب أسود مُربادا (١) لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه» (٢).

فهؤلاء العباد الزهاد الذين عبدوا الله بآرائهم وذوقهم ووجدهم لا بالأمر والنهي منتهاهم اتباع أهوائهم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، لاسيما إذا كانت حقيقتهم هي قول: «الجهمية المجبرة»، فأروا أن جميع الكائنات اشتركت في المشيئة ولم يميزوا بعضها عن بعض بأن الله يحب هذا ويرضاه وهذا يبغضه ويسخطه؛ فإن الله يحب المعروف ويبغض المنكر، فإذا لم يفرقوا بين هذا وهذا نكت في قلوبهم نكت سود فسود قلوبهم، فيكون المعروف ما يهوونه ويحبونه ويجدونه ويزوقونه، ويكون المنكر ما يهرون يبغضه وتنفر عنه قلوبهم، كالمشركين الذين كانوا ﴿عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ. كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنَفِرَةٌ. فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٤٩-٥١] ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع كما تنفر الحمر المستنفرة التي نفر من الرماة ومن الأسود، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم: قال المصطفى، نفروا.

وكان الشيخ إبراهيم بن معضاد يقول - لمن رآه من هؤلاء كاليونانية والاحمدية - : يا خنازير ا يا أبناء الخنازير ا ما أرى لله ورسوله عندكم رائحة ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ [أمرئ] (٣) مِنْهُمْ أَنْ يُوتَى صُحُفًا مُنشَرَةً﴾ [المدثر: ٥٢] كل منهم يريد أن يحدثه قلبه عن ربه فيأخذ عن الله بلا واسطة الرسول ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ أَلَمْ نَعْلَمْ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن قول «القدرية الجهمية المجبرة» أعظم مناقضة لما جاءت به الرسل من قول النفاة؛ ولهذا لم يكن هؤلاء مظهرين لهذا في زمن السلف، بل كلما ضعف نور النبوة أظهروا حقيقة قولهم، فإنه من جنس قول المشركين المكذبين للرسل، ومنتهاهم الشرك وتكذيب الرسل، وهذا جماع الكفر، كما أن التوحيد وتصديق الرسل جماع الإيمان؛ ولهذا صاروا مع أهل الكفر المحض من المشركين وأهل الكتاب، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

(١) في المطبوعة: «ربادا» وهو خطأ، ومعناها: أن قلبه يتغير، فيكون لونه بين السواد والغبرة، انظر: النهاية ١٨٣/٢.

(٢) مسلم في الإيمان (١٤٤/٢٣١).

(٣) سقط من المطبوعة.

والمقصود هنا أن «القدرية المجبرة» من جنس المشركين، كما أن «النافية» من جنس المجوس، وأن المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشيئة في نفس الأمر، والنافية تنفي القدرة العامة والمشيئة التامة، وتزعم أنها تثبت الحكمة والعدل، وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشيئة والقدرة، كما قد بسط في مواضع.

وأولئك يتعلقون بقوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] و﴿اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وهذا ذكره الله إثباتاً لقدرته لا نفيًا لحكمته وعدله، بل بين - سبحانه - أنه يفعل ما يشاء فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئاً بل هو قادر على فعل ما يشاء، بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت؛ فإن الله لا مكره له، ولكن ليعزم المسألة»^(١)، وذلك أنه إنما يقال: افعل كذا إن شئت لمن قد يفعله مكرهاً فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الإكراه عنه والله تعالى لا مكره له، فلا يفعل إلا ما يشاء، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨] و﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨] ونحو ذلك هو لإثبات قدرته على ما يشاء، وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون: إنه لم يشأ كل ما كان، بل لا يشاء إلا الطاعة، ومع هذا فقد شاءها ولم يكن ممن عصاه، وليس هو قادراً عندهم على أن يجعل العبد لا مطيعاً ولا عاصياً.

فهذه الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة، كما أن الآيات التي يحتج بها النفاة التي تدل على أنه حكم عادل، لا يظلم مثقال ذرة، وأنه لم يخلق الخلق عبثاً ونحو ذلك، تدل على فساد قول المجبرة، وليس في هذه الآيات ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين، بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى، وكلا القولين باطل. وهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ في الحديث الذي في المسند وغيره وبعضه في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ؛ أنه خرج على أصحابه وهم يمارون في القدر، هذا يقول: ألم يقل الله كذا؟ وهذا يقول: ألم يقل الله كذا؟ فكأنما فقي في وجهه حب الرمان، فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم إلى هذا دعيتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟»^(٢)؛ ولهذا قال أحمد في بعض مناظرتة - لمن صار يضرب الآيات بعضها ببعض - : إنا قد نهينا عن هذا.

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٣٩) وفي التوحيد (٧٤٧٧) ومسلم في الذكر والدعاء (٨/٢٦٧٩) كلاهما عن أبي هريرة.

(٢) أحمد ١٧٨/٢، ١٩٦.

فمن دفع نصوصاً يحتج بها غيره لم يؤمن بها ، بل آمن بما يحتج ، صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض .

وهذا حال أهل الأهواء ، هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع تلك الأقوال ، فصاروا كما قال عن أهل الكتاب : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [المائدة: ١٤] .

فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء ؛ إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه ، بل ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣] ، وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول ، وهو ما تمسكوا به من شرعه مما أخبر به وما أمر به ، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال ﷺ : « وَإِيَّاكُمْ ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة »^(١) ، وقد تكون تلك البدعة أعظم عندهم مما أخذوا به من الشرعة يجعلون تلك هي « الأصول العقلية » كالفردية المجبرة والنفاة ، فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول - وهو الذي يسمونه العقليات - أعظم عندهم مما تلقوه من الشرع ، فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات والأمريات جميعاً كالواجبات الشرعية ، لكن يقولون أيضاً : إن الشرع أوجبها ، ولكن لهم فيها تخليط ليس هذا موضعه .

وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات كإثبات حدوث العالم بطريقة الأعراض واستلزامها للأجسام ، وهم ينفون الصفات والقدر ، ويسمون ذلك « التوحيد » و « العدل » .

وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفياً منهم ؛ فإنهم ينفون الأسماء مع الصفات ، وهم رؤوس المجبرة ، والأشعرية وافقتهم في الجبر ، لكن نارعوهم نزاعاً لفظياً في إثبات الكسب والقدرة عليه ، وهم يرون أن هذه الأصول العقلية - وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه وما يجوز عليه من الأفعال - هي أعظم العلوم وأشرفها ، وأنهم برزوا بها على الصحابة ، وأن النبي لم يعلمها الصحابة ؛ إما لكونه وكلها إلى استنباط الأمة ، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهد ، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه ، ولم يشغلهم بالأدلة لاشتغالهم بالجهد .

وهذه هي « الأصول العقلية » التي يعتمدون عليها هم ومن يوافقهم كالفاضي أبي يعلى وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي ، تبعاً للفاضي أبي بكر وأمثاله ، وهو وأتباعه يناقضون

(١) أحمد ٤/١٢٦ ، ١٢٧ والترمذى فى العلم (٢٦٧٦) وقال : « حديث حسن صحيح » .

عبد الجبار وأمثاله ، كما ناقض الأشعري وأمثاله أبا علي وأبا القاسم .

وكل الأصول العقلية التي ابتدعها هؤلاء وهؤلاء باطلة في العقل والشرع، وإن كانت كل واحدة من الطائفتين تعتقد أنها من أعظم الدين ويقدمونها على الأصول الشرعية، فإنهم في ذلك بمنزلة ما يعظمه العباد والزهاد والفقراء والصوفية من الخوارق الشيطانية، ويفضلونها على العبادات الشرعية، والعبادات الشرعية هي التي معهم من الإسلام، وتلك كلها باطلة، وإن كانت أعظم عندهم من العبادات ، حتى يقولوا : نهاية الصوفي ابتداء الفقيه، ونهاية الفقيه ابتداء المولّه . وكذلك صاحب « منازل السائرين » يذكر في كل باب ثلاث درجات ، فالأولى - وهي أهونها عندهم - توافق الشرع في الظاهر، والثانية قد توافق الشرع وقد لا توافق ، والثالثة: في الأغلب تخالف، لا سيما في «التوحيد» و«الفناء» و«الرجاء» ونحو ذلك. وهذا الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه الرسل، وكثير من العباد يفضل نوافله على أداء الفرائض ، وهذا كثير والله أعلم .

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،
والحمد لله رب العالمين .

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ - عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُتَفَقِّرَةِ يَدْعُونَ أَنْ
لِلْقُرْآنِ بَاطِنًا ، وَأَنَّ لِذَلِكَ الْبَاطِنِ بَاطِنًا إِلَى سَبْعَةِ أَبْطُنٍ ، وَيُرْوَوْنَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ : «لِلْقُرْآنِ بَاطِنٌ ، وَلِلْبَاطِنِ بَاطِنٌ إِلَى سَبْعَةِ أَبْطُنٍ» ، وَيُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأئِمَّةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، وَيُزْعَمُونَ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ : لَوْ شِئْتُ لِأَوْقَرْتِ مِنْ تَفْسِيرِ
فَاتِحَةِ الْكِتَابِ كَذَا وَكَذَا حَمَلَ جَمَلًا ، وَيَقُولُونَ : إِنَّمَا هُوَ مِنْ عِلْمِنَا إِذْ هُوَ اللَّدْنِيُّ .

ويقولون كلامًا، معناه : أن رسول الله ﷺ خص كل قوم بما يصلح لهم، فإنه أمر قومًا
بالإمساك، وقومًا بالإنفاق، وقومًا بالكسب، وقومًا بترك الكسب. ويقولون: إن هذا ذكرته
أشياخنا في «العوارف» وغيره من كتب المحققين، وربما ذكروا أن حذيفة كان يعلم أسماء
المنافقين، خصه بذلك رسول الله ﷺ، وبحديث أبي هريرة: «حفظت جرابين» (١).

ويروون كلامًا عن أبي سعيد الخزاز أنه قال: للعارفين خزائن أودعوها علومًا غريبة
يتكلمون فيها بلسان الأبدية، يخبرون عنها بلسان الأزلية، ويقولون: إن رسول الله ﷺ قال:
«إن من العلم كهيئة المخزون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره إلا أهل الغرّة
بالله» (٢). فهل ما ادعوه صحيحًا أم لا؟

فسيدي يبين لنا مقالاتهم؛ فإن المملوك وقف على كلام لبعض العلماء ذكر فيه أن
الواحدي قال: ألف أبو عبد الرحمن السلمي كتابًا سماه «حقائق التفسير» إن صح عنه فقد
كفر، ووقفت على هذا الكتاب فوجدت كلام هذه الطائفة منه أو ما شابهه، فما رأى سيدي
في ذلك؟ وهل صح عن النبي ﷺ أنه قال: «للقُرْآنِ بَاطِنٌ» الحديث يفسرونه على ما يرونه
من أدواقهم ومواجيدهم المرودة شرعًا؟ أفتونا ماجورين.

فأجاب الشيخ - رضي الله عنه - :

الحمد لله رب العالمين. أما الحديث المذكور ، فمن الأحاديث المختلفة التي لم يروها
أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث؛ ولكن يروى عن الحسن
البصري موقوفًا أو مرسلاً: «أن لكل آية ظهراً وباطناً وحداً ومطلّعا» وقد شاع في كلام كثير
من الناس: «علم الظاهر، وعلم الباطن»، و«أهل الظاهر، وأهل الباطن». ودخل في هذه

(١) البخاري في العلم (١٢٠) بلفظ «وعاهين».

(٢) العراقي في تخريج الإحياء ٣٢/١ ، وقال : رواه أبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين له في التصوف
بإسناد ضعيف.

وقوله: «أهل الغرّة»: أي أهل الغفلة . انظر : المصباح المنير ، مادة «غرر».

العبارات حق وباطل .

وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع ؛ لكن نذكر هنا جملا من ذلك فنقول :

قول الرجل : «الباطن» ، إما أن يريد علم الأمور الباطنة ، مثل : العلم بما في القلوب من المعارف والأحوال ، والعلم بالغيوب التي أخبرت بها الرسل ، وإما أن يريد به العلم الباطن ، أي الذي يبطن عن فهم أكثر الناس ، أو عن فهم من وقف مع الظاهر ونحو ذلك .

فأما الأول ، فلا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر ، كأعمال الجوارح . ومنه ما يتعلق بالباطن ، كأعمال القلوب . ومنه ما هو علم بالشهادة ، وهو ما يشهده الناس بحواسهم . ومنه ما يتعلق بالغيب ، وهو ما غاب عن إحساسهم .

وأصل الإيمان هو الإيمان بالغيب ، كما قال تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَبَدَّوهُم بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ١-٣] والغيب الذي يؤمن به ما أخبرت به الرسل من الأمور العامة ، ويدخل في ذلك الإيمان بالله وأسمائه وصفاته ، وملائكته والجنة ، والنار . فالإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر يتضمن الإيمان بالغيب ؛ فإن وصف الرسالة هو من الغيب ، وتفصيل ذلك هو الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، كما ذكر الله تعالى ذلك في قوله : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] ، وقال : ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦] .

والعلم بأحوال القلوب - كالعلم بالاعتقادات الصحيحة والفاصلة ، والإرادات الصحيحة والفاصلة ، والعلم بمعرفة الله ومحبهه ، والإخلاص له وخشيته ، والتوكل عليه ، والرجاء له ، والحب فيه ، والبغض فيه ، والرضا بحكمه ، والإنابة إليه ، والعلم بما يُحمد ويُذم من أخلاق النفوس ، كالسخاء والحياء ، والتواضع والكبر ، والعجب والفخر ، والخياء ، وأمثال ذلك من العلوم المتعلقة بأمور باطنة في القلوب ونحوه - قد يقال له : «علم الباطن» أي علم بالأمر الباطن ، فالمعلوم هو الباطن . وأما العلم الظاهر فهو ظاهر يتكلم به ويكتب ، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، وكلام السلف وأتباعهم ، بل غالب أي القرآن هو من هذا العلم ؛ فإن الله أنزل القرآن ﴿شِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧] . بل هذا العلم هو العلم بأصول الدين ، فإن اعتقاد القلب أصل لقول اللسان ، وعمل القلب أصل لعمل الجوارح ، والقلب هو ملك البدن ، كما قال أبوهريرة - رضي الله عنه - : القلب ملك والأعضاء جنوده ، فإذا طاب الملك طابت

جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا وإن في الجسد مُضْغَةً إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب» (١).

ومن لم يكن له علم بما يصلح باطنه ويفسده، ولم يقصد صلاح قلبه بالإيمان ودفع النفاق- كان منافقاً إن أظهر الإسلام؛ فإن الإسلام يظهره المؤمن والمنافق وهو علانية، والإيمان في القلب، كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية والإيمان في القلب» (٢)، وكلام الصحابة والتابعين والأحاديث والآثار في هذا أكثر منها في الإجارة والشفعة والحيف والطهارة بكثير كثير؛ ولكن هذا العلم ظاهر موجود مقول باللسان، مكتوب في الكتب؛ ولكن من كان بأمور القلب أعلم، كان أعلم به، وأعلم بمعاني القرآن والحديث.

وعامة الناس يجدون هذه الأمور في أنفسهم ذوقاً ووجداً، فتكون محسوسة لهم بالحس الباطن؛ لكن الناس في حقائق الإيمان متفاضلون تفاضلاً عظيماً، فأهل الطبقة العليا يعلمون حال أهل السفلى من غير عكس، كما أن أهل الجنة في الجنة ينزل الأعلى إلى الأسفل، ولا يصعد الأسفل إلى الأعلى، والعالم يعرف الجاهل؛ لأنه كان جاهلاً، والجاهل لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالمًا؛ فلهذا كان في حقائق الإيمان الباطنة وحقائق أنباء الغيب التي أخبرت بها الرسل - ما لا يعرفه إلا خواص الناس، فيكون هذا العلم باطنًا من جهتين: من جهة كون المعلوم باطنًا، ومن جهة كون العلم باطنًا لا يعرفه أكثر الناس. ثم إن هذا الكلام في هذا العلم يدخل فيه من الحق والباطل ما لا يدخل في غيره، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق، وما خالف ذلك فهو باطل كالكلام في الأمور الظاهرة.

فَصْل

وأما إذا أريد بالعلم الباطن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس، أو عن بعضهم، فهذا على نوعين: أحدهما: باطن يخالف العلم الظاهر. والثاني: لا يخالفه.

فأما الأول فباطل؛ فمن ادعى علمًا باطنًا أو علمًا بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئًا؛ إما ملحدًا زنديقًا، وإما جاهلاً ضالًا.

وأما الثاني فهو بمنزلة الكلام في العلم الظاهر، قد يكون حقًا، وقد يكون باطلاً، فإن

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤ .

(١) سبق تخريجه ص ٢٥ .

الباطن إذا لم يخالف الظاهر لم يعلم بطلانه من جهة مخالفته للظاهر المعلوم، فإن علم أنه حق قبل ، وإن علم أنه باطل رد وإلا أمسك عنه . وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم، ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة والمتكلمين .

وشرُّ هؤلاء القرامطة؛ فإنهم يدعون أن للقرآن والإسلام باطنًا يخالف الظاهر؛ فيقولون: الصلاة المأمور بها ليست هذه الصلاة، أو هذه الصلاة إنما يؤمر بها العامة، وأما الخاصة فالصلاة في حقهم معرفة أسرارنا . والصيام : كتمان أسرارنا . والحج: السفر إلى زيارة شيوخنا المقدسين .

ويقولون: إن «الجنة» للخاصة: هي التمتع في الدنيا باللذات ، و«النار» هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقالها . ويقولون: إن «الدابة» التي يخرجها الله للناس هي العالم الناطق بالعلم في كل وقت، وإن «إسرافيل» الذي ينفخ في الصور هو العالم الذي ينفخ بعلمه في القلوب حتى تحيا، و «جبريل» هو العقل الفعال الذي تفيض عنه الموجودات، و«القلم» هو العقل الأول الذي تزعم الفلاسفة أنه المبدع الأول، وأن الكواكب والقمر والشمس التي رآها إبراهيم هي النفس والعقل وواجب الوجود، وأن الأنهار الأربعة التي رآها النبي ﷺ ليلة المعراج هي العناصر الأربعة، وأن الأنبياء التي رآها في السماء هي الكواكب . فأدم هو القمر ، ويوسف هو الزهرة ، وإدريس هو الشمس ، وأمثال هذه الأمور .

وقد دخل في كثير من أقوال هؤلاء كثير من المتكلمين والمتصوفين، لكن أولئك القرامطة ظاهريهم الرفض وباطنيهم الكفر المحض، وعامة الصوفية والمتكلمين ليسوا رافضة يفسقون الصحابة ولا يكفرونهم ، لكن فيهم من هو كالزيدية الذين يفضلون عليًا على أبي بكر ، وفيهم من يفضل عليًا في العلم الباطن كطريقة الحربي وأمثاله، ويدعون أن عليًا كان أعلم بالباطن، وأن هذا العلم أفضل من جهته، وأبو بكر كان أعلم بالظاهر . وهؤلاء عكس محققي الصوفية وأئمتهم، فإنهم متفقون على أن أعلم الخلق بالعلم الباطن هو أبو بكر الصديق . وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن أبا بكر أعلم الأمة بالباطن والظاهر، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد .

وهؤلاء الباطنية قد يفسرون: ﴿وَكُلِّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، أنه عليّ، ويفسرون قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] بأنهما أبو بكر وعمر، وقوله: ﴿عَفَاتِلُوا أُمَمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] أنهم طلحة والزبير، و ﴿الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠] بأنها بنو أمية .

وأما باطنية الصوفية فيقولون في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧]: إنه القلب، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]: إنها النفس، ويقول أولئك: هي عائشة، ويفسرون هم والفلاسفة تكليم موسى بما يفيض عليه من العقل الفعال أو غيره، ويجعلون (خلع النعلين) ترك الدنيا والآخرة، ويفسرون (الشجرة) التي كلم منها موسى، و«الواد المقدس» ونحو ذلك بأحوال تعرض للقلب عند حصول المعارف له، ومن سلك ذلك صاحب «مشكاة الأنوار» وأمثاله، وهي مما أعظم المسلمون إنكاره عليه، وقالوا: أمرضه «الشفاء»، وقالوا: دخل في بطون الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج فما قدر، ومن الناس من يطعن في هذه الكتب، ويقول: إنها مكذوبة عليه، وآخرون يقولون: بل رجع عنها، وهذا أقرب الأقوال؛ فإنه قد صرح بكفر الفلاسفة في مسائل، وتضليلهم في مسائل أكثر منها، وصرح بأن طريقتهم لا توصل إلى المطلوب.

وباطنية الفلاسفة يفسرون الملائكة والشياطين بقوى النفس، وما وعد الناس به في الآخرة بأمثال مضروبة لتفهيم ما يقوم بالنفس بعد الموت من اللذة والألم، لا بإثبات حقائق منفصلة يتنعم بها ويتألم بها. وقد وقع في هذا الباب في كلام كثير من متأخري الصوفية، ما لم يوجد مثله عن أئمتهم ومتقدميهم، كما وقع في كلام كثير من متأخري أهل الكلام والنظر من ذلك ما لا يوجد عن أئمتهم ومتقدميهم.

وهؤلاء المتأخرون - مع ضلالهم وجهلهم - يدعون أنهم أعلم وأعرف من سلف الأمة ومتقدميها، حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا الوجود واحداً، كما فعل ابن عربي صاحب «الفصوص» وأمثاله؛ فإنهم دخلوا من هذا الباب حتى خرجوا من كل عقل ودين، وهم يدعون مع ذلك أن الشيوخ المتقدمين - كالجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وإبراهيم الخواص، وغيرهم - ماتوا وما عرفوا التوحيد، وينكرون على الجنيد وأمثاله إذا ميزوا بين الرب والعبد كقوله: «التوحيد» أفراد الحدوث عن القدم. ولعمري إن توحيدهم الذي جعلوا فيه وجود المخلوق وجود الخالق هو من أعظم الإلحاد الذي أنكره المشايخ المهتدون، وهم عرفوا أنه باطل، فأنكروه وحذروا الناس منه، وأمرؤهم بالتمييز بين الرب والعبد، والخالق والمخلوق، والقديم والمحدث، وأن التوحيد أن يعلم مباينة الرب لمخلوقاته وامتيازها عنها، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

ثم إنهم يدعون أنهم أعلم بالله من المرسلين، وأن الرسل إنما تستفيد معرفة الله من مشكائهم، ويفسرون القرآن بما يوافق باطنهم الباطل، كقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥] فهي التي خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله، وقولهم: إن العذاب مشتق من

العذوبة، ويقولون : إن كلام نوح في حق قومه ثناء عليهم بلسان الذم، ويفسرون قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٠] بعلم الظاهر، بل ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ فلا يعلمون غيره ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] فلا يسمعون من غيره ولا يرون غيره، فإنه لا غير له فلا يرون غيره. ويقولون في قوله : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أن معناه: قدر ذلك؛ لأنه ليس ثمَّ موجود سواه، فلا يتصور أن يعبد غيره، فكل من عبد الأصنام والعجل ما عبد غيره؛ لأنه ما ثمَّ غيره. وأمثال هذه التأويلات والتفسيرات التي يعلم كل مؤمن وكل يهودي ونصراني علماً ضرورياً أنها مخالفة لما جاءت به الرسل، كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم أجمعين.

وجماع القول في ذلك أن هذا الباب نوعان:

أحدهما : أن يكون المعنى المذكور باطلاً ؛ لكونه مخالفاً لما علم، فهذا هو في نفسه باطل، فلا يكون الدليل عليه إلا باطلاً؛ لأن الباطل لا يكون عليه دليل يقتضى أنه حق. والثاني: ما كان في نفسه حقاً، لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يرد بها ذلك، فهذا الذي يسمونه «إشارات»، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن فيه من هذا الباب شيء كثير.

وأما النوع الأول، فيوجد كثيراً في كلام القرامطة والفلاسفة المخالفين للمسلمين في أصول دينهم؛ فإن من علم أن السابقين الأولين قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، علم أن كل ما يذكرونه على خلاف ذلك فهو باطل، ومن أقر بوجوب الصلوات الخمس على كل أحد - مادام عقله حاضراً - علم أن من تأول نصاً على سقوط ذلك عن بعضهم فقد افتري، ومن علم أن الخمر والفواحش محرمة على كل أحد - ما دام عقله حاضراً - علم أن من تأول نصاً يقتضى تحليل ذلك لبعض الناس أنه مُفْتَرٍ.

وأما النوع الثاني، فهو الذي يشبه كثيراً على بعض الناس؛ فإن المعنى يكون صحيحاً لدلالة الكتاب والسنة عليه، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دل عليه، و هذان قسمان:

أحدهما: أن يقال : إن ذلك المعنى مراد باللفظ ، فهذا افتراء على الله، فمن قال: المراد بقوله: ﴿ تَذَبُّحُوا بِقَرَّةٍ ﴾ [البقرة: ٦٧] هي النفس، ويقول: ﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ [النازعات: ١٧] هو القلب، ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ أبو بكر ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ عمر ﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ عثمان ﴿ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح: ٢٩] علي - فقد كذب على الله، إما متعمداً وإما مخطئاً.

والقسم الثاني : أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس ، لا من باب دلالة اللفظ ، فهذا من نوع القياس ؛ فالذي تسميه الفقهاء قياساً هو الذي تسميه الصوفية إشارة ، وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل ، كانقسام القياس إلى ذلك ، فمن سمع قول الله تعالى : ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وقال : إنه اللوح المحفوظ أو المصحف ، فقال : كما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمسه إلا بدن طاهر ، فمعاني القرآن لا يدونها إلا القلوب الطاهرة ، وهي قلوب المتقين ، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً ؛ ولهذا يروي هذا عن طائفة من السلف ، قال تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبَسُوا الْحُلُمَ﴾ [البقرة: ١٠١] ، وقال : ﴿هَذَا بَيِّنٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ، وقال : ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة : ١٦] وأمثال ذلك .

وكذلك من قال : «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلبٌ ولا جُنُب»^(١) ، فاعتبر بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان ، إذا كان فيه ما ينجسه من الكبر والحسد فقد أصاب ، قال تعالى : ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] ، وقال تعالى : ﴿سَاءَ صَرَفُ عَن آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف : ١٤٦] وأمثال ذلك .

وكتاب «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع :

أحدها : نقول ضعيفة عن نقلت عنه ، مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق ، فإن أكثره باطل عنه ، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن ، وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن ، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول : حدثنا من أصل سماعه .

والثاني : أن يكون المنقول صحيحاً ، لكن الناقل أخطأ فيما قال .

والثالث : نقول صحيحة عن قائل مصيب ، فكل معنى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل ، وحيثه داحضة ، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً .

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث ، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله ، ملحد في آيات الله ، محرف للكلم عن مواضعه ،
(١) أبو داود في الطهارة (٢٢٧) والنسائي في الطهارة (٢٦١) والدارمي في الاستئذان ٢/٢٨٤ واحمد ١/٨٠ ، ٨٣ كلهم عن علي بن أبي طالب .

وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام.

وأما ما يروي عن بعضهم من الكلام المجمل مثل قول بعضهم: لو شئت لأوقرت من تفسير فاتحة الكتاب إلخ، فهذا إذا صح عمن نقل عنه كعلي وغيره، لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف للظاهر، بل يكون هذا من الباطن الصحيح الموافق للظاهر الصحيح.

وقد تقدم أن الباطن إذا أريد به ما لا يخالف الظاهر المعلوم فقد يكون حقاً، وقد يكون باطلاً، ولكن ينبغي أن يعرف أنه قد كذب عليّ وأهل بيته، لا سيما على جعفر الصادق ما لم يكذب عليّ غيره من الصحابة، حتى إن الإسماعيلية والنصيرية يضيفون مذهبهم إليه وكذلك المعتزلة.

وكذلك فرقة التصوف يقولون: إن الحسن البصري صحبه، وأنه دخل المسجد فرأى الحسن يقص مع القصاص، فقال: ما صلاح الدين؟ قال: الورع. قال: فما فساده؟ قال: الطمع، فأقره وأخرج غيره. وقد اتفق أهل المعرفة بالمتنوعات أن الحسن لم يصحب علياً، ولم يأخذ عنه شيئاً، وإنما أخذ عن أصحابه كالأحنف بن قيس، وقيس بن سعد ابن عباد وأمثالهما، ولم يقص الحسن في زمن علي، بل ولا في زمن معاوية، وإنما قص بعد ذلك. وقد كانوا في زمن علي يكذبون عليه حتى كان الناس يسألونه، كما ثبت في الصحيحين: أنه قيل له: هل عندكم من رسول الله ﷺ كتاب تقرؤونه؟ فقال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا هذه الصحيفة. وفيها أسنان الإبل، وفكاك الأسير، والأل يقتل مسلم بكافر. وفي لفظ: هل عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً لم يعهده إلى الناس؟ فقال: لا (١). وفي لفظ: إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه (٢).

وأما العلم اللدني، فلا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين، وعباده الصالحين - بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه - ما لا يفتح به على غيرهم. وهذا كما قال علي: إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه، وفي الأثر: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم» (٣)، وقد دل القرآن على ذلك في غير موضع، كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا. وَإِذَا لَا تَأْنِيَهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا. وَلَهْدَيْنَاهُمُ

(١) البخاري في العلم (١١١) وفي الجهاد (٣٠٤٧) والترمذي في الديات (٤١١٢) والنسائي في القسامة (٤٧٤٤، ٤٧٤٥) وأحمد ٧٩/١ كلهم عن علي بن أبي طالب.

(٢) البخاري في الديات (٦٩٠٣) عن علي بن أبي طالب.

(٣) أبو نعيم في الحلية ١٠/١٥، و العراقي في حمل الأسفار في تخريج الإحياء ٨٧/١ وعزاه لأبي نعيم وضعفه، والدر المنثور ١/٣٧٢ وكشف الخفاء ٢/٢٦٥ كلهم عن أنس بن مالك.

صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿ [النساء: ٦٦-٦٨]. فقد أخبر أنه من فعل ما يؤمر به يهديه الله صراطاً مستقيماً، وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] ، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

وأخبر أن اتباع ما يكرمه يصرف عن العلم والهدى ، كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنِ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَنَقَلِبْ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَلَذُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩ ، ١١٠] أي: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ونقلب أفئدتهم أي: يتركون الإيمان، ونحن نقلب أفئدتهم لكونهم لم يؤمنوا أول مرة، أي: ما يدريكم أنه لا يكون هذا وهذا حينئذ.

ومن فهم معنى الآية عرف خطأ من قال: (أن) بمعنى لعل، واستشكل قراءة الفتح ، بل يعلم حينئذ أنها أحسن من قراءة الكسر، وهذا باب واسع. والناس في هذا الباب على ثلاثة أقسام، طرفان ووسط.

فقوم يزعمون : أن مجرد الزهد وتصفية القلب ورياضة النفس، توجب حصول العلم بلا سبب آخر.

وقوم يقولون: لا أثر لذلك، بل الموجب للعلم بالادلة الشرعية أو العقلية.

وأما الوسط : فهو أن ذلك من أعظم الأسباب معاونة على نيل العلم، بل هو شرط في حصول كثير من العلم، وليس هو وحده كافياً، بل لابد من أمر آخر إما العلم بالدليل فيما لا يعلم إلا به، وإما التصور الصحيح لطرفي القضية في العلوم الضرورية.

وأما العلم النافع الذي تحصل به النجاة من النار ، ويسعد به العباد ، فلا يحصل إلا باتباع الكتب التي جاءت بها الرسل ، قال تعالى : ﴿فَأَمَّا يَا تِينِكُمْ مَتَى هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه : ١٢٣ - ١٢٧] إلخ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنِ

ذَكَرِ الرَّحْمَنَ نُقِصَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴿[الزخرف: ٣٦]﴾. فمن ظن أن الهدى والإيمان يحصل بمجرد طريق العلم مع عدم العمل به، أو بمجرد العمل والزهد بدون العلم - فقد ضل.

وأصل منهما من سلك في العلم والمعرفة طريق أهل الفلسفة والكلام، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا العمل بموجب العلم، أو سلك في العمل والزهد طريق أهل الفلسفة والتصوف، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا اعتبار العمل بالعلم، فأعرض هؤلاء عن العلم والشرع، وأعرض أولئك عن العمل والشرع، فَضَّلَ كل منهما من هذين الوجهين، وتباينوا تباينًا عظيمًا، حتى أشبه هؤلاء اليهود المغضوب عليهم، وأشبه هؤلاء النصارى الضالين، بل صار منهما من هو شر من اليهود والنصارى، كالقرامطة والاتحادية وأمثالهم من الملاحدة الفلاسفة.

فَصْل

وأما قول القائل: إن النبي ﷺ خص كل قوم بما يصلح لهم... إلخ، فهذا الكلام له وجهان:

إن أراد به أن الأعمال المشروعة يختلف الناس فيها بحسب اختلاف أحوالهم، فهذا لا ريب فيه؛ فإنه ليس ما يؤمر به الفقير كما يؤمر به الغني، ولا ما يؤمر به المريض كما يؤمر به الصحيح، ولا ما يؤمر به عند المصائب هو ما يؤمر به عند النعم، ولا ما تؤمر به الخائض كما تؤمر به الطاهرة، ولا ما تؤمر به الأئمة كالذي تؤمر به الرعية، فأمر الله لعباده قد يتنوع بتنوع أحوالهم، كما قد يشتركون في أصل الإيمان بالله وتوحيده، والإيمان بكتبه ورسله.

وإن أراد به أن الشريعة في نفسها تختلف، وأن النبي ﷺ خاطب زيدًا بخطاب يناقض ما خاطب به عمرًا، أو أظهر لهذا شيئًا يناقض ما أظهره لهذا - كما يرويه الكذابون: أن عائشة سألته هل رأيت ربك؟ فقال: «لا». وسأله أبو بكر فقال: «نعم». وأنه أجاب عن مسألة واحدة بجوابين متناقضين لاختلاف حال السائلين - فهذا من كلام الكذابين المفتريين، بل هو من كلام الملاحدة المنافقين؛ فإن النبي ﷺ قال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين»، والحديث في سنن أبي داود وغيره (١). وكان عام الفتح قد

(١) أبو داود في الحدود (٤٣٥٩) والنسائي في تحريم الدم (٤٠٦٧) كلاهما عن سعد بن أبي وقاص.

أهدر دم جماعة منهم ابن أبي سرح، فجاء به عثمان ليبيع النبي ﷺ فأعرض عنه مرتين أو ثلاثاً ثم بايعه، ثم قال: «أما كان فيكم رجل رشيد ينظر إلى وقد أعرضت عن هذا فيقتله؟» فقال بعضهم: هلا أومضت إلى يارسول الله؟ فقال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين» وهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه وسره وعلانيته، وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر على عادة المكارين المنافقين.

ولا ريب أن القرامطة- وأمثالهم من الفلاسفة- يقولون: إنه أظهر خلاف ما أبطن، وأنه خاطب العامة بأمر أراد بها خلاف ما أفهمهم لأجل مصلحتهم؛ إذ كان لا يمكنه صلاحهم إلا بهذا الطريق. وقد زعم ذلك ابن سينا وأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من الفلاسفة والقرامطة الباطنية؛ فإن ابن سينا كان هو وأهل بيته من أتباع الحاكم القرمطي العبيدي، الذي كان بمصر.

وقول هؤلاء. كما أنه من أكفر الأقوال، فجهلهم من أعظم الجهل؛ وذلك أنه إذا كان الأمر كذلك فلا بد أن يعلمه أهل العقل والذكاء من الناس، وإذا علموه امتنع في العادة تواطؤهم على كتمانهم كما يمتنع تواطؤهم على الكذب؛ فإنه كما يمتنع في العادة تواطؤ الجميع على الكذب يمتنع تواطؤهم على كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي على بيانه وذكره، لا سيما مثل معرفة هذه الأمور العظيمة، التي معرفتها والتكلم بها من أعظم ما تتوفر الهمم والدواعي عليه. ألا ترى أن الباطنية - ونحوهم - أبطنوا خلاف ما أظهروه للناس، وسعوا في ذلك بكل طريق، وتواطؤوا عليه ما شاء الله، حتى التبس أمرهم على كثير من أتباعهم، ثم إنهم مع ذلك اطلع على حقيقة أمرهم جميع أذكياء الناس من موافقيهم ومخالفهم، وصنفوا الكتب في كشف أسرارهم ورفع أسرارهم، ولم يكن لهم في الباطن حرمة عند من عرف باطنهم، ولا ثقة بما يخبرون به، ولا التزام طاعة لما يأمرون، وكذلك من فيه نوع من هذا الجنس.

فمن سلك هذه السبيل لم يبق لمن علم أمره ثقة بما يخبر به، وبما يأمر به، وحينئذ فينتقض عليه جميع ما خاطب به الناس، فإنه ما من خطاب يخاطبهم به إلا ويجوزون عليه أن يكون أراد به غير ما أظهره لهم، فلا يثقون بأخباره وأوامره، فيختل عليه الأمر كله فيكون مقصوده صلاحهم، فيعود ذلك بالفساد العظيم، بل كل من وافقه فلا بد أن يظهر خلاف ما أبطن، كاتباع من سلك هذه السبيل من القرامطة الباطنية وغيرهم، لا تجد أحداً من موافقيهم إلا ولا بد أن يبين أن ظاهره خلاف باطنه، ويحصل لهم بذلك من كشف الأسرار وهتك الأستار ما يصيرون به من شرار الكفار.

وإذا كانت الرسل تبطن خلاف ما تظهر، فإما أن يكون العلم بهذا الاختلاف ممكناً

لغيرهم وإما ألا يكون ؛ فإن لم يكن ممكناً كان مُدَّعي ذلك كذاباً مفترياً، فبطل قول هؤلاء الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم، وإن كان العلم بذلك ممكناً علم بعض الناس مخالفة الباطن للظاهر، وليس لمن يعلم ذلك حَدٌّ محدود ؛ بل إذا علمه هذا ، علمه هذا، وعلمه هذا، فيشيع هذا ويظهر ؛ ولهذا كان من اعتقد هذا في الأنبياء - كهؤلاء الباطنية من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم - معرضين عن حقيقة خبره وأمره، لا يعتقدون باطن ما أخبر به، ولا ما أمر، بل يظهر عليه من مخالفة أمره والإعراض عن خبره ما يظهر لكل أحد، ولا تجد في أهل الإيمان من يحسن بهم الظن، بل يظهر فسقهم ونفاقهم لعوام المؤمنين، فضلاً عن خواصهم.

وأيضاً ، فمن كانت هذه حاله كان خواصه أعلم الناس بباطنه، والعلم بذلك يوجب الانحلال في الباطن. ومن علم حال خاصة النبي ﷺ - كأبي بكر وعمر وغيرهما من السابقين الأولين - علم أنهم كانوا أعظم الناس تصديقاً لباطن أمر خبره وظاهره، وطاعتهم له في سرهم وعلانيتهم، ولم يكن أحد منهم يعتقد في خبره وأمره ما يناقض ظاهر ما بينه لهم ودلهم عليه، وأرشدهم إليه؛ ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئاً من نصوصه على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت، وأن ما ظهر من هذا ما ظهر إلا ممن هو عند الأمة من أهل النفاق والاتحاد ، القرامطة والفلاسفة والجهمية نفاة حقائق الأسماء والصفات.

ومن تمام هذا أن تعلم: أن النبي ﷺ لم يخص أحداً من أصحابه بخطاب في علم الدين قصد كتمانته عن غيره، ولكن كان قد يسأل الرجل عن المسألة التي لا يمكن جوابها، فيجيبه بما ينفعه ؛ كالأعرابي الذي سأله عن الساعة ، والساعة لا يعلم متى هي . فقال : «ما أعددت لها؟» فقال: ما أعددت لها من كثير عملٍ ، ولكنني أحب الله ورسوله، فقال: «المرء مع من أحب»^(١)، فأجابه بالمقصود من علمه بالساعة، ولم يكن يخاطب أصحابه بخطاب لا يفهمونه، بل كان بعضهم أكمل فهماً لكلامه من بعض ، كما في الصحيحين عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إن عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة، فاختار ذلك العبد ما عند الله». فبكى أبو بكر وقال: بل نفديك بأنفسنا وأموالنا يا رسول الله ، فجعل الناس يعجبون أن ذكر رسول الله ﷺ عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة قال: وكان رسول الله ﷺ هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به^(٢) فالنبي ﷺ ذكر عبداً

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٨) وأحمد ١٩٢/٣ كلاهما عن أنس بن مالك.

(٢) البخاري في الصلاة (٤٦٦) وفي فضائل الصحابة (٣٦٥٤) وفي مناقب الأنصار (٣٩٠٤) ومسلم في فضائل

الصحابة (٢/٢٣٨٢) كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

مطلقاً لم يعينه، ولا في لفظه ما يدل عليه، لكن أبو بكر - لكمال معرفته بمقاصد الرسول ﷺ - علم أنه هو ذلك العبد، فلم يخص عنهم بباطن يخالف الظاهر، بل يوافقه ولا يخالف مفهوم لفظه ومعناه.

وأما ما يرويه بعض الكذابين عن عمر أنه قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان وكنت كالزنجي بينهما. فهذا من أظهر الأكاذيب المختلفة لم يروه أحد من علماء المسلمين في شيء من كتب أهل العلم، وهو من أظهر الكذب؛ فإن عمر أفضل الأمة بعد أبي بكر، وهو المحدث الملهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، وهو أفضل المخاطبين المحدثين من هذه الأمة، فإذا كان هو حاضراً يسمع الألفاظ ولم يفهم الكلام كالزنجي، فهل يتصور أن يكون غيره أفهم منه لذلك؟ فكيف من لم يسمع ألفاظ الرسول؟ بل يزعم أن ما يدعيه من المعاني هي تلك المعاني بمجرد الدعوى التي لو كانت مجردة لم تقبل، فكيف إذا قامت البيئة على كذب مدعيها؟

وأما حديث حذيفة، فقد ثبت في الصحيح: أن حذيفة كان يعلم السر الذي لا يعلمه غيره (١). وكان ذلك ما أسره إليه النبي ﷺ عام تبوك من أعيان المنافقين؛ فإنه روى أن جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلوا حزام ناقة رسول الله ﷺ بالليل ليسقط عن بعيره فيموت، وأنه أرحى إليه بذلك، وكان حذيفة قريباً منه فأسر إليه أسماءهم.

ويقال: إن عمر لم يكن يصلي على أحد حتى يصلي عليه حذيفة، وهذا ليس فيه شيء من حقائق الدين، ولا من الباطن الذي يخالف الظاهر؛ فإن الله قد ذكر في كتابه من صفات المنافقين وأخبارهم ما ذكره، حتى إن سورة «براءة» سميت الفاضحة؛ لكونها فضحت المنافقين، وسميت المبعثرة، وغير ذلك من الأسماء، لكن القرآن لم يذكر فلاناً وفلاناً، فإذا عرف بعض الناس أن فلاناً وفلاناً من هؤلاء المنافقين الموصوفين كان ذلك بمنزلة تعريفه أن فلاناً وفلاناً من المؤمنين الموعودين بالجنة، فإخباره ﷺ أن أبا بكر وعمر وغيرهما في الجنة، كإخباره أن أولئك منافقون، وهذا إذا كان من العلم الباطن، فهو من الباطن الموافق للظاهر المحقق له المطابق له.

ونظيره في «الأمر» ما يسمى: «تحقيق المناط»، وهو أن يكون الشارع قد علق الحكم بوصف، فنعلم ثبوته في حق المعين، كأمره باستشهاد ذوي عدل، ولم يعين فلاناً وفلاناً، فإذا علمنا أن هذا ذو عدل، كنا قد علمنا أن هذا المعين موصوف بالعدل المذكور في القرآن. وكذلك لما حرم الله الخمر والميسر، فإذا علمنا أن هذا الشراب المصنوع من الذرة

(١) البخاري في فضائل الصحابة (٣٧٤٢).

والعسل خمراً، علمنا أنه داخل في هذا النص، فَعَلِمْنَا بأعيان المؤمنين وأعيان المنافقين هو من هذا الباب، وهذا هو من تأويل القرآن.

وهذا على الإطلاق لا يعلمه إلا الله؛ فإن الله يعلم كل مؤمن وكل منافق، ومقادير إيمانهم ونفاقهم وما يُختم لهم.

وأما الرسول فقد قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] فالله يُطَلِّعُ رسوله ومن شاء من عباده على ما يشاء من ذلك.

وأما حديث أبي هريرة، فهو حديث صحيح، قال: حفظت من رسول الله ﷺ جريين، فأما أحدهما فبثته فيكم، وأما الآخر فلو بثته لقطعتم هذا البلعوم (١). ولكن ليس في هذا من الباطن الذي يخالف الظاهر شيء، بل ولا فيه من حقائق الدين، وإنما كان في ذلك الجراب الخبر عما سيكون من الملاحم والفتن، فالملاحم الحروب التي بين المسلمين والكفار، والفتن ما يكون بين المسلمين؛ ولهذا قال عبد الله بن عمر: لو أخبركم أبو هريرة أنكم تقتلون خليفتمكم، وتفعلون كذا وكذا لقلت: كذب أبو هريرة. وإظهار مثل هذا مما تكرهه الملوك؛ وأعوانهم؛ لما فيه من الإخبار بتغيير دولهم.

ومما يبين هذا: أن أبا هريرة إنما أسلم عام خيبر، فليس هو من السابقين الأولين، ولا من أهل بيعة الرضوان، وغيره من الصحابة أعلم بحقائق الدين منه، وكان النبي ﷺ يحدثه وغيره بالحديث فيسمعونه كلهم، ولكن كان أبو هريرة أحفظهم للحديث ببركة حصلت له من جهة النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ حدثهم ذات يوم حديثاً فقال: «أيكم يسط ثوبه فلا ينسى شيئاً سمعه» ففعل ذلك أبو هريرة (٢). وقد روى: أنه كان يجزئ الليل ثلاثة أجزاء: ثلثاً يصلي، وثلثاً ينام، وثلثاً يدرس الحديث. ولم ينقل أحد قط عن أبي هريرة حديثاً يوافق الباطنية، ولا حديثاً يخالف الظاهر المعلوم من الدين.

ومن المعلوم أنه لو كان عنده شيء من هذا لم يكن بد أن ينقل عنه أحد شيئاً منه، بل النقول المتواترة عنه كلها تصدق ما ظهر من الدين، وقد روى من أحاديث صفات الله وصفات اليوم الآخر وتحقيق العبادات ما يوافق أصول أهل الإيمان، ويخالف قول أهل البهتان.

(١) سبق تخريجه ص ١٢٤.

(٢) مسلم في فضائل الصحابة (١٥٩/٢٤٩٢) وأحمد ٢/٢٤٠، ٢٧٤ كلاهما عن أبي هريرة.

وأما ما يروى عن أبي سعيد الخراز وأمثاله في هذا الباب، وما يذكره أبو طالب في كتابه وغيره، وكلام بعض المشايخ الذي يظن أنه يقول بباطن يخالف الظاهر، وما يوجد من ذلك في كلام أبي حامد الغزالي أو غيره - فالجواب عن هذا كله أن يقال:

ما علم من جهة الرسول فهو نقل مصدق عن قائل معصوم، وما عارض ذلك فيما أن يكون نقلاً عن غير مصدق، أو قولاً لغير معصوم. فإن كثيراً مما ينقل عن هؤلاء كذب عليهم، والصدق من ذلك فيه ما أصابوا فيه تارة وأخطؤوا فيه أخرى، وأكثر عباراتهم الثابتة ألفاظ مجملة متشابهة، لو كانت من ألفاظ المعصوم لم تعارض الحكم المعلوم، فكيف إذا كانت من قول غير المعصوم؟

وقد جمع أبو الفضل الفلكي (١) كتاباً من كلام أبي يزيد البسطامي سماه «النور من كلام طيفور» فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد - رحمة الله عليه - وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد، وكل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

ومن قيل له عن أبي يزيد أو غيره من المشايخ: إنه قال لمريديه: إن تركتم أحداً من أمة محمد يدخل النار فأنا منكم بريء، فعارضه الآخر وقال: قلت لمريدي: إن تركتم أحداً من أمة محمد يدخل النار فأنا منكم بريء، فصدق هذا النقل عنه، ثم جعل هذا المصدق لهذا عن أبي يزيد أو غيره يستحسنه ويستعظم حاله، فقد دل على عظيم جهله أو نفاقه؛ فإنه إن كان قد علم ما أخبر به الرسول من دخول من يدخل النار من أهل الكباثر، وأن النبي ﷺ هو أول من يشفع فيهم بعد أن تطلب الشفاعة من الرسل الكبار؛ كنوح وإبراهيم، وموسى وعيسى، فيمتنعون ويعتذرون، ثم صدق أن مريدي أبي يزيد أو غيره يمنعون أحداً من الأمة من دخول النار، أو يخرجونهم كل من دخلها - كان ذلك كفراً منه بما أخبر به الصادق المصدوق بحكاية منقولة، كذب ناقلها، أو خطأ قائلها، إن لم يكن تعمد الكذب، وإن كان لا يعلم ما أخبر به الرسول كان من أجهل الناس بأصول الإيمان.

فعلى المسلم الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يجتهد في أن يعرف ما أخبر به الرسول وأمر به علماً يقينياً، وحينئذ فلا يدع المحكم المعلوم للمشتبه المجهول، فإن مثال ذلك مثل من كان سائراً إلى مكة في طريق معروفة لا شك أنها توصله إلى مكة إذا سلكها، فعدل

(١) هو علي بن الحسين الهمداني، عرف بالفلكي، جمع الحديث وصنف كتباً منها: «المنتهى في معرفة الرجال» في ألف جزء، وكان صوفياً، توفي بنيسابور سنة سبع وعشرين وأربعمائة. [سير أعلام النبلاء ٥٠٢/١٧-٥٠٤].

عنها إلى طريق مجهولة لا يعرفها ولا يعرف منتهاها، وهذا مثال من عدل عن الكتاب والسنة إلى كلام من لا يدري هل يوافق الكتاب والسنة أو يخالف ذلك.

وأما من عارض الكتاب والسنة بما يخالف ذلك، فهو بمنزلة من كان يسير على الطريق المعروفة إلى مكة، فذهب إلى طريق قبرص يطلب الوصول منها إلى مكة، فإن هذا حال من ترك المعلوم من الكتاب والسنة إلى ما يخالف ذلك من كلام زيد وعمرو كائناً من كان. فإن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. وقد رأيت في هذا الباب من عجائب الأمور ما لا يحصيه إلا العليم بذات الصدور.

وأما الحديث المأثور: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل العلم بالله، فإذا ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرّة بالله»^(١)، فهذا قد رواه أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام في كتابه الذي سماه «الفاروق بين المثبتة والمعتلة»، وذكر فيه أحاديث الصفات صحيحها وغيريها، ومسندها ومرسلها، وموقوفها. وذكره أيضاً أبو حامد الغزالي في كتبه. ثم هذا يفسره بما يناسب أقواله التي يميل فيها إلى ما يشبه أقوال نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوهم.

وذكر شيخ الإسلام عن شيخه يحيى بن عمار أنه كان يقول: المراد بذلك أحاديث الصفات، فكان يفسر ذلك بما يناقض قول أبي حامد من أقوال أهل الإثبات. والحديث ليس إسناده ثابتاً باتفاق أهل المعرفة، ولم يرو في أمهات كتب الحديث المعتمدة، فلا يحتاج إلى الكلام في تفسيره، وإذا قدر أن النبي ﷺ قاله فهو كلام مجمل ليس فيه تعيين لقول معين، فحيثئذ فما من مدع يدعى أن المراد قوله، إلا كان لخصمه أن يقول نظير ذلك.

ولا ريب أن قول يحيى بن عمار وأبي إسماعيل الأنصاري ونحوهما من أهل الإثبات. أقرب من قول النفاة: إن هذا العلم هو من علم النبي ﷺ بالاتفاق وعلم الصحابة.

ومن المعلوم أن قول النفاة لا ينقله أحد عن النبي ﷺ ولا أصحابه، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، بخلاف مذهب المثبتة؛ فإن القرآن والحديث والآثار عن الصحابة مملوءة به، فكيف يحمل كلام النبي ﷺ على علم لم ينقله عنه أحد، ويترك حمله على العلم المنقول عنه وعن أصحابه؟

وكذلك ما ذكره البخاري عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا

(١) سبق تخريجه ص ١٢٤.

يعرفون، ودَعُوا ما ينكرون، أتحبون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسوله (١). قد حمله أبو الوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف وأمثاله على علوم الباطنية الفلاسفة نفاة الصفات. وهذا تحريف ظاهر، فإن قول علي: أتحبون أن يكذب الله ورسوله، دليل على أن ذلك مما أخبر به النبي ﷺ، وأقوال النفاة من الفلاسفة والجهمية والقرامطة والمعتزلة لم ينقل فيها مسلم عن النبي ﷺ شيئاً لا صحيحاً ولا ضعيفاً، فكيف يكذب الله ورسوله في شيء لم ينقله أحد عن الله ورسوله؟ بخلاف ما رواه أهل الإثبات من أحاديث صفات الرب وملائكته، وجنته وناره، فإن هذا كثير مشهور قد لا تحتمله عقول بعض الناس، فإذا حدث به خيف أن يكذب الله ورسوله.

ومن هذا الباب قول عبد الله بن مسعود: ما من رجل يُحدثُ قومًا حديثًا لا تَبْلُغُهُ عقولهم، إلا كان فتنة لبعضهم. وابن مسعود فيما يقول - ذاكراً أو آمراً - من أعظم الناس إثباتاً للصفات، وأرواهم لأحاديثها، وأصحابه من أجلِّ التابعين وأبلغهم في هذا الباب، وكذلك أصحاب ابن عباس، فكل من كان من الصحابة أعلم، كان إثباته وإثبات أصحابه أبلغ، فعلم أن الصحابة لم يكونوا يبطنون خلاف ما يظهرون، ولا يظهرون الإثبات ويبطنون النفي، ولا يظهرون الأمر ويبطنون امتناعه؛ بل هم أقوم الناس بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر.

وهذا باب واسع دخل فيه من الأمور ما لا يتسع هذا الموضع لتفصيله، ولكن نعلم جماع الأمر أن كل قول وعمل فلا بد له من ظاهر وباطن، فظاهر القول لفظ اللسان، وباطنه ما يقوم من حقائقه ومعانيه بالجنان، وظاهر العمل حركات الأبدان، وباطنه ما يقوم بالقلب من حقائقه ومقاصد الإنسان.

فالمناقق لما أتى بظاهر الإسلام دون حقائق الإيمان، لم ينفعه ذلك، وكان من أهل الخسران، بل كان في الدرك الأسفل من النار، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨، ٩] الآيات فإن الله أنزل في أول سورة البقرة أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، ويضع عشرة آية في صفة المنافقين، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] السورة، وقال تعالى: ﴿لَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي

(١) البخاري في العلم تعليقا: الفتح ٢٢٥/١.

الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴿ الآيَة [المائدة: ٤١].

والملاحدة يظهرن موافقة المسلمين ويبطنون خلاف ذلك، وهم شر من المنافقين، فإن المنافقين نوعان: نوع يظهر الإيمان ويبطن الكفر، ولا يدعي أن الباطن الذي يبطنه من الكفر هو حقيقة الإيمان. والملاحدة تدعي أن ما تبطنه من الكفر هو حقيقة الإيمان، وأن الأنبياء والأولياء هم من جنسهم يبطنون ما يبطنونه مما هو كفر وتعطيل، فهم يجمعون بين إبطان الكفر وبين دعواهم أن ذلك الباطن هو الإيمان عند أهل العرفان، فلا يظهرن للمستجيب لهم أن باطنه طعن في الرسول والمؤمنين، وتكذيب له، بل يجعلون ذلك من كمال الرسول وتمام حاله، وأن الذي فعله هو الغاية في الكمال، وأنه لا يفعله إلا أكمل الرجال من سياسة الناس على السيرة العادلة، وعمارة العالم على الطريقة الفاضلة، وهذا قد يبطنه طوائف حقًا باطنًا وظاهرًا، فيؤول أمرهم إلى أن يكون النفاق عندهم هو حقيقة الإيمان، وقد علم بالاضطرار أن النفاق ضد الإيمان.

ولهذا كان أعظم الأبواب التي يدخلون منها باب التشيع والرفض؛ لأن الراضية هم أجهل الطوائف وأكذبها، وأبعدها عن معرفة المنقول والمعقول، وهم يجعلون التقيّة من أصول دينهم، ويكذبون على أهل البيت كذبًا لا يحصيه إلا الله، حتى يرووا عن جعفر الصادق أنه قال: التقيّة ديني ودين آبائي. و«التقيّة» هي شعار النفاق، فإن حقيقتها عندهم: أن يقولوا بالستهم ما ليس في قلوبهم وهذا حقيقة النفاق.

ثم إذا كان هذا من أصول دينهم، صار كل ما ينقله الناقلون عن علي أو غيره من أهل البيت، مما فيه موافقة أهل السنة والجماعة، يقولون: هذا قالوه على سبيل التقيّة، ثم فتحوا باب النفاق للقرامطة الباطنية الفلاسفة من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، فجعلوا ما يقوله الرسول هو من هذا الباب أظهر به خلاف ما أبطن، وأسر به خلاف ما أعلن، فكان حقيقة قولهم: أن الرسول هو إمام المنافقين، وهو ﷺ الصادق المصدوق، المين للناس ما نزل إليهم، المبلغ لرسالة ربه، والمخاطب لهم بلسان عربي ميين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرَنَّا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسْرَنَاهُ بِلِسَانِكَ لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾

[القيامة: ١٧-١٩]، وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] وقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وقالت الرسل: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ. وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [يس: ١٦]، [١٧] وقال: ﴿قُلْ (١) أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] فهذا ونحوه مما يبين أن الرسل عليهم أن يبلغوا البلاغ المبين. يقال: بان الشيء وأبان واستبان وتبين وبين، وكلها أفعال لازمة. وقد يقال: أبان غيره وبينه وتبينه واستبانته.

ومعلوم أن الرسل فعلوا ما عليهم، بل قد أخذ الله على أهل العلم الميثاق بأن يبينوا العلم ولا يكتموه، وذم كاتميه فقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] فقد لعن كاتميه، وأخبر أنه بينه للناس في الكتاب، فكيف يكون قد بينه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه، وأظهر خلاف ما أبطن؟ فلو سكت عن بيان الحق كان كاتمًا، ومن نسب الأنبياء إلى الكذب والكتمان مع كونه يقول: إنهم أنبياء، فهو من أشر المنافقين وأخبثهم وأبينهم تناقضًا.

وكثير من أهل النسك والعبادة والعلم والنظر - ممن سلك طريق بعض الصوفية والفقراء، وبعض أهل الكلام والفلسفة - يسلك مسلك الباطنية في بعض الأمور لا في جميعها، حتى يرى بعضهم سقوط الصلاة عن بعض الخواص، أو حل الخمر وغيرها من المحرمات لهم، أو أن لبعضهم طريقًا إلى الله - عز وجل - غير متابعة الرسول.

وقد يحتج بعضهم بقصة موسى والخضر، ويظنون أن الخضر خرج عن الشريعة؛

(١) في المطبوعة: «أطيعوا»، والصواب ما أثبتناه.

فيجوز لغيره من الأولياء ما يجوز له من الخروج عن الشريعة ، وهم في هذا ضالون من وجهين :

أحدهما : أن الخضر لم يخرج عن الشريعة ، بل الذي فعله كان جائزاً في شريعة موسى ؛ ولهذا لما بين له الأسباب أقره على ذلك ، ولو لم يكن جائزاً لما أقره ، ولكن لم يكن موسى يعلم الأسباب التي بها أبيحت تلك ، فظن أن الخضر كالملك الظالم ، فذكر ذلك له الخضر .

والثاني : أن الخضر لم يكن من أمة موسى ، ولا كان يجب عليه متابعتها ، بل قال له : إني على علم من علم الله عَلمَنيهِ الله لا تعلمه ، وأنت على علم من علم الله علمكهِ الله لا أعلمه . وذلك أن دعوة موسى لم تكن عامة ؛ فإن النبي كان يبعث إلى قومه خاصة ، ومحمد ﷺ بعث إلى الناس كافة ، بل بعث إلى الإنس والجن باطنًا وظاهرًا ، فليس لأحد أن يخرج عن طاعته ومتابعتها ، لا في الباطن ولا في الظاهر ، لا من الخواص ولا من العوام .

ومن هؤلاء من يفضل بعض الأولياء على الأنبياء ، وقد يجعلون الخضر من هؤلاء ، وهذا خلاف ما أجمع عليه مشايخ الطريق المقتدى بهم ، دع عنك سائر أئمة الدين وعلماء المسلمين ، بل لما تكلم الحكيم الترمذي في كتاب « ختم الأولياء » بكلام ذكر أنه يكون في آخر الأولياء من هو أفضل من الصحابة ، وربما لوح بشيء من ذكر الأنبياء - قام عليه المسلمون ، وأنكروا ذلك عليه ونفوه من البلد بسبب ذلك ، ولا ريب أنه تكلم في ذلك بكلام فاسد باطل لا ريب فيه .

ومن هناك ضل من اتبعه في ذلك ، حتى صار جماعات يدعي كل واحد أنه خاتم الأولياء ، كابن عربي صاحب « الفصوص » وسعد الدين بن حمويه ، وغيرهما . وصار بعض الناس يدعي أن في المتأخرين من يكون أفضل في العلم بالله من أبي بكر وعمر ، والمهاجرين والأنصار ، إلى أمثال هذه المقالات التي يطول وصفها ، مما هو باطل بالكتاب والسنة والإجماع ، بل طوائف كثيرون آل الأمر بهم إلى مشاهدة الحقيقة الكونية القدرية ، وظنوا أن من شهدها سقط عنه الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وهذا هو دين المشركين الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ (١) شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

وهؤلاء شر من القدرية المعتزلة ، الذين يقرون بالأمر والنهي ، والوعد والوعيد ،

(١) في المطبوعة : « من دونه من شيء » ، والصواب ما أثبتناه .

ويكذبون بالقدر، فإن أولئك يشبهون المجوس، وهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين بالانبياء والشرائع، فهم من شر الناس. وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا أن الظاهر لا بد له من باطن يحققه ويصدقه ويوافقه، فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق، ومن ادعى باطنا يخالف ظاهراً فهو كافر منافق بل باطن الدين يحقق ظاهره ويصدقه ويوافقه، وظاهره يوافق باطنه ويصدقه ويحققه، فكما أن الإنسان لا بد له من روح وبدن وهما متفقان، فلا بد لدين الإنسان من ظاهر وباطن يتفقان، فالباطن للباطن من الإنسان، والظاهر للظاهر منه.

والقرآن مملوء من ذكر أحكام الباطن والظاهر، والباطن أصل الظاهر، كما قال أبوهريرة: القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده. وقد قال النبي ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب» (١). وفي المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب» (٢)، وقد قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلَيَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، وأمثال هذا كثير في القرآن.

وقال في حق الكفار: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهِرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وقال: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، وأمثال ذلك.

فَسأَل الله العظيم أن يصلح بواطننا وظواهرنا، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه من جميع أمورنا بمنه وكرمه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص ٢٤، ٢٥.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طيب الله ثراه -:

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

فصل

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةَ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ . وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٢-٥٤].

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام: قاسية ، وذات مرض ، ومؤمنة مخبئة؛ وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذعاناً، أو لا تكون يابسة جامدة .

فالأول: هو القاسي: وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع، ولا يكتب فيه الإيمان، ولا يرسم فيه العلم؛ لأن ذلك يستدعي محلاً لنا قابلاً .

والثاني: لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتاً فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة، أو يكون لينة مع ضعف وانحلال . فالثاني هو الذي فيه مرض، والأول هو القوي اللين .

وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد - كاليد مثلاً - فإذا أن تكون جامدة يابسة لا تلتوي ولا تبطش، أو تبطش بعنف، فذلك مثل القلب القاسي، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها، فذلك مثل الذي فيه مرض، أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم، فبالرحمة خرج عن القسوة، وبالعلم خرج عن المرض؛ فإن المرض من الشكوك والشبهات .

ولهذا وصف من عدا هؤلاء بالعلم والإيمان والإخبات . وفي قوله: ﴿وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٤] دليل على أن العلم يدل على الإيمان، ليس أن أهل العلم ارتفعوا عن درجة الإيمان - كما يتوهمه طائفة من المتكلمة - بل معهم العلم والإيمان، كما قال تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٦].

وعلى هذا فقولهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] نظير هذه الآية. فإنه أخبر هنا أن الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم، وأخبر هناك أنهم يقولون في المتشابه: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وكلا الموضوعين موضع ريب وشبهة لغيرهم؛ فإن الكلام هناك في المتشابه، وهنا فيما يلقي الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته، وجعل المحكم هنا ضد الذي نسخه الله مما ألقاه الشيطان؛ ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين: إن «المحكم» هو الناسخ، و«المتشابه» المنسوخ. أرادوا - والله أعلم - قوله: ﴿فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله.

وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد، وهو: أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة، ومقابل المنسوخ أخرى. والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف - العام - كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح، كتخصيص العام وتقييد المطلق؛ فإن هذا متشابه؛ لأنه يحتمل معنيين، ويدخل فيه المجل فإنه متشابه، وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد، وكذلك ما رفع حكمه، فإن في ذلك جميعه نسخًا لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن؛ ولهذا كانوا يقولون: هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟ فإذا عرف الناسخ عرف المحكم. وعلى هذا فيصبح أن يقال: المحكم والمنسوخ، كما يقال: المحكم والمتشابه.

وقوله بعد ذلك: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ جعل جميع الآيات محكمة، محكمها ومتشابهها، كما قال: ﴿الرَّكَّابُ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] على أحد القولين. وهناك جعل الآيات قسمين: محكمًا ومتشابهًا، كما قال: ﴿مِنَهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله. فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه، والجميع من آيات الله، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان.

ومن الناس من يجعله مقابلًا لما نسخه الله مطلقًا، حتى يقول: هذه الآية محكمة ليست منسوخة، ويجعل المنسوخ ليس محكمًا، وإن كان الله أنزله أولاً اتباعًا لظاهر قوله: ﴿فَيَنسَخُ اللَّهُ﴾ ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ﴾ (١) الله آياته.

فهذه ثلاث معان تقابل المحكم، ينبغي التفطن لها.

وجماع ذلك: أن «الإحكام» تارة يكون في التنزيل، فيكون في مقابلته ما يلقيه

(١) في المطبوعة: «ويحكم» والصواب ما اثبتناه.

الشیطان. فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أي: فصله من الاشتباه بغيره، وفصل منه ما ليس منه؛ فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء ويحصل إتقانه؛ ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحد، فالمنع جزء معناه لا جميع معناه.

وتارة يكون «الإحكام» في إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذي هو رفع ما شرع وهو اصطلاحی، أو يقال - وهو أشبه بقول السلف - : كانوا يسمون كل رفع نسخاً، سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظاهرة. وإلقاء الشيطان في أميته قد يكون في نفس لفظ المبلغ، وقد يكون في سماع المبلغ، وقد يكون في فهمه كما قال: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةً بِقَدَرِهَا﴾ الآية [الرعد: ١٧]. ومعلوم أن من سماع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له، فإنه يلقي الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به يحصل رفع الحكم وبيان المراد. وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال: المتشابه المنسوخ بهذا الاعتبار، والله أعلم.

وتارة يكون «الإحكام» في التأويل والمعنى، وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشبه بغيرها. وفي مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا، فتكون محتملة للمعنيين. قال أحمد بن حنبل: المحكم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا.

ولم يقل في التشابه: لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله، وإنما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضوع؛ فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو. والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة.

ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره، بل قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر. وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد: ٢٤]، ولم يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره. والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبر المحكم والمتشابه - كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه - فلم يذمه الله، بل أمر بذلك ومدح عليه.

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبي ﷺ - كحبي بن أخطب وغيره - من طلب من حروف الهجاء التي في أوائل السور تأويل بقاء

هذه الأمة، كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابئة المنجمين، وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاماً؛ لأن ذلك هو عدد ما للحروف في حساب الجمل بعد إسقاط المكرر، وهذا من نوع تأويل الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر.

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي ﷺ في وفد نجران من تأويل (إننا) و(نحن) على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع . وهذا تأويل في الإيمان بالله، فأولئك تأولوا في اليوم الآخر، وهؤلاء تأولوا في الله . ومعلوم أن : (إننا) و (نحن) من المتشابه ، فإنه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه، التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى ، فصار هذا متشابهاً؛ لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع .

والأسماء المشتركة في اللفظ هي من المتشابه، وبعض المتواطئة أيضاً من المتشابه، ويسميتها أهل التفسير «الوجوه والنظائر» ، وصنفوا كتب «الوجوه، والنظائر» ، فالوجوه في الأسماء المشتركة، والنظائر في الأسماء المتواطئة . وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجوه والنظائر جميعاً في الأسماء المشتركة . فهي نظائر باعتبار اللفظ، ووجوه باعتبار المعنى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله .

والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل ﴿وَالْهَكْمَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] . ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] ، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ﴾ [الفرقان: ٢]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤] . ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها .

وذلك أن الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر، وإخبار، فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، كما قال من قال من السلف: إن السنة هي تأويل الأمر . قالت عائشة - رضي الله عنها - : كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي » يتأول القرآن (١) ، تعنى قوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣] .

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ، ليس تأويله فهم معناه .

وقد جاء اسم «التأويل» في القرآن في غير موضع وهذا معناه، قال الله تعالى:

(١) مسلم في الصلاة (٢١٧/٤٨٤) .

﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ . هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣] ، فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشبهه، ثم قال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ أي ينتظرون ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] إلى آخر الآية. وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة، وأشراطها؛ كالدابة ، وأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ومجيء ربك والملك صفًا صفًا، وما في الآخرة من الصحف ، والموازين ، والجنة والنار، وأنواع النعيم والعذاب، وغير ذلك، فحيث يقولون: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله؛ فإن الله يقول: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] ويقول: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أُذُنٌ سمعت، ولا خطرَ على قلب بشر»^(١)، وقال ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ؛ فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمراً ولبناً وماءً وحريراً وذهباً وفضة وغير ذلك، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست بماثلة لهذه ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه، كما في قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه. فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا، ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه. وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به.

وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم، فإنهم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ، ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن. ومن دخل في الإسلام وناق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضرورية لتفهم النعيم الروحاني إن كان من المتفلسفة الصابئة المنكرة لحشر الأجساد ، وإن كان من مناقفة المتئين المقرين بحشر الأجساد تأول ذلك على تفهم النعيم الذي في الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة، فكل ضال يحرف الكلم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته.

وكان في هذا أيضاً متبعمًا للمتشابه ؛ إذ الأسماء تشبه الأسماء، والمسميات تشبه

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٤٤) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٢٤/٢-٤) والترمذي في تفسير القرآن (٣١٩٧) كلهم عن أبي هريرة.

المسميات، ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها. فهؤلاء يتبعون هذا المشابه ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن تكون في الجنة هذه الحقائق، ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ليردوه إلى المعهود الذي يعلمونه في الدنيا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فإن تلك الحقائق قال الله فيها: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] لا ملك مقرب ولا نبي مرسل.

وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ إما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب، أو على المشابه؛ فإن كان عائداً على الكتاب كقوله: ﴿مِنْهُ﴾ و ﴿مِنْهُ﴾ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح؛ فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به، لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله. وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ . هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣]. فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل.

وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه - وقتاً وقدرًا ونوعاً وحقيقة - إلا الله، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا، وكذلك قوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِبُّوا يَعْلَمُهُ وَلَمَّا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة، وصار هذا بمنزلة قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وكذلك قوله: ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به. فعلم تأويله كعلم الساعة، الساعة من تأويله. وهذا واضح بين، ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها، فهذا هذا.

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه، كما يقوله كثير من الناس؛ فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهي؛ ولهذا في الآثار: «العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه». لأن المقصود في الخبر الإيمان، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهي؛ ولهذا قال بعض العلماء: المتشابه: الأمثال

والوعد والوعيد، والمحكم: الأمر والنهي، فإنه متميز غير مشتبه بغيره، فإنه أمور نفعها قد علمناها بالوقوع، وأمور نتركها لا بد أن نتصورها.

وبما جاء من لفظ «التأويل» في القرآن قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩]، والكناية عائدة على القرآن، أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٣٧-٤٠].

فأخبر - سبحانه - أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله، وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفي كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرْآنَ بِظُلْمٍ﴾ [هود: ١١٧]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، لأن الخلق عاجزون عن الإتيان بمثله، كما تحداهم وطالبهم لما قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨] فهذا تعجيز لجميع المخلوقين، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: ٣٧] أي: مصدق الذي بين يديه ﴿وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ﴾ [يونس: ٣٧] أي مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذي بين يديه ومفصل الكتاب. والكتاب اسم جنس، وتحدي القائلين: ﴿افْتَرَاهُ﴾، ودل على أنهم هم المفترون، قال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩] أي: كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله، فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله، وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله؛ فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به، وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به، فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن، ومعرفة المخبر به هي معرفة تأويله.

و «نكتة ذلك» أن الخبر لمعناه صورة علمية وجودها في نفس العالم، كذهن الإنسان مثلاً، ولذلك المعنى حقيقة ثابتة في الخارج عن العلم، واللفظ إنما يدل ابتداء على المعنى الذهني ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجة، فالتأويل هو الحقيقة الخارجة، وأما معرفة تفسيره ومعناه فهو معرفة الصورة العلمية، وهذا هو الذي يبينه فيما تقدم أن الله إنما

أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه محكمه ومتشابهه، وإن لم يعلم تأويله .
 وبين ذلك أن الله يقول عن الكفار: ﴿وَإِذَا قُرَأَتِ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
 بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِرْتُ رَبِّكَ فِي
 الْقُرْآنِ وَحَدَّهُ وَلَوْ عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥، ٤٦] ، فقد أخبر - ذمًا للمشركين - أنه
 إذا قرئ عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور، وجعل على
 قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً. فلو كان أهل العلم والإيمان على قلوبهم أكنة أن
 يفقهوا بعضه لشاركوهم في ذلك، وقوله: ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ يعود إلى القرآن كله، فعلم أن الله
 يحب أن يفقه؛ ولهذا قال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم في ماذا
 أنزلت وماذا عني بها، وما استثنى من ذلك، لا متشابهاً ولا غيره.

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات، أفف عند
 كل آية وأسأله عنها. فهذا ابن عباس حبر الأمة، وهو أحد من كان يقول: لا يعلم تأويله
 إلا الله، يجيب مجاهداً عن كل آية في القرآن.

وهذا هو الذي حمل مجاهداً ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله:
 ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل؛ لأن مجاهداً تعلم
 من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه، فظن أن هذا هو التأويل المنفي عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ «التأويل» فيه اشتراك بين ما عناه الله في القرآن وبين ما كان يطلقه
 طوائف من السلف، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين، فبسبب الاشتراك في لفظ
 التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن . ومجاهد إمام
 التفسير . قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وأما التأويل فشان آخر .

وبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا
 قال: هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة
 المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم
 والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه .

وإنما وضع هذه المسألة - المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات وآيات
 القدر وغير ذلك، فلقبوها: «هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه» .

وما «تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم» فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه
 الآية، وبأن الله يمتحن عباده بما شاء، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة،

التي هي تحريف الكلم عن مواضعه . والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ [البقرة: ٧٨] وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه .

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقب شنيع فقال: «لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً للحشوية» . وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بما لا معنى له . وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه؟ وبين نفي المعنى عند المتكلم ونفي الفهم عند المخاطب بون عظيم .

ثم احتج بما لايجري علي أصله فقال: هذا عبث ، والعبث على الله محال . وعنده أن الله لا يقبح منه شيء أصلاً بل يجوز أن يفعل كل شيء ، وليس له أن يقول: العبث صفة نقص ، فهو منتف عنه ؛ لأن النزاع في الحروف وهي عنده مخلوقة من جملة الأفعال ، ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا نقل صحيح ولا عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم: أن مدعى التأويل أخطؤوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، وفي دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه ؛ فإن الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة عقولهم ، وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب ، علموا يقيناً أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن ؛ فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه ، وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار والأوامر ، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر حتى عن أكثر أحوال الأنبياء - وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر وفي آيات القدر ويتأولون آيات الصفات . وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات ، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أصناف الأمة ، وإن كان تغلب عليهم السنة ، فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع، رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معاني القرآن، ورأوا عجزاً وعبثاً وقبحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرؤونه ويتلونه وهم لا يفهمونه، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل، لكن أخطؤوا في معنى التأويل الذي نفاه الله، وفي التأويل الذي أثبتوه . وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل ، وصار الآخرون أكثر كلاماً وجدالاً ولكن بفرية على

اللّه، وقول عليه ما لا يعلمونه، وإلحاد في أسمائه وآياته، فهذا هذا.

ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل.

فإن «التأويل» في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثنة والمتصوفة ونحوهم هو: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به. وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف، فإذا قال أحدهم: هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا، قال الآخر: هذا نوع تأويل، والتأويل يحتاج إلى دليل، والتأويل عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر. وهذا هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل، أو ذم التأويل، أو قال بعضهم: آيات الصفات لا تؤول. وقال الآخر: بل يجب تأويلها، وقال الثالث: بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع.

وأما «التأويل» في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا - واللّه أعلم - هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله. ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قول كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير.

والمعنى الثاني - في لفظ السلف - وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً - : هو نفس المراد بالكلام؛ فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به.

وبين هذا المعنى والذي قبله بون؛ فإن الذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام، كالتفسير والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب واللسان له الوجود الذهني واللفظي والرسمي. وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلية. فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا نفس طلوعها، ويكون «التأويل» من باب الوجود العيني الخارجي. فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هي عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها، وتلك الحقائق لا تعرف على ما هي عليه بمجرد الكلام والإخبار إلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار، لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما أفهمه المخاطب؛ إما بضرب

المثل، وإما بالتقريب، وإما بالقدر المشترك بينها وبين غيرها، وإما بغير ذلك.

وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التي نزل بها، وقد قدمنا التبيين في ذلك، ومن ذلك قول يعقوب - عليه السلام - ليوسف: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُنمِّئُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٦]، وقوله: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٌ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ . قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: ٣٦، ٣٧]، وقول الملا: ﴿أَضْعَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ . وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٤، ٤٥]، وقول يوسف - لما دخل عليه أهله مصر-: ﴿أَوْىءَ إِلَيْهِ أَبُويْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ . وَرَفَعَ أَبُويْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ٩٩، ١٠٠].

فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها التي تؤول إليه كما قال يوسف: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ والعالم بتأويلها: الذي يخبر به، كما قال يوسف: ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾، أي: في المنام ﴿إِلَّا نَبَأَكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ أي: قبل أن يأتكما التأويل.

وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرُّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] قالوا: أحسن عاقبة ومصيرًا. فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة، والتأويل في سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا، والتأويل في الأعراف ويونس تأويل القرآن، وكذلك في سورة آل عمران.

وقال تعالى في قصة موسى والعالم: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨-٨٢]، فالتأويل هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها، ومن قتل الغلام، ومن إقامة الجدار. فهو تأويل عمل لا تأويل قول، وإنما كان كذلك؛ لأن التأويل مصدر أوله يؤوله تأويلا، مثل حول تحويلا، وعول تعويلا. وأول يؤول تعديه آل يؤول أولاً مثل حال يحول حولاً. وقولهم: آل يؤول، أي: عاد إلى كذا ورجع إليه، ومنه «المأل» وهو ما يؤول إليه الشيء ويشاركه في الاستحقاق الأكبر «الموئل»، فإنه من وآل وهذا من أول. والموئل المرجع، قال تعالى: ﴿لَنْ يَجْعَلُوا مِنْ دُونِهِ

مَثَلًا ﴿ [الكهف: ٥٨].

ومما يوافق في اشتقاقه الأصغر «الآل» فإن آكل الشخص من يؤول إليه ؛ ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم ، بحيث يكون المضاف إليه أعظم من المضاف يصلح أن يؤول إليه الآل، كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون، بخلاف الأهل ، والأول أفعل ؛ لأنهم قالوا في تأنيبه أولى، كما قالوا جمادى الأولى، وفي القصص : ﴿لَهُ (١) الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

ومن الناس من يقول : فوعل ، ويقول : أوله ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب، بل عدم صرفه يدل على أنه أفعل لا فوعل؛ فإن فوعل مثل كوثر وجوهر مصروف، سمي المتقدم أول - والله أعلم - لأن ما بعده يؤول إليه ويبنى عليه، فهو أس لما بعده وقاعدة له. والصيغة صيغة تفضيل لا صفة مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى، لا من باب أحمر وحمراء؛ ولهذا يقولون: جنته من أول أمس، وقال : ﴿لَمَسْجِدًا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣] ، ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فإذا قيل : هذا أول هؤلاء فهو الذي فضل عليهم في الأول؛ لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه، وهذا السابق كلهم يؤول إليه، فإن من تقدم في فعل فاستن به من بعده كان السابق الذي يؤول الكل إليه، فالأول له وصف السؤدد والاتباع.

ولفظ «الأول» مشعر بالرجوع والعود، و«الأول» مشعر بالابتداء والمبتدأ، خلاف العائد؛ لأنه إنما كان أولا لما بعده فإنه يقال: (أول المسلمين) و (أول يوم) فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف.

وإذا قلنا : آكل فلان، فالعود إلى المضاف ؛ لأن ذلك صيغة تفضيل في كونه مآلا ومرجعاً لغيره؛ لأن كونه مفضلا دل على أنه مأك ومرجع لا آيل راجع؛ إذ لا فضل في كون الشيء راجعاً إلى غيره آيلا إليه، وإنما الفضل في كونه هو الذي يرجع إليه ويؤول إليه. فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل في كونه مآلا ومرجعاً، والتفضيل المطلق في ذلك يقتضى أن يكون هو السابق المبتدئ. والله أعلم.

فتأويل الكلام ما أوله إليه المتكلم، أو ما يؤول إليه الكلام، أو ما تأوله المتكلم؛ فإن التفعيل يجري على غير فعل، كقوله: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] فيجوز أن يقال:

(١) في المطبوعة: «وله» ، والصواب ما أثبتناه.

تأول الكلام إلى هذا المعنى تأويلاً، وتأولت الكلام تأويلاً، وأولت الكلام تأويلاً. والمصدر واقع موقع الصفة، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل، كعدل وصوم وفطر، وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الأمير وهذا خلق الله.

فالتأويل : هو ما أول إليه الكلام أو يؤول إليه، أو تأول هو إليه. والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤول إلى حقيقته التي هي عين المقصود به، كما قال بعض السلف في قوله: ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: ٦٧] قال: حقيقة؛ فإنه إن كان خبراً فألى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مأل ولا مرجع، بل كان كذباً، وإن كان طلباً فألى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع، وإن لم يكن مقصوده موجوداً ولا حاصلًا، ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فألى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول، كما روى عن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَبْسُكُمُ سَيْعًا﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد^(١). وعن عبد الله قال: خمس قد مضين البطشة والالزام والدخان والقمر والروم.

فصل

وأما إدخال أسماء الله وصفاته - أو بعض ذلك - في التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك هو التشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم - فإنهم، وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال: إن هذا من التشابه وأنه لا يفهم معناه، فنقول: أما الدليل على بطلان ذلك: فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة - لا أحمد بن حنبل ولا غيره - أنه جعل ذلك من التشابه الداخلة في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه. وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه، وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت. ونهوا عن تأويلات الجهمية - وردوها وأبطلوها - التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه.

ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٣٠٦٦) وقال: «حسن غريب»، وأحمد ١/١٧١.

التصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه ، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك. وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، وفي أحاديث الوعيد مثل قوله: « من غشنا فليس منا»^(١) وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك: أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه، ويسمى تحريفه تأويلاً بالعرف المتأخر.

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل، وكذلك نص أحمد في كتاب « الرد على الزنادقة والجهمية» أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله. فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته.

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين. و«التأويل المردود» هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره، فلو قيل: إن هذا هو التأويل المذكور في الآية، وأنه لا يعلمه إلا الله، لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلاً يخالف دلالتها، لكن ذلك لا يعلمه إلا الله، وليس هذا مذهب السلف والأئمة، وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردّها لا التوقف فيها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني، لا تحرف ولا يلحد فيها.

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول: لا ريب أن الله سمي نفسه في القرآن بأسماء مثل: الرحمن والودود والعزیز والجبار والعليم والقدير والرؤوف ونحو ذلك ، ووصف نفسه بصفات مثل « سورة الإخلاص» و«آية الكرسي» وأول « الحديد» وآخر «الحشر»، وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ، و «عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ، وأنه ﴿ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، و «الْمُقْسِطِينَ» و «الْمُحْسِنِينَ» ، وأنه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٥٥]، ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ ﴾ [محمد: ٢٨] ، ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٦] ، ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] ، ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد: ٤] ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾

(١) أحمد ٥٠/٢ ومسلم في الإيمان (١٠١/١٦٤) .

وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿ [الزخرف: ٨٤] ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [فاطر: ١٠] ، ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه: ٤٦] ، ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] ، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ٦٤] ، ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [الأنعام: ٥٢] ، ﴿ وَلَتَصْنَعَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي ﴾ [طه: ٣٩] إلى أمثال ذلك .

فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه: أتقول هذا في جميع ما سمي الله ووصف به نفسه أم في البعض؟ فإن قلت: هذا في الجميع كان هذا عناداً ظاهراً وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، بل كفر صريح . فإننا نفهم من قوله: ﴿ اللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَالِمٌ ﴾ [الأنفال: ٧٥] معنى، ونفهم من قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيُّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النور: ٤٥] معنى ليس هو الأول، ونفهم من قوله: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] معنى، ونفهم من قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٧] معنى . وصبيان المسلمين، بل وكل عاقل يفهم هذا . وقد رأيت بعض من ابتدع وجحد من أهل المغرب - مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة - من يقول: إنا نسمى الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على شيء قط، وكذلك في قوله: ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم .

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن، لكن هذا أبيض وذاك أكره .

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا؟ فإن قال: لا، كان معطلاً محضاً، وما أعلم مسلماً يقول هذا . وإن قال: نعم، قيل له: فلم فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة سواء؟ فلا بد أن يقول: نعم؛ لأن ثبوت الصفات محال في العقل؛ لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات . فيخاطب حيثئذ بما يخاطب به الفريق الثاني - كما سنذكره - وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض . فيقال له: ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيتته أو سكتت عن إثباته ونفيتها، فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع؛ لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر، أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع؟

أما الأول: فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليّ عظيم ، كدلالتة على أنه عليم قدير ، ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لرحمته

ومحبته وعلوه، مثل ذكره لمشيئته وإرادته .

وأما الثاني: فيقال لمن أثبت شيئاً ونفى آخر: لم نفيت مثلاً حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته؟ فإن قال: لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تمتنع على الله، قيل له: والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله. فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه، قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته. وإن قال - وهو حقيقة قوله - : لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع، وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل، وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين؛ لأن الفعل دل على القدرة، والإحكام دل على العلم، والتخصيص دل على الإرادة، قيل له الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة. والتقرب والإدناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة، وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص، وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

الثاني: يقال له: هب أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة، والسمع دليل مستقل بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم، ودلالته أتم، فلاي شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة، مع أن النصوص لم تفرق؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الإرادة زيادة على الفعل.

الثالث: يقال له: إذا قال لك الجهمي: الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذوراً إن قال بقدمها، ومحذوراً إن قال بحدوثها.

وهنا اضطربت المعتزلة، فإنهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم، ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم، فصاروا حزينين: البغداديون - وهم أشد غلواً في البدعة في الصفات وفي القدر- نفوا حقيقة الإرادة. وقال الجاحظ: لا معنى لها إلا عدم الإكراه. وقال الكعبي: لا معنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده.

والبصريون - كأبي علي وأبي هاشم - قالوا: تحدث إرادة لا في محل، فلا إرادة، فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل، وكلاهما عند العقلاء معلوم

الفساد بالبديهة .

كان جوابه : أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بحال ، والنص قد دل عليها والعقل أيضاً ، فإذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفسطاً أو مرمطاً ، وهذا بعينه موجود في الرحمة والمحبة ، فإن خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي .

ثم يقال لخصومه : بم أثبتتم أنه عليم قدير؟ فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة ، وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله في العليم والقدير . وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار ، كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضوع ؛ فإن ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً مقتضياً حاجة إلى غيره .

ويعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة ، ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع النقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل ، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهد أو بوجود يعلمون كيفيته ، فلا بد أن يفروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقته الحقائق . فالقول في سائر ما سمي ووصف به نفسه كالقول في نفسه - سبحانه وتعالى .

ونكتة هذا الكلام ، أن غالب من نفى وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى وانتفاء المانع ، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى ، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتض ولا مانع ، فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم ، كما أنه فيما أثبتته قائم ، إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات ، فإن كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا ، وإلا فدرء ذاك المقتضى من جنس درء هذا .

وأما المانع فيبين أن المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبتته ، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجوداً على التقديرين لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر؛ فإنه إن كان حقاً نفاهما ، وإن كان باطلاً لم ينف واحداً منهما ، فعليه أن يسوى بين الأمرين في الإثبات والنفي ، ولا سبيل إلى النفي ، فتعين الإثبات .

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئاً ، وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئاً أو يجب عليه إثباته ، فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التي يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل ، وأما من حيث التفصيل فيبين فساد المانع وقيام المقتضى ، كما قرر هذا غير مرة .

فإن قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض ، كالحياة والعلم والقدرة ولم

يثبت ما هو فينا أبعاض ، كاليد والقدم : هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم .
قيل له : وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي ، كما استلزمت هذه عندك
التركيب الحسي ؛ فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع
ثبوتها ، قيل له : وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيباً وأبعاضاً ، أو تسميتها تركيباً
وأبعاضاً لا يمنع ثبوتها .

فإن قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا
الأعراض .

فإن قال : العَرَض ما لا يبقى وصفات الرب باقية ، قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن
الجملة ، وذلك في حق الله محال ، فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى
مطلقاً ، والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه .

فإن قال : ذلك تجسيم والتجسيم منتف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم منتف .

فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ،
قيل له : فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير . فإن نفي
عقل هذا نفي عقل ذاك ، وإن كان بينهما نوع فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ؛
ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع ، لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفي الذات ، ومن أثبت
هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا
أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل ، وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بالفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة ، وهي ألفاظ مجملة
مثل : « متحيز » و « محدود » و « جسم » و « مركب » ونحو ذلك ، ونفوا مدلولها ، وجعلوا
ذلك مقدمة بينهم مسلمة ، ومدلولها عليها بنوع قياس ، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك
سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من
الأجزاء فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل . إذ الدليل
القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح ، فأروا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ، ومن
جهة العقل من ناحية أخرى ، فصاروا أحزاباً تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما
عارضه وهم المعتزلة ، وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول كهشام بن الحكم
الرافضي ، فإنه قد قيل : أول ما تكلم في الجسم نفيًا وإثباتًا من زمن هشام بن الحكم
وأبي الهذيل العلاف ، فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من
القياس ، فعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس ، واعتقد الأولون إحالة

ثبوته، واعتقد هذا إحالة نفيه، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض.

فما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة، إلا ولا بد أن يتناقض، فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره؛ إذ كلامهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

والصواب ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان. والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات، فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذُكروا بآيات ربهم يخرون عليها صمًا وعميانًا، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانيًا. فهذا أحد الوجهين، وهو منع أن تكون هذه من المشابهة.

الوجه الثاني: أنه إذا قيل: هذه من المشابهة، أو كان فيها ما هو من المشابهة، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابهًا، فيقال: الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله، وإما المشابهة، وإما الكتاب كله - كما تقدم - ونفى علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة، وهذا الوجه قوي، إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران، أنهم احتجوا على النبي ﷺ بقوله: (إنا) و (نحن) ونحو ذلك، ويؤيده أيضًا أنه قد ثبت أن في القرآن متشابهًا وهو ما يحتمل معنيين، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب، كما أن ذلك في مسائل المعاد وأولى، فإن نفي المشابهة بين الله وبين خلقه أعظم من نفي المشابهة بين موعود الجنة وموجود الدنيا.

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولاً أن نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنى، ونزيده تقريراً أن الله - سبحانه - يقول: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ. قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨]، وقال تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١، ٢] فأخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تذكرهم.

وقال أيضًا: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١] فحضر على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئًا، بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه، مثل قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]،

وقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه ما لم يتدبر لما تدبر.

وقال علي - رضي الله عنه - لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئاً؟ فقال: لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه، وما في هذه الصحيفة ^(١). فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة، والفهم أخص من العلم والحكم، قال الله تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٧٩] ، وقال النبي ﷺ: «رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» ^(٢)، وقال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» ^(٣).

وأيضاً ، فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: لو أعلم أعلم بكتاب الله مني تبلغه آباط الإبل لأتيته. وعبد الله ابن عباس الذي دعا له النبي ﷺ وهو حبر الأمة وترجمان القرآن، كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي ﷺ، ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا، وما في التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين، بل وثالثهما في علية التابعين من جنسهم أو قريب منهم ومثلهما في جلالته جلالة أصحاب زيد بن ثابت، لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به، بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس، ولو كان معاني هذه الآيات منفياً أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه.

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما؛ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل.

وكذلك الأئمة، كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه ، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس - لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

(١) سبق تخريجه ص ١٣١ . (٢) البخاري في العلم (٦١) ومسلم في القسامة (٢٩/١٦٧٩) .
(٣) البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٦١) والترمذي في العلم (٢٦٦٩) والدارمي في المقدمة ١/١٣٦، وأحمد ١٥٩/٢ كلهم عن عبد الله بن عمرو.

اسْتَوَى ﴿طه: ٥﴾ كيف استوى ، فقال:- الاستواء معلوم، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك ربعة قبله. وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس في أهل السنة من ينكره.

وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال: كيف استوى. ولم يقل مالك: الكيف معدوم، وإنما قال: الكيف مجهول. وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة، غير أن أكثرهم يقولون: لا تخطر كيفيته ببال، ولا تجري ماهيته في مقال، ومنهم من يقول: ليس له كيفية ولا ماهية.

فإن قيل: معنى قوله: «الاستواء معلوم»: أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

قيل: هذا ضعيف؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل، فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية. وأيضاً، فلم يقل: ذكر الاستواء في القرآن، ولا إخبار الله بالاستواء، وإنما قال: الاستواء معلوم. فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم، لم يخبر عن الجملة.

وأيضاً، فإنه قال: «والكيف مجهول»، ولو أراد ذلك لقال: معنى الاستواء مجهول، أو تفسير الاستواء مجهول، أو بيان الاستواء غير معلوم، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء، وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه، لو قال في قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] كيف يسمع وكيف يرى؟ لقلنا: السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول، ولو قال: كيف كلم موسى تكليماً؟ لقلنا: التكليم معلوم والكيف غير معلوم.

وأيضاً، فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة، يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة، وأن ذاته فوق ذات العرش، لا ينكرون معنى الاستواء، ولا يرون هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية.

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة. قال بعضهم: ارتفع على العرش، علا على العرش. وقال بعضهم عبارات أخرى، وهذه ثابتة عن السلف، قد ذكر البخاري في صحيحه بعضاً في آخر كتاب: «الرد على الجهمية». وأما التأويلات المحرفة؛

مثل استولى^(١) وغير ذلك، فهي من التأويلات المتدعة لما ظهرت الجهمية.

وأيضاً، قد ثبت أن اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات، بل في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال لعائشة: «يا عائشة، إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم»^(٢). وهذا عام. وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا، فإنه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن، حتى رآه عمر، فسأل عمر عن ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ [الذاريات: ١]، فقال: ما اسمك؟ قال: عبد الله صبيغ، فقال: وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد، وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول: ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ.

وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه»، وكما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، فعاقبهم على هذا القصد الفاسد، كالذي يعارض بين آيات القرآن، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك وقال: «لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض»^(٣)، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم. ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهى رسول الله ﷺ عنها.

ومما يبين الفرق بين (المعنى) و(التأويل) أن صبيغاً سأل عمر عن (الذاريات) وليست من الصفات، وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده، لكن علي كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعاً فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه. و (الذاريات) و (الحاملات) و (الجاريات) و (المقسمات) فيها اشتباه لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة، ويحتمل غير ذلك، إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف، والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار، ومتى ينزل المطر، وكذلك في (الجاريات) و(المقسمات) فهذا لا يعلمه إلا الله.

وكذلك في قوله: (إننا) و (نحن) ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما اتبعه النصارى؛ فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه؛ لكن اسم الجمع يدل على تعدد

(١) في المطبوعة: «استوى»، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) البخاري في التفسير (٤٥٤٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أحمد ١٧٨/٢، ١٩٦ عن عبد الله بن عمرو.

المعاني؛ بمنزلة الأسماء المتعددة مثل: العليم، والقدير، والسميع، والبصير، فإن المسمى واحد ومعاني الأسماء متعددة، فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع.

وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك. والكيف مجهول. فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله. فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^(١). قيل: أما تأويل الأمر والنهي فذاك يعلمه، واللام هناك للتأويل المعهود، لم يقل: تأويل كل القرآن، فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله، والتأويل المعلوم هو الأمر الذي يعلم العباد تأويله، وهذا كقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩] فإن المراد تأويل الخبر الذي أخبر فيه عن المستقبل، فإنه هو الذي «ينتظر» و«يأتي» و«لما يأتيهم». وأما تأويل الأمر والنهي فذاك في الأمر، وتأويل الخبر عن الله وعمن مضى إن أدخل في التأويل لا ينتظر. والله - سبحانه - أعلم وبه التوفيق.

(١) البخاري في الوضوء (١٤٣) ومسلم في فضائل الصحابة (١٣٨/٢٤٧٧) وأحمد ٢٦٦/١ كلهم عن ابن عباس، واللفظ لأحمد.

وقال الشيخ الإمام العلامة، القدوة العارف الفقيه ، الحافظ الزاهد العابد ، السالك الناسك، مفتى الفرق ركن الشريعة ، عالم العصر ، فريد الدهر، ترجمان القرآن، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني - تغمده الله برحمته -:

فصل

في أقسام القرآن

وهو - سبحانه - يقسم بأمر على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته. فالقسم إما على جملة خبرية، وهو الغالب ، كقوله تعالى: ﴿فَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وإما على جملة طلبية ، كقوله تعالى: ﴿فَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣] مع أن هذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به محض القسم. والمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه ، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه ذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها.

فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر، والليل والنهار، والسماء والأرض ، فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها، وما أقسم عليه الرب - عز وجل - فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به ولا يعكس.

وهو - سبحانه - يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، وتارة يحذفه كما يحذف جواب لو كثيراً ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥] ، وقوله: ﴿وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سُبْرَتَ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] ، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠] ، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] ، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠].

ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام؛ لأن المراد : أنك لو رأيته لرأيت هولاً عظيماً، فليس في ذكر الجواب زيادة على ما دل... (١) المحرم وهو أيضاً تنبيه. فإذا أقسم به وفيه الحلال ، فإذا كان فيه الحرام كان أولى بالتعظيم ، وكذلك إذا أريد الخلول فإنه هو السلبي ، فالعنى واحد.

وقد أقسم بـ ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ [التين: ١] و ﴿الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣] . والجواب المذكور في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤] ، وهو مكابدة أمر الدنيا والآخرة. وهذه المكابدة تقتضي قوة صاحبها، وكثرة تصرفه واحتياله، فقال تعالّر ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ . يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا . أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥-٧] فهذا الإنسان من جنس أولئك الأمم، ومن جنس الذي قال: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهٖ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] له قوة يكابد بها الأمور ، وكلُّ أهلِكَ، أفيظن مع هذا أنه لن يقدر عليه أحد فيجازيه بأعماله؟ ويحسب أن ما أهلَكَه من المال لم يره أحد، فيعلم ما فعل؟

والقدرة والعلم بهما يحصل الجزاء ، بل بهما يحصل كل شيء ، وإخباره - تعالى - بأنه قادر وأنه عالم يتضمن الوعيد والتهديد؛ فإنه إذا كان قادراً أمكن الجزاء ، وإذا كان عالمًا أمكن الجزاء ، فبالعدل يقدر ما عمل ، ومن لم يكن قادراً عالمًا لم يمكنه الجزاء؛ فإن العاجز عن الشخص لا يمكنه جزاؤه، والذي له قدرة لكن لا يرى ما فعل إن جزاه بلا علم كان ظالماً معتدياً، فلا بد له من العلم بما فعل .

ولهذا كان الحاكم يحتاج إلى الشهود، والملوك يحتاجون إلى أهل الديوان يخبرونهم بمقادير الأموال وغيرها؛ ليكون عملهم بعلم... (٢) ذكر أنه خلق الإنسان في كبد، أيحسب أن لن يقدر عليه أحد؟ و«لن» لنفي المستقبل ، يقول : أيحسب أن لن يقدر عليه في المستقبل أحد؟ ولهذا كان ذاك الخائف من ربه، الذي أمر أهله بإحراقه وذرايته، يعلم أن الجزاء متعلق بالقدرة ، فقال: «لئن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا من العالمين» (٣).

وهو - سبحانه - يهدد بالقدرة لكون المقدر يقترن بها، كما يهدد بالعلم لكون الجزاء يقع معه، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ

(١) سقط بالأصل .

(١) بياض بالأصل .

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٤٨١) ومسلم في التوبة (٢٥/٢٧٥٦) والنسائي في الجنائز (٢٠٧٩) وابن ماجه في الزهد (٤٢٥٥) كلهم عن أبي هريرة .

تَحْتَ أَرْجُلِكُمْ ﴿ فقال النبي ﷺ لما نزلت : «أعوذ بوجهك ، أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] فقال: «هاتان أهون»^(١) وذلك لأنه تكلم في ذكر القدرة ونوع المقدور، كما يقول القائل : أين تهرب مني ؟ أنا أقدر أن أمسكك .

وكذلك في العلم بالرؤية ، كقوله هنا : ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، وقوله تعالى - في الذي ينهي عبداً إذا صلى- : ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله : ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سُرُورَهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ . وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣] وأمثال ذلك . فذكر رؤيته الاعمال وعلمه بها وإحصائه لها يتضمن الوعيد بالجزاء عليها، كما يقول القائل: قد علمت ما فعلت ، وقد جاءتنى أخبارك كلها وأمثال ذلك، فليس المراد الإخبار بقدرة مجردة ، وعلم مجرد؛ لكن بقدرة وعلم يقترن بهما الجزاء؛ إذ كان مع حصول العلم والقدرة يمكن الجزاء، ويبقى موقوفاً على مشيئة المجاري ، لا يحتاج معه إلى شيء حيثئذ، فيجب طلب النجاة بالاستغفار والتوبة إليه، وعمل الحسنات التي تحو السيئات .

فصل

وهو - سبحانه وتعالى - لما أقسم بـ (الصفات) و(الذاريات) و (المرسلات) ذكر المقسم عليه . فقال تعالى : ﴿إِنَّ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ [الصفات: ٤]، وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَصَادِقٍ . وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ [الذاريات: ٥، ٦]، وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَوَاقِعٍ﴾ [المرسلات: ٧] . ولم يذكره في النزاعات ؛ فإن الصفات هي الملائكة، وهو لم يقسم على وجودها، كما لم يقسم على وجود نفسه؛ إذ كانت الأمم معترفة بالصفات، وكانت معرفته ظاهرة عندهم لا يحتاج إلى أقسام، بخلاف التوحيد، فإنه كما قال تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] .

وكذلك الملائكة يقر بها عامة الأمم، كما ذكر الله عن قوم نوح، وعاد، وثمود،

(١) البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٣١٣) والترمذي في تفسير القرآن (٣٠٦٥) والنسائي في الكبرى في التفسير (١١١٦٥) وأحمد ٣٠٩/٣ كلهم عن جابر بن عبد الله واللفظ للبخاري .

و فرعون، مع شركهم وتكذيبهم بالرسول، أنهم كانوا يعرفون الملائكة . قال قوم نوح : ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ (١) مِثْلَكُمْ يُرِيدُ أَنْ يُفْضَلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤] ، وقال : ﴿أَنْذَرْتَكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادَ وَثَمُودَ . إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٣ ، ١٤] ، وقال فرعون : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ بَيْنِي . قُلْ لَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ [الزخرف: ٥٢ ، ٥٣] .

وكذلك مشركو العرب، قال تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَّفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨] ، وقال تعالى : ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧] ، وقال تعالى عن الأمم مطلقاً : ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا . قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًَا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤] ، [٩٥] .

فكانت هذه الأمم المكذبة للرسول المشركة بالرب مقرة بالله وبملائكته، فكيف بمن سواهم؟ فعلم أن الإقرار بالرب وملائكته معروف عند عامة الأمم؛ فهذا لم يقسم عليه وإنما أقسم على التوحيد؛ لأن أكثرهم مشركون .

وكذلك (الذاريات) و(الحاملات) و(الجاريات)، هي أمور مشهودة للناس، و(المقسمات أمراً) هم الملائكة ، فلم يكن فيما أقسم به ما أقسم عليه، فذكر المقسم عليه، فقال تعالى : ﴿إِنَّمَا تَوَعَّدُونَ لِصَادِقٍ . وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ [الذاريات: ٥ ، ٦] .

و (المرسلات) سواء كانت هي الملائكة النازلة بالوحي والمقسم عليه الجزاء في الآخرة، أو الرياح، أو هذا وهذا ، فهي معلومة أيضاً .

وأما (النازعات غرقاً) فهي الملائكة القابضة للأرواح، وهذا يتضمن الجزاء ، وهو من أعظم المقسم عليه ، قال تعالى : ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١] ، وقال تعالى : ﴿تَوَفَّاتُهُ رُسُلًا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ . ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦١ ، ٦٢] . . . (٢) هو ، ولا يعين على عبادته إلا هو، وهذا

(١) في المطبوعة : « ما هذا إلا رجل»، والصواب ما أثبتناه .

(٢) سقط بالأصل .

يقين يعطي الاستعانة والتوكل، وهو يقين بالقدر الذي لم يقع؛ فإن الاستعانة والتوكل إنما يتعلق بالمستقبل.

فأما ما وقع وإنما فيه الصبر والتسليم والرضى، كما في حديث عمار بن ياسر - رضي الله عنه - مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «أسألك الرضا بعد القضاء»^(١)، وقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» يوجب الإعانة؛ ولهذا سنّها النبي ﷺ، إذا قال المؤذن: «حي على الصلاة». فيقول المجيب: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإذا قال: حي على الفلاح. قال المجيب: لا حول ولا قوة إلا بالله»^(٢).

وقال المؤمن لصاحبه: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، ولهذا يؤمر بهذا من يخاف العين على شيء. فقول: ما شاء الله، تقديره: ما شاء الله كان، فلا يأمن، بل يؤمن بالقدر، ويقول: لا قوة إلا بالله. وفي حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - المتفق عليه، أن النبي ﷺ قال: «هي كنز من كنوز الجنة»^(٣)، و«الكنز» مال مجتمع لا يحتاج إلى جمع؛ وذلك أنها تتضمن التوكل والافتقار إلى الله تعالى.

ومعلوم أنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله وقدرته، وأن الخلق ليس منهم شيء إلا ما أحدثه الله فيهم، فإذا انقطع طلب القلب للمعونة منهم وطلبها من الله فقد طلبها من خالقها الذي لا يأتي بها إلا هو، قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ^(٤) بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال صاحب يس: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ

(١) النسائي في السهو (١٣٠٥، ١٣٠٦) عن عمار بن ياسر، وأحمد ١٩١/٥ عن زيد بن ثابت.

(٢) مسلم في الصلاة (١٢/٣٨٥) وأبو داود في الصلاة (٥٢٧)، كلاهما عن عمر بن الخطاب.

(٣) البخاري في المغازي (٤٢٠٥) وفي الدعوات (٦٣٨٤) ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٤٤/٢٧٠٤، ٤٥).

(٤) في المطبوعة: «يردك»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في المطبوعة: «أرايتم»، والصواب ما أثبتناه.

شَيْئًا وَلَا يُنْقِدُونَ . إِنِّي إِذَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿ [يس: ٢٣ ، ٢٤] ؛ ولهذا يأمر الله بالتوكل عليه وحده في غير موضع . وفي الأثر: من سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله ، ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يد الله أوثق منه بما في يده . قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٨].

والله تعالى أمر بعبادته والتوكل عليه ، قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٠] ، وقال موسى: ﴿يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤].

وقال شعيب: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] ، وقال المؤمنون: ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [المتحنة: ٤] ، وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا . رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨ ، ٩] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢ ، ٣].

فافترق الناس هنا أربعة أصناف:

صنف لا يعبدونه ولا يتوكلون عليه، وهم شرار الخلق.

وصنف يقصدون عبادته بفعل ما أمر، وترك ما حظر، لكن لم يحققوا التوكل والاستعانة، فيعجزون عن كثير مما يطلبونه، ويجزعون في كثير من المصائب.

ثم من هؤلاء من يكذب بالقدر ، ويجعل نفسه هو المبدع لأفعاله، فهؤلاء في الحقيقة لا يستعينونه ولا يطلبون منه صلاح قلوبهم، ولا تقويمها ولا هدايتها، وهؤلاء مخذولون كما هم عند الأمة كذلك، وقوم يؤمنون بالقدر قولاً واعتقاداً، لكن لم تتصف به قلوبهم علماً وعملاً، كما اتصفت يقصد الطهارة والصلاة، فهم أيضاً ضعفاء عاجزون.

وصنف نظر إلى جانب القدرة والمشيئة ، وأن الله تعالى هو المعطي والمانع، والخافض والرافع ، فغلب عليهم التوجه إليه من هذه الجهة والاستعانة به، والافتقار إليه لطلب ما يريدونه، فهؤلاء يحصل لأحدهم نوع سلطان وقدرة ظاهرة أو باطنة وقهر لعدوه؛ بل قتل له ونيل لأغراضه ، لكن لا عاقبة لهم؛ فإن العاقبة للتقوى، بل آخرتهم آخرة ردية .

وليس الكلام في الكفار والظلمة المعرضين عن الله، فإن هؤلاء دخلوا في القسم الأول الذين لا عبادة لهم ولا استعانة ، ولكن الكلام في قوم عندهم توجه إلى الله وتأله، ونوع

من الخشية والذكر والزهد، لكن يغلب عليهم التوجه بإرادة أحدهم وذوقه ووجده، وما يستحليه ويستحبه، لا بالأمر الشرعي وهم أصناف:

منهم المعرض عن التزام العبادات الشرعية، مع ما يحصل له من الشياطين من كشف له أو تأثير، وهؤلاء كثير منهم يموت على غير الإسلام.

ومنهم من يقوم بالعبادات الشرعية الظاهرة كالصلاة، والصيام، والحج، وترك المحرمات، لكن في أعمال القلوب لا يلتزم الأمر الشرعي؛ بل يسعى لما يحبه ويريده، والله تعالى قال: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، وهو - سبحانه - يعطي السلطان والمال للبر والفاجر، فقد يعطي أحد هؤلاء تصرفاً؛ إما بقهر عدوه وإما بنصر وليه، كما تعطى الملوك، وقد يعطى نوعاً من المكاشفة؛ إما بإخبار بعض الجن له، وقد يعرف أنه من الجن، وقد لا يعرف، وإما بغير ذلك.

وقد يقول الواحد من هؤلاء: أنا آخذ من الله وغيري يأخذ من محمد ﷺ، فيرى بحاله في ذلك وتفرد أن ما أوتيته من التصرف والمكاشفة، يحصل له بغير طريق محمد ﷺ وهو صادق في ذلك، لكن هذه في الحقيقة وبال عليه؛ فإن من تصرف بغير أمر الرسول ﷺ، وأخذ ما لم يبيحه له الرسول فولى وعزل، وأعطى ومنع بغير أمر الرسول، وقتل وضرب بغير أمره، وأكرم وأهان بغير أمره، وجاء خطاب في باطنه بالأمر والنهي، فاعتقد أن الله أمره ونهاه من غير واسطة الرسول، كانت حالته هذه كلها من الشيطان، وكان الشيطان هو الذي يأمره وينهاه، فيأمره فيتصرف، وهو يظن أنه يتصرف بأمر الله؛ ولعمري هو يتصرف بأمر الله الكوني القدرى بواسطة أمر الشيطان، كما قال تعالى في السحرة: ﴿وَمَا هُمْ بِبَصَّارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] كما أن المؤمن يتصرف بأمر الله الكوني القدرى، لكن بواسطة أمر الرسول المبلغ له عن الله عز وجل.

فالحلال عنده ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله؛ بخلاف ذلك فإنه لا يأخذ عن الرسول الأمر والنهي الباطن، ولا ما يفعله ويأمر به، وهذا الضرب كثير في المشايخ أرباب القلوب والأحوال الذين ضعف علمهم بالكتاب والسنة ومتابعة الرسول؛ وغلب عليهم ما يجده أحدهم في قلبه، وما يؤمر به في باطنه، سواء وافق الرسول أو خالفه.

ثم تفاوتوا في ذلك بحسب قريهم من الرسول وبعدهم منه، فكثير منهم بعد عنه حتى صار يرى أنه يعاون الكفار على قتال المسلمين، ويرى أن الله - سبحانه - أمره بذلك، ويعتقد أن أهل الصفة فعلوا ذلك.

ومنهم من يرى أن الرسول لم يرسل إليه وإلى أشكاله، وإنما أرسل إلى العوام.
ومنهم من يعتقد أن الرسول كان خاضعاً لأهل الصفة، وكانوا مستغنين عنه ، إلى أمثال هذه الأصناف التي كثرت في هذه الأزمنة.

وهؤلاء كلهم يدعون علم الحقيقة، ويقولون: الحقيقة لون والشريعة لون آخر، ويجمعهم شيان: أن لهم تصرفاً وكشفاً خارجاً عما للعامة، وأنهم معرضون عن وزن ذلك بالكتاب والسنة، وتحكيم الرسول في ذلك، فهم بمنزلة الملوك الذين لهم ملك يسوسونه بغير أمر الله ورسوله؛ لكن الملوك لا يقول أحدهم: إن الله أمرني بذلك، ولا إني ولي الله، ولا إن لي مادة من الله خارجة عن الرسول، ولا إن الرسل لم تبعث إلى مثلي، وإنما الملوك يقصدون أغراضهم ولا يجعلونها ديناً.

وهؤلاء يجعلون أغراضهم التي هي من أعظم الظلم والفساد بل والكفر، يجعلون ذلك ديناً يدين به أولياء الله عندهم؛ لأن هذه الأمور إنما تحصل لهم بنوع من الزهادة والعبادة؛ ولكن ليس هو الزهد والعبادة التي بعث الله بها رسوله، بل يشبهه حال أهل الكتاب والمشركين من عباد الهند والنصارى وأمثالهم.

ولهذا تظهر مشابھتهم لعباد المشركين وأهل الكتاب، حتى إن من رأى عباد الهند ثم رأى مؤلّهي بيت الرفاعي أنكر وجود هؤلاء في ديار الإسلام.

وقال: هؤلاء مثل عباد المشركين من الهند سواء ، وأرفع من هؤلاء من يشبه عباد النصارى ورهبانهم في أمور كثيرة خارجة عن شريعة الإسلام ، فلما كان فيهم دين مبتدع من جنس دين المشركين، وأهل الكتاب ظنوا ما يظنه أولئك من أن هذا دين صحيح، وأنه دين يقرب إلى الله، وأن أهله أولياء الله، فإن جميع طوائف العلماء والعباد من جميع أهل الملل يظنون (١).

(١) آخر ما وجد من الأصل.

وقال شيخ الإسلام :

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن برحمتك

الحمد لله، نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

أما بعد: فقد سألتني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتبنيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين، والباطل الواضح والحق المبين.

والعلم إما نقل مصدق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى هذا إما مزيف مردود ، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود .

وحاجة الأمة ماسة إلى فهم القرآن الذي هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصرائط المستقيم، الذي لا تزيع به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يخلق عن كثرة التردد، ولا تقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم، ومن تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله .

قال تعالى: ﴿فَإِذَا يَأْتِيَكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾

نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿ [الشورى: ٥٢، ٥٣]

وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من إملة الفؤاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

فصل

يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بَيْنَ لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه ، فقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا ، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن - كعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود وغيرهما - أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً. ولهذا كانوا يقون مدة في حفظ السورة. وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جَلَّ في أعيننا. وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثماني سنين، ذكره مالك.

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] ، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢، محمد: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن ، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] وعقل الكلام متضمن لفهمه.

ومن المعلوم أن كل كلام بالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك. وأيضاً، فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم - كالطب والحساب - ولا يستشروه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم؟ ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والاتلاف والعلم والبيان فيه أكثر . ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها؛ ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به؛ ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد

وغيره - ممن صنف في التفسير - يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره .

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال.

فصل

الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما : أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى - بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة - كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند ، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، فليس دعائه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة ، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم ، كالعلم يدل على الذات والعلم ، والقدير يدل على الذات والقدرة، والرحيم يدل على الذات والرحمة . ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر، فقله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون: لا يقال: هو حي، ولا ليس بحي، بل ينفون عنه النقيضين؛ فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسماً هو علم محض كالمضمرات، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلو في الظاهر موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بسط ذلك .

وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته ، ويدل أيضاً على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم، وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل محمد، وأحمد، والمحيي، والحاشر ، والعاقب . وكذلك أسماء القرآن: مثل القرآن،

والفرقان ، والهدى ، والشفاء ، والبيان ، والكتاب ، وأمثال ذلك .

فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم ، وقد يكون الاسم علمًا وقد يكون صفة كمن يسأل عن قوله : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ [طه : ١٢٤] ما ذكره؟ فيقال له : هو القرآن مثلا ، أو هو ما أنزله من الكتب . فإن الذكر مصدر ، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول . فإذا قيل ذكر الله بالمعنى الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو وهو كلامه ، وهذا هو المراد في قوله : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ ؛ لأنه قال قبل ذلك : ﴿فَأَمَّا يَا تَبِئَكُمْ مَنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه : ١٢٣] وهداه هو ما أنزله من الذكر ، وقال بعد ذلك : ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾ [طه : ١٢٥ ، ١٢٦]

والمقصود أن يعرف أن الذكر هو كلامه المنزل ، أو هو ذكر العبد له ، فسواء قيل : ذكرى كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك ، كان المسمى واحداً .

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به ، فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى ، مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن ، وقد علم أنه الله ، لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً ونحو ذلك .

إذا عرف هذا ، فالسلف كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه ، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر ، كمن يقول : أحمد هو الحاشر والملاحي والعاقب . والقدوس هو الغفور ، والرحيم ، أي أن المسمى واحد ، لا أن هذه الصفة هي هذه الصفة . ومعلوم أن هذا ليس باختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس ، مثال ذلك : تفسيرهم للصرط المستقيم :

فقال بعضهم : هو القرآن ، أي اتباعه ؛ لقول النبي ﷺ - في حديث علي الذي رواه الترمذي ، ورواه أبو نعيم من طرق متعددة : «هو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم»^(١) . وقال بعضهم : هو الإسلام ؛ لقوله ﷺ - في حديث النواس ابن سمعان الذي رواه الترمذي وغيره - : «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي

(١) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩٠٦) وقال : «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال» وأبو نعيم في الحلية ٢٥٣/٥ .

الصراط سُورَان ، وفي السورين أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وداع يدعو من فوق الصراط ، وداع يدعو على رأس الصراط»، قال: «فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن» (١) ، فهذان القولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ «صراط» يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة. وقول من قال: هو طريق العبودية. وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ، وأمثال ذلك ، فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة ، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها.

الصف الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبية المستمع على النوع - لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى «لفظ الخبز» فأرى رغيماً، وقيل له : هذا، فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيغ وحده - مثال ذلك: ما نقل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات، والمتتهك للمحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالחסنات مع الواجبات ، فالمقتصدون هم أصحاب اليمين ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ . أُولَئِكَ الْمُقْرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠ ، ١١].

ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: السابق الذي يصلى في أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي في أثناثه، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، ويقول الآخر: السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة، فإنه ذكر المحسن بالصدقة ، والظالم بأكل الربا، والعاذل بالبيع. والناس في الأموال إما محسن، وإما عاذل، وإما ظالم ، فالسابق المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات. والظالم

(١) الترمذي في الأمثال (٢٨٥٩) وقال: «حديث غريب» ، والنسائي في الكبرى في التفسير (١١٢٣٣)

أكل الربا أو مانع الزكاة . والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وأمثال هذه الأقاويل .

فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتبنيه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق، والعقل السليم يتفطن للنوع، كما يتفطن إذا أشير له إلى رقيق، فقيل له: هذا هو الخبز.

وقد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصاً؛ كأسباب النزول المذكورة في التفسير، كقولهم: إن آية الظهر نزلت في امرأة أوس بن الصامت، وأن آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني أو هلال بن أمية، وأن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله، وأن قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت في بني فريظة والنضير، وأن قوله: ﴿وَمَنْ يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾ [الأنفال: ١٦] نزلت في بدر، وأن قوله: ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] نزلت في قضية تميم الداري وعدي بن بداء، وقول أبي أيوب إن قوله: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]: نزلت فينا معشر الأنصار، الحديث. ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين.

فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ.

والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمراً ونهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزله، وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزله أيضاً.

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب؛ ولهذا كان أصح قول الفقهاء: أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف، رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وأثارها.

وقولهم : نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عني بهذه الآية كذا.

وقد تنازع العلماء في قول الصحاح^(١): نزلت هذه الآية في كذا، هل يجرى مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجرى مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند، وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند.

وإذا عرف هذا، فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثل، وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلت مرتين، مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب.

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير، تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه، كالتمثيلات - هما الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين؛ إما لكونه مشتركاً في اللفظ كلفظ ﴿ قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدر: ٥١] الذي يراد به الرامي ، ويراد به الأسد ، ولفظ ﴿ عَسَسَ ﴾ [التكوير: ١٧] الذي يراد به إقبال الليل وإدباره، وإما لكونه متواطئاً في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشئتين، كالضمائر في قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى . فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النجم: ٨، ٩]، وكلفظ: ﴿ وَالْفَجْرِ . وَلَيَالٍ عَشْرٍ . وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾ [الفجر: ١-٣] وما أشبه ذلك.

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك، فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك

(١) هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس الطالقاني، الأديب الكاتب، وزير الملك مؤيد الدولة بويه بن ركن الدولة، صحب الوزير أبا الفضل بن العميد ومن ثم شهر بالصحاح. له تصانيف منها: «المحيط» في اللغة، و«كتاب الإمامة» ، وكان شيعياً معتزلاً، مات في صفر سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. [سير أعلام النبلاء ٥١١/١٦-٥١٤].

يجوز أن يراد به معناه؛ إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء - المالكية، والشافعية، والحنبلية - وكثير من أهل الكلام، وإما لكون اللفظ متواطئاً فيكون عاماً، إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم - ويجعلها بعض الناس اختلافاً - أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة لا مترادفة؛ فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم، وقيل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن. فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩]: إن المور هو الحركة، كان تقريباً؛ إذ المور حركة خفيفة سريعة.

وكذلك إذا قال: الوحي: الإعلام، أو قيل: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣]: أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿وَوَقَّضْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]: أي: أعلمنا، وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق؛ فإن الوحي هو إعلام سريع خفي، والقضاء إليهم أخص من الإعلام؛ فإن فيه إنزالاً إليهم وإيحاء إليهم.

والعرب تُضَمُّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ إِلَىٰ نَعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤]: أي مع نعاجه و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَىٰ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]: أي: مع الله ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمن، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضمن معنى يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ضمن يروى بها، ونظائره كثيرة.

ومن قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شك، فهذا تقريب، وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة، كما قال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(١)، وفي الحديث أنه مر بطيبي حاقف^(٢) فقال:

(١) الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٨) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في الأشربة (٥٧١١) وأحمد/١/٢٠٠، والحاكم في المستدرک ١٣/٢، وقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه (٧٢٠).

(٢) أي: نائم قد انحنى في نومه. انظر: النهاية ١/٤١٣.

«لا يريبه أحد»^(١)، فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة. ولفظ «الشك» وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه.

وكذلك إذ قيل: ﴿ذلك الكتاب﴾: هذا القرآن، فهذا تقريب؛ لأن المشار إليه وإن كان واحداً، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة، ولفظ «الكتاب» يتضمن من كونه مكتوباً مضموناً ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مظهرًا بادياً. فهذه الفروق موجودة في القرآن. فإذا قال أحدهم: ﴿أن تسئل﴾: أي تحبس، وقال الآخر: ترتبن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتين وقد لا يكون، إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم، وجمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين، ومع هذا فلا بد من اختلاف محقق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام.

ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم بل متواتر عند العامة أو الخاصة، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها، وفرائض الزكاة ونصبها، وتعيين شهر رمضان، والطواف والوقوف، ورمي الجمار، والمواقيت وغير ذلك.

ثم اختلاف الصحابة في الجد والأخوة وفي المشتركة ونحو ذلك، لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض، بل ما يحتاج إليه عامة الناس هو عمود النسب من الآباء والأبناء، والكلالة من الأخوة والأخوات، ومن نسايتهم كالأزواج؛ فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة، ذكر في الأولى الأصول والفروع، وذكر في الثانية الحاشية التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأم، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب وهم الأخوة لأبوين أو لأب، واجتماع الجد والأخوة نادر؛ ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ؛ والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل أو لذهول عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون للغلط في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح، فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله.

(١) مالك في الموطأ في الحج (٧٩) والنسائي في مناسك الحج (٢٨١٨).

فصل

الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك؛ إذ العلم إما نقل مصدق وإما استدلال محقق، والمنقول إما عن المعصوم وإما عن غير المعصوم، والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، وهذا هو النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه. وهذا القسم الثاني من المنقول؛ وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام.

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً، فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك. فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ - كاسم صاحب موسى أنه الخضر - فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب - كالمنقول عن كعب ووهب ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب - فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه»^(١).

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى؛ ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحاب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟

والمقصود أن مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم صحاحه، ولا تفيد حكاية الأقوال فيه، هو كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على صحته وأمثال ذلك.

وأما القسم الأول، الذي يمكن معرفة الصحيح منه، فهذا موجود فيما يحتاج إليه ولله الحمد، فكثيراً ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي أمور سنقولة عن نبينا ﷺ وغيره من

(١) البخارى في التفسير (٤٤٨٥).

الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - والنقل الصحيح يدفع ذلك ، بل هذا موجود فيما مستنده النقل ، و فيما قد يعرف بأمر أخرى غير النقل .

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره، ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم؛ ولهذا قال الإمام أحمد: ثلاثة أمور ليس لها إسناد: التفسير، والملاحم، والمغازي. ويروى: ليس لها أصل، أي إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير، والشعبي، والزهري، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، ومن بعدهم، كيحيى بن سعيد الأموي، والوليد بن مسلم، والواقدي، ونحوهم في المغازي؛ فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة، ثم أهل الشام، ثم أهل العراق، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم؛ ولهذا عظم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار.

وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد وعطاء ابن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذ عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن، وأخذ عنه عبد الرحمن عبد الله بن وهب.

والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر، وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد علم أن المخبرين لم يتواطئا على اختلاقه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد - علم أنه صحيح، مثل شخص يحدث عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطئ الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال، فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حق في الجملة؛ فإنه لو كان كل منهما كذبها عمداً أو خطأ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً، ينظم الآخر مثله، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات

فنون على قافية ورَوِيٌّ فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظاً ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه، وكذلك إذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقاً، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً إما لإرساله وإما لضعف ناقله، لكن مثل هذا لا تضبط به الالفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الالفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدرٌ وأنها قبل أحد، بل يعلم قطعاً أن حمزة وعلياً وعبيدة برزوا إلى عُبَّةَ وَشَيْبَةَ والوليد، وأن علياً قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبه.

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغاري، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك.

ولهذا إذا روى الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على أحدهم النسيان والغلط؛ فإن من عرف الصحابة - كابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة وغيرهم - علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، فضلاً عما هو فوقهم، كما يعلم الرجل من حال من جربه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور ونحو ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة، والشام والبصرة، فإن من عرف مثل أبي صالح السمان، والأعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم وأمثالهم، علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث، فضلاً عما هو فوقهم، مثل محمد بن سيرين، والقاسم بن محمد، أو سعيد بن المسيب، أو عبيدة السلماني، أو علقمة، أو الأسود أو نحوهم. وإنما يخاف على الواحد من الغلط؛ فإن الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان، ومن الحفاظ من قد عرف الناس بعده عن ذلك جداً، كما عرفوا حال الشعبي والزهري وعروة وقتادة والثوري وأمثالهم، لا سيما الزهري في زمانه، والثوري في زمانه، فإنه قد يقول القائل: إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط، مع كثرة حديثه وسعة حفظه.

والمقصود أن الحديث الطويل إذا روي - مثلاً - من وجهين مختلفين، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً، كما امتنع أن يكون كذباً؛ فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة

متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصة طويلة متنوعة ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة.

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة، مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر؛ فإن من تأمل طريقه علم قطعاً أن الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن. وقد بين ذلك البخاري في صحيحه^(١)، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ، فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر، والأمة مصدقة له قابلة له، لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ وذلك ممتنع، وإن كنا نحن - بدون الإجماع - نجاوز الخطأ أو الكذب على الخبر، فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطناً وظاهراً.

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن «خبر الواحد» إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام - أو أكثرهم - يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية، كأبي إسحاق وابن فورك، وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء، والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب، وأبو الحسن ابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية، وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة.

والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة، يوجب العلم

(١) البخاري في الهبة (٤/٢٦٠)، وذكره تعليقا في البيوع، الفتح ٤/٣١٩.

بمضمون المقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين . وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ، وبالحدِيث المرسل ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره. قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره، ومثل هذا بعدد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيراً ما يقترن هو والليث بن سعد والليث حجة ثبتُ إمام.

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضاً يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمر يستدلون بها، ويسمون هذا «علم علل الحديث»، وهو من أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه، وغلطه فيه عرف؛ إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال (١). وأنه صلى في البيت ركعتين (٢). وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً؛ ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط، وكذلك أنه اعتمر أربع عمر (٣). وعلّموا أن قول ابن عمر: إنه اعتمر في رجب، مما وقع فيه الغلط، وعلّموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: كنا يومئذ خائفين، مما وقع فيه الغلط، وأن ما وقع في بعض طرق البخاري «أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر» (٤) مما وقع فيه الغلط وهذا كثير.

والناس في هذا الباب طرفان:

طرف من أهل الكلام ونحوهم، ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به.

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم

(١) البخاري في المغازي (٤٢٥٨) عن ابن عباس، ومسلم في النكاح (٤٨/١٤١١) وابن ماجه في النكاح (١٩٦٤) كلاهما عن ميمونة بنت الحارث، واللفظ لمسلم.

(٢) أحمد ٤٦/٢ عن ابن عمر.

(٣) البخاري في المغازي (٤١٤٨) ومسلم في الحج (٢١٧/١٢٥٣) وأبو داود في المناسك (١٩٩٤) والترمذي في الحج (٨١٥) كلهم عن أنس بن مالك.

(٤) البخاري في التفسير (٤٨٥٠) عن أبي هريرة.

بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط .

وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك، مثل ما يقطع بكذب ما يرويه الوضعاء من أهل البدع والغلو في الفضائل ، مثل حديث يوم عاشوراء وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبياً .

وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم .

والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع ، والواحدي - صاحبه - كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، والبعوي تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعية والآراء المبتدعة .

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة، مثل الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة ، وحديث على الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم، ومثل ما روى في قوله: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧] أنه علي ﴿ وَتَعِيهَا أذُنٌ وَأَعْيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٢] أذنك يا علي .

فصل

وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف ، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين - حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صبراً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين، مثل تفسير عبد الرزاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم. ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وأبي بكر بن المنذر ، وسفيان بن عيينة، وسنيد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبد الله بن ماجه، وابن مردويه - :

إحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به.
فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام. ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن، ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطوهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطوهم في الدليل لا في المدلول.

وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضاً في تفسير الحديث، فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول - مثل طوائف من أهل البدع - اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم. تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه، ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم.

وهذا كالمعتزلة - مثلاً - فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن علي الذي كان يناظر الشافعي، ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجابر بن أحمد الهمداني، ولعلي بن عيسى الرمانى، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري، فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة.

وأصول المعتزلة خمسة، يسمونها هم: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات وغير ذلك، قالوا: إن الله لا يرى، وإن القرآن مخلوق، وإنه ليس فوق العالم، وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة،

ولا حياة ولا سمع، ولا بصر ولا كلام، ولا مشيئة ولا صفة من الصفات.

وأما عدلهم فمن مضمونه أن الله لم يشأ جميع الكائنات ولا خلقها كلها، ولا هو قادر عليها كلها، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله لا خيرها ولا شرها، ولم يرد إلا ما أمر به شرعاً، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته، وقد وافقهم على ذلك متأخرو الشيعة، كالمفيد، وأبي جعفر الطوسي وأمثالهما، ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة، لكن يضم إلى ذلك قول الإمامية الاثني عشرية؛ فإن المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك ولا من ينكر خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

ومن أصول المعتزلة مع الخوارج: إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة، ولا يخرج منهم أحداً من النار. ولا ريب أنه قد رد عليهم طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم، فأحسنوا تارة وأسأؤوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض كما قد بسط في غير هذا الموضوع.

والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلاً على قولهم أو جواباً على المعارض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً، ويدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله. وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك.

ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجب، فتفسير الرافضة كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] هما أبو بكر وعمر، و ﴿لَنْ أَسْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة، و ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةَ﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة، و ﴿فَقَاتِلُوا﴾ (١) أئمة الكفرة [التوبة: ١٢] طلحة والزبير، و ﴿مَرَجَ

(١) في المطبوعة: «قاتلوا»، والصواب ما أثبتناه.

الْبَحْرَيْنِ ﴿ [الرحمن: ١٩] على وفاطمة، و﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسن والحسين ، و﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] في علي بن أبي طالب ، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ. عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١، ٢] علي بن أبي طالب، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] هو علي. ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] نزلت في علي لما أصيب بحمزة.

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧] أن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي، وفي مثل قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ أبو بكر ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان ﴿تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾ [الفتح: ٢٩] علي .

وأعجب من ذلك قول بعضهم: ﴿وَالْتَيْنِ﴾ أبو بكر ﴿وَالزَّيْتُونَ﴾ عمر ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ عثمان ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ١-٣] علي ، وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص ، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾ كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة نخبة خبراً بعد خبر. و«المقصود هنا» أنها كلها صفات لموصوف واحد وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد، وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصرًا في شخص واحد كقوله: إن قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ أريد بها علي وحده، وقول بعضهم: إن قوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣] أريد بها أبو بكر وحده، وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَنْفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ﴾ [الحديد: ١٠] أريد بها أبو بكر وحده ونحو ذلك .

وتفسير ابن عطية - وأمثاله - أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري ، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل ، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا، ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم ، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة،

لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب .
فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية
بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم
بإحسان - صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا .

وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك
كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً ، وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه . فالمقصود ببيان
طرق العلم وأدلتها، وطرق الصواب . ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون
وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به
رسوله ﷺ ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل
والمدلول جميعاً . ومعلوم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية،
كما هو مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه البدع
الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ
بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أن يعلم الإنسان القول
الذي خالفوه وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن
تفسيرهم محدث مبتدع، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من
الأدلة على بيان الحق .

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين، من جنس ما
وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره .

وأما الذين يخطؤون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء
وغيرهم، يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها ، مثل كثير مما ذكره
أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير ، وإن كان فيما ذكره ما هو معان باطلة ،
فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون
المعنى الذي قصده فاسداً .

فصل

فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير؟

فالجواب:

إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجملَ في مكان فإنه قد فُسرَّ في موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد بسطَ في موضع آخر، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِثِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤] ، ولهذا قال رسول الله ﷺ : «إلا إني أوتيت القرآن ومثله معه» (١) يعني السنة.

والسنة - أيضًا - تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أنها تتلى كما يتلى ، وقد استدلل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك.

والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال : بكتاب الله . قال : «فإن لم تجد؟» قال: بسنة رسول الله . قال: «فإن لم تجد؟» قال : أجتهد رأيي . قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله» (٢)، وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد.

وحينئذ ، إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين؛ مثل عبد الله بن مسعود . قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أبو كريب، قال: أنبأنا جابر بن نوح، أنبأنا

(١) أبو داود في السنة (٤٦٠٤) وأحمد ١٣١/٤ كلاهما عن المقدم بن معد يكرب.

(٢) أبو داود في الاقضية (٣٥٩٢) وأحمد ٢٣٠/٥ ، ٢٣٦ .

الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق؛ قال : قال عبد الله - يعني ابن مسعود - :
والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو
أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لأتيته. وقال الأعمش أيضاً عن أبي
وائل، عن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف
معانيهن والعمل بهن.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن، ببركة
دعاء رسول الله ﷺ له حيث قال: « اللهم فقهه في الدين ،وعلمه التأويل»^(١)، وقال ابن
جرير: حدثنا محمد بن بشار ، أنبأنا وكيع ، أنبأنا سفيان، عن الأعمش، عن مسلم، عن
مسروق؛ قال : قال عبد الله - يعني ابن مسعود - : نعم ترجمان القرآن ابن عباس. ثم
رواه عن يحيى بن داود، عن إسحاق الأزرق ، عن سفيان ، عن الأعمش، عن مسلم بن
صبيح أبي الضحى، عن مسروق ، عن ابن مسعود؛ أنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن
عباس. ثم رواه عن بُنْدَارٍ، عن جعفر بن عون، عن الأعمش به كذلك. فهذا إسناد
صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة. وقد مات ابن مسعود في سنة
ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعمر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه
من العلوم بعد ابن مسعود ؟ وقال الأعمش عن أبي وائل: استخلف عليُّ عبد الله بن
عباس على الموسم، فخطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية : سورة
النور- ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا.

ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين
الرجلين؛ ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من
أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ ، حيث قال: « بلَّغوا عني ولو آية ،
وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذَّب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢)
رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو ؛ ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم
اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من
الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على
ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٤ .

(١) سبق تخريجه ص ١٦٧ .

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا تؤمن به ولا تكذبه وتجاوز حكايته؛ لما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً. ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم؛ ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأْبَعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَتَأْمَنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢].

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلاً لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلماذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب.

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم. فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكى الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً. فإن صحح غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب، أو جاهلاً فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب.

فصل

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر؛ فإنه كان آية في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبان بن صالح، عن مجاهد قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها. وبه إلى الترمذي، قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: مافي القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً. وبه إليه قال: حدثنا ابن أبي عمير، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش؛ قال: قال مجاهد: لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت. وقال ابن جرير: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا طلق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي مليكة؛ قال: رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواح، قال: فيقول له ابن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله؛ ولهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به.

وكسعيد بن جبيرة، وعكرمة - مولى ابن عباس - وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقاتادة، والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً وليس كذلك. فإن منهم من يعبر عن الشيء بلارمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليظن اللبيب لذلك، والله الهادي.

وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم من خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة؛ فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام. حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان، حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»^(١). حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥٠) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن (٨٠٨٤)، (٨٠٨٥).

الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: « من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار». وبه إلى الترمذي قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثني حسان بن هلال، قال: حدثنا سهيل - أخو حزم القطعي - قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» (١)، قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم.

وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم. وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد روى عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم. فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به. فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر، لكن يكون أخف جرماً ممن أخطأ، والله أعلم. وهكذا سمي الله تعالى القذفة كاذبين، فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣] فالقاذف كاذب، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به، وتكلف ما لا علم له به، والله أعلم.

ولهذا تخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، كما روى شعبة، عن سليمان، عن عبد الله بن مرة، عن أبي معمر، قال: قال أبو بكر الصديق: أي أرض تُقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم؟! وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام: حدثنا محمود بن يزيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي؛ أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تظلني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟ - منقطع - وقال أبو عبيد أيضاً: حدثنا يزيد، عن حميد، عن أنس؛ أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر. وقال عبد بن حميد: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس؛ قال: كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه أربع رقاع فقرا: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك ألا تدريه.

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥٢).

وهذا كله محمول على أنهما - رضي الله عنهما - إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبياً من الأرض ظاهر لا يجهل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا . وَعَبْأًا وَقَضْبًا . وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا . وَحَدَائِقَ غُلْبًا﴾ [عبس: ٢٧-٣٠].

وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة؛ أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها. إسناده صحيح. وقال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة؛ قال: سألت رجل ابن عباس عن: ﴿يَوْمَ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] فقال له ابن عباس فما: ﴿يَوْمَ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]؟ فقال الرجل: إنما سألتك لتحديثي، فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم. وقال ابن جرير: حدثني يعقوب يعني ابن إبراهيم - حدثنا ابن علية، عن مهدي بن ميمون، عن الوليد بن مسلم، قال: جاء طلق بن حبيب إلى جندب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال: أخرج عليك إن كنت مسلماً لما قمت عني، أو قال: أن تجالسني. وقال مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: إنا لا نقول في القرآن شيئاً.

وقال الليث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن. وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت رجل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن، وسل من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء - يعني عكرمة. وقال ابن شوذب: حدثني يزيد بن أبي يزيد قال: كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع.

وقال ابن جرير: حدثني أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا عبيد الله بن عمر؛ قال: لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع. وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عروة قال: ما سمعت أبي تأول آية من كتاب الله قط. وقال أيوب وابن عون وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين قال: سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن، فقال: ذهب الذين كانوا يعلمون فيما أنزل من القرآن، فاتق الله وعليك بالسداد.

وقال أبو عبيد: حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن عبيد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه؛ قال: إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده. حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ قال: كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه. وقال شعبة عن عبد الله ابن أبي السُّفْر؛ قال: قال الشعبي: والله ما من آية إلا وقد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله. وقال أبو عبيد: حدثنا هشيم، أنبأنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق؛ قال: اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله.

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به. فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه؛ ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» (١).

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها. وتفسير لا يعذر أحد بجهالته. وتفسير يعلمه العلماء. وتفسير لا يعلمه إلا الله، والله سبحانه وتعالى - أعلم.

(١) الترمذي في العلم (٧٦٤٩) وقال: «حسن» وأبو داود في العلم (٣٦٥٨) وأحمد ٢/٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣ كلهم عن أبي هريرة، وابن ماجه في المقدمة (٢٦٤) عن أنس بن مالك، وفي روائد البوصيري: «إسناده حسن».

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

فَصْل

لما بعث الله محمداً ﷺ بكتابه الذي هو الهدى والشفاء والنور، وجعله أحسن الحديث، وأحسن القصص، وجعله الصراط المستقيم لأهل العقل والتدبر، ولأهل التلاوة والذكر، ولأهل الاستماع والحال؛ فالمعتصمون به علماً وحالاً وتلاوة وسمعاً باطنًا وظاهرًا هم المسلمون حقًا، خاصة أمة محمد ﷺ.

ثم لما انحرف من انحرف من أهل الكلام والحروف إلى كلام غيره، ومن أهل السماع والصوت إلى سماع غيره. كان الانحراف في أربع طوائف متجانسة:

قوم تركوا التعلم منه والنظر فيه والتدبر له إلى كلام غيره، من كلام الصابئة أو اليهود، أو ما هو مؤلّد من ذلك أو مجانس له أو نحو ذلك، وهم منحرفة المتكلمة.

وبإزائهم^(١) قوم أقاموا حروفه وحفظوه وتلوه من غير فقه فيه، ولا فهم لمعانيه، ولا معرفة للمقالات التي توافقه أو تخالفه، ووجه بيانه لمسائلها ودلائلها، وهم ظاهرية القراء والمحدثين ونحوهم. وهذان الصنفان نظير متفقه لا يعرف الحديث، أو صاحب حديث لا يتفقه فيه. وكذلك متكلم لا يتدبر القرآن أو قارئ لا يعرف من القرآن أنواع الكلام الحق والباطل، فهاتان فرقتان علميتان.

والثالثة: قوم تركوا استماع القلوب له والتنعم به، وتحرك القلب عن محركاته وذوق حلاوته، ووجود طعمه إلى سماع أصوات تغيره من شعر أو ملاء، من أصوات الصابئة أو النصارى، أو ما هو مولد عن ذلك ومجانس له، أو نحو ذلك، وهم منحرفة المتصوفة والمفكرة.

وبإزائهم قوم يصوتون به، ويسمعون قراءته من غير تحرك عنه، ولا وجد فيه، ولا ذوق لحقايقه ومعانيه، وهم ظاهرية العباد والمتطوعة والمتقرئة، فهذان الصنفان صاحب حال تحرك الأصوات حاله، وليست تلك الحركة والحال عن الصوت بالقرآن، وصاحب مقال يميز بين الأقوال وينظر فيها وليس ذلك النظر والمقال عن القرآن، وبإزائهما صاحب عبادة ظاهرة معه استماع ظاهر القرآن وتلاوته، وصاحب علم ظاهر معه حفظ حروف القرآن

(١) في المطبوعة: «بأرائهم»، والصواب ما أثبتناه.

أو تفسير حروفه من غريبه وإعراجه، وأسباب نزوله ونحو ذلك .

فهذه الأقسام الأربعة الذين وقفوا مع ظاهر العلم والعمل المشروعين، والذين خاضوا في باطن العلم والعمل، لكن غير المشروعين جاء التفريط والاعتداء منهم.

ولهذا وقع بينهم التعادي ؛ فالأولون يرمون الآخرين بالبدعة والضلالة ، وقد صدقوا. والآخرون ينسبون الأولين إلى الجهالة والعجز ، وقد صدقوا . ثم قد يكون مع بعض الأولين كثير من العلم والعمل المشروع، كما قد يكون مع بعض الآخرين كثير من العلم الباطن والحال الكامن، كما قد روى الحسن البصري - في مراسيله - عن النبي ﷺ أنه قال: «العلم علمان : علم في القلب، وعلم في اللسان. فعلم القلب هو العلم النافع، وعلم اللسان حجة الله على عباده»^(١) . وقال يحيى بن سعيد التيمي أبو حيان - فيما رواه الخلال في جامعه عن الثوري -: العلماء ثلاثة : فعالم بالله ليس عالماً بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله، وعالم بالله وبأمر الله .

(١) الدارمي في المقدمة ١/١٠٢، وابن أبي شيبه في الزهد ١٣/٢٣٥، وكنز العمال(٢٨٩٤٧).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ - :

فَصْل

وأما سؤاله عن : «إجراء القرآن على ظاهره» فإنه إذا آمن بما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تكيف فقد اتبع سبيل المؤمنين .

ولفظ «الظاهر» في عرف المتأخرين قد صار فيه اشتراك، فإن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو من خصائص المخلوقين حتى يُشَبَّهَ اللهُ بخلقه فهذا ضال، بل يجب القطع بأن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله . فقد قال ابن عباس: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، يعني: أن موعود الله في الجنة من الذهب، والحريز، والحمر، واللبن، تخالف حقائقه حقائق هذه الأمور الموجودة في الدنيا؛ فالله تعالى أبعد عن مشابهة مخلوقاته بما لا يدركه العباد، ليست حقيقته كحقيقة شيء منها .

وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة، لا يحرف الكلم عن مواضعه، ولا يُلْحَدُ في أسماء الله تعالى، ولا يقرأ القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السنة، بل يجرى ذلك على ما اقتضته النصوص، وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة - فهذا مصيب في ذلك وهو الحق .

وهذه جملة لا يسع هذا الموضوع تفصيلها، والله أعلم .

وَسُئِلَ - رحمه الله - عن قوله ﷺ: «من فسّر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»^(١) فاختلف المفسرين في آية واحدة إن كان بالرأي فكيف النجاة؟ وإن لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف، والحق لا يكون في طرفي نقيض؟ أفتونا .
فأجاب - رحمه الله تعالى - :

ينبغي أن يعلم أن الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين:

أحدهما : ليس فيه تضاد وتناقض، بل يمكن أن يكون كل منهما حقاً، وإنما هو اختلاف تنوع أو اختلاف في الصفات أو العبارات، وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب؛ فإن الله - سبحانه - إذا ذكر في القرآن اسماً مثل قوله: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته، وكل ذلك حق، بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء، كل اسم منها يدل على صفة من صفاته، فيقول بعضهم: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ كتاب الله أو اتباع كتاب الله، ويقول الآخر: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ هو الإسلام أو دين الإسلام، ويقول الآخر: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ هو السنة والجماعة، ويقول الآخر: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ طريق العبودية، أو طريق الخوف والرجاء والحب، وامتنال المأمور واجتناب المحذور، أو متابعة الكتاب والسنة، أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الأسماء والعبارات.

ومعلوم أن المسمى هو واحد وإن تنوعت صفاته وتعددت أسماؤه وعباراته، كما إذا قيل: محمد هو أحمد، وهو الحاشر، وهو الماحي، وهو العاقب، وهو خاتم المرسلين، وهو نبي الرحمة، وهو نبي الملحمة.

وكذلك إذا قيل: القرآن هو الفرقان، والنور، والشفاء، والذكر الحكيم، والكتاب الذي أحكمت آياته ثم فصلت.

وكذلك أسماء الله الحسنى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] وهو ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى . وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ نَعْمًا أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٢-٥] ، ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥١) وقال: «حسن» والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن (٨٠٨٥) كلاهما عن ابن عباس.

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴿ [الحشر: ٢٢، ٢٣] ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] وأمثال ذلك .

فهو- سبحانه - واحد صَمَدٌ، وأسمائه الحسنى تدل كلها على ذاته ويدل هذا من صفاته على ما لا يدل عليه الآخر، فهي متفقة في الدلالة على الذات متنوعة في الدلالة على الصفات؛ فالاسم يدل على الذات والصفة المعينة بالمطابقة، ويدل على أحدهما بطريق التضمُّن، وكل اسم يدل على الصفة التي دل عليها بالالتزام؛ لأنه يدل على الذات المتكنى به جميع الصفات، فكثير من التفسير والترجمة تكون من هذا الوجه .

ومنه قسم آخر، وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنى اللفظ على سبيل التعيين والتمثيل، لا على سبيل الحد والحصر؛ مثل أن يقول قائل من العَجَم: ما معنى الخبز؟ فيشار له إلى رغيف، وليس المقصود مجرد عينه وإنما الإشارة إلى تعيين هذا الشخص .

وهذا كما إذا سئلوا عن قوله: ﴿فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] أو عن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] أو عن (الصالحين) أو (الظالمين) ونحو ذلك من الأسماء العامة الجامعة، التي قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه؛ إذ لا يكون محتاجاً إلى ذلك، فيذكر له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه، وقد يستدل به على نظائره .

فإن الظالم لنفسه : هو تارك المأمور فاعل المحذور . والمقتصد: هو فاعل الواجب وتارك المحرم . والسابق : هو فاعل الواجب والمستحب، وتارك المحرم والمكروه .

فيقول المجيب بحسب حاجة السائل: الظالم: الذي يفوت الصلاة والذي لا يُسبغُ الوضوء، أو الذي لا يتم الأركان ونحو ذلك . والمقتصد: الذي يصلي في الوقت كما أمر . والسابق بالخيرات: الذي يصلي الصلاة بواجباتها ومستحباتها، ويأتي بالنوافل المستحبة معها، وكذلك يقول مثل هذا في الزكاة، والصوم، والحج، وسائر الواجبات .

وقد روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب .

والصحابة أخذوا عن الرسول لفظ القرآن ومعناه، كما أخذوا عنه السنة، وإن كان من الناس من غير السنة فمن الناس من غير بعض معاني القرآن؛ إذ لم يتمكن من تغيير لفظه .

وأيضاً ، فقد يخفى على بعض العلماء بعض معاني القرآن، كما خفى عليه بعض السنة؛ فيقع خطأ المجتهدين من هذا الباب، والله أعلم.

سُئِلَ شيخ الإسلام عن جندي نسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن، وهو ناو كتابة الحديث والقرآن العظيم، وإن سمع بورق أو أقلام اشترى بألف درهم، وقال: أنا إن شاء الله أكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن، ويؤمل آمالاً بعيدة، فهل يأثم أو لا؟ وأي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة؟ الزمخشري؟ أم القرطبي؟ أم البغوي؟ أو غير هؤلاء؟

فأجاب:

الحمد لله، ليس عليه إثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية. فإن كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات.

وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل ابن بكير والكلبي، والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة، كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ووكيع وابن أبي قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وأما التفاسير الثلاثة المسؤول عنها، فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة «البغوي» لكنه مختصر من «تفسير الثعلبي» وحذف منه الأحاديث الموضوعية والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك.

وأما الواحدي، فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليداً لغيره، وتفسيره وتفسير الواحدي «البيضاوي والوسيط والوجيز» فيها فوائد جلية وفيها غثٌ كثير من المنقولات الباطلة وغيرها.

وأما الزمخشري، فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مرید للكائنات وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة.

وأصولهم خمسة، يسمونها: التوحيد، والعدل، والمنتزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لكن معنى التوحيد عندهم : يتضمن نفي الصفات؛ ولهذا سمي ابن التومرت (١) أصحابه الموحدين، وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته.

ومعنى العدل عندهم: يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على شيء. ومنهم من ينكر تقدم العلم والكتاب، لكن هذا قول أئمتهم، وهؤلاء منصب الزمخشري، فإن مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأتباعهم. ومذهب أبي الحسين والمعتزلة الذين على طريقته نوعان: مسايخية وخبشية.

وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم : أن الفاسق لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه، كما لا يسمى كافراً، فنزلوه بين منزلتين.

وإنفاذ الوعيد عندهم معناه: أن فساقَ الملة مخلدون في النار، لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك، كما تقوله الخوارج.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم: جواز الخروج على الأئمة، وقتالهم بالسيف. وهذه الأصول حشا بها كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعية، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين.

و«تفسير القرطبي» خير منه بكثير، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد عن البدع، وإن كان كل من هذه الكتب لا بد أن يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه.

و«تفسير ابن عطية» خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها.

وتمَّ تفاسير آخر كثيرة جداً، كتفسير ابن الجوزي والماوردي.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت، الفقيه الأصولي الزاهد، كان لهجا بعلم الكلام، وألف عقيدة لقبها بالمرشدة، وكان فيه تشيع، أخذ عن أبي حامد الغزالي. [سير أعلام النبلاء ١٩/٥٣٩-٥٥٢].

وسئل عن قول النبي ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف »^(١) ما المراد بهذه السبعة؟ وهل هذه القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم وغيرهما هي الأحرف السبعة، أو واحد منها؟ وما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟ وهل تجوز القراءة برواية الأعمش وابن مُحيصن وغيرهما من القراءات الشاذة أم لا؟ وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصلاة بها أم لا؟ أفنونا مأجورين.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. هذه مسألة كبيرة، قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي، المعروف بابن أبي شامة، صاحب « شرح الشاطبية ».

فأما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقدير الحق فيها مبسوطاً، فيحتاج من ذكر الأحاديث الواردة في ذلك، وذكر ألفاظها، وسائر الأدلة، إلى ما لا يتسع له هذا المكان، ولا يليق بمثل هذا الجواب، ولكن نذكر النكت الجامعة، التي تنبه على المقصود بالجواب.

فنقول: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن « الأحرف السبعة » التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره، والحديث والفقهاء من الأعمال الباطنة والظاهرة، وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار؛ ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبعة هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم.

(١) البخاري في الخصومات (٢٤١٩) وفي فضائل القرآن (٤٩٩٢) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٧٠/٨١٨) وأبو داود في الصلاة (١٤٧٥) والترمذي في القراءات (٢٩٤٣) والنسائي في الافتتاح (٩٣٧، ٩٣٨) وأحمد ٢٤/١ كلهم عن هشام بن حكيم بن حزام.

ولهذا قال من قال من أئمة القراء : لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين .

ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده ، بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً، كما قال عبد الله بن مسعود : إنما هو كقول أحدكم : أقبل ، وهلم ، وتعال .

وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي ﷺ في هذا حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، إن قلت: غفوراً رحيماً، أو قلت: عزيزاً حكيماً فالله كذلك، ما لم تختتم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة» (١). وهذا كما في القراءات المشهورة ﴿ رَبَّنَا بِأَعْدُ ﴾ و ﴿ بِأَعْدُ ﴾ [سبأ: ١٩] و ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩] و ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ ﴾ و ﴿ لِيَزُولَ ﴾ [إبراهيم: ٤٦] و ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ و ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ [الصفات: ١٢] ونحو ذلك .

ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه متبايناً من وجه ، كقوله : ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾ ، و ﴿ وَيُخَادِعُونَ ﴾ [البقرة: ٩] و « يكذبون » و ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ [المطففين: ١١] و ﴿ لَمَسْتُمْ ﴾ و ﴿ لَأَمْسْتُمْ ﴾ (١) [النساء ٤٣، المائدة: ٦٠] و ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ونحو ذلك فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى؛ ظناً أن ذلك تعارض، بل كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : من كفر بحرف منه فقد كفر به كله .

وأما ما اتحد لفظه ومعناه وإنما يتنوع صفة النطق به كالهزات ، والمدات ، والإمالات ، ونقل الحركات ، والإظهار ، والإدغام ، والاختلاس ، وترقيق اللامات والراءات ، أو تغليظها ونحو ذلك مما يسمى القراءات الأصول فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ إذ هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه، أو اختلف معناه من المترادف ونحوه؛ ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها من أولى ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى، وإن وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل .

(١) أبو داود في الصلاة (٤٧٧) وأحمد ١٢٤/٥، كلاهما عن أبي بن كعب، ورواه أحمد ٤١/٥، ٥١ .

ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعين من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ونحوهما ، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم ، يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب بن إسحاق وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي .

وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء؛ ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة، يجمعون ذلك في الكتب ، ويقرؤونه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم .

وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف ، كما سنبينه .

ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة ، ولكن من يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده، كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره، ولم يتصل به بعض هذه القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه ؛ فإن القراءة - كما قال زيد بن ثابت - سنة يأخذها الآخر عن الأول ، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة ومن أنواع صفة الأذان والإقامة وصفة صلاة الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه ، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه ، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك، ولا أن يخالفه، كما قال النبي ﷺ : « لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » (١) .

وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود ، وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - : «والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى . والذكر والأنثى» كما قد ثبت ذلك في الصحيحين^(٢) ، ومثل قراءة عبد الله : « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » وكقراءته : « إن كانت إلا زقية^(٣) واحدة » ونحو ذلك - فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة

(١) البخاري في الخصومات (٢٤١٠) وفي أحاديث الأنبياء (٣٤٧٦) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) البخاري في التفسير (٤٩٤٣) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٨٤/٨٢٤) كلاهما عن أبي الدرداء .

(٣) أي : صبيحة . انظر : القاموس ، مادة «زقا» .

فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة ؟ على قولين للعلماء ، هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد، وروايتان عن مالك .

إحدهما: يجوز ذلك؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة .

والثانية : لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة، فإنه قد ثبت في الصحاح عن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهم - أن جبريل - عليه السلام - كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين^(١) .
والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون - أبو بكر وعمر وعثمان وعلي- بكتابتها في المصحف ، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف ، أمر زيد بن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصحف وإرسالها إلى الأمصار ، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة على وغيره .

وهذا النزاع لا بد أن يبنى على الأصل الذي سأل عنه السائل، وهو أن القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا؟ فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة، بل يقولون: إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل ، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول . وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام إلى أن هذا المصحف مشتمل على الأحرف السبعة، وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام، كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره؛ بناء على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة، وقد اتفقوا على نقل هذا المصحف الإمام العثماني وترك ما سواه، حيث أمر عثمان بنقل القرآن من المصحف التي كان أبو بكر وعمر كتبوا القرآن فيها، ثم أرسل عثمان بمشاوره الصحابة إلى كل مصر من أمصار المسلمين بمصحف وأمر بترك ما سوى ذلك .

قال هؤلاء : ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ومن نصر قول الأولين يجيب تارة - بما ذكر محمد بن جرير وغيره - من أن القراءة على الأحرف السبعة، لم يكن واجباً على الأمة ، وإنما كان جائزاً لهم مرخصاً لهم فيه ، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه، كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوباً بل

(١) البخاري في فضائل القرآن (٤٩٩٨) وابن ماجه في الصيام (١٧٦٩) كلاهما عن أبي هريرة، ورواه أحمد
٢٧٦/١ ، ٣٢٦ ، عن ابن عباس .

مفوضاً إلى اجتهادهم ؛ ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب مصحف زيد وكذلك مصحف غيره .

وأما ترتيب آيات السور فهو منزل منصوص عليه ، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية في الرسم ، كما قدموا سورة على سورة؛ لأن ترتيب الآيات مأمور به نصاً، وأما ترتيب السور فمفوض إلى اجتهادهم . قالوا: فكذلك الأحرف السبعة، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفرق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً ، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحظور .

ومن هؤلاء من يقول بأن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام؛ لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم ، وهو أرفق بهم ، أجمعوا على الحرف الذي كان في العريضة الآخرة، ويقولون : إنه نسخ ما سوى ذلك .

وهؤلاء يوافق قولهم قول من يقول: إن حروف أبي بن كعب، وابن مسعود وغيرهما - مما يخالف رسم هذا المصحف - منسوخة .

وأما من قال عن ابن مسعود: إنه كان يجوز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، وإنما قال: قد نظرت إلى القراء ، فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم: أَقْبِلْ، وَهَلُمَّ، وَتَعَالَ ، فاقرؤوا كما علمتم، أو كما قال .

ثم من جوز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة قال: يجوز ذلك؛ لأنه من الحروف السبعة، التي أنزل القرآن عليها، ومن لم يجوزه فله ثلاثة مآخذ: تارة يقول: ليس هو من الحروف السبعة، وتارة يقول: هو من الحروف المنسوخة، وتارة يقول: هو مما انعقد لإجماع الصحابة على الإعراض عنه ، وتارة يقول: لم ينقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن . وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين .

ولهذا كان في المسألة قول ثالث، وهو اختيار جدي أبي البركات أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة- وهي الفاتحة عند القدرة عليها - لم تصح صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجوار أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها. وهذا القول ينبنى على أصل ، وهو أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة، فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا

يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً.

وذهب فريق من أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع بعض هؤلاء - كالقاضي أبي بكر- بخطأ الشافعي وغيره ممن أثبت البسمة آية من القرآن في غير سورة النمل؛ لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه، والصواب القطع بخطأ هؤلاء، وأن البسمة آية من كتاب الله، حيث كتبها الصحابة في المصحف؛ إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن وجرده عما ليس منه، كالتخميس والتعشير وأسماء السور، ولكن مع ذلك لا يقال: هي من السورة التي بعدها، كما أنها ليست من السورة التي قبلها، بل هي كما كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة، وإن لم تكن من السورة، وهذا أعدل الأقوال الثلاثة في هذه المسألة.

وسواء قيل بالقطع في النفي أو الإثبات، فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفير ولا تفسيق فيها للنافي ولا للمثبت، بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء: إن كل واحد من القولين حق، وأنها آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يصلون بها بين السورتين، وليست آية في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يصلون ولا يفصلون بها بين السورتين.

وأما قول السائل: ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟ فهذا مرجعه إلى النقل واللغة العربية، لتسوية الشارع لهم القراءة بذلك كله، إذ ليس لأحد أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه، بل القراءة سنة متبعة، وهم إذا اتفقوا على اتباع القرآن المكتوب في المصحف الإمامي، وقد قرأ بعضهم بالياء وبعضهم بالتاء، لم يكن واحد منهما خارجاً عن المصحف.

ومما يوضح ذلك: أنهم يتفقون في بعض المواضع على ياء أو تاء، ويتنوعون في بعض، كما اتفقوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] في موضع وتنوعوا في موضعين، وقد بينا أن القراءتين كالآيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات، لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم.

والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ربي قال لي أن قم في قریش فأنذرهم. فقلت: أي رب، إذاً يثاغوا رأسي - أي يشدحوا - فقال: إني مبتليكم ومبتلي بكم، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظاناً، فابعث جنداً أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من

عصاك، وأنفق أنفق عليك»^(١) فأخبر أن كتابه لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤه في كل حال ، كما جاء في نعت أمته: «أناجيلهم في صدورهم»^(٢) بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب.

وقد ثبت في الصحيح أنه جمع القرآن كله على عهد النبي ﷺ جماعة من الصحابة^(٣)، كالأربعة الذين من الأنصار، وكعبد الله بن عمرو ، فتيين بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف.

وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء - كالأعمش ويعقوب ، وخلف، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح ونحوهم - هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده، كما ثبت ذلك.

وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم، وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ ، والتابعون لهم بإحسان، والأئمة بعدهم، هل هو بما فيه من القراءات السبعة، وتمام العشرة، وغير ذلك؟ هل هو حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها؟ أو هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين. والأول قول أئمة السلف والعلماء ، والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم ، وهم متفقون على أن الأحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضاً خلافاً يتضاد فيه المعنى ويتناقض ، بل يصدق بعضها بعضاً، كما تصدق الآيات بعضها بعضاً.

وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم؛ إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع، لا إلى الرأي والابتداع.

أما إذا قيل: إن ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر ، وكذلك بطريق الأولى إذا قيل: إن

(١) مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٢٨٦٥ / ٦٣) وأحمد ٤ / ١٦٢ ، كلاهما عن عياض بن حمار المجلشي .

(٢) تفسير الطبري ١٣ / ١٢٤ .

(٣) البخاري في التفسير (٤٦٧٩) عن زيد بن ثابت

ذلك حرف من الأحرف السبعة؛ فإنه إذا كان قد سوغ لهم أن يقرؤوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف مع تنوع الأحرف في الرسم؛ فلأن يسوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى، وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة؛ لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين، كالتاء والياء، والفتح والضم، وهم يضبطون باللفظ كلا الأمرين، ويكون دلالة الخط الواحد على كلا المعنيين المنقولين المسموعين المتلوين شبيها بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المنقولين المعقولين المفهومين؛ فإن أصحاب رسول الله ﷺ تلقوا عنه ما أمره الله بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعاً، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي - وهو الذي روى عن عثمان، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» (١) كما رواه البخاري في صحيحه، وكان يقرئ القرآن أربعين سنة - قال: حدثنا الذين كانوا يقرئونا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً.

ولهذا دخل في معنى قوله: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» تعليم حروفه ومعانيه جميعاً، بل تعلم معانيه هو المقصود الأول بتعليم حروفه، وذلك هو الذي يزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله وعبد الله بن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن فازدنا إيماناً، وأتمت تتعلمون القرآن ثم تتعلمون الإيمان.

وفي الصحيحين عن حذيفة قال: حدثنا رسول الله ﷺ حديثين، رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر، حدثنا: أن الأمانة نزلت في جدر قلوب الرجال، ونزل القرآن (٢). وذكر الحديث بطوله، ولا تتسع هذه الورقة لذكر ذلك، وإنما المقصود التنبيه على أن ذلك كله مما بلغه رسول الله ﷺ إلى الناس.

وبلغنا أصحابه عنه الإيمان والقرآن، حروفه ومعانيه، وذلك مما أوحاه الله إليه، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف، كما ثبتت هذه القراءات، وليست شاذة حيثئذ، والله أعلم.

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٢٧).

(٢) البخاري في الرقاق (٦٤٩٧) وفي الفتن (٧٠٨٦) ومسلم في الإيمان (١٤٣/٢٣٠).

وقوله «جدر» أي أصل. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/٢٥٠.

سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن «جمع القراءات السبع» هل هو سنة أم بدعة ؟ وهل جمعت على عهد رسول الله ﷺ أم لا ؟ وهل لجامعها مزية ثواب على من قرأ برواية أم لا ؟
فأجاب :

الحمد لله . أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، فمعرفة القراءة (١) التي كان النبي ﷺ يقرأ بها ، أو يقرهم على القراءة بها ، أو يأذن لهم وقد أقرها بها سنة .

والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة واحدة .

وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة ، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة ، وأما الصحابة . . . (٢) .

(١) في المطبوعة : « القرآن » ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) بياض بالأصل .

قال شيخ الإسلام :

فصل

في «تمزيب القرآن» وفي «كم يقرأ» وفي «مقدار الصيام والقيام المشروع».

عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: أنكحني أبي امرأة ذات حسب، فكان يتعاهد ابنته فيسألها عن بعلها فتقول: نعم الرجل لم يطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفًا مذ أتيناها، فلما طال ذلك عليه ذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ألقن به»، فلقيته بعد، فقال: «كيف تصوم؟» قلت: كل يوم. قال: «متى - أو كيف - تختم؟» قلت: كل ليلة. قال: «صم من كل شهر ثلاثة أيام، واقرأ القرآن في كل شهر». قلت: إني أطيق أكثر من ذلك. قال: «صم ثلاثة أيام من كل جمعة». قلت: إني أطيق أكثر من ذلك. قال: «أفطر يومين وصم يوماً». قال: قلت: إني أطيق أكثر من ذلك. قال: «صم أفضل الصوم صوم داود، صيام يوم وإفطار يوم، واقرأ القرآن في كل سبع ليال مرة». قال: فليتنى قبلت رخصة رسول الله ﷺ؛ وذلك أنني كبرت وضعفت^(١)، فكان يقرأ على بعض أهله السبع من القرآن بالهنا، والذي يقرؤه يعرضه من النهار ليكون أخف عليه بالليل؛ فإذا أراد أن يتقوى أفطر أياماً وأحصى وصام مثلهن كراهية أن يترك شيئاً فارق عليه النبي ﷺ.

وقال بعضهم: في ثلاث وفي خمس، وأكثرهم على سبع. وفي لفظ: «اقرأ القرآن في شهر»، قلت: إني أجد قوة. قال: «فاقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك»^(٢) رواه بكماله البخاري وهذا لفظه، وروى مسلم الحديث بنحوه واللفظ الآخر مثله. وفي رواية: «ألم أخبر أنك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة؟». فقلت: نعم يانبي الله. وفيه قال: «اقرأ القرآن في كل شهر». قال: قلت يانبي الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه في كل عشر». قال: قلت يانبي الله، إني أطيق أفضل من ذلك. قال: «فاقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك». قال: فشددتُ فشدد عليّ. وقال لي النبي ﷺ: «إنك لا تدري، لعلك يطول بك عمرك». قال: فصرت إلى الذي قال النبي ﷺ^(٣).

(١) البخاري في الصوم (١٩٧٥) وفي فضائل القرآن (٥٠٥٢) ومسلم في الصيام (١١٥٩/١٨٢).

وقوله: «كنفًا» أي جانباً، تعني أنه لم يقربها. انظر: النهاية في غريب الحديث ٤/٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٥٤) ومسلم في الصيام (١١٥٩/١٨٤).

(٣) البخاري في الصوم (١٩٧٥) ومسلم في الصيام (١١٥٩/١٨١).

وعن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ قال : « اقرأ القرآن في كل ثلاث » : رواه أحمد وأبو داود (١) .

قلت : هذه الرواية نبه عليها البخاري . وقال بعضهم : في ثلاث ، وهو معنى ما روى عن سعد بن المنذر الأنصاري أنه قال : يا رسول الله ، اقرأ القرآن في ثلاث؟ قال : « نعم » . وكان يقرؤه حتى توفي ، رواه أحمد من طريق ابن لهيعة (٢) . وذكر أن بعضهم قال : في خمس وأكثرهم على سبع ، فالصحيح عندهم في حديث عبد الله بن عمرو أنه انتهى به النبي ﷺ إلى سبع ، كما أنه أمره ابتداء بقراءته في الشهر . فجعل الحد ما بين الشهر إلى الأسبوع ، وقد روى أنه أمره ابتداء أن يقرأه في أربعين ، وهذا في طرف السعة يناظر التثليث في طرف الاجتهاد .

وأما رواية من روى : « من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفقه » (٣) فلا تنافي رواية التسبيح ؛ فإن هذا ليس أمراً لعبد الله بن عمرو ، ولا فيه أنه جعل قراءته في ثلاث دائماً سنة مشروعة ، وإنما فيه الإخبار بأن من قرأه في أقل من ثلاث لم يفقه ، ومفهومه مفهوم العدد ، وهو مفهوم صحيح أن من قرأه في ثلاث فصاعداً فحكمه نقيض ذلك ، والتناقض يكون بالمخالفة ، ولو من بعض الوجوه .

فإذا كان من يقرؤه في ثلاث أحياناً قد يفقهه حصل مقصود الحديث ، ولا يلزم إذا شرع فعل ذلك أحياناً لبعض الناس أن تكون المداومة على ذلك مستحبة ؛ ولهذا لم يعلم في الصحابة على عهده من داوم (٤) على ذلك أعنى على قراءته دائماً فيما دون السبع ؛ ولهذا كان الإمام أحمد - رحمه الله - يقرؤه في كل سبع .

والمقصود بهذا الفصل أنه إذا كان التحزيب المستحب ما بين أسبوع إلى شهر - وإن كان قد روى ما بين ثلاث إلى أربعين - فالصحابية إنما كانوا يحزبونه سوراً تامة ، لا يحزبون السورة الواحدة ، كما روى أوس بن حذيفة ، قال : قدمنا على رسول الله ﷺ في وفد ثقيف ، قال : فتزلت الأحلاف على المغيرة بن شعبة ، ونزل رسول الله ﷺ على بني مالك في قبة له . قال : وكان كل ليلة يأتينا بعد العشاء ، يحدثنا قائماً على رجله حتى يراوح بين رجله من طول القيام ، وأكثر ما يحدثنا ما لقي من قومه من قريش . ثم يقول : « لا سواء كنا مستضعفين مستذلين بمكة ، فلما خرجنا إلى المدينة كانت سجال الحرب بيننا وبينهم ،

(١) أحمد ١٩٨/٢ ، وأبو داود في الصلاة (١٣٩١) .

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٥٤٨١) ولم أره في المسند ، فالإمام أحمد لم يذكر سعد بن المنذر في مسنده .

(٣) الترمذي في القراءات (٢٩٤٦) وأبو داود في الصلاة (١٣٩٤) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها

(١٣٤٧) والدارمي في الصلاة ١/٣٥٠ وأحمد ١٦٤/٢ كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٤) في المطبوعة : « دوام » ، والصواب ما أثبتناه .

نُدال عليهم ويدالون علينا» ، فلما كانت ليلة أبطأ عن الوقت الذي كان يأتينا فيه ، فقلنا :
لقد أبطأت عنا الليلة ، قال: « إنه طراً على حزبي من القرآن ، فكرهت أن أجيء حتى
أتمه» .

قال أوس : سألت أصحاب رسول الله ﷺ : كيف تحزبون القرآن؟ قالوا : ثلاث ،
 وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل واحد . رواه
أبو داود وهذا لفظه وأحمد وابن ماجه ، وفي رواية للإمام أحمد قالوا: نحزبه ثلاث
سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب
المفصل من (ق) حتى يختم^(١) . ورواه الطبراني في معجمه : فسألنا أصحاب رسول الله
ﷺ : كيف كان رسول الله ﷺ يحزب القرآن؟ فقالوا : كان رسول الله ﷺ يحزبه
ثلاثاً ، وخمساً^(٢) ، فذكره .

وهذا الحديث يوافق معنى حديث عبد الله بن عمرو ، في أن المسنون كان عندهم
قراءته في سبع ؛ ولهذا جعلوه سبعة أحزاب ، ولم يجعلوه ثلاثة ولا خمسة ، وفيه أنهم
حزبوه بالسور ، وهذا معلوم بالتواتر؛ فإنه قد علم أن أول ما جزئ القرآن بالحروف تجزئة
ثمانية وعشرين ، وثلاثين ، وستين . هذه التي تكون رؤوس الأجزاء والأحزاب في أثناء
السورة ، وأثناء القصة ونحو ذلك ، كان في زمن الحجاج وما بعده ، وروي أن الحجاج أمر
بذلك . ومن العراق فشا ذلك ولم يكن أهل المدينة يعرفون ذلك .

وإذا كانت التجزئة بالحروف محدثة من عهد الحجاج بالعراق ، فمعلوم أن الصحابة
قبل ذلك على عهد النبي ﷺ وبعده كان لهم تحزيب آخر؛ فإنهم كانوا يقدرون تارة
بالآيات فيقولون: خمسون آية ، ستون آية . وتارة بالسور ، لكن تسبيعه بالآيات لم يروه
أحد ، ولا ذكره أحد ، فتعين التحزيب بالسور .

فإن قيل: فترتيب سور القرآن ليس هو أمراً واجباً منصوباً عليه وإنما هو موكول إلى
الناس؛ ولهذا اختلف ترتيب مصاحف الصحابة - رضي الله عنهم - ولهذا في كراهة
تنكيس السور روايتان عن الإمام أحمد: إحداهما: يكره؛ لأنه خلاف المصحف العثماني
المتفق عليه . والثانية: لا يكره ، كما يلقيه الصبيان؛ إذ قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قرأ
بالبقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران^(٣) .

(١) أبو داود في الصلاة (١٣٩٣) وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٥) وأحمد ٩/٤ ، ٣٤٣ ، كلهم
عن أوس بن حذيفة .

(٢) الطبراني في الكبير (٥٩٩) عن أوس بن حذيفة .

(٣) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٧٢/٢٠٣) وأبو داود في الصلاة (٨٧٤) والنسائي في الافتتاح
(١٠٠٩) وأحمد ٣٨٤/٥ ، كلهم عن حذيفة .

قيل: لا ريب أن قراءة سورة بعد سورة لا بد أن يكون مرتباً، أكثر ما في الباب أن الترتيب يكون أنواعاً، كما أنزل القرآن على أحرف، وعلى هذا فهذا التحزيب يكون تابعاً لهذا الترتيب، ويجوز أيضاً أن يكون هذا التحزيب مع كل ترتيب، فإنه ليس في الحديث تعيين السور.

وهذا الذي كان عليه الصحابة هو الأحسن ؛ لوجوه:

أحدها: أن هذه التحزيبات المحدثّة تتضمن دائماً الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده، حتى يتضمن الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه، فيحصل القارئ في اليوم الثاني مبتدئاً بمعطوف ، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] وأمثال ذلك. ويتضمن الوقف على بعض القصة دون بعض - حتى كلام المتخاطبين - حتى يحصل الابتداء في اليوم التالي بكلام المجيب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥].

ومثل هذه الوقوف لا يسوغ في المجلس الواحد إذا طال الفصل بينهما بأجنبي؛ ولهذا لو ألحق بالكلام عطف أو استثناء أو شرط ونحو ذلك بعد طول الفصل بأجنبي لم يسغ باتفاق العلماء، ولو تأخر القبول عن الإيجاب بمثل ذلك بين المتخاطبين لم يسغ ذلك بلا نزاع، ومن حكى عن أحمد خلاف ذلك فقد أخطأ، كما أخطأ من نقل عن ابن عباس في الأول خلاف ذلك؛ وذلك أن المنقول عن أحمد أنه فيما إذا كان المتعاقدان غائبين، أو أحدهما غائب والآخر حاضراً فينقل الإيجاب أحدهما إلى الآخر، فيقبل في مجلس البلاغ وهذا جائز، بخلاف ما إذا كانا حاضرين، والذي في القرآن نقل كلام حاضرين متجاورين، فكيف يسوغ أن يفرق هذا التفريق لغير حاجة؟ بخلاف ما إذا فرق في التلقين لعدم حفظ المتلقن ونحو ذلك.

الثاني: أن النبي ﷺ كانت عاداته الغالبة وعادة أصحابه أن يقرأ في الصلاة بسورة ك (ق) ونحوها (١)، وكما كان عمر - رضي الله عنه - يقرأ بـ «يونس» و «يوسف» و «النحل»، ولما قرأ ﷺ بسورة «المؤمنين» في الفجر أدركته سعة فرقع في أثنائها.

(١) الترمذي في أبواب الصلاة (٥٣٤) والنسائي في العيدين (١٥٦٧) وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٨٢) كلهم عن أبي واقد الليثي.

وقال: «إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها ، فأسمع بكاء الصبي فأخفف لما أعلم من وجد أمه به» (١) .

وأما القراءة بأواخر السور وأوسطها، فلم يكن غالباً عليهم؛ ولهذا يتورع في كراهة ذلك ، وفيه النزاع المشهور في مذهب أحمد وغيره ، ومن أعدل الأقوال قول من قال: يكره اعتياد ذلك دون فعله أحياناً ؛ لثلا يخرج عما مضت به السنة، وعادة السلف من الصحابة والتابعين .

وإذا كان كذلك فمعلوم أن هذا التحزيب والتجزئة فيه مخالفة السنة أعظم مما في قراءة آخر السورة ووسطها في الصلاة . ويكل حال فلا ريب أن التجزئة والتحزيب الموافق لما كان هو الغالب على تلاوتهم أحسن .

والمقصود أن التحزيب بالسورة التامة أولى من التحزيب بالتجزئة .

الثالث: أن التجزئة المحدثه لا سبيل فيها إلى التسوية بين حروف الأحزاب؛ وذلك لأن الحروف في النطق تخالف الحروف في الخط في الزيادة والنقصان ، يزيد كل منهما على الآخر من وجه دون وجه، وتختلف الحروف من وجه ، وبيان ذلك بأمر:

أحدها: أن ألفات الوصل ثابتة في الخط، وهي في اللفظ تثبت في القطع وتحذف في الوصل، فالعَادُ إن حسبها انتقض عليه حال القارئ إذا وصل وهو الغالب فيها، وإن أسقطها انتقض عليه بحال القارئ القاطع، وبالخط .

الثاني : أن الحرف المشدد حرفان في اللفظ ، أولهما ساكن وهذا معروف بالحس واتفاق الناس، وهما متمائلان في اللفظ، وأما في الخط فقد يكونان حرفاً واحداً مثل ﴿إِيَّاكَ﴾ و﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] ، وقد يكونان حرفين مختلفين مثل: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿ [الفاتحة: ٦ ، ٧] و﴿حَيْثُ دُرِّي﴾ و ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] فالعَادُ إن حسب اللفظ فالإدغام إنما يكون في حال الوصل دون حال القطع، ويلزمه أن يجعل الأول من جنس الثاني، وهذا مخالف لهذا الحرف المعاد بها . وإن حسب الخط كان الأمر أعظم اضطراباً؛ فإنه يلزمه أن يجعل ذلك تارة حرفاً وتارة حرفين مختلفين، وهذا وإن كان هو الذي يتهجى فالنطق بخلافه .

الثالث: أن تقطيع حروف النطق من جنس تقطيع العروضيين، وأما حروف الخط

(١) البخاري في الأذان (٧٠٩) ومسلم في الصلاة (١٩٢/٤٧٠) والترمذي في الصلاة (٣٧٦) ، كلهم عن أنس بن مالك .

وقوله: « وَجَدَ أُمَّهُ » : أي حزنها . انظر: لسان العرب، مادة «وجد» .

فيخالف هذا من وجوه كثيرة، والناس في العادة إنما يتهجون الحروف مكتوبة لا منطوقة،
وبينهما فرق عظيم.

الرابع: أن النطق بالحروف ينقسم إلى ترتيل وغير ترتيل، ومقادير المدات والأصوات
من القراء غير منضبطة، وقد يكون في أحد الحزبين من حروف المد أكثر مما في الآخر،
فلا يمكن مراعاة التسوية في النطق، ومراعاة مجرد الخط لا فائدة فيه؛ فإن ذلك لا يوجب
تسوية زمان القراءة.

وإذا كان تحزيبه بالحروف إنما هو تقريب لا تحديد، كان ذلك من جنس تجزئته بالسور
هو أيضاً تقريب؛ فإن بعض الأسباع قد يكون أكثر من بعض في الحروف، وفي ذلك من
المصلحة العظيمة بقراءة الكلام المتصل بعبءه ببعض، والافتتاح بما فتح الله به السورة،
والاختتام بما ختم به، وتكميل المقصود من كل سورة ما ليس في ذلك التحزيب. وفيه
أيضاً من زوال المفاسد الذي في ذلك التحزيب ما تقدم التنبيه على بعضها، فصار راجحاً
بهذا الاعتبار.

ومن المعلوم أن طول العبادة وقصرها يتنوع بتنوع المصالح، فتستحب إطالة القيام تارة
وتخفيفه أخرى في الفرض والنفل بحسب الوجوه الشرعية، من غير أن يكون المشروع هو
التسوية بين مقادير ذلك في جميع الأيام، فعلم أن التسوية في مقادير العبادات البدنية في
الظاهر لا اعتبار به إذا قارنه مصلحة معتبرة، ولا يلزم من التساوي في القدر التساوي في
الفضل؛ بل قد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي ﷺ أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
[الإخلاص: ١] تعدل ثلث القرآن^(١). وثبت في الصحيح أن فاتحة الكتاب لم ينزل في
التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن مثلها^(٢). وثبت في الصحيح أن آية الكرسي
أعظم آية في القرآن^(٣). وأمثال ذلك.

فإذا قرأ القارئ في اليوم الأول البقرة، وآل عمران، والنساء بكما لها، وفي اليوم
الثاني إلى آخر براءة، وفي اليوم الثالث إلى آخر النمل - كان ذلك أفضل من أن يقرأ في

(١) البخاري في التوحيد (٧٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٩/٨١١) عن
أبي الدرداء.

(٢) الترمذي في فضائل القرآن (٢٨٧٥) وقال: «حسن صحيح» وفي تفسير القرآن (٣١٢٥) والسائي في الكبرى
في التفسير (١١٢٠٥) وأحمد ٤/٤١٢، ٤١٣، والحاكم ٢/٢٥٨، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم
يخرجاه» وواقفه الذهبي، وابن خزيمة (٥٠١)، كلهم عن أبي بن كعب.

(٣) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٨/٨١٠) وأبو داود في الصلاة (١٤٦٠) وأحمد ٥/١٤٢، كلهم
عن أبي بن كعب.

اليوم الأول إلى قوله: ﴿بَلِيغًا﴾ وفي اليوم الثاني إلى قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (١) [الأعراف: ١٧٠]، فعلى هذا إذا قرأه كل شهر، كما أمر به النبي ﷺ عبد الله بن عمرو أولاً، عملاً على قياس تمحيز الصحابة، فالسورة التي تكون نحو جزء أو أكثر بنحو نصف أو أقل يبسير يجعلها حزباً، كآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف.

وأما البقرة فقد يقال: يجعلها حزباً وإن كانت بقدر حزبين وثلاث، لكن الأشبه أنه يقسمها حزبين للحاجة؛ لأن التمحيز لا بد أن يكون متقارباً، بحيث يكون الحزب مثل الأجزاء ومثله مرة ودون النصف، وأما إذا كان مرتين وشيئاً فهذا تضعيف وزيادة.

وعلى هذا فإن الأعراف سبعة أجزاء، والأنفال جزء، وبراءة جزء، فإن هذا أولى من جعلها جزءاً؛ لأن ذلك يفضي إلى أن يكون نحو الثلث في ثمانية، والذي رجحناه يقتضى أن يكون نحو الثلث في تسعة، وهذا أقرب إلى العدل، وتمحيز الصحابة أوجب أن يكون الحزب الأول أكثر، ويكون إلى آخر العنكبوت العشر الثاني سورتين سوريتين.

وأما يونس وهود فجزءان أيضاً أو جزء واحد؛ لأنهما أول ذوات ﴿الر﴾، ويكون على هذا الثلث الأول سورة سورة، والثاني سورتين سوريتين، لكن الأول أقرب إلى أن يكون قريب الثلث الأول في العشر الأول، فإن الزيادة على الثلث بسورة أقرب من الزيادة بسورتين، وأيضاً فيكون عشرة أحزاب سورة سورة، وهذا أشبه بفعل الصحابة، ويوسف والرعد جزء، وكذلك إبراهيم والحجر، وكذلك النحل وسبحان، وكذلك الكهف ومريم، وكذلك طه والأنبياء، وكذلك الحج والمؤمنون، وكذلك النور والفرقان، وكذلك ذات ﴿طس﴾ الشعراء والنمل والقصص، وذات ﴿آلم﴾ العنكبوت والروم ولقمان والسجدة جزء، والأحزاب وسبأ وفاطر جزء، و﴿يس﴾ و﴿الصافات﴾ و﴿ص﴾ جزء، والزمر وغافر و﴿حم﴾ السجدة جزء، والخمس البواقي من آل ﴿حم﴾ جزء.

والثلث الأول أشبه بتشابه أوائل السور، والثاني أشبه بمقدار جزء من تجزئة الحروف وهو المرجح. ثم «القتال» و«الفتح» و«الحجرات» و«ق» و«الذاريات» جزء، ثم الأربعة الأجزاء المعروفة، وهذا تمحيز مناسب مشابه لتمحيز الصحابة - رضي الله عنهم - وهو مقارب لتمحيز الحروف، وإحدى عشرة سورة حزب حزب؛ إذ البقرة كسورتين، فيكون إحدى عشرة سورة، وهي نصيب إحدى عشرة ليلة، والله أعلم.

(١) في المطبوعة: «المصلين»، والصواب ما أثبتناه.

سئل - رحمه الله - عن جماعة اجتمعوا في ختمة وهم يقرؤون لعاصم وأبي عمرو ، فإذا وصلوا إلى سورة «الضحى» لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة، ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا ؟ وهل الحديث الذي ورد في التهليل والتكبير صحيح بالتواتر أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . نعم إذا قرؤوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل ، بل المشروع المسنون ، فإن هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها .

فإن جاز لقائل أن يقول: إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ جاز لغيره أن يقول: إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ ؛ إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور التي نقلها أكثر من قراءة ابن كثير قد أضاعوا فيها ما أمرهم به رسول الله ﷺ ؛ فإن أهل التواتر لا يجوز عليهم كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي إلى نقله . فمن جوز على جماهير القراء أن رسول الله ﷺ أقرأهم بتكبير زائد ، فعصوا لأمر رسول الله ﷺ ، وتركوا ما أمرهم به ، استحق العقوبة البليغة التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك .

وأبلغ من ذلك البسمة؛ فإن من القراء من يفصل بها ، ومنهم من لا يفصل بها وهي مكتوبة في المصاحف ، ثم الذين يقرؤون بحرف من لا يبسم لا يبسمون ؛ ولهذا لا ينكر عليهم ترك البسمة إخوانهم من القراء الذين يبسمون ، فكيف ينكر ترك التكبير على من يقرأ قراءة الجمهور؟ وليس التكبير مكتوباً في المصاحف وليس هو في القرآن بانفراق المسلمين . ومن ظن أن التكبير من القرآن فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل .

بخلاف البسمة ، فإنها من القرآن ، حيث كتبت في مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد المنصوص عنه في غير موضع ، وهو مذهب أبي حنيفة عند المحققين من أصحابه وغيرهم من الأئمة ، لكن مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما أنها من القرآن ، حيث كتبت البسمة ، وليست من السورة ، ومذهب مالك ليست من القرآن إلا في سورة النمل ، وهو قول في مذهب أبي حنيفة وأحمد .

ومع هذا فالنزاع فيها من مسائل الاجتهاد ، فمن قال: هي من القرآن حيث كتبت ، أو

قال: ليست هي من القرآن إلا في سورة النمل، كان قوله من الأقوال التي ساغ فيها الاجتهاد.

وأما التكبير، فمن قال: إنه من القرآن فإنه ضال باتفاق الأئمة، والواجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، فكيف مع هذا ينكر على من تركه؟! ومن جعل تارك التكبير مبتدعاً أو مخالفاً للسنّة أو عاصياً فإنه إلى الكفر أقرب منه إلى الإسلام، والواجب عقوبته بل إن أصرَّ على ذلك بعد وضوح الحجة وجب قتله.

ولو قدر أن النبي ﷺ أمر بالتكبير لبعض من أقرأه كان غاية ذلك يدل على جوازه، أو استحبابه، فإنه لو كان واجباً لما أهمله جمهور القراء، ولم يتفق أئمة المسلمين على عدم وجوبه، ولم ينقل أحد من أئمة الدين أن التكبير واجب، وإنما غاية من يقرأ بحرف ابن كثير أن يقول: إنه مستحب، وهذا خلاف البسملّة؛ فإن قراءتها واجبة عند من يجعلها من القرآن، ومع هذا فالقراء يسوغون ترك قراءتها لمن لم ير الفصل بها، فكيف لا يسوغ ترك التكبير لمن ليس داخلاً في قراءته؟

وأما ما يدعيه بعض القراء من التواتر في جزئيات الأمور، فليس هذا موضع تفصيله.

سُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ - عن الإمام مالك أنه قال: من كتب مصحفًا على غير رسم المصحف العثماني فقد أثم، أو قال: كفر. فهل هذا صحيح؟ وأكثر المصاحف اليوم على غير المصحف العثماني، فهل يحل لأحد كتابته على غير المصحف العثماني بشرط ألا يبدل لفظًا، ولا يغير معنى، أم لا؟

فأجاب:

أما هذا النقل عن مالك في تكفير من فعل ذلك فهو كذب على مالك، سواء أريد به رسم الخط أو رسم اللفظ؛ فإن مالكًا كان يقول عن أهل الشورى: إن لكل منهم مصحفًا يخالف رسم مصحف عثمان، وهم أجل من أن يقال فيهم مثل هذا الكلام، وهم علي ابن أبي طالب، والزبير، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف مع عثمان.

وأيضًا، فلو قرأ رجل بحرف من حروفهم التي تخرج عن مصحف عثماني ففيه روايتان عن مالك وأحمد، وأكثر العلماء يحتجون بما ثبت من ذلك عنهم، فكيف يكفر فاعل ذلك؟!

وأما اتباع رسم الخط بحيث يكتبه بالكوفي فلا يجب عند أحد من المسلمين، وكذلك اتباعه فيما كتبه بالواو والألف هو حسن لفظ رسم خط الصحابة.

وأما تكفير من كتب ألفاظ المصحف بالخط الذي اعتاده فلا أعلم أحدًا قال بتكفير من فعل ذلك، لكن متابعة خطهم أحسن، هكذا نقل عن مالك وغيره، والله أعلم.

وسُئِلَ عن قوم يقرؤون القرآن ويلحنون فيه، فأنكر عليهم منكر، فقال قائل منهم: كل لجنة بعشر حسنات؟!

فأجاب:

الحمد لله. إذا قدروا على تصحيح صححوا، وإن عجزوا عن ذلك فلا بأس بذلك حسب استطاعتهم.

وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَتْلُو الْقُرْآنَ مَخَافَةَ النِّسْيَانِ، وَرَجَاءِ الثَّوَابِ، فَهَلْ يُؤْجَرُ عَلَى قِرَاءَتِهِ لِلدِّرَاسَةِ وَمَخَافَةِ النِّسْيَانِ أَمْ لَا؟ وَقَدْ ذَكَرَ رَجُلٌ مِمَّنْ يَنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ أَنَّ الْقَارِئَ إِذَا قَرَأَ لِلدِّرَاسَةِ مَخَافَةَ النِّسْيَانِ أَنَّهُ لَا يُؤْجَرُ، فَهَلْ قَوْلُهُ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ:

بَلْ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لِلَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَثَابُ عَلَى ذَلِكَ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَوْ قَصِدَ بِقِرَاءَتِهِ أَنَّهُ يَقْرَؤُهُ لثَلَا يَنْسَاهُ، فَإِنْ نَسِيَ الْقُرْآنَ مِنَ الذُّنُوبِ، فَإِذَا قَصِدَ بِالْقُرْآنِ آدَاءَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْ دَوَامِ حِفْظِهِ لِلْقُرْآنِ، وَاجْتِنَابِ مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ إِهْمَالِهِ حَتَّى يَنْسَاهُ، فَقَدْ قَصِدَ طَاعَةَ اللَّهِ، فَكَيْفَ لَا يَثَابُ؟

وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَذْكُرُوا الْقُرْآنَ، فَهَلُو أَشَدَّ تَقَلُّبًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ مِنْ عُقُلِهَا» (١). وَقَالَ ﷺ: «عَرَضْتُ عَلَيَّ سَيِّئَاتِ أُمَّتِي فَرَأَيْتُ مِنْ مَسَاوِيْ أَعْمَالِهَا الرَّجُلَ يُؤْتِيهِ اللَّهُ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ فَيَنَامُ عَنْهَا حَتَّى يَنْسَاهَا» (٢)، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بَيْتَاتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ، إِلَّا غَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَحَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» (٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

آخر المجلد الثالث عشر

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٣٢) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٢٩/٧٩٠).

(٢) ابن أبي شيبة في فضائل القرآن (١٠٠٤٧) عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، وكنتز العمال (٢٨٤٧).

(٣) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة.

فهرس المجلد الثالث عشر

الموضوع

الصفحة

الفرقان بين الحق والباطل

- * فصل : فى الفرقان بين الحق والباطل ، وأن الله بين ذلك بكتابه ونبيه ٧
- المراد بالفرقان فى قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ ٨
- المراد بالفرقان فى قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ ١٠
- ما يقصد بالسلطان فى القرآن ١٠
- من الفرقان: التفريق بين المعروف والمنكر ، وبين الطيب والخبيث ١٠
- من الفرقان: التفريق بين أهل الحق وأهل الباطل ١١
- من الفروق بين الخالق والمخلوق ١١
- أصل « المثل » وما يراد به ١٢
- * فصل : فى أنه — سبحانه — يسوى بين الأمور المتماثلة ، فيحكم فى الشئ خلقا
وأمرًا بحكم مثله ١٤
- المراد بلفظ « الاختلاف » فى القرآن ١٤
- بيان معنى السنة ١٤
- قول السدى بأن النفاق على ثلاثة أوجه ١٥
- أقوال السلف أنفع من أقوال المتأخرين فى جميع علوم الدين ١٦
- * فصل : فى أنه إذا علم تفسير القرآن والحديث من جهة النبى ﷺ لم يحتج فى ذلك
إلى أقوال أهل اللغة ولا غيرهم ١٨
- من الأصول المتفق عليها بين الصحابة ١٨
- سبب بدعة الخوارج ٢٠
- علة عدم الوثوق فى رواية الشيعة ٢٠
- طوائف الشيعة ومقاتلهم ٢١
- متى حدثت القدرية ؟ وأصل بدعتهم ٢٣
- النزاع فى الإرادة وخلق أفعال العباد ٢٣
- مقولة الخوارج فى أهل الذنوب من أهل القبلة ٢٣
- حكم الاستثناء فى الإيمان ٢٦
- قول جههم فى الإيمان ٢٩
- مقولة المرجئة فى أهل الذنوب من أهل القبلة ٢٩

- ٣٠ ترتيب أهل الأهواء
- ٣٠ منشأ النزاع فى « الأسماء والأحكام » فى الإيمان والإسلام
- ٣١ الإيمان يتفاضل من وجهين
- ٣٣ قول المرجئة والجهمية والكرامية فى الإيمان
- ٣٧ * فصل : فى أن كل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل
- ٣٨ استفاضت النصوص عن خيرية أهل القرون الأولى
- ٣٩ حجة من خالف السنة
- ٤٢ عمر أفضل المحدثين الملمهين
- ٤٣ الوحى وحيان: وحى من الله ، ووحى من الشيطان
- ٤٣ طرق العلم ثلاثة
- ٤٤ الغلط تارة من الجن وتارة من صاحبه
- ٤٥ الجن مكلفون كالإنس
- ٤٦ معنى ﴿رَبَّنَا اسْتَمِعْ بَعْضًا مِّنَّا بِبَعْضٍ﴾ الآية
- ٤٧ صرع الجن للإنس هو لأسباب ثلاثة
- ٤٧ من استمتع الإنس بالجن
- ٤٩ الأقوال فى مؤمنى الجن ، وهل يثابون ويدخلون الجنة ؟
- ٥٢ لم لا يجوز أن يكون الجن ملكا ؟
- ٥٣ ضلال النصارى فى المسيح - عليه السلام
- ٥٤ المعتزلة خير من الرافضة
- ٥٥ الأشعرية ردوا من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم ما انتفع به خلق كثير
- ٥٦ مخالفة البخارية والضرارية للمعتزلة فى القدر والأسماء والأحكام وإنفاذ الوعيد
- ٥٧ * فصل : فإن قيل : فإذا كان فى كتب الأنجيل التى عندهم أن المسيح صلب ، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال: أنا المسيح ، ولا يقولون: إن الشيطان تمثل على صورته، فأين الإنجيل الذى قال الله عزوجل فيه: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ إلخ
- ٥٩ النصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح
- ٥٩ * فصل : فى قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ وغيرها من الآيات التى يذم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن
- ٦١ الاجتهاد فى « تحقيق المناط »
- ٦٢ حد الفقه
- ٦٢ جواب من قال: الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علما ؟
- ٦٤ ماذا لو تعارض خبران ، أحدهما سند ثابت والآخر مرسل ؟
- ٦٥ الجواب عن قولهم : الفقه من باب الظنون

- * فصل : فهنا ثلاثة أشياء : أحدها : الظن الراجع فى نفس المستدل المجتهد إلخ ٦٧
- بيان ما يلزم من قال : لا يكون فى الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه ،
ويقولون : ما ثم إلا الظن فى نفس المجتهد ، والأمارات لا ضابط لها ٦٨
- إذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطئ لا فى الأصول ولا فى الفروع ٦٨
- بيان أنه يوجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى وذلك فى عامة المسائل
التي تنازع فيها الناس ٧٠
- * فصل : فى أن جماع الفرقان بين الحق والباطل : أن يجعل ما بعث الله به رسله
وأنزل به كتبه هو الحق الذى يجب اتباعه ٧٥
- بيان الرسول ﷺ على وجهين — بيان ذلك ٧٥
- العلوم ثلاثة أقسام ٧٦
- تنازع الناس فى العلم بالمعاد ، وبحسن الأفعال وقبحها ٧٦
- طعن الرازى فى الاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية ٧٦
- * فصل : فى أن أهل البدع مختلفون فى الكتاب ومخالفون له ، ويحتجون بالمشابهة من
الكلام ، ويجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها ٧٨
- فى المشابهات قولان — بيان ذلك ٧٩
- مراد من قال من السلف : إن المشابهة لا يعلم تأويله إلا الله ٧٩
- الراجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل ، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه
وتخالفه متشابهة مجملة ٨٠
- الأصل الذى بنى عليه نفاة الصفات تعطيلهم ٨٠
- ما ذمه السلف من الكلام إنما هو الكلام الباطل المخالف للشرع والعقل ٨٠
- ما ابتدعه ابن سينا وأتباعه من الاستدلال بالممكن على الواجب ٨١
- حقيقة قول الجهمية المتقدمين والمتأخرين ٨٢
- بيان مقولة الهشامية والكرامية ٨٤
- ما وقع فيه الطوائف من الفساد أصله من الجهمية ٨٥
- الأصول الثابتة هى أصول الأنبياء ٨٦
- أصل عبادة الله عز وجل ٨٧
- الحكمة فى أن الله عز وجل ثنى قصة فرعون فى القرآن فى غير موضع ٨٩
- عمدة النفاة فى تنزيه الرب عن النقائص ٨٩
- طريقة الأنبياء وغيرهم فى كلام الله عز وجل ٩٢
- جزاء من خالف الرسل أو سبهم ٩٣
- كلام أبى الحسن الأشعري فى « الإبانة » عما يعتقد مخالفا الجهمية والقدرية والخوارج
وغيرهم ٩٤
- عمدة المعطلة نفاة الصفات ٩٥

- ٩٦ — الجعد بن درهم أول من أظهر في الإسلام التعطيل
- ٩٦ — سبب انحلال الدولة العباسية
- ٩٧ — استنجد ملوك مصر بنور الدين على النصارى
- ٩٧ — ما فعله هولاءو بالمسلمين
- ٩٩ — المأمون ومحنة القول بخلق القرآن
- ١٠٠ — قول عبد الله بن المبارك عن مقولة الجهمية في القرآن
- ١٠٠ — حقيقة قول الجهمية المعطلة
- ١٠١ — مخالفة ما في « فصوص الحكم » لابن عربي للقرآن
- ١٠١ — نبذة من أقوال أهل الوحدة
- ١٠٧ — يعبر بالفناء عن ثلاثة أمور
- ١٠٩ — معنى الإله
- ١١١ * فصل : في أن سبب ضلال المتكلمين مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم
- ١١٢ * فصل : في أن أول افتراق في الإسلام افتراق الخوارج
- ١١٢ — تكفير أهل البدع مبنى على مقدمتين باطلتين
- ١١٣ — دين الخوارج
- ١١٣ * فصل : في ظهور القدرية آخر عصر الصحابة ، وبيان مذهبهم
- ١١٤ — أصل ضلال القدرية
- ١١٥ — أقوال الناس في الشياطين
- ١١٦ — ارتداد اليونانية زمن قازان
- ظن بعض الشيوخ أن ما يؤمر به في قلبه من الله ويكون ذلك من الشيطان أو من أوليائه
- ١١٧ — قول القدرية الجهمية المجبرة أعظم مناقضة لما جاءت به الرسل من قول النفاة
- ١٢٠ — الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة
- ١٢١ —

رسالة في علم الباطن والظاهر

- * سئل عمن يدعى أن القرآن باطنا ، وأن لذلك الباطن باطنا إلى سبعة أبطن، ويروون
- ١٢٤ — في ذلك حديثا إلخ
- ١٢٥ — بيان المراد بقول القائل: « الباطن »
- * فصل : في أنه إذا أريد بالعلم الباطن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس أو عن بعضهم ، فهذا على نوعين
- ١٢٦ — ادعاء القرامطة أن للقرآن والإسلام باطنا يخالف الظاهر
- ١٢٧ — تفسير الباطنية لبعض الآيات
- ١٢٧ — بعض تفسيرات باطنية الصوفية
- ١٢٨ —

- ١٢٨ - بعض تفسيرات باطنية الفلاسفة
- ١٣٠ - كتاب « حقائق التفسير » لأبي عبد الرحمن السلمى يتضمن ثلاثة أنواع
- ١٣١ - العلم اللدنى
- ١٣٢ - أقوال الناس فى أسباب حصول العلم
- ١٣٣ - بيان قول القائل: إن النبى ﷺ خص كل قوم بما يصلح لهم إلخ
- ١٣٤ - نقص مقولة الفلاسفة وأمثالهم: إن الرسل تبطن للناس خلاف ما تظهر
- ١٣٤ - بيان كذب ما قيل عن عمر أنه قال: « كان النبى ﷺ وأبو بكر يتحدثان ، وكنت كالزنجى بينهما »
- ١٣٦ - بيان حقيقة أن النبى ﷺ خص حذيفة بسر لا يعلمه غيره
- ١٣٦ - تحقيق المناط وأمثلة له
- ١٣٦ - حديث أبى هريرة: « حفظت من رسول الله ﷺ جرابين ... » ليس هو من الباطن الذى يخالف الظاهر كما ادعى - بيان ذلك
- ١٣٧ - بيان معنى الحديث: « إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل العلم بالله ... »
- ١٣٩ - الصحابة لم يكونوا يظهرون خلاف ما يظنون
- ١٤٠ - جماع الأمر فى مسألة الباطن والظاهر
- ١٤٠ - الرافضة أجهل الطوائف وأبعدها عن معرفة المنقول والمعقول
- ١٤١ - الرسول ﷺ قد بلغ الرسالة وبين للناس ما نزل إليهم
- ١٤١ - بيان ضلال من قال: إن الخضر خرج عن الشريعة ، ولذا يجوز لغيره من الأولياء ما يجوز له
- ١٤٢ - البعض يفضل بعض الأولياء على الأنبياء
- ١٤٣ -

الإكليل فى المتشابه والتأويل

- * فصل: فى قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ» الآيات
- ١٤٥ - القلوب ثلاثة أقسام
- ١٤٥ - المحكم والمتشابه فى القرآن وفى اصطلاح بعض المفسرين
- ١٤٦ - الوجوه والنظائر
- ١٤٨ - معنى قوله تعالى: «وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا»
- ١٤٩ - عود الضمير فى قوله: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ» وما يترتب على ذلك
- ١٥٠ - مما جاء من لفظ « التأويل » فى القرآن
- ١٥١ - تفسير قوله: «وَوَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» الآيات
- ١٥٢ - لفظ « التأويل » يستعمل فى ثلاث معان
- ١٥٢ - التأويل فى عرف المتأخرين من المتفقهة والتكلمة والمحدثه ونحوهم
- ١٥٤ - التأويل فى لفظ السلف
- ١٥٤ -

- * فصل : فيمن أدخل أسماء الله وصفاته أو بعضها في المشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ١٥٧
- التأويل المردود ١٥٨
- السبب الذي أُلجأ أهل البدع إلى النفي والتعطيل ١٦٢
- نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنى ١٦٣
- السلف فسروا آيات الصفات وغيرها بما يوافق دلالتها وبيانها ١٦٤
- ما نفاه السلف في آيات الصفات إنما هو العلم بالكيفية ١٦٤
- مما يبين الفرق بين المعنى والتأويل ١٦٦

إقسام القرآن

- * فصل : في إقسام القرآن وبيان أنواعه ١٦٨
- * فصل : في أنه سبحانه لما أقسم بالصفات والذاريات والمرسلات ذكر المقسم عليه – لماذا ؟ ١٧٠
- الإقرار بالرب والملائكة معروف عند عامة الأمم – بيان ذلك ١٧٠
- لا يكون شيء إلا بمشيئة الله وقدرته ١٧٢
- الناس في تحقيق العبادة والتوكل أربعة أصناف ١٧٣
- تفاوت الناس في قربهم من الرسول وبعدهم منه ١٧٤

مقدمة التفسير

- الدافع لكتابة الإمام هذه المقدمة ١٧٦
- * فصل : في وجوب معرفة أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن ١٧٧
- * فصل : في أن الخلاف بين السلف في التفسير قليل ١٧٨
- تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ١٧٩
- الاختلاف في تفسير الصراط المستقيم ١٧٩
- فائدة معرفة سبب النزول ١٨١
- تنازع العلماء في قول الصحاب : نزلت هذه الآية في كذا ١٨٢
- من أسباب النزاع أن يكون اللفظ محتملاً لأمرين ١٨٢
- * فصل : في أن الاختلاف في التفسير على نوعين ١٨٥
- أهل مكة أعلم الناس بالتفسير ١٨٦
- الصحابة والتابعون لا يتعمدون الكذب على الرسول ١٨٧
- متى يوجب خبر الواحد العلم ؟ ١٨٨
- المراد بعلم علل الحديث ١٨٩
- * فصل : في بيان النوع الثاني من مستندى الاختلاف وهو ما يعلم بالاستدلال لا

- بالنقل ١٩٠
- ١٩٠ — التفاسير التي يندر أن يوجد بها غلط
- ١٩١ — المعتزلة والرافضة والقرامطة والصوفية صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم
- ١٩١ — أصول المعتزلة الخمسة
- ١٩٢ — أصول المعتزلة مع الخوارج
- ١٩٢ — من عجائب تفسير الرافضة
- ١٩٣ — تفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة من تفسير الزمخشري
- ١٩٥ * فصل : فى بيان أحسن طرق التفسير
- ١٩٦ — الموقف من الأحاديث الإسرائيلية
- ١٩٦ * فصل : فى أنه إذا لم نجد التفسير فى القرآن ولا فى السنة ولا عن الصحابة نرجع فى ذلك إلى أقوال التابعين
- ١٩٨ — تفسير القرآن بمجرد الرأى حرام
- ١٩٨ * فصل : فى أن المعتصمين بالقرآن علما وحالا وتلاوة وسمعا باطنا وظاهرا هم المسلمون حقا
- ٢٠٢ — المنحرفون عن القرآن أربع طوائف
- ٢٠٢ * فصل : فى السؤال عن « إجراء القرآن على ظاهره »
- ٢٠٤ * سئل عن قوله ﷺ : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » فاختلاف المفسرين فى آية واحدة إن كان بالرأى فكيف النجاة ؟ وإن لم يكن بالرأى فكيف وقع الاختلاف ؟
- ٢٠٥ * سئل عن جندى نسخ بيده صحيح مسلم والبخارى والقرآن إلخ ، وأى التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة : الزمخشري أم القرطبي أم البغوى ؟
- ٢٠٨ — أصح التفاسير
- ٢٠٨ * سئل عن قول النبى ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ما المراد بها ؟ وما سبب الاختلاف بين القراء ؟ وهل تجوز القراءة بالقراءات الشاذة والصلاة بها ؟
- ٢١٠ — أول من جمع القراءات
- ٢١١ — الحروف السبعة لا تتضمن تناقضا فى المعانى
- ٢١٢ — حكم القراءة بما شذ عن المصحف العثمانى
- ٢١٣ — حكم الصلاة بالقراءة الشاذة
- ٢١٣ — هل القراءات السبعة حرف من الحروف السبعة
- ٢١٤ — ترتيب السور منصوح عليه
- ٢١٤ — كذب من قال : إن ابن مسعود يجوز القراءة بالمعنى
- ٢١٥ — السبب الذى أوجب الاختلاف بين القراء
- ٢١٥ * سئل عن جمع القراءات السبع ، هل هو سنة أم بدعة ؟ وهل جمعت على عهد

- ٢١٨ رسول الله ﷺ ؟
- * فصل : فى تحزيب القرآن ، وفى كم يقرأ ؟ وفى مقدار الصيام والقيام المشروع ٢١٩
- ٢٢١ حكم تنكيس السور
- ٢٢٢ ما كان عليه الصحابة من التحزيب هو الأحسن
- ٢٢٣ القراءة بأواخر السور وأوسطها
- ٢٢٤ طول العبادة وقصرها يتنوع بتنوع المصالح
- * سئل عن جماعة اجتمعوا فى ختمة وهم يقرؤون لعاصم وأبى عمرو ، فإذا وصلوا إلى سورة « الضحى » لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة ، ففعلهم هذا هو الأفضل أم لا ؟ وما صحة الحديث الذى ورد فى التهليل والتكبير؟ ٢٢٦
- ٢٢٦ هل البسمة آية من السورة ؟
- * سئل عن الإمام مالك أنه قال: من كتب مصحفا على غير رسم المصحف العثمانى فقد أثم أو كفر ، فهل هذا صحيح ؟ مع أن أكثر المصاحف اليوم على غير المصحف العثمانى ٢٢٨
- * سئل عن قوم يقرؤون القرآن ويلحنون فيه ، فأنكر عليهم منكر ، فقال قائل منهم: كل لحنة بعشر حسنات ٢٢٨
- * سئل عن رجل يتلو القرآن مخافة النسيان ورجاء الثواب ، فهل يؤجر على قراءته للدراسة ومخافة النسيان أم لا ؟ ٢٢٩

رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م

I.S.B.N:977 - 15 - 0198 - 4

مَجْمُوعَةُ الْفِتَاوَى

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَامِيِّ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.ع.ع - المنصورة
الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص. ب. ٢٣٠
ت : ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨
المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣



مكتبة العبيكان - المملكة العربية السعودية
الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروة ص. ب. ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩

مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيَّ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا

أَنُورُ الْبَازِ

عَامِرُ الْجَزَارِ

المجلد الرابع عشر



كتاب

التفسير

الجزء الأول

من سورة الفاتحة إلى سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه ونور ضريحه :-

فصل

أسماء القرآن

القرآن، الفرقان، الكتاب، الهدى، النور، الشفاء، البيان، الموعظة، الرحمة، بصائر، البلاغ، الكريم، المجيد، العزيز، المبارك، التنزيل، المنزل، الصراط المستقيم، حبل الله، الذكر، الذكرى، تذكرة: ﴿وَأِنَّهُ لَتَذْكُرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الحاقة: ٤٨]، ﴿إِنَّهُ تَذْكُرَةٌ. فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [المدثر: ٥٤، ٥٥]، ﴿مُصَدِّقًا^(١) لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧، وآل عمران: ٣]، ﴿تَصَدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: ٣٧، ويوسف: ١١١]، المهيمن عليه، ﴿تَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، المتشابه، الثاني، الحكيم: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [لقمان: ٢]، محكم، المفصل: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، البرهان: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، على أحد القولين، الحق: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ١٠٨]، عربي مبین، أحسن الحديث، أحسن القصص على قول، كلام الله: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، العلم: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، العلي الحكيم: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدِينًا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، القيم: ﴿يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً. فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]، ﴿أَنْزَلَ عَلَيَّ عَبْدَهُ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا. قِيمًا﴾ [الكهف: ١، ٢]، وحى فى قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، حكمة فى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ. حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر: ٤، ٥]، وحكما فى قوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، ونبا على قول فى قوله: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبا: ٢]، ونذير على قول: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذِيرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦] فى حديث أبى موسى شافعا مشفعا وشاهداً مصدقا ، وسماه النبى ﷺ : «حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»^(١) وفى حديث الحارث عن على: «عِصْمَةٌ لِمَنْ اسْتَمْسَكَ بِهِ»^(٢).

(١) فى المطبوعة : « مصدق » ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) مسلم فى الطهارة (١/٢٢٣) ، والترمذى فى الدعوات (٣٥١٧) وقال : « حديث صحيح » ، والنسائى فى الزكاة (٢٤٣٧) ، وابن ماجه فى الطهارة (٢٨٠) ، وأحمد ٣٤٢/٥ ، ٣٤٣ كلهم عن أبى مالك الأشعرى .

(٣) الدارمى ٢ / ٤٣١ .

وأما وصفه بأنه يقص وينطق ويحكم ويفتى ويبشر ويهدي فقال : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقْصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [النمل : ٧٦] ، ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ ﴾ [الجاثية : ٢٩] ، ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [النساء : ١٢٧] أي : يفتيكم أيضا : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِينَ هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾ [الإسراء : ٩] .

فصل

في الآيات الدالة على اتباع القرآن

قوله : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة : ٦] ، فإنه في التفسير المرفوع عن النبي ﷺ كتاب الله (١) .

(١) بياض بالأصل .

وَسُئِلَ - رحمه الله - عن أحاديث ، هل هي صحيحة وهل رواها أحد من المعترين بإسناد صحيح؟ إلخ .

فقال :

فصل

وأما حديث فاتحة الكتاب ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ قال الله : أثنى علي عبدي ، وإذا قال : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ قال الله : مجدني عبدي . وإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال : هذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل «^(١) .

وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال : بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه ، فقال : «هذا باب من السماء فتح اليوم ولم يفتح قط إلا اليوم ، فنزل منه ملك فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض ، ولم ينزل قط إلا اليوم ، فسلم وقال : أبشر بنورين لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيت»^(٢) ، وفي بعض الأحاديث : « إن فاتحة الكتاب أعطيتها من كنز تحت العرش »^(٣) .

فصل

قال الله تعالى في أم القرآن والسبع المثاني والقرآن العظيم : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥] ، وهذه السورة هي أم القرآن ، وهي فاتحة الكتاب ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم ، وهي الشافية ، وهي الواجبة في الصلوات ، لا صلاة إلا بها ، وهي الكافية تكفي عن غيرها ولا يكفي غيرها عنها .

(١) مسلم في الصلاة (٣٨/٣٩٥) .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٢٥٤/٨٠٦) .

(٣) البيهقي في الشعب (٢١٤٨) بإسناد ضعيف ، وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير (١٥٦١) ، عن أنس .

والصلاة أفضل الأعمال ، وهي مؤلفة من كلم طيب وعمل صالح ، أفضل كلمها الطيب وأوجه القرآن ، وأفضل عملها الصالح وأوجه السجود ، كما جمع بين الأمرين في أول سورة أنزلها على رسوله ، حيث افتتحها بقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق : ١] وختمها بقوله : ﴿ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [العلق : ١٩] ، فوضعت الصلاة على ذلك أولها القراءة وآخرها السجود .

ولهذا قال سبحانه في صلاة الخوف : ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ رَاسِكُمْ ﴾ [النساء : ١٠٢] ، والمراد بالسجود الركعة التي يفعلونها وحدهم بعد مفارقتهم للإمام ، وما قبل القراءة من تكبير واستفتاح ، واستعاذة ، هي تحريم للصلاة ، ومقدمة لما بعده ، أول ما يتدنى به كالتقدمة ، وما يفعل بعد السجود من قعود ، وتشهد فيه التحية لله ، والسلام على عباده الصالحين والدعاء والسلام على الحاضرين ، فهو تحليل للصلاة ومعقبة لما قبله ، قال النبي ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم »^(١) .

ولهذا لما تنازع العلماء أيما أفضل كثرة الركوع والسجود أو طول القيام أو هما سواء على ثلاثة أقوال عن أحمد وغيره ، كان الصحيح أنهما سواء ، القيام فيه أفضل الأذكار ، والسجود أفضل الأعمال فاعتدلا ؛ ولهذا كانت صلاة رسول الله ﷺ معتدلة ، يجعل الأركان قريباً من السواء ، وإذا أطال القيام طويلاً كثيراً - كما كان يفعل في قيام الليل وصلاة الكسوف - أطال معه الركوع والسجود ، وإذا اقتصد فيه اقتصد في الركوع والسجود ، وأم الكتاب ، كما أنها القراءة الواجبة فهي أفضل سورة في القرآن . قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « لم ينزل في التوراة ولا الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن مثلاً ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته »^(٢) ، وفضائلها كثيرة جداً .

وقد جاء مأثوراً عن الحسن البصري - رواه ابن ماجه وغيره - أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب ، جمع علمها في الأربعة ، وجمع علم الأربعة في القرآن ، وجمع علم القرآن في المفصل ، وجمع علم المفصل في أم القرآن ، وجمع علم أم القرآن في هاتين الكلمتين الجامعتين : ﴿ يَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] وإن علم الكتب المنزلة من السماء اجتمع في هاتين الكلمتين الجامعتين .

(١) أبو داود في الطهارة (٦١) وفي الصلاة (٦١٨) ، والترمذي في الطهارة (٣) ، وقال : « هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن » ، وابن ماجه في الطهارة (٢٧٥) ، وأحمد ١/١٢٣ ، ١٢٩ كلهم عن علي بن أبي طالب .

(٢) الترمذي في فضائل القرآن (٢٨٧٥) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » ، والنسائي في التفسير (٢٢٥) ، وأحمد ٤١٣/٢ كلهم عن أبي هريرة .

ولهذا ثبت في الحديث الصحيح حديث : « إن الله تعالى يقول : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ قال الله : أثنى علي عبدي ، وإذا قال : ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ قال الله عز وجل : مَجَّدَنِي عبدي - وفي رواية : فَوَضَّ إِلَى عِبْدِي - وإذا قال : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال : فهذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل» (١) .

فقد ثبت بهذا النص أن هذه السورة منقسمة بين الله وبين عبده وأن هاتين الكلمتين مقتسم السورة ، فـ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ مع ما قبله لله ، و﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ مع ما بعده للعبد وله ما سأل ؛ ولهذا قال من قال من السلف : نصفها ثناء ونصفها مسألة ، وكل واحد من العبادة والاستعانة دعاء .

وإذا كان الله قد فرض علينا أن نناجيه وندعوه بهاتين الكلمتين في كل صلاة ، فمعلوم أن ذلك يقتضى أنه فرض علينا أن نعبده وأن نستعينه ؛ إذ إيجاب القول الذي هو إقرار واعتراف ودعاء وسؤال هو إيجاب لمعناه ليس إيجاباً لمجرد لفظ لا معنى له ، فإن هذا لا يجوز أن يقع ؛ بل إيجاب ذلك أبلغ من إيجاب مجرد العبادة والاستعانة ؛ فإن ذلك قد يحصل أصله بمجرد القلب ، أو القلب والبدن ، بل أوجب دعاء الله - عز وجل - ومناجاته ، وتكليمه ومخاطبته بذلك ليكون الواجب من ذلك كاملاً بصورة ومعنى بالقلب وبسائر الجسد .

وقد جمع بين هذين الأصلين الجامعين إيجاباً وغير إيجاب في مواضع ، كقوله في آخر سورة هود : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ [هود : ١٢٣] ، وقول العبد الصالح شعيب : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود : ٨٨] ، وقول إبراهيم والذين معه : ﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [المتحنة : ٤] ، وقوله - سبحانه - إذ أمر رسوله أن يقول : ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لَبِئُوا عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ ﴾ [الرعد : ٣٠] .

فأمر نبيه بأن يقول : على الرحمن توكلت وإليه متاب ، كما أمره بهما في قوله : ﴿ فَاعْبُدْهُ

(١) مسلم في الصلاة (٣٨/٣٩٥) .

وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴿ [هود : ١٢٣] والأمر له أمر لأمته ، وأمره بذلك فى أم القرآن وفى غيرها لأمته ليكون فعلهم ذلك طاعة لله وامثالاً لأمره ، ولا يتقدموا بين يدي الله ورسوله ؛ ولهذا كان عامة ما يفعله نبينا ﷺ والخالصون من أمته من الأدعية والعبادات وغيرها إنما هو بأمر من الله ؛ بخلاف من يفعل ما لم يؤمر به وإن كان حسناً أو عفواً ، وهذا أحد الأسباب الموجبة لفضله وفضل أمته على من سواهم ، وفضل الخالصين من أمته على المشويين الذين شابوا ما جاء به غيره ، كالمنحرفين عن الصراط المستقيم .

والى هذين الأصلين كان النبى ﷺ يقصد فى عباداته وأذكاره ومناجاته ، مثل قوله فى الأضحية : « اللهم هذا منك ولك »^(١) ، فإن قوله : « منك » هو معنى التوكل والاستعانة ، وقوله : « لك » هو معنى العبادة ، ومثل قوله فى قيامه من الليل : « لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، أعوذ بعزتك ، لا إله إلا أنت أن تضلني ، أنت الحي الذى لا يموت ، والجن والإنس يموتون »^(٢) إلى أمثال ذلك .

إذا تقرر هذا الأصل ، فالإنسان فى هذين الواجبين لا يخلو من أحوال أربعة هي القسمة الممكنة ، إما أن يأتي بهما ، وأما أن يأتي بالعبادة فقط ، وإما أن يأتي بالاستعانة فقط ، وإما أن يتركهما جميعاً .

ولهذا كان الناس فى هذه الأقسام الأربعة ، بل أهل الديانات هم أهل هذه الأقسام ، وهم المقصودون هنا بالكلام .

قسم يغلب عليه قصد التآله لله ومتابعة الأمر والنهى والإخلاص لله تعالى ، واتباع الشريعة فى الخضوع لأوامره وزواجره وكلماته الكونيات ، لكن يكون منقوصاً من جانب الاستعانة والتوكل ، فيكون إما عاجزاً وإما مفرطاً ، وهو مغلوب إما مع عدوه الباطن وإما مع عدوه الظاهر ، وربما يكثر منه الجزع مما يصيبه ، والحزن لما يفوته ، وهذا حال كثير ممن يعرف شريعة الله وأمره ، ويرى أنه متبع للشريعة وللعبادة الشرعية ، ولا يعرف قضاءه وقدره ، وهو حسن القصد ، طالب للحق ، لكنه غير عارف بالسبيل الموصلة ، والطريق المفضية .

وقسم يغلب عليه قصد الاستعانة بالله والتوكل عليه ، وإظهار الفقر والفاقة بين يديه ، والخضوع لقضائه وقدره وكلماته الكونيات ، لكن يكون منقوصاً من جانب العبادة وإخلاص الدين لله ، فلا يكون مقصوده أن يكون الدين كله لله ، وإن كان مقصوده ذلك

(١) لم تقف عليه .

(٢) البخارى فى التهجيد (١١٢٠) وفى الدعوات (٦٣١٧) ، ومسلم فى صلاة المسافرين (١٩٩/٧٦٩) وفى الذكر (٦٧/٢٧١٧) واللفظ لمسلم فى الذكر .

فلا يكون متبعاً لشريعة الله - عز وجل - ومنهاجه ، بل قصده نوع سلطان فى العالم ، إما سلطان قدرة وتأثير ، وإما سلطان كشف وإخبار ، أو قصده طلب ما يريد ودفن ما يكرهه بأى طريق كان ، أو مقصوده نوع عبادة وتأله بأى وجه كان همته فى الاستعانة والتوكل المعينة له على مقصوده ، فيكون إما جاهلاً وإما ظالماً تاركاً لبعض ما أمره الله به ، ركباً لبعض ما نهى الله عنه ، وهذه حال كثير ممن يتأله ويتصوف ويتفكر ، ويشهد قدر الله وقضائه ، ولا يشهد أمر الله ونهيه ، ويشهد قيام الأكون بالله وفقرها إليه ، وإقامته لها ولا يشهد ما أمر به وما نهى عنه ، وما الذى يحبه الله منه ويرضاه ، وما الذى يكرهه منه ويسخطه .

ولهذا يكثر فى هؤلاء من له كشف وتأثير وخرق عادة مع انحلال عن بعض الشريعة ، ومخالفة لبعض الأمر ، وإذا أوغل الرجل منهم دخل فى الإباحية والانحلال ، وربما صعد إلى فساد التوحيد فيخرج إلى الاتحاد والحلول المقيد ، كما قد وقع لكثير من الشيوخ ، ويوجد فى كلام صاحب « منازل السائرين » وغيره ما يفضي إلى ذلك .

وقد يدخل بعضهم فى « الاتحاد المطلق والقول بوحدة الوجود » فيعتقد أن الله هو الوجود المطلق ، كما يقول صاحب « الفتوحات المكية » فى أولها :

الرب حق والعبد حق ياليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنسى يكلف

وقسم ثالث معروضون عن عبادة الله وعن الاستعانة به جميعاً .

وهم فريقان : أهل دنيا وأهل دين ، فأهل الدين منهم هم أهل الدين الفاسد الذين يعبدون غير الله ، ويستعينون غير الله بظنهم وهواهم : « **إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى** » [النجم : ٢٣] ، وأهل الدنيا منهم الذين يطلبون ما يشتهونه من العاجلة بما يعتقدونه من الأسباب .

واعلم أنه يجب التفريق بين من قد يعرض عن عبادة الله والاستعانة به ، وبين من يعبد غيره ويستعين بسواه .

فصل

قال الله - عز وجل - في أول السورة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فبدأ بهذين الاسمين: الله، والرب.

و«الله» هو الإله المعبود، فهذا الاسم أحق بالعبادة؛ ولهذا يقال: الله أكبر، الحمد لله، سبحان الله لا إله إلا الله.

و«الرب» هو المربى الخالق الرازق الناصر الهادى. وهذا الاسم أحق باسم الاستعانة والمسألة؛ ولهذا يقال: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فعامّة المسألة والاستعانة المشروعة باسم الرب.

فالاسم الأول يتضمن غاية العبد ومصيره ومنتهاه، وما خلق له، وما فيه صلاحه وكماله، وهو عبادة الله، والاسم الثانى يتضمن خلق العبد ومبتداه، وهو أنه يربه ويتولاه مع أن الثانى يدخل فى الأول دخول الربوبية فى الإلهية، والربوبية تستلزم الألوهية أيضاً، والاسم «الرحمن» يتضمن كمال التعلقين، وبوصف الحالين فيه تتم سعادته فى دنياه وأخراه.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٠]، فذكر هنا الأسماء الثلاثة: (الرحمن) و (ربى) و (الإله)، وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ﴾ كما ذكر الأسماء الثلاثة فى أم القرآن، لكن بدأ هناك باسم الله؛ ولهذا بدأ فى السورة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فقدم الاسم وما يتعلق به من العبادة؛ لأن تلك السورة فاتحة الكتاب وأم القرآن، فقدم فيها المقصود الذى هو العلة الغائية، فإنها علة فاعلية للعلة الغائية. وقد بسطت هذا المعنى فى مواضع؛ فى أول «التفسير» وفى «قاعدة المحبة والإرادة» وفى غير ذلك.

فصل

ولما كان علم النفوس بحاجتهم وفقدهم إلى الرب قبل علمهم بحاجتهم وفقدهم إلى الإله المعبود ، وقصدهم لدفع حاجاتهم العاجلة قبل الآجلة ، كان إقرارهم بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة ألوهيته ، وكان الدعاء له والاستعانة به والتوكل عليه فيهم أكثر من العبادة له ، والإنابة إليه .

ولهذا إنما بعث الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، الذي هو المقصود المستلزم للإقرار بالربوبية ، وقد أخبر عنهم أنهم ﴿لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف : ٨٧] ، وأنهم إذا مسهم الضر ضل من يدعون إلا إياه وقال : ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظَّلْمِ دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [لقمان : ٣٢] ، فأخبر أنهم مقرون بربوبيته ، وأنهم مخلصون له الدين إذا مسهم الضر في دعائهم واستعانتهم ، ثم يعرضون عن عبادته في حال حصول أغراضهم .

وكثير من المتكلمين إنما يقررون الوجدانية من جهة الربوبية ، وأما الرسل فهم دعوا إليها من جهة الألوهية ، وكذلك كثير من المتصوفة المتعبدة وأرباب الأحوال إنما توجههم إلى الله من جهة ربوبيته ؛ لما يمدهم به في الباطن من الأحوال التي بها يتصرفون ، وهؤلاء من جنس الملوك ، وقد ذم الله - عز وجل - في القرآن هذا الصنف كثيراً ، فتدبر هذا فإنه تنكشف به أحوال قوم يتكلمون في الحقائق ، ويعملون عليها ، وهم - لعمرى - في نوع من الحقائق الكونية القدرية الربوبية لا في الحقائق الدينية الشرعية الإلهية ، وقد تكلمت على هذا المعنى في مواضع متعددة ، وهو أصل عظيم يجب الاعتناء به ، والله سبحانه أعلم .

فصل

وذلك أن الإنسان ، بل وجميع المخلوقات ، عباد لله تعالى ، فقراء إليه ، ممالك له ، وهو ربهم ومليكنهم وإلههم ، لا إله إلا هو ، فالمخلوق ليس له من نفسه شيء أصلاً ، بل نفسه وصفاته وأفعاله وما ينتفع به أو يستحقه - وغير ذلك - إنما هو من خلق الله ، والله - عز وجل - رب ذلك كله ومليكه ، وبارئته وخالقه ومصوره .

وإذا قلنا: ليس له من نفسه إلا العدم ، فالعدم ليس هو شيئاً يفتقر إلى فاعل موجود ، بل العدم ليس بشيء ، وبقاؤه مشروط بعدم فعل الفاعل ، لا أن عدم الفاعل يوجبه ويقتضيه كما يوجب الفاعل المفعول الموجود ، بل قد يضاف عدم المعلول إلى عدم العلة ، وبينهما فرق ، وذلك أن المفعول الموجود إنما خلقه وأبدعه الفاعل ، وليس المعدوم أبدعه

عدم الفاعل، فإنه يفضى إلى التسلسل والدور؛ ولأنه ليس اقتضاء أحد العدمين للآخر بأولى من العكس؛ فإنه ليس أحد العدمين مميزاً لحقيقة استوجب بها أن يكون فاعلاً، وإن كان يعقل أن عدم المقتضى أولى بعدم الأثر من العكس، فهذا لأنه لما كان وجود المقتضى هو المفيد لوجود المقتضى صار العقل يضيف عدمه إلى عدمه إضافة لزومية؛ لأن عدم الشيء إما أن يكون لعدم المقتضى أو لوجود المانع. وبعد قيام المقتضى لا يتصور أن يكون العدم إلا لأجل هاتين الصورتين أو الحالتين، فلما كان الشيء الذي انعقد سبب وجوده يعوقه ويمنعه المانع المنافي وهو أمر موجود، وتارة لا يكون سببه قد انعقد صار عدمه تارة ينسب إلى عدم مقتضيه، وتارة إلى وجود مانعه ومنافيه.

وهذا معنى قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ إذ مشيئته هي الموجبة وحدها لا غيرها، فيلزم من انتفائها انتفاؤه لا يكون شيء حتى تكون مشيئته، لا يكون شيء بدونها بحال، فليس لنا سبب يقتضى وجود شيء حتى تكون مشيئته مانعة من وجوده، بل مشيئته هي السبب الكامل، فمع وجودها لا مانع، ومع عدمها لا مقتضى ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ٧]، ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وإذا عرف أن العبد ليس له من نفسه خير أصلاً، بل ما بنا من نعمة فمن الله، وإذا مسنا الضر فإليه لجأ، والخير كله بيديه، كما قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال النبي ﷺ في سيد الاستغفار الذى فى صحيح البخارى: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتنى وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علىّ، وأبوء بذنبي، فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٢)، وقال فى دعاء الاستفتاح الذى فى صحيح مسلم: «ليبك وسعديك، والخير بيديك، والشر ليس إليك، تباركت ربنا وتعاليت»^(٣).

(١) فى المطبوعة: «قل أرايتم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٢٣).

(٣) مسلم فى صلاة المسافرين (٢٠١/٧٧١) عن على بن أبى طالب.

وذلك أن الشر إما أن يكون موجوداً أو معدوماً . فالمعدوم سواء كان عدم ذات أو عدم صفة من صفات كمالها أو فعل من أفعالها، مثل عدم الحياة ، أو العلم، أو السمع أو البصر، أو الكلام، أو العقل، أو العمل الصالح على تنوع أصنافه، مثل معرفة الله ومحبه وعبادته والتوكل عليه، والإنابة إليه، ورجائه وخشيته، وامتنال أوامره واجتناب نواهيه، وغير ذلك من الأمور المحمود الباطنة والظاهرة، من الأقوال والأفعال . فإن هذه الأمور كلها خيرات وحسنات وعدمها شر وسيئات، لكن هذا العدم ليس بشيء أصلاً، حتى يكون له باري وفاعل فيضاف إلى الله ، وإنما هو من لوازم النفس التي هي حقيقة الإنسان قبل أن تخلق وبعد أن خلقت، فإنها قبل أن تخلق عدم مستلزم لهذا العدم ، وبعد أن خلقت - وقد خلقت ضعيفة ناقصة - فيها النقص والضعف والعجز ، فإن هذه الأمور عدمية ، فأضيف إلى النفس من باب إضافة عدم المعلول إلى عدم علته ، وعدم مقتضيه ، وقد تكون من باب إضافته إلى وجود منافيه من وجه آخر سنيته إن شاء الله تعالى .

ونكتة الأمر: أن هذا الشر والسيئات العدمية ، ليست موجودة حتى يكون الله خالقها، فإن الله خالق كل شيء .

والمعدومات تنسب تارة إلى عدم فاعلها ، وتارة إلى وجود مانعها ، فلا تنسب إليه هذه الشرور العدمية على الوجهين :

أما الأول ، فلأنه الحق المين ، فلا يقال: عدمت لعدم فاعلها ومقتضيتها .

وأما الثاني - وهو وجود المانع - فلأن المانع إنما يحتاج إليه إذا وجد المقتضى ، ولو شاء فعلها لما منعه مانع ، وهو - سبحانه - لا يمنع نفسه ما شاء فعله ، بل هو فعال لما يشاء ، ولكن الله قد يخلق هذا سبباً ومقتضياً ومانعاً ، فإن جعل السبب تاماً لم يمنع شيء ، وإن لم يجعله تاماً منعه المانع لضعف السبب وعدم إعانة الله له ، فلا يعدم أمر إلا لأنه لم يشأه ، كما لا يوجد أمر إلا لأنه يشأه ، وإنما تضاف هذه السيئات العدمية إلى العبد لعدم السبب منه تارة ، ولوجود المانع منه أخرى .

أما عدم السبب فظاهر ؛ فإنه ليس منه قوة ولا حول ولا خير ولا سبب خير أصالة ، ولو كان منه شيء لكان سبباً فأضيف إليه لعدم السبب ، ولأنه قد صدرت منه أفعال كان سبباً لها بإعانة الله له ، فما لم يصدر منه كان لعدم السبب .

وأما وجود المانع المضاد له المنافي ، فلأن نفسه قد تضيق وتضعف ، وتعجز أن تجمع بين أفعال ممكنة في نفسها، متنافية في حقه ، فإذا اشتغل بسمع شيء أو بصره ، أو الكلام في شيء أو النظر فيه أو إرادته ، أو اشتغلت جوارحه بعمل كثير اشتغلت عن عمل آخر ،

وإن كان ذلك خيراً لضيقه وعجزه ، فصار قيام إحدى الصفات والأفعال به مانعاً وصاداً عن آخر .

والضيق والعجز يعود إلى عدم قدرته ، فعاد إلى العدم الذي هو منه ، والعدم المحض ليس بشيء حتى يضاف إلى الله تعالى ، وأما إن كان الشيء موجوداً كالآلم وسبب الآلم ، فينبغي أن يعرف أن الشر الموجود ليس شراً على الإطلاق ، ولا شراً محضاً ، وإنما هو شر في حق من تألم به ، وقد تكون مصائب قوم عند قوم فوائد .

ولهذا جاء في الحديث الذي رويناه مسلسلاً: «أمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومرة»^(١) ، وفي الحديث الذي رواه أبو داود : «لو أنفقت ملء الأرض ذهباً لما قبله منك حتى تؤمن بالقدر خيره وشره ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»^(٢) ، فالخير والشر هما بحسب العبد المضاف إليه كالحلو والمر سواء ، وذلك أن من لم يتألم بالشيء ليس في حقه شراً ، ومن تنعم به فهو في حقه خير ، كما كان النبي ﷺ يعلم من قص عليه أخوه رؤيا أن يقول: «خيراً تلقاه وشراً توقاه ، خيراً لنا وشراً لأعدائنا»^(٣) ، فإنه إذا أصاب العبد شر سر قلب عدوه ، فهو خير لهذا وشر لهذا ، ومن لم يكن له ولياً ولا عدواً فليس في حقه لا خيراً ولا شراً ، وليس في مخلوقات الله ما يؤلم الخلق كلهم دائماً ، ولا ما يؤلم جمهورهم دائماً ، بل مخلوقاته إما منعمة لهم أو لجمهورهم في أغلب الأوقات ، كالشمس والعافية ، فلم يكن في الموجودات التي خلقها الله ما هو شر مطلقاً عاماً .

فعلم أن الشر المخلوق الموجود شر مقيد خاص ، وفيه وجه آخر هو به خير وحسن ، وهو أغلب وجهيه ، كما قال تعالى : ﴿ أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [السجدة: ٧] ، وقال تعالى : ﴿ صَنَّعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥] ، وقال : ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾ [آل عمران: ١٩١] .

وقد علم المسلمون أن الله لم يخلق شيئاً ما إلا لحكمة ؛ فذلك الحكمة وجه حسنه وخيره ، ولا يكون في المخلوقات شر محض لا خير فيه ، ولا فائدة فيه بوجه من الوجوه؛ وبهذا يظهر معنى قوله : « والشر ليس إليك » ، وكون الشر لم يضاف إلى الله وحده ، بل إما بطريق العموم أو يضاف إلى السبب أو يحذف فاعله .

(١) ابن ماجه في المقدمة (٧٨) وقال البوصيري في الزوائد : « هذا إسناد ضعيف » عن عدى بن حاتم بمعناه .

(٢) أبو داود في السنة (٤٦٩٩) عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت .

(٣) الهيثمي في المجمع ١٨٦/٧ وقال : « رواه الطبراني وفيه سليمان بن عطاء القرشي ، وهو ضعيف » .

فهذا الشر الموجود الخاص المقيد سببه، إما عدم وإما وجود، فالعدم مثل عدم شرط أو جزء سبب؛ إذ لا يكون سببه عدماً محضاً؛ فإن العدم المحض لا يكون سبباً تاماً لوجود، ولكن يكون سبب الخير واللذة قد انعقد، ولا يحصل الشرط فيقع الألم، وذلك مثل عدم فعل الواجبات الذي هو سبب الذم والعقاب، ومثل عدم العلم الذي هو سبب ألم الجهل وعدم السمع والبصر والنطق الذي هو سبب الألم بالعمى والصمم والبكم، وعدم الصحة والقوة، الذي هو سبب الألم والمرض والضعف .

فهذه المواضع - ونحوها - يكون الشر - أيضاً - مضافاً إلى العدم المضاف إلى العبد، حتى يتحقق قول الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، فإن المرض وإن كان ألماً موجوداً فسببه ضعف القوة، وانتفاء الصحة الموجودة، وذلك عدم هو من الإنسان المعدوم بنفسه، ولا يتحقق قول الحق: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله: ﴿قُلْتُمْ أَنْتُمْ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] ونحو ذلك فيما كان سببه عدم فعل الواجب، وكذلك قول الصحابي: وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان.

يبين ذلك أن المحرمات جميعها من الكفر والفسوق والعصيان إنما يفعلها العبد لجهله أو لحاجته، فإنه إذا كان عالماً بمضرتها وهو غنى عنها امتنع أن يفعلها، والجهل أصله عدم، والحاجة أصلها العدم.

فأصل وقوع السيئات منه عدم العلم والغنى؛ ولهذا يقول في القرآن: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿أَقَلَّمْتُمْ تَكَوُّنُوا تَعْقِلُونَ﴾؟ [يس: ٦٢]، ﴿إِنَّهُمْ أَقْبَرُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ. فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِم يُهْرَعُونَ﴾ [الصفافات: ٦٩، ٧٠]، إلى نحو هذه المعاني .

وأما الموجود الذي هو سبب الشر الموجود الذي هو خاص كالآلام، مثل الأفعال المحرمة من الكفر الذي هو تكذيب أو استكبار، والفسوق الذي هو فعل المحرمات ونحو ذلك، فإن ذلك سبب الذم والعقاب، وكذلك تناول الأغذية الضارة، وكذلك الحركات الشديدة المورثة للألم، فهذا الوجود لا يكون وجوداً تاماً محضاً؛ إذ الوجود التام المحض لا يورث إلا خيراً، كما قلنا: إن العدم المحض لا يقتضى وجوداً، بل يكون وجوداً ناقصاً، إما في السبب وإما في المحل، كما يكون سبب التكذيب عدم معرفة الحق والإقرار به، وسبب عدم هذا العلم والقول عدم أسبابه، من النظر التام، والاستماع التام لآيات الحق وأعلامه .

وسبب عدم النظر والاستماع، إما عدم المقتضى فيكون عدماً محضاً، وإما وجود

مانع من الكبر أو الحسد فى النفس ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] ، وهو تصور باطل ، وسببه عدم غنى النفس بالحق فتعتاض عنه بالخيال الباطل .

والحسد - أيضاً - سببه عدم النعمة التى يصير بها مثل المحسود أو أفضل منه ، فإن ذلك يوجب كراهة الحاسد لأن يكافئه المحسود ، أو يتفضل عليه .

وكذلك الفسوق - كالقتل والزنا وسائر القبائح - إنما سببها حاجة النفس إلى الاستفاء بالقتل والالتذاذ بالزنا ، وإلا فمن حصل غرضه بلا قتل أو نال اللذة بلا زنا لا يفعل ذلك ، والحاجة مصدرها العدم ، وهذا يبين - إذا تدبره الإنسان - أن الشر الموجود إذا أضيف إلى عدم أو وجود فلا بد أن يكون وجوداً ناقصاً ، فتارة يضاف إلى عدم كمال السبب أو فوات الشرط ، وتارة يضاف إلى وجود ، ويعبر عنه تارة بالسبب الناقص والمحل الناقص ، وسبب ذلك إما عدم شرط أو وجود مانع ، والمانع لا يكون مانعاً إلا لضعف المقتضى ، وكل ما ذكرته واضح بين ، إلا هذا الموضوع ففيه غموض يتبين عند التأمل وله طرفان :

أحدهما : أن الموجود لا يكون سببه عدماً محضاً .

والثانى : أن الموجود لا يكون سبباً للعدم المحض ، وهذا معلوم بالبدية أن الكائنات الموجودة لا تصدر إلا عن حق موجود .

ولهذا كان معلوماً بالفطرة أنه لا بد لكل مصنوع من صانع ، كما قال تعالى : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] ، يقول : أخلقوا من غير خالق خلقهم ، أم هم خلقوا أنفسهم ؟

ومن التكلمين من استدل على هذا المطلوب بالقياس ، وضرب المثال ، والاستدلال عليه ممكن ودلائله كثيرة ، والفطرة عند صحتها أشد إقراراً به ، وهو لها أبده ، وهى إليه أشد اضطراباً من المثال الذى يقاس به .

وقد اختلف أهل الأصول فى العلة الشرعية ، هل يجوز تعليل الحكم الوجودى بالوصف العدمى فيها مع قولهم : إن العدمى يعلل بالعدمى ؟ فمنهم من قال : يعلل به ، ومنهم من أنكر ذلك ، ومنهم من فصل بين ما لا يجوز أن يكون علة للوجود فى قياس العلة ، ويجوز أن تكون علة له فى قياس الدلالة فلا يضاف إليه فى قياس الدلالة ، وهذا فصل الخطاب ، وهو أن قياس الدلالة يجوز أن يكون العدم فى علة وجزءاً من علة ؛ لأن عدم الوصف قد يكون دليلاً على وصف وجودى يقتضى الحكم .

وأما قياس العلة ، فلا يكون العدم فيه علة تامة ، لكن يكون جزءاً من العلة التامة

وشرطاً للعلة المقتضية التي ليست بتامة ، وقلنا : جزء من العلة التامة ، وهو معنى كونه شرطاً في اقتضاء العلة الوجودية ، وهذا نزاع لفظي ، فإذا حققت المعاني ارتفع . فهذا في بيان أحد الطرفين وهو أن الموجود لا يكون سببه عدماً محضاً .

وأما الطرف الثاني : وهو أن الموجود لا يكون سبباً لوجود يستلزم عدماً ، فلأن العدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود ، بل يكفي فيه عدم السبب الموجود ؛ ولأن السبب الموجود إذا أثر فلا بد أن يؤثر شيئاً ، والعدم المحض ليس بشيء ، فالأثر الذي هو عدم محض بمنزلة عدم الأثر ، بل إذا أثر الإعدام فالإعدام أمر وجودي فيه عدم ، فإن جعل الموجود معدوماً والمعدوم موجوداً أمر معقول ، أما جعل المعدوم معدوماً فلا يعقل إلا بمعنى الإبقاء على العدم ، والإبقاء على العدم يكفي فيه عدم الفاعل ، والفرق معلوم بين عدم الفاعل وعدم الموجب في عدم العلة ، وبين فاعل العدم ، وموجب العدم ، وعلة العدم . والعدم لا يفتقر إلى الثاني ، بل يكفي فيه الأول .

فتبين بذلك الطرفان ، وهو أن العدم المحض الذي ليس فيه شوب وجود لا يكون وجوداً ما ؛ لا سبباً ولا مسبباً ، ولا فاعلاً ولا مفعولاً أصلاً ، فالوجود المحض التام الذي ليس فيه شوب عدم لا يكون سبباً لعدم أصلاً ، ولا مسبباً عنه ، ولا فاعلاً له ولا مفعولاً ، أما كونه ليس مسبباً عنه ولا مفعولاً له فظاهر ، وأما كونه ليس سبباً له ، فإن كان سبباً لعدم محض فالعدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود ، وإن كان لعدم فيه وجود فذلك الوجود لا بد له من سبب ، ولو كان سببه تاماً وهو قابل لما دخل فيه عدم ؛ فإنه إذا كان السبب تاماً والمحل قابلاً ، وجب وجود المسبب ، فحيث كان فيه عدم فلعدم ما في السبب أو في المحل فلا يكون وجوداً محضاً .

فظهر أن السبب حيث تخلف حكمه إن كان لفوات شرط فهو عدم ، وإن كان لوجود مانع فإنما صار مانعاً لضعف السبب ، وهو أيضاً عدم قوته وكماله ، فظهر أن الوجود ليس سبب العدم المحض ، وظهر بذلك القسمة الرباعية ، وهي أن الوجود المحض لا يكون إلا خيراً .

يبين ذلك أن كل شر في العالم لا يخرج عن قسمين ؛ إما ألم وإما سبب الألم ، وسبب الألم مثل الأفعال السيئة المقتضية للعذاب ، والألم الموجود لا يكون إلا لنوع عدم ، فكما يكون سببه تفرق الاتصال ؛ وتفرق الاتصال هو عدم التأليف والاتصال الذي بينهما ، وهو الشر والفساد .

وأما سبب الألم ، فقد قررت في قاعدة كبيرة : أن أصل الذنوب هو عدم الواجبات

لا فعل المحرمات، وإن فعل المحرمات إنما وقع لعدم الواجبات ، فصار أصل الذنوب عدم الواجبات ، وأصل الآلم عدم الصحة ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يعلمهم في خطبة الحاجة أن يقولوا : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا »^(١) ، فيستعيذ من شر النفس الذى نشأ عنها من ذنوبها وخطاياها ، ويستعيذ من سيئات الأعمال التى هى عقوباتها وآلامها ؛ فإن قوله : « ومن سيئات أعمالنا » قد يراد به السيئات فى الأعمال ، وقد يراد به العقوبات ، فإن لفظ السيئات فى كتاب الله يراد به ما يسوء الإنسان من الشر ، وقد يراد به الأعمال السيئة ، قال تعالى : « إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا » [آل عمران: ١٢٠] ، وقال تعالى : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ » [الشورى : ٤٨] .

ومعلوم أن شر النفس هو الأعمال السيئة ، فتكون سيئات الأعمال هى الشر والعقوبات الحاصلة بها فيكون مستعيذاً من نوعى السيئات ؛ الأعمال السيئة وعقوباتها ، كما فى الاستعاذة المأمور بها فى الصلاة : « أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال »^(٢) ، فأمرنا بالاستعاذة من العذاب - عذاب الآخرة وعذاب البرخ - ومن سبب العذاب ، ومن فتنة المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال . وذكر الفتنة الخاصة بعد الفتنة العامة - فتنة المسيح الدجال - فإنها أعظم الفتن ، كما فى الحديث الصحيح : « ما من خلُق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من فتنة المسيح الدجال »^(٣) .

فصل

إذا ظهر أن العبد وكل مخلوق فقير إلى الله محتاج إليه ليس فقيراً إلى سواه ، فليس هو مستغنياً بنفسه ولا بغير ربه ، فإن ذلك الغير فقير أيضاً محتاج إلى الله ، ومن المأثور عن أبى يزيد - رحمه الله - أنه قال : استغائة المخلوق بالمخلوق كاستغائة الغريق بالغريق . وعن الشيخ أبى عبد الله القرشى^(٤) أنه قال : استغائة المخلوق بالمخلوق كاستغائة المسجون بالمسجون . وهذا تقريب وإلا فهو كاستغائة العدم بالعدم ؛ فإن المستغاث به إن لم يخلق

(١) أحمد ٣٩٢/١ وأبو داود فى النكاح (٢١١٨) . (٢) البخارى فى الأذان (٨٣٢) .

(٣) أحمد ٣٤٥/٣ بلفظ آخر عن جابر .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم ، الأندلسى الصوفى ، أحد العارفين وصاحب الكرامات والأحوال ، له كلمات وجمل فى آداب المعاملات وطرائق أهل الرياضات جمعها بعض تلاميذه فى كتاب «الفصول» أقام بمصر مدة ، وسكن القدس وتوفى بها سنة ٥٩٩هـ عن خمس وخمسين سنة . [شذرات الذهب ٣٤٢/٤ ، والأعلام ٣١٩/٥] .

الحق فيه قوة وحولا وإلا فليس له من نفسه شيء، قال سبحانه : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى : ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] واسم العبد يتناول معنيين .

أحدهما: بمعنى العابد كرهاً، كما قال : ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وقال : ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] وقال : ﴿يُذِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، [الأنعام: ١٠١]، ﴿كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، [الروم: ٢٦]، وقال : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥] .

والثاني: بمعنى العابد طوعاً وهو الذي يعبد ويستعينه، وهذا هو المذكور في قوله : ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقوله : ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]، وقوله : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وقوله : ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، وقوله : ﴿يَا عِبَادَ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وقوله : ﴿وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]، وقوله : ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيَّ عَبْدِي مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، وقوله : ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠، ٤٤]، وقوله : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] .

وهذه العبودية قد يخلو الإنسان منها تارة ، وأما الأولى فوصف لازم ، إذا أريد بها جريان القدر عليه وتصريف الخالق له ، قال تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، وعامة السلف على أن المراد بالاستسلام: استسلامهم له بالخضوع والذل ، لا مجرد تصريف الرب لهم، كما في قوله : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وهذا الخضوع والذل هو - أيضاً - لازم لكل عبد لابد له من ذلك ، وإن كان قد يعرض له أحياناً الإعراض عن ربه والاستكبار ، فلا بد له عند التحقيق من الخضوع والذل له، لكن المؤمن يسلم له طوعاً فيحبه ويطيع أمره، والكافر إنما يخضع له عند رغبة ورهبة ، فإذا زال عنه ذلك أعرض عن ربه ، كما قال : ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ﴾ [يونس: ١٢]، وقال : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهَهُ فَلَمَّا نَجَّكُم إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧] .

وفقر المخلوق وعبوديته أمر ذاتي له لا وجود له بدون ذلك، والحاجة ضرورية لكل
المصنوعات المخلوقات، وبذلك هي أنها لخالقها وفاطرها؛ إذ لا قيام لها بدونها، وإنما
يفترق الناس في شهود هذا الفقر والاضطرار وعزوبه عن قلوبهم .

وأيضاً، فالعبد يفتقر إلى الله من جهة أنه معبوده الذي يحبه حب إجلال وتعظيم،
فهو غاية مطلوبه ومراده ومنتهى همته، ولا صلاح له إلا بهذا، وأصل الحركات الحب،
والذي يستحق المحبة لذاته هو الله، فكل من أحب مع الله شيئاً فهو مشرك، وحبه فساد؛
وإنما الحب الصالح النافع حب الله والحب لله، والإنسان فقير إلى الله من جهة عبادته له
ومن جهة استعانه به للاستسلام والانقياد لمن أنت إليه فقير وهو ربك وإلهك .

وهذا العلم والعمل أمر فطري ضروري ؛ فإن النفوس تعلم فقرها إلى خالقها ، وتذل
لمن افتقرت إليه ، وغناه من الصمدية التي انفرد بها ، فإنه ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وهو شهود الربوبية بالاستعانة والتوكل والدعاء والسؤال، ثم
هذا لا يكفيها حتى تعلم ما يصلحها من العلم والعمل، وذلك هو عبادته والإنابة إليه؛
فإن العبد إنما خلق لعبادة ربه، فصلاحه وكماله ولذته وفرحه وسروره في أن يعبد ربه
وينيب إليه، وذلك قدر زائد على مسألته والافتقار إليه؛ فإن جميع الكائنات حادثة
بمشيئته، قائمة بقدرته وكلمته، محتاجة إليه، فقيرة إليه، مسلمة له طوعاً وكرهاً، فإذا
شهد العبد ذلك وأسلم له وخضع، فقد آمن بربوبيته، ورأى حاجته وفقره إليه صار سائلاً
له متوكلاً عليه مستعيناً به، إما بحاله أو بقاله ، بخلاف المستكبر عنه المعرض عن مسألته .

ثم هذا المستعين به السائل له، إما أن يسأل ما هو مأمور به، أو ما هو منهي عنه، أو
ما هو مباح له، فالأول حال المؤمنين السعداء الذين حالهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
[الفاتحة: ٥]، والثاني حال الكفار والفساق والعصاة الذين فيهم إيمان به وإن كانوا كفاراً ،
كما قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فهم مؤمنون
بربوبيته، مشركون في عبادته، كما قال النبي ﷺ لِحُصَيْنِ الخزاعي: «يا حصين ، كم
تعبد؟» قال: سبعة آلهة؛ ستة في الأرض وواحد في السماء، قال: «فمن الذي تعد
لرَعْبَتِكَ ورَهْبَتِكَ؟» قال : الذي في السماء ، قال: « أسلمك حتى أعلمك كلمة ينفعك
الله تعالى بها » ، فأسلم ، فقال : « قل : اللهم ألهمني رشدي ، وقني شر نفسي »
رواه أحمد وغيره (١).

ولهذا قال سبحانه وتعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا

(١) الترمذی فی الدعوات (٣٤٨٣) .

دَعَانِ فَلَيْسْتَ جَبِيئًا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿ [البقرة : ١٨٦] ، أخير - سبحانه - أنه قريب من عبادته ، يجيب دعوة الداعى إذا دعاه ، فهذا إخبار عن ربوبيته لهم ، وإعطائه سؤالهم ، وإجابة دعائهم ؛ فإنهم إذا دعوه فقد آمنوا بربوبيته لهم ، وإن كانوا مع ذلك كفاراً من وجه آخر ، وفساقاً أو عصاة ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهَهُ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّهِ مَسَّهُ كَذَلِكَ زِينٌ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [يونس : ١٢] ، ونظائره في القرآن كثيرة ، ثم أمرهم بأمرين فقال : ﴿ فَلَيْسْتَ جَبِيئًا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٦] . فالأول أن يطيعوه فيما أمرهم به من العبادة والاستعانة ، والثانى الإيمان بربوبيته وألوهيته ، وأنه ربهم والهمهم .

ولهذا قيل : إجابة الدعاء تكون عن صحة الاعتقاد ، وعن كمال الطاعة ؛ لأنه عقب آية الدعاء بقوله : ﴿ فَلَيْسْتَ جَبِيئًا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ والطاعة والعبادة هى مصلحة العبد التى فيها سعادته ونجاته ، وأما إجابة دعائه وإعطاء سؤاله ، فقد يكون منفعة وقد يكون مضرة ، قال تعالى : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء : ١١] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ يُعْجِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَلَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ ﴾ [يونس : ١١] ، وقال تعالى عن المشركين : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بَعْدَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال : ٣٢] ، وقال : ﴿ إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ١٩] ، وقال : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٥] ، وقال : ﴿ وَآتَىٰ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخْنَا مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ . وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ الآية [الأعراف : ١٧٥] ، [١٧٦] ، وقال : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ آبَاءَنَا وَابْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْهَلْ فَتَجْعَلْ لِعَنَةِ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٦١] ، وقال النبى ﷺ - لما دخل على أهل جابر - فقال : « لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ؛ فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون »^(١) .

(١) مسلم فى الجنائز (٧/٩٢٠) ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣/٣٨٤ كلاهما عن أم سلمة .

فصل

فالعبد كما أنه فقير إلى الله دائماً - فى إعانته وإجابة دعوته وإعطاء سؤاله وقضاء حوائجه - فهو فقير إليه فى أن يعلم ما يصلحه وما هو الذي يقصده ويريده، وهذا هو الأمر والنهي والشريعة، وإلا فإذا قضيت حاجته التى طلبها وأرادها ولم تكن مصلحة له كان ذلك ضرراً عليه، وإن كان فى الحال له فيه لذة ومنفعة فلا اعتبار بالمنفعة الخالصة أو الراجحة، وهذا قد عرفه الله عباده برسله وكتبه. علموهم، وزكوههم، وأمروهم بما ينفعهم، ونهوههم عما يضرهم، وبينوا لهم أن مطلوبهم ومقصودهم ومعبودهم يجب أن يكون هو الله وحده لا شريك له، كما أنه هو ربهم وخالقهم، وأنهم إن تركوا عبادته أو أشركوا به غيره خسروا خسراً مبيناً، وضلوا ضلالاً بعيداً، وكان ما أوتوه من قوة ومعرفة وجاه ومال وغير ذلك - وإن كانوا فيه فقراء إلى الله مستعينين به عليه، مقرين بربوبيته - فإنه ضرر عليهم، ولهم بئس المصير وسوء الدار .

وهذا هو الذي تعلق به الأمر الدينى الشرعى والإرادة الدينية الشرعية، كما تعلق بالأول الأمر الكونى القدرى والإرادة الكونية القدرية .

والله - سبحانه - قد أنعم على المؤمنين بالإعانة والهداية؛ فإنه بين لهم هُداهم بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وأعانهم على اتباع ذلك علماً وعملاً، كما منَّ عليهم وعلى سائر الخلق بأن خلقهم ورزقهم وعافاهم، ومنَّ على أكثر الخلق بأن عرفهم بربوبيته لهم وحاجتهم إليه، وأعطاهم سؤالهم، وأجاب دعاءهم، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فكل أهل السموات والأرض يسألونه، فصارت الدرجات أربعة :

قوم لم يعبدوه ولم يستعينوه، وقد خلقهم ورزقهم وعافاهم .

وقوم استعانوه فأعانهم ولم يعبدوه .

وقوم طلبوا عبادته وطاعته، ولم يستعينوه ولم يتوكلوا عليه .

والصنف الرابع : الذين عبدوه واستعانوه فأعانهم على عبادته وطاعته، وهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وقد بين - سبحانه - ما خص به المؤمنين فى قوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات : ٧] والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على أفضل المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى - :

فصل

والعبد مضطر دائماً إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم ، فهو مضطر إلى مقصود هذا الدعاء ؛ فإنه لا نجاة من العذاب ولا وصول إلى السعادة إلا بهذه الهداية ، فمن فاته فهو إما من المغضوب عليهم ، وإما من الضالين ، وهذا الهدى لا يحصل إلا بهدى الله ، وهذه الآية مما يبين فساد مذهب القدرية .

وأما سؤال من يقول: فقد هداهم فلا حاجة بهم إلى السؤال، وجواب من أجابه: بأن المطلوب دوامها - كلام من لم يعرف حقيقة الأسباب، وما أمر الله به؛ فإن «الصراط المستقيم» أن يفعل العبد في كل وقت ما أمر به في ذلك الوقت من علم وعمل، ولا يفعل ما نهى عنه، وهذا يحتاج في كل وقت إلى أن يعلم ويعمل ما أمر به في ذلك الوقت وما نهى عنه، وإلى أن يحصل له إرادة جازمة لفعل الأمور، وكراهة جازمة لترك المحظور، فهذا العلم المفصل والإرادة المفصلة لا يتصور أن تحصل للعبد في وقت واحد، بل كل وقت يحتاج إلى أن يجعل الله في قلبه من العلوم والإرادات ما يهتدى به في ذلك الصراط المستقيم .

نعم، حصل له هدى مجمل بأن القرآن حق، والرسول حق، ودين الإسلام حق، وذلك حق، ولكن هذا المجمل لا يغنيه إن لم يحصل له هدى مفصل في كل ما يأتيه ويذره من الجزئيات التي يحار فيها أكثر عقول الخلق، ويغلب الهوى والشهوات أكثر عقولهم لغلبة الشهوات والشبهات عليهم .

والإنسان خلق ظلوما جهولاً، فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهواه من الشر، فيحتاج دائماً إلى علم مفصل يزول به جهله، وعدل في محبته وبغضه ورضاه وغضبه وفعله وتركه وإعطائه ومنعه وأكله وشربه ونومه ويقظته، فكل ما يقوله ويعمله يحتاج فيه إلى علم ينافي جهله، وعدل ينافي ظلمه، فإن لم يمن الله عليه بالعلم المفصل والعدل المفصل وإلا كان فيه من الجهل والظلم ما يخرج به عن الصراط المستقيم، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ - بعد صلح الحديبية وبيعة الرضوان - : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ إلى قوله

تعالى : ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح : ١ ، ٢] ، فإذا كان هذا حاله في آخر حياته أو قريباً منها فكيف حال غيره ؟

و «الصراط المستقيم» قد فسر بالقرآن ، وبالإسلام ، وطريق العبودية ، وكل هذا حق فهو موصوف بهذا وبغيره ، فالقرآن مشتمل على مهمات وأمور دقيقة ، ونواهٍ وأخبار وقصص وغير ذلك ، إن لم يهد الله العبد إليها فهو جاهل بها ضال عنها ، وكذلك الإسلام وما اشتمل عليه من المكارم والطاعات والخصال المحمودة ، وكذلك العبادة وما اشتملت عليه .

فحاجة العبد إلى سؤال هذه الهداية ضرورية في سعادته ونجاته وفلاحه ، بخلاف حاجته إلى الرزق والنصر ، فإن الله يرزقه ، فإذا انقطع رزقه مات ، والموت لا بد منه ، فإذا كان من أهل الهدى به كان سعيداً قبل الموت وبعده ، وكان الموت موصلاً إلى السعادة الأبدية ، وكذلك النصر إذا قدر أنه غلب حتى قتل فإنه يموت شهيداً ، وكان القتل من تمام النعمة ، فتبين أن الحاجة إلى الهدى أعظم من الحاجة إلى النصر والرزق ، بل لا نسبة بينهما ؛ لأنه إذا هدى كان من المتقين ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق : ٢ ، ٣] ، وكان مما ينصر الله ورسوله ، ومن نصر الله نصره الله ، وكان من جند الله ، وهم الغالبون ؛ ولهذا كان هذا الدعاء هو المفروض .

وأيضاً ، فإنه يتضمن الرزق والنصر ؛ لأنه إذا هدى ، ثم أمر وهدى غيره بقوله وفعله ورؤيته ، فالهدى التام أعظم ما يحصل به الرزق والنصر ، فتبين أن هذا الدعاء جامع لكل مطلوب ، وهذا مما يبين لك أن غير الفاتحة لا يقوم مقامها وأن فضلها على غيرها من الكلام أعظم من فضل الركوع والسجود على سائر أفعال الخضوع ، فإذا تعينت الأفعال فهذا القول أولى ، والله أعلم .

وصلى الله على نبيه محمد وسلم تسليماً كثيراً .

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

فصل

وقد ذكرت في مواضع ما اشتملت عليه سورة «البقرة» من تقرير أصول العلم وقواعد الدين: أن الله - تعالى - افتتحها بذكر كتابه الهادي للمتقين، فوصف حال أهل الهدى، ثم الكافرين، ثم المنافقين. فهذه «جمل خبرية» ثم ذكر «الجمل الطليية» فدعا الناس إلى عبادته وحده، ثم ذكر الدلائل على ذلك من فرش الأرض وبناء السماء وإنزال الماء، وإخراج الثمار رزقا للعباد، ثم قرر «الرسالة» وذكر «الوعد، والوعيد» ثم ذكر مبدأ «النبوة والهدى» وما بثه في العالم من الخلق والأمر، ثم ذكر تعليم آدم الأسماء، وإسجاد الملائكة له لما شرفه من العلم؛ فإن هذا تقرير لجنس ما بعث به محمد ﷺ من الهدى ودين الحق، فقص جنس دعوة الأنبياء.

ثم انتقل إلى خطاب بنى إسرائيل وقصة موسى معهم، وضمن ذلك تقرير نبوته، إذ هو قرين محمد، فذكر آدم الذي هو أول، وموسى الذي هو نظيره، وهما اللذان احتجا، وموسى قتل نفساً فغفر له، وآدم أكل من الشجرة فتاب عليه، وكان في قصة موسى رد على الصابئة ونحوهم ممن يقر بجنس النبوات ولا يوجب اتباع ما جاؤوا به، وقد يتأولون أخبار الأنبياء، وفيها رد على أهل الكتاب بما تضمنه ذلك من الأمر بالإيمان بما جاء به محمد ﷺ، وتقرير نبوته، وذكر حال من عدل عن النبوة إلى السحر، وذكر النسخ الذي ينكره بعضهم، وذكر النصارى وأن الأمتين لن يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم. كل هذا في تقرير أصول الدين من الوحدانية والرسالة.

ثم أخذ - سبحانه - في بيان شرائع الإسلام التي على ملة إبراهيم، فذكر إبراهيم، الذي هو إمام، وبناء البيت الذي بتعظيمه يتميز أهل الإسلام عما سواهم، وذكر استقباله، وقرر ذلك؛ فإنه شعار الملة بين أهلها وغيرهم؛ ولهذا يقال: أهل القبلة، كما يقال: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم» (١).

وذكر من «المناسك» ما يختص بالمكان، وذلك أن الحج له مكان وزمان، و«العمرة» لها مكان فقط، والعكوف والركوع والسجود شرع فيه، ولا يتقيد به، ولا بمكان، ولا

(١) البخاري في الصلاة (٣٩١) والنسائي في الإيمان وشرائعه (٤٩٩٧).

بزمان، لكن الصلاة تنقيد باستقباله، فذكر - سبحانه - هذه الأنواع الخمسة: من العكوف، والصلاة، والطواف، والعمرة، والحج، والطواف يختص بالمكان، ثم أتبع ذلك ما يتعلق بالبيت من الطواف بالجبلين، وأنه لا جُنَاحَ فيه؛ جواباً لما كان عليه الأنصار في الجاهلية من كراهة الطواف بهما لأجل إهلالهم لمناة، وجواباً لقوم توقفوا عن الطواف بهما.

وجاء ذكر الطواف بعد العبادات المتعلقة بالبيت - بل وبالقلوب والأبدان والأموال - بعد ما أمروا به من الاستعانة بالصبر والصلاة للذين لا يقوم الدين إلا بهما، وكان ذلك مفتاح الجهاد المؤسس على الصبر؛ لأن ذلك من تمام أمر البيت؛ لأن أهل الملل لا يخالفون فيه، فلا يقوم أمر البيت إلا بالجهاد عنه، وذكر الصبر على المشروع والمقدور، وبين ما أنعم به على هذه الأمة من البشرى للصابرين؛ فإنها أعطيت ما لم تعط الأمم قبلها، فكان ذلك من خصائصها وشعائرها كالعبادات المتعلقة بالبيت؛ ولهذا يقرن بين الحج والجهاد لدخول كل منهما في سبيل الله، فأما الجهاد فهو أعظم سبيل الله بالنص والإجماع، وكذلك الحج في الأصح، كما قال: الحج من سبيل الله.

وبين أن هذا معروف عند أهل الكتاب بدمه لكاتم العلم، ثم ذكر أنه لا يقبل ديناً غير ذلك. ففي أولها: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وفي أثنائها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، فالأول نهي عام، والثاني نهي خاص، وذكرها بعد البيت ليتهاي عن قصد الأنداد المضاهية له وليته من الأصنام والمقابر ونحو ذلك، ووحد نفسه قبل ذلك، وأنه لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، ثم ذكر ما يتعلق بتوحيده من الآيات.

ثم ذكر الحلال والحرام، وأطلق الأمر في المطاعم؛ لأن الرسول بعث بالحنيفية وشعارها وهو البيت، وذكر سماحتها في الأحوال المباحة، وفي الدماء بما شرعه من القصاص، ومن أخذ الدية، ثم ذكر العبادات المتعلقة بالزمان، فذكر الوصية المتعلقة بالموت، ثم الصيام المتعلق برمضان، وما يتصل به من الاعتكاف ذكره في عبادات المكان وعبادات الزمان، فإنه يختص بالمسجد وبالزمان استحباباً أو وجوباً بوقت الصيام، ووسطه أولاً بين الطواف والصلاة؛ لأن الطواف يختص بالمسجد الحرام، والصلاة تشرع في جميع الأرض، والعكوف بينهما.

ثم أتبع ذلك بالنهي عن أكل الأموال بالباطل، وأخبر أن المحرم نوعان: نوع لعينه كالميتة، ونوع لكسبه كالربا والمغصوب. فاتبع المعنى الثابت بالمحرم الثابت بتحريمه لعينه، وذكر في أثناء عبادات الزمان المنتقل الحرام المنتقل؛ ولهذا أتبعه بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الأهْلَةُ الآية [البقرة : ١٨٩]، وهى أعلام العبادات الزمنية، وأخبر أنه جعلها مواقيت للناس فى أمر دينهم وديناهم وللحج؛ لأن البيت تحجه الملائكة والجن، فكان هذا أيضاً فى أن الحج موقت بالزمان كأنه موقت بالبيت المكانى؛ ولهذا ذكر بعد هذا من أحكام الحج ما يختص بالزمان، مع أن المكان من تمام الحج والعمرة .

وذكر المُحَصَّر، وذكر تقديم الإحلال المتعلق بالمال وهو الهدى عن الإحلال المتعلق بالنفس وهو الحلق، وإن المتحلل يخرج عن إحرامه فيحل بالأسهل فالأسهل؛ ولهذا كان آخر ما يحل عين الوطء^(١)، فإنه أعظم المحظورات ولا يفسد النسك بمحظور سواه .

وذكر « التمتع بالعمرة إلى الحج » لتعلقه بالزمان مع المكان؛ فإنه لا يكون متمتعاً حتى يحرم بالعمرة فى أشهر الحج، وحتى لا يكون أهله حاضرى المسجد الحرام - وهو الأبقى - فإنه الذى يظهر التمتع فى حقه لترفبه بسقوط أحد السفرين عنه، أما الذى هو حاضر فسيان عنده تمتع أو اعتمر قبل أشهر الحج، ثم ذكر وقت الحج، وأنه أشهر معلومات، وذكر الإحرام والوقوف بعرفة ومزدلفة؛ فإنه هذا مختص بزمان ومكان؛ ولهذا قال : ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة : ١٩٧]، ولم يقل : «والعمرة» لأنها تفرض فى كل وقت، ولا ريب أن السنة فرض الحج فى أشهره، ومن فرض قبله خالف السنة، فإما أن يلزمه ما التزمه كالنذر - إذ ليس فيه نقد للمشروع، وليس كمن صلى قبل الوقت - وإما أن يلزم الإحرام ويسقط الحج ويكون معتمراً، وهذان قولان مشهوران .

ثم أمر عند قضاء المناسك بذكره، وقضائها - والله أعلم - قضاء التَّغْتِ^(٢) والإحلال؛ ولهذا قال بعد ذلك : ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٠٣]، وهذا أيضاً من العبادات الزمانية المكانية . وهو ذكر الله تعالى مع رمى الجمار ومع الصلوات، ودل على أنه مكانى قوله : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ الآية [البقرة : ٢٠٣]، وإنما يكون التعجيل والتأخير فى الخروج من المكان؛ ولهذا تضاف هذه الأيام إلى مكانها فيقال : أيام منى، وإلى عملها فيقال : أيام التشريق، كما يقال : ليلة جَمَع^(٣)، وليلة مزدلفة، ويوم عرفة، ويوم الحج الأكبر، ويوم العيد، ويوم الجمعة، فتضاف إلى الأعمال وأماكن الأعمال؛ إذ الزمان تابع للحركة، والحركة تابعة للمكان .

(١) فى المطبوعة : «الوطن» ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) التَّغْتِ : قيل : الشَّعْتُ وما كان من نحو قص الأظفار والشارب وحلق العانة وغير ذلك . انظر : القاموس المحيط، مادة «تغت» .

(٣) أى منى .

فتدبر تناسب القرآن وارتباط بعضه ببعض ، وكيف ذكر أحكام الحج فيها في موضعين ، مع ذكر بيته وما يتعلق بمكانه ، وموضع ذكر فيه الأهله فذكر ما يتعلق بزمانه ، وذكر أيضاً القتال في المسجد الحرام والمقاصه في الشهر الحرام ؛ لأن ذلك مما يتعلق بالزمان المتعلق بالمكان ؛ ولهذا قرن - سبحانه - ذكر كون الأهله مواقيت للناس والحج .

وذكر أن « البر » ليس أن يشقى الرجل نفسه ، ويفعل ما لا فائده فيه ، من كونه يبرز للسماء ، فلا يستظل بسقف بيته ، حتى إذا أراد دخول بيته لا يأتيه إلا من ظهره ، فأخبر أن الهلال الذي جعل ميقاتاً للحج شرع مثل هذا ، وإنما تضمن شرع التقوى ، ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بأحكام النكاح والودات ، وما يتعلق بالأموال والصدقات والربا والديون وغير ذلك ، ثم ختمها بالدعاء العظيم المتضمن وضع الآصار والأغلال والعفو والمغفرة والرحمة وطلب النصر على القوم الكافرين الذين هم أعداء ما شرعه من الدين في كتابه المبين .

والحمد لله رب العالمين .

قال شيخ الإسلام:

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من « كتب التفسير » إلا ما هو خطأ:

منها قوله : ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ الآية [البقرة : ٨١]، ذكر أن المشهور أن « السيئة » الشرك، وقيل : الكبيرة يموت عليها، قاله عكرمة . قال مجاهد : هي الذنوب تحيط بالقلب .

قلت : الصواب ذكر أقوال السلف، وإن كان فيها ضعيف فالحجة تبين ضعفه، فلا يعدل عن ذكر أقوالهم لموافقها قول طائفة من المبتدعة، وهم ينقلون عن بعض السلف أن هذه الآية أخطأ فيها الكاتب كما قيل في غيرها، ومن أنكر شيئاً من القرآن بعد تواتره استتيب، فإن تاب وإلا قتل، وأما قبل تواتره عنده فلا يستتاب، لكن يبين له، وكذلك الأقوال التي جاءت الأحاديث بخلافها؛ فقها، وتصوفاً، واعتقاداً، وغير ذلك .

وقول مجاهد صحيح ، كما في الحديث الصحيح : « إذا أذنب العبد نكتَ في قلبه نكتة سوداء » إلخ (١)، والذي يغشى القلب يسمى «رَبِيئاً» و«طَبْعاً» و«خَتْمًا» و«قُفْلًا» ونحو ذلك ، فهذا ما أصر عليه . و«إحاطة الخطيئة» : إحداقها به فلا يمكنه الخروج، وهذا هو البَسَل بما كسبت نفسه، أي : تحبس عما فيه لنجاتها في الدارين ؛ فإن المعاصي قيد وحبس لصاحبها عن الجَوْلَان في فضاء التوحيد، وعن جَنَى ثمار الأعمال الصالحة .

ومن المتسبين إلى السنة من يقول : إن صاحب الكبيرة يعذب مطلقاً، والأكثرون على خلافه، وأن الله - سبحانه - يزن الحسنات والسيئات، وعلى هذا دل الكتاب والسنة وهو معنى الوزن، لكن تفسير السيئة بالشرك هو الأظهر؛ لأنه - سبحانه - غاير بين المكسوب والمحيط، فلو كان واحداً لم يغاير، والمشرك له خطايا غير الشرك أحاطت به لأنه لم يتب منها .

وأيضاً، قوله : ﴿سَيِّئَةٌ﴾ نكرة، وليس المراد جنس السيئات بالاتفاق .

وأيضاً، لفظ «السيئة» قد جاء في غير موضع مراداً به الشرك وقوله : ﴿سَيِّئَةٌ﴾ أي : حال سيئة أو مكان سيئة ونحو ذلك، كما في قوله : ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [البقرة : ٢٠١]،

(١) أحمد ٢/٢٩٧ والترمذى في التفسير (٣٣٣٤) .

أي حالاً حسنة تعم الخير كله، وهذا اللفظ يكون صفة، وقد ينقل من الوصفية إلى الإسمية؛ ويستعمل لازماً أو متعدياً يقال : ساء هذا الأمر ، أي : قُبِحَ ، ويقال : ساءني هذا، قال ابن عباس في قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس : ٢٧]: عملوا الشرك ؛ لأنه وصفهم بهذا فقط، ولو آمنوا لكان لهم حسنات، وكذا لما قال : ﴿كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ لم يذكر حسنة، كقوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ [يونس : ٢٦] أي : فعلوا الحسنى ، وهو ما أمروا به ، كذلك « السيئة » تتناول المحذور فيدخل فيها الشرك .

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه - :

فصل

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ . فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ [الأعراف: ٦، ٧]، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، قال طائفة من السلف: الغيب هو الله، أو من الإيمان بالغيب الإيمان بالله. ففي موضع نفى عن نفسه أن يكون غائباً، وفي موضع جعله نفسه غيباً.

ولهذا اختلف الناس في هذه المسألة، فطائفة من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم - كالقاضي وابن عقيل^(١) وابن الزاغوني^(٢) - يقولون بقياس الغائب على الشاهد، ويريدون بالغائب الله، ويقولون: قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط. كما يقولون في مسائل الصفات في إثبات العلم والخبرة والإرادة وغير ذلك. وأنكر ذلك عليهم طائفة منهم الشيخ أبو محمد في رسالته إلى أهل رأس العين، وقال: لا يسمى الله غائباً، واستدل بما ذكر.

وفصل الخطاب بين الطائفتين: أن اسم «الغيب والغائب» من الأمور الإضافية يراد به ما غاب عنا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا؛ وذلك لأن الواحد منا إذا غاب عن الآخر مغيباً مطلقاً لم يدرك هذا هذا ولا هذا هذا، والله - سبحانه - شهيد على العباد، رقيب عليهم، مهيمن عليهم، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فليس هو غائباً، وإنما لما لم يره العباد كان غيباً؛ ولهذا يدخل في الغيب الذي يؤمن به وليس هو بغائب؛ فإن «الغائب» اسم فاعل من قولك: غاب يغيب فهو غائب والله شاهد غير

(١) هو أبو الوفاء على بن عقيل البغدادي، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، اشتغل بمذهب المعتزلة في حياته، وقال عنه ابن حجر: «نعم كان معتزلياً، ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك وصحت توبته»، له تصانيف كثيرة، منها «كتاب الفنون» الذي يزيد على أربعمئة مجلد، توفي سنة ٥١٣هـ. [لسان الميزان ٤/ ٢٧٩، وشنرات الذهب ٤/ ٣٥].

(٢) هو أبو الحسن على بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني، مؤرخ فقيه، من أعيان الحنابلة، له تصانيف كثيرة في الفقه والأصول والحديث، منها: «الإقناع» و«الواضح» وغيرهما. ولد سنة ٤٥٥هـ، وتوفي سنة ٥٢٧هـ. [شنرات الذهب ٤/ ٨٠، والأعلام ٤/ ٣١٠].

غائب، وأما «الغيب» فهو مصدر غاب يغيب غيباً، وكثيراً ما يوضع المصدر موضع الفاعل كالعدل والصوم والزور، وموضع المفعول كالخلق والرزق ودرهم ضرب الأمير.

ولهذا يقرن الغيب بالشهادة، وهى أيضاً مصدر، فالشهادة هى المشهود أو الشاهد، والغيب هو إما المغيب عنه فهو الذى لا يشهد نقيض الشهادة، وإما بمعنى الغائب الذى غاب عنا فلم نشهده فتسميته باسم المصدر فيه تنبيه على النسبة إلى الغير، أى: ليس هو بنفسه غائباً، وإنما غاب عن الغير أو غاب الغير عنه.

وقد يقال: اسم «الشهادة، والغيب» يجمع النسبتين، فالشهادة ما شهدنا وشهدناه، والغيب ما غاب عنا وغبنا عنه فلم نشهده، وعلى كل تقدير فالمعنى فى كونه غيباً هو انتفاء شهود ناله، وهذه تسمية قرآنية صحيحة، فلو قالوا: قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب فيه مخالفة فى ظاهر اللفظ ولكن موافقة فى المعنى؛ فللهذا حصل فى إطلاقه التنازع.

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه - :

فصل

المثل فى الأصل: هو الشبيه وهو نوعان؛ لأن القضية المعينة إما أن تكون شبيهاً معيناً أو عاماً كلياً؛ فإن القضايا الكلية التى تعلم وتقال هى مطابقة مماثلة لكل ما يندرج فيها، وهذا يسمى قياساً فى لغة السلف واصطلاح المنطقيين.

وتمثيل الشيء المعين بشيء معين هو - أيضاً - يسمى قياساً فى لغة السلف واصطلاح الفقهاء، وهو الذى يسمى قياس التمثيل.

ثم من متأخري العلماء - كالغزالي وغيره - من ادعى أن حقيقة القياس إنما يقال على هذا، وما يسميه تأليف القضايا الكلية قياساً فمجاز من جهة أنه لم يشبهه فيه شيء بشيء، وإنما يلزم من عموم الحكم تساوى أفراده فيه، ومنهم من عكس كأبى محمد بن حزم، فإنه زعم أن لفظ القياس إنما ينبغى أن يكون فى تلك الأمور العامة وهو القياس الصحيح.

والصواب ما عليه السلف من اللغة الموافقة لما فى القرآن - كما سأذكره - أن كليهما (١) قياس وتمثيل واعتبار، وهو فى قياس التمثيل ظاهر، وأما قياس التكليل والشمول فلأنه يقاس كل واحد من الأفراد بذلك المقياس العام الثابت فى العلم والقول، وهو الأصل، كما يقاس الواحد بالأصل الذى يشبهه، فالأصل فيهما هو المثل، والقياس هو ضرب المثل؛ وأصله - والله أعلم - تقديره، فضرب المثل للشيء تقديره له، كما أن القياس أصله تقدير الشيء بالشيء، ومنه ضرب الدرهم وهو تقديره، وضرب الجزية والخراج وهو تقديرهما، والضريبة المقدرة والضرب فى الأرض، لأنه يقدر أثر الماشى بقدره، وكذلك الضرب بالعصي لأنه تقدير الألم بالألم، وهو جمعه وتأليفه وتقديره، كما أن الضريبة هى المال المجموع والضريبة الخلق، وضرب الدرهم جمع فضة مؤلفة مقدرة، وضرب الجزية والخراج إذا فرضه وقدره على مر السنين، والضرب فى الأرض الحركات المقدرة المجموعة إلى غاية محدودة، ومنه تضريب الثوب المحشو وهو تأليف خلله طرائق طرائق.

ولهذا يسمون الصورة القياسية الضرب، كما يقال للنوع الواحد: ضرب؛ لتألفه واتفاقه، وضرب المثل لما كان جمعاً بين علمين يطلب منهما علم ثالث، كان بمنزلة ضرب الفحل الذى يتولد عنه الولد؛ ولهذا يقسمون الضرب إلى ناتج وعقيم، كما ينقسم ضرب

(١) فى المطبوعة: «كلاهما» والصواب ما أثبتناه .

الفحل للأثنى إلى ناتج وعقيم، وكل واحد من نوعى ضرب المثل - وهو القياس - تارة يراد به التصوير وتفهم المعنى ، وتارة يراد به الدلالة على ثبوته والتصديق به، فقياس تصور وقياس تصديق، فتدبر هذا.

وكثيراً ما يقصد كلاهما، فإن ضرب المثل يوضح صورة المقصود وحكمه. وضرب الأمثال فى المعانى نوعان، هما نوعا القياس:

أحدهما: الأمثال المعينة التى يقاس فيها الفرع بأصل معين موجود أو مقدر، وهى فى القرآن بضع وأربعون مثلاً، كقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى آخره [البقرة: ١٧]، وقوله: ﴿مَثَلِ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

فإن التمثيل بين الموصوفين الذين يذكرهم من المنافقين، والمنفقين والمخلصين منهم والمرائين، وبين ما يذكره - سبحانه - من تلك الأمثال هو من جنس قياس التمثيل، الذى يقال فيه: مثل الذى يقتل بكودتى القصار^(١) كمثل الذى يقتل بالسيف، ومثل الهرة تقع فى الزيت كمثل الفأرة تقع فى السمن ونحو ذلك، ومبناه على الجمع بينهما، والفرق فى الصفات الاعتبارية فى الحكم المقصود إثباته أو نفيه، وقوله: مثله كمثل كذا، تشبيه للمثل العلمى بالمثل العلمى؛ لأنه هو الذى بتوسطه يحصل القياس، فإن المعتبر ينظر فى أحدهما فيتمثل فى علمه، وينظر فى الآخر فيتمثل فى علمه ثم يعتبر أحد المثلين بالآخر فيجدهما سواء، فيعلم أنهما سواء فى أنفسهما لاستوائهما فى العلم، ولا يمكن اعتبار أحدهما بالآخر فى نفسه حتى يتمثل كل منهما فى العلم، فإن الحكم على الشئ فرع على تصوره؛ ولهذا - والله أعلم - يقال: مثل هذا كمثل... (٢).

وبعض المواضع يذكر - سبحانه - الأصل المعتبر به ليستفاد حكم الفرع منه من غير تصريح بذكر الفرع، كقوله: ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، فإن هذا يحتاج إلى تفكر؛ ولهذا سأل عمر عنها من حضره

(١) كودتا القصار: هما خشبتا القصار. والقصار: هو المحور والمهذب للثياب؛ لأنه يدهها بالقصرة. انظر:

لسان العرب، مادة «قصر».

(٢) يياض بالأصل.

من الصحابة فأجابه ابن عباس بالجواب الذى أراضاه .

ونظير ذلك ذكر القصص ، فإنها كلها أمثال هي أصول قياس واعتبار ، ولا يمكن هناك تعديد ما يعتبر بها ، لأن كل إنسان له في حالة منها نصيب ، فيقال فيها : ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [يوسف : ١١١] ، ويقال عقب حكايتها : ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر : ٢] ، ويقال : ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئْتَيْنِ الثَّقَاتِ﴾ إلى قوله : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران : ١٣] ، والاعتبار هو القياس بعينه ، كما قال ابن عباس لما سئل عن دية الأصابع فقال : هي سواء ، واعتبروا ذلك بالأسنان ، أى : قيسوها بها ، فإن الأسنان مستوية الدية مع اختلاف المنافع ، فكذلك الأصابع ، ويقال : اعتبرت الدراهم بالصنجة إذا قدرتها بها .

النوع الثانى : الأمثال الكلية ، وهذه التى أشكل تسميتها أمثالا ، كما أشكل تسميتها قياساً ، حتى اعترض بعضهم قوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ﴾ [الحجج : ٧٣] ، فقال : أين المثل المضروب ؟ وكذلك إذا سمعوا قوله : ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم : ٥٨] ، يبقون حيارى لا يدرون ما هذه الأمثال ، وقد رأوا عدد ما فيه من تلك الأمثال المعينة بضعاً وأربعين مثلاً .

وهذه الأمثال تارة تكون صفات ، وتارة تكون أقيسة ، فإذا كانت أقيسة فلا بد فيها من خبرين هما قضيتان وحكمان ، وأنه لا بد أن يكون أحدهما كلياً ؛ لأن الأخبار التى هي القضايا لما انقسمت إلى معينة ومطلقة وكلية وجزئية ، وكل من ذلك انقسم إلى خبر عن إثبات وخبر عن نفى ، فضرب المثل الذى هو القياس لا بد أن يشتمل على خبر عام وقضية كلية ، وذلك هو المثل الثابت فى العقل الذى تقاس به الأعيان المقصود حكمها ، فلولا عمومها لما أمكن الاعتبار لجواز أن يكون المقصود حكمه خارجاً عن العموم ؛ ولهذا يقال : لا قياس عن قضيتين جزئيتين ، بل لا بد أن تكون إحداهما موجبة ، وإلا السلبان لا يدخل أحدهما فى الآخر ، لا بد فيه من خبر يعم .

وجملة ما يضرب من الأمثال ستة عشر ؛ لأن الأولى إما جزئية وإما كلية ، مثبتة أو نافية ، فهذه أربعة إذا ضربتها فى أربعة صارت ستة عشر ، تحذف منهما الجزئيتين سواء كانتا موجبتين أو سالبتين ، أو إحداهما سالبة والأخرى موجبة ، فهذه ست من ستة عشر ، والسالبتين سواء كانتا جزئيتين أو كليتين ، أو إحداهما دون الأخرى ، لكن إذا كانتا جزئيتين سالبتين فقد دخلت فى الأول ، يبقى ضربان محذوفين من ستة عشر . ويحذف منهما

السالبة الكلية الصغرى مع الكبرى الموجبة الجزئية؛ لأن الكبرى إذا كانت جزئية لم يجب أن يلاقيها السلب، بخلاف الإيجاب، فإن الإيجابين الجزئيين يلتقيان، وكذلك الإيجاب، الجزئى مع السلب الكلى يلتقيان لاندراج ذلك الموجب تحت السلب العام.

يبقى من الستة عشر ستة أضرب، فإذا كانت إحدهما موجبة كلية جاز فى الأخرى الأقسام الأربعة، وإذا كانت سالبة كلية جاز أن تقارنها الموجبتان، لكن تقدم مقارنة الكلية لها، ولا بد فى الجزئية أن تكون صغرى، وإذا كانت موجبة جزئية جاز أن تقارنها الكليتان، وقد تقدمتا، وإذا كانت سالبة جزئية لم يجز أن يقارنها إلا موجبة كلية، وقد تقدمت، فيقر الناتج ستة، والملغى عشرة، وبالأعتبارين تصير ثمانية.

فهذه الضروب العشرة مدار ثمانية منها على الإيجاب العام، ولا بد فى جميع ضروبه من أحد أمرين، إما إيجاب وعموم، وإما سلب وخصوص، فنقيضان لا يفيد اجتماعهما فائدة، بل إذا اجتمع النقيضان من نوعين كسالبة كلية وموجبة جزئية فتفيد بشرط كون الكبرى هي العامة، فظهر أنه لا بد فى كل قياس من ثبوت وعموم، إما مجتمعين فى مقدمة وإما مفترقين فى المقدمتين.

وأيضاً، مما يجب أن يعلم أن غالب الأمثال المضروبة والأقيسة، إنما يكون الخفى فيها إحدى القضيتين، وأما الأخرى فجلية معلومة، فضارب المثل وناسب القياس إنما يحتاج أن يبين تلك القضية الخفية، فيعلم بذلك المقصود لما قاربها فى الفعل من القضية السلبية والجلية هي الكبرى التى هي أعم.

فإن الشيء كلما كان أعم كان أعرف فى العقل لكثرة مرور مفرداته فى العقل، وخير الكلام ما قل ودل؛ فلهذا كانت الأمثال المضروبة فى القرآن تحذف منها القضية الجليلة لأن فى ذكرها تطويلاً وعياً^(١)، وكذلك ذكر النتيجة المقصودة بعد ذكر المقدمتين يعد تطويلاً.

واعتبر ذلك بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ما أحسن هذا البرهان! فلو قيل بعده: وما فسدتا فليس فيهما آلهة إلا الله لكان هذا من الكلام الغث الذى لا يناسب بلاغة التنزيل، وإنما ذلك من تأليف المعانى فى العقل مثل تأليف الأسماء من الحروف فى الهجاء والخط إذا علمنا الصبى الخط نقول له: «با» «سين» «ميم» صارت «بسم»، فإذا عقل لم يصلح له بعد ذلك أن يقرأه تهجياً فيذهب بيهجة الكلام؛ بل قد صار التأليف مستقراً، وكذلك النحوى إذا عرف أن «محمد رسول الله» مبتدأ وخبر لم يلف كلما رفع مثل ذلك أن يقول لأنه مبتدأ وخبر. فتأليف الأسماء من الحروف لفظاً ومعنى، وتأليف الكلم من الأسماء، وتأليف الأمثال من الكلم جنس واحد.

(١) أى: تَعْبَا.

ولهذا كان المؤلفون للأقيسة يتكلمون أولاً فى مفردات الألفاظ والمعانى التى هى الأسماء، ثم يتكلمون فى تأليف الكلمات من الأسماء الذى هو الخبر والقضية والحكم، ثم يتكلمون فى تأليف الأمثال المضروبة الذى هو « القياس » و « البرهان » و « الدليل » و « الآية » و « العلامة ». فهذا مما ينبغى أن يتفطن له، فإن من أعظم كمال القرآن تركه فى أمثاله المضروبة وأقيسته المنصوبة لذكر المقدمة الجلية الواضحة المعلومة، ثم اتباع ذلك بالأخبار عن النتيجة التى قد علم من أول الكلام أنها هى المقصود؛ بل إنما يكون ضرب المثل بذكر ما يستفاد ذكره ويتفجع بمعرفته، فذلك هو البيان، وهو البرهان، وأما ما لا حاجة إلى ذكره فذكره عي.

وبهذا يظهر لك خطأ قوم من البيانين الجهال والمنطقيين الضلال حيث قال بعض أولئك: الطريقة الكلامية البرهانية فى أساليب البيان ليست فى القرآن إلا قليلا، وقال الثانى: إنه ليس فى القرآن برهان تام، فهؤلاء من أجهل الخلق باللفظ والمعنى، فإنه ليس فى القرآن إلا الطريقة البرهانية المستقيمة لمن عقل وتدبر.

وأيضاً، فينبغى أن يعرف أن مضار ضرب المثل ونصب القياس على العموم والخصوص والسلب والإيجاب؛ فإنه ما من خبر إلا وهو إما عام أو خاص؛ سالب أو موجب، فالمعين خاص محصور، والجزئى أيضاً خاص غير محصور، والمطلق إما عام وإما فى معنى الخاص.

فينبغى لمن أراد معرفة هذا الباب أن يعرف صيغ النفى والعموم؛ فإن ذلك يبيغى فى القرآن على أبلغ نظام.

مثال ذلك : أن «صيغة الاستفهام» يحسب من أخذ ببادئ الرأى أنها لا تدخل فى القياس المضروب؛ لأنه لا يدخل فيه إلا القضايا الخبرية، وهذه طلبية، فإذا تأمل وعلم أن أكثر استفهامات القرآن - أو كثيراً منها - إنما هى استفهام إنكار معناه الذم والنهى إن كان إنكاراً شريعياً، أو معناه النفى والسلب إن كان إنكار وجود ووقوع، كما فى قوله : ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس : ٧٨]، ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَآ رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم : ٢٨]، وكذلك قوله : ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل : ٥٩]، وقوله فى تعديد الآيات : ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل : ٦٠ - ٦٤]، أى : أفعل هذه إله مع الله؟! والمعنى : ما فعلها إلا الله، وقوله : ﴿أَمْ خَلِقُوا مِّنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور : ٣٥] وما معها.

وهذا الذى ذكرناه الذى جاء به القرآن هو ضرب الأمثال من جهة المعنى، وقد يعبر فى

اللغة بضرب المثل أو بالمثل المضروب عن نوع من الألفاظ ، فيستفاد منه التعبير كما يستفاد من اللغة ، لكن لا يستفاد منه الدليل على الحكم كأمثال القرآن ، وهو أن يكون الرجل قد قال كلمة منظومة أو مثورة لسبب اقتضاه فشاعت في الاستعمال ، حتى يصار يعبر بها عن كل ما أشبه ذلك المعنى الأول ، وإن كان اللفظ في الأصل غير موضوع لها ، فكأن تلك الجملة المثلية نقلت بالعرف من المعنى الخاص إلى العام كما تنقل الألفاظ المفردة ، فهذا نقل في الجملة مثل قولهم: «يداك أوكتنا ، وفؤك نفخ» هو مواز لقولهم: «أنت جنيت هذا»؛ لأن هذا المثل قيل ابتداء لمن كانت جنائته بالإيكاء والنفخ ، ثم صار مثلاً عاماً ، وكذلك قولهم: «الصيف ضيبت اللبن»^(١) مثل قولك: «فرطت وتركت الحزم ، وتركت ما يحتاج إليه وقت القدرة عليه حتى فات» ، وأصل الكلمة قيلت للمعنى الخاص .

وكذلك «عسى الغوير أبوساً» أى : أتخاف أن يكون لهذا الظاهر الحسن باطن ردىء؟ فهذا نوع من البيان يدخل في اللغة والخطاب ، فالمتكلم به حكمه حكم المبين بالعبارة الدالة ، سواء كان المعنى فى نفسه حقاً أو باطلاً؛ إذ قد يتمثل به فى حق من ليس كذلك ، فهذا تطلبه فى القرآن من جنس تطلب الألفاظ العرفية ، فهو نظر فى دلالة اللفظ على المعنى لا نظر فى صحة المعنى ودلالته على الحكم ، وليس هو المراد بقوله: «وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ» [الروم: ٥٨] ، فتدبر هذا فإنه يجلو عنك شبهة لفظية ومعنوية .

وهذه الأمثال اللغوية أنواع ، موجود فى القرآن منها أجناسها ، وهى مُعلنة ببلاغة لفظه ونظمه وبراعة بيانه اللفظى ، والذين يتكلمون فى علم البيان وإعجاز القرآن يتكلمون فى مثل هذا ، ومن الناس من يكون أول ما يتكلم بالكلمة صارت مثلاً ، ومنهم من لا تصير الكلمة مثلاً حتى يتمثل بها الضارب فيكون هذا أول من تمثل بها ، كقوله ﷺ : «الآن حَمِيَّ الوَطِيسُ»^(٢) ، وكقوله : «مِسْعَرُ حَرْبٍ»^(٣) ونحو ذلك ، لكن النفى بصيغة الاستفهام

(١) هذا المثل فى الأصل خوطبت به امرأة ، وهى دخنتوس بنت لقيط بن زرارة ، كانت تحب عمرو بن عمرو بن عدس ، وكان شيخاً كبيراً ، ففركته فطلقها ، ثم تزوجها فتى جميل الوجه ، وأجذبت ، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلوبة ، فقال عمرو: «فى الصيف ضيبت اللبن» . وإنما خص الصيف لأن سؤالها الطلاق كان فى الصيف .

وهذا المثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه . انظر : مجمع الأمثال ٢/ ٢٣ .

(٢) مسلم فى الجهاد (٧٦/١٧٧٥) ، وأحمد ١/ ٢٠٧ عن العباس واللفظ لأحمد . والوطيس : شبه الثور ، عبر

عن اشتباك الحرب وقيامها على ساق . انظر : النهاية فى غريب الحديث ٥/ ٢٠٤ .

(٣) أحمد ٤/ ٣٣١ والبخارى فى الشروط (٢٧٣١) .

المضمن معنى الإنكار هو نفى مضمن دليل النفي، فلا يمكن مقابله بمنع، وذلك أنه لا ينفي باستفهام الإنكار إلا ما ظهر بيانه أو ادعى ظهور بيانه، فيكون ضاربه إما كاملاً في استدلاله وقياسه وإما جاهلاً، كالذي قال: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

إذا تبين ذلك، فالأمثال المضروبة في القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلاً، ومنها ما لا يسمى بذلك... (١) ﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ﴾ [البقرة: ١٧]، والذي يليه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْبِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعَقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مِثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿مِثْلُ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿لَا تُطْلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، والذي بعده ليس فيه لفظ «مثل»: ﴿كَذَّابٌ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران: ١١]، في الثلاثة: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿مِثْلُ مَا يَنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١١٧]، وقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

ومن هذا الباب قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ﴾ [الآية [هود: ٣١]، ويسمى جدالاً ﴿فَمَثَلُهُ كَمِثْلِ الْكَلْبِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَلِكَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿مِثْلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى﴾ [هود: ٢٤]، ﴿لَا كِبَاسِطُ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ﴾ [الرعد: ١٤]، وقول يوسف: ﴿أَرَأَيْتُمْ مَتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩]، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [الآية [الرعد: ١٦]، ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]، ﴿مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الرعد: ٣٥]، ﴿مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مِثْلًا كَلِمَةً طَبِيعَةً إِلَى آخِرٍ﴾ [وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال] [إبراهيم: ٢٤-٤٥]، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ السُّوءِ وَلِلَّهِ الْمِثْلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مِثْلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، والذي بعده: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مِثْلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً﴾ [النحل: ١١٢]، ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨] في موضعين، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مِثْلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، بعد أدله التوحيد والنبوة

(١) يياض بالأصل.

والتحدي بالقرآن ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢] القصة، ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلُ
 الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ
 أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، ينبه على أنها براهين وحجج تفيد تصوراً أو تصديقاً
 ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلُ فَاسْتَمِعُوا
 لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النور: ٣٤]، ﴿مِثْلُ نُورِهِ﴾ إلى قوله:
 ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾ [النور: ٣٩]
 المثلين، مثل نور المؤمنين في المساجد وأولئك في الظلمات ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ
 بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، فالنفسير يعم التصوير، ويعم التحقيق بالدليل، كما
 في تفسير الكلام المشروح ﴿مِثْلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ﴾ الآية [العنكبوت: ٤١]،
 ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالَ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]، ﴿ضَرْبٌ لَكُمْ مِثْلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ﴿وَلَقَدْ
 ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَنْ جِتَّتَهُمْ بَايَةٌ﴾ الآية [الروم: ٥٨]، ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا
 أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣]، ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ. وَضَرْبٌ لَنَا مِثْلًا وَنَسِي خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٧]،
 [٧٨]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً﴾ [ص: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي
 هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ إلى قوله: ﴿ضَرْبُ اللَّهِ مِثْلًا رَجُلًا﴾ [الزمر: ٢٧-٢٩]، ﴿وَلَمَّا
 ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مِثْلًا﴾ [الزخرف: ٥٧]، إلى آخره لما أوردوه نقضا على قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا
 تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فهم الذين ضربوه جدلاً، ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا﴾
 إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾ [محمد: ١-٣]، ﴿كَمِثْلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَرِيبًا﴾
 [الحشر: ١٥]، ﴿كَمِثْلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ
 عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿مِثْلُ الَّذِينَ حَمَلُوا
 التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، ﴿ضَرْبُ اللَّهِ مِثْلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التحريم: ١٠]،
 ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التحريم: ١١]، ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا
 مِثْلًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]، ﴿كَالْفَرَّاشِ﴾ [القارعة: ٤]،
 و﴿كَالْمِهْنِ﴾ [القارعة: ٥].

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -:

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من «كتب التفسير» إلا ما هو خطأ فيها.

منها قوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا...» الآيتان^(١) [البقرة: ٦٢، ٦٣]، فهو - سبحانه - وصف أهل السعادة من الأولين والآخرين، وهو الذى يدل عليه اللفظ ويعرف به معناه من غير تناقض، ومناسبة لما قبلها ولما بعدها، وهو المعروف عند السلف، ويدل عليه ما ذكره من سبب نزولها بالأسانيد الثابتة عن سفیان، عن ابن أبى نَجِيج، عن مجاهد، قال سلمان: سألت النبي ﷺ عن أهل دِينِ كُنْتُ مَعَهُمْ. فذكر من عبادتهم، فنزلت الآية^(٢). ولم يذكر فيه أنهم من أهل النار، كما روى بأسانيد ضعيفة، وهذا هو الصحيح كما فى مسلم: «إلا بقايا من أهل الكتاب»^(٣).

والنبي ﷺ لم يكن يجب بما لا علم عنده، وقد ثبت أنه أثنى على من مات فى الفِئْرَةِ^(٤)، كزيد بن عمرو وغيره، ولم يذكر ابن أبى حاتم خلافا عن السلف، لكن ذكر عن ابن عباس ثم أنزل الله: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا» الآية [آل عمران: ٨٥]، ومراده: أن الله يبين أنه لا يقبل إلا الإسلام من الأولين والآخرين، وكثير من السلف يريد بلفظ النسخ رفع ما يظن أن الآية دالة عليه؛ فإن من المعلوم أن من كذب رسولا واحداً فهو كافر، فلا يتناوله قوله: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ» إلخ [البقرة: ٦٢].

وظن بعض الناس أن الآية فيمن بعث إليهم محمد ﷺ خاصة، فغلطوا، ثم افترقوا على أقوال متناقضة.

(١) فى المطبوعة: «الآيتين»، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الواحدى فى أسباب النزول ص ١٣ .

(٣) مسلم فى الجنة وصفة نعيمها (٦٣/٢٨٦٥) عن عياض بن حمار المجاشعى .

(٤) الفِئْرَةُ : ما بين كل نبيين .

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه :-

فصل

قسم الله من ذمه من أهل الكتاب إلى مُحَرِّفِينَ وَأُمِّيِّينَ، حيث يقول: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ . وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِعَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ . أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ . وَمَنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ . قَوْلٌ لِلَّذِينَ يُكْتَبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَّهُمْ مِمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمْ وَقَوْلٌ لَّهُمْ مِمَّا يُكْسَبُونَ﴾ [البقرة: 75-79].

وفى هذا عبرة لمن ركب سنتهم من أمتنا؛ فإن المنحرفين فى نصوص الكتاب والسنة - كالصفات ونحوها من الأخبار والأوامر- قوم يحرفونه إما لفظاً وإما معنى، وهم النافون لما أثبتته الرسول ﷺ جحوداً وتعطيلاً، ويدعون أن هذا موجب العقل الصريح القاضى على السمع .

وقوم لا يزيدون على تلاوة النصوص لا يفقهون معناها، ويدعون أن هذا موجب السمع الذى كان عليه السلف، وأن الله لم يرد من عباده فهم هذه النصوص، فهم ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا﴾ أى تلاوة ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ .

ثم يصنف أقوام علوماً يقولون: إنها دينية، وإن النصوص دلت عليها والعقل، وهى دين الله مع مخالفتها لكتاب الله، فهؤلاء الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون: هو من عند الله بوجه من الوجوه.

فتدبر كيف اشتملت هذه الآيات على الأصناف الثلاثة، وقوله فى صفة أولئك: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ حال من يكتنم النصوص التى يحتج بها منازعه، حتى إن منهم من يمنع من رواية الأحاديث المأثورة عن الرسول ﷺ، ولو أمكنهم كتمان القرآن لكتموه، لكنهم يكتنمون منه وجوه دلالته من العلوم المستنبطة منه، ويعرضون الناس عن ذلك بما يكتبونه بأيديهم ويضيفونه إلى أنه من عند الله .

وَسُئِلَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وَاللَّهُ -
سُبْحَانَهُ - لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ.

فَأَجَاب:

أما قوله: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ ففيها قراءتان، أشهرهما: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ أى: نُنسِكُم إِيَّاهَا، أى: نَسَخْنَا مَا أَنْزَلْنَاهُ، أَوْ اخْتَرْنَا تَنْزِيلَ مَا نُرِيدُ أَنْ نَنْزِلَهُ نَاتِكُمْ بِخَيْرٍ مِنْهُ أَوْ مِثْلَهُ، وَالثَّانِيَةُ: «أَوْ نُنسَاهَا» بِالْهَمْزِ، أَيْ نُوْخِرُهَا، وَلَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ: «نُنسَاهَا»، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مَعْنَى نُنسَاهَا بِمَعْنَى: نُنسَاهَا، فَهُوَ جَاهِلٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالتَّفْسِيرِ، قَالَ - مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ -: ﴿عَلِمْتُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]، وَ النِّسْيَانُ مُضَافٌ إِلَى الْعَبْدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿سَنَقْرَأُكَ فَلَا تَنْسَى. إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]؛ وَلِهَذَا قَرَأَهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ: «أَوْ تَنسَاهَا» أَيْ: تَنسَاهَا يَا مُحَمَّدُ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا يَخْفَى إِلَّا عَلَى جَاهِلٍ، لَا يَفْرُقُ بَيْنَ نُنسَاهَا بِالْهَمْزِ وَبَيْنَ نُنسَاهَا بِلا هَمْزٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، وَفِيهَا قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْقِصَاصَ هُوَ الْقَوْدُ ، وَهُوَ أَخْذُ الدِّيَةِ بِدَلِّ الْقَتْلِ ، كَمَا جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الدِّيَةَ فَقَالَ : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، وَالْعَفْوُ هُوَ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَةَ فِي الْعَمْدِ ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨] مِمَّا كَانَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَالْمُرَادُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَقْتُلَ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى . قَالَ قَتَادَةُ : إِنْ أَهَلَ الْجَاهِلِيَّةُ كَانَ فِيهِمْ بَغْيٌ ، وَكَانَ الْحَيُّ إِذَا كَانَ فِيهِمْ عَدَدٌ وَعَدَّةٌ فَقَتَلَ عَبْدَهُمْ عَبْدٌ قَوْمٍ آخَرِينَ ، لَنْ يَقْتُلَ بِهِ إِلَّا حُرًّا تَعَزَّرَ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَإِنْ قَتَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمُ امْرَأَةً مِنْ آخَرِينَ قَالُوا : لَنْ يَقْتُلَ بِهَا إِلَّا رَجُلًا ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَيَحْتَجُّ بِهَا طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الْحُرَّ لَا يَقْتُلُ بِالْعَبْدِ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] فَيَنْقُضُ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالْمَرْأَةِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : ﴿ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾ [البقرة: ١٧٨] ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْسَلِينَ لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْقَوْلَ .

الْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ يَكُونُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْمُقْتَلَتَيْنِ قَتَالَ عَصَبِيَّةٍ وَجَاهِلِيَّةٍ ، فَيَقْتُلُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَحْرَارٌ وَعَبِيدٌ وَنِسَاءٌ ، فَأَمَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْعَدْلِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ ، بِأَنْ يَقَاصَ دِيَةَ حُرِّ بَدِيَّةٍ حُرًّا ، وَدِيَةَ امْرَأَةٍ بَدِيَّةٍ امْرَأَةً ، وَعَبْدٌ بِعَبْدٍ ، فَإِنْ فَضَلَ لِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ شَيْءٌ بَعْدَ الْمَقَاصَةِ فَلْيَتَّبِعِ الْآخَرَ بِمَعْرُوفٍ ، وَلْيَتَّوَدَّ الْآخَرَ إِلَيْهَا بِإِحْسَانٍ ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَإِنَّهُ إِذَا جَعَلَ ظَاهِرَ الْآيَةِ لَزِمَتْهُ إِشْكَالَاتٌ ، لَكِنِ الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ مَدْلُولُ الْآيَةِ وَمَقْتَضَاهُ وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَسْتَفَادُ مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ ، كَمَا سَنَبَّهَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ (١) اللَّهُ تَعَالَى ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ يَظْهَرُ مِنْ وَجْهِهِ :

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «إِنْشَاءً» ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

أحدها: أنه قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] و«القصاص» مصدر قاصه يقاصه مقاصه وقصاصاً، ومنه مقاصاة الدينين أحدهما بالآخر و﴿الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ وإنما يكون إذا كان الجميع قتلى، كما ذكر الشعبي فيقاص هؤلاء القتلى بهؤلاء القتلى، أما إذا قتل رجل رجلاً فالمقتول ميت، فهنا المقتول لا مقاصاة فيه، ولكن القصاص أن يمكن من قتل القاتل لا غيره، وفي اعتبار المكافآت فيه قولان للفقهاء، قيل: تعتبر المكافآت فلا يقتل مسلم بدمي ولا حر بعبد، وهو قول الأكثرين مالك والشافعي وأحمد. وقيل: لا تعتبر المكافآت كقول أبي حنيفة، والمكافآت لا تسمى قصاصاً.

وأيضاً فإنه قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ وإن أريد بالقصاص المكافآت فذلك لم تكتب، وإن أريد به استيفاء القود فذلك مباح للولي، إن شاء اقتص وإن شاء لم يقتص فلم يكتب عليه الاقتصاص، وقد أورد هذا السؤال بعضهم وقال: هو مكتوب على القاتل أن يمكن من نفسه، فيقال له: هو تعالى قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ وليس هذا خطاباً للقاتل وحده بل هو خطاب لأولياء المقتول، بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ ثم لا يقال للقاتل: كتب عليك القصاص في المقتول فإن المقتول لا قصاص فيه.

وأيضاً، فنفس انقياد القاتل للولي ليس هو قصاصاً، بل الولي له أن يقتص وله ألا يقتص، وإنما سمي هذا قوداً لأن الولي يقوده، وهو بمنزلة تسليم السلعة إلى المشتري، ثم قال تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ فكيف يقال: مثل هذا قصده القاتل، بل هذا الخطاب للأمة بالمقاصاة والمعادلة في القتل. والنبى ﷺ إنما قال: «كتاب الله القصاص» لما كسرت الربيع سنّ جارية وامتنعوا من أخذ الأرش، فقال أنس بن النضر: لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية الربيع، فقال النبى ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص» فرضى القوم بالأرش، فقال النبى ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، يعنى «كتاب الله» أن يؤخذ العضو بنظيره، فهذا قصاص لأنه مساواة؛ ولهذا كانت المكافآت فى الأعضاء والجروح معتبرة باتفاق العلماء، وإن قيل: القصاص هو أن يقتل قاتله لا غيره فهو خلاف الاعتداء، قيل: نعم! وهذا قصاص فى الأحياء لا فى القتلى.

الثانى: أنه قال: ﴿فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ ومعلوم باتفاق المسلمين أن العبد يقتل بالعبد وبالحر، والأنثى تقتل بالأنثى وبالذكر، والحر يقتل بالحر وبالأنثى - أيضاً - عند عامة العلماء. وقيل: يشترط أن تؤدى تمام ديتة، وإذا كان كذلك

(١) البخارى فى الصلح (٢٧٠٣) وأبو داود فى الديات (٤٥٩٥).

فقوله: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨] إنما يدل على مقاصة الحر بالحر ومعادلته به ومقابلته به، وكذلك العبد بالعبد والأنثى بالأنثى، وهذا إنما يكون إذا كانوا مقتولين فيقابل كل واحد بالآخر، وينظر: أيتعادلان أم يفضل لأحدهما على الآخر فضل، أما فى القتلى فلا يختص هذا بهذا باتفاق المسلمين.

الثالث: أنه قال: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ لفظ ﴿عَفِيَ﴾ هنا قد استعمل متعديا؛ فإنه قال: ﴿عَفِيَ﴾، ﴿شَيْءٌ﴾ ولم يقل: «عفا» «شيئا» وهذا إنما يستعمل فى العمل، كما قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُعْفُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وأما العفو عن القتل فذاك يقال فيه: عفوت عن القاتل، فَوَكَيْ المقتول بين خيرتين: بين أن يعفو عن القتل ويأخذ الدية فلم يعف له شيء، بل هو عفا عن القتل وإذا عفا فإما أن يستحق الدية بنفسه أو بغير رضا القاتل على قولين.

وقد قال بعضهم: ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ أى: من دم أخيه، أى: ترك له القتل ورضى بالدية، والمراد القاتل، يعنى: إن القاتل عفى له من دم أخيه المقتول، أى: ترك له القتل، فيكون التقدير: أن الولي عفى للقاتل من دم المقتول شيئا، وهذا كلام لا يعرف، لا يقال: عفوت لك شيئا، ولا يقال: عفوت من دم القاتل، وإنما الذى يقال: إنه عفا عن القاتل، فأين هذا من هذا؟

وأما على القول الأول، فالمتقاصان إذا تعادى القتلى فمن عفى له، أى: فضل من مقاصة أخيه مقاصة أخرى، أى: هذا الذى فضل له فضل كما يقال: أبقى له من جهة أخيه بقية ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فهذا المستحق للفضل يتبع المقاص الآخر بالمعروف، وذلك يؤدى إلى هذا بإحسان ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ أى: من أن كل طائفة تؤدى قتلى الأخرى، فإن فى هذا تثقيلا عظيما له ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإنهم إذا تعادوا القتلى وتقاصوا وتعادلوا لم يبق واحدة تطلب الأخرى بشيء فحىي هؤلاء وحىي هؤلاء، بخلاف ما إذا لم يتقاصوا فإنهم يتقاتلون، وتقوم بينهم الفتن التى يموت فيها خلائق، كما هو معروف فى فتن الجاهلية والإسلام، وإنما تقع الفتن لعدم المعادلة والتناصف بين الطائفتين، وإلا فمع التعادل والتناصف الذى يرضى به أولو الألباب لا تبقى فتنة.

وقوله: ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ فطلب من الطائفة الأخرى مالا أو قوما أو أذاهم بسبب ما بينهم من الدم ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وهذا كقوله: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ

فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿[الحجرات: ٩، ١٠]، و«الأخوة» هنا كالأخوة هناك وهذا في قتلى الفتن.

واما إذا قتل رجل رجلا من غير فتنة فهم كانوا يعرفون أن القاتل يقتل، لكن كانت الطائفة القوية تطلب أن تقتل غير القاتل، أو من هو أكثر من القاتل، أو اثنين بواحد، وإذا كان القاتل منها لم تقتل به من هو دونه، كما قيل: إنه كان بين قريظة والنضير، لكن هذا لم تُثر به الفتن، بل فيه ظلم الطائفة القوية للضعيفة، ولم يكن في الأسم من يقول: إن القاتل الظالم المتعدى مطلقاً لا يقتل، فهذا لم يكن عليه أحد من بنى آدم، بل كل بنى آدم مطبقون على أن القاتل في الجملة يقتل، لكن الظلمة الأقوياء يفرقون بين قتيلا وقتيل.

وقول من قال: إن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، معناه: أن القاتل إذا عرف أنه يقتل كف فكان في ذلك حياة له وللمقتول، يقال له: هذا معنى صحيح، ولكن هذا مما يعرفه جميع الناس، وهو مغرور في جيلتهم، وليس في الأدميين من يبيع قتل أحد من غير أن يقتل قاتله، بل كلهم مع التساوي يجوزون قتل القاتل ولا يتصور أن الناس... (١) إذا كان كل من قَدَّر على غيره قتله وهو لا يقتل يرضى بمال، وإذا كان هذا المعنى من أوائل ما يعرفه الأدميون ويعلمون أنهم لا يعيشون بدونه صار هذا مثل حاجتهم إلى الطعام والشراب والسكنى، فالقرآن أجل من أن يكون مقصوده التعريف بهذه الأمور البديهية، بل هذا مما يدخل في معناه، وهو أنه إذا كتب عليهم القصاص في المقتولين أنه يسقط حر بحر وعبد بعبد وأنثى بأنثى، فجعل دية هذا كدية هذا، ودم هذا كدم هذا متضمن مساواتهم في الدماء والديات، وكان بهذه المقاصة لهم حياة من الفتن التي توجب هلاكهم، كما هو معروف، وهذا المعنى مما يستفاد من هذه الآية، فعلم أن دم الحر وديته كدم الحر وديته فيقتل به، وإذا علم أن التقاص يقع للتساوي في الديات علم أن للمقتول دية. ولفظ القصاص يدل على المعادلة والمساواة، فيدل على أن الله أوجب العدل والإنصاف في أمر القتلى، فمن قتل غير قاتله فهو ظالم، والمقتول وأولياؤه إذا امتنعوا من إنصاف أولياء المقتول فهم ظالمون، هؤلاء خارجون عما أوجبه الله من العدل، وهؤلاء خارجون عما أوجبه الله من العدل.

وقد ذكر - سبحانه - هذا المعنى في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وإذا دلت على العدل في القود بطريق اللزوم والتنبيه ذهب الإشكال، ولم يقل: فلم لا قال: والعبد بالعبد والحر؟ فإنه لم يكن

(١) بياض بالأصل.

المقصود أنه يقاص به فى القتلى، ومعلوم أنه إنما يقاص الحر بالحر لا بالمرأة، والمرأة بالمرأة لا بالحر، والعبد بالعبد. فظهرت فائدة التخصيص به والمقابلة فى الآية.

ودلت الآية - حيثئذ - على أن الحر يقتل بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى؛ إذا كانا متساويين فى الدم، وبدله هو الدية، ولم يتف أن يقتل عبد بحر وأنثى بذكر، ولا لها مفهوم ينفى ذلك، بل كما دلت على ذلك بطريق التنبيه والفحوى والأولى، كذلك تدل على هذا أيضاً؛ فإنه إذا قتل العبد بالعبد فقتله بالحر أولى، وإذا قتلت المرأة بالمرأة فقتلتها بالرجل أولى.

وأما قتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى فالآية لم تتعرض له لا بنفى ولا إثبات، ولا لها مفهوم يدل عليه، لا مفهوم موافقة ولا مخالفة؛ فإنه إذا كان فى المقاصة يقاس الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى لتساوى الديات، دل ذلك على قتل النظر بالنظر، والأدنى بالأعلى.

يبقى قتل الأعلى الكثير الدية بالأدنى القليل الدية، ليس فى الآية تعرض له؛ فإنه لم يقصد بها ابتداء القود، وإنما قصد المقاصة فى القتلى لتساوى دياتهم.

فإن قيل: دية الحر كدية الحر، ودية الأنثى كدية الأنثى، ويبقى العبيد قيمتهم متفاضلة؟ قيل: عبيدهم كانوا متقاربين القيمة، وقوله: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨] قد يراد به بالعبد المماثل به، كما يقال: ثوب بثوب وإن كان أحدهما أغلى قيمة، فذاك مما عفى له، وقد يعفى إذا لم تعرف قيمتهم وهو الغالب، فإن المقتولين فى الفتن عبيدهم الذين يقاتلون معهم، وهم يكونون تربيتهم عندهم لم يشترؤهم، فهذا يكون مع العلم بتساوى القيمة ومع الجهل بتفاضلها؛ فإن المجهول كالمعدوم، ولو أتلف كل من الرجلين ثوب الآخر ولا يعلم واحد منهما قيمة واحد من الثوبين، قيل: ثوب بثوب، وهذا لأن الزيادة محتملة من الطرفين؛ يحتمل أن يكون ثوب هذا أغلى، ويحتمل أن يكون ثوب هذا أغلى، ليس ترجيح أحدهما أولى من الآخر، والأصل براءة ذمة كل واحد من الزيادة، فلا تشتغل الذمة بأمر مشكوك فيه لو كان الشك فى أحدهما، فكيف إذا كان من الطرفين؟

فظهر حكمة قوله: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾، وظهر بهذا أن القرآن دل على ما يحتاج الخلق إلى معرفته والعمل به، ويحققن به دماؤهم ويحيون به، ودخل فى ذلك ما ذكره الآخرون من العدل فى القود.

ودلت الآية على أن القتلى يؤخذ لهم ديات، فدل على ثبوت الدية على القاتل، وأنها مختلفة باختلاف المقتولين، وهذا مما من الله به على أمة محمد ﷺ، حيث أثبت القصاص والدية.

وأما كون العفو هو قبول الدية في العمد، وأنه يستحق العافي بمجرد عوفه - فالآية لم تتعرض لهذا.

ودلت هذه الآية على أن الطوائف المقتتلة تضمن كل منهما ما أتلفته الأخرى؛ من دم ومال بطريق الظلم؛ لقوله: ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] بخلاف ما أتلفه المسلمون للكفار، والكفار للمسلمين.

وأما القتال بتأويل «كقتال أهل الجمل وصفيين» فلا ضمان فيه - أيضا - بطريق الأولى عند الجمهور، فإنه إذا كان الكفار المتأولون لا يضمنون، فالمسلمون المتأولون أولى ألا يضمنوا.

ودلت الآية على أن هذا الضمان على مجموع الطائفة يستوى فيه الردء (١) والمباشر، لا يقال: انظروا من قتل صاحبكم هذا فطالبوه بديته بل يقال: ديته عليكم كلكم، فإنكم جميعاً قتلتموه؛ لأن المباشر إنما تمكن بمعاونة الردء له، وعلى هذا دل قوله: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١١]، فإن أولئك الكفار كان عليهم مثل صداق هذه المرأة التي ذهبت إليهم، فإذا لم يؤديه أخذ من أموالهم التي يقدر المسلمون عليها، مثل امرأة جاءت منهم يستحقون صداقها، فيعطى المسلم زوج تلك المرتدة صداقها من صداق هذه المسلمة المهاجرة التي يستحقه الكفار؛ لكونها أسلمت وهاجرت وفوتت زوجها بضعها كما فوتت المرتدة بضعها لزوجها وإن كان زوج المهاجرة ليس هو الذي تزوج بالمرتدة؛ لأن الطائفة لما كانت متمتعة يمنع بعضها بعضا، صارت كالشخص الواحد.

ولهذا لما قتل خالد من قتل من بنى جذيمة وداهم النبي ﷺ من عنده؛ لأن خالداً نائبه وهو لا يمكنهم من مطالبته وحبسه لأنه متأول، وكذلك عمرو بن أمية وقاتله خالد بن الوليد؛ لأنه قتل هذا على سبيل الجهاد لا لعداوة تخصه، وقد تنازع الفقهاء في خطأ ولي الأمر؛ هل هو في بيت المال أو على ذمته؟ على قولين.

ولهذا كان ما غنمته السرية يشاركها فيه الجيش، وما غنمه الجيش شاركته فيه السرية؛ لأنه إنما يغنم بعضهم بظهر بعض، فإذا اشتركوا في المغرم اشتركوا في المغنم، وكذلك في العقوبة يقتل الردء والمباشر من المحاربين عند جماهير الفقهاء، كما قتل عمر - رضى الله عنه - ربيعة (٢) المحاربين، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد، وهو مذهب مالك في

(١) الردء: المعين. انظر: المصباح المنير، مادة «ردء».

(٢) أى طليعة. انظر: المصباح، مادة «رباء».

القتل قوداً، وفي السراق - أيضاً.

وبيان دلالة الآية على ذلك: أن المقتولين إذا حبس حر بحر وعبد بعبد وأنثى بأنثى، فالحر من هؤلاء ليس قاتله هو ولي الحر من هؤلاء، بل قد يكون غيره، وكذلك العبد من هؤلاء ليس قاتله هو سيد العبد من هؤلاء بل قد يكون غيره، لكن لما كانوا مجتمعين متناصرين على قتال أولئك ومحاربتهم كان من قتله بعضهم فكلهم قتله، وكلهم يضمونهم؛ ولهذا ما فضل لأحد الطائفتين يؤخذ من مال الأخرى.

فإن قيل: إذا كان مستقراً في فطر بنى آدم أن القاتل الظالم لنظيره يستحق أن يقتل، وليس في الآدميين من يقول: إنه لا يقتل، فما الفائدة في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ أى: في التوراة ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، إذا كان مثل هذا الشرع يعرفه العقلاء كلهم؟

قيل لهم: فائدته: بيان تساوى دماء بنى إسرائيل، وأن دماءهم متكافئة ليس لشريفهم مزية على ضعيفهم، وهذه الفائدة الجليلة التي جاءت بها شرائع الأنبياء، فأما الطوائف الخارجون عن شرائع الأنبياء فلا يحكمون بذلك مطلقاً، بل قد لا يقتلون الشريف، وإذا كان الملك عادلاً فقد يفعل بعض ذلك، فهذا الذي كتبه الله في التوراة من تكافؤ دمائهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، فحكم أيضاً في المؤمنين به من جميع الأجناس بتكافؤ دمائهم، فالمسلم الحر يقتل بالمسلم الحر من جميع الأجناس باتفاق العلماء.

وبهذا ظهر الجواب عن احتجاج من احتج بآية التوراة على أن المسلم يقتل بالذمي؛ لقوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ و«شَرعٌ من قَبَلْنَا شَرعٌ لنا»، فإنه يقال: الذي كتب عليهم أن النفس منهم بالنفس منهم، وهم كلهم كانوا مؤمنين، لم يكن فيهم كافر، ولم يكن في شريعتهم إبقاء كافر بينهم لا بجزية ولا غيرها، وهذا مثل شرع محمد ﷺ؛ أن المسلمين تتكافؤ دماؤهم، وليس في الشريعتين أن دم الكافر يكافئ دم المسلم، بل جعل الإيمان هو الواجب للمكافآت دليل على انتفاء ذلك في الكافر - سواء كان ذمياً أو مستأمناً. لانتهاء الإيمان الواجب للمكافأة فيه، نعم يحتج بعمومه على العبد.

وليس في العبد نصوص صريحة صحيحة كما في الذمي، بل ما روى: «من قتل عبده قتلناه به»^(١)، وهذا لأنه إذا قتله ظالماً كان الإمام ولي دمه؛ لأن القاتل كما لا يرث المقتول إذا كان حرراً، فكذلك لا يكون ولي دمه إذا كان عبداً، بل هذا أولى، كيف يكون

(١) البخارى فى اللديات (٤٥١٥)، والترمذى فى اللديات (١٤١٤) وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى القسامة (٤٧٣٦)، وابن ماجه فى اللديات (٢٦٦٣)، وأحمد ١٠ / ٥ - ١٢ كلهم عن سمرة بن جندب.

دمه وهو القاتل؟ بل لا يكون ولى دمه، بل ورثة القاتل السيد، لأنهم ورثته وهو بالحياة ولم يثبت له ولاية حتى تنتقل إليهم فيكون وليه الإمام. وحينئذ فللإمام قتله، فكل من قتل عبده كان للإمام أن يقتله.

و أيضا، فقد ثبت بالسنة والآثار أنه إذا مَثَّلَ بعبده عتق عليه، وهذا مذهب مالك وأحمد وغيرهما، وقتله أشد أنواع المثل، فلا يموت إلا حراً، لكن حرته لم تثبت في حال الحياة حتى يرثه عصبته، بل حرته ثبتت حكماً، وهو إذا كان عتق كان ولاؤه للمسلمين، فيكون الإمام هو وليه، فله قتل قاتل عبده.

وقد يحتج بهذا من يقول: إن قاتل عبد غيره لسيدته قتله، وإذا دل الحديث على هذا كان هذا القول هو الراجح، والقول الآخر ليس معه نص صريح ولا قياس صحيح، وقد قال الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم: من قتل ولا ولى له كان الإمام ولى دمه، فله أن يقتل، وله أن يعفو على الدية، لا مجاناً.

يؤيد هذا أن من قال: لا يقتل حر بعبد يقول: إنه لا يقتل الذمى الحر بالعبد المسلم، قال الله - تعالى - في كتابه: ﴿وَلِعَبْدٍ مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فالعبد المؤمن خير من الذمى المشرك، فكيف لا يقتل به؟! والعبد المؤمن مثل الحرائر المؤمنات، كما دلت عليه هذه الآية، وهو قول جماهير السلف والخلف، وهذا قوى على قول أحمد؛ فإنه يجوز شهادة العبد كالحر، بخلاف الذمى، فلماذا لا يقتل الحر بالعبد وكلهم مؤمنون، وقد قال النبي ﷺ: «المؤمنون تنكافأ دماؤهم»^(١)؟!.

(١) أبو داود في الديات (٤٥٣٠)، والنسائي في القسامة (٤٧٣٤)، وأحمد ١٢٢/١ كلهم عن علي بن أبي طالب.

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] من باب بدل الاشتمال، والسؤال إنما وقع عن القتال فيه، فلم قدم الشهر وقد قلت: إنهم يقدمون ما بيانه أهم وهم به أعنى؟

قيل: السؤال لم يقع منهم إلا بعد وقوع القتال في الشهر وتشنيع أعدائهم عليهم انتهاكه وانتهاك حرمة، وكان اهتمامهم بالشهر فوق اهتمامهم بالقتال، فالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قدم في الذِّكْر، وكان تقديمه مطابقاً لما ذكرنا من القاعدة. فإن قيل: فما الفائدة في إعادة ذكر القتال بلفظ الظاهر، وهلا اكتفى بضميره فقال: هو كبير؟ وأنت إذا قلت: سألته عن زيد هو في الدار كان أوجز من أن تقول: أزيد في الدار؟

قيل: في إعادته بلفظ الظاهر بلاغة بديعة، وهو تعليق الحكم الخيري باسم القتال فيه عموماً، ولو أتى بالمضمّر فقال: هو كبير، لتَوَهَّم اختصاص الحكم بذلك القتال المسؤول عنه. وليس الأمر كذلك؛ وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام.

ونظير هذه القاعدة قوله ﷺ - وقد سئل عن الوضوء بماء البحر فقال - : «هو الطَّهُّور ماؤه»^(١)، فأعاد لفظ الماء ولم يقتصر على قوله: «نعم توضؤوا به»؛ لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالسائلين لضرب من ضروب الاختصاص فعدل عن قوله: «نعم توضؤوا» إلى جواب عام يقتضى تعليق الحكم والظهور به بنفس مائه من حيث، هو فأفاد استمرار الحكم على الدوام، وتعلقه بعموم الأمة، ويظل توهم قصره على السبب، فتأمله فإنه بديع.

فكذلك في الآية لما قال: ﴿قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، فجعل الخبر بـ ﴿كَبِيرٌ﴾ واقعا عن ﴿قِتَالٌ فِيهِ﴾ فيتعلق الحكم به على العموم، ولفظ «المضمّر» لا يقتضى ذلك.

وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أُجْرَ

(١) أبو داود في الطهارة (٨٣)، والترمذى في الطهارة (٦٩)، وقال «حديث حسن صحيح»، والنسائى في الطهارة (٥٩)، وابن ماجه في الطهارة (٣٨٦)، كلهم عن أبى هريرة.

المُصْلِحِينَ [الأعراف: ١٧٠] ولم يقل: أجرهم، تعليقا لهذا الحكم بالوصف وهو كونهم مصلحين، وليس في الضمير ما يدل على الوصف المذكور.

وقريب منه - وهو أطف منه - قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ قَرِيبٌ مِّمَّا فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ولم يقل فيه تعليقا بحكم الاعتزال بنفس الحيض، وأنه هو سبب الاعتزال، وقال: ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ ولم يقل: «المحيض أذى» لأنه جاء به على الأصل، ولأنه لو كرره لثقل اللفظ به لتكرره ثلاث مرات، وكان ذكره بلفظ الظاهر في الأمر بالإعتزال أحسن من ذكره مضمرا ليفيد تعليق الحكم بكونه حيضا، بخلاف قوله: ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ فإنه إخبار بالواقع، والمخاطبون يعلمون أن جهة كونه أذى هو نفس كونه حيضا، بخلاف تعليق الحكم به، فإنه إنما يعلم بالشرع، فتأمل.

سُئِلَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ، عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢١] ،
وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية، فهل هما من المشركين أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله، نكاح الكتابية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلْلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة
وغيرهم، وقد روى عن ابن عمر؛ أنه كره نكاح النصرانية، وقال: لا أعلم شركا أعظم
من تقول: إن ربها عيسى ابن مريم.

وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع، وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة
ويقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْكُفْرَ﴾ [الممتحنة: ١٠]، والجواب عن آية البقرة من ثلاثة
أوجه:

أحدها: أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين، فجعل أهل الكتاب غير المشركين،
بدليل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾
[الحج: ١٧].

فإن قيل: فقد وصفهم بالشرك بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ
وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:
٣١]، قيل: أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك؛ فإن الله إنما بعث الرسل بالتوحيد،
فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك، ولكن النصراني ابتدعوا
الشرك، كما قال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨، والروم: ٤٠، والزمر: ٦٧]،
فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلأجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به، وحيث
ميزهم عن المشركين، فلأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك.

فإذا قيل: أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين؛ فإن الكتاب الذي أضيفوا
إليه لا شرك فيه، كما إذا قيل: المسلمون وأمة محمد لم يكن فيهم من هذه الجهة لا
اتحاد، ولا رفض، ولا تكذيب بالقدر، ولا غير ذلك من البدع، وإن كان بعض الداخلين
في الأمة قد ابتدع هذه البدع، لكن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة. فلا يزال فيها

من هو متبع لشريعة التوحيد، بخلاف أهل الكتاب، ولم يخبر الله - عز وجل - عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم، بل قال: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالفعل، وآية البقرة قال فيها: ﴿المُشْرِكِينَ﴾ و﴿المُشْرِكَاتِ﴾ بالاسم، والاسم أوكد من الفعل.

الوجه الثاني: أن يقال: إن شملهم لفظ ﴿المُشْرِكِينَ﴾ في سورة البقرة كما وصفهم بالشرك، فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً، فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب، وإذا قرنوا بأهل الكتاب لم يدخلوا فيهم، كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك، فعلى هذا يقال: آية البقرة عامة، وتلك خاصة، والخاص يقدم على العام.

الوجه الثالث: أن يقال: آية المائة ناسخة لآية البقرة؛ لأن المائة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء، وقد جاء في الحديث المائة من^(١).

(١) آخر ما وجد من الأصل .

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فصل

لما ذكر - سبحانه - ما يبطل الصدقة من المن والأذى ومن الرياء، ومثله بالتراب على الصَّفْوَانِ^(١) إذا أصابه المطر؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]؛ لأن الإيمان بأحدهما لا ينفع هنا، بخلاف قوله في النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلِئًا فَخُورًا﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٦-٣٨].

فإنه في معرض الذم، فذكر غايته وذكر ما يقابله وهم الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم.

فالأول الإخلاص.

والتثبيت: هو التثبيت كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ [النساء: ٦٦]، كقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، ويشبهه - والله أعلم - أن يكون هذا من باب قدم وتقدم كقوله: ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] فتبتل وتثبت لازم بمعنى ثبت...^(٢) لأن التثبيت هو القوة والمكنة، وضده الزلزلة والرجفة، فإن الصدقة من جنس القتال، فالجبان يرجف، والشجاع يثبت؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «وأما الخيلاء التي يحبها الله فاختيال الرجل بنفسه عند الحرب، واختياله بنفسه عند الصدقة»^(٣) لأنه مقام ثبات وقوة، فالخيلاء تناسبه، وإنما الذي لا يحبه الله المختال الفخور البخيل الأمر بالبخل، فأما المختال مع العطاء أو القتال فيحبه.

وقوله: ﴿مَنْ أَنفَسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥] أى: ليس المقوى له من خارج كالذى يثبت وقت الحرب لإمساك أصحابه له، وهذا كقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، بل تثبته ومغفرته من جهة نفسه.

وقد ذكر الله - سبحانه - في البقرة والنساء الأقسام الأربعة في العطاء.

إما ألا يعطى فهو البخيل المذموم في النساء، أو يعطى مع الكراهة والمن والأذى، فلا

(١) أى الحجارة المس. انظر: المصباح المنير، مادة «صفوان».

(٢) هنا كلمات غير متضحة.

(٣) أبو دارد في الجهاد (٢٦٥٩)، والنسائي في الزكاة (٢٥٥٨)، وأحمد ٥/٤٤٥، ٤٤٦ كلهم عن جابر بن عتيك.

يكون بثبيت وهو المذموم في البقرة، أو مع الرياء فهو المذموم في السورتين، فبقى القسم الرابع: ابتغاء رضوان الله وتبئناً من أنفسهم.

ونظيره الصلاة؛ إما ألا يصلى، أو يصلى رياء أو كسلان، أو يصلى مخلصاً، والأقسام الثلاثة الأول مذمومة. وكذلك الزكاة، ونظير ذلك الهجرة والجهاد؛ فإن الناس فيهما أربعة أقسام، وكذلك ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] فى الثبات والذكر، وكذلك ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧] فى الصبر والرحمة أربعة أقسام، وكذلك ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] فهم... (١) فى الصبر والصلاة.

فعامة هذه الأشفاع التى فى القرآن: إما عملان، وإما وصفان فى عمل؛ انقسم الناس فيها قسمة رباعية، ثم إن كانا عمليين منفصلين كالصلاة والصبر، والصلاة والزكاة ونحو ذلك نفع أحدهما ولو ترك الآخر، وإن كانا شرطيين فى عمل كالإخلاص والثبات لم ينفع أحدهما، فإن المن والأذى محبط، كما أن الرياء محبط، كما دل عليه القرآن، ومن هذا تقوى الله وحسن الخلق؛ فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، والبر والتقوى والحق والصبر، وأفضل الإيمان السماحة والصبر.

بخلاف الأشفاع فى الذم كالإفك والإثم، والاختيال والفخر، والشح والجبن، والإثم والعدوان؛ فإن الذم ينال أحدهما مفرداً ومقرونًا، لأن الخير من باب المطلوب وجوده لمنفعته، فقد لا تحصل المنفعة إلا بتمامه، والشر يطلب عدمه لمضرته وبعض المضار يضر فى الجملة غالباً؛ ولهذا فرق فى الأسماء بين الأمر والنهى، والإثبات والنفى، فإذا أمر بالشئ اقتضى كماله، وإذا نهى عنه اقتضى النهى عن جميع أجزائه؛ ولهذا حيث أمر الله بالنكاح - كما فى المطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره، وكما فى الإحصان - فلا بد من الكمال بالعقد والدخول، وحيث نهى عنه - كما فى ذوات المحارم - فالنهى عن كل منهما على انفراده، وهذا مذهب مالك وأحمد المنصوص عنه أنه إذا حلف ليتزوجن لم يبر إلا بالعقد والدخول، بخلاف ما إذا حلف لا يتزوج فإنه يحث بالعقدة، وكذلك إذا حلف لا يفعل شيئاً حث بفعل بعضه، بخلاف ما إذا حلف ليفعلنه، فإن دلالة الاسم على كل وبعض تختلف باختلاف النفى والإثبات.

ولهذا لما أمر الله بالطهارة والصلاة والزكاة والحج كان الواجب الإتمام، كما قال تعالى: ﴿بِكَلِمَاتٍ فَاتَمَّهِنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] وقال: ﴿وَأَبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧].

(١) هنا كلمات غير متضحة .

ولما نهى عن القتل والزنا والسرقة والشرب كان ناهياً عن أبعاض ذلك، بل وعن مقدماته - أيضاً، وإن كان الاسم لا يتناوله في الإثبات؛ ولهذا فرق في الأسماء النكرات بين النفي والإثبات، والأفعال كلها نكرات، وفرق بين الأمر والنهي بين التكرار وغيره، وقال ﷺ: « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » (١).

وإنما اختلف في المعارف المنفية على روايتين، كما في قوله: لا تأخذ الدرهم، ولا تكلم الناس.

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٨٨) .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ
وَنُورَ ضَرْيَحِهِ - :

فصل

فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قد ثبت فى صحيح مسلم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة، قال: لما أنزل الله: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ اشتد ذلك على أصحاب النبي ﷺ، فاتوا رسول الله ﷺ ثم بركوا على الركب، وقالوا: أى رسول الله ! كلّفنا من العمل ما نُطيق: الصلاة، والصيام، والجهاد، والصدقة؛ وقد نزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، فقال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، فلما قرأها القوم وذلت بها ألسنتهم أنزل الله فى أثرها: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فلما فعلوا ذلك نسخها الله، فأنزل الله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال: «نعم»، «ربنا ولا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ» قال: «نعم»، «وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال: «نعم» (١).

وروى سعيد بن جبّير عن ابن عباس معناه، وقال: «قد فعلتُ، قد فعلتُ»، بدل «نعم» (٢).

ولهذا قال كثير من السلف والخلف: إنها منسوخة بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، كما نقل ذلك عن ابن مسعود، وأبى هريرة، وابن عمر، وابن عباس فى رواية عنه، والحسن، والشَّعْبِيّ، وابن سيرين، وسعيد بن جبّير، وقتادة، وعطاء الخراسانى، والسُّدِّيّ، ومحمد بن كعب، ومقاتل، والكلبى، وابن زيد، ونقل عن آخرين أنها ليست منسوخة، بل هى ثابتة فى المحاسبة على العموم، فيأخذ من يشاء ويغفر لمن يشاء، كما

(١) مسلم فى الإيمان (١٢٥/١٩٩) .

(٢) مسلم فى الإيمان (١٢٦/٢٠٠) .

نقل ذلك عن ابن عمر، والحسن، واختاره أبو سليمان الدمشقي والقاضي أبو يعلى، وقالوا: هذا خبر، والأخبار لا تنسخ.

وفصل الخطاب: أن لفظ «النسخ» مجمل، فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه، من عموم أو إطلاق أو غير ذلك، كما قال من قال: إن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، نسخ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وليس بين الآيتين تناقض، لكن قد يفهم بعض الناس من قوله: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ و﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ الأمر بما لا يستطيعه العبد فينسخ ما فهمه هذا، كما ينسخ الله ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته. وإن لم يكن نسخ ذلك نسخ ما أنزله، بل نسخ ما ألقاه الشيطان، إما من الأنفس أو من الأسماع أو من اللسان.

وكذلك ينسخ الله ما يقع في النفوس من فهم معنى، وإن كانت الآية لم تدل عليه لكنه محتمل وهذه الآية من هذا الباب؛ فإن قوله: ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية إنما تدل على أن الله يحاسب بما في النفوس لا على أنه يعاقب على كل ما في النفوس، وقوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ يقتضى أن الأمر إليه في المغفرة والعذاب لا إلى غيره

ولا يقتضى أنه يغفر ويعذب بلا حكمة ولا عدل، كما قد يظنه من يظنه من الناس، حتى يجوزوا أنه يعذب على الأمر اليسير من السيئات مع كثرة الحسنات وعظمتها، وأن الرجلين اللذين لهما حسنات وسيئات يغفر لأحدهما مع كثرة سيئاته وقلة حسناته، ويعاقب الآخر على السيئة الواحدة مع كثرة حسناته، ويجعل درجة ذاك في الجنة فوق درجة الثاني.

وهؤلاء يجوزون أن يعذب الله الناس بلا ذنب، وأن يكلفهم ما لا يطيقون ويعذبهم على تركه، والصحابة إنما هربوا وخافوا أن يكون الأمر من هذا الجنس، فقالوا: لا طاقة لنا بهذا؛ فإنه إن كلفنا ما لا يطيق عذبتنا، فنسخ الله هذا الظن، وبين أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، وبين بطلان قول هؤلاء الذين يقولون: إنه يكلف العبد ما لا يطيقه، ويعذبه عليه، وهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف والأئمة، بل أقوالهم تناقض ذلك، حتى إن سفيان بن عيينة سئل عن قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال: إلا يسرها، ولم يكلفها طاقتها. قال البغوي: وهذا قول حسن؛ لأن الوسع ما دون الطاقة، وإنما قاله طائفة من المتأخرين لما ناظروا المعتزلة في «مسائل القدر» وسلك هؤلاء مسلك الجبر، جهم وأتباعه، فقالوا هذا القول وصاروا فيه على مراتب، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

قال ابن الأنباري في قوله: ﴿وَلَا تُحْمَلُونَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أى: لا تحملنا ما يتثقل علينا

أداؤه وإن كنا مطيقين له على تَجَشُّمٍ وتحمل مكروهه، قال: فخطب العرب على حسب ما تعقل؛ فإن الرجل منهم يقول للرجل: ما أطبق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه ثقيل النظر إليه قال: ومثله قوله: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠].

قلت: ليست هذه لغة العرب وحدهم، بل هذا مما اتفق عليه العقلاء. والاستطاعة في الشرع هي ما لا يحصل معه للمكلف ضرر راجح، كاستطاعة الصيام والقيام، فمتى كان يزيد في المرض أو يؤخر البرء لم يكن مستطيعاً؛ لأن في ذلك مضرة راجحة، بخلاف هؤلاء فإنهم كانوا لا يستطيعون السمع لبغض الحق وثقله عليهم؛ إما حسداً لقاتله، وإما اتباعاً للهوى ورين الكفر والمعاصي على القلوب، وليس هذا عذراً، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفسدت السموات والأرض ومن فيهن.

والمقصود أن السلف لم يكن فيهم من يقول: إن العبد لا يكون مستطيعاً إلا في حال فعله، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطيعاً، فهذا لم يأت الشرع به قط، ولا اللغة، ولا دل عليه عقل، بل العقل يدل على نقيضه، كما قد بسط في غير هذا الموضوع.

والرب - تعالى - يعلم أن العبد لا يفعل الفعل مع أنه مستطيع له، والمعلوم أنه لا يفعله، ولا يريد أن لا يقدر عليه، والعلم يطابق المعلوم، فالله يعلم ممن استطاع الحج والقيام والصيام أنه مستطيع، ويعلم أن هذا مستطيع يفعل مستطاعه، فالمعلوم هو عدم الفعل لعدم إرادة العبد، لا لعدم استطاعته، كالمقدورات له التي يعلم أنه لا يفعلها لعدم إرادته لها لا لعدم قدرته عليها، والعبد قادر على أن يفعل، وقد علم الله أنه لا يفعل مع القدرة؛ ولهذا يعذبه لأنه إنما أمره بما استطاع لا بما لا يستطيع، ومن لم يستطع لم يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فيلزم أن يكون قادراً على تغيير علم الله؛ لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله.

قيل: هذه مغلطة؛ وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا يلزم فيها تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه، لا عدم وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع، ونحن لا نعرف علم الله إلا بما يظهر، وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذي لم يفعل لم يأت بشيء يغير العلم، بل هو قادر على فعل ما لا يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم.

قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يقدر على وقوعه، وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فإذا وقع كان الله عالماً أنه سيقع، وإذا لم يقع كان الله عالماً بأنه لا يقع البتة، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه، وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال.

وما يلزم هؤلاء ألا يبقى أحد قادراً على شيء إلا الرب؛ فإن الأمور نوعان: نوع علم الله أنه سيكون، ونوع علم الله أنه لا يكون.

فالأول لا بد من وقوعه، والثاني لا يقع البتة. فما علم الله أنه سيقع يعلم أنه يقع بمشيئته وقدرته، وما علم أنه لا يقع يعلم أنه لا يشاؤه، وهو - سبحانه - ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وأما «المعتزلة» فعندهم أنه يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء، وأولئك «المجبرة» في جانب، وهؤلاء في جانب، وأهل السنة وسط.

وما يفعله العباد باختيارهم يعلم - سبحانه - أنهم فعلوه بقدرتهم ومشيئتهم وما لم يفعلوه مع قدرتهم عليه يعلم أنهم لم يفعلوه لعدم إرادتهم له لا لعدم قدرتهم عليه، وهو - سبحانه - الخالق للعباد ولقدرتهم وإرادتهم وأفعالهم، وكل ذلك مقدور للرب، وليس هذا مقدوراً بين قادرين، بل القادر المخلوق هو وقدرته ومقدوره مقدور للخالق مخلوق له.

والمقصود هنا أن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] حق، والنسخ فيها هو رفع فهم من فهم من الآية ما لم تدل عليه، فمن فهم أن الله يكلف نفساً ما لم تسعه فقد نسخ فهمه وظنه، ومن فهم منها أن المغفرة والعذاب بلا حكمة وعدل فقد نسخ الله فهمه وظنه، فقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] رد للأول، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ رد للثاني، وقوله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ كقوله في آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠]، ونحو ذلك.

وقد علمنا أنه لا يغفر أن يشرك به، وأنه لا يعذب المؤمنين، وأنه يغفر لمن تاب، كذلك قوله: ﴿وَأَنْ تَبُدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ الآية.

ودلت هذه الآية على أنه - سبحانه - يحاسب بما في النفوس، وقد قال عمر: زُنُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَزُنُوا، وحاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا. والمحاسبة تقتضي أن ذلك يحسب ويحصى.

وأما المغفرة والعذاب، فقد دل الكتاب والسنة على أن من في قلبه الكفر وبغض الرسول وبغض ما جاء به أنه كافر بالله ورسوله، وقد عفى الله لهذه الأمة - وهم المؤمنون حقاً، الذين لم يرتابوا - عما حَدَّثَتْ به أنفسها ما لا تتكلم به أو تعمل، كما هو في الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن عباس^(١)، وروى عن النبي ﷺ: أن الذى يهيم بالحسنة تكتب له، والذى يهيم بالسيئة لا تكتب عليه حتى يعملها^(٢) إذا كان مؤمناً من عاداته عمل الحسنات وترك السيئات، فإن ترك السيئة لله كتب له حسنة، فإذا أبدى العبد ما في نفسه من الشر بقول أو فعل صار من الأعمال التى يستحق عليها الذم والعقاب، وإن أخفى ذلك وكان ما أخفاه متضمناً لترك الإيمان بالله والرسول مثل الشك فيما جاء به الرسول أو بغضه كان معاقباً على ما أخفاه في نفسه من ذلك؛ لأنه ترك الإيمان الذى لا نجاة ولا سعادة إلا به، وأما إن كان وسواساً والعبد يكرهه فهذا صريح الإيمان، كما هو مصرح به فى الصحيح.

وهذه «الوسوسة» هى مما يهجم على القلب بغير اختيار الإنسان، فإذا كرهه العبد ونفاه كانت كراهته صريح الإيمان، وقد خاف من خاف من الصحابة من العقوبة على ذلك، فقال تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

و «الوسع» فعل بمعنى المفعول، أى: ما يسعه، لا يكلفها ما تضيق عنه فلا تسعه، وهو المقدور عليه المستطاع، وقال بعض الناس: إن «الوسع» اسم لما يسع الإنسان ولا يضيق عليه. وليس كذلك، بل ما يسع الإنسان هو مباح له، وما لم يسعه ليس مأموراً به فما يسعه قد يؤمر به وأما ما لا يسعه فهو المباح يقال: يسعني أن أفعل كذا، ولا يسعني أن أفعل كذا، والمباح هو الواسع، ومنه باحة الدار، فالمباح لك أن تفعله هو يسعك ولا تخرج عنه، ومنه يقال: رحم الله من وسعته السنة فلم يتعدها إلى البدعة، أى: فيما أمر الله به وما أباحه ما يكفى المؤمن المتبع فى دينه ودينه لا يحتاج أن يخرج عنه إلى ما نهى عنه.

(١) البخارى فى الطلاق (٥٢٦٩) ومسلم فى الإيمان (٢٠١/١٢٧).

(٢) البخارى فى الرقاق (٦٤٩١)، ومسلم فى الإيمان (٢٠٧/١٣١) كلاهما عن ابن عباس، والحديث جاء من طرق أخرى عن أبى هريرة.

وأما ما كلفت به فهو ما أمرت بفعله، وذلك يكون مما تسعه أنت لا مما يسعك هو، وقد يقال: لا يسعني تركه، بل تركه محرم، وقد قال تعالى: ﴿تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهو أول الحرام، وقال: ﴿تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وهي آخر الحلال، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]. وهذا التغيير نوعان:

أحدهما: أن يبدو ذلك فيبقى قولاً وعملاً يترتب عليه الذم والعقاب.

والثاني: أن يغيروا الإيمان الذي في قلوبهم بضده من الريب والشك والبغض، ويعزموا على ترك فعل ما أمر الله به ورسوله، فيستحقون العذاب هنا على ترك المأمور، وهناك على فعل المحذور.

وكذلك ما في النفس مما يناقض محبة الله والتوكل عليه والإخلاص له والشكر له يعاقب عليه؛ لأن هذه الأمور كلها واجبة. فإذا خلى القلب عنها واتصف بأضدادها استحق العذاب على ترك هذه الواجبات.

وبهذا التفصيل تزول شبه كثيرة، ويحصل الجمع بين النصوص، فإنها كلها متفقة على ذلك، فالمنافقون الذين يظهرون خلاف ما يظنون يعاقبون على أنهم لم تؤمن قلوبهم، بل أضمرت الكفر، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، فالمنافق لا بد أن يظهر في قوله وفعله ما يدل على نفاقه وما أضمره، كما قال عثمان بن عفان: ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وقلبات لسانه، وقد قال تعالى عن المنافقين ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، وهو جواب قسم مخذوف، أي: والله لتعرفهم في لحن القول، فمعرفة المنافق في لحن القول لا بد منها، وأما معرفته بالسيما فموقوفة على المشيئة.

ولما كانت هذه الآية: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ خبراً من الله؛ ليس فيها إثبات إيمان للعبد، بخلاف الآيتين بعدها، كما قال النبي ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه» متفق عليه^(١)، وهما قوله: ﴿وَأَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ

(١) البخاري في فضائل القرآن (٥٠٠٨، ٥٠٠٩)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٦/٨٠٨). كلاهما عن أبي مسعود الأنصاري.

رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿ إِلَى آخِرِهَا [البقرة: ٢٨٥].

وكلام السلف يوافق ما ذكرناه، قال عباس: هذه الآية لم تنسخ، ولكن الله إذا جمع الخلائق يقول: إني أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم مما لم تطلع عليه ملائكتي، فأما المؤمنون فيخبرهم ويغفر لهم ما حدثوا به أنفسهم، وهو قوله: ﴿ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ يقول: يخبركم به الله، وأما أهل الشرك والريب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب، وهو قوله: ﴿ فَيَغْفِرُ (١) لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقد روى عن ابن عباس: أنها نزلت في كتمان الشهادة، وروى ذلك عن عكرمة والشعبي، وكتمان الشهادة من باب ترك الواجب، وذلك ككتمان العيب الذي يجب إظهاره، وكتمان العلم الذي يجب إظهاره، وعن مجاهد: أنه الشك واليقين، وهذا أيضاً من باب ترك الواجب؛ لأن اليقين واجب. وروى عن عائشة: ما أعلنت فإن الله يحاسبك به، وأما ما أخفيت فما عجلت لك به العقوبة في الدنيا. وهذا قد يكون مما يعاقب فيه العبد بالغم، كما سئل سفيان بن عيينة عن غم لا يعرف سببه قال: هو ذنب هممت به في سرّك ولم تفعله، فجزيت همّاً به.

فالذنوب لها عقوبات؛ السر بالسر، والعلانية بالعلانية، وروى عنها مرفوعاً قالت: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿ وَإِن تَبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ فقال: « يا عائشة، هذه معاتبه (٢) الله العبد مما يصيبه من النكبة والحمى، حتى الشوكة والبضاعة يضعها في كمه فيفقدتها فيروغ لها فيجدها في جيبه، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبرّ الأحمر من الكبر (٣) ».

قلت: هذا المرفوع هو - والله أعلم - بيان ما يعاقب به المؤمن في الدنيا؛ وليس فيه أن كل ما أخفاه يعاقب به، بل فيه أنه إذا عوقب على ما أخفاه عوقب بمثل ذلك، وعلى هذا دلت الأحاديث الصحيحة.

وقد روي الروياني (٤) في مسنده من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعيد ابن سنان، عن أنس، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « إذا أراد الله بعبده الخير عجل له

(١) في المطبوعة « يغفر »، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة « مباحية »، وفي أحمد: « متابعة »، والمثبت من الترمذي.

(٣) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٩١)، وقال: « حديث حسن غريب »، وأحمد ٦/٢١٨.

(٤) هو أبو بكر محمد بن هارون الروياني، من حفاظ الحديث، له « مسند » وتصانيف في الفقه. نسبته إلى

رويان (بنواحي طبرستان)، وتوفي سنة ٣٠٧ هـ. [الأعلام ٧/١٢٨].

العقوبة في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشر أمسك عنه العقوبة بذنبه حتى يوافيه بها يوم القيامة»^(١) وقد قال تعالى: ﴿فَأَنذَابكُمْ غَمًّا بِغَمِّ لَكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَيَّ مَا فَاتَكُم وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُل لَّو كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَيْ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٣، ١٥٤].

فهؤلاء كانوا في ظنهم - ظن الجاهلية - ظنا ينافي اليقين بالقدر، وظنا ينافي بأن الله ينصر رسوله، فكان عقابهم على ترك اليقين ووجود الشك، وظن الجاهلية، ومثل هذا كثير.

ومما يدخل في ذلك نيات الأعمال، فإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى. والنية: هي مما يخفيه الإنسان في نفسه، فإن كان قصده ابتغاء وجه ربه الأعلى استحق الثواب، وإن كان قصده رياء الناس استحق العقاب، كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُونَ﴾ [الماعون: ٤-٦]، وقال: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَآؤُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢].

وفي حديث أبي هريرة الصحيح في الثلاثة الذين أول من تُسَعَّرَ بهم النار: في الذي تَعَلَّمَ وَعَلَّمَ ليقال: عالم وقارئ، والذي قاتل ليقال: جرىء وشجاع، والذي تصدق ليقال: جواد وكريم^(٢). فهؤلاء إنما كان قصدهم مدح الناس لهم، وتعظيمهم لهم وطلب الجاه عندهم، لم يقصدوا بذلك وجه الله، وإن كانت صور أعمالهم صوراً حسنة، فهؤلاء إذا حوسبوا كانوا ممن يستحق العذاب، كما في الحديث: «من طلب العلم ليأبى به العلماء، أو ليُمَارَى به السفهاء، أو ليصرف به وجوه الناس إليه فله من عمله النار»^(٣).

(١) الترمذي في الزهد (٢٣٩٦)، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، والحاكم في الأوهال ٦٠٨/٤ وسكت عنه، كلاهما عن أنس، وأحمد ٨٧/٤ عن عبد الله بن مغفل.

(٢) الترمذي في الزهد (٢٣٨٢) وقال: «حسن غريب».

(٣) الترمذي في العلم (٢٦٥٤)، وقال: «حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، عن كعب بن مالك، وابن ماجه في المقدمة (٢٥٣) عن ابن عمر، وفي الزوائد: «إسناده ضعيف لضعف حماد وأبي كريب».

وفى الحديث الآخر: «من طلب علماً مما يتغنى به وجه الله لا يطلبه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يُرِحْ رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام»^(١).

وفى الجملة، القلب هو الأصل، كما قال أبو هريرة: القلب ملك الأعضاء، والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث خبثت جنوده، وهذا كما فى حديث النعمان بن بشير - المتفق عليه - أن النبى ﷺ قال: «إن فى الجسد مُضغَةً إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب»^(٢)، فصلاحه وفساده يستلزم صلاح الجسد وفساده، فىكون هذا مما أبداه لا مما أخفاه.

وكل ما أوجبه الله على العباد لا بد أن يجب على القلب فإنه الأصل، وإن وجب على غيره تبعاً، فالعبد المأمور المنهى إنما يعلم بالأمر والنهى قلبه، وإنما يقصد الطاعة والامتثال القلب، والعلم بالمأمور والامتثال يكون قبل وجود الفعل المأمور به، كالصلاة، والزكاة، والصيام. وإذا كان العبد قد أعرض عن معرفة الأمر وقصد الامتثال، كان أول المعصية منه، بل كان هو العاصى وغيره تبع له فى ذلك؛ ولهذا قال فى حق الشقى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى . وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢] الآيات، وقال فى حق السعدى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ٣٠] فى غير موضع. والمأمور نوعان:

نوع هو عمل ظاهر على الجوارح، وهذا لا يكون إلا بعلم القلب وإرادته. فالقلب هو الأصل فيه، كالوضوء والاعتسال، وكأفعال الصلاة؛ من القيام، والركوع، والسجود، وأفعال الحج؛ من الوقوف، والطواف، وإن كانت أقوالاً فالقلب أخص بها، فلا بد أن يعم القلب وجود ما يقوله، أو بما يقول ويقصده.

ولهذا كانت الأقوال فى الشرع لا تعتبر إلا من عاقل يعلم ما يقول ويقصده، فأما المجنون والطفل الذى لا يميز فأقواله كلها لغو فى الشرع، لا يصح منه إيمان ولا كفر، ولا عقد من العقود، ولا شئ من الأقوال باتفاق المسلمين، وكذلك النائم إذا تكلم فى منامه، فأقواله كلها لغو، سواء تكلم المجنون والنائم بطلاق أو كفر أو غيره، وهذا بخلاف الطفل؛ فإن المجنون والنائم إذا أتلف ما لا ضمنه، ولو قتل نفساً وجبت ديته كما تجب دية الخطأ.

وتنازع العلماء فى السكران، مع اتفاقهم أنه لا تصح صلاته؛ لقوله ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم فى المضاجع»^(٣) وهو معروف فى السنن.

(١) أبو داود فى العلم (٣٦٦٤)، وابن ماجه فى المقدمة (٢٥٢)، وأحمد ٢/٣٣٨، كلهم عن أبى هريرة بلفظ: «من تعلم علماً...» .

(٢) البخارى فى الإيمان (٥٢) ومسلم فى المساقاة (١٠٧/١٥٩٩).

(٣) أبو داود فى الصلاة (٤٩٥) وأحمد ٢/١٨٠.

وتنازعوا في عقود السكران كطلاقه، وفي أفعاله المحرمة، كالقتل والزنا، هل يجزى مجرى العاقل، أو مجرى المجنون، أو يفرق بين أقواله وأفعاله وبين بعض ذلك وبعض؟ على عدة أقوال معروفة.

والذي تدل عليه النصوص والأصول وأقوال الصحابة: أن أقواله هدر - كالمجنون - لا يقع بها طلاق ولا غيره؛ فإن الله - تعالى - قد قال: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فدل على أنه لا يعلم ما يقول، والقلب هو الملك الذي تصدر الأقوال والأفعال عنه، فإذا لم يعلم ما يقول لم يكن ذلك صادراً عن القلب، بل يجزى مجرى اللغو، والشارع لم يرتب المؤاخذه إلا على ما يكسبه القلب من الأقوال والأفعال الظاهرة، كما قال: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ولم يؤاخذ على أقوال وأفعال لم يعلم بها القلب ولم يتعمدها، وكذلك ما يحدث به المرء نفسه لم يؤاخذ منه إلا بما قاله أو فعله؛ وقال قوم: إن الله قد أثبت للقلب كسباً فقال: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ فليس لله عبد أسرّ عملاً أو أعلنه من حركة في جوارحه، أو همّ في قلبه، إلا يخبره الله به ويحاسبه عليه، ثم يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]، وهذا القول ضعيف شاذ؛ فإن قوله: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ إنما ذكره لبيان أنه يؤاخذ في الأعمال بما كسب القلب، لا يؤاخذ بلغو الإيمان، كما قال: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالمؤاخذه لم تقع إلا بما اجتمع فيه كسب القلب مع عمل الجوارح، فأما ما وقع في النفس، فإن الله تجاوز عنه ما لم يتكلم به أو يعمل، وما وقع من لفظ أو حركة بغير قصد القلب وعلمه فإنه لا يؤاخذ به.

وأيضاً، فإذا كان السكران لا يصح طلاقه والصبى المميز تصح صلاته، ثم الصبى لا يقع طلاقه، فالسكران أولى، وقد قال النبي ﷺ لما عازر لما اعترف بالحد: «أبك جنون؟» قال: لا، ثم أمر باستنكاهه لثلا يكون سكران^(١)، فدل على أن إقرار السكران باطل، وقضية عازر متأخرة بعد تحريم الخمر؛ فإن الخمر حُرمت سنة ثلاث بعد أحد باتفاق الناس، وقد ثبت عن عثمان وغيره من الصحابة - كعبد الله بن عباس - أن طلاق السكران لا يقع، ولم يثبت عن صحابي خلافة.

والذين أوقعوا طلاقه لم يذكروا إلا مأخذاً ضعيفاً، وعمدتهم أنه عاص بإزالة عقله،

(١) البخارى فى الاحكام (٧١٦٧)، ومسلم فى الحدود (١٦/١٦٩١)، كلاهما عن أبى هريرة، ومسلم فى الحدود (٢٢/١٦٩٥) عن بريدة.

وهذا صحيح يوجب عقوبته على المعصية التي هي الشرب فيحد على ذلك، وأما الطلاق فلا يعاقب به مسلم على المعصية، ولو كان كذلك لكان كل من شرب الخمر أو سكر طلقت امرأته، وإنما قال من قال: إذا تكلم به طلقت، فهم اعتبروا كلامه لا معصيته، ثم إنه في حال سكره قد يعتق، والعتق قرينة، فإن صححوا عتقه بطل الفرق، وإن الغوه فإلغاء الطلاق أولى؛ فإن الله يحب العتق ولا يحب الطلاق.

ثم من علل ذلك بالمعصية، لزمه طرد ذلك فيمن زال عقله بغير مسكر كالبنج، وهو قول من يسوى بين البنج والسكران من أصحاب الشافعي وموافقيه كأبي الخطاب، والأكثر على الفرق، وهو منصوص أحمد وأبي حنيفة وغيرهما؛ لأن الخمر تشتهيها النفس وفيها الحد، بخلاف البنج فإنه لا حد فيه، بل فيه التعزير؛ لأنه لا يشتهي كالميتة، والدم ولحم الخنزير فيها التعزير، وعامة العلماء على أنه لا حد فيها إلا قولاً نقل عن الحسن، فهذا فيمن زال عقله.

وأما إذا كان يعلم ما يقول، فإن كان مختاراً قاصداً لما يقوله، فهذا هو الذي يعتبر قوله، وإن كان مكرهاً، فإن أكره على ذلك بغير حق فهذا عند جمهور العلماء أقواله كلها لغو، مثل كفره، وإيمانه، وطلاقه وغيره، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وأبو حنيفة وطائفة يفرقون بين ما يقبل الفسخ وما لا يقبله، قالوا: فما يقبل الفسخ لا يلزم من المكره كالبيع، بل يقف على إجازته له، وما لا يقبل الفسخ كالنكاح والطلاق واليمين فإنه يلزم من المكره.

والجمهور ينازعون في هذا الفرق؛ في ثبوت الوصف، وفي تعلق الحكم به؛ فإنهم يقولون: النكاح ونحوه يقبل الفسخ، وكذلك العتق يقبل الفسخ عند الشافعي وأحد القولين في مذهب أحمد، حتى إن المكاتب قد يحكمون بعتقه ثم يفسخون العتق ويعيدونه عبداً، والأيمان المنعقدة تقبل التحلة، كما قال تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢]، وبسط الكلام على هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن القلب هو الأصل في جميع الأفعال والأقوال، فما أمر به الله به من الأفعال الظاهرة فلا بد فيه من معرفة القلب وقصده وما أمر به من الأقوال وكل ما تقدم، والمنتهى عنه من الأقوال والأفعال إنما يعاقب عليه إذا كان بقصد القلب، وأما ثبوت بعض الأحكام، كضمان النفوس والأموال إذا أتلها مجنون أو نائم أو مخطئ أو ناس، فهذا من باب العدل في حقوق العباد، ليس هو من باب العقوبة.

فالمأمور به - كما ذكرنا - نوعان: نوع ظاهر على الجوارح، ونوع باطن في القلب.

النوع الثاني: ما يكون باطنا في القلب كالإخلاص وحب الله ورسوله والتوكل عليه والخوف منه، وكنفس إيمان القلب وتصديقه بما أخبر به الرسول، فهذا النوع تعلقه بالقلب ظاهر فإنه محله، وهذا النوع هو أصل النوع الأول، وهو أبلغ في الخير والشر من الأول، فنفس إيمان القلب وحبه وتعظيمه لله وخوفه ورجائه والتوكل عليه وإخلاص الدين له لا يتم شيء من الأمور به ظاهراً إلا بها، وإلا فلو عمل أعمالاً ظاهرة بدون هذه كان منافقاً، وهي في أنفسها توجب لصاحبها أعمالاً ظاهرة توافقها، وهي أشرف من فروعها، كما قال تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

وكذلك تكذيب الرسول بالقلب وبغضه وحسده والاستكبار عن متابعتة، أعظم إثماً من أعمال ظاهرة خالية عن هذا كالقتل والزنا والشرب والسرقه، وما كان كفراً من الأعمال الظاهرة؛ كالسجود للأوثان، وسب الرسول ونحو ذلك، فإنما ذلك لكونه مستلزماً لكفر الباطن، وإلا فلو قدر أنه سجد قدام وتكى ولم يقصد بقلبه السجود له بل قصد السجود لله بقلبه لم يكن ذلك كفراً، وقد يباح ذلك إذا كان بين مشركين يخافهم على نفسه فيرافقهم في الفعل الظاهر ويقصد بقلبه السجود لله، كما ذكر أن بعض علماء المسلمين وعلماء أهل الكتاب فعل نحو ذلك مع قوم من المشركين، حتى دعاهم إلى الإسلام فأسلموا على يديه، ولم يظهر منافرتهم في أول الأمر.

وهنا أصول تنازع الناس فيها، منها أن القلب هل يقوم به تصديق أو تكذيب ولا يظهر قط منه شيء على اللسان والجوارح، فمن قال: إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام ولا فعل شيئاً من واجباته بلا خوف، فهذا لا يكون مؤمناً في الباطن، وإنما هو كافر.

وزعم جهنم ومن وافقه أنه يكون مؤمناً في الباطن... (١) وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيماناً يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر، وهذا باطل شرعاً وعقلاً - كما قد بسط في غير هذا الموضع. وقد كَفَّرَ السلف - كوكيع وأحمد وغيرهما - من يقول بهذا القول، وقد قال النبي ﷺ: «إن في الجسد مُضْعَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» (٢)، فبين أن صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد. فإذا كان الجسد غير صالح دل على أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح، فعلم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمناً، حتى إن المكروه إذا كان في إظهار الإيمان فلا بد أن يتكلم مع نفسه وفي السر مع من يأمن إليه، ولا بد أن يظهر

(١) بياض بالأصل.

(٢) البخارى فى الإيمان (٥٢).

على صَفَحَات وجهه وفَلَتَات لسانه، كما قال عثمان. وأما إذا لم يظهر أثر ذلك - لا بقوله ولا بفعله قط - فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان.

وذلك أن الجسد تابع للقلب، فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه، وإن لم يظهر كل موجه لمعارض فالمقتضى لظهور موجه قائم؛ والمعارض لا يكون لازماً للإنسان لزوم القلب له، وإنما يكون في بعض الأحوال متعديراً إذا كتم ما في قلبه كمؤمن آل فرعون، مع أنه قد دعى إلى الإيمان دعاء ظهر به من إيمان قلبه ما لا يظهر من إيمان من أعلن إيمانه بين موافقيه، وهذا في معرفة القلب وتصديقه.

ومنها قصد القلب وعزمه إذا قصد الفعل وعزم عليه مع قدرته على ما قصده، هل يمكن ألا يوجد شيء مما قصده وعزم عليه؟ فيه قولان، أصحهما أنه إذا حصل القصد الجازم مع القدرة وجب وجود المقدور، وحيث لم يفعل العبد مقدوره دل على أنه ليس هناك قصد جازم وقد يحصل قصد جازم مع العجز عن المقدور لكن يحصل معه مقدمات المقدور، وقيل: بل قد يمكن حصول العزم التام بدون أمر ظاهر.

وهذا نظير قول من قال ذلك في المعرفة والتصديق، وهما من أقوال أتباع جَهْم الذين نصرروا قوله في الإيمان، كالقاضي أبي بكر وأمثاله، فإنهم نصرروا قوله، وخالفوا السلف والأئمة وعامة طوائف المسلمين.

وبهذا ينفصل النزاع في مؤاخظة العبد بالهمة، فمن الناس من قال: يؤاخذ بها إذا كانت عَزْماً، ومنهم من قال: لا يؤاخذ بها. والتحقيق: أن الهمة إذا صارت عزمًا فلا بد أن يقترن بها قول أو فعل؛ فإن الإرادة مع القدرة تستلزم وجود المقدور.

والذين قالوا: يؤاخذ بها احتجوا بقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» الحديث^(١)، وهذا لا حجة فيه؛ فإنه ذكر ذلك في رجلين اقتتلا، كل منهما يريد قتل الآخر، وهذا ليس عزمًا مجرداً، بل هو عزم مع فعل المقدور، لكنه عاجز عن إتمام مراده، وهذا يؤاخذ باتفاق المسلمين، فمن اجتهد على شرب الخمر وسعى في ذلك بقوله وعمله ثم عجز فإنه آثم باتفاق المسلمين، وهو كالشارب وإن لم يقع منه شرب، وكذلك من اجتهد على الزنا والسرقة ونحو ذلك بقوله وعمله ثم عجز فهو آثم كالفاعل، ومثل ذلك في قتل النفس وغيره، كما جعل الداعي إلى الخير له مثل أجر المدعو ووزره لأنه أراد فعل المدعو، وفعل ما يقدر عليه، فالإرادة الجازمة، مع فعل المقدور من ذلك،

(١) النسائي في تحريم القتل (٤١٢١)، وابن ماجه في الفتن (٣٩٦٤).

فيحصل له مثل أجر الفاعل وورده، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ الآية [النساء: ٩٥].

وفصل الخطاب في الآية: أن ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ نوعان:

نوع لهم عزم تام على الجهاد ولو تمكنوا لما قعدوا ولا تخلفوا، وإنما أقعدهم العذر، فهم كما قال النبي ﷺ: «إن بالمدينة رجلاً ما سرتم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم» قالوا: وهم بالمدينة قال: «وهم بالمدينة، حبسهم العذر»^(١) وهم - أيضاً - كما قال في حديث أبي كبشة الأثمري: «هما في الأجر سواء»^(٢)، وكما في حديث أبي موسى: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له من العمل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً»^(٣)، فثبت له مثل ذلك العمل؛ لأن عزمه تام، وإنما منعه العذر.

والنوع الثاني - من ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ - الذين ليس لهم عزم على الخروج، فهؤلاء يفضل عليهم الخارجون المجاهدون وأولو الضرر العازمون عزمًا جازماً على الخروج. وقوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ سواء كان استثناء أو صفة دل على أنهم لا يدخلون مع القاعدين في نفى الاستواء، فإذا فصل الأمر فيهم بين العازم وغير العازم بقيت الآية على ظاهرها. ولو جعل قوله: ﴿فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة﴾ عاماً في أهل الضرر وغيرهم لكان ذلك مناقضاً لقوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾؛ فإن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾، ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ﴾ إنما فيها نفى الاستواء، فإن كان أهل الضرر كلهم كذلك لزم بطلان قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، ولزم أنه لا يساوي المجاهدين قاعد ولو كان من أولى الضرر، وهذا خلاف مقصود الآية.

وأيضاً، فالقاعدون إذا كانوا من غير أولى الضرر، والجهاد ليس بفرض عين فقد حصلت الكفاية بغيرهم؛ فإنه لا حرج عليهم في القعود، بل هم موعودون بالحسنى كأولى الضرر، وهذا مثل قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ الآية [الحديد: ١٠]، فالوعد بالحسنى شامل لأولى الضرر وغيرهم.

فإن قيل: قد قال في الأولى في فضلهم: ﴿دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [النساء: ٩٦]، كما قال: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

(١) البخاري في الجهاد (٢٨٣٩) وأبو داود في الجهاد (٢٥٠٨).

(٢) الترمذي في الزهد (٢٣٢٥) وقال: «حسن صحيح».

(٣) البخاري في الجهاد (٢٩٩٦)، وأحمد ٤/٤١٠، ٤١٨.

الظَّالِمِينَ. الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأَوْلَكَ هُمْ الْفَائِزُونَ. يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ ﴿التوبة: ١٩-٢١﴾.

فقوله: ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ كما قال في السابقين: ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ وهذا نصب على التمييز؛ أي: درجتهم أعظم درجة، وهذا يقتضى تفضيلاً مجملاً، يقال: منزلة هذا أعظم وأكبر، كذلك قوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥] الآيات. ليس المراد به أنهم لم يفضلوا عليهم إلا بدرجة؛ فإن في الحديث الصحيح الذى يرويه أبو سعيد وأبو هريرة: «إن في الجنة مائة درجة أعدتها الله للمجاهدين فى سبيله، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض» الحديث^(١)، وفى حديث أبى سعيد: «من رَضِيَ بِاللَّهِ رِيبًا وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ». فعجب لها أبو سعيد، فقال رسول الله ﷺ: «وأخرى يرفع الله بها العبد مائة درجة فى الجنة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض»، فقال: وما هى يا رسول الله؟ قال: «الجهاد فى سبيل الله»^(٢)، فهذا الحديث الصحيح بين أن المجاهد يفضل على القاعد الموعود بالحسنى من غير أولى الضرر مائة درجة، وهو يبطل قول من يقول: إن الوعد بالحسنى والتفضيل بالدرجة مختص بأولى الضرر، فهذا القول مخالف للكتاب والسنة.

وقد يقال: إن ﴿دَرَجَةً﴾ منصوب على التمييز، كما قال: ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ أى فضل درجتهم على درجتهم أفضل، كما يقال: فضل هذا على هذا منزلاً ومقاماً، وقد يراد بالدرجة جنس الدرج، وهى المنزلة والمستقر، ولا يراد به درجة واحدة من العدد، وقوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. دَرَجَاتٍ﴾، منصوب بـ ﴿فَضَّلَ﴾؛ لأن التفضيل زيادة للمفضل، فالتقدير زادهم عليهم أجراً عظيماً درجات منه ومغفرة ورحمة، فهذا النزاع فى العازم الجازم إذا فعل مقدوره هل يكون كالفاعل فى الأجر والوزر أم لا؟ وأما فى استحقاق الأجر والوزر فلا نزاع فى ذلك، وقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»^(٣) فيه حرص كل واحد منهما على قتل صاحبه وفعل مقدوره، فكلاهما مستحق للنار، ويبقى الكلام فى تساوى القعودين بشئ آخر.

وهكذا حال المقتلين من المسلمين فى الفتن الواقعة بينهم، فلا تكون عاقبتهم إلا عاقبة سوء، الغالب والمغلوب، فإنه لم يحصل له دنيا ولا آخرة، كما قال الشعبى: أصابتنا فتنة

(١) البخارى فى الجهاد (٢٧٩٠)، وفى التوحيد (٧٤٢٣).

(٢) مسلم فى الإمامة (١٨٨٤/١٦٦)، والنسائى فى الجهاد (٣١٣١).

(٣) البخارى فى الإيمان (٣١).

لم نكن فيها بررة أتقياء، ولا فجرة أشقياء، وأما الغالب فإنه يحصل له حظ عاجل ثم ينتقم منه في الآخرة، وقد يعجل الله له الانتقام في الدنيا، كما جرى لعامة الغالبيين في الفتن. فإنهم أصيبوا في الدنيا، كالغالبيين في الحرة، وفتنة أبي مسلم الخراساني ونحو ذلك.

وأما من قال : إنه لا يؤاخذ بالعزم القلبي، فاحتجوا بقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها»^(١)، وهذا ليس فيه أنه عاف لهم عن العزم، بل فيه أنه عفى عن حديث النفس إلى أن يتكلم أو يعمل، فدل على أنه ما لم يتكلم أو يعمل لا يؤاخذ، ولكن ظن من ظن أن ذلك عزما وليس كذلك، بل ما لم يتكلم أو يعمل لا يكون عزماً؛ فإن العزم لا بد أن يقترن به المقدور وإن لم يصل العازم إلى المقصود، فالذي يعزم على القتل أو الزنا أو نحوه عزمًا جازماً لا بد أن يتحرك ولو برأسه، أو يمشي، أو يأخذ آلة، أو يتكلم كلمة، أو يقول أو يفعل شيئاً، فهذا كله ما يؤاخذ به كزنا العين واللسان والرجل فإن هذا يؤاخذ به، وهو من مقدمات الزنا التام بالفرج، وإنما وقع العفو عما ما لم يبرز خارجاً بقول أو فعل ولم يقترن به أمر ظاهر قط، فهذا يعفى عنه لمن قام بما يجب على القلب من فعل المأمور به، سواء كان المأمور به في القلب وموجبه في الجسد، أو كان المأمور به ظاهراً في الجسد وفي القلب معرفته وقصده، فهؤلاء إذا حدثوا أنفسهم بشيء كان عفواً مثل همّ ثابت بلا فعل، ومثل الوسواس الذي يكرهونه وهم يثابون على كراهته، وعلى ترك ما هموا به وعزموا عليه لله - تعالى - وخوفاً منه.

(١) سبق تخريجه ص ٦٧ .

وَقَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

اعلم أن الله - سبحانه وتعالى - أعطى نبيه محمداً ﷺ وبارك، خواتيم (سورة البقرة) من كنز تحت العرش لم يؤت منه نبي قبله. ومن تدبر هذه الآيات وفهم ما تضمنته من حقائق الدين، وقواعد الإيمان الخمس، والرد على كل مبطل، وما تضمنته من كمال نعم الله - تعالى - على هذا النبي ﷺ وأمه، ومحبة الله - سبحانه - لهم، وتفضيله إياهم على من سواهم، فَلْيَهْنُ (١) العلم، ولو ذهبنا نستوعب الكلام فيها لخرجنا عن مقصود الكتاب، ولكن لا بد من كليّات يسيرة تشير إلى بعض ذلك فنقول:

لما كانت (سورة البقرة) سنام القرآن، وأكثر سوره أحكاماً، وأجمعها لقواعد الدين؛ أصوله وفروعه، وهي مشتملة على ذكر أقسام الخلق؛ المؤمنين، والكفار، والمنافقين، وذكر أوصافهم و أعمالهم.

وذكر الأدلة الدالة على إثبات الخالق - سبحانه وتعالى - وعلى وحدانيته، وذكر نعمه، وإثبات نبوة رسوله ﷺ، وتقرير المعاد، وذكر الجنة والنار، وما فيهما من النعيم والعذاب. ثم ذكر تخليق العالم العلوى والسفلى.

ثم ذكر خلق آدم - عليه السلام - وإنعامه عليه بالتعليم وإسجاد ملائكته له، وإدخاله الجنة، ثم ذكر محنته مع إبليس، وذكر حسن عاقبة آدم - عليه السلام.

ثم ذكر المناظرة مع أهل الكتاب من اليهود، وتوبيخهم على كفرهم وعنادهم، ثم ذكر النصرى والرد عليهم، وتقرير عبودية المسيح، ثم تقرير النسخ، والحكمة في وقوعه.

ثم بناء البيت الحرام وتقرير تعظيمه، وذكر بانيه والثناء عليه، ثم تقرير الحنيفية ملة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وتسفيه من رغب عنها، ووصية بنيه بها وهكذا شيئاً فشيئاً إلى آخر السورة، فختمها الله تعالى بآيات جوامع مقررة لجميع مضمون السورة، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

(١) في المطبوعة: «فاليهنه» والصواب ما أثبتناه.

فأخبر - تعالى - أن ما فى السموات وما فى الأرض ملكه وحده لا يشاركه فيه مشارك، وهذا يتضمن انفراده بالملك الحق، والملك العام لكل موجود، وذلك يتضمن توحيد ربوبيته وتوحيد إلهيته، فتضمن نفى الولد والصاحبة والشريك؛ لأن ما فى السموات وما فى الأرض إذا كان ملكه وخلقه لم يكن له فيهم ولد ولا صاحبة ولا شريك.

وقد استدلل - سبحانه - بعين هذا الدليل فى سورة الأنعام، وسورة مريم، فقال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنْتَى يَكُونُ لَهُ وُلْدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال تعالى - فى سورة مريم -: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وُلْدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٢، ٩٣]، ويتضمن ذلك أن الرغبة والسؤال والطلب والافتقار لا يكون إلا إليه وحده؛ إذ هو المالك لما فى السموات والأرض.

ولما كان تصرفه - سبحانه - فى خلقه لا يخرج عن العدل والإحسان وهو تصرف بخلقه وأمره، وأخبر أن ما فى السموات وما فى الأرض ملكه، فما تصرف خلقاً وأمرأ إلا فى ملكه الحقيقى، وكانت سورة البقرة مشتملة من الأمر والخلق على ما لم يشتمل عليه سورة غيرها أخبر - تعالى - أن ذلك صدر منه فى ملكه، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فهذا متضمن لكمال علمه - سبحانه وتعالى - بسرائر عباده وظواهرهم، وأنه لا يخرج شىء من ذلك عن علمه، كما لم يخرج شىء عن فى السموات والأرض عن ملكه، فعلمه عام وملكه عام.

ثم أخبر - تعالى - عن محاسبته لهم بذلك، وهى تعريفهم ما أبدوه أو أخفوه، فتضمن ذلك علمه بهم وتعريفهم إياه، ثم قال: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فتضمن ذلك قيامه عليهم بالعدل والفضل، فيغفر لمن يشاء فضلاً، ويعذب من يشاء عدلاً، وذلك يتضمن الثواب والعقاب المستلزم للأمر والنهى، المستلزم للرسالة والنبوة.

ثم قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فتضمن ذلك أنه لا يخرج شىء عن قدرته البتة، وأن كل مقدور واقع بقدره، ففى ذلك رد على المجوس الثنوية، والفلاسفة، والقدرية المجوسية، وعلى كل من أخرج شيئاً من المقدورات عن خلقه وقدرته - وهم طوائف كثيرون.

فتضمنت الآية إثبات التوحيد، وإثبات العلم بالجزئيات والكلليات، وإثبات الشرائع والنبوات، وإثبات المعاد والثواب والعقاب، وقيام الرب على خلقه بالعدل والفضل، وإثبات كمال القدرة وعمومها، وذلك يتضمن حدوث العالم بأسره؛ لأن القديم لا يكون

مقدوراً ولا مفعولاً .

ثم إن إثبات كمال علمه وقدرته يستلزم إثبات سائر صفاته العلى، وله من كل صفة اسم حسن، فيتضمن إثبات أسمائه الحسنى، وكمال القدرة يستلزم أن يكون فعالاً لما يريد، وذلك يتضمن تنزيهه عن كل ما يصاد كماله، فيتضمن تنزيهه عن الظلم المنافى لكمال غناه وكمال علمه؛ إذ الظلم إنما يصدر عن محتاج أو جاهل، وأما الغنى عن كل شيء العالم بكل شيء - سبحانه - فإنه يستحيل منه الظلم، كما يستحيل عليه العجز المنافى لكمال قدرته، والجهل المنافى لكمال علمه.

فتضمنت الآية هذه المعارف كلها بأوجز عبارة، وأفصح لفظ، وأوضح معنى.

وقد عرفت بهذا أن الآية لا تقتضى العقاب على خواطر النفوس المجردة، بل إنما تقتضى محاسبة الرب عبده بها، وهى أعم من العقاب، والأعم لا يستلزم الأخص، وبعد محاسبته بها يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وعلى هذا فالآية محكمة لا نسخ فيها، ومن قال من السلف: نسخها ما بعدها فمراده بيان معناها والمراد منها، وذلك يسمى نسخاً فى لسان السلف، كما يسمون الاستثناء نسخاً.

ثم قال تعالى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فهذه شهادة الله - تعالى - لرسوله - عليه الصلاة والسلام - بإيمانه بما أنزل إليه من ربه، وذلك يتضمن إعطاءه ثواب أكمل أهل الإيمان - زيادة على ثواب الرسالة والنبوة - لأنه شارك المؤمنين فى الإيمان، ونال منه أعلى مراتبه، وامتاز عنهم بالرسالة والنبوة، وقوله: ﴿ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ يتضمن أنه كلامه الذى تكلم به، ومنه نزل لا من غيره، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [التحل: ١٠٢]، وقال: ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٠، والحاقة: ٤٣].

وهذا أحد ما احتج به أهل السنة على المعتزلة القائلين بأن الله لم يتكلم بالقرآن، وقالوا: فلو كان كلاماً لغير الله لكان منزلاً من ذلك المحل لا من الله؛ فإن القرآن صفة لا تقوم بنفسها، بخلاف قوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾ [الجاثية: ١٣]، فإن تلك أعيان قائمة بنفسها، فهى منه خلقاً، وأما «الكلام» فوصف قائم بالمتكلم، فلما كان منه فهو كلامه؛ إذ يستحيل أن يكون منه ولم يتكلم به.

ثم شهد - تعالى - للمؤمنين بأنهم آمنوا بما آمن به رسولهم، ثم شهد لهم جميعاً بأنهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله، فتضمنت هذه الشهادة إيمانهم بقواعد الإيمان الخمسة

التى لا يكون أحد مؤمناً إلا بها، وهى: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

وقد ذكر - تعالى - هذه الأصول الخمسة فى أول السورة ووسطها وآخرها، فقال فى أولها: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، فالإيمان بما أنزل إليه وما أنزل من قبله يتضمن الإيمان بالكتب والرسل والملائكة، ثم قال: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾، والإيمان بالله يدخل فى الإيمان بالغيب وفى الإيمان بالكتب والرسل، فتضمنت الإيمان بالقواعد الخمس.

وقال فى وسطها: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ثم حكى عن أهل الإيمان أنهم قالوا: ﴿لَا نُفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فنؤمن ببعض ونكفر ببعض، فلا ينفعنا إيماننا بمن آمننا به منهم كما لم ينفع أهل الكتاب ذلك، بل نؤمن بجمعهم ونصدقهم ولا نفرق بينهم، وقد جمعتهم رسالة ربهم فنفرق بين من جمع الله بينهم، ونعاضد رسله، ونكون معادين له، فباينوا بهذا الإيمان جميع طوائف الكفار المكذبين لجنس الرسل، والمصدقين لبعضهم المكذبين لبعضهم.

وتضمن إيمانهم بالله إيمانهم بربوبيته، وصفات كماله، ونعوت جلاله، وأسمائه الحسنى، وعموم قدرته ومشيتته، وكمال علمه وحكمته، فباينوا بذلك جميع طوائف أهل البدع والمنكرين لذلك أو لشيء منه؛ فإن كمال الإيمان بالله يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه، وتنزيهه عما نزه نفسه عنه، فباينوا بهذين الأمرين جميع طوائف الكفر، وفرق أهل الضلال الملحدون فى أسماء الله وصفاته.

ثم قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، فهذا إقرار منهم بركنى الإيمان الذى لا يقوم إلا بهما، وهما السمع المتضمن للقبول، لا مجرد سمع الإدراك المشترك بين المؤمنين والكفار، بل سمع التفهم والقبول، والثانى: الطاعة المتضمنة لكمال الانقياد وامثال الأمر، وهذا عكس قول الأمة الغضبية: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣].

فتضمنت هذه الكلمات كمال إيمانهم، وكمال قبولهم، وكمال انقيادهم، ثم قالوا: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] لما علموا أنهم لم يوفوا مقام الإيمان حقه مع الطاعة والانقياد الذى يقتضيه منهم، وأنهم لابد أن تميل بهم غلبات الطباع ودواعى البشرية إلى بعض التقصير فى واجبات الإيمان، وأنه لا يلم شعث ذلك إلا مغفرة الله - تعالى - لهم، سألوه غفرانه الذى هو غاية سعادتهم، ونهاية كمالهم؛ فإن غاية كل مؤمن المغفرة من الله - تعالى - فقالوا: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ ثم اعترفوا أن مصيرهم ومردمهم إلى

مولاهم الحق لا بد لهم من الرجوع إليه فقالوا: ﴿وإليك المصير﴾.

فتضمنت هذه الكلمات إيمانهم به، ودخولهم تحت طاعته وعبوديته، واعترافهم بربوبيته، واضطرارهم إلى مغفرتة، واعترافهم بالتقصير في حقه، وإقرارهم برجوعهم إليه.

ثم قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، فنفى بذلك ما توهموه من أنه يعذبهم بالخطرات التي لا يملكون دفعها، وأنها داخلة تحت تكليفه، فأخبرهم أنه لا يكلفهم إلا وسعهم، فهذا هو البيان الذي قال فيه ابن عباس وغيره: فنسخنا الله عنهم بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به أمراً ونهياً فهم مطيقون له قادرون عليه، وأنه لم يكلفهم ما لا يطيقون، وفي ذلك رد صريح على من زعم خلاف ذلك.

والله - تعالى - أمرهم بعبادته، وضمن أرزاقهم، فكلفهم من الأعمال ما يسعون، وأعطاهم من الرزق ما يسعون، فتكليفهم يسعون، وأرزاقهم تسعين، فهم في الوُسْع في رزقه وأمره؛ وسعوا أمره ووسعهم رزقه، ففرق بين ما يسع العبد وما يسعه العبد، وهذا هو اللائق برحمته وبره وإحسانه وحكمته وغناه، لا قول من يقول: إنه كلفهم ما لا قدرة لهم عليه البتة ولا يطيقونه، ثم يعذبهم على ما لا يعملونه.

وتأمل قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ كيف تجردت تحتهم أنهم في سعة ومنحة من تكاليفه، لا في ضيق وحرَج ومَشَقَّة؛ فإن الوُسْع يقتضى ذلك، فاقتضت الآية أن ما كلفهم به مقدور لهم من غير عسر لهم ولا ضيق ولا حرج، بخلاف ما يقدر عليه الشخص فإنه قد يكون مقدوراً له ولكن فيه ضيق وحرَج عليه، وأما وسعه الذي هو منه في سعة فهو دون مدى للطاقة والمجهود؛ بل لنفسه فيه مجال وامتساع، وذلك منافٍ للضيق والحرَج ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، بل يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. قال سفيان بن عيينة في قوله: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلا يسرها لا عسرها، ولم يكلفها طاقتها، ولو كلفها طاقتها لبلغ المجهود.

فهذا فهم أئمة الإسلام، وأين هذا من قول من قال: إنه كلفهم ما لا يطيقونه البتة، ولا قدرة لهم عليه؟ ثم أخبر - تعالى - أن ثمره هذا التكليف وغايته عائدة عليهم، وأنه - تعالى - يتعالى عن انتفاعه بكسبهم وتضرره باكتسابهم، بل لهم كسبهم ونفعه، وعليهم اكتسابهم وتضرره، فلم يأمرهم بما أمرهم به حاجة منه إليهم، بل رحمة وإحساناً وتكرماً، ولم ينههم عما نهاهم عنه بخلا منه عليهم، بل حمية وحفظاً وصيانة وعافية.

وفيه - أيضاً - أن نفساً لا تعذب باكتساب غيرها ، ولا تثاب بكسبه ، ففيه معنى قوله: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩] ، ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الانعام: ١٦٤ ، الإسراء: ١٥ ، فاطر: ١٨] .

وفيه - أيضاً - إثبات كسب النفس المنافى للجبر .

وفيه - أيضاً اجتماع الحكمة فيه ، فإما كسب خيراً أو اكتسب شراً ، لم ييطل اكتسابه كسبه ، كما يقوله أهل الإحباط والتخليد ، فإنهم يقولون : إن عليه ما اكتسب وليس له ما كسب ، فالآية رد على جميع هذه الطوائف ، فتأمل كيف أتى فيما لها بالكسب الحاصل ولو لأدنى ملابسة ، وفيما عليها بالاكْتِسَابِ الدال على الاهتمام والحرص والعمل ؛ فإن (اكتسب) أبلغ من (كسب) ، ففي ذلك تنبيه على غلبة الفضل للعدل ، والرحمة للغضب .

ثم لما كان ما كلفهم به عهداً منه ووصايا ، وأوامر تجب مراعاتها والمحافظة عليها ، وألا يخل بشيء منها ؛ ولكن غلبات الطباع البشرية تأبى إلا النسيان والخطأ والضعف والتقصير أرشدهم الله - تعالى - إلى أن يسألوه مسامحته إياهم في ذلك كله ، ورفع موجبه عنهم بقولهم : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، أى : لا تكلفنا من الأصار التي يثقل حملها ما كلفته من قبلنا ؛ فإننا أضعف أجساداً وأقل احتمالاً .

ثم لما علموا أنهم غير منفيين مما يقتضيه ويقدره عليهم ، كما أنهم غير منفيين عما يأمرهم به وينهاهم عنه ، سألوه التخفيف في قضائه وقدره ، كما سألوه التخفيف في أمره ونهيه ، فقالوا : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ فهذا في القضاء والقدر والمصائب ، وقولهم : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ في الأمر والنهي والتكليف ، فسألوه التخفيف في النوعين .

ثم سألوه العفو والمغفرة والرحمة والنصر على الأعداء ؛ فإن بهذه الأربعة تتم لهم النعمة المطلقة ، ولا يصفو عيش في الدنيا والآخرة إلا بها ، وعليها مدار السعادة والفلاح ، فالعفو متضمن لإسقاط حقه قبلهم ومسامحتهم به ، والمغفرة متضمنة لوقايتهم شر ذنوبهم وإقباله عليهم ورضاه عنهم ، بخلاف العفو المجرد ؛ فإن العاقبي قد يعفو ولا يقبل على من عفا عنه ولا يرضى عنه ، فالعفو ترك محض ، والمغفرة إحسان وفضل وجود ، والرحمة متضمنة للأميرين مع زيادة الإحسان والعطف والبر ، فالثلاثة تتضمن النجاة من الشر والفوز بالخير ، والنصرة تتضمن التمكين من إعلان عبادته وإظهار دينه ، وإعلاء كلمته ، وقهر أعدائه ، وشفاء صدورهم منهم ، وإذهاب غيظ قلوبهم ، وحزازات نفوسهم ، وتوسلوا في

خلال هذا الدعاء إليه باعترافهم أنه مولاهم الحق الذى لا مولى لهم سواه، فهو ناصرهم، وهاديتهم، وكافيتهم، ومعينهم، ومجيب دعواتهم، ومعبودهم.

فلما تحققت قلوبهم بهذه المعارف وانقادت وذلت لعزة ربها ومولاها وإجابتها جوارحهم، أعطوا كل ما سألوه من ذلك، فلم يسألوا شيئاً منه إلا قال الله - تعالى -: «قد فعلت»، كما ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ ذلك (١).

فهذه كلمات قصيرة مختصرة فى معرفة مقدار هذه الآيات العظيمة الشأن، الجليلة المقدار، التى خص الله بها رسوله محمداً ﷺ وأمة من كنز تحت العرش.

وبعد، ففيها من المعارف وحقائق العلوم ما تعجز عقول البشر عن الإحاطة به، والله المرغوب إليه ألا يحرمنا الفهم فى كتابه، إنه رحيم ودود.

والحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبى بعده وآله وصحبه أجمعين.

(١) سبق تخريجه ص ٦٣ .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

في الدعاء المذكور في آخر (سورة البقرة) وهو قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا﴾ إلى آخرها [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت في صحيح مسلم: أنه قال «قَدْ فَعَلْتُ»^(١)، وكذلك في صحيحه من
حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «أُعْطِيَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ
مَنْ كَتَبَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ لَمْ تَقْرَأْ بِحَرْفٍ مِنْهَا إِلَّا أُعْطِيَتْ»^(٢) وفي صحيحه أيضاً عن ابن
مسعود قال: لما أسرى برسول الله ﷺ انتهى به إلى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وهى فى السماء
السابعة، وإليها ينتهى ما يعرج من الأرض فيقبض منها، وإليها ينتهى ما يهبط من فوقها
فيقبض منها، قال: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦]، قال: فراش من ذهب،
قال: فأعطى رسول الله ﷺ ثلاثاً: أعطى الصلوات الخمس، وأعطى خواتيم سورة البقرة،
وغفر لمن مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً الْمُقْحَمَاتِ^(٣).

قال بعض الناس: إذا كان هذا الدعاء قد أجيب، فطلب ما فيه من باب تحصيل
الحاصل، وهذا لا فائدة فيه، فيكون هذا الدعاء عبادة محضة ليس المقصود به السؤال،
وهذا القول قد قاله طائفة فى جميع الدعاء أنه إن كان المطلوب مقدرًا فلا حاجة إلى سؤاله
وطلبه، وإن كان غير مقدر لم ينفع الدعاء - دعوت أو لم تدع - فجعلوا الدعاء تعبدًا
محضًا، كما قال ذلك طائفة أخرى فى التوكل.

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء فى غير هذا الموضع، وذكرنا قول من جعل ذلك أمانة
أو علامة بناء على أنه ليس فى الوجود سبب يفعل به؛ بل يقترن أحد الحادثين بالآخر،
قاله طائفة من القدرية النظارة، وأول من عرف عنه ذلك الجهم بن صفوان ومن وافقه،
وذكرنا أن «القول الثالث» هو الصواب، وهو أن الدعاء والتوكل والعمل الصالح سبب فى

(١) مسلم فى الإيمان (١٢٦/٢٠٠).

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٤/٨٠٦).

(٣) مسلم فى الإيمان (١٧٣/٢٧٩).

والمقحّمات: الذنوب العظام التى تقحم أصحابها فى النار، أى: تلقيهم فيها. أنظر: النهاية فى
غريب الحديث ١٩/٤.

حصول المدعو به من خير الدنيا والآخرة والمعاصي سبب، وأن الحكم المعلق بالسبب قد يحتاج إلى وجود الشرط وانتفاء الموانع، فإذا حصل ذلك حصل السبب بلا ريب.

والمقصود هنا الكلام في الدعاء الذي قد علم أنه أجيب، فقال بعض الناس: هذا تعبد محض لحصول المطلوب بدون دعائنا، فلا يبقى سبباً ولا علامة، وهذا ضعيف.

أما أولاً: فإن العمل الذي لا مصلحة للعبد فيه لا يأمر الله به، وهذا بناء على قول السلف: إن الله لم يخلق ولم يأمر إلا للحكمة، كما لم يخلق ولم يأمر إلا لسبب. والذين ينكرون الأسباب والحكم يقولون: بل يأمر بما لا منفعة فيه للعباد البتة، وإن أطاعوه وفعلوا ما أمرهم به، كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع.

والمقصود أن كل ما أمر الله به، أمر به لحكمة، وما نهى عنه نهى لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها، فالتعبد المحض - بحيث لا يكون فيه حكمة - لم يقع. نعم، قد تكون الحكمة في الأمور به وقد تكون في الأمر، وقد تكون في كليهما، فمن الأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة؛ كالعدل، والإحسان إلى الخلق، وصلة الرحم، وغير ذلك. فهذا إذ أمر به صار فيه حكمتان حكمة في نفسه، وحكمة في الأمر، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع، وهذا هو الغالب على الشريعة، وما أمر الشرع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به.

وكذلك ما نسخ زالت حكمته وصارت في بدله كالقبلة.

وإذا قدر أن الفعل ليست فيه حكمة أصلاً فهل يصير بنفس الأمر فيه حكمة الطاعة؟ وهذا جائز عند من يقول بالتعبد المحض وإن لم يقل بجواز الأمر لكل شيء، لكن يجعل من باب الابتلاء والامتحان، فإذا فعل صار العبد به مطيعاً، كنهيمهم عن الشرب إلا من اغترف غرفة بيده.

والتحقيق أن الأمر الذي هو ابتلاء وامتحان يحض عليه من غير منفعة في الفعل متى اعتقده العبد وعزم على الامتثال حصل المقصود، وإن لم يفعله، كما إبراهيم لما أمر بذبح ابنه، وكحديث أقرع وأبرص وأعمى لما طلب منهم إعطاء ابن السبيل، فامتنع الأبرص والأقرع فسلباً النعمة. وأما الأعمى فبذل المطلوب، فقيل له: أمسك مالك، وإنما ابتليتم، فقد رضى عنك وسخط على صاحبيك^(١). وهذا هو الحكمة الناشئة من نفس الأمر والنهي لا من نفس الفعل، فقد يؤمر العبد وينهى وتكون الحكمة طاعته للأمر وانقياده له وبذله للمطلوب، كما كان المطلوب من إبراهيم تقديم حب الله على حبه لابنه، حتى تتم

(١) البخارى في الاثنياء (٣٤٦٤).

خُلِّتْ به قبل ذبح هذا المحبوب لله، فلما أقدم عليه وقوى عزمه. بإرادته لذلك، تحقّق بأن الله أحب إليه من الولد وغيره، ولم يبق في قلبه محبوب يزاحم محبة الله.

وكذلك أصحاب طالوت، ابتُلُوا بالامتناع من الشرب ليحصل من إيمانهم وطاعتهم ما تحصل به الموافقة، والابتلاء ههنا كان بنهى لا بأمر، وأما رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة، فالفعل في نفسه مقصود لما تضمنته من ذكر الله.

وقد بين النبي ﷺ هذا بقوله في الحديث الذي في السنن: «إنما جعل السعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله» رواه أبو داود والترمذى وغيرهما^(١). فبين النبي ﷺ أن هذا له حكمة، فكيف يقال لا حكمة، بل هو تعبد وابتلاء محض.

وأما فعل مأمور في الشرع ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة، والمؤمنون يفعلونه، فهذا لا أعرفه، بل ما كان من هذا القبيل نسخ بعد العزم، كما نسخ إيجاب الخمسين صلاة إلى خمس.

والمعتزلة تنكر الحكمة الناشئة من نفس الأمر؛ ولهذا لم يجوزوا النسخ قبل التمكن، وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، كأبي الحسن التميمي^(٢)، وبنوه على أصلهم، وهو أن الأمر عندهم كاشف عن حسن الفعل الثابت في نفسه لا مثبت لحسن الفعل، وأن الأمر لا يكون إلا بحسن، وغلطوا في المقدمتين، فإن الأمر وإن كان كاشفا عن حسن الفعل فالفعل بالأمر يصير له حسن آخر غير الحسن الأول، وإذا كان مقصود الأمر الامتحان للطاعة فقد يأمر بما ليس بحسن في نفسه وينسخه قبل التمكن إذا حصل المقصود من طاعة المأمور وعزمه وانقياده، وهذا موجود في أمر الله وأمر الناس بعضهم بعضا.

والجهمية تنكر أن يكون في الفعل حكمة أصلا في نفسه ولا في نفس الأمر بناء على أصلهم: أنه لا يأمر لحكمة، وعلى أن الأفعال بالنسبة إليه سواء، ليس بعضها حسنا وبعضها قبيحا، وكلا الأصلين قد وافقتهم عليه الأشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء،

(١) أبو داود في المناسك (١٨٨٨)، والترمذى في الحج (٩٠٢) وقال: «حديث حسن صحيح» وأحمد ١٣٩/٦، كلهم عن عائشة.

(٢) هو أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي، فقيه حنبلي، له اطلاع على مسائل الخلاف. صنف كتابا في الأصول والقراءات، ولد سنة ٣١٧هـ، وتوفي سنة ٣٧١هـ. [تاريخ بغداد، ٤٦١/١٠، والأعلام ٤/١٦].

كأصحاب الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، وهما أصلاً مبتدعان؛ فإن مذهب السلف والأئمة أن الله يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، ومذهب السلف والأئمة أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى ذلك، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وإن كان قد شاء وجود ذلك، وقد بسط هذا في موضع آخر.

وقد قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، فإن نفس السجود خضوع لله، ولو فعله الإنسان لله مع عدم علمه أنه أمر به انتفع، كالسحرة الذين سجدوا قبل الأمر بالسجود.

وكذلك قول العبد: حُطَّ عَنَّا خَطَايَانَا، دعاء لله وخضوع، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهذه الأفعال المدعو بها في آخر البقرة أمور مطلوبة للعباد.

وقد أجيب بجواب آخر وهو: أن الله تعالى إذا قدر أمراً فإنه يقدر أسبابه، والدعاء من جملة أسبابه، كما أنه لما قدر النصر يوم بدر، وأخبر النبي ﷺ قبل وقوعه أصحابه بالنصر وبمصارع القوم، كان من أسباب ذلك استغاثة النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه، وكذلك ما وعده به ربه من الوسيلة، وقد قضى بها له، وقد أمر أمته بطلبها له، وهو - سبحانه - قدرها بأسباب، منها ما سيكون من الدعاء.

وعلى هذا، فالداخل في السبب هو ما وقع من الدعاء المأمور به والله أعلم بذلك، فيثيب هذا الداعي على ما فعله من الدعاء بجعله تمام السبب، ولا يكون على هذا الدعاء سبباً في اختصاصه بشيء من ذلك، بل في حصوله لمجموع الأمة، لكن هو يثاب على الدعاء لكونه من جملة الأسباب؛ وهذا لأن النبي ﷺ قال: «ما من عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطعية رحم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث: إما أن يجعل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يدفع عنه من البلاء مثلها». قالوا: يا رسول الله، إذا نُكِّرَ. قال: «الله أكثر» (١). فالداعي بهذا كالداعي بالوسيلة يحصل له من الأجر ما يخصه كالداعي لأمة ولاخيه الغائب، ودعاؤه من أسباب الخير التي بها رحمة الأمة، كما يثاب على سؤاله الوسيلة للنبي ﷺ بأن تحمل عليه الشفاعة يوم القيامة.

(١) أحمد ١٨/٣ وابن أبي شيبة في المصنف ٢٠١/١٠ (٩٢١٩) والطبراني في الدعاء (٣٦)، كلهم عن أبي سعيد.

في الأصل و للطبوعة زيادة خصلة وهي: «وإما أن يكفر عنه من الذنوب مثلها» وعليه فالخصال أربع، وهو ما يتعارض مع مقدمة الحديث «خصال ثلاث». والصواب ما أثبتته من أحمد وابن أبي شيبة والطبراني.

وهنا جواب ثالث وهو: أن كل من دعا بهذا الدعاء حصل له من المدعو المطلوب ما لا يحصل بدون المطلوب من الدعاء، فيكون الدعاء به كدعائه بسائر مطالبه من المغفرة والرحمة، وليس هو كدعاء الغائب للغائب، فإن الملك يقول هناك: "ولك بمثله"، فيدعو له الملك بمثل ما دعا به للغائب، وهنا هو داع لنفسه وللمؤمنين.

وبيان هذا أن الشرع، وإن كان قد استقر بموت النبي ﷺ، وقد أخبر أن الله تجاوز لأمته عن الخطأ والنسيان^(١)، وقد أخبر أن الرسول يضع عن أمته إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، وسأل ربه لأمته ألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم فأعطاه ذلك^(٢)، لكن ثبوت هذا الحكم في حق آحاد الأمة قد لا يحصل إلا بطاعة الله ورسوله، فإذا عصى الله ذلك الشخص العاصي عوقب عن ذلك بسلب هذه النعمة، وإن كانت الشريعة لم تنسخ.

يبين هذا أن في هذا الدعاء سؤال الله بالعفو والمغفرة والرحمة والنصر على الكفار، ومعلوم أن هذا ليس حاصلًا لكل واحد من أفراد الأمة، بل منهم من يدخل النار، ومنهم من ينصر عليه الكفار، ومنهم من يسلب الرزق، لكونهم فرطوا في طاعة الله ورسوله، فيسلبون ذلك بقدر ما فرطوا أو قصرُوا.

وقول الله: «قَدْ فَعَلْتُ»^(٣) يقال فيه شيثان:

أحدهما: أنه قد فعل ذلك بالمؤمنين المذكورين في الآية، والإيمان المطلق يتضمن طاعة الله ورسوله. فمن لم يكن كذلك نقص إيمانه الواجب فيستحق من سلب هذه النعم بقدر النقص، ويعوق الله عليه ملاذ ذلك، ولم يستحق من الجزاء ما يستحقه من قام بالإيمان الواجب.

الثاني: أن يقال: هذا الدعاء استجيب له في جملة الأمة، ولا يلزم من ذلك ثبوته لكل فرد، وكلا الأمرين صحيح؛ فإن ثبوت هذا المطلوب لجملة الأمة حاصل، ولولا ذلك لاهلكوا بعذاب الاستئصال كما أهلكت الأمم قبلهم، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «سألت ربي لأمتي ثلاثاً فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة: سألته ألا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها، وسألته ألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم، فيجتاحهم فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها، وقال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاء لم يُردَّ».

(١) ابن ماجه في الطلاق (٤٣ - ٢٠) وفي الزوائد «إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهنلي» .

(٢) مسلم في الفتن (١٩ / ٢٨٨٩) .

(٣) مسلم في الإيمان (١٢٦ / ٢٠٠) .

وكذلك فى الصحيحين : لما نزل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ قال النبى ﷺ : «أعوذ بوجهك» . ﴿ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ قال : «أعوذ بوجهك» ﴿ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيئًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال : «هاتان أهون»^(١) . وهذا لأنه لا بد أن تقع الذنوب من هذه الأمة ، ولا بد أن يختلفوا؛ فإن هذا من لوازم الطبع البشرى ، ولا يمكن أن يكون بنو آدم إلا كذلك؛ ولهذا لم يكن ما وقع فيها من الاختلاف والقتال والذنوب دليلاً على نقصها ، بل هي أفضل الأمم ، وهذا الواقع بينهم من لوازم البشرية ، وهو فى غيرها أكثر وأعظم ، وخير غيرها أقل والخير فيها أكثر ، والشر فيها أقل ، فكل خير فى غيرها فهو فيها أعظم ، وكل شر فيها فهو فى غيرها أعظم .

وأما حصول المطلوب للأحاد منها فلا يلزم حصوله لكل عاصٍ؛ لأنه لم يقم بالواجب ، ولكن قد يحصل للعاصى من ذلك بحسب ما معه من طاعة الله تعالى ، وأما حصول المغفرة والعفو والرحمة بحسب الإيمان والطاعة فظاهر؛ لأن هذا من الأحكام القدرية الخلقية من جنس الوعد والوعيد ، وهذا يتنوع بتنوع الإيمان والعمل الصالح .

وأما دفع المؤاخظة بالخطأ والنسيان ، ودفع الأصار ، فإن هذا قد يشكل لأنه من باب الأحكام الشرعية أحكام الأمر والنهى .

فيقال : الخطأ والنسيان المرفوع عن الأمة مرفوع عن عصاة الأمة؛ فإن العاصى لا يائم بالخطأ والنسيان؛ فإنه إذا أكل ناسياً أتم صومه ، سواء كان مطيعاً فى غير ذلك أو عاصياً ، فهذا هو الذى يشكل ، وعنه جوابان :

أحدهما : أن الذنوب والمعاصى قد تكون سبباً لعدم العلم بالحنيفية السمحة؛ فإن الإنسان قد يفعل شيئاً ناسياً أو مخطئاً ويكون لتقصيره فى طاعة الله علماً وعملاً ، ولا يعلم أن ذلك مرفوع عنه؛ إما لجهله ، وإما لكونه ليس هناك من يفتيه بالرخصة فى الحنيفية السمحة .

والعلماء قد تنازعوا فى كثير من مسائل الخطأ والنسيان ، واعتقد كثير منهم بطلان العبادات أو بعضها به ، كمن يبطل الصوم بالنسيان ، وآخرون بالخطأ ، وكذلك الإحرام ، وكذلك الكلام فى الصلاة ، وكذلك إذا فعل المحلوف عليه ناسياً أو مخطئاً ، فإذا كان الله - سبحانه - قد نفى المؤاخظة بالخطأ والنسيان ، وخفى ذلك فى مواضع كثيرة على كثير من علماء المسلمين ، كان هذا عقوبة لمن لم يجد فى نفسه ثقة إلا هؤلاء فيفترون بما يقتضى مؤاخذته بالخطأ والنسيان ، فلا يكون مقتضى هذا الدعاء حاصلًا فى حقه لعدم العلم ، لالنسخ الشرعية .

والله - سبحانه - جعل مما يعاقب به الناس علي الذنوب سلب الهدى والعلم النافع ،

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣١٣) .

كقوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَتَقَلَّبُ أَفْتَدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١٠٩ ، ١١٠] وقال: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وهذا كما أنه حرم على بنى إسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل ظلمهم وبغيهم، فشريعة محمد لا تنسخ ولا تعاقب أمته كلها بهذا، ولكن قد تعاقب ظلمتهم بهذا، بأن يحرموا الطيبات، أو بتحريم الطيبات؛ إما تحريماً كونياً بالأب لا يوجد غيبتهم، وتهلك ثمارهم، وتقطع الميرة عنهم، أو أنهم لا يجدون لذة مأكلاً ولا مشرباً ولا منكحاً ولا ملبساً ونحوه كما كانوا يجدونها قبل ذلك، وتسلب عليهم الغُصَصُ (١) وما ينغص ذلك ويعوقه. ويجرعون غصص المال والولد والأهل، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥] وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، فيكون هذا كابتلاء أهل السبت بالحيتان.

وإما أن يعاقبوا باعتقاد تحريم ما هو طيب حلال لخفاء تحليل الله ورسوله عندهم، كما قد فعل ذلك كثير من الأمة، اعتقدوا تحريم أشياء فروج عليهم بما يقعون فيه من الإيمان والطلاق، وإن كان الله ورسوله لم يحرم ذلك؛ لكن لما ظنوا أنها محرمة عليهم عوقبوا بحرمان العلم الذى يعلمون به الحل، فصارت محرمة عليهم تحريماً كونياً، وتحريماً شريعياً فى ظاهر الأمر؛ فإن المجتهد عليه أن يقول ما أدى إليه اجتهاده، فإذا لم يؤد اجتهاده إلا إلى تحريم هذه الطيبات لعجزه عن معرفة الأدلة الدالة على الحل، كان عجزه سبباً للتحريم فى حق المقصرين فى طاعة الله.

وكذلك اعتقدوا تحريم كثير من المعاملات التى يحتاجون إليها كضمان البساتين، والمشاركات وغيرها؛ وذلك لخفاء أدلة الشرع، فثبت التحريم فى حقهم بما ظنوه من الأدلة، وهذا كما أن الإنسان يعاقب بأن يخفى عليه من الطعام الطيب والشراب الطيب ما هو موجود وهو مقدور عليه لو علمه، لكن لا يعرف بذلك عقوبة له، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣] فهو سبحانه إنما ضمن الأشياء على وجهها واستقامتها

(١) جمع غُصَّةٌ ، وهى ما اعترض فى الحلق - من طعام و شراب وغيرهما - فأشرق . انظر: القاموس ، مادة «غصص».

(٢) فى المطبوعة : «ولا» وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

للمتقين، كما ضمن هذا للمتقين.

فتبين أن المقصرين في طاعته من الأمة قد يؤاخذون بالخطأ والسيان، ومن غير نسخ بعد الرسول، لعدم علمهم بما جاء به الرسول من التيسير، ولعدم علم من عندهم من العلماء بذلك؛ ولهذا يوجد كثير ممن لا يصلى في السفر قصرأ يرى الفطر في السفر حراما فيصوم في السفر مع المشقة العظيمة عليه، وهذا عقوبة له لتقصيره في الطاعة، لكنه بما يكفر الله به من خطايا ما يكفره، كما يكفر خطايا المؤمنين بسائر مصائب الدنيا.

وكذلك منهم من يعتقد الترييح في السفر واجبا فيريح فيبتلى بذلك لتقصيره في الطاعة، ومنهم من يعتقد تحريم أمور كثيرة من المباحات التي بعضها مباح بالاتفاق، وبعضها متنازع فيه، لكن الرسول لم يحرم؛ فهؤلاء الذين اعتقدوا وجوب ما لم يوجبه الله ورسوله، وتحريم ما لم يحرمه حمل عليهم إصرأ، ولم توضع عنهم جميع الآصار والأغلال وإن كان الرسول قد وضعها، لكنهم لم يعلموها.

وقد يتلون بمطاع يلزمهم ذلك فيكون آصارأ وأغلالا من جهة مطاعهم؛ مثل حاكم، ومفت، وناظر وقف، وأمير ينسب ذلك إلى الشرع؛ لاعتقاده الفاسد أن ذلك من الشرع ويكون عدم علم مطاعهم تيسير الله عليهم عقوبة في حقهم لذنوبهم، كما لو قدر أنه سار بهم في طريق يضرهم، وعدل بهم عن طريق فيه الماء والمرعى لجهله، لا لتعمده مضرتهم، أو أقام بهم في بلد غالى الأسعار مع إمكان المقام ببلد آخر.

وهذا لأن الناس كما قد يتلون بمطاع يظلمهم ويقصد ظلمهم، يتلون أيضا بمطاع يجهل مصلحتهم الشرعية والكونية، فيكون جهل هذا من أسباب عقوبتهم، كما أن ظلم ذلك من أسباب مضرتهم، فهؤلاء لم ترفع عنهم الآصار والأغلال لذنوبهم ومعاصيهم، وإن كان الرسول ليس في شرعه آصار وأغلال؛ فلهدا تسلط عليهم حكام الجور والظلم، وتساق إليهم الأعداء، وتقاد بسلاسل القهر والقدر، وذلك من الآصار والأغلال التي لم ترفع عنهم مع عقوبات لا تحصى؛ وذلك لضعف الطاعة في قلوبهم، وتمكن المعاصى وحب الشهوات فيها، فإذا قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] دخل فيه هذا.

وأما قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فعلى قولين:

قيل: هو من باب التحميل القدرى، لا من باب التكليف الشرعى، أى: لا تبتلينا بمصائب لا نطيق حملها، كما يبتلى الإنسان بفقر لا يطيقه، أو مرض لا يطيقه، أو حدث، أو خوف، أو حب أو عشق لا يطيقه، ويكون سبب ذلك ذنوبه.

وهذا مما يبين أن الذنوب عواقبها مذمومة مطلقاً.

وقوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء : ١٢٣]، و ﴿فَمَنْ (١) يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] وقول حق، قال تعالى في قصة قوم لوط: ﴿وَوَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [الذاريات : ٣٧].

فما من أحد يتلى بجنس عملهم إلا ناله شيء من العذاب الأليم، حتى تعتمد النظر يورث القلب علاقة يتعذب بها الإنسان، وإن قويت حتى صارت غراماً وعشقاً زاد العذاب الأليم، سواء قدر أنه قادر على المحبوب أو عاجز عنه ؛ فإن كان عاجزاً فهو في عذاب أليم من الحزن والهَمِّ والغَمِّ، وإن كان قادراً فهو في عذاب أليم من خوف فراقه، ومن السعى في تاليفه وأسباب رضاه؛ فإن نزل به الموت أو افتقر تضاعف عليه العذاب، وإن صار إلى غيره استبدالاً به أو مشاركة قوى عذابه، فإن هذا الجنس يحصل فيه من العذاب ما لا يحصل في عشق البغايا وما يحصل مثله في الحلال، وإن حصل في الحلال نوع عذاب كان أخف من نظيره، وكان ذلك سبب ذنوب أخرى.

فإذا دعى الإنسان بهذا الدعاء - يخص نفسه ويعم المسلمين - فله من ذلك أعظم نصيب، كيف لا وقد قال النبي ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة ما قرأ بهما أحد في ليلة إلا كَفَّتَاهُ» (٢) وكيف لا تكفيانه وما دعا به من ذلك لم يحصل له إلا ما حصل لسائر المؤمنين الذين لم يقرؤوهما، فإن الداعي بهذا الدعاء له منه نصيب يخصه كسائر الأدعية.

ومما يبين ذلك أن الصحابة إنما استجيب لهم هذا الدعاء لما التزموا الطاعة لله مطلقاً بقولهم: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] ، ثم أنزل هذا الدعاء، فدعوا به فاستجيب لهم.

ولهذا كانوا في الحنيفية السمحة على عهد رسول الله ﷺ، وكانوا فيها على عهد أبي بكر خيراً مما كانوا فيها على عهد عمر، فلما كانوا في زمن عمر حدث من بعضهم ذنوب أوجبت اجتهاد الإمام في نوع من التشديد عليهم، كمنعهم من مُتَعَةِ الحج، وكإيقاع الثلاث إذا قالوها بكلمة، وكتغليظ العقوبة في الخمر، وكان أطوعهم لله وأزهدهم - مثل أبي عبيدة - ينقاد له عمر ما لا ينقاد لغيره، وخفى عليهم بعض مسائل الفرائض وغيرها، حتى تنازعوا فيها، وهم مؤتلفون متحابون، كل منهم يقر الآخر على اجتهاده.

(١) في المطبوعة: «من» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٨ -

فلما كان في آخر خلافة عثمان زاد التغير والتوسع في الدنيا، وحدثت أنواع من الأعمال لم تكن على عهد عمر، فحصل بين بعض القلوب تنافر حتى قتل عثمان، فصاروا في فتنه عظيمة قد قال تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]، أي هذه الفتنة لا تصيب الظالم فقط، بل تصيب الظالم والساکت عن نهيه عن الظلم، كما قال النبي ﷺ: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» (١).

وصار ذلك سبباً لمنعهم كثيراً من الطيبات، وصاروا يختصمون في متعة الحج ونحوها مما لم تكن فيه خصومة على عهد عمر، فطائفة تمنع المتعة مطلقاً كابن الزبير، وطائفة تمنع الفسخ كبنى أمية وأكثر الناس، وصاروا يعاقبون من تمتع، وطائفة أخرى توجب المتعة، وكل منهم لا يقصد مخالفة الرسول، بل خفي عليهم العلم، وكان ذلك سببه ما حدث من الذنوب، كما قال صلى الله عليه وسلم: «خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاها رجلان، فرفعت، لعل ذلك أن يكون خيراً لكم» (٢). أي قد يكون إخفاؤها خيراً لكم لتجتهدوا في ليالي العشر كلها؛ فإنه قد يكون إخفاء بعض الأمور رحمة لبعض الناس.

والنزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض إلى شر عظيم من خفاء الحكم؛ ولهذا صنّف رجل كتاباً سماه «كتاب الاختلاف» فقال أحمد: سمّه «كتاب السعة» وإن الحق في نفس الأمر واحد، وقد يكون من رحمة الله ببعض الناس خفاؤه لما في ظهوره من الشدة عليه، ويكون من باب قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١].

وهكذا ما يوجد في الأسواق من الطعام والثياب قد يكون في نفس الأمر مغصوباً، فإذا لم يعلم الإنسان بذلك كان كله له حلالاً لا إثم عليه فيه بحال، بخلاف ما إذا علم، فخفاء العلم بما يوجب الشدة قد يكون رحمة، كما أن خفاء العلم بما يوجب الرخصة قد يكون عقوبة، كما أن رفع الشك قد يكون رحمة، وقد يكون عقوبة، والرخصة رحمة وقد يكون مكروه النفس أنفع كما في الجهاد: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

(١) أبو داود في الملاحم (٤٣٣٨)، والترمذي في الفتن (٢١٦٨) وقال: «وهذا حديث صحيح»، وابن ماجه في الفتن (٤٠٥) وأحمد ٢/١، ٥، كلهم عن أبي بكر الصديق .
وقوله: «فتلاها»: أي: تنازعا . انظر: النهاية ٢٤٣/٤ .
(٢) البخارى في الإيمان (٤٩)، وفي ليلة القدر (٢٠٢٣)، والدارمي في الصوم ٢/٢٧، وأحمد ٥/٣١٣، ٣١٩، كلهم عن عبادة بن الصامت .

والمقصود هنا أن من الذنوب ما يكون سبباً لحفاء العلم النافع أو بعضه؛ بل يكون سبباً لنسيان ما علم، ولاشبهه الحق بالباطل تقع الفتن بسبب ذلك.

والله - سبحانه - كان أسكن آدم وزوجه الجنة، وقال لهما: ﴿كُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ . فَأَزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٥، ٣٦]، فكل عداوة كانت في ذريتهما وبلاء ومكرهه وتكون إلى قيام الساعة وفي النار يوم القيامة سببها الذنوب ومعصية الرب تعالى .

فإنسان إذا كان مقيماً على طاعة الله باطنياً وظاهراً كان في نعيم الإيمان والعلم وارد عليه من جهاته، وهو في جنة الدنيا، كما في الحديث: « إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا». قيل: وما رياض الجنة؟ قال: «مجالس الذكر»^(١)، وقال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٢)، فإنه كان يكون هنا في رياض العلم والإيمان .

وكلما كان قلبه في محبة الله وذكره وطاعته كان معلقاً بالمحل الأعلى، فلا يزال في علو ما دام كذلك، فإذا أذنب هبط قلبه إلى أسفل، فلا يزال في هبوط ما دام كذلك، ووقعت بينه وبين أمثاله عداوة، فإن أراد الله به خيراً ثاب وعمل في حال هبوط قلبه إلى أن يستقيم فيصعد قلبه، قال تعالى: ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ الْقُلُوبُ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فتقوى القلوب هي التي تنال الله، كما قال: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأما الأمور المنفصلة عنا من اللحوم والدماء فإنها لا تنال الله .

والباطنية - المنكرون لخلق العالم في ستة أيام، ومعاد الأبدان - الذين يجعلون للقرآن تأويلاً يوافق قولهم، عندهم ما ثمَّ «جنة» إلا لذة ما، تتصف بها النفس من العلم والأخلاق الحميدة، وما ثمَّ «نار» إلا ألم ما، تتصف به النفس من الجهل والأخلاق الذميمة السيئة، فنار النفوس ألمها القائم بها كحسراتها لفوات العلم، أو لفوات الدنيا المحبوبة لها، وحجبها إنما هي ذنوبها.

وهذا الكلام مما يذكره أبو حامد في «المضنون»^(٣) به على غير أهله، لكن قد يقول هذا: ليس هو عذاب القبر المذكور في الأجسام، بل ذاك أمر آخر مما بينه أهل السنة، ولا نعيم عندهم إلا ما يقوم بالنفس من هذا؛ ولهذا ليس عندهم نعيم منفصل عن النفس ولا عذاب.

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٥٠٩) وقال : « حسن غريب » .

(٢) أحمد ٢٣٦/٢ . (٣) فى المطبوعة : « المظنون » والصواب ما أثبتناه .

وهذا القول من أفسد الأقوال شرعاً وعقلاً؛ فإن الناس في الدنيا يثابون ويعاقبون بأمر منفصلة عنهم، فكيف في دار الجزاء؟ ولكن الذي أثبتوه من هذا وهذا منه ما هو حق، ولكن الباطل جحدهم ما جحدوه مما أخبر الله به ورسوله، فهؤلاء عندهم أن آدم لم يكن إلا في جنة العلم، وهبوطه انخفاض درجته في العلم، وهذا كذب، ولكن ما أثبتوه من الحق، حق وقصة آدم تدل عليه بطريق الاعتبار الذي تسميه الصوفية الإشارة، لا أنه هو المراد بالآية، لكن قد دل عليه آيات أخر تدل على أن من كذب بالحق عوقب بأن يطبع على قلبه فلا يفهم العلم، أو لا يفهم المراد منه، وأنه يسلط عليه عدوه ويجد ذلاً، كما قال تعالى عن اليهود: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١].

ولا ريب أن لذة العلم أعظم اللذات، واللذة التي تبقى بعد الموت وتنفع في الآخرة هي لذة العلم بالله والعمل له، وهو الإيمان به، وهم يجعلون ذلك الوجود المطلق.

وأيضاً، فنفس العلم به إن لم يكن معه حب له وعبادة له، بل كان مع حب لغيره كائناً من كان، فإن عذاب هذا قد يكون من أعظم العذاب في الدنيا والآخرة، وهم لا يجعلون كمال اللذة إلا في نفس العلم.

وأيضاً فاقتنصارهم على اللذة العقلية خطأ، والنصارى زادوا عليهم السمع والشم، فقالوا: يتمتعون بالأرواح المتعشقة والنعومات المطربة، ولم يشبوا هم ولا اليهود الأكل والشرب ولا النكاح - وهي لذة اللمس - والمسلمون أثبتوا جميع أنواع اللذات؛ سمعاً، وبصراً، وشمماً، وذوقاً، ولمساً، للروح والبدن جميعاً، وكان هذا هو الكمال، لا ما يشبه أهل الكتاب ومن هو شر منهم من الفلاسفة الباطنية، أعظم لذات الآخرة لذة النظر إلى الله - سبحانه - كما في الحديث الصحيح: ﴿فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه﴾^(١)، وهو ثمرة معرفته وعبادته في الدنيا، فأطيب ما في الدنيا معرفته، وأطيب ما في الآخرة النظر إليه - سبحانه - ولهذا كان التجلي يوم الجمعة في الآخرة على مقدار صلاة الجمعة في الدنيا.

وأبو حامد يذكر في كتبه هو وأمثاله «الرؤية»، وأنها أفضل أنواع النعيم، ويذكر كشف الحجب، وأنهم يرون وجه الله، ولكن هذا كله يريد به ما تقوله الجهمية والفلاسفة؛ فإن الرؤية عندهم ليست إلا العلم، لكن كما أن الإنسان قد يرى الشيء

(١) الترمذى في صفة الجنة (٢٥٥٢).

بعينيه، وقد يمثل له خياله إذا غاب عنه فهكذا العلم. ففي الدنيا ليس عندهم من العلم إلا مثال كالتخيل في الحساب، وفي الآخرة يعلمونه بلا مثال، وهو عندهم «وجود لا داخل العالم ولا خارجه»، و«كشف الحجاب» عندهم رفع المانع الذى فى الإنسان من الرؤية، وهو أمر عديمى، فحقيقة جعل العبد عالماً، وهذا كله مما تقول به الفلاسفة والباطنية.

وهؤلاء إنما يأمرؤن بالزهد فى الدنيا لينقطع تعلق النفس بها وقت فراق النفس، فلا تبقى النفس مفارقة لشيء يحبه، لكن أبو حامد لا يبيح محظورات الشرع قط، بل يقول: قتل واحد من هؤلاء خير من قتل عدد كثير من الكفار.

وأما هؤلاء فالواصل عندهم إلى العلم المطلوب قد يبيحون له محظورات الشرائع، حتى الفواحش والخمر وغيرها، إذا كانوا ممن يعتقد تحريم الخمر، وإلا فغالب هؤلاء لا يوجبون شريعة الإسلام، بل يجوزون التهود والتنصر، وكل من كان من هؤلاء واصلاً إلى علمهم فهو سعيد.

وهكذا تقول الاتحادية منهم: كابن سبعين، وابن هود، والتلمسانى، ونحوهم، ويدخلون مع النصارى بيَّعُهُمْ^(١)، ويصلون معهم إلى الشرق، ويشربون معهم ومع اليهود الخمر، ويميلون إلى دين النصارى أكثر من دين المسلمين لما فيه من إباحة المحظورات؛ لأنهم أقرب إلى الاتحاد والحلول؛ ولأنهم أجهل فيقبلون ما يقولونه أعظم من قبولهم لقول المسلمين، وعلماء النصارى جهال إذا كان فيهم متفلسف عظموه، وهؤلاء يتفلسفون.

والواحد من هؤلاء يفرح إذا قيل له: لست بمسلم، ويحكى عن نفسه كما كان أحمد الماردىنى وهو من أصحاب ابن عربى يحكى عن نفسه أنه دخل إلى بعض ديارات النصارى ليأخذ منهم ما يأكله هو ورفيقه، فأخذ بعضهم يتكلم فى المسلمين، ويقولون: كذا وكذا، فقال له آخر: لا تتكلم فى المسلمين فهذا واحد منهم، فقال ذلك المتكلم: هذا وجهه وجه مسلم؟ أى ليس هذا بمسلم، فصار يحكيها الماردىنى أن النصرانى قال عنه: ليس هذا بمسلم، ويفرح بقول النصرانى ويصدقها فيما يقول، أى ليس هو بمسلم.

والتفلسفة يصرحون بهذا. يقولون: قلنا: كذا وكذا، وقال المسلمون: كذا وكذا، وربما قالوا: قلنا: كذا، وقال المُلِّيُّون كذا أى: أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى وكتبهم مشحونة بهذا، ولا بد لأحدهم عند أهل الملل أن يكون على دينهم.

لكن دخولهم فى هذا كدخولهم فى سياسة الملوك، كما كانوا مع الترك الكفار، وكانوا مع هولاءكو ملك المغول الكفار، ومع القان الذى هو أكبر منه خليفة جنكزخان

(١) جمع بيعة، وهى متعبد النصارى. انظر: القاموس، مادة «بيع».

ببلاد الخطأ، وانتساب الواحد منهم هناك إلى الإسلام انتساب إلى إسلام يرضاه ذلك الملك بحسب غرضه، كما كان التصير الطوسي^(١) وأمثاله مع هولاكو ملك الكفار، وهو الذى أشار عليهم بقتل الخليفة بيغداد لما استولى عليها وأخذ كتب الناس، ملكها ووقفها، وأخذ منها ما يتعلق بغرضه، وأفسد الباقي، وبنى الرصد ووضعها فيه، وكان يعطى من وقف المسلمين لعلماء المشركين البخشية والطوبينية، ويعطى فى رصده الفيلسوف والمنجم والطبيب أضعاف ما يعطى الفقيه، ويشرب هو وأصحابه الخمر فى شهر رمضان، ولا يصلون.

وكذلك كان بالشام ومصر طائفة مع تصوفهم وتألهمهم وتزهدهم يشرب أحدهم الخمر فى نهار رمضان، وتارة يصلون وتارة لا يصلون. فإنهم لا يدينون بإيجاب واجبات الإسلام وتحريم محرماته عليهم، بل يقولون: هذا للعامة والأنبياء، وأما مثلنا فلا يحتاج إلى الأنبياء. ويحكون عن بعض الفلاسفة أنه قيل له: قد بعث نبي، فقال: لو كان الناس كلهم مثلى ما احتاجوا إلى نبي. ومثل هذه الحكاية يحكيها من يكون رئيس الأطباء ولا يعرف الزندقة ولا يدري مضمون هذه الكلمة ما هو؛ لجهله بالنبوت. وقيل لرئيسهم الأكبر فى زمن موسى - عليه السلام - : ألا تأتبه فتأخذ عنه؟ فقال: نحن قوم مهديون فلا نحتاج إلى من يهدينا.

وأما ما ذكروه من حصول اللذة فى القلب والنعيم بالإيمان بالله والمعرفة به فهو حق، وهو سبب دخول الجنة، وقد قال ﷺ: «إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصُفِّدَت الشياطين»^(٢). وما ذاك إلا لأنه فى شهر رمضان تبتعث القلوب إلى الخير والأعمال الصالحة التى بها وبسببها تفتح أبواب الجنة، ويمتنع من الشرور التى بها تفتح أبواب النار، وتصفد الشياطين فلا يتمكنون أن يعملوا ما يعملونه فى الإفطار؛ فإن المصنف هو المقيد، لأنهم إنما يتمكنون من بنى آدم بسبب الشهوات، فإذا كفوا عن الشهوات صفدت الشياطين.

والجنة والنار التى تفتح وتغلق غير ما فى القلوب، ولكن ما فى القلوب سبب له ودليل عليه وأثر من آثاره، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ

(١) هو محمد بن محمد الحسن نصير الدين الطوسي، فيلسوف، كان رأساً فى العلوم العقلية، ذا منزلة من هولاكو، فكان يطعمه فيما يشير به عليه، اتخذ خزانة مלאها من الكتب التى نهت من بغداد والشام والجزيرة، اجتمع فيها نحو أربعمئة ألف مجلد، ولد بطوس سنة ٥٩٧ هـ، وتوفى سنة ٦٧٢ هـ. [فوات الوفيات ٢٤٦/٣، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، والأعلام ٣٠/٧].

(٢) مسلم فى الصيام (١/١٠٧٩)، والترمذى فى الصوم (٦٨٢)، والنسائى فى الصيام (٢٠٩٧، ٢٠٩٨)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٤٢)، وأحمد ٣٥٧/٢، كلهم عن أبى هريرة.

فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴿ [النساء: ١٠] ، وقال ﷺ: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» (١). فقيل: يأكلون ويشربون ما سيصير ناراً. وقيل: هو سبب النار . والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

(١) البخارى فى الأشربة (٥٦٣٤) ، ومسلم فى اللباس (٢٠٦٥/١/٢) ، وابن ماجه فى الأشربة (٣٤١٣) ، كلهم عن أم سلمة .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ
وَنُورَ ضَرْيَحِهِ :-

فصل

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩]، قد تنوعت عبارات المفسرين في لفظ ﴿شَهِدَ﴾ فقالت طائفة - منهم مجاهد والقراء وأبو عبيدة -: أى : حكم وقضى. وقالت طائفة - منهم ثعلب والزجاج -: أى: بين. وقالت طائفة: أى: أعلم. وكذلك قالت طائفة : معنى شهادة الله: الإخبار والإعلام، ومعنى شهادة الملائكة والمؤمنين: الإقرار. وعن ابن عباس أنه شهد بنفسه لنفسه قبل أن يخلق الخلق حين كان، ولم يكن سماء ولا أرض، ولا بر ولا بحر، فقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وكل هذه الأقوال وما في معناها صحيحة؛ وذلك أن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وقوله وخبره عما شهد به، وهذا قد يكون مع أن الشاهد نفسه يتكلم بذلك ويقوله ويذكره، وإن لم يكن معلماً به لغيره، ولا مخبراً به لسواه. فهذه أول مراتب الشهادة.

ثم قد يخبره ويعلمه بذلك، فتكون الشهادة إعلماً لغيره وإخباراً له، ومن أخبر غيره بشيء فقد شهد به. سواء كان بلفظ الشهادة أو لم يكن، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ الآية [يوسف: ٨١]. ففي كلا الموضوعين إنما أخبروا خبراً مجرداً ، وقد قال: ﴿وَاجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ . حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج: ٣٠، ٣١].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «عدلت شهادة الزور الإشراف بالله»، قالها مرتين أو ثلاثاً، ثم تلى هذه الآية^(١)، وإنما في الآية: ﴿وَاجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ وهذا يعم كل قول زور بأى لفظ كان، وعلى أى صفة وجد، فلا يقوله العبد ولا يحضره ولا يسمعه من قول

(١) أبو داود في الاقضية (٣٥٩٩) ، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٧٢) ، وأحمد ٤/٣٢١، ٣٢٢، كلهم عن

خریم بن فاتک .

غيره. والزور: هو الباطل الذى قد أزور عن الحق والاستقامة أى: تحول، وقد سماه النبي ﷺ شهادة الزور، وقد قال فى المظاهرين من نسائهم ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢].

وفى الصحيحين عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس^(١). وهؤلاء حدثوه أنه نهى عن ذلك، ولم يقولوا: نشهد عندك؛ فإن الصحابة لم يكونوا يلتزمون هذا اللفظ فى التحديث، وإن كان أحدهم قد ينطق به، ومنه قولهم فى معاز: فلما شهد على نفسه أربع مرات رجمه النبي ﷺ^(٢) ولفظه كان إقراراً ولم يقل: أشهد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾ [النساء: ١٣٥]، وشهادة المرء على نفسه هى إقراره، وهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة باتفاق العلماء، وإنما تنازعا فى الشهادة عند الحكام: هل يشترط فيها لفظ أشهد؟ على قولين فى مذهب أحمد، وكلام أحمد يقتضى أنه لا يعتبر ذلك، وكذلك مذهب مالك، والثانى يشترط ذلك، كما يحكى عن مذهب أبى حنيفة والشافعى.

والمقصود هنا الآية فالشهادة تضمنت مرتبتين:

إحدهما: تكلم الشاهد وقوله وذكره لما شهد فى نفسه به.

والثانية: إخباره وإعلامه لغيره بما شهد به، فمن قال: حكم وقضى فهذا من باب اللزام، فإن الحكم والقضاء هو إلزام وأمر.

ولا ريب أن الله ألزم الخلق التوحيد وأمرهم به وقضى به وحكم، فقال: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَهًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿ أَنْ أُنذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴾^(٣) [النحل: ٢]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ الآية [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِذَا يَافَوْهُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ [البينة: ٥].

(١) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٨١)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٢٨٦/٨٢٦)، واللفظ للبخارى.

(٢) مسلم فى الخلود (١٦٩١ / ١٦ / ١٧٩٢ / ١٧).

(٣) فى المطبوعة: «فاعبدون»، والصواب ما أثبتناه.

وهذا كثير في القرآن يوجب على العباد عبادته وتوحيده، ويحرم عليهم عبادة ما سواه، فقد حكم وقضى أنه لا إله إلا هو.

ولكن الكلام فى دلالة لفظ الشهادة على ذلك؛ وذلك أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم أن ما سواه ليس بإله فلا يعبد، وأنه وحده الإله الذى يستحق العبادة، هذا يتضمن الأمر بعبادته والنهى عن عبادة ما سواه؛ فإن النفى والإثبات فى مثل هذا يتضمن الأمر والنهى، كما إذا استفتى شخص شخصاً، فقال له قائل: هذا ليس بمفتى، هذا هو المفتى، ففيه نهى عن استفتاء الأول، وأمر وإرشاد إلى استفتاء الثانى.

وكذلك إذا تحاكم إلى غير حاكم، أو طلب شيئاً من غير ولى الأمر، فقول له: ليس هذا حاكماً ولا سلطاناً، هذا هو الحاكم وهذا هو السلطان، فهذا النفى والإثبات يتضمن الأمر والنهى، وذلك أن الطالب إنما يطلب من عنده مراده ومقصوده، فإذا ظنه شخصاً فقول له: ليس مرادك عنده وإنما مرادك عند هذا، كان أمراً له بطلب مراده عند هذا دون ذلك.

والعابدون إنما مقصودهم أن يعبدوا من هو إله يستحق العبادة، فإذا قيل لهم: كل ما سوى الله ليس بإله، هو الله وحده، كان هذا نهياً لهم عن عبادة ما سواه، وأمراً بعبادته. وأيضاً فلو لم يكن هناك طالب للعبادة فلفظ الإله يقتضى أنه يستحق العبادة، فإذا أخبر أنه هو المستحق للعبادة دون ما سواه كان ذلك أمراً بما يستحقه.

وليس المراد هنا بـ «الإله» من عبده عابد بلا استحقاق، فإن هذه الآلهة كثيرة، ولكن تسميتهم آلهة والخبر عنهم بذلك واتخاذهم معبودين أمر باطل، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

فالآلهة التى جعلها عابدها آلهة يعبدونها كثيرة، لكن هى لا تستحق العبادة فليست بآلهة، كمن جعل غيره شاهداً أو حاكماً أو مفتياً أو أميراً وهو لا يحسن شيئاً من ذلك.

ولا بد لكل إنسان من إله يألوه ويعبده، «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم»^(١)، فإن بعض الناس قد آله ذلك محبة وذلاً وتعظيماً، كما قد بسط فى غير هذا الموضع.

فإذا شهد الله أنه لا إله إلا هو، فقد حكم وقضى ألا يعبد إلا إياه.

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٨٧).

وأيضاً فلفظ الحكم والقضاء يستعمل فى الجمل الخبرية، فيقال للجمل الخبرية: قضية، ويقال: قد حكم فيها بثبوت هذا المعنى وانتفاء هذا المعنى، وكل شاهد ومخبر هو حاكم بهذا الاعتبار قد حكم بثبوت ما أثبتته ونفى ما نفاه حكماً خبرياً، قد يتضمن حكماً طلبياً.

فصل

وشهادة الرب وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة، وبفعله تارة.

فالقول: هو ما أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وأوحاه إلى عباده كما قال: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢٢]، إلى غير ذلك من الآيات.

وقد علم بالتواتر والاضطرار أن جميع الرسل أخبروا عن الله أنه شهد ويشهد أن لا إله إلا هو بقوله وكلامه، وهذا معلوم من جهة كل من بلغ عنه كلامه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء: ٢٤٠].

وأما شهادته بفعله فهو ما نصبه من الأدلة الدالة على وحدانيته التى تعلم دلالتها بالعقل، وإن لم يكن هناك خبر عن الله، وهذا يستعمل فيه لفظ الشهادة والدلالة والإرشاد، فإن الدليل يبين المدلول عليه ويظهره، فهو بمنزلة المخبر به الشاهد به، كما قيل: سل الأرض: من فجر أنهارها، وغرس أشجارها، وأخرج ثمارها، وأحيا نباتها، وأغطش ليلها، وأوضح نهارها، فإن لم تجبك حواراً، أجابتك اعتباراً.

وهو - سبحانه - شهد بما جعلها دالة عليه فإن دلالتها إنما هي بخلقه لها. فإذا كانت المخلوقات دالة على أنه لا إله إلا هو، وهو - سبحانه - الذى جعلها دالة عليه، فإن دلالتها إنما هي بخلقه، وبين ذلك، فهو الشاهد المبين بها أنه لا إله إلا هو، وهذه الشهادة الفعلية ذكرها طائفة. قال ابن كيسان^(١): ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨] بتدبيره العجيب، وأموره المحكمة عند خلقه أنه لا إله إلا هو.

(١) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم، عالم بالعربية، نحوا ولغة. من أهل بغداد، له تصانيف فى القراءات والغريب والنحو، منها: «المهلب» فى النحو، «وغريب الحديث»، وتوفى فى نى القعدة سنة ٢٩٩ هـ. [شذرات اللهب ٢/٢٣٢، والأعلام ٥/٣٠٨].

فصل

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٩] هو نصب على الحال، وفيه وجهان:

قيل: هو حال من شهد أي: قائما بالقسط.

وقيل: من «هو» أي: لا إله إلا هو قائما بالقسط، كما يقال: لا إله إلا هو وحده، وكلا المعنيين صحيح.

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان، كما قالوا في قوله: ﴿هَازِمٌ أقرءوا كتابيه﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿أَتُونِي أفرغ عليه قطراً﴾ [الكهف: ٤٦]، و﴿عَنِ اليمينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، ونحو ذلك. وسيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولاً، ويقولون: حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه، وقول الكوفيين أرجح، كما قد بسطته في غير هذا الموضوع.

وعلى المذهبين فقوله: ﴿الْقِسْطُ﴾ يخرج على هذا، إما كونه يشهد قائماً بالقسط فإن القائم بالقسط هو القائم بالعدل، كما في قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، فالقيام بالقسط يكون في القول، وهو القول العدل، ويكون في الفعل. فإذا قيل: شهد ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ أي: متكلماً بالعدل مخبراً به أمراً به، كان هذا تحقيقاً لكون الشهادة شهادة عدل وقسط، وهي أعدل من كل شهادة، كما أن الشرك أظلم من كل ظلم، وهذه الشهادة أعظم الشهادات.

وقد ذكروا في سبب نزول هذه الآية ما يوافق ذلك، فذكر ابن السائب^(١): أن حَبْرَيْنِ من أحبار الشام قدما على النبي ﷺ، فلما أبصرا المدينة قال أحدهما لصاحبه: ما أشبه هذه المدينة بصفة مدينة النبي الذي يخرج في آخر الزمان! فلما دخلا على النبي ﷺ عرفاه بالصفة، فقالا: أنت محمد؟ قال: «نعم». قالا: وأحمد؟ قال: «نعم». قالا: نسألك عن شهادة فإن أخبرتنا بها آمنة بك. فقال: «سلاني». فقالا: أخبرنا عن أعظم شهادة في كتاب الله فنزلت هذه الآية^(٢).

ولفظ «القيام بالقسط» كما يتناول القول، يتناول العمل، فيكون التقدير: يشهد وهو

(١) هو أبو النصر محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي، نسابة، راوية، عالم بالتفسير والأخبار وأيام العرب، له كتاب في «تفسير القرآن» وهو ضعيف الحديث، ولد بالكوفة وتوفي بها سنة ١٤٦هـ. [تهذيب التهذيب ١٧٨/٩، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٣، والأعلام ١٣٣/٦].

(٢) أسباب النزول للنيسابوري ص ٦٩، ٧٠ والقرطبي في التفسير، سورة آل عمران آية (١٨).

قائل بالقسط عامل به لا بالظلم؛ فإن هذه الشهادة تضمنت قولاً وعملاً، فإنها تضمنت أنه هو الذى يستحق العبادة وحده فيعبد، وأن غيره لا يستحق العبادة، وأن الذين عبدوه وحده هم المفلحون السعداء، وأن المشركين به في النار، فإذا شهد قائماً بالعدل المتضمن جزاء المخلصين بالجنة وجزاء المشركين بالنار كان هذا من تمام تحقيق موجب هذه الشهادة، وكان قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ تنبيهاً على جزاء المخلصين والمشركين، كما فى قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣].

قال طائفة من المفسرين - منهم البغوى -: نظم الآية «شهد الله قائماً بالقسط» ومعنى قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ أى تدبير الخلق، كما يقال: فلان قائم بأمر فلان، أى يدبره ويتعاهد أسبابه، وقائم بحق فلان، أى مجاز له، فالله تعالى مدبر رزاق معجز بالأعمال.

وإذا اعتبر القسط فى الإلهية كان المعنى: «لا إله إلا هو قائماً بالقسط»، أى: هو وحده الإله قائماً بالقسط، فيكون وحده مستحقاً للعبادة مع كونه قائماً بالقسط، كما يقال: أشهد أن لا إله إلا الله إلهاً واحداً صمداً. وهذا الوجه أرجح؛ فإنه يتضمن أن الملائكة وأولى العلم يشهدون له، مع أنه لا إله إلا هو، وأنه قائم بالقسط.

والوجه الأول لا يدل على هذا؛ ولأن كونه قائماً بالقسط - كما شهد به - أبلغ من كونه حال الشاهد، وقيامه بالقسط يتضمن أنه يقول الصدق، ويعمل بالعدل، كما قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقال هود: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٦]، فأخبر أن الله على صراط مستقيم، وهو العدل الذى لا عوج فيه.

وقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦]، وهو مثل ضربه الله لنفسه ولما يشرك به من الأوثان، كما ذكر ذلك فى قوله: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ الآية [يونس: ٣٥]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ الآيات، إلى قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ١٧-٢١]، فأخبر أنه خالق منعم عالم، وما يدعون من دونه لا تخلق شيئاً ولا تنعم بشيء، ولا تعلم شيئاً، وأخبر أنها ميتة، فهل يستوى هذا وهذا؟ فكيف يعبدونها من دون الله مع هذا الفرق الذى لا فرق أعظم منه؟ ولهذا كان هذا أعظم الظلم والإفك.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٥٩]، فقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

وَضُرِبَ اللَّهُ مَثَلًا لِمَثَلِ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿النحل: ٧٥، ٧٦﴾، كلاهما مثل بين الله فيه أنه لا يستوى هو وما يشركون به، كما ذكر نظير ذلك في غير موضع، وإن كان هذا الفرق معلوما بالضرورة لكل أحد، لكن المشركون مع اعترافهم بأن آلهتهم مخلوقة مملوكة له، يسوون بينه وبينها في المحبة والدعاء، والعبادة ونحو ذلك.

والمقصود هنا أن الرب - سبحانه - على الصراط مستقيم، وذلك بمنزلة قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، فإن الاستقامة والاعتدال متلازمان، فمن كان قوله وعمله بالقسط كان مستقيماً، ومن كان قوله وعمله مستقيماً كان قائماً بالقسط.

ولهذا أمرنا الله - سبحانه - أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء والصالحين، وصراطهم هو العدل والميزان؛ ليقوم الناس بالقسط، والصراط المستقيم هو العمل بطاعته وترك معاصيه، فالعاصي كلها ظلم مناقض للعدل مخالف للقيام بالقسط والعدل، والله - سبحانه - أعلم.

فصل

ثم قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، ذكر عن جعفر بن محمد أنه قال: الأولى وصف وتوحيد، والثانية رسم وتعليم، أى قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. ومعنى هذا أن الأولى هو ذكر أن الله شهد بها، فقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ والتالى للقرآن إنما يذكر أن الله شهد بها هو والملائكة، وأولو العلم، وليس فى ذلك شهادة من التالى نفسه بها، فذكرها الله مجردة؛ ليقولها التالى فيكون التالى قد شهد بها أنه لا إله إلا هو. فالأولى خبر عن الله بالتوحيد لنفسه بشهادته لنفسه، وهذه خبر عن الله بالتوحيد.

وختمها بقوله: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، والعزة تتضمن: القدرة والشدة والامتناع والغلبة. تقول العرب: عز يعز - بفتح العين - إذا صلَّب، وعز يعز - بكسرهما - إذا امتنع، وعز يعز - بضمها إذا غلب. فهو - سبحانه - فى نفسه قوى متين، وهو منيع لا ينال، وهو غالب لا يغلب.

والحكيم يتضمن حكمه وعلمه وحكمته فيما يقوله ويفعله، فإذا أمر بأمر كان حسناً، وإذا أخبر بخبر كان صدقاً، وإذا أراد خلق شيء كان صواباً، فهو حكيم فى إرادته وأفعاله وأقواله.

فصل

وقد تضمنت هذه الآية ثلاثة أصول: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنه قائم بالقسط، وأنه العزيز الحكيم؛ فتضمنت وحدانيته المنافية للشرك، وتضمنت عدله المنافى للظلم، وتضمنت عزته وحكمته المنافية للذل والسفه، وتضمنت تنزيهه عن الشرك والظلم والسفه، ففيها إثبات التوحيد، وإثبات الحكمة، وإثبات القدرة.

والمعتزلة قد تخرج بها على ما يدعونه من التوحيد والعدل والحكمة ولا حجة فيها لهم، لكن فيها حجة عليهم، وعلى خصومهم الجبرية أتباع الجهم بن صفوان؛ الذين يقولون: كل ما يمكن فعله فهو عدل، وينفون الحكمة، فيقولون: يفعل لا لحكمة، فلا حجة فيها لهم؛ فإنه أخير أنه لا إله إلا هو، وليس في ذلك نفي الصفات، وهم يسمون نفي الصفات توحيداً، بل الإله هو المستحق للعبادة، والعبادة لا تكون إلا مع محبة المعبود.

والمشركون جعلوا لله أنداداً يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حباً لله، فدل ذلك على أن المؤمنين يحبون الله أعظم من محبة المشركين لأندادهم، فعلم أن الله محبوب لذاته، ومن لم يقل بذلك لم يشهد في الحقيقة أن لا إله إلا هو.

والجهمية والمعتزلة يقولون: إن ذاته لا تحب، فهم في الحقيقة منكرون إلهيته، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وقيامه بالقسط مقرون بأنه لا إله إلا هو، فذكر ذلك على أنه لا يماثله أحد في شيء من أموره، والمعتزلة تجعل القسط منه مثل القسط من المخلوقين، فما كان عدلاً من المخلوقين كان عدلاً من الخالق، وهذا تسوية منهم بين الخالق والمخلوق، وذلك قدح في أنه لا إله إلا هو.

والجهمية عندهم أى شيء أمكن وقوعه كان قسطاً، فيكون قوله: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ كلاماً لا فائدة فيه ولا مدح؛ فإنه إذا كان كل مقدور قسطاً كان المعنى أنه قائم بما يفعله، والمعنى أنه فاعل لما يفعله، وليس في هذا مدح، ولا هو المفهوم من كونه قائماً بالقسط، بل المفهوم منه أنه يقوم بالقسط لا بالظلم مع قدرته عليه، ولكنه - سبحانه - مقدس منزّه أن يظلم أحداً، كما قال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف: ٤٩]، وقد أمر عباده أن يكونوا قوامين بالقسط، وقال: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]،

فهو يقوم عليها بكسبها لا بكسب غيرها، وهذا من قيامه بالقسط. وقال: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ الآية [الأنبياء: ٤٧].

وأيضاً، فمن قيامه بالقسط وقيامه على كل نفس بما كسبت: أنه لا يظلم مثقال ذرة، كما قال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ إلى آخرها [الزلزلة: ٧، ٨].

والمعتزلة تحبط الحسنات العظيمة الكثيرة بكبيرة واحدة، وتحبط إيمانه وتوحيده بما هو دون ذلك من الذنوب، وهذا مما تفردوا به من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه، فهم ينسبون الله إلى الظلم لا إلى العدل، والله أعلم.

فصل

وقوله: ﴿هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] إثبات لعزته وحكمته، وفيها رد على الطائفتين - فإن الجبرية - أتباع جهنم - ليس له عندهم في الحقيقة حكمة؛ ولهذا لما أرادت الأشعرية أن تفسر حكمته فسروها إما بالقدرة، وإما بالعلم، وإما بالإرادة.

ومعلوم أنه ليس في شيء من ذلك إثبات لحكمته؛ فإن القادر والعالم والمريد قد يكون حكيماً وقد لا يكون، والحكمة أمر زائد على ذلك، وهم يقولون: إن الله لا يفعل الحكمة، ويقولون أيضاً: الفعل لغرض إنما يكون ممن ينتفع ويتضرر، ويتألم ويلتذ؛ وذلك ينفي عن الله.

والمعتزلة أثبتوا أنه يفعل الحكمة، وسموا ذلك غرضاً، هم طائفة من المثبتة؛ لكن قالوا: الحكمة أمر منفصل عنه لا يقوم به، كما قالوا في كلامه وإرادته، فاستطال عليهم المجبرة بذلك، فقالوا: الحكيم: من يفعل الحكمة تعود إلى نفسه، فإن لم تعد إلى نفسه لم يكن حكيماً بل كان سفيهاً.

فيقال للمجبرة: ما نفيتم به الحكمة هو بعينه حجة من نفي الإرادة من المتفلسفة ونحوهم، قالوا: الإرادة لا تكون إلا لمن ينتفع ويتضرر، ويتألم ويلتذ، وإثبات إرادة بدون هذا لا يعقل، وأنتم تقولون: نحن موافقون للسلف وسائر أهل السنة على إثبات الإرادة، فما كان جواباً لكم عن هذا السؤال فهو جواب سائر أهل السنة لكم، حيث أثبتتم إرادة بلا حكمة يراد الفعل لها. وقد بسط هذا في غير هذا الوضع، وبين ما في لفظ هذه هذه الحجة من الكلمات المجملة، والله أعلم.

فصل

وإثبات شهادة أولى العلم يتضمن أن الشهادة له بالوحدانية يشهد بها غيره من المخلوقين؛ والملائكة والبشر، وهذا متفق عليه، يشهدون أن لا إله إلا الله، ويشهدون بما شهد به لنفسه.

وزعم طائفة من الاتحادية أنه لا يوحد أحد الله وأنشدوا:

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد

وهؤلاء حقيقة قولهم من جنس قول النصارى فى المسيح، يدعون أن حقيقة التوحيد أن يكون الموحَّد هو الموحَّد؛ فيكون الحق هو الناطق على لسان العبد، والله الموحَّد لنفسه لا العبد، وهذا - فى رعمهم - هو السر الذى كان الحلاج يعتقد، وهو بزعمهم قول خواص العارفين، لكن لا يصرحون به.

وحقيقة قولهم: أنهم اعتقدوا فى عموم الصالحين ما اعتقدته النصارى فى المسيح، لكن لم يمكنهم إظهاره؛ فإن دين الإسلام يناقض ذلك مناقضة ظاهرة، فصاروا يشيرون إليه، ويقولون: أنه من السر المكتوم، ومن علم الأسرار الغيبية، فلا يمكن أن يباح به، وإنما هو قول ملحد، وهو شر من قول النصارى فإن النصارى إنما قالوا ذلك فى المسيح لم يقولوه فى جميع الصالحين.

وقد بسط الكلام على ذلك فى غير موضع؛ إذ المقصود التنبيه على ما فى هذه الآية من أصول الإيمان، والتوحيد وإبطال قول المبتدعين.

فصل

وإذا كانت شهادة الله تتضمن بيانه للعباد، ودلالته لهم، وتعريفهم بما شهد به لنفسه، فلا بد أن يعرفهم أنه شهد، فإن هذه الشهادة أعظم الشهادات، وإلا فلو شهد شهادة لم يتمكن من العلم بها لم ينتفع بذلك، ولم تقم عليهم حجة بتلك الشهادة، كما أن المخلوق إذا كانت عنده شهادة لم يبينها بل كتمها لم ينتفع أحد بها، ولم تقم بها حجة.

ولهذا ذم - سبحانه - من كتم العلم الذى أنزله وما فيه من الشهادة، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، أى: عنده شهادة من الله وكتمها، وهو العلم الذى بينه الله، فإنه خبر من الله وشهادة منه بما فيه.

وقد ذم من كتبه، كما كتّم بعض أهل الكتاب ما عندهم من الخبر والشهادة لإبراهيم وأهل بيته، وكتّموا إسلامهم، وما عندهم من الأخبار بمثل ما أخبر به محمد ﷺ، وبصفته وغير ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

والشهادة لا بد فيها من علم الشاهد وصدقه وبيانه، لا يحصل مقصود الشهادة إلا بهذه الأمور؛ ولهذا ذم من يكتم ويحرف، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

وفى الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ قال: «الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لهما فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بركة بَيْعِهِمَا» (١).

فصل

وإذا كان لا بد من بيان شهادته للعباد؛ ليعلموا أنه قد شهد، فهو قد بينها بالطريقين؛ بالسمع والبصر. فالسميع يسمع آيات الله المتلوة المنزلة، والبصير يعاين آياته المخلوقة الفعلية؛ وذلك أن شهادته تتضمن بيانه ودلالته للعباد وتعريفهم ذلك، وذلك حاصل بآياته، فإن آياته هي دلالاته وبراهينه التي بها يعرف العباد خبره وشهادته، كما عرفهم بها أمره ونهيه، وهو عليم حكيم؛ فخبره يتضمن أمره ونهيه، وفعله بين حكمته.

فالأنبياء إذا أخبروا عنه بكلامه عرف بذلك شهادته وآياته القولية، ولا بد أن يعرف صدق الأنبياء فيما أخبروا عنه؛ وذلك قد عرفه بآياته التي أيد بها الأنبياء ودل بها على صدقهم؛ فإنه لم يبعث نبيا إلا بآية تبين صدقه، إذ تصديقه بما لا يدل على صدقه غير جائز، كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] أي: بالآيات البينات، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ

(١) البخاري في البيوع (٢٠٧٩، ٢٠٨٢، ٢١١٠)، ومسلم في البيوع (٤٧/١٥٣٢).

وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿ [النحل: ٤٣، ٤٤] ،
وقال : ﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالذِّكْرِ قُلْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٣] ،
وقال ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ [آل عمران: ١٨٤] .

وفى الصحيحين عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من
نبي من الأنبياء إلا وقد أوتى من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذى أوتيته
وحيًا أوحاه الله إلى فارجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» (١) .

فالأيات والبراهين التى أرسل بها الرسل دلالات الله على صدقهم، دل بها العباد،
وهى شهادة الله بصدقهم فيما بلغوا عنه، والذى بلغوه فيه شهادته لنفسه فيما أخبر به،
ولهذا قال بعض النُّظَّار: إن المعجزة تصديق الرسول، وهى تجرى مجرى المرسل، صدقت
فهى تصديق بالفعل، تجرى مجرى التصديق بالقول؛ إذ كان الناس لا يسمعون كلام الله
المرسل منه، وتصديقه إخبار بصدقه، وشهادته له بالصدق وشهادته له بأنه أرسله وشهادته له
بأن كل ما يبلغه عنه كلامه .

وهو - سبحانه - اسمه المؤمن، وهو فى أحد التفسيرين المصدق، الذى يصدق أنبياءه
فيما أخبروا عنه بالدلائل التى دل بها على صدقه .

وأما الطريق العيانى فهو: أن يرى العباد من الآيات الألفية والنفسية ما يبين لهم أن
الوحي الذى بلغته الرسل عن الله حق، كما قال تعالى: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتًا فِي الْأَفَاقِ وَفِي
أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣]
أى: أو لم يكف بشهادته المخبرة بما علمه، وهو الوحي الذى أخبر به الرسول؛ فإن الله
على كل شىء شهيد وعليم به، فإذا أخبر به وشهد كان ذلك كافياً، وإن لم ير المشهود
به، وشهادته قد علمت بالآيات التى دل بها على صدق الرسول، فالعالم بهذه الطريق لا
يحتاج أن ينظر الآيات المشاهدة، التى تدل على أن القرآن حق، بل قد يعلم ذلك بما علم
به أن الرسول صادق فيما أخبر به عن شهادة الله - تعالى - وكلامه .

وكذلك ذكر الكتاب المنزل، فقال: ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا
الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ الآيات إلى قوله: ﴿ إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٦ - ٤٩] فبين أن
القرآن آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم، فإنه من أعظم الآيات البينة الدالة على
صدق من جاء به، وقد اجتمع فيه من الآيات ما لم يجتمع فى غيره؛ فإنه هو الدعوة
والحجة، وهو الدليل والمدلول عليه، والحكم، وهو الدعوى، وهو البينة على الدعوى،

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٧٤)، ومسلم فى الإيمان (٢٣٩/١٥٢) .

وهو الشاهد والمشهود به .

وقوله: ﴿ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، سواء أريد أنه بين في صدورهم، أو أنه محفوظ في صدورهم، أو أريد به الأمان وهو الصواب، فإنه محفوظ في صدور العلماء، بين في صدورهم، يعلمون أنه حق، كما قال: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [سبأ: ٦]، وقال: ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ [الرعد: ١٩]، ﴿ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ ^(١) مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ . قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥٠-٥٢]، فيها بيان ما يوجب السعادة للمؤمنين وينجيهم من العذاب .

ثم قال: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، فإنه إذا كان عالماً بالأشياء كانت شهادته بعلم، وقد بين شهادته بالآيات الدالة على صدق الرسول، ومنها القرآن، والله أعلم .

فصل

وأما كونه - سبحانه - صادقاً، فهذا معلوم بالفطرة الضرورية لكل أحد؛ فإن الكذب من أبغض الصفات عند بني آدم، فهو - سبحانه - منزّه عن ذلك، وكل إنسان محمود ينتزه عن ذلك؛ فإن كل أحد يذم الكذب، فهو وصف ذم على الإطلاق .

وأما عدم علم الإنسان ببعض الأشياء، فهذا من لوازم المخلوق، ولا يحيط علماً بكل شيء إلا الله، فلم يكن عدم العلم عند الناس نقصاً كالكذب؛ فلهذا بين الرب علمه بما يشهد به، وأنه أصدق حديثاً من كل أحد، وأحسن حكماً، وأصدق قيلاً؛ لأنه - سبحانه - أحق بصفات الكمال من كل أحد، وله المثل الأعلى في السموات والأرض، وهو يقول الحق، وهو يهدى السبيل وهو سبحانه - يتكلم بمشيئته وقدرته .

﴿ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٤٣]، وهم أهل الكتاب، فهم يشهدون بما جاءت به الأنبياء قبل محمد، فيشهدون أنهم أتوا بمثل ما أتى به كالأمر بعبادة الله وحده، والنهي

(١) في المطبوعة: « آية » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

عن الشرك، والإخبار بيوم القيامة، والشرائع الكلية، ويشهدون أيضاً بما في كتبهم من ذكر صفاته، ورسالته وكتابه. وهذان الطريقتان بهما تثبت نبوة النبي ﷺ، وهى الآيات والبراهين الدالة على صدقه، أو شهادة نبي آخر قد علم صدقه له بالنبوة.

فذكر هذين النوعين بقوله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، فتلك يعلم بها صدقه بالنظر العقلى فى آياته وبراهينه، وهذه يعلم بها صدقه بالخبر السمعى المنقول عن الأنبياء قبله.

وكذلك قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، فقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ فيها وجهان:

قيل: هو جواب السائل، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبر مبتدأ، أى: هو شهيد. وقيل: هو مبتدأ، وقوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ خبره، فأغنى ذلك عن جواب الاستفهام والأول: على قراءة من يقف على قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، والثانى: على قراءة من لا يقف، وكلاهما صحيح، لكن الثانى أحسن وهو أتم.

وكل أحد يعلم أن الله أكبر شهادة، فلما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ علم أن الله أكبر من كل شىء، فقيل له: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولما قال: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ كان فى هذا ما يعنى عن قوله: إن الله أكبر شهادة. وذلك أن كون الله أكبر شهادة هو معلوم، ولا يثبت بمجرد قوله: ﴿أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ بخلاف كونه شهيدا بينه وبينهم؛ فإن هذا مما يعلم بالنص والاستدلال، فينظر: هل شهد الله بصدقه وكذبهم فى تكذيبه؛ أم شهد بكذبه وصدقهم فى تكذيبه؟ وإذا نظر فى ذلك علم أن الله شهد بصدقه وكذبهم بالنوعين من الآيات، بكلامه الذى أنزله، وبما بين أنه رسول صادق.

ولهذا أعقبه بقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فإن هذا القرآن فيه الإنذار، وهو آية شهد بها أنه صادق، وبالآيات التى يظهرها فى الآفاق وفى الأنفس، حتى يتبين لهم أن القرآن حق.

وقوله فى هذه الآية: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وكذلك قوله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، وكذلك قوله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً﴾ [العنكبوت: ٥٢]، وكذلك قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٨]، فذكر - سبحانه - أنه شهيد بينه وبينهم، ولم يقل: شاهد علينا، ولا شاهد لى؛ لأنه ضمن الشهادة الحكم، فهو شهيد يحكم بشهادته بينى وبينكم، والحكم قدر زائد على مجرد الشهادة؛ فإن الشاهد قد يؤدى الشهادة. وأما الحاكم فإنه يحكم بالحق للمحق على المبطل ويأخذ حقه منه، ويعامل المحق بما يستحقه، والمبطل بما يستحقه.

وهكذا شهادة الله بين الرسول ومتبعيه، وبين مكذبيه، فإنها تتضمن حكم الله للرسول وأتباعه، يحكم بما يظهره من الآيات الدالة على صدق الرسول على أنها حق، وتلك الآيات أنواع متعددة، ويحكم له أيضاً بالنجاة والنصر، والتأييد، وسعادة الدنيا والآخرة، ولكذبيه بالهلاك والعذاب، وشقاء الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣، والفتح: ٢٨، والصف: ٩]، فيظهره بالدلائل والآيات العلمية التي تبين أنه حق، ويظهره أيضاً بنصره وتأييده على مخالفيه، ويكون منصوراً، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، فهذه شهادة حكم، كما قدمنا ذلك في قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾.

قال مجاهد والفراء وأبو عبيدة: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ أى: حكم وقضى، لكن الحكم فى قوله: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ أظهر، وقد يقول الإنسان لآخر: فلان شاهد بينى وبينك، أى يتحمل الشهادة بما بيننا، فالله يشهد بما أنزله ويقول، وهذا مثل الشهادة على أعمال العباد، لكن المكذبون ما كانوا ينكرون التكذيب، ولا كانوا يتهمون الرسول بأنه ينكر دعوى الرسالة، فيكون الشهيد يتضمن الحكم أثبت وأشبه بالقرآن، والله أعلم.

فصل

وكذلك قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦] فإن شهادته بما أنزل إليه هى شهادته بأن الله أنزله منه، وأنه أنزله بعلمه، فما فيه من الخبر هو خبر عن علم الله ليس خبراً عن دونه، وهذا كقوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، وليس معنى مجرد كونه أنزله أنه هو معلوم له، فإن جميع الأشياء معلومة له، وليس فى ذلك ما يدل على أنها حق، لكن المعنى: أنزله فيه علمه، كما يقال: فلان يتكلم بعلم، ويقول بعلم؛ فهو - سبحانه - أنزله بعلمه، كما قال: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]، ولم يقل: تكلم به بعلمه؛ لأن ذلك لا يتضمن نزوله إلى الأرض.

فإذا قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ تضمن أن القرآن المنزل إلى الأرض فيه علم الله، كما قال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وذلك يتضمن أنه كلام الله نفسه، منه نزل ولم ينزل من عند غيره؛ لأن غير الله لا يعلم ما فى نفس الله من

العلم - ونفسه هي ذاته المقدسة - إلا أن يعلمه الله بذلك، كما قال المسيح - عليه السلام -: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢] وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا . إِلَّا مَنْ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧] فعيبه الذي اختص به لا يظهر عليه أحداً إلا من ارتضى من رسول، والملائكة لا يعلمون غيب الرب الذي اختص به .

وأما ما أظهره لعباده فإنه يعلمه من شاء، وما تتحدث به الملائكة فقد تسترق الشياطين بعضه، لكن هذا ليس من غيبه وعلم نفسه الذي يختص به، بل هذا قد أظهر عليه من شاء من خلقه، وهو - سبحانه - قال: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] فشهد أنه أنزله بعلمه بالآيات والبراهين التي تدل على أنه كلامه، وأن الرسول صادق .

وكذلك قال في هود: ﴿فَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مِنْ اسْتِطْعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣]، لما تحداهم بالإتيان بمثله في قوله: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور مثله، فعجزوا عن ذا وذلك، ثم تحداهم أن يأتوا بسورة مثله فعجزوا؛ فإن الخلاق لا يمكنهم أن يأتوا بمثله ولا بسورة مثله، وإذا كان الخلق كلهم عاجزين عن الإتيان بسورة مثله - ومحمد منهم - علم أنه منزل من الله، نزله بعلمه، لم ينزله بعلم مخلوق، فما فيه من الخبر، فهو خبر عن علم الله .

وقوله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]؛ لأن فيه من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله ما يدل على أن الله أنزله، فذكره ذلك يستدل به تارة على أنه حق منزل من الله، لكن تضمن من الأخبار عن أسرار السموات والأرض والدنيا والأولين والآخرين وسر الغيب ما لا يعلمه إلا الله . فمن هنا نستدل بعلمنا بصدق أخباره أنه من الله .

وإذا ثبت أنه أنزله بعلمه - تعالى - استدللنا بذلك على أن خبره حق، وإذا كان خبيراً بعلم الله فما فيه من الخبر يستدل به عن الأنبياء وأممهم، وتارة عن يوم القيامة وما فيها، والخبر الذي يستدل به لا بد أن نعلم صحته من غير جهته، وذلك كإخباره بالمستقبلات، فوقعت كما أخبر، وكإخباره بالأمم الماضية بما يوافق ما عند أهل الكتاب من غير تعلم منهم، وإخباره بأمور هي سر عند أصحابها، كما قال: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَيَّ بِبَعْضِ أَزْوَاجِهِ

حديثاً ﴿ إلى قوله: ﴿نَبَأَ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ﴾ [التحریم: ٣]، فقوله: ﴿أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦] استدلال بإخباره؛ ولهذا ذكره تكذيباً لمن قال: هو ﴿إِنكُ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤]، وقوله: ﴿أَنْزَلَهُ﴾ استدلال على أنه حق، وأن الخبر الذي فيه عن الله حق؛ ولهذا ذكر ذلك بعد ثبوت التحدى، وظهور عجز الخلق عن الإتيان بمثله.

فصل

ومن شهادته: ما يجعله في القلوب من العلم، وما تنطق به الألسن من ذلك، كما في الصحيح أن النبي ﷺ مرَّ عليه بجنائز، فأثنوا عليها خيراً، فقال: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، ومر عليه بجنائز، فأثنوا عليها شراً، فقال: «وجبت، وجبت». قالوا: يا رسول الله، ما قولك: وجبت وجبت؟ قال: «هذه الجنائز أثنيتم عليها خيراً فقلت: وجبت لها الجنة، وهذه الجنائز أثنيتم عليها شراً فقلت: وجبت لها النار، أنتم شهداء الله في الأرض» (١) فقوله: «شهداء الله» أضافهم إلى الله تعالى.

والشهادة تضاف تارة إلى من يشهد له، وإلى من يشهد عنده، فتقبل شهادته كما يقال: شهود القاضي وشهود السلطان، ونحو ذلك من الذين تقبل شهادتهم، وقد يدخل في ذلك من يشهد عليه بما تحمله من الشهادة، ليؤديها عند غيره، كالذين يشهد الناس عليهم بعقودهم أو أقاريرهم

فشهداء الله الذين يشهدون له بما جعله وفعله، ويؤدون الشهادة عنه، فإنهم إذا رأوا من جعله الله براً تقياً يشهدون أن الله جعله كذلك، ويؤدون عنه الشهادة، فهم شهداء الله في الأرض، وهو - سبحانه - الذي أشهدهم بأن جعلهم يعلمون ما يشهدون به، وينطقون به وإعلامه لهم بذلك هو شهادة منه بذلك، فهذا أيضاً من شهادته.

وقد قال تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، وفسر النبي ﷺ البشرى بالرؤيا الصالحة، وفسرها بثناء الناس وحمدهم، والبشرى خير بما يسر، والخبر شهادة بالبشرى من شهادة الله تعالى، والله - سبحانه - أعلم.

(١) البخارى فى الجنائز (١٣٦٧)، ومسلم فى الجنائز (٦٠/٩٤٩)، كلاهما عن أنس بن مالك.

وسئل - رحمه الله - عن قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] :
المراد به أمته عند الموت من الكفر عند عرض الأديان، أم المراد به إذا أحدث حدثاً لا
يقتص منه ما دام في الحرم؟

فأجاب:

التفسير المعروف في أن الله جعل الحرم بلداً آمناً قدراً وشرعاً، فكانوا في الجاهلية
يسفك بعضهم دماء بعض خارج الحرم، فإذا دخلوا الحرم، أو لقي الرجل قاتل أبيه، لم
يهجروا حرمة، ففي الإسلام كذلك وأشد.

لكن لو أصاب الرجل حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه فهل يكون آمناً لا يقام عليه الحد
فيه أم لا؟ فيه نزاع. وأكثر السلف على أنه يكون آمناً، كما نقل عن ابن عمر وابن عباس
وغيرهما، وهو مذهب أبي حنيفة والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما.

وقد استدلوا بهذه الآية ويقول النبي ﷺ: «إن الله حرم مكة يوم خلق الله السموات
والأرض، وأنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لى ساعة من
نهار، وقد عادت حرمتها، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ، فقولوا: إنما أحلها
الله لرسوله ولم يحلها لك» (١).

ومعلوم أن الرسول إنما أبيع له فيها دم من كان مباحاً في الحل، وقد بين أن ذلك
أبيع له دون غيره.

والمراد بقوله: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ ﴾ : الحرم كله.

وأما عرض الأديان وقت الموت فيبتلى به بعض الناس دون بعض، ومن لم يحج
خيف عليه الموت على غير الإسلام، كما جاء في الحديث: «من ملك زاداً وراحلة تبلغه
إلى بيت الله ثم لم يحج، فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً» (٢). والله أعلم.

(١) البخارى فى جزاء الصيد (١٨٣٢) ، ومسلم فى الحج (٤٤٦/١٣٥٤) ، كلاهما عن أبى شريح العدوى .
(٢) الترمذى فى الحج (٨١٢) وقال : «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ، والعقيلى فى الضعفاء
٣٤٨/٤ ، وابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال ١٢٠/٧ ، والزيلعى فى نصب الرأية ٤١٠/٤ ، ٤١١
والحديث فيه هلال بن عبد الله مجهول، وقال البخارى فيه : منكر الحديث .

وللشيخ - رحمه الله - :

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]: هذا هو الصواب الذي عليه جمهور المفسرين؛ كابن عباس، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والنخعي. وأهل اللغة كالفرّاء، وابن قتيبة، والزجاج، وابن الأنباري. وعبارة الفرّاء: يخوفكم بأوليائه، كما قال: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، ببأس شديد، وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، وعبارة الزجاج: يخوفكم من أوليائه.

قال ابن الأنباري: والذي نختاره في الآية: يخوفكم أوليائه. تقول العرب: أعطيت الأموال، أي: أعطيت القوم الأموال فيحذفون المفعول الأول ويقتصرون على ذكر الثاني؛ وهذا لأن الشيطان يخوف الناس أوليائه تخويفا مطلقا، ليس له في تخويف ناس بناس ضرورة، فحذف الأول ليس مقصودا، وهذا يسمى حذف اختصار، كما يقال: فلان يعطي الأموال والدراهم.

وقد قال بعض المفسرين: يخوف أوليائه المنافقين، ونقل هذا عن الحسن والسدي، وهذا له وجه سنذكره، لكن الأول أظهر؛ لأن الآية إنما نزلت بسبب تخويفهم من الكفار، كما قال قبلها: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدِ جَمَعُوا لَكُمْ فَآخَشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ثم قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فهي إنما نزلت فيمن خوف المؤمنين من الناس، وقد قال: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾، ثم قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، والضمير عائد إلى أولياء الشيطان الذين قال فيهم: ﴿فَآخَشَوْهُمْ﴾ قبلها.

وأما ذلك القول، فالذي قاله فسرها من جهة المعنى، وهو أن الشيطان إنما يخوف أوليائه بالمؤمنين؛ لأن سلطانه على أوليائه بخوف يدخل عليهم المخاوف دائما، فالمخاوف منصببة إليهم محيطة بقولهم، وإن كانوا ذوي هيئات وعدد وعدد فلا تخافوهم.

وأما المؤمنين فهم متوكلون على الله، لا يخوفهم الكفار، أو أنهم أرادوا المفعول الأول، أي يخوف المنافقين أوليائه، وإلا فهو يخوف الكفار، كما يخوف المنافقين، ولو أنه أريد أنه يخوف أوليائه، أي يجعلهم خائفين لم يكن للضمير ما يعود عليه، وهو قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾.

وأبصاراً، فهذا فيه نظر؛ فإن الشيطان يعد أوليائه ويؤمنهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

ولكن الكفار يلقي الله في قلوبهم الرعب من المؤمنين والشيطان لا يختار ذلك، قال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال: ﴿سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥١]، وفي حديث قرطبة أن جبريل قال: «إني ذاهب إليهم فمززل بهم الحصن»^(١). فتخويف الكفار والمنافقين هو من الله نصره للمؤمنين.

ولكن الذين قالوا ذلك من السلف أرادوا: أن الشيطان يخوف الذين أظهروا الإسلام، فهم يوالون العدو، فصاروا بذلك منافقين، وإنما يخاف من الكفار المنافقون بتخويف الشيطان لهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمَنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ الآيات، إلى قوله: ﴿يُودُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩، ٢٠]، فكلا القولين صحيح من حيث المعنى، لكن لفظ أوليائه هم الذين يجعلهم الشيطان مخوفين لا خائفين، كما دل عليه سياق الآية ولفظها، والله أعلم.

وإذا جعلهم الشيطان مخوفين، فإنما يخافهم من خوفه الشيطان منهم فجعله خائفاً.

فالآية دلت على أن الشيطان يجعل أوليائه مخوفين، ويجعل ناساً خائفين منهم، ودلت الآية على أن المؤمن لا يجوز له أن يخاف أولياء الشيطان، ولا يخاف الناس، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، بل يجب عليه أن يخاف الله، فخوف الله أمر به وخوف الشيطان وأوليائه نهى عنه.

وقال تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَآخِشُونِي﴾ [البقرة: ١٥٠]، فنهى عن خشية الظالم وأمر بخشيته، والذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله. وقال: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

(١) الحاكم في المستدرک ٣/٣٤، ٣٥ وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة ٩/٤، ١١.

وبعض الناس يقول: يارب، إنى أخافك وأخاف من لا يخافك، وهذا كلام ساقط لا يجوز، بل على العبد أن يخاف الله وحده، ولا يخاف أحدًا، لا من يخاف الله ولا من لا يخاف الله؛ فإن من لا يخاف الله أخس وأذل أن يخاف؛ فإنه ظالم وهو من أولياء الشيطان، فالخوف منه قد نهى الله عنه، والله أعلم.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُرِيدُ^(١) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]:

فذكر ما يتعلق بشهوات الأدميين من سائر ما تشتهيه أنفسهم حتى النساء والمردان،
وقال:

العبد يجب عليه إذا وقع في شيء من ذلك أن يجاهد نفسه وهواه، وتكون مجاهدته
للّه - تعالى - وحده.

ثم قال: وميل النفس إلى النساء عام في طبع جميع بنى آدم، وقد يتلى كثير منهم
بالميل إلى الذكران كالمردان، وإن لم يكن يفعل الفاحشة الكبرى كان بما هو دون ذلك من
المباشرة، وإن لم تكن كان بالنظر، ويحصل للنفس بذلك ما هو معروف عند الناس.

وقد ذكر الناس من أخبار العشاق ما يطول وصفه، فإذا ابتلى المسلم ببعض ذلك كان
عليه أن يجاهد نفسه في طاعة الله - تعالى - وهو مأمور بهذا الجهاد، وليس هو أمراً
حرمه على نفسه فيكون في طاعة نفسه وهواه، بل هو أمر حرمه الله ورسوله ولا حيلة
فيه، فتكون المجاهدة للنفس في طاعة الله ورسوله.

وفي حديث أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: «من عشق فعَفَّ
وكنم وصبر ثم مات، فهو شهيد»^(٢) وأبو يحيى في حديثه نظر، لكن المعنى الذي ذكر
فيه دل عليه الكتاب والسنة؛ فإن الله أمره بالتقوى والصبر، فمن التقوى أن يعف عن كل
ما حرم الله من نظر بعين، ومن لفظ بلسان، ومن حركة بيد ورجل. والصبر أن يصبر
عن شكوى به إلى غير الله، فإن هذا هو الصبر الجميل.

وأما الكتمان فيراد به شيان:

أحدهما: أن يكتُم بئهِ وألمه، ولا يشكو إلى غير الله، فمتى شكى إلى غير الله نقص
صبره، وهذا أعلى الكتمانين، لكن هذا لا يصبر عليه أحد، بل كثير من الناس يشكو
به، وهذا على وجهين؛ فإن شكى ذلك إلى طبيب يعرف طب النفوس ليعالج نفسه بعلاج

(١) في المطبوعة: «ويريدوا» والصواب ما أثبتناه.

(٢) الخطيب في التاريخ ١٥٦/٥ والجامع الصغير للسيوطي (٨٨٥٢) ورمز إليه بالضعف .

الإيمان فهو بمنزلة المستفتى، وهذا حسن. وإن شكى إلى من يعينه على المحرم فهذا حرام. وإن شكاً إلى غيره لما فى الشكوى من الراحة كما أن المصاب يشكى مصيبيته إلى الناس من غير أن يقصد تعلم ما ينفعه، ولا الاستعانة على معصية، فهذا ينقص صبره، لكن لا يَأْثَم مطلقاً إلا إذا اقترن به ما يحرم كالمصاب الذى يتسخط.

والثانى: أن يكتم ذلك فلا يتحدث به مع الناس؛ لما فى ذلك من إظهار السوء والفاحشة؛ فإن النفوس إذا سمعت مثل هذا تحركت وتشهت وتمنت وتبتمت. والإنسان متى رأى أو سمع أو تخيل من يفعل ما يشتهي، كان ذلك داعياً له إلى الفعل، والنساء متى رأين البهائم تنزو الذكور منها على الإناث ملنَّ إلى الباءة والمجامعة، والرجل إذا سمع من يفعل مع المردان والنساء أو رأى ذلك أو تخيله فى نفسه، دعاه ذلك إلى الفعل، وإذا ذكر الإنسان طعاماً اشتهاه ومال إليه، وإن وصف له ما يشتهي من لباس أو امرأة أو مسكن أو غير ذلك، مالت نفسه إليه، والغريب عن وطنه متى ذكر بالوطن حَنَّ إليه.

فكل ما فى نفس الإنسان محبته إذا تصوره تحركت المحبة والطلب، إلى ذلك المحبوب المطلوب، إما إلى وصفه وإما إلى مشاهدته، وكلاهما يحصل به تخيل فى النفس، وقد يحصل التخيل بالسمع والرؤية أو التفكير فى بعض الأمور المتعلقة به؛ فإذا تخيلت النفس تلك الأمور المتعلقة انقلبت إلى تخيلة أخرى فتحركت داعية المحبة، سواء كانت المحبة محمودة أو مذمومة.

ولهذا تتحرك النفوس إلى الحج إذا ذكر الحجاز، وتتحرك بذكر الأبرق والأجرع والعلى ونحو ذلك؛ لأنه رأى تلك المنازل لما كان ذاهباً إلى المحبوب، فصار ذكرها يذكر المحبوب. وكذلك إذا ذكر رسول ﷺ تذكر به، وتحركت محبته.

فالمبتلى بالفاحشة والعشق، إذا ذكر ما به لغيره تحركت النفوس إلى جنس ذلك؛ لأن النفوس منجولة على حب الصور الجميلة، فإذا تصورت جنس ذلك تحركت إلى المحبوب؛ ولهذا نهى الله عن إشاعة الفاحشة.

وسئل الشيخ - رحمه الله - عن قوله تعالى - : ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤] ، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة : ١١] ، يبين لنا شيخنا هذا النشوز من ذلك.

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين. النشوز في قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ : هو أن تنشز عن زوجها فتتفر عنه، بحيث لا تطيعه إذا دعاها للفراش ، أو تخرج من منزله بغير إذنه، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته.

وأما النشوز في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا﴾ ، فهو النهوض والقيام والارتفاع. وأصل هذه المادة هو الارتفاع والغلظ، ومنه النشز من الأرض وهو المكان المرتفع الغليظ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِطَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أى نرفع بعضها إلى بعض، ومن قرأ «نشرها» أراد نحييها، فسمى المرأة العاصية ناشراً لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها، وسمى النهوض نشوراً؛ لأن القاعد يرتفع عن الأرض، والله أعلم.

وقال :

فصل

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَخْتَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ في النساء [الآيتان : ٣٦ ، ٣٧] ، وفي الحديد أنه ﴿ لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ . الَّذِينَ يَخْتَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ الحديد [الآيتان : ٢٣ ، ٢٤] ، قد تؤولت في البخل بالمال والمنع ، والبخل بالعلم ونحوه ، وهي تعم البخل بكل ما ينفع في الدين والدنيا من علم ومال وغير ذلك ، كما تأولوا قوله : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة : ٣ ، الأنفال : ٣] ، النفقة من المال ، والنفقة من العلم . وقال معاذ في العلم : تَعَلَّمَهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ . وقال أبو الدرداء : ما تصدق رجل بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها جماعة ، فيتفرون وقد نفعهم الله بها ، أو كما قال . وفي الأثر : نعمت العطية ونعمت الهدية ، الكلمة من الخير يسمعا الرجل ، ثم يهديها إلى الأخ له ، أو كما قال .

وهذه صدقة الأنبياء وورثتهم العلماء ؛ ولهذا كان الله ، وملائكته ، وحيتان البحر ، وطير الهواء ، يصلون على معلم الناس الخير ، كما أن كاتم العلم يلعنه الله ويلعنه اللاعنون ، وبسط هذا كثير في فضل بيان العلم وذم ضده .

والغرض هنا أن الله يبغض المختال الفخور البخيل به ، فالبخيل به الذي منعه ، والمختال إما أن يختال فلا يطلبه ولا يقبله ، وإما أن يختال على بعض الناس فلا يبذله ، وهذا كثيراً ما يقع عند بعض الناس أنه يبخل بما عنده من العلم ، ويختال به ، وأنه يختال عن أن يتعدى من غيره ، وضد ذلك التواضع في طلبه ، وبذله ، والتكرم بذلك .

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

فصل

قد كتبنا فى غير موضع الكلام على جمع الله - تعالى - بين الخيلاء والفخر وبين البخل، كما فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾^(١). الَّذِينَ يَخْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴿ فى النساء [٣٦، ٣٧] والحديد [٢٣، ٢٤]، وضد ذلك الإعطاء والتقوى المتضمنة للتواضع، كما قال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وهذان الأصلان هما جماع الدين العام، كما يقال: التعظيم لأمر الله، والرحمة لعباد الله.

فالتعظيم لأمر الله يكون بالخشوع والتواضع، وذلك أصل التقوى والرحمة لعباد الله بالإحسان إليهم، وهذان هما حقيقة الصلاة والزكاة، فإن الصلاة متضمنة للخشوع لله والعبودية له، والتواضع له، والذل له، وذلك كله مضاد للخيلاء والفخر والكبر. والزكاة متضمنة لنفع الخلق والإحسان إليهم، وذلك مضاد للبخل.

ولهذا وغيره، كثر القرآن بين الصلاة والزكاة فى كتاب الله.

وقد ذكرنا فيما تقدم: أن الصلاة بالمعنى العام تتضمن كل ما كان ذكراً لله أو دعاء له، كما قال عبد الله بن مسعود: مادمت تذكر الله فأنت فى صلاة، ولو كنت فى السوق، وهذا المعنى - وهو دعاء الله أى قصده والتوجه إليه المتضمن ذكره على وجه الخشوع والخضوع - هو حقيقة الصلاة الموجودة فى جميع موارد اسم الصلاة، كصلاة القائم والقاعد والمضطجع. والقارئ والامى والناطق والأخرس، وإن تنوعت حركاتها وألفاظها؛ فإن إطلاق لفظ الصلاة على مواردها هو بالتواطؤ المنافى للاشتراك والمجاز، وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع.

إذ من الناس من ادعى فيها الاشتراك، ومنهم من ادعى المجاز، بناء على كونها منقولة

(١) فى آية الحديد: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾.

من المعنى اللغوي، أو مزيدة، أو على غير ذلك، وليس الأمر كذلك، بل اسم الجنس العام المتواطئ المطلق إذا دل على نوع أو عين، كقولك: هذا الإنسان وهذا الحيوان، أو قولك: هات الحيوان الذى عندك وهى غنم، فهنا اللفظ قد دل على شيئين: على المعنى المشترك الموجود فى جميع الموارد وعلى ما يختص به هذا النوع أو العين، فاللفظ المشترك الموجود فى جميع التصاريف على القدر المشترك، وما قرن باللفظ من لام التعريف مثلا أو غيرها دل على الخصوص والتعيين، وكما أن المعنى الكلى المطلق لا وجود له فى الخارج، فكذلك لا يوجد فى الاستعمال لفظ مطلق مجرد عن جميع الأمور المعينة.

فإن الكلام إنما يفيد بعد العقد والتركيب، وذلك تقييد وتخصيص كقولك: أكرم الإنسان أو الإنسان خير من الفرس. ومثله قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ونحو ذلك. ومن هنا غلط كثير من الناس فى المعانى الكلية، حيث ظنوا وجودها فى الخارج مجردة عن القيود، وفى اللفظ المتواطئ حيث ظنوا تجرده فى الاستعمال عن القيود. والتحقيق: أنه لا يوجد المعنى الكلى المطلق فى الخارج إلا معينا مقيدا، ولا يوجد اللفظ الدال عليه فى الاستعمال إلا مقيدا مخصصا، وإذا قدر المعنى مجردا كان محله الذهن، وحينئذ يقدر له لفظ مجرد غير موجود فى الاستعمال مجردا.

والمقصود هنا أن اسم الصلاة فيه عموم وإطلاق، ولكن لا يستعمل إلا مقرونا بقيد إنما يختص ببعض موارد كصلواتنا، وصلاة الملائكة، والصلاة من الله - سبحانه وتعالى - وإنما يغلط الناس فى مثل هذا، حيث يظنون أن صلاة هذا الصنف مثل صلاة هذا، مع علمهم بأن هذا ليس مثل هذا، فإذا لم يكن مثله لم يجب أن تكون صلاته مثل صلاته، وإن كان بينهما قدر متشابه، كما قد حققنا هذا فى الرد على الاتحادية والجهمية والمتفلسفة ونحوهم.

ومن هذا الباب أسماء الله وصفاته، التى يسمى ويوصف العباد بما يشبهها، كالحى والعليم والقدير، ونحو ذلك.

وكذلك اسم الزكاة هو المعنى العام، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة»^(١)؛ ولهذا ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «على كل مسلم صدقة»، وأما الزكاة المالية المفروضة فإنما تجب على بعض المسلمين فى بعض الأوقات، والزكاة المقارنة للصلاة تشاركها فى أن كل مسلم عليه صدقة، كما قال النبى ﷺ. قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق». قالوا: فإن لم يستطع؟ قال: «يعين صنعا أو يصنع لأخرق». قالوا: فإن لم يستطع؟ قال: «يكف نفسه عن الشر»^(٢).

(١) البخاري فى الأدب (٦٠٢١) عن جابر بن عبد الله، ومسلم فى الزكاة (٥٢/١٠٠٥) عن حذيفة.

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٤٥) ومسلم فى الزكاة (٥٥/١٠٠٨).

وأما قوله فى الحديث الصحيح - حديث أبى ذر وغيره -: «على كل سلامى من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة» (١)، فهذا - إن شاء الله - كتضمن هذه الأعمال نفع الخلائق؛ فإنه بمثل هذا العامل يحصل الرزق والنصر والهدى، فيكون ذلك من الصدقة على الخلق.

ثم إن هذه الأعمال هى من جنس الصلاة، وجنس الصلاة الذى ينتفع به الغير يتضمن المعنيين: الصلاة والصدقة، ألا ترى أن الصلاة على الميت صلاة وصدقة؟ وكذلك كل دعاء للغير واستغفار، مع أن الدعاء للغير دعاء للنفس أيضاً، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ما من رجل يدعو لأخيه بظهر الغيب بدعوة إلا وكل الله به ملكا، كلما دعا له بدعوة قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثل» (٢).

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٨٩).

(٢) مسلم فى الذكر والدعاء (٨٧/٢٧٣٢).

وقال :

فصل

قول الناس: الأدمى جَبَّارٌ ضعيف، أو فلان جبار ضعيف؛ فإن ضعفه يعود إلى ضعف قواه، من قوة العلم والقدرة، وأما تجبره فإنه يعود إلى اعتقاداته وإراداته، أما اعتقاده: فإن يتوهم في نفسه أنه أمر عظيم فوق ما هو ولا يكون ذلك، وهذا هو الاختيال والخيلاء والمخيلة، وهو أن يتخيل عن نفسه ما لا حقيقة له، وبما يوجب ذلك مدحه بالباطل نظماً ونثراً وطلبه للمدح الباطل، فإنه يورث هذا الاختيال.

وأما الإرادة: فإرادة أن يتعظم ويعظم، وهو إرادة العلو في الأرض والفخر على الناس، وهو أن يريد من العلو ما لا يصلح له أن يريده، وهو الرئاسة والسلطان، حتى يبلغ به الأمر إلى مزاحمة الربوبية كفرعون، ومزاحمة النبوة، وهذا موجود في جنس العلماء والعباد والأمراء وغيرهم.

وكل واحد من الاعتقاد والإرادة يستلزم جنس الآخر؛ فإن من تخيل أنه عظيم أراد ما يليق بذلك الاختيال، ومن أراد العلو في الأرض فلا بد أن يتخيل عظمة نفسه وتصغير غيره، حتى يطلب ذلك، ففي الإرادة يتخيله مقصوداً، وفي الاعتقاد يتخيله موجوداً، ويطلب توابعه من الإرادات.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨]، وقال النبي ﷺ: «الكبر بَطْرُ الحقِّ وَغَمَطُ الناسِ» (١)، فالفخر يشبه غمط الناس، فإن كليهما (٢) تكبر على الناس، وأما بطر الحق - وهو جحده ودفعه - فيشبه الاختيال الباطل، فإنه تخيل أن الحق باطل بجحده ودفعه.

ثم هنا وجهان:

أحدهما: أن يجعل الاختيال ويطر الحق من باب الاعتقادات، وهو أن يجعل الحق

(١) مسلم في الإيمان (١٤٧/٩١).

(٢) في المطبوعة: «كلاهما»، والصواب ما أثبتناه.

باطلا والباطل حقاً، فيما يتعلق بتعظيم النفس وعلو قدرها، فيجحد الحق الذي يخالف هواها وعلوها، ويتخيل الباطل الذي يوافق هواها وعلوها، ويجعل الفخر وغمط الناس من باب الإرادات؛ فإن الفاخر يريد أن يرفع نفسه ويضع غيره، وكذلك غامط الناس.

يؤيد هذا ما رواه مسلم في صحيحه عن عياض بن حمار المجاشعي، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه أوحى إلي أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغى أحد على أحد»^(١)، فيبين أن التواضع المأمور به ضد البغى والفخر. وقال في الخيلاء التي يبغضها الله: «الاحتيال في الفخر والبغى»^(٢)...^(٣)، فكان في ذلك ما دل على أن الاستطالة على الناس، وإن كانت بغير حق فهي بغى؛ إذ البغى مجاوزة الحد، وإن كانت بحق فهي الفخر، لكن يقال على هذا: البغى يتعلق بالإرادة، فلا يجوز أن يجعل هو من باب الاعتقاد وقسيمه من باب الإرادة، بل البغى كأنه في الأعمال والفخر في الأقوال، أو يقال: البغى بطل الحق، والفخر غمط الناس.

الوجه الثاني: أن يكونا جميعاً متعلقين بالاعتقاد والإرادة، لكن الخيلاء غمط الحق، يعود إلي الحق في نفسه، الذي هو حق الله، وإن لم يكن يتعلق به حق آدمي، والفخر وغمط الناس يعود إلى حق آدميين، فيكون التنوع لتمييز حق آدميين مما هو حق لله لا يتعلق آدميين؛ بخلاف الشهوة في حال الزنا، وأكل مال الغير؛ فلما قال - سبحانه -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا. الَّذِينَ يَخْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٦]، والبخل منع النافع - قيد هذا بهذا، وقد كتبت فيما قبل هذا من التعليقات: الكلام في التواضع والإحسان والكلام في التكبر والبخل.

(١) مسلم في الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٥ / ٦٤) .

(٢) أبو داود في الجهاد (٢٦٥٩) ، وأحمد ٤٤٥/٥ ، ٤٤٦ ، كلاهما عن جابر بن عتيك .

(٣) خرم بالأصل .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

قوله: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ الآية بعد قوله: ﴿ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، لو اقتصر على الجمع أعرض العاصي عن ذم نفسه، والتوبة من الذنب، والاستعاذة من شره، وقام بقلبه حجة إبليس، فلم تزده إلا طرداً، كما زادت المشركين ضللاً حين قالوا: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولو اقتصر على الفرق لغابوا عن التوحيد والإيمان بالقدر، واللجوء إلى الله في الهداية، كما في خطبته ﷺ: «الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره» فيشكره ويستعينه على طاعته، ويستغفره من معصيته، ويحمده على إحسانه. ثم قال: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا» إلى آخره، لما استغفر من المعاصي استعاذه من الذنوب التي لم تقع ثم قال: «ومن سيئات أعمالنا»، أي: ومن عقوباتها، ثم قال: «من يهد الله فلا مضل له» إلخ^(١). شهادة بأنه المتصرف في خلقه، ففيه إثبات القضاء الذي هو نظام التوحيد، هذا كله مقدمة بين يدي الشهادتين، فإنما يتحققان بحمد الله وإعانتته، واستغفاره واللجوء إليه، والإيمان بأقداره. فهذه الخطبة عقد نظام الإسلام والإيمان.

وقال: كون الحسنات من الله والسيئات من النفس له وجوه:

الأول: أن النعم تقع بلا كسب.

الثاني: أن عمل الحسنات من إحسان الله إلى عبده، فخلق الحياة، وأرسل الرسل، وحبب إليهم الإيمان. وإذا تدبرت هذا شكرت الله فزادك، وإذا علمت أن الشر لا يحصل إلا من نفسك تبت فزال.

الثالث: أن الحسنة تضاعف.

الرابع: أن الحسنة يحبها ويرضاها، فيجب أن ينعم، ويحب أن يطاع؛ ولهذا تأدب العارفون فأضافوا النعم إليه والشر إلى محله، كما قال إمام الحنفاء: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨٠].

الخامس: أن الحسنة مضافة إليه لأنه أحسن بها بكل اعتبار، وأما السيئة فما قدرها إلا لحكمة.

(١) أحمد ١/٣٩٢ وأبو داود في الصلاة (١٠٩٧).

السادس: أن الحسنات أمور وجودية متعلقة بالرحمة والحكمة؛ لأنها إما فعل مأمور أو ترك محذور، والترك أمر وجودي، فتركه لما عرف أنه ذنب، وكراهته له ومنع نفسه منه أمور وجودية، وإنما يثاب على الترك على هذا الوجه.

وقد جعل النبي ﷺ البغض في الله من أوثق عرى الإيمان، وهو أصل الترك، وجعل المنع لله من كمال الإيمان وهو أصل الترك. وكذلك براءة الخليل من قومه المشركين ومعبوديهم ليست تركاً محضاً، بل صادراً عن بغض وعداوة. وأما السيئات فممنشؤها من الظلم والجهل. وفي الحقيقة كلها ترجع إلى الجهل، وإلا فلو تم العلم بها لم يفعلها؛ فإن هذا خاصة العقل، وقد يغفل عن هذا كله بقوة وارد الشهوة، والغفلة، والشهوة أصل الشر، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمَنْ مِنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الكهف: ٢٨].

السابع: أن ابتلاءه له بالذنوب عقوبة له على عدم فعل ما خلق له وفطر عليه.

الثامن: أن ما يصيبه من الخير والنعم لا تنحصر أسبابه من إنعام الله عليه، فيرجع في ذلك إلى الله، ولا يرجو إلا هو؛ فهو يستحق الشكر التام الذي لا يستحقه غيره، وإنما يستحق من الشكر جزاء على ما يسره الله على يديه، ولكن لا يبلغ أن يشكر بمعصية الله، فإنه المنعم بما لا يقدر عليه مخلوق، ونعم المخلوق منه أيضاً، وجزاؤه على الشكر والكفر لا يقدر أحد على مثله.

إذا عرف أن ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] صار توكله ورجاؤه إلى الله وحده، وإذا عرف ما يستحقه من الشكر الذي يستحقه صار له... (١)، والشر انحصر سببه في النفس؛ فعلم من أين يؤتى فتاب واستعان بالله، كما قال بعض السلف: لا يرجون عبد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه، وقد تقدم قول السلف - ابن عباس وغيره - أن ما أصابهم يوم أحد مطلقاً كان بذنوبهم لم يستثن أحد، وهذا من فوائد تخصيص الخطاب؛ لئلا يظن أنه عام مخصوص.

التاسع: أن السيئة إذا كانت من النفس والسيئة خبيثة، كما قال تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ الآية [النور: ٢٦]، قال جمهور السلف: الكلمات الخبيثات للخبيثين، وقال: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] والأقوال والأفعال صفات للقاتل الفاعل، فإذا اتصفت النفس بالخبث فمحلها ما يناسبها، فمن أراد أن يجعل الحيات يعاشرن الناس كالسنائير لم يصلح، بل إذا كان في النفس خبث طهرت

(١) يابض بالأصل.

حتى تصلح للجنة، كما فى حديث أبى سعيد - الذى فى الصحيح - وفيه: «حتى إذا هُدُّبُوا وَنُقُوا أذن لهم فى دخول الجنة» (١).

فإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه لم يطمع فى السعادة التامة، مع ما فيه من الشر، بل علم تحقيق قوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿لَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] إلخ. وعلم أن الرب عليم حكيم، رحيم عدل، وأفعاله على قانون العدل والإحسان، كما فى الصحيح: «يمين الله ملأى» إلى قوله: «والقسط بيده الأخرى» (٢) وعلم فساد قول الجهمية الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل.

إلى أن قال: ومن سلك مسلكهم غايته إذا عظم الأمر والنهى أن يقول - كما نقل عن الشاذلى (٣) - يكون الجمع فى قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً، كما يوجد فى كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية تستلزم تعطيل الأمر والنهى، مما يوجب أن يجور عنده أن يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض، ويدعون بأدعية فيها اعتداء، كما فى حزب الشاذلي. وآخرون من عوامهم يجورون أن يكرم الله بكرامات الأولياء لمن هو فاجر وكافر، ويقولون: هذه موهبة، ويظنونها من الكرامات وهى من الأحوال الشيطانية التى يكون مثلها للسحرة والكهان، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠١، ١٠٢]، وصح قوله: «لتبعن سنن من كان قبلكم» (٤).

فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى أن نبذ القرآن وراء ظهره، واتبع ما تتلو الشياطين فلا يعظم أمر القرآن ونهيه ولا يوالى من أمر القرآن بمولاته، ولا يعادى من أمر القرآن بمعاداته بل يعظم من يأتى ببعض الخوارق.

ثم منهم من يعرف أنه من الشياطين لكن يعظمه لهواه، ويفضله على طريقة القرآن، وهؤلاء كفار، قال الله - تعالى - فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالطَّاعُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٤٠)، وفى الرقاق (٦٥٣٥).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٦٨٤).

(٣) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف بن هرمز الشاذلى المغربى، رأس الطائفة الشاذلية، من المصوفة، وصاحب الأوراد المسماة «حزب الشاذلى»، ولد سنة ٥٩١ هـ، سكن «شاذلة» قرب تونس، فنسب إليها، وتوفى سنة ٦٥٦ هـ. [الأعلام ٣٠٥/٤].

(٤) البخارى فى الأئبياء (٣٤٥٦).

قال: وفي قوله تعالى: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه، ولا يشتغل بلام الناس ودمهم، بل يسأل الله أن يعينه على طاعته؛ ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه دعاء الفاتحة، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، ويدخل فيه من أنواع الحاجات ما لا يمكن حصره، وبينه أن الله - سبحانه - لم يقص علينا قصة في القرآن إلا لنعبر، وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول، فلولا أن في النفوس ما في نفوس المكذبين للرسول لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لا نشبهه قط، ولكن الأمر كما قال تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣] وقوله: ﴿أَتَوَاصُوا بِهِ﴾ [الذاريات: ٥٣] وقوله: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] ولهذا في الحديث: «لتسلكن سنن من كان قبلكم» (٢).

وقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وأعظم السيئات جحود الخالق والشرك به، وطلب أن يكون شريكاً له، وكلا هذين وقع.

وقال بعضهم: ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون، وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف أحوال الناس رأى ما يبغض نظيره وأتباعه حسداً، كما فعلت اليهود لما بعث الله من يدعو إلى مثل ما دعا إليه موسى؛ ولهذا أخبر عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون.

(١) في المطبوعة: «من» والصواب ما أثبتناه

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٣ .

وَقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ العَلَامَةُ شَيْخُ الإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بنِ عَبْدِ السَّلَامِ بنِ تَيْمِيَّةِ الحِرَانِي - تَعَمَّدَهُ اللهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ :-

الحمد لله نعمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

فصل

في قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩] وبعض ما تضمنته من الحكم العظيمة.

هذه الآية ذكرها الله في سياق الأمر بالجهاد، وذم الناكثين عنه، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا تَابَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ [النساء: ٧١] الآيات إلى أن ذكر صلاة الخوف، وقد ذكر قبلها طاعة الله وطاعة الرسول، والتحاكم إلى الله وإلى الرسول، ورد ما تنازع فيه الناس إلى الله وإلى الرسول، وذم الذين يتحاكمون ويردون ما تنازعوا فيه إلى غير الله ورسوله.

فكانت تلك الآيات تبييناً للإيمان بالله وبالرسول؛ ولهذا قال فيها: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وهذا جهاد عما جاء به الرسول، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِبْاقِيَّةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأَوْلَكَ هُمْ الْفَائِزُونَ . يَبْشِرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ ﴿ [التوبة: ١٩-٢١]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ ﴿ [الصف: ١٠-١٤].

وذكر بعد آيات الجهاد إنزال الكتاب على رسول الله ليحكم بين الناس بما أراه الله، ونهيه عن ضد ذلك، وذكره فضل الله عليه ورحمته في حفظه، وعصمته من إضلال الناس له، وتعليمه ما لم يكن يعلم، وذم من شاق الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين، وتعظيم أمر الشرك، وشديد خطره وأن الله لا يغفره ولكن يغفر ما دونه لمن يشاء - إلى أن بين أن أحسن الأديان دين من يعبد الله وحده، لا يشرك به شيئا، بشرط أن تكون عبادته بفعل الحسنات التي شرعها، لا بالبدع والأهواء، وهم أهل ملة إبراهيم، الذين اتبعوا ملة إبراهيم حنيفا ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

فكان في الأمر بطاعة الرسول والجهاد عليها اتباع التوحيد، وملة إبراهيم. وهو إخلاص الدين لله، وأن يعبد الله بما أمر به على السن رسله من الحسنات.

وقد ذكر - تعالى - في ضمن آيات الجهاد ذم من يخاف العدو، ويطلب الحياة، وبين أن ترك الجهاد لا يدفع عنهم الموت، بل أينما كانوا أدركهم الموت، ولو كانوا في بروج مشيدة. فلا ينالون بترك الجهاد منفعة، بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا والآخرة، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظَلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧].

وهذا الفريق قد قيل: إنهم منافقون، وقيل: نافقوا لما كتب عليهم القتال. وقيل: بل حصل منهم جبن وفشل، فكان في قلوبهم مرض، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ

فَأُولَىٰ لَهُمْ. طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴿ [محمد: ٢٠ ، ٢١] وقال تعالى : ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴿ [الأحزاب: ١٢].

والمعنى متناول لهؤلاء ولهؤلاء ولكل من كان بهذه الحال.

ثم قال : ﴿أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿ [النساء: ٧٨].

فالضمير فى قوله : ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ﴾ يعود إلى من ذكر، وهم «الذين يخشون الناس» أو يعود إلى معلوم، وإن لم يذكر، كما فى مواضع كثيرة.

وقد قيل: إن هؤلاء كانوا كفاراً من اليهود. وقيل: كانوا منافقين. وقيل: بل كانوا من هؤلاء وهؤلاء. والمعنى يعم كل من كان كذلك، ولكن تناوله لمن أظهر الإسلام وأمر بالجهاد أولى.

ثم إذا تناول الذم هؤلاء، فهو للكفار الذين لا يظهرون الإسلام أولى وأحرى.

والذى عليه عامة المفسرين: أن «الحسنة» و«السيئة» يراد بهما النعم والمصائب، ليس المراد مجرد ما يفعله الإنسان باختياره، باعتباره من الحسنات أو السيئات.

فصل

ولفظ «الحسنات» و «السيئات» فى كتاب الله يتناول هذا وهذا، قال الله تعالى عن المنافقين: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴿ [آل عمران: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ ﴿ [التوبة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَبَلَّوْنَا هُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ [الأعراف: ١٦٨] وقال تعالى: ﴿إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴿ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى فى حق الكفار المتطيرين بموسى ومن معه: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ ﴿ ذكر هذا بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيِّئِينَ وَتَقْصِ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ ﴿ [الأعراف: ١٣٠ ، ١٣١].

وأما الأعمال المأمور بها والمنهى عنها فى مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ

مَنْهَا» [القصص: ٨٤] ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكْرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدُلُّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

وهنا قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] ولم يقل: وما فعلت، وما كسبت، كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بَعْضَ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةً أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ أَلَمُوتٌ﴾ [المائدة: ١٠٦] وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥، ١٥٦].

فلهذا كان قول ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ متناول لما يصيب الإنسان، ويأتيه من النعم التي تسره، ومن المصائب التي تسوءه.

فآية متناولة لهذا قطعاً، وكذلك قال عامة المفسرين.

قال أبو العالية: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ قال: هذه في السراء ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ قال: وهذه في الضراء.

وقال السدي: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ﴾ : قالوا: والحسنة؛ الخصب؛ ينتج خيولهم وأنعامهم ومواشيهم، ويحسن حالهم، وتلد نساؤهم الغلمان ﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ قالوا - والسيسة: الضرر في أموالهم، تسائماً بمحمد - قالوا: ﴿هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ يقولون: بتركنا ديننا، وإتباعنا محمداً أصابنا هذا البلاء، فأنزل الله ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الحسنة والسيسة ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ قال القرآن.

وقال الوالي عن ابن عباس: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ قال: ما فتح الله عليك يوم بدر، وكذلك قال الضحاك.

وقال الوالي أيضاً عن ابن عباس: ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾ قال: ما أصاب من الغنيمة والفتح فمن الله، قال: «والسيسة» ما أصابه يوم أحد؛ إذ شج في وجهه، وكسرت رباعيته.

وقال: أما «الحسنة» فأنعم الله بها عليك، وأما «السيسة» فابتلاك الله بها.

وروى - أيضاً - عن حجاج عن عطية عن ابن عباس: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾

قال: هذا يوم بدر ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ قال: هذا يوم أحد. يقول: ما كان من نكبة فمن ذنبك، وأنا قدرت ذلك عليك.

وكذلك روى ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح: ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ قال: فبذنبك، وأنا قدرت بها عليك. روى هذه الآثار ابن أبي حاتم وغيره.

وروى - أيضا - عن مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير قال: ما تريدون من القدر؟ أما تكفيكم هذه الآية التي في سورة النساء: ﴿إِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾؟ [النساء: ٧٨] أى: من نفسك، والله ما وكلوا إلى القدر، وقد أمروا به، وإليه يصيرون.

وكذلك في تفسير أبي صالح عن ابن عباس: ﴿إِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾: الخصب والمطر ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: الجذب والبلاء.

وقال ابن قتيبة: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ قال: الحسنة النعمة، والسيئة: البلية.

وقد ذكر أبو الفرج في قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و ﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الحسنة: ما فتح الله عليهم يوم بدر، والسيئة: ما أصابهم يوم أحد. قال: رواه ابن أبي طلحة - وهو الوالبي - عن ابن عباس.

قال: والثاني: الحسنة: الطاعة، والسيئة: المعصية. قاله أبو العالية.

والثالث: الحسنة: النعمة، والسيئة: البلية. قاله ابن منبّه. قال: وعن أبي العالية نحوه.

وهو أصح.

قلت: هذا هو القول المعروف بالإسناد عن أبي العالية، كما تقدم من تفسيره المعروف الذي يروى عنه هو وغيره، من طريق أبي جعفر الدارى عن الربيع بن أنس عنه وأمثاله.

وأما الثانى فهو لم يذكر إسناده، ولكن ينقل من كتب المفسرين الذين يذكرون أقوال السلف بلا إسناد، وكثير منها ضعيف، بل كذب لا يثبت عن نقل عنه. وعامة المفسرين المتأخرين - أيضا - يفسرونه على مثل أقوال السلف، وطائفة منهم تحملها على الطاعة والمعصية.

فأما الصنف الأول، فهى تتناوله قطعا. كما يدل عليه لفظها وسياقها ومعناها وأقوال السلف.

وأما المعنى الثانى، فليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن قد يقال: إنه مراد مع الأول؛ باعتبار أن ما يهديه الله إليه من الطاعة هو نعمة فى حقه من الله أصابته، وما يقع منه من المعصية هو سيئة أصابته، ونفسه التى عملت السيئة. وإذا كان الجزاء من نفسه، فالعمل الذى أوجب الجزاء أولى أن يكون من نفسه.

فلا منافاة أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجميع مقدر - كما تقدم. وقد روى عن مجاهد عن ابن عباس؛ أنه كان يقرأ «فمن نفسك وأنا قدرتها عليك».

فصل

والمعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء مع أنها من سيئات العمل.

قال النبى ﷺ - فى الحديث المتفق على صحته - عن ابن مسعود - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ: «عليكم بالصدق؛ إن الصدق يهدى إلى البر، والبر يهدى إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق، ويتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صديقاً. وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدى إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب، ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» (١).

وقد ذكر فى غير موضع من القرآن ما يبين أن الحسنه الثانية قد تكون من ثواب الأولى، وكذلك السيئة الثانية قد تكون من عقوبة الأولى، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا . وَإِذَا لَاتَيْنَاهُمْ مِن لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا . وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا (٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ . سَيَهْدِيَهُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحُ بِأَلْحَمِهِمْ . وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٤ - ٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأى﴾ [الروم: ١٠]، وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ مُبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال

(١) البخارى فى الأدب (٦٠٩٤) ومسلم فى البر (١٠٥/٢٦٠٧).

(٢) فى المطبوعة: «قاتلوا»، والصواب ما أثبتناه.

تعالى: ﴿وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ. وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢]، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِّنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَيْنَا مِنْ حَقِّهِ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ. ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾ [محمد: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حَمَلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

قال أبو عثمان النيسابوري: من أمر السنة على نفسه - قولاً وفعلاً - نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه - قولاً وفعلاً - نطق بالبدعة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾.

قلت: وقد قال في آخر السورة: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ. وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُوذُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الصف: ٥-٧]، قال

تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال تعالى - أيضا: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] وقال تعالى: ﴿فَبِهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٢٥، ٢٦]، وقال - تعالى - في النوعين: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [آل عمران: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرِجُوا وَظَنُوا أَنَّهم مَانِعَتُهُمْ حَصُونَتُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ . وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٢ - ٤]، وقال تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلِكُوكُمُ الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يَبْصُرُونَ . ضَرَبَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ أَيْنَ مَا تَقَفُوا إِلَّا جَحِلٌ مِنَ اللَّهِ وَجَحِلٌ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضَرَبَ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١١١، ١١٢]، وقال تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ . وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠، ٨١]، وقال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرَهَبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ . أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا . إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدَوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٢-٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْ آتَانَا مِنْ

فَضْلُهُ لِنَصِدْقِنَّ وَلِنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ . فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ . فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿ [التوبة: ٧٥-٧٧] ، وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴿ [التوبة: ٨٣] ، وقال تعالى - فى ضد هذا - : ﴿ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿ إلى قوله: ﴿ وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا الْأُدْبَارُ لَمْ لَا يَجِدُونَ لِيَا وَلَا نَصِيرًا . سَنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿ [الفتح: ٢٠-٢٣] .

وتولييتهم الأدبار ليس مما نهوا عنه ، ولكن هو من جزاء أعمالهم ، وهذا باب واسع .

فصل

وإذا كانت السيئات التى يعملها الإنسان قد تكون من جزاء سيئات تقدمت - وهى مضرة - جاز أن يقال: هى مما أصابه من السيئات وهى بذنوب تقدمت .

وعلى كل تقدير، فالذنوب التى يعملها هى من نفسه، وإن كانت مقدرة عليه؛ فإنه إذا كان الجزاء الذى هو مسبب عنها من نفسه، فعمله الذى هو ذلك الجزاء من نفسه بطريق الأولى، وكان النبى ﷺ يقول فى خطبته: «نعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا» (١) .

وقال له أبو بكر - رضى الله عنه -: علمنى دعاء . فقال: « قل اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شىء ومليكه؛ أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر نفسى، وشر الشيطان وشركه، وأن أقترب على نفسى سوءاً، أو أجره إلى مسلم، قلّه إذا أصبحت، وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعك» (٢) .

فقد بين أن قوله: ﴿ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩] يتناول العقوبات على الأعمال، ويتناول الأعمال، مع أن الكل بقدر الله .

(١) سبق تخريجه ص ١٣١ .

(٢) أبو داود فى الأدب (٥٠٦٧) والترمذى فى الدعوات (٣٥٢٩) .

فصل

وليس للقدرية أن يحتجوا بالآية لوجوه:

منها: أنهم يقولون: فعل العبد - حسنة كان أو سيئة - هو منه، لا من الله، بل الله قد أعطى كل واحد من الاستطاعة ما يفعل به الحسنات والسيئات، لكن هذا عندهم أحدث إرادة فعل بها الحسنات، وهذا أحدث إرادة فعل بها السيئات، وليس واحد منها من إحداث الرب عندهم.

والقرآن قد فرق بين الحسنات والسيئات، وهم لا يفرقون في الأعمال بين الحسنات والسيئات إلا من جهة الأمر، لا من جهة كون الله خلق الحسنات دون السيئات، بل هو عندهم لم يخلق لا هذا ولا هذا.

لكن منهم من يقول: بأنه يحدث من الأعمال الحسنة والسيئة ما يكون جزاء، كما يقوله أهل السنة.

لكن على هذا، فليست كل الحسنات من الله، ولا كل السيئات، بل بعض هذا، وبعض هذا.

الثانى: أنه قال: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] فجعل الحسنات من عند الله كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك فى الأعمال، بل فى الجزاء. وقوله - بعد هذا - : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و ﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ [النساء: ٧٩] مثل قوله: ﴿إِنْ تُصِيبِهِمْ حَسَنَةٌ﴾ وقوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ﴾ [النساء: ٧٨].

الثالث: أن الآية أريد بها: النعم والمصائب - كما تقدم - وليس للقدرية المجبرة أن تحتج بهذه الآية على نفي أعمالهم التى استحقوا بها العقاب؛ فإن قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ هو النعم والمصائب؛ ولأن قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، حجة عليهم، ويبان أن الإنسان هو فاعل السيئات، وأنه يستحق عليها العقاب. والله ينعم عليه بالحسنات - عملها وجزائها - فإنه إذا كان ما أصابهم من حسنة فهو من الله؛ فالنعم من الله، سواء كانت ابتداء أو كانت جزاء. وإذا كانت جزاء - وهى من الله - فالعمل الصالح الذى كان سببها هو - أيضاً - من الله، أنعم بهما الله على العبد.

وإلا فلو كان هو من نفسه - كما كانت السيئات من نفسه - لكان كل ذلك من نفسه، والله - تعالى - قد فرق بين نوعين فى الكتاب والسنة، كما فى الحديث الصحيح الإلهى

عن الله: « يا عبادى، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيتكم بإيها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» (١)، وقال تعالى: ﴿أولمّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾ [الروم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾ [الروم: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم﴾ [هود: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿لأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين﴾ [ص: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون﴾ [الحجرات: ٧]، وقد أمروا أن يقولوا في الصلاة: ﴿اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

فصل

وقد ظن طائفة أن في الآية إشكالا، أو تناقضاً في الظاهر، حيث قال: ﴿كل من عند الله﴾ ثم فرق بين الحسنات والسيئات، فقال: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ [النساء: ٧٩].

وهذا من قلة فهمهم، وعدم تدبرهم الآية، وليس في الآية تناقض، لا في ظاهرها، ولا في باطنها، لا في لفظها ولا معناها؛ فإنه ذكر عن المنافقين، والذين في قلوبهم مرض، الناكسين عن الجهاد، ما ذكره بقوله: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك﴾ [النساء: ٧٨]، هذا يقولونه لرسول ﷺ، أى: بسبب ما أمرتنا به من دينك، والرجوع عما كنا عليه، أصابتنا هذه السيئات؛ لأنك أمرتنا بما أوجبها. فالسيئات هي المصائب، والأعمال التي ظنوا أنها سبب المصائب هو أمرهم بها.

وقولهم: ﴿من عندك﴾ تناول مصائب الجهاد التي توجب الهزيمة؛ لأنه أمرهم بالجهاد، وتناول - أيضاً - مصائب الرزق على جهة التشاؤم، والتطير، أى: هذا عقوبة لنا بسبب دينك، كما كان قوم فرعون يتطيرون بموسى وبمن معه، وكما قال أهل القرية للمرسلين: ﴿إننا تطيرنا بكم﴾ [يس: ١٨]، وكما قال الكفار من ثمود لصالح ولقومه:

(١) مسلم في البر والصلة (٥٥/٢٥٧٧).

﴿أَطِيرْنَا بِكَ وَيَمَن مَعَكَ﴾ [النمل: ٤٧]، فكانوا يقولون عما يصيبهم - من الحرب، والزلازل والجراح والقتل، وغير ذلك مما يحصل من العدو - : هو منك؛ لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة لذلك. ويقولون عن هذا، وعن المصائب السماوية: إنها منك، أى: بسبب طاعتنا لك واتباعنا لدينك، أصابتنا هذه المصائب، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١].

فهذا يتناول كل من جعل طاعة الرسول، وفعل ما بعث به مسبباً لشر أصابه، إما من السماء وإما من آدمى، وهؤلاء كثيرون.

لم يقولوا: ﴿هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ بمعنى: أنك أنت الذى أحدثتها؛ فإنهم يعلمون أن الرسول ﷺ لم يحدث شيئاً من ذلك، ولم يكن قولهم: ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾ خطاباً من بعضهم لبعض، بل هو خطاب للرسول ﷺ.

ومن فهم هذا تبين له أن قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ لا يناقض قوله: ﴿كُلُّ مَن عِنْدَ اللَّهِ﴾ بل هو محقق له؛ لأنهم - هم ومن أشبههم إلى يوم القيامة - يجعلون ما جاء به الرسول، والعمل به سبباً لما قد يصيبهم من مصائب، وكذلك من أطاعه إلى يوم القيامة.

وكانوا تارة يقدحون فيما جاء به، ويقولون: ليس هذا مما أمر الله به، ولو كان مما أمر الله به لما جرى على أهله هذا البلاء.

وتارة لا يقدحون فى الأصل، لكن فى القضية المعنية، فيقولون: هذا بسوء تدبير الرسول، كما قال عبد الله بن أبي بن سلول يوم أُحد - إذ كان رأيُه مع رأى النبي ﷺ ألا يخرجوا من المدينة - فسأله ﷺ ناس ممن كان لهم رغبة فى الجهاد أن يخرج، فوافقهم، ودخل بيته ولبس لأُمَّته فلما لبس لأُمَّته ندموا، وقالوا للنبي ﷺ: أنت أعلم، فإن شئت ألا نخرج، فلا نخرج فقال: «ما ينبغي لنبى إذا لبس لأُمَّته أن ينزعها، حتى يحكم الله بينه وبين عدوه»^(١) يعنى: أن الجهاد يلزم بالشروع، كما يلزم الحج، لا يجوز ترك ما شرع فيه منه إلا عند العجز بالإحصار فى الحج.

(١) البخارى فى الاعتصام معلقاً (الفتح ١٣/٣٣٩)، وأحمد ٣/٣٥١ عن جابر بن عبد الله واللفظ له . واللأمة: الدرع، وقيل: السلاح . ولأمة الحرب : أدواته . انظر : النهاية ٤/٢٢٠ .

فصل

والمفسرون ذكروا فى قوله: ﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨] هذا وهذا.

فعن ابن عباس، والسدى، وغيرهما: أنهم يقولون هذا تشاؤماً بدينه.

وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال: بسوء تدبيرك - يعنى كما قاله عبد الله بن أبى وغيره يوم أحد - وهم كالذين: ﴿قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨].

فكل حال قولهم: ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾ هو طعن فيما أمر الله به ورسوله من الإيمان والجهاد، وجعل ذلك هو الموجب للمصائب التى تصيب المؤمنين المطيعين، كما أصابتهم يوم أحد. وتارة تصيب عدوهم، فيقول الكافرون: هذا بشؤم هؤلاء، كما قال أصحاب القرية للمرسلين: ﴿إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨]، وكما قال تعالى - عن آل فرعون -: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطِيرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وقال تعالى - عن قوم صالح: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧].

ولما قال أهل القرية: ﴿إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٨، ١٩].

قال الضحاك فى قوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] يقول: الأمر من قبل الله، ما أصابكم من أمر فمن الله، بما كسبت أيديكم.

وقال ابن أبى طلحة عن ابن عباس: معايبكم. وقال قتادة: عملكم عند الله.

وفى رواية غير على: عملكم عند الله ولكنكم قوم تفتنون، أى: تبتلون بطاعة الله ومعصيته. رواهما ابن أبى حاتم وغيره.

وعن ابن إسحاق قال: قالت الرسل: ﴿طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ أى: أعمالكم.

فقد فسروا «الطائر» بالأعمال وجزائها؛ لأنهم كانوا يقولون: إنما أصابنا ما أصابنا من المصائب بذنوب الرسل وأتباعهم.

فبين الله - سبحانه - أن طائرهم - وهو الأعمال وجزاؤها - هو عند الله وهو معهم. فهو معهم لأن أعمالهم وما قدر من جزائها معهم، كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]، وهو من الله؛ لأن الله - تعالى - قدر تلك المصائب

بأعمالهم. فمن عنده تنزل عليهم المصائب، جزاء على أعمالهم لا بسبب الرسل وأتباعهم. وفي هذا يقال: إنهم يجزون بأعمالهم، لا بأعمال غيرهم؛ ولذلك قال في هذه الآية - لما كان المنافقون والكفار ومن في قلبه مرض يقول: هذا الذي أصابنا هو بسبب ما جاء به محمد، عقوبة دينية وصل إلينا - بين سبحانه -: أن ما أصابهم من المصائب إنما هو بذنوبهم.

ففي هذا رد من أعرض عن طاعة الرسول ﷺ لثلاث تصيبه تلك المصائب، وعلى من انتسب، إلى الإيمان بالرسول، ونسبها إلى فعل ما جاء به الرسول، وعلى من أصابته مع كفره بالرسول ونسبها إلى ما جاء الرسول.

فصل

والمقصود أن ما جاء به الرسول ﷺ ليس سبباً لشيء من المصائب، ولا تكون طاعة الله ورسوله قط سبباً لمصيبة، بل طاعة الله والرسول لا تقتضى إلا جزاء أصحابها بخيرى الدنيا والآخرة، ولكن قد تصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم، لا بما أطاعوا فيه الله والرسول، كما لحقهم يوم أحد بسبب ذنوبهم، لا بسبب طاعتهم الله ورسوله ﷺ.

وكذلك ما ابتلوا في السراء والضراء والزلازل، ليس هو بسبب نفس إيمانهم وطاعتهم، لكن امتحنوا به، ليتخلصوا مما فيهم من الشر وقتنوا كما يفتن الذهب بالنار؛ لتمييز طيبه من خبيثه، والنفوس فيها شر، والامتحان يحص المؤمن من ذلك الشر الذى فى نفسه، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠ ، ١٤١]، وقال تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ولهذا قال صالح - عليه السلام - لقومه: ﴿طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧].

ولهذا كانت المصائب تكفر سيئات المؤمنين بالصبر عليها ترتفع درجاتهم، وما أصابهم فى الجهاد من مصائب بأيدى العدو، فإنه يعظم أجرهم بالصبر عليها.

وفى الصحيح عن النبى ﷺ قال: «ما من غازية يغزون فى سبيل الله، فيسلمون ويغنمون إلا تعجلوا ثلثى أجرهم، وإن أصيبوا وأخفقوا تم لهم أجرهم» (١).

(١) مسلم فى الإمارة (١٩٠٦/١٥٣ ، ١٥٤) عن عبد الله بن عمرو .

وأما ما يلحقهم من الجوع والعطش والتعب، فذاك يكتب لهم به عمل صالح، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وشواهد هذا كثيرة.

فصل

والمقصود أن قوله: ﴿إِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] فإنهم جعلوا ما يصيبهم من المصائب بسبب ما جاءهم به الرسول، وكانوا يقولون: النعمة التي تصيبنا هي من عند الله، والمصيبة من عند محمد، أى: بسبب دينه وما أمر به، فقال تعالى: قل هذا وهذا من عند الله، لا من عند محمد، محمد لا يأتي لا بنعمة ولا بمصيبة؛ ولهذا قال بعد هذا: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] قال السدى وغيره: هو القرآن؛ فإن القرآن إذا هم فقهوا ما فيه تبين لهم أنه إنما أمرهم بالخير، والعدل والصدق، والتوحيد. لم يأمرهم بما يكون سبباً للمصائب؛ فإنهم إذا فهموا ما فى القرآن علموا أنه لا يكون سبباً للشر مطلقاً. وهذا مما يبين أن ما أمر الله به يعلم بالأمر به حسنه ونفعه، وأنه مصلحة للعباد، وليس كما يقول من يقول: قد يأمر الله العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه، بل فيه مضرة لهم.

فإنه لو كان كذلك لكان قد يصدقه المتطيرون بالرسول وأتباعهم.

ومما يوضح ذلك: أنه لما قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ قال بعدها: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإنه قد شهد له بالرسالة بما أظهره على يديه من الآيات والمعجزات، وإذا شهد الله له كفى به شهيداً، ولم يضره جحد هؤلاء لرسالته، بما ذكروه من الشبه التي هي عليهم لا لهم، بما أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم وعقوباتهم حجة على إبطال رسالته، والله - تعالى - قد شهد له أنه أرسله للناس رسولا، فكان ختم الكلام بهذا لإبطالاً لقولهم: إن المصائب من عند الرسول؛ ولهذا قال بعد هذا: ﴿مَنْ يَطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠].

فصل

وكان فيما ذكره إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم، ممن يقول : إن الله قد يعذب العباد بلا ذنب، وأنه قد يأمر العباد بما لا ينفعهم، بل بما يضرهم، فإن فعلوا ما أمرهم به حصل لهم الضرر، وإن لم يفعلوه عاقبهم.

يقولون هذا ومثله، ويزعمون أن هذا لأنه يفعل ما يشاء.

والقرآن يرد على هؤلاء من وجوه كثيرة، كما يرد على المكذبين بالقدر.

فالآية ترد على هؤلاء وهؤلاء - كما تقدم - مع احتجاج الفريقين بها، وهي حجة على الفريقين.

فإن قال نفاة القدر : إنما قال في الحسنة : هي من الله، وفي السيئة : هي من نفسك، لأنه يأمر بهذا، وينهى عن هذا، باتفاق المسلمين.

قالوا : ونحن نقول : المشيئة ملازمة للأمر، فما أمر به فقد شاء، وما لم يأمر به لم يشأ. فكانت مشيئته وأمره حاضرة على الطاعة دون المعصية؛ فلهذا كانت هذه منه دون هذه.

قيل : أما الآية، فقد تبين أن الذين قالوا : الحسنة من عند الله والسيئة من عندك، أرادوا : من عندك يا محمد، أى : بسبب دينك. فجعلوا رسالة الرسول هي سبب المصائب، وهذا غير مسألة القدر.

وإذا كان قد أريد : أن الطاعة والمعصية - مما قد قيل - كان قوله : ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] حجة عليكم - كما تقدم.

وقوله بعد هذا : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] لا ينافي ذلك، بل «الحسنة» أنعم الله بها وبثوابها، و«السيئة» هي من نفس الإنسان ناشئة، وإن كانت بقضائه وقدره، كما قال تعالى : ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] ، فمن المخلوقات ماله شر، وإن كان بقضائه وقدره.

وأنتم تقولون : الطاعة والمعصية هما من إحداث الإنسان، بدون أن يجعل الله هذا فاعلا وهذا فاعلا، وبدون أن يخص الله المؤمن بنعمة ورحمة أطاعه بها؟ وهذا مخالف للقرآن.

فصل

فإن قيل : إذا كانت الطاعات والمعاصي مقدره، والنعم والمصائب مقدره، فلم فرق بين الحسنات التي هي النعم، والسيئات التي هي المصائب؟ فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان؟.

قيل : لفرق بينهما :

الفرق الأول : أن نعم الله وإحسانه إلى عباده يقع ابتداء بلا سبب منهم أصلاً، فهو ينعم بالعافية والرزق والنصر، وغير ذلك على من لم يعمل خيراً قط، وينشئ للجنة خلقاً يسكنهم فضول الجنة، وقد خلقهم في الآخرة لم يعملوا خيراً، ويدخل أطفال المؤمنين ومجانينهم الجنة برحمته بلا عمل. وأما العقاب، فلا يعاقب أحداً إلا بعمله.

الفرق الثاني: أن الذي يعمل الحسنات، إذا عملها، فنفس عمله - الحسنات - هو من إحسان الله، وبفضله عليه بالهداية والإيمان، كما قال أهل الجنة : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف : ٤٣].

وفي الحديث الصحيح : «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بإها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه» (١).

فنفس خلق الله لهم أحياء، وجعله لهم السمع والأبصار والأفئدة، هو من نعمته. ونفس إرسال الرسول إليهم، وتبليغه البلاغ المبين الذي اهتموا به، هو من نعمته.

ولهامهم الإيمان، وهدايتهم إليه، وتخصيصهم بمزيد نعمة حصل لهم بها الإيمان دون الكافرين؛ هو من نعمته، كما قال تعالى : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ. فَضَلَّأَ مِنَ اللَّهِ نِعْمَةً﴾ [الحجرات : ٧، ٨].

فجميع ما يتقلب فيه العالم من خيرى الدنيا والآخرة، هو نعمة محضة منه، بلا سبب سابق يوجب لهم حقاً، ولا حول ولا قوة لهم من أنفسهم إلا به، وهو خالق نفوسهم، وخالق أعمالها الصالحة وخالق الجزاء.

فقوله : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء : ٧٩] حق من كل وجه، ظاهراً وباطناً على مذهب أهل السنة.

(١) سبق تخريجه ص ١٤٥ .

وأما السيئة : فلا تكون إلا بذنب العبد، وذنبه من نفسه. وهو لم يقل : إني لم أقدر ذلك ولم أخلقه، بل ذكر للناس ما ينفعهم.

فصل

فإذا تدبر العبد علم أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله، فشكر الله، فزاده الله من فضله عملاً صالحاً، ونعماً يفيضها عليه.

وإذا علم أن الشر لا يحصل له إلا من نفسه بذنوبه استغفر وتاب، فزال عنه سبب الشر. فيكون العبد دائماً شاكراً مستغفراً، فلا يزال الخير يتضاعف له، والشر يندفع عنه، كما كان النبي ﷺ، يقول في خطبته - : « الحمد لله » فيشكر الله، ثم يقول : « نستعينه ونستغفره » نستعينه على الطاعة، ونستغفره من المعصية، ثم يقول : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا » (١) فيستعيذ به من الشر الذي في النفس، ومن عقوبة عمله، فليس الشر إلا من نفسه ومن عمل نفسه، فيستعيذ الله من شر النفس؛ أن يعمل بسبب سيئاته الخطايا، ثم إذا عمل استعاذ بالله من سيئات عمله ومن عقوبات عمله، فاستعان على الطاعة وأسبابها، واستعاذ به من المعصية وعقابها.

فعلّم العبد بأن ما أصابه من حسنة فمن الله، وما أصابه من سيئة فمن نفسه - يوجب له هذا وهذا، فهو - سبحانه - فرق بينهما هنا، بعد أن جمع بينهما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨].

فين أن الحسنات والسيئات : النعم والمصائب، والطاعات والمعاصي، على قول من أدخلها في : ﴿ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾.

ثم بين الفرق الذي ينتفعون به، وهو أن هذا الخير من نعمة الله، فاشكروه يزدكم، وهذا الشر من ذنوبكم، فاستغفروه، يدفعه عنكم.

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال : ٣٣] ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ جَعَلْنَا لَكُمُ الذُّكْرَ أَبْغَاثَ الذُّرِّ وَأَجْعَلْنَا لِكُلِّ فِتْنَةٍ جَسَداً مَّوَدَّعًا وَأَجْعَلْنَا لِكُلِّ فِتْنَةٍ جَسَداً مَّوَدَّعًا وَأَجْعَلْنَا لِكُلِّ فِتْنَةٍ جَسَداً مَّوَدَّعًا وَتَوْبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ [هود : ١-٣].

والمذنب إذا استغفر ربه من ذنبه، فقد تأسى بالسعداء من الأنبياء والمؤمنين، كآدم وغيره. وإذا أصر، واحتج بالقدر، فقد تأسى بالأشقياء، كإبليس ومن اتبعه من الغاوين.

(١) سبق تخريجه ص ١٣٦ .

فكان من ذكره : أن السيئة من نفس الإنسان بذنوبه، بعد أن ذكر : أن الجميع من عند الله - تنيهاً على الاستغفار والتوبة، والاستعاذة بالله من شر نفسه وسيئات عمله، والدعاء بذلك في الصباح والمساء، وعند المنام، كما أمر رسول الله ﷺ بذلك أبا بكر الصديق، أفضل الأمة، حيث علمه أن يقول : «اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه، وأن أترف على نفسي سوءاً أو أجره إلى مسلم» (١). فيستغفر مما مضى، ويستعيد مما يستقبل، فيكون من حزب السعداء .

وإذا علم أن الحسنة من الله - الجزاء والعمل - سأله أن يعينه على فعل الحسنات، بقوله : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة : ٥]، وبقوله : «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة : ٦]، وقوله : «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا» [آل عمران : ٨] ونحو ذلك .

وأما إذا أخبرنا أن الجميع من عند الله فقط، ولم يذكر الفرق، فإنه يحصل من هذا التسوية، فأعرض العاصي والمذنب عن ذم نفسه وعن التوبة من ذنوبها، والاستعاذة من شرها، بل وقام في نفسه أن يحتج على الله بالقدر. وتلك حجة داحضة لا تنفع، بل تزيده عذاباً وشقاء، كما زادت إبليس لما قال : «فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ» [الأعراف : ١٦]، وقال : «رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ» [الحجر : ٣٩] .

وكالذين يقولون يوم القيامة «لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ» [الزمر : ٥٧]، وكالذين قالوا : «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آهَأُونَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام : ١٤٨] .

فمن احتج بالقدر على ما فعله من ذنوبه، وأعرض عما أمر الله به، من التوبة والاستغفار، والاستعاذة بالله، والاستعاذة به، واستهدائه - كان من أخسر الناس في الدنيا والآخرة. فهذا من فوائد ذكر الفرق بين الجمع .

فصل

الفرق الثالث: أن الحسنة يضاعفها الله وينميها، ويشب على الهم بها، والسيئة لا يضاعفها، ولا يأخذ على الهم بها. فيعطى صاحب الحسنة من الحسنات فوق ما عمل، وصاحب السيئة لا يجزيه إلا بقدر عمله، قال تعالى : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ» [الأنعام : ١٦٠] .

الفرق الرابع : أن الحسنة مضافة إليه؛ لأنه أحسن بها من كل وجه - كما تقدم - فما

(١) سبق تخريجه ص ١٤٣ .

من وجه من وجوهها إلا وهو يقتضى الإضافة إليه .

وأما السيئة فهو إنما يخلقها بحكمة، وهى باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وحسنات، وفعله كله خير .

ولهذا كان النبي ﷺ يقول فى دعاء الاستفتاح : «والخير بيدك، والشر ليس إليك»^(١)، فإنه لا يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه فففيه حكمة، هو باعتبارها خيراً، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس وهو شر جزئى إضافى، فأما شر كلّى، أو شر مطلق، فالرب منزّه عنه، وهذا هو الشر الذى ليس إليه .

وأما الشر الجزئى الإضافى، فهو خير باعتبار حكمته؛ ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل فى عموم المخلوقات، كقوله : ﴿وَوَخَّلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ١٠١] وإما أن يضاف إلى السبب كقوله تعالى : ﴿مَنْ شَرٌّ مَّا خَلَقَ﴾ [الفرق : ٢] وإما أن يحذف فاعله ، كقول الجن : ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن : ١٠] .

وهذا الموضوع ضل فيه فريقان من الناس الخائضين فى القدر بالباطل : فرقة كذبت بهذا، وقالت : إنه لا يخلق أفعال العباد، ولا يشاء كل ما يكون؛ لأن الذنوب قبيحة، وهو لا يفعل القبيح، وإرادتها قبيحة، وهو لا يريد القبيح .

وفرقة لما رأت أنه خالق هذا كله ولم تؤمن أنه خلق هذا لحكمة، بل قالت : إذا كان يخلق هذا فيجوز أن يخلق كل شر، ولا يخلق شيئاً لحكمة، وما ثم فعل تنزه عنه بل كل ما كان ممكناً جاز أن يفعله .

وجوزوا أن يأمر بكل كفر ومعصية، وينهى عن كل إيمان وطاعة، وصدق وعدل، وأن يعذب الأنبياء، وينعم الفراعنة والمشركين وغير ذلك ولم يفرقوا بين مفعول ومفعول .

وهذا منكر من القول وزور، كالأول، قال تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجنائىة : ٢١]، وقال تعالى : ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم : ٣٥]، [٣٦]، وقال تعالى : ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص : ٢٨] ونحو ذلك مما يوجب أنه يفرق بين الحسنات والسيئات، وبين المحسن والمسيء ، وأن من جوز عليه التسوية بينهما، فقد أتى بقول منكر، وزور ينكر عليه .

(١) سبق تخريجه ص ١٦ .

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوانات لا يكون فيه حكمة، بل فيه من الحكمة والرحمة ما يخفى على بعضهم، مما لا يقدر قدره إلا الله .

وليس إذا وقع فى المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة يكون شراً كلياً عاماً، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً ومصالحة للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عام .

وهذا مما يقتضى أنه لا يجوز أن يؤيد الله كذاباً عليه بالمعجزات التى أيد بها أنبياءه الصادقين؛ فإن هذا شر عام للناس، يضلهم ويفسد عليهم دينهم ودنياهم وآخرتهم .
وليس هذا كالمملك الظالم، والعدو؛ فإن المنك الظالم لا بد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه .

وقد قيل : ستون سنة بإمام ظالم، خير من ليلة واحدة بلا إمام .

وإذا قدر كثرة ظلمه، فذاك ضرر فى الدين، كالمصائب تكون كفارة لذنوبهم ويثابون عليها، ويرجعون فيها إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسלט عليهم من العدو .

وأما من يكذب على الله، ويقول - أي يدعى - : إنه نبي، فلو أيدته الله تأييد الصادق، للزم أن يسوى بينه وبين الصادق .

فيستوى الهدى والضلال، والخير والشر، وطريق الجنة وطريق النار، ويرتفع التمييز بين هذا وهذا، وهذا مما يوجب الفساد العام للناس فى دينهم ودنياهم وآخرتهم .

ولهذا أمر النبي ﷺ بقتال من يقاتل على الدين الفاسد من أهل البدع، كالخوارج، وأمر بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم والخروج عليهم؛ ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدة .

وأما المنتبئون الكذابون، فلا يطيل تمكينهم، بل لا بد أن يهلكهم؛ لأن فسادهم عام فى الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة : ٤٤-٤٦] ، وقال تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى : ٢٤] ، فأخبر أنه - بتقدير الافتراء - لا بد أن يعاقب من افترى عليه .

فصل

وهذا الوضع مما اضطرب فيه الناس، فاستدللت القدرية النفاة والمجبرة على أنه إذا جاز أن يضل شخصاً، جاز أن يضل كل الناس. وإذا جاز أن يعذب حيواناً بلا ذنب ولا عوض، جاز أن يعذب كل حي بلا ذنب ولا عوض، وإذا جاز عليه ألا يعين واحداً ممن أمره على طاعة أمره، جاز ألا يعين كل الخلق. فلم يفرق الطائفتان بين الشر الخاص والعام، وبين الشر الإضافي، والشر المطلق، ولم يجعلوا في الشر الإضافي حكمة يصير بها من قسم الخير.

ثم قال النفاة: وقد علم أنه منزّه عن تلك الأفعال، فإننا لو جوزنا عليه هذا لجورنا عليه تأييد الكذاب بالمعجزات، وتعذيب الأنبياء وإكرام الكفار، وغير ذلك، مما يستعظم العقلاء إضافته إلى الله - تعالى.

فقال المثبتة من الجهمية المجبرة: بل كل الأفعال جائزة عليه، كما جاز ذلك الخاص، وإنما يعلم أنه لا يفعل بما لا يفعل، أو يفعل ما يفعل بالخبر، خبر الأنبياء عنه. وإلا فمهما قدر جاز أن يفعله، وجاز ألا يفعله، ليس في نفس الأمر سبب ولا حكمة، ولا صفة تقتضي التخصيص ببعض الأفعال دون بعض، بل ليس إلا مشيئة، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء، ترجح أحد التماثلين بلا مرجح.

فقبل لهم: فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز، فلا يبقى المعجز دليلاً على صدق الأنبياء. فلا يبقى خبر نبي يعلم به الفرق، فيلزم - مع الكفر بالأنبياء - ألا يعلم الفرق، لا بسمع ولا بعقل.

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها، بأن تجوز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري - تعالى - عما به يفرق بين الصادق والكاذب؛ أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبين خطأ الطائفتين، وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهماً في الجبر - ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التي بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها - هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.

كما أن القدرية النفاة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.

فصل

والمقصود هنا الكلام على قوله تعالى : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء : ٧٩] ، وأن هذا يقتضي أن العبد لا يزال شاكرًا مستغفرًا .

وقد ذكر أن الشر لا يضاف إلى الله إلا على أحد الوجوه الثلاثة . وقد تضمنت الفاتحة للأقسام الثلاثة ، هو - سبحانه - : الرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه أرحم عباده من الوالدة بولدها (١) ، وقد سبقت وغلبت رحمته غضبه ، وهو الغفور الودود ، الحلیم الرحيم .

فإرادته أصل كل خير ونعمة ، وكل خير ونعمة فمنه : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل : ٥٣] .

وقد قال سبحانه : ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ثم قال : ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر : ٤٩ ، ٥٠] ، وقال تعالى : ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة : ٩٨] فالمغفرة والرحمة من صفاته المذكورة بأسمائه . فهي من موجب نفسه المقدسة ، ومقتضاها ولوازمها .

وأما العذاب ، فمن مخلوقاته ، الذي خلقه بحكمة ، هو باعتبارها حكمة ورحمة . فالإنسان لا يأتيه الخير إلا من ربه وإحسانه وجوده ، ولا يأتيه الشر إلا من نفسه ، فما أصابه من حسنة فمن الله ، وما أصابه من سيئة فمن نفسه .

وقوله : ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ إما أن تكون كاف الخطاب له ﷺ - كما قال ابن عباس وغيره - وهو الأظهر ؛ لقوله بعد ذلك : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء : ٧٩] .

وإما أن تكون لكل واحد واحد من الآدميين ، كقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار : ٦] .

لكن هذا ضعيف ، فإنه لم يتقدم هنا ذكر الإنسان ولا مكانه ، وإنما تقدم ذكر طائفة قالوا ما قالوه . فلو أريد ذكرهم ل قيل : «ما أصابهم من حسنة فمن الله وما أصابهم من سيئة» .

لكن خطوب الرسول بهذا ؛ لأنه سيد ولد آدم . وإذا كان هذا حكمه ، كان هذا حكم غيره بطريق الأولى والأحرى ، كما في مثل قوله : ﴿اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾

(١) البخارى فى الأدب (٥٩٩٤) .

[الأحزاب: ١]، وقوله تعالى: ﴿لَئِن أَسْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله: ﴿فَإِن كُنْتُ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

ثم هذا الخطاب نوعان : نوع يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبِعِي مَرَضَاتِ أَزْوَاجِكَ﴾ ثم قال : ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ١، ٢].

ونوع قد يكون خطابه خطاباً به لجميع الناس، كما يقول كثير من المفسرين : الخطاب له والمراد غيره.

وليس المعنى : أنه لم يخاطب بذلك، بل هو المقدم. فالخطاب له خطاب لجميع الجنس البشري. وإن كان هو لا يقع منه ما نهى عنه، ولا يترك ما أمر به، بل هذا يقع من غيره، كما يقول ولي الأمر للأمير : سافر غداً إلى المكان الفلاني، أي أنت ومن معك من العسكر. وكما ينهى أعز من عنده عن شيء، فيكون نهياً لمن دونه، وهذا معروف من الخطاب.

فقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ الخطاب له ﷺ، وجميع الخلق داخلون في هذا الخطاب بالعموم، وبطريق الأولى، بخلاف قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن هذا له خاصة. ولكن من يبلغ عنه يدخل في معنى الخطاب، كما قال ﷺ: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(١)، وقال: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعِهِ»^(٢)، وقال: «لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»^(٣)، وقال: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرِثَةَ الْأَنْبِيَاءِ»^(٤)، وقد قال تعالى في القرآن: ﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

والمقصود هنا أن الحسنة مضافة إليه - سبحانه - من كل وجه، والسيئة مضافة إليه لأنه خلقها، كما خلق الحسنة فلهذا قال: ﴿كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. ثم إنه إنما خلقها لحكمة، ولا تضاف إليه من جهة أنها سيئة، بل تضاف إلى النفس التي تفعل الشر بها لا لحكمة، فتستحق أن يضاف الشر والسيئة إليها، فإنها لا تقصد بما تفعله من الذنوب خيراً يكون فعله لأجله أرجح، بل ما كان هكذا فهو من باب الحسنات؛ ولهذا كان فعل الله حسناً، لا يفعل قبيحاً ولا سيئاً قط.

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٦١).

(٢) أبو داود فى العلم (٣٦٦٠) والترمذى فى العلم (٢٦٥٦).

(٣) البخارى فى العلم (٦٧، ١٠٤)، ومسلم فى القسامة (٢٩/١٦٧٩، ٣٠).

(٤) أبو داود فى العلم (٣٦٤١) والترمذى فى العلم (٢٦٨٢).

وقد دخل في هذا سيئات الجزاء والعمل؛ لأن المراد بقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و﴿مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ النعم والمصائب - كما تقدم - لكن إذا كانت المصيبة من نفسه - لأنه أذنب - فالذنب من نفسه بطريق الأولى، فالسيئات من نفسه بلا ريب، وإنما جعلها منه مع الحسنة بقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ كما تقدم؛ لأنها لا تضاف إلى الله مفردة، بل إما في العموم، كقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

وكذلك الأسماء التي فيها ذكر الشر، لا تذكر إلا مقرونة، كقولنا: «الضار النافع، المعطى المانع، المعز المذل» أو مقيدة، كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

وكل ما خلقه - مما فيه شر جزئي إضافي - ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة أضعاف ذلك، مثل إرسال موسى إلى فرعون، فإنه حصل به التكذيب والهلاك لفرعون وقومه، وذلك شر بالإضافة إليهم، لكن حصل به - من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة، والاعتبار بقصة فرعون - ما هو خير عام، فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استنصر به، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ فَجَعَلْنَاهُمْ سُلْفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥]. وقال تعالى - بعد ذكر قصته - : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ [النازعات: ٢٦].

وكذلك محمد ﷺ، شقي برسالته طائفة من مشركي العرب وكفار أهل الكتاب، وهم الذين كذبوه، وأهلكهم الله تعالى بسببه، ولكن سعد بها أضعاف أضعاف هؤلاء.

ولذلك من شقى به من أهل الكتاب كانوا مبدلين محرفين قبل أن يعث الله محمداً ﷺ، فأهلك الله بالجهاد طائفة، واهتدى به من أهل الكتاب أضعاف أضعاف أولئك.

والذين أذلهم الله من أهل الكتاب بالقهر والصغار^(١)، أو من المشركين الذين أحدث فيهم الصغار، فهؤلاء كان قهرهم رحمة لهم؛ لئلا يعظم كفرهم، ويكثر شرهم.

ثم بعدهم حصل من الهدى والرحمة لغيرهم ما لا يحصيهم إلا الله، وهم دائماً يهتدى منهم ناس من بعد ناس ببركة ظهور دينه بالحجة واليد.

فالمصلحة بإرساله وإعزازه، وإظهار دينه، فيها من الرحمة التي حصلت بذلك ما لا نسبة لها إلى ما حصل بذلك لبعض الناس من شر جزئي إضافي، لما في ذلك من الخير والحكمة أيضاً؛ إذ ليس فيما خلقه الله - سبحانه - شر محض أصلاً، بل هو شر بالإضافة.

(١) أى : الذل والهوان . انظر : المصباح المنير ، مادة « صغر » .

فصل

الفرق الخامس : أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التي يعملها كلها أمور وجودية، أنعم الله بها عليه، وحصلت بمشيئة الله ورحمته وحكمته وقدرته وخلقه، ليس في الحسنات أمر عدمي غير مضاف إلى الله، بل كلها أمر وجودي، وكل موجود وحادث فالله هو الذي يحدثه .

وذلك أن الحسنات إما فعل مأمور به، أو ترك منهى عنه، والترك أمر وجودي . فترك الإنسان لما نهى عنه، ومعرفته بأنه ذنب قبيح، وبأنه سبب للعذاب، وبغضه وكرهته له، ومنع نفسه منه إذا هويته، واشتهته، وطلبتة كل هذه أمور وجودية، كما أن معرفته بأن الحسنات - كالعدل والصدق - حسنة، وفعله لها أمور وجودية .

ولهذا إنما يثاب الإنسان على فعل الحسنات إذا فعلها محبا لها بنية، وقصد فعلها ابتغاء وجه ربه، وطاعة لله ولرسوله، ويثاب على ترك السيئات إذا تركها بالكرهية لها، والامتناع منها، قال تعالى : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، وقال تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠، ٤١]، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت : ٤٥] .

وفى الصحيحين عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاث من كُنَّ فيه وَجَدَ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر، بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى في النار»^(١) .

وفى السنن عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ : « أوثق عُرَى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله »^(٢) .

وفيهما عن أبي أمامة عن النبي ﷺ : « من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع الله، فقد استكمل الإيمان »^(٣) .

وفى الصحيح عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »^(٤) .

(١) البخارى فى الإيمان (١٦) ومسلم فى الإيمان (٦٧/٤٣) . (٢) أحمد ٢٨٦/٤ .

(٣) أحمد ٤٣٨/٣ وأبو داود فى السنة (٤٦٨١) والترمذى فى صفة القيامة (٢٥٢١) .

(٤) مسلم فى الإيمان (٧٨/٤٩) .

وفى الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه - لما ذكر الخلوف - قال: «من جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» (١)، وقد قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال على لسان الخليل: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدُنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، وقال: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، قال: ﴿فَلَمَّا أَفَلَّتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ . إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِي لِلذَّيِّ فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩].

فهذا بغض والعداوة والبراءة - مما يعبد من دون الله ومن عابديه - هي أمور موجودة في القلب، وعلى اللسان والجوارح، كما أن حب الله وموالاته وموالاته أولياته أمور موجودة في القلب، وعلى اللسان والجوارح، وهي تحقيق قول «لا إله إلا الله»، وهو إثبات تأليه القلب لله حباً خالصاً ودلاً صادقاً، ومنع تأليهه لغير الله، وبغض ذلك وكرهته، فلا يعبد إلا الله، ويجب أن يعبد، ويبغض عبادة غيره ويجب التوكل عليه وخشيته ودعائه، ويبغض التوكل على غيره وخشيته ودعائه.

فهذه كلها أمور موجودة في القلب، وهي الحسنات التي يثيب الله عليها.

وأما مجرد عدم السيئات، من غير أن يعرف أنها سيئة، ولا يكرهها، بل لا يفعلها لكونها لم تخطر بباله، أو تخطر كما تخطر الجمادات التي لا يحبها ولا يبغضها، فهذا لا يثاب على عدم ما يفعله من السيئات، ولكن لا يعاقب أيضاً على فعلها، فكأنه لم يفعلها، فهذا تكون السيئات في حقه بمنزلتها في حق الطفل والمجنون والبهيمة، لا ثواب ولا عقاب.

ولكن إذا قامت عليه الحجة بعلمه بتحريمها؛ فإن لم يعتقد تحريمها ويكرهها وإلا عوقب على ترك الإيمان بتحريمها.

(١) مسلم في الإيمان (٨٠/٥٠).

فصل

وقد تنازع الناس في الترك : هل هو أمر وجودي أو عدمي ؟ والأكثر على أنه وجودي .

وقالت طائفة - كأبي هاشم بن الجبائي - : إنه عدمي ، وأن المأمور يعاقب على مجرد عدم الفعل ، لا على ترك يقوم بنفسه ، ويسمون « المذمية » ؛ لأنهم رتبوا الذم على عدم المحض .

والأكثر يقولون : الترك أمر وجودي ، فلا يثاب من ترك المحظور إلا على ترك يقوم بنفسه . وتارك المأمور إنما يعاقب على ترك يقوم بنفسه ، وهو أن يأمره الرسول ﷺ بالفعل فيمتنع ، فهذا الامتناع أمر وجودي ؛ ولذلك فهو يشتغل عما أمر به بفعل ضده ، كما يشتغل عن عبادة الله وحده بعبادة غيره ، فيعاقب على ذلك .

ولهذا كان كل من لم يعبد الله وحده ، فلا بد أن يكون عابداً لغيره ، يعبد غيره فيكون مشركاً . وليس في بني آدم قسم ثالث ، بل إما موحد ، أو مشرك ، أو من خلط هذا بهذا كالمبدلين من أهل الملل ؛ النصارى ومن أشبههم من الضلال ، المنتسبين إلى الإسلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل : ٩٨ - ١٠٠] ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢] لما قال إبليس : ﴿ لِأَزِينَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غَوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ قال تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩ ، ٤٢] .

فإبليس لا يغوى المخلصين ، ولا سلطان له عليهم ، إنما سلطانه على الغاوين ، وهم الذين يتولونه ، وهم الذين به مشركون .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ صفتان لموصوف واحد . فكل من تولاه فهو به مشرك ، وكل من أشرك به فقد تولاه .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ . وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [يس : ٦٠ - ٦١] .

وكل من عبد غير الله، فإنما يعبد الشيطان، وإن كان يظن أنه يعبد الملائكة والأنبياء، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ . قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرَهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ : ٤٠ ، ٤١].

ولهذا تتمثل الشياطين لمن يعبد الملائكة والأنبياء والصالحين ويخاطبونهم، فيظنون أن الذي خاطبهم ملك أو نبي، أو وكيّ وإنما هو شيطان، جعل نفسه ملكا من الملائكة، كما يصيب عبّاد الكواكب وأصحاب العزائم والطلسمات، يسمون أسماء، يقولون : هي أسماء الملائكة، مثل منططرون وغيره، وإنما هي أسماء الجن .

وكذلك الذين يدعون المخلوقين من الأنبياء والأولياء والملائكة، قد يتمثل لأحدهم من يخاطبه، فيظنه النبي، أو الصالح الذي دعاه، وإنما هو شيطان تصور في صورته، أو قال: أنا هو، لمن لم يعرف صورة ذلك المدعو .

وهذا كثير يجري لمن يدعو المخلوقين، من النصارى ومن المنتسبين إلى الإسلام، يدعونهم عند قبورهم، أو مغيبهم، ويستغيثون بهم، فيأتيهم من يقول : إنه ذلك المستغاث به، في صورة آدمي، إما راكباً، وإما غير راكب . فيعتقد المستغيث أنه ذلك النبي، والصالح ، أو أنه سرّه، أو روحانيته، أو رقيقته أو المعنى تشكّل، أو يقول : إنه ملك جاء على صورته، وإنما هو شيطان يغويه؛ لكونه أشرك بالله ودعا غيره؛ الميت فمن دونه . فصار للشيطان عليه سلطان بذلك الشرك، فظن أنه يدعو النبي، أو الصالح، أو الملك، وأنه هو الذي شفع له، أو هو الذي أجاب دعوته، وإنما هو الشيطان؛ ليزيده غلواً في كفره وضلاله .

فكل من لم يعبد الله مخلصاً له الدين، فلا بد أن يكون مشركاً عابداً لغير الله، وهو في الحقيقة عابد للشيطان .

فكل واحد من بنى آدم إما عابد للرحمن، وإما عابد للشيطان، قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصَدُونَ عَنْ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ . حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ . وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف : ٣٦-٣٩]، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج : ١٧].

فبنو آدم منحصرون في الأصناف الستة، ويسط هذا له موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودي بفعل الحسنات، كعبادة الله وحده، وترك السيئات، كترك الشرك أمر وجودي، وفعل السيئات، مثل ترك التوحيد، وعبادة غير الله أمر وجودي، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٦، ٢٧] وقال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَىٰ أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الروم: ١٠].

فأما عدم الحسنات والسيئات فجزاؤه عدم الثواب والعقاب.

وإذا فرض رجل آمن بالرسول مجملاً، وبقي مدة لا يفعل كثيراً من المحرمات، ولا سمع أنها محرمة، فلم يعتقد تحريمها، مثل من آمن ولم يعلم أن الله حرم الميتة والدم ولحم الخنزير، ولا علم أنه حرم نكاح الأقارب سوى أربعة أصناف، ولا حرم بالمصاهرة أربعة أصناف - حرم على كل من الزوجين أصول الآخر وفروعه - فإذا آمن ولم يفعل هذه المحرمات، ولا اعتقد تحريمها؛ لأنه لم يسمع ذلك، فهذا لا يثاب ولا يعاقب.

ولكن إذا علم التحريم فاعتقده، أثيب على اعتقاده، وإذا ترك ذلك - مع دعاء النفس إليه - أثيب ثواباً آخر، كالذي تدعوه نفسه إلى الشهوات فينهاها، كالصائم الذي تشتهي نفسه الأكل والجماع فينهاها، والذي تشتهي نفسه شرب الخمر والفواحش فينهاها. فهذا يثاب ثواباً آخر، بحسب نهيه لنفسه، وصبره على المحرمات، واشتغاله بالطاعات التي هي ضدها، فإذا فعل تلك الطاعات، كانت مانعة له عن المحرمات.

وإذا تبين هذا، فالحسنة التي يثاب عليها كلها وجودية، نعمة من الله - تعالى - وما أحبته النفس من ذلك، وكرهته من السيئات، فهو الذي حجب الإيمان إلى المؤمنين، وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان.

فصل

وأما السيئات، فممنشؤها الجهل والظلم، فإن أحداً لا يفعل سيئة قبيحة إلا لعدم علمه بكونها سيئة قبيحة، أو لهواه وميل نفسه إليها.

ولا يترك حسنة واجبة إلا لعدم علمه بوجوبها، أو لبغض نفسه لها.

وفى الحقيقة، فالسيئات كلها ترجع للجهل، وإلا فلو كان عالماً علماً نافعاً بأن فعل هذا يضره ضرراً راجحاً ولم يفعله؛ فإن هذا خاصية العاقل؛ ولهذا إذا كان من الحسنات ما يعلم أنه يضره ضرراً راجحاً، كالسقوط من مكان عال، أو في نهر يغرقه، أو المرور بجانب حائط مائل، أو دخول نار متأججة، أو رمي ماله في البحر ونحو ذلك، لم يفعله، لعلمه بأن هذا ضرر لا منفعة فيه. ومن لم يعلم أن هذا يضره - كالصبي، والمجنون، والساهي، والغافل - فقد يفعل ذلك.

ومن أقدم على ما يضره - مع علمه بما فيه من الضرر عليه - فلظنه أن منفعته راجحة.

فأما أن يجزم بضرر مرجوح، أو يظن أن الخير راجح، فلا بد من رجحان الخير، إما في الظن وإما في المظنون، كالذي يركب البحر ويسافر الأسفار البعيدة للريح، فإنه لو جزم بأنه يغرق أو يخسر لما سافر، لكنه يترجح عنده السلامة والريح، وإن كان مخطئاً في هذا الظن.

وكذلك الذنوب، إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع، لم يسرق. وكذلك الزاني، إذا جزم بأنه يرجم، لم يزن. والشارب يختلف حاله، فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين، ويدبم الشرب مع ذلك؛ ولهذا كان الصحيح: أن عقوبة الشارب غير محدودة، بل يجوز أن تنتهي إلى القتل، إذا لم ينته إلا بذلك، كما جاءت بذلك الأحاديث، كما هو مذكور في غير هذا الموضع.

وكذلك العقوبات، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به الضرر الراجح لم يفعله، بل إما ألا يكون جازماً بتحريمه، أو يكون غير جازم بعقوبته، بل يرجو العفو بحسنات، أو توبة، أو بعفو الله، أو يغفل عن هذا كله، ولا يستحضر تحريماً، ولا وعيداً فيبقى غافلاً غير مستحضر للتحريم، والغفلة من أضداد العلم.

فصل

فالعقلة والشهوة أصل الشر، قال تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف : ٢٨]، والهوى وحده لا يستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل، وإلا فصاحب الهوى إذا علم قطعاً أن ذلك يضره ضرراً راجحاً، انصرفت نفسه عنه بالطبع؛ فإن الله - تعالى - جعل في النفس حياً لما ينفعها، ويغضاً لما يضرها، فلا تفعل ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً، بل متى فعلته كان لضعف العقل .

ولهذا يوصف هذا بأنه عاقل، وذو نهي، وذو حجة .

ولهذا كان البلاء العظيم من الشيطان، لا من مجرد النفس؛ فإن الشيطان يزين لها السيئات، ويأمرها بها، ويذكر لها ما فيها من المحاسن التي هي منافع لا مضار، كما فعل إبليس بآدم وحواء، فقال : ﴿يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى . فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾ [طه : ١٢٠، ١٢١]، وقال : ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَن هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف : ٢٠] .

ولهذا قال تعالى : ﴿وَمَن يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِصْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف : ٣٦، ٣٧]، وقال تعالى : ﴿أَلَمْ نَزِينْ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر : ٨]، وقال تعالى : ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زِينَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٨] .

وقوله : ﴿زِينَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ هو بتوسيط تزيين الملائكة والأنبياء والمؤمنين للخير، وتزيين شياطين الجن والإنس للشر، قال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زِينٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمُ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام : ١٣٧] .

فأصل ما يوقع الناس في السيئات الجهل، وعدم العلم بكونها تضرهم ضرراً راجحاً، أو ظن أنها تنفعهم نفعاً راجحاً؛ ولهذا قال الصحابة - رضی الله عنهم - : كل من عصي الله فهو جاهل، وفسروا بذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء : ٢٧]، كقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام : ٥٤]، ولهذا يسمى حال فعل السيئات : الجاهلية؛

فإنه يصاحبها حال من حال جاهلية .

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن هذه الآية: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ [النساء : ١٧] فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل . ومن تاب قبيل الموت، فقد تاب من قريب .

وعن قتادة قال : أجمع أصحاب محمد رسول الله ﷺ على أن كل من عصى ربه فهو فى جهالة، عمداً كان أو لم يكن، وكل من عصى الله فهو جاهل . وكذلك قال التابعون ومن بعدهم .

قال مجاهد : من عمل ذنباً - من شيخ أو شاب - فهو بجهالة . وقال : من عصى ربه فهو جاهل ، حتى ينزع عن معصيته . وقال - أيضاً - : هو إعطاء الجهالة العمد . وقال مجاهد - أيضاً - : من عمل سوءاً خطأ، أو إثمأ عمداً، فهو جاهل ، حتى ينزع منه . رواه ابن أبي حاتم . ثم قال: وروى عن قتادة، وعمر بن مرة، والثوري، ونحو ذلك: خطأ، أو عمداً .

وروى عن مجاهد والضحاك قالا : ليس من جهالته ألا يعلم حلالا ولا حراما، ولكن من جهالته : حين دخل فيه . وقال عكرمة : الدنيا كلها جهالة .

وعن الحسن البصري : أنه سئل عنها ، فقال : هم قوم لم يعلموا ما لهم مما عليهم . قيل له : أرأيت لو كانوا قد علموا ؟ قال : فليخرجوا منها، فإنها جهالة .

قلت: وما يبين ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٨]، وكل من خشيه، وأطاعه، وترك معصيته، فهو عالم، كما قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَائِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٩] .

وقال رجل للشعبي : أيها العالم . فقال : إنما العالم من يخشى الله .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ يقتضي أن كل من خشى الله فهو عالم؛ فإنه لا يخشاه إلا عالم .

ويقتضي - أيضاً - أن العالم من يخشى الله . كما قال السلف .

قال ابن مسعود : كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار جهلاً .

ومثل هذا الحصر يكون من الطرفين، حصر الأول في الثانى، وهو مطرد، وحصر

الثانى فى الاول نحو قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ [يس: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٥، ١٦].

وذلك أنه أثبت الخشية للعلماء، ونفاها عن غيرهم، وهذا كالاستثناء؛ فإنه من النفي إثبات، عند جمهور العلماء، كقولنا: «لا إله إلا الله»، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وقد ذهب طائفة إلى أن المستثنى مسكوت عنه، لم يثبت له ما ذكر، ولم ينف عنه. وهؤلاء يقولون ذلك فى صيغة الحصر بطريق الأولى، فيقولون: نفي الخشية عن غير العلماء، ولم يثبتها لهم.

والصواب: قول الجمهور، أن هذا كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] فإنه ينفي التحريم عن غير هذه الأصناف ويثبتها لها، لكن أثبتتها للجنس، أو لكل واحد واحد من العلماء، كما يقال: إنما يحج المسلمون، ولا يحج إلا مسلم، وذلك أن المستثنى هل هو مقتضى أو شرط؟

ففى هذه الآية وأمثالها هو مقتضى، فهو عام؛ فإن العلم بما أنذرت به الرسل يوجب الخوف. فإذا كان العلم يوجب الخشية الحاملة على فعل الحسنات، وترك السيئات، وكل عاص فهو جاهل، ليس بتمام العلم. يبين ما ذكرنا من أن أصل السيئات الجهل، وعدم العلم. وإذا كان كذلك، فعدم العلم ليس شيئاً موجوداً، بل هو مثل عدم القدرة، وعدم السمع والبصر، وسائر الأعدام.

والعدم لا فاعل له، وليس هو شيئاً، وإنما الشيء الموجود. والله تعالى خالق كل شىء، فلا يجوز أن يضاف العدم المحض إلى الله، لكن قد يقترب به ما هو موجود.

فإذا لم يكن عالماً بالله، لا يدعوهُ إلى الحسنات، وترك السيئات.

والنفس بطبعها متحولة، فإنها حية، والإرادة والحركة الإرادية من لوازم الحياة؛ ولهذا قال النبى ﷺ - فى الحديث الصحيح -: «أصدقُ الأسماء حارثُ وهمَّامُ»^(١)، فكل آدمي

(١) أبو داود فى الأدب (٤٩٥٠).

حارث وهمام، أي عامل كاسب، وهو همام، أي : يهيم ويريد، فهو متحرك بالإرادة.
وقد جاء في الحديث : « مثل القلب مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة » (١)، «وَلَقَلْبُ أَشَدَّ تَقَلُّبًا مِنْ الْقَدْرِ إِذَا اسْتَجْمَعَتْ غَلِيَانًا» (٢).

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها، فإذا هداها الله، علمها ما ينفعها وما يضرها، فأرادت ما ينفعها، وتركت ما يضرها.

فصل

والله - سبحانه - قد تفضل على بنى آدم بأمرين، هما أصل السعادة :

أحدهما : أن كل مولود يولد على الفطرة، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟» ثم يقول أبو هريرة : اقرؤوا إن شئتم ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليه﴾ (٣)، قال تعالى : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ﴾ [الروم : ٣٠].

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار، عن النبى ﷺ قال : « يقول الله تعالى : خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً » (٤).

فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلهية، محبة له، تعبه لا تشرك به شيئاً، ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى بعض من الباطل، قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ . أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا

(١) ابن ماجه فى فى المقدمة (٨٨) ، وأحمد ٤/٤١٩ ، والبغوى فى شرح السنة (٨٧) .

و « فلاة » : أى لا ماء فيها . انظر : القاموس ، مادة « فلو » .

(٢) أحمد ٤/٦ عن المقداد بن الأسود .

(٣) البخارى فى الجنائز (١٣٥٨، ١٣٥٩) ومسلم فى القدر (٢٢/٢٦٥٨) .

(٤) مسلم فى الحنة (٦٣/٢٨٦٥) .

مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿﴾ [الأعراف : ١٧٢ ، ١٧٣].

وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع .

الثانى : أن الله - تعالى - قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل، قال تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق : ١-٥]، وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرحمن : ١-٤] وقال تعالى : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ [الأعلى : ١-٣] ، وقال تعالى : ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد : ١٠] .

ففي كل أحد ما يقتضى معرفته بالحق ومحبته له ، وقد هداه ربه إلى أنواع من العلم يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الأولى والآخرة . وجعل فى فطرته محبة لذلك ، لكن قد يعرض الإنسان - بجاهليته وغفلته - عن طلب علم ما ينفعه .

وكونه لا يطلب ذلك ، ولا يريد ، أمر عديمي ، لا يضاف إلى الله - تعالى - فلا يضاف إلى الله لا عدم علمه بالحق ، ولا عدم إرادته للخير .

لكن النفس - كما تقدم - الإرادة والحركة من لوازمها ، فإنها حية حياة طبيعية ، لكن سعادتها ونجاتها إنما تتحقق بأن تحيا الحياة النافعة الكاملة ، وكان ما لها من الحياة الطبيعية موجبا لعذابها ، فلا هي حية متنعمة بالحياة ، ولا هي ميتة مستريحة من العذاب ، قال تعالى : ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى . سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى . وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى . الَّذِي يَصَلَّى النَّارَ الْكُبْرَى . ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ [الأعلى : ٩-١٣] ، فالجزاء من جنس العمل ، لما كان فى الدنيا ليس بحي الحياة النافعة التى خلق لأجلها ، بل كانت حياته من جنس حياة البهائم ، ولم يكن ميتا عديم الإحساس ، كان فى الآخرة كذلك ، فإن مقصود الحياة هو حصول ما يتنفع به الحي ويستلذ به ، والحي لا بد له من لذة أو ألم ، فإذا لم تحصل له اللذة لم يحصل له مقصود الحياة؛ فإن الألم ليس مقصوداً .

كمن هو حي فى الدنيا ، وبه أمراض عظيمة لا تدعه يتنعم بشيء مما يتنعم به الأحياء ، فهذا يبقى طول حياته يختار الموت ، ولا يحصل له .

فلما كان من طبع النفس الملازم لها وجود الإرادة والعمل ، إذ هو حارث همام ، فإن عرفت الحق وأرادته ، وأحبهت وعبدته ، فذلك من تمام إنعام الله عليها . وإلا فهي بطبعها لا بد لها من مراد معبود غير الله ، ومرادات سيئة تضرها ، فهذا الشر قد تركب من كونها

لم تعرف الله ولم تعبد، وهذا عدم لا يضاف إلى فاعل، ومن كونها بطبعها لا بد لها من مراد معبود، فعبدت غيره. وهذا هو الشر الذي تعذب عليه، وهو من مقتضى طبيعتها مع عدم هداها.

والقدرية يعترفون بهذا جميعه، وبأن الله خلق الإنسان مريداً، لكن يجعلون المخلوق كونه مريداً بالقوة والقبول، أي قابلاً لأن يريد هذا وهذا.

وأما كونه مريداً لهذا المعين، وهذا المعين، فهذا عندهم ليس مخلوقاً لله وغلطوا في ذلك غلطاً فاحشاً؛ فإن الله خالق هذا كله.

وإرادة النفس لما يريده من الذنوب وفعالها، هو من جملة مخلوقات الله تعالى؛ فإن الله خالق كل شيء، وهو الذي ألهم النفس - التي سواها - فجورها وتقواها.

وكان النبي ﷺ يقول في دعائه : «اللهم آت نفسي تقواها، وركِّها، أنت خير من ركاها، أنت وليها ومولاها» (١).

وهو - سبحانه - جعل إبراهيم وآله أئمة يهدون بأمره، وجعل فرعون وآله أئمة يدعون إلى النار، ويوم القيامة لا ينصرون.

لكن هذا لا يضاف مفرداً إلى الله - تعالى - لوجهين : من جهة علته الغائية، ومن جهة سببه وعلته الفاعلية.

أما الغائية، فإن الله إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خير لا شر، وإن كان شراً إضافياً، فإذا أضيف مفرداً توهم المتوهم مذهب جهنم : أن الله يخلق الشر المحض الذي لا خير فيه لأحد لا لحكمة ولا رحمة، والأخبار والسنة والاعتبار تبطل هذا المذهب.

كما أنه إذا قيل : محمد وأمه يسفكون الدماء، ويفسدون في الأرض، كان هذا ذماً لهم، وكان باطلاً. وإذا قيل : يجاهدون في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، ويقتلون من منعهم من ذلك، كان هذا مدحاً لهم، وكان حقاً.

فإذا قيل : إن الرب - تبارك وتعالى - حكيم رحيم، أحسن كل شيء خلقه، وأتقن ما صنع، وهو أرحم الراحمين، أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل لا يفعل إلا خيراً، وما خلقه من ألم لبعض الحيوانات أو من أعمالهم المذمومة، فله فيها حكمة عظيمة، ونعمة جسيمة - كان هذا حقاً، وهو مدح للرب وثناء عليه.

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٧٣/٢٧٢٢).

وأما إذا قيل : إنه يخلق الشر الذي لا خير فيه ولا منفعة لأحد، ولا له فيها حكمة ولا رحمة، ويعذب الناس بلا ذنب - لم يكن هذا مدحا للرب، ولا ثناء عليه، بل كان بالعكس.

ومن هؤلاء من يقول : إن الله تعالى أضر على خلقه من إبليس .

وبسط القول في بيان فساد قول هؤلاء له موضع آخر .

وقد بينا بعض ما في خلق جهنم وإبليس والسيئات من الحكمة والرحمة، وما لم نعلم أعظم مما علمناه .

فتبارك الله أحسن الخالقين، وأرحم الراحمين، وخير الغافرين، ومالك يوم الدين، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، الذي لا يحصى العباد ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، الذي له الحمد في الأولى والآخرة . وله الحكم وإليه ترجعون، الذي يستحق الحمد والحب والرضا لذاته، وإحسانه إلى عباده - سبحانه وتعالى - يستحق أن يحمد لما له في نفسه من المحامد والإحسان إلى عباده . هذا حمد شكر، وذاك حمد مطلقاً .

وقد ذكرنا - في غير هذا الموضع - ما قيل : من أن كل ما خلقه الله فهو نعمة على عباده المؤمنين، يستحق أن يحمده ويشكروه عليه، وهو من آياته؛ ولهذا قال في آخر سورة النجم : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ [النجم : ٥٥]، وفي سورة الرحمن يذكر : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن : ٢٦] ونحو ذلك، ثم يقول عقب ذلك : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ .

وقال آخرون - منهم الزجاج، وأبو الفرج بن الجوزي - : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ أي : من هذه الأشياء المذكورة؛ لأنها كلها ينعم بها عليكم في دلالتها إياكم على وحدانيته، وفي رزقه إياكم ما به قوامكم .

وهذا قالوه في سورة الرحمن .

وقالوا في قوله : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾؟ : فبأي نعم ربك التي تدل على وحدانيته تشكك؟ وقيل : تشك وتجادل؟ قال ابن عباس : تكذب؟

قلت : قد ضمن ﴿تَتَمَارَى﴾ معنى تكذب؛ ولهذا عده بالتاء؛ فإن التماري تفاعل من المراء . يقال : تمارينا في الهلال . والمراء في القرآن كفر، وهو يكون تكذيب وتشكيك .

وقد يقال : لما كان الخطاب لهم، قال: ﴿تَتَمَارَى﴾ أي يتمارون، ولم يقل: تميراً؛ فإن التفاعل يكون بين اثنين تمارياً. قالوا : والخطاب للإنسان. قيل للوليد بن المغيرة؛ فإنه قال: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ. أَلَا تَرَىٰ زُرَّةً وَأُزْرَةَ زُرَّةٍ أُخْرَىٰ﴾ [النجم ٣٦-٣٨]، ثم التفت إليه فقال: ﴿فَبِأَيِّ آيَاتِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ تكذب، كما قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ . وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ. فَبِأَيِّ آيَاتِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٤-١٦].

ففي كل ما خلقه الله إحسان إلى عباده، يحمد عليه حمد شكر، وله فيه حكمة تعود إليه، يستحق لأجلها أن يحمد عليه حمداً يستحقه لذاته.

فجميع المخلوقات فيها إنعام على العباد، كالثقلين المخاطبين بقوله : ﴿فَبِأَيِّ آيَاتِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ من جهة أنها آيات للرب، يحصل بها هدايتهم وإيمانهم الذي يسعدون به في الدنيا والآخرة، فيدلهم عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وحكمته ورحمته.

والآيات التي بعث بها الأنبياء وأيدهم بها ونصرهم، وإهلاك عدوهم - كما ذكره في سورة النجم : ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ . وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَىٰ . وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ . وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ . فَغَشَّاهَا مَا عَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٠-٥٤]، تدلهم على صدق الأنبياء فيما أخبروا به من الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ما بشروا به وأنذروا به.

ولهذا قال عقيب ذلك: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِيرِ الْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٦]، قيل: هو محمد. وقيل: هو القرآن؛ فإن الله سمي كلا منهما بشيراً ونذيراً، فقال في رسول الله: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وقال - تعالى - في القرآن : ﴿كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [فصلت: ٣، ٤]، وهما متلازمان.

وكل من هذين المعنيين مراد، يقال : هذا نذير أنذر بما أنذرت به الرسل والكتب الأولى.

وقوله : ﴿مِّنَ النَّذِيرِ﴾ أي : من جنسها، أي رسول من الرسل المرسلين.

ففي المخلوقات نعم من جهة حصول الهدى والإيمان، والاعتبار والموعظة بها. وهذه أفضل النعم.

فأفضل النعم نعمة الإيمان وكل مخلوق من المخلوقات فهو الآيات التي يحصل بها ما

يحصل من هذه النعمة، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف : 111]، وقال تعالى: ﴿تَبَصَّرْهُ وَذَكَرْهُ لِكُلِّ عِبْدٍ مُّبِينٍ﴾ [ق : 8].

وما يصيب الإنسان، إن كان يسره فهو نعمة بينة، وإن كان يسؤره فهو نعمة من جهة أنه يكفر خطاياها، ويثاب بالصبر عليه. ومن جهة أن فيه حكمة ورحمة لا يعلمها ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : 216].

وقد قال في الحديث : «والله، لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، إن أصابته سرّاً شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضرّاً صبر، فكان خيراً له» (١). وإذا كان هذا وهذا، فكلاهما من نعم الله عليه.

وكلتا النعمتين تحتاج مع الشكر إلى الصبر.

أما نعمة الضراء، فاحتياجها إلى الصبر ظاهر، وأما نعمة السراء، فتحتاج إلى الصبر على الطاعة فيها؛ فإن فتنه السراء أعظم من فتنه الضراء، كما قال بعض السلف : ابتلينا بالضراء فصبرنا، وابتلينا بالسراء فلم نصبر.

وفي الحديث : «أعوذ بك من فتنه الفقر، وشر فتنه الغنى» (٢).

والفقر يصلح عليه خلق كثير، والغنى لا يصلح عليه إلا أقل منهم.

ولهذا كان أكثر من يدخل الجنة المساكين؛ لأن فتنه الفقر أهون وكلاهما يحتاج إلى الصبر والشكر، لكن لما كان في السراء اللذة، وفي الضراء الألم، اشتهر ذكر الشكر في السراء، والصبر في الضراء، قال تعالى : ﴿وَلَكِن أَدَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَا مِنْهُ إِنِّهُ لِيُؤْسَ كَفُورٌ . وَلَكِن أَدَقْنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضِرَاءٍ مَسْتَه لِيَقُولنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ . إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [هود : 9-11]، ولأن صاحب السراء أحوج إلى الشكر، وصاحب الضراء أحوج إلى الصبر؛ فإن صبر هذا وشكر هذا واجب، إذا تركه استحق العقاب.

وأما صبر صاحب السراء، فقد يكون مستحباً إذا كان عن فضول الشهوات، وقد يكون واجباً، ولكن لإتيانه بالشكر - الذي هو حسنات - يغفر له ما يغفر من سيئاته.

(١) مسلم في الزهد (٢٩٩٩/٦٤).

(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٦٨، ٦٣٧٥، ٦٣٧٧)، ومسلم فى المساجد (٥٨٩/١٢٩)، كلاهما عن عائشة .

وكذلك صاحب الضراء، لا يكون الشكر في حقه مستحباً إذا كان شكراً يصير به من السابقين المقربين. وقد يكون تقصيره في الشكر مما يغفر له، لما يأتي به من الصبر؛ فإن اجتماع الشكر والصبر - جميعاً - يكون مع تألم النفس وتلذذها، يصبر على الألم، ويشكر على النعم. وهذا حال يعسر على كثير من الناس، ويسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن الله - تعالى - منعم بهذا كله، وإن كان لا يظهر الإنعام به في الابتداء لأكثر الناس، فإن الله يعلم وأنتم لا تعلمون، فكل ما يفعله الله فهو نعمة منه.

وأما ذنوب الإنسان، فهي من نفسه، ومع هذا فهي - مع حسن العاقبة - نعمة، وهي نعمة على غيره بما يحصل له بها من الاعتبار والهدى والإيمان؛ ولهذا كان من أحسن الدعاء قوله: «اللهم لا تجعلني عبرة لغيري، ولا تجعل أحداً أسعد بما علمتني مني» (١).

وفي دعاء القرآن: «رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» [يونس: ٨٥]، و«لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا» [المتحنة: ٥]، كما فيه: «وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا» [الفرقان: ٧٤] أي: فأجعلنا أئمة لمن يقتدي بنا ويأتم، ولا تجعلنا فتنة لمن يضل بنا ويشقى.

و«الآلاء» في اللغة: هي النعم، وهي تتضمن القدرة.

قال ابن قتيبة: لما عدد الله في هذه السورة - سورة الرحمن - نعماءه، وذَكَرَ عباده آلاءه ونبهم على قدرته، جعل كل كلمة من ذلك فاصلة بين نعمتين، ليفهم النعم ويقررهم بها.

وقد روى الحاكم - في صحيحه - والترمذي، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: قرأ علينا رسول الله ﷺ الرحمن حتى ختمها، ثم قال: «مالي أراكم سكوتاً؟ لَلْجَنُّ كانوا أحسن منكم رداً، ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة - «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» - إلا قالوا: ولا بشيء من نعمك ربنا نكذب، فلك الحمد» (٢).

والله - تعالى - يذكر في القرآن بآياته الدالة على قدرته وربوبيته، ويذكر بآياته التي فيها نعمه وإحسانه إلى عباده، ويذكر بآياته المبينة لحكمته تعالى، وهي كلها متلازمة.

فكل ما خلق فهو نعمة، ودليل على قدرته وعلى حكمته.

لكن نعمة الرزق، والانتفاع بالمآكل والمشارب والمسكن والملابس ظاهرة لكل أحد؛

(١) لم نقف عليه .

(٢) الترمذي في تفسير القرآن (٣٢٩١) وقال: «حديث غريب»، والحاكم في المستدرک ٤٧٣/٢ وقال:

«صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي .

فلهذا يستدل بها - كما فى سورة النحل - وتسمى سورة النعم، كما قاله قتادة وغيره .
وعلى هذا، فكثير من الناس يقول : الحمد أعم من الشكر، من جهة أسبابه، فإنه
يكون على نعمة وعلى غير نعمة، والشكر أعم من جهة أنواعه؛ فإنه يكون بالقلب
واللسان واليد.

فإذا كان كل مخلوق فيه نعمة، لم يكن الحمد إلا على نعمة، والحمد لله على كل
حال؛ لأنه ما من حال يقتضيها إلا وهي نعمة على عباده.
لكن هذا فهم من عرف ما فى المخلوقات من النعم. والجهمية والجبرية بمعزل عن
هذا.

وكذلك كل ما يخلقه، ففيه له حكمة، فهو محمود عليه باعتبار تلك الحكمة والجهمية -
أيضاً - بمعزل عن هذا.

وكذلك القدرية - الذين يقولون : لا تعود الحكمة إليه، بل ما ثم إلا نفع الخلق - فما
عندهم إلا شكر، كما ليس عند الجهمية إلا قدرة.

والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة لا يظهر فيها وصف حمد، كالقادر الذي يفعل ما لا
ينتفع به، ولا ينتفع به أحداً، فهذا لا يحمد.

فحقيقة قول الجهمية - أتباع جهم - أنه لا يستحق الحمد، فله عندهم ملك بلا حمد،
مع تقصيرهم فى معرفة ملكه.

كما أن المعتزلة له عندهم من الحمد بلا ملك تام؛ إذ كان عندهم يشاء ما لا يكون،
ويكون ما لا يشاء، وتحدث حوادث بلا قدرته.

وعلى مذهب السلف، له الملك وله الحمد تامين، وهو محمود على حكمته، كما هو
محمود على قدرته ورحمته.

وقد قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، فله الوحدانية فى إلهيته، وله العدل، وله العزة
والحكمة.

وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم، فمن قصر عن معرفة السنة، فقد نقص الرب
بعض حقه.

والجهمي الجبري لا يثبت عدلا ولا حكمة، ولا توحيد إلهية، بل توحيد ربويته.

والمعتزلي - أيضاً - لا يثبت في الحقيقة توحيد إلهية ولا عدلا في الحسنات والسيئات، ولا عزة ولا حكمة في الحقيقة، وإن قال : إنه يثبت الحكمة بما معناها يعود إلى غيره. وتلك لا يصلح أن تكون حكمة، من فعل لا لأمر يرجع إليه، بل لغيره هو عند العقلاء قاطبة بها ليس بحكيم، بل سفيه.

وإذا كان الحمد لا يقع إلا على نعمة، فقد ثبت أنه رأس الشكر، فهو أول الشكر. والحمد - وإن كان على نعمته وعلى حكمته ، فالشكر بالأعمال هو على نعمته، وهو عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته، فقد صار مجموع الأمور داخلا في الشكر. ولهذا عظم القرآن أمر الشكر، ولم يعظم أمر الحمد مجرداً؛ إذ كان نوعاً من الشكر. وشرع الحمد - الذي هو الشكر المقول - أمام كل خطاب مع التوحيد. ففي الفاتحة الشكرُ والتوحيد، والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد. والباقيات الصالحات نوعان؛ فسبحان الله وبحمده فيها الشكر والتزويه والتعظيم، ولا إله إلا الله، والله أكبر فيها التوحيد والتكبير.

وقد قال تعالى : ﴿فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر : ٦٥].

وهل الحمد على كل ما يحمد به المدوح، وإن لم يكن باختياره، أو لا يكون الحمد إلا على الأمور الاختيارية، كما قيل في الذم؟ فيه نظر ليس هذا موضعه.

وفي الصحيح : أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول : « رينا ولك الحمد، ملء السماء، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد »^(١). هذا لفظ الحديث . « أحق » : أفعل التفضيل.

وقد غلط فيه طائفة من المصنفين، فقالوا : «حق ما قال العبد»، وهذا ليس لفظ الرسول. وليس هو بقول سديد؛ فإن العبد يقول الحق والباطل، بل حق ما يقوله الرب، كما قال تعالى : ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص : ٨٤].

ولكن لفظه : « أحق ما قال العبد » خير مبتدأ محذوف، أي الحمد أحق ما قال العبد، أو هذا - وهو الحمد - أحق ما قال العبد.

(١) مسلم في الصلاة (٤٧١/١٩٤).

ففيه بيان : أن الحمد لله أحق ما قاله العباد؛ ولهذا أوجب قوله في كل صلاة، وأن تفتتح به الفاتحة، وأوجب قوله في كل خطبة، وفي كل أمر ذي بال.

والحمد ضد الذم، والحمد يكون على محاسن المحمود، مع المحبة له، كما أن الذم يكون على مساويه، مع البغض له.

إذا قيل : إنه - سبحانه - يفعل الخير والحسنات، وهو حكيم رحيم بعباده، أرحم بعباده من الوالدة بولدها - أوجب ذلك أن يحبه عباده ويحمدوه.

وأما إذا قيل : بل يخلق ما هو شر محض، لا نفع فيه، ولا رحمة، ولا حكمة لأحد، وإنما يتصف بإرادة ترجح مثلاً على مثل، لا فرق عنده بين أن يرحم أو يعذب، وليست نفسه ولا إرادته مرجحة للإحسان إلى الخلق، بل تعذيبهم وتنعيمهم سواء عنده، وهو - مع هذا - يخلق ما يخلق لمجرد العذاب والشر، ويفعل ما يفعل لا لحكمة - ونحو ذلك، مما يقوله الجهمية - لم يكن هذا موجباً لأن يحبه العباد ويحمدوه، بل هو موجب للعكس.

ولهذا فإن كثيراً من هؤلاء ينطقون بالذم والشتن والطعن، ويذكرون ذلك نظماً ونثراً.

وكثير من شيوخ هؤلاء وعلمائهم من يذكر في كلامه ما يقتضي هذا، ومن لم يقله بلسانه فقلبه ممتلئ به، لكن يرى أن ليس في ذكره منفعة، أو يخاف من عموم المسلمين.

وفي شعر طائفة من الشيوخ ذكر نحو هذا.

وهؤلاء يقيمون حجج إبليس وأتباعه على الله، ويجعلون الرب ظالماً لهم.

وهو خلاف ما وصف الله به نفسه، في قوله تعالى : ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله : ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

كيف يكون ظالماً؟ وهم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض، أو قصر في حقه لكان يؤاخذه، ويعاقبه ويتنقم منه، ويكون ذلك عدلاً إذا لم يعتد عليه.

ولو قال : إن الذي فعلته قدر علي فلا ذنب لي فيه، لم يكن هذا عذراً له عندهم باتفاق العقلاء.

إذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز إسقاطه احتجاجاً بالقدر، فكيف يجوز إسقاط حق الخالق احتجاجاً بالقدر وهو - سبحانه - الحكم العدل، الذي لا يظلم

مئقال ذرة، وإن تك حسنة يضاعفها، ويؤت من لدنه أجراً عظيماً؟ وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع.

فقوله : « أحق ما قال العبد » : يقتضي أن حمد الله أحق ما قاله العبد، فله الحمد على كل حال؛ لأنه لا يفعل إلا الخير والإحسان، الذي يستحق الحمد عليه - سبحانه وتعالى - وإن كان العباد لا يعلمون.

وهو - سبحانه - خلق الإنسان، وخلق نفسه متحركة بالطبع حركة لا بد فيها من الشر لحكمة بالغة، ورحمة سابعة.

فإذا قيل : فلم لم يخلقها على غير هذا الوجه ؟

قيل : كان يكون ذلك خلقاً غير الإنسان، وكانت الحكمة التي خلقها بخلق الإنسان لا تحصل، وهذا سؤال الملائكة حيث قالوا : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾ [البقرة : ٣٠]، وما لم تعلمه الملائكة، فكيف يعلمه آحاد الناس.

ونفس الإنسان خلقت كما قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ [المعارج : ١٩- ٢١]، وقال تعالى : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء : ٣٧].

فقد خلقت خلقة تستلزم وجود ما وجد منها لحكمة عظيمة، ورحمة عميمة، فكان ذلك خيراً ورحمة، وإن كان فيه شر إضافي - كما تقدم - فهذا من جهة الغاية، مع أنه لا يضاف الشر إلى الله.

وأما الوجه الثاني من جهة السبب : فإن هذا الشر إنما وجد لعدم العلم والإرادة التي تصلح النفس، فإنها خلقت بفطرتها تقتضي معرفة الله ومحبه. وقد هديت إلى علوم وأعمال تعينها على ذلك، وهذا كله من فضل الله وإحسانه، لكن النفس المذنبة لما لم يحصل لها من يكملها، بل حصل لها من زين لها السيئات - من شياطين الإنس والجن - مالت إلى ذلك، وفعلت السيئات، فكان فعلها للسيئات مركباً من عدم ما ينفع وهو الأفضل، ووجود هؤلاء الذين حيروها، والعدم لا يضاف إلى الله. وهؤلاء القول فيهم كالقول فيها؛ خلقهم لحكمة.

فلما كان عدم ما تعمل به وتصلح هو أحد السببين، وكان الشر المحض الذي لا خير فيه هو العدم المحض، والعدم لا يضاف إلى الله؛ فإنه ليس شيئاً، والله خالق كل شيء - كانت السيئات منها باعتبار [أن] ذاتها في نفسها مستلزمة للحركة الإرادية التي تحصل منها - مع عدم ما يصلحها - تلك السيئات.

والعبد إذا اعترف وأقر بأن الله خالق أفعاله كلها، فهو على وجهين: إن اعترف به إقراراً بخلق الله كل شيء، بقدرته ونفوذ مشيئته، وإقراراً بكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، واعترافاً بفقره وحاجته إلى الله، وأنه إن لم يهده فهو ضال، وإن لم يتب عليه فهو مصر، وإن لم يغفر له فهو هالك - خضع لعزته وحكمته - فهذا حال المؤمنين الذين يرحمهم الله، ويهديهم ويوفقهم لطاعته.

وإن قال ذلك احتجاجاً على الرب، ودفعاً للأمر والنهي عنه، وإقامة لعذر نفسه - فهذا ذنب أعظم من الأول. وهذا من أتباع الشيطان، ولا يزيده ذلك إلا شراً، وقد ذكرنا أن الرب - سبحانه - محمود لنفسه وإحسانه إلى خلقه؛ ولذلك هو يستحق المحبة لنفسه وإحسانه إلى عباده، ويستحق أن يرضى العبد بقضائه؛ لأن حكمه عدل لا يفعل إلا خيراً وعدلاً، ولأنه لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له « إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » (١).

فالمؤمن يرضى بقضائه لما يستحقه الرب لنفسه - من الحمد والثناء - ولأنه محسن إلى المؤمن.

وما تسأله طائفة من الناس، وهو أنه ﷺ قال : « لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له » (٢). وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب، فكيف يكون ذلك خيراً؟

وعنه جوابان :

أحدهما : أن أعمال العباد لم تدخل في الحديث، وإنما دخل فيه ما يصيب الإنسان من النعم والمصائب، كما في قوله : « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ » [النساء : ٧٩]؛ ولهذا قال : « إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » (٣)، فجعل القضاء ما يصيبه من سراء وضرراء. هذا ظاهر لفظ الحديث، فلا إشكال عليه.

الوجه الثاني : أنه إذا قدر أن الأعمال دخلت في هذا، فقد قال النبي ﷺ : « من سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن » (٤).

(١) سبق تخريجه ص ١٧١ .

(٢) أحمد ١١٧/٣ ، ١٨٤ عن أنس .

(٣) سبق تخريجه ص ١٧١ .

(٤) الترمذى فى الفتن (٢١٦٥) وقال : « حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه » والنسائى فى الكبرى فى عشرة النساء (٧/٩٢٢٥) وأحمد ١٨/١ ، كلهم عن عبد الله بن عمر .

فإذا قضى له بأن يحسن، فهذا مما يسره، فيشكر الله عليه .

وإذا قضى عليه بسيئة، فهي إنما تكون سيئة يستحق العقوبة عليها إذا لم يتب منها، فإن تاب أبدلت بحسنة، فيشكر الله عليها، وإن لم يتب ابتلى بمصائب تكفرها فصبر عليها، فيكون ذلك خيراً له . والرسول ﷺ قال : « لا يقضي الله للمؤمن » ، والمؤمن هو الذي لا يصر على ذنب، بل يتوب منه، فيكون حسنة ، كما قد جاء في عدة آيات : أن العبد ليعمل الذنب فيدخل به الجنة بعمله، لا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبته منه الجنة . والذنب يوجب ذل العبد وخضوعه، ودعاء الله واستغفاره إياه، وشهوده بفقره وحاجته إليه، وأنه لا يغفر الذنوب إلا هو .

فيحصل للمؤمن - بسبب الذنب - من الحسنات ما لم يكن يحصل بدون ذلك، فيكون هذا القضاء خيراً له .

فهو في ذنوبه بين أمرين: إما أن يتوب فيتوب الله عليه، فيكون من التوابين الذين يحبهم الله .

وإما أن يكفر عنه بمصائب؛ تصيبه ضراء فيصبر عليها، فيكفر عنه السيئات بتلك المصائب، وبالصبر عليها ترتفع درجاته .

وقد جاء في بعض الأحاديث: يقول الله تعالى: « أَهْلُ ذِكْرِي أَهْلُ مَجَالِسِي، وَأَهْلُ شُكْرِي أَهْلُ زِيَادَتِي، وَأَهْلُ طَاعَتِي أَهْلُ كِرَامَتِي، وَأَهْلُ مَعْصِيَتِي لَا أُؤَيِّسُهُمْ مِنْ رَحْمَتِي، إِنْ تَابُوا فَأَنَا حَبِيبُهُمْ - أَي مَحْبَبُهُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ - وَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا فَأَنَا طَبِيبُهُمْ، أُبْتَلِيهِمْ بِالْمَصَائِبِ لِأَكْفُرَ عَنْهُمْ الْمَعَائِبُ » (١) .

وفي قوله تعالى: « من نفسك » من الفوائد: أن العبد لا يركن إلى نفسه، ولا يسكن إليها؛ فإن الشر لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بلام الناس ولا ذمهم إذا أسأؤوا إليه؛ فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلى الذنوب فيستغفر منها، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه على طاعته، فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر .

ولهذا كان أنفع الدعاء، وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ

(١) لم أقف عليه .

الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿ [الفاتحة: ٦ ، ٧] ، فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانه على طاعته وترك معصيته ، فلم يصبه شر ، لا في الدنيا ولا في الآخرة .

لكن الذنوب هي من لوازم نفس الإنسان ، وهو محتاج إلى الهدى في كل لحظة ، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب .

ليس كما يقوله طائفة من المفسرين : إنه قد هداه ، فلماذا يسأل الهدى ؟

وأن المراد بسؤال الهدى : الثبات ، أو مزيد الهداية .

بل العبد محتاج إلى أن يعلمه ربه ما يفعله من تفاصيل أحواله . وإلى ما يتولد من تفاصيل الأمور في كل يوم ، وإلى أن يلهم أن يعمل ذلك .

فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله الله مريداً للعمل بعلمه ، وإلا كان العلم حجة عليه ، ولم يكن مهتدياً ، والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة .

فإنه لا يكون مهتدياً إلى الصراط المستقيم - صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين - إلا بهذه العلوم والإرادات ، والقدرة على ذلك .

ويدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه .

ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة؛ لفرط حاجتهم إليه ، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء .

وإنما يعرف بعض قدر هذا الدعاء من اعتبار أحوال نفسه ونفوس الإنس والجن ، والمأمورين بهذا الدعاء ، ورأى ما في النفوس من الجهل والظلم الذي يقتضي شقاءها في الدنيا والآخرة ، فيعلم أن الله - بفضله ورحمته - جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير ، المانعة من الشر .

ومما يبين ذلك أن الله - تعالى - لم يقص علينا في القرآن قصة أحد إلا لنعبر بها ، لما في الاعتبار بها من حاجتنا إليه ومصالحتنا .

وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول ، وكانا مشتركين في المقتضى للحكم .

فلولا أن في نفوس الناس من جنس ما كان في نفوس المكذبين للرسل - فرعون ومن قبله - لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لا نشبهه قط ، ولكن الأمر كما قال تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [فصلت: ٤٣] ، وكما قال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿ [الذاريات : ٥٢] ، وقال تعالى :
 ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة : ١١٨] ، وقال تعالى :
 ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة : ٣٠] .

ولهذا قال النبي ﷺ : « لتسلكن سنن من كان قبلكم حدوا القلدة بالقلدة ، حتى لو
 دخلوا جحر ضب لدخلتموه » . قالوا : اليهود والنصارى ؟ قال : « فمن ؟ » (١) .

وقال : « لتأخذن أمتي مأخذ الأمم قبلها ، شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع » . قيل : يا
 رسول الله ، فارس والروم ؟ قال : « فمن ؟ » وكلا الحديثين في الصحيحين (٢) .

ولما كان في غزوة حنين كان للمشركين شجرة ، يقال لها : ذات أنواط ، يعلقون عليها
 أسلحتهم ، وينوطونها بها ، ويستظلون بها متبركين فقال بعض الناس : يا رسول الله ،
 اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال : « الله أكبر ، قلت كما قال قوم موسى
 لموسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ، إنها السنن ، لتركن سنن من كان قبلكم » (٣) .

وقد بين القرآن أن السيئات من النفس ، وإن كانت بقدر الله .

فأعظم السيئات جحود الخالق ، والشرك به ، وطلب النفس أن تكون شريكة وندا له ،
 أو أن تكون إلهاً من دونه ، وكلا هذين وقع ؛ فإن فرعون طلب أن يكون إلهاً معبوداً دون
 الله تعالى ، وقال : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص : ٣٨] ، وقال : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ
 الْأَعْلَى ﴾ [النارعات : ٢٤] ، وقال لموسى : ﴿ لئن اتَّخَذتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ
 الْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٩] ، و ﴿ اسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ﴾ [الزخرف : ٥٤] .

وإبليس يطلب أن يعبد ويطاع من دون الله ، فيريد أن يعبد ويطاع هو ، ولا يعبد الله
 ولا يطاع .

وهذا الذي في فرعون وإبليس هو غاية الظلم والجهل .

وفي نفوس سائر الإنس والجن شعبة من هذا وهذا ، إن لم يعن الله العبد ويهديه ،
 وإلا وقع في بعض ما وقع فيه إبليس وفرعون بحسب الإمكان .

قال بعض العارفين : ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون ، غير أن فرعون قدر
 فأظهر ، وغيره عجز فأضممر .

وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف نفسه والناس ، وسمع أخبارهم ، رأى الواحد منهم
 يريد لنفسه أن تطاع وتعلو بحسب قدرته .

(٣) الترمذي في الفتن (٢١٨٠) .

(٢، ١) سبق تخريجهما ص ١٣٣ .

فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة، بحسب إمكانها، فتجد أحدهم يوالى من يوافقه على هواه، ويعادى من يخالفه في هواه، وإنما معبوده ما يهواه ويريده، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان : ٤٣]؟ والناس عنده فى هذا الباب كما هم عند ملوك الكفار من المشركين من الترك وغيرهم، يقولون : « يا رباعى » أي : صديق وعدو. فمن وافق هواهم كان ولياً، وإن كان كافراً مشركاً، ومن لم يوافق هواهم كان عدواً، وإن كان من أولياء الله المتقين، وهذه هى حال فرعون.

والواحد من هؤلاء يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه، لكنه لا يتمكن مما تمكن منه فرعون من دعوى الإلهية، ووجود الصانع.

وهؤلاء - وإن كانوا يقرون بالصانع - لكنهم إذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادته وطاعته المتضمنة ترك طاعتهم، فقد يعادونه، كما عادى فرعون موسى.

وكثير من الناس ممن عنده بعض عقل وإيمان، لا يطلب هذا الحد، بل يطلب لنفسه ما هو عنده، فإن كان مطاعاً مسلماً طلب أن يطاع فى أغراضه، وإن كان فيها ما هو ذنب ومعصية الله، ويكون من أطاعه فى هواه أحب إليه وأعز عنده ممن أطاع الله وخالف هواه، وهذه شعبة من حال فرعون، وسائر المكذبين للرسول.

وإن كان عالماً أو شيخاً، أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره، حتى لو كانا يقرآن كتاباً واحداً كالقرآن، أو يعبدان عبادة واحدة متماثلان فيها، كالصلوات الخمس؛ فإنه يحب من يعظمه بقبول قوله والافتداء به أكثر من غيره، وربما أبغض نظيره وأتباعه حسداً وبغياً، كما فعلت اليهود لما بعث الله محمداً ﷺ يدعو إلى مثل ما دعا إليه موسى، قال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْمِنُوا بِمَا نُنزِلُ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة : ٩١]، وقال تعالى : ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة : ٤]، وقال تعالى : ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى : ١٤].

ولهذا أخبر الله - تعالى - عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون، وسلط عليهم من انتقم به منهم، فقال تعالى عن فرعون : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص : ٤]، وقال تعالى عنهم : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾

[الإسراء: ٤]؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ [القصص: ٨٣].

والله - سبحانه وتعالى - إنما خلق الخلق لعبادته، ليذكروه ويشكروه ويعبدوه، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب ليعبدوا الله وحده، وليكون الدين كله لله، ولتكون كلمة الله هي العليا، كما أرسل كل رسول بمثل ذلك، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وقد أمر الله الرسل كلهم بهذا، وألا يفرقوا فيه، فقال: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ . فَتَقَطُّوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٣].

قال قتادة: أي دينكم دين واحد، وربيكم رب واحد، والشريعة مختلفة. وكذلك قال الضحاك عن ابن عباس: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ أي: دينكم دين واحد. قال ابن أبي حاتم: وروى عن سعيد بن جبير، وقتادة وعبد الرحمن بن زيد نحو ذلك. وقال الحسن: بين لهم ما يتقون وما يأتون، ثم قال: إن هذه سنتكم سنة واحدة. وهكذا قال جمهور المفسرين .

والأمة: الملة والطريقة، كما قال تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٢]، ﴿ مَقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣]، كما يسمى الطريق: إماماً؛ لأن السالك فيه ياتم به، فكذاك السالك يؤمه ويقصده.

والأمة - أيضاً - : معلم الخير، الذي ياتم به الناس، كما أن الإمام: هو الذي ياتم به الناس. وإبراهيم - عليه السلام - جعله الله إماماً، وأخبر أنه ﴿ كَانَ أُمَّةً ﴾ [النحل: ١٢٠].

وأمر الله الرسل أن تكون ملتهم ودينهم واحداً، لا يفرقون فيه، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد» (١)، وقد قال الله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ

(١) البخارى فى الانبياء (٣٤٤٣) ومسلم فى الفضائل (٤٥/٢٣٦٥) .

أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿[الشورى : ١٣]؛ ولهذا كان جميع رسل الله وأنبيائه يصدق بعضهم بعضاً، لا يختلفون، مع تنوع شرائعهم.

فمن كان من المطاعين - من العلماء والمشايخ والأمرء والملوك - متبعاً للرسول: أمر بما أمروا به، ودعا إلى ما دعوا إليه، وأحب من دعا إلى مثل ما دعا إليه، فإن الله يحب ذلك، فيحب ما يحبه الله تعالى، وهذا قصده في نفس الأمر أن تكون العبادة لله - تعالى - وحده، وأن يكون الدين كله لله.

وأما من كان يكره أن يكون له نظير يدعو إلى ذلك، فهذا يطلب أن يكون هو المطاع المعبود، فله نصيب من حال فرعون وأشباهه.

فمن طلب أن يطاع دون الله، فهذا حال فرعون، ومن طلب أن يطاع من الله، فهذا يريد من الناس أن يتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله. والله - سبحانه وتعالى - أمر ألا يعبد إلا إياه، وألا يكون الدين إلا له، وأن تكون الموالاة فيه، والمعادة فيه، وألا يتوكل إلا عليه، ولا يستعان إلا به.

فالؤمن المتبع للرسول يأمر الناس بما أمرتهم به الرسل، ليكون الدين كله لله، لا له، وإذا أمر أحد غيره بمثل ذلك أخبه وأعانه، وسر بوجود مطلوبه.

وإذا أحسن إلى الناس، فإنما يحسن إليهم ابتغاء وجه ربه الأعلى، ويعلم أن الله قد من عليه بأن جعله محسناً، ولم يجعله مسيئاً، فيرى أن عمله لله، وأنه بالله.

وهذا مذكور في فاتحة الكتاب، التي ذكرنا أن جميع الخلق محتاجون إليها أعظم من حاجتهم إلى أي شيء.

ولهذا فرضت عليهم قراءتها في كل صلاة دون غيرها من السور ولم ينزل في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في الزبور، ولا في القرآن مثلها، فإن فيها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥].

فالؤمن يرى أن عمله لله؛ لأنه إياه يعبد، وأنه بالله؛ لأنه إياه يستعين، فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكوراً؛ لأنه إنما عمل له ما عمل لله، كما قال الأبرار: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً﴾ [الإنسان : ٩]، ولا يمن عليه بذلك ولا يؤذيه؛ فإنه قد علم أن الله هو المانّ عليه، إذ استعمله في الإحسان، وأن المنّة لله عليه، وعلى ذلك الشخص، فعليه هو أن يشكر الله، إذ يسره لليسرى، وعلى ذلك أن يشكر الله، إذ يسر له من يقدم له ما ينفعه من رزق أو علم أو نصر، أو غير ذلك.

ومن الناس من يحسن إلى غيره ليمنّ عليه، أو يرد الإحسان له بطاعته إليه وتعظيمه، أو نفع آخر، وقد يمن عليه، فيقول : أنا فعلت بك كذا، فهذا لم يعبد الله ولم يستعنه، ولا عمل لله، ولا عمل بالله، فهو المرأى .

وقد أبطل الله صدقة المئان، وصدقة المرأى، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتاً من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابلٌ فأنت أكلها ضعفين فإن لم يصبها وابلٌ فظلّ والله بما تعملون بصير ﴾ [البقرة: ٢٦٤، ٢٦٥].

قال قتادة: ﴿ تَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ : احتساباً من أنفسهم . وقال الشعبي : يقيناً، وتصديقاً من أنفسهم . وكذلك قال الكلبي . قيل : يخرجون الصدقة طيبة بها أنفسهم، على يقين بالثواب، وتصديق بوعده الله، يعلمون أن ما أخرجوه خير لهم مما تركوه .

قلت : إذا كان المعطى محتسباً للأجر عند الله، مصداقاً بوعده الله له، طالباً من الله، لا من الذي أعطاه، فلا يمن عليه . كما لو قال رجل لآخر: أعط ممالكك هذا الطعام، وأنا أعطيك ثمنه، لم يمن على الممالك، لاسيما إذا كان يعلم أن الله قد أنعم عليه بالإعطاء .

فصل

الفرق السادس: أن يقال : إن ما يتلى به العبد من الذنوب الوجودية - وإن كانت خلقاً لله - فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له، وفطره عليه؛ فإن الله إنما خلقه لعبادته وحده لا شريك له، ودله على الفطرة، كما قال النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » (١)، وقال تعالى : ﴿ فَأَقِّمِ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٣٠].

فهو لما لم يفعل ما خلق له، وما فطر عليه، وما أمر به - من معرفة الله وحده وعبادته وحده - عوقب على ذلك، بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي .

(١) سبق تخريجه ص ١٦٩ .

قال تعالى للشيطان: ﴿اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الإسراء: ٦٣-٦٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ. وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

فقد تبين أن إخلاص الدين لله يمنع من تسلط الشيطان، ومن ولاية الشيطان التي توجب العذاب، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

فإذا أخلص العبد لربه الدين كان هذا مانعاً له من فعل ضد ذلك، ومن إيقاع الشيطان له في ضد ذلك، وإذا لم يخلص لربه الدين، ولم يفعل ما خلق له، وفطر عليه، عوقب على ذلك، وكان من عقابه تسلط الشيطان عليه، حتى يزين له فعل السيئات، وكان إلهامه لفجوره عقوبة له على كونه لم يتق الله.

وعدم فعله للحسنات ليس أمراً وجودياً، حتى يقال: إن الله خلقه، بل هو أمر عدمي، لكن يعاقب عليه لكونه عدم ما خلق له، وما أمر به، وهذا يتضمن العقوبة على أمر عدمي، لكن بفعل السيئات لا بالعقوبات - التي يستحقها بعد إقامة الحجة عليه - بالنار ونحوها.

وقد تقدم أن مجرد عدم المأمور: هل يعاقب عليه؟ فيه قولان.

والأكثر يقولون: لا يعاقب عليه؛ لأنه عدم محض. ويقولون: إنما يعاقب على الترك، وهذا أمر وجودي.

وطائفة - منهم: أبو هاشم - قالوا: بل يعاقب على هذا العدم، بمعنى أنه يعاقب عليه كما يعاقب على فعل الذنوب بالنار ونحوها.

وما ذكر في هذا الوجه هو أمر وسط، وهو أن يعاقبه على هذا العدم بفعل السيئات لا بالعقوبة عليها، ولا يعاقبه عليها حتى يرسل إليه رسوله، فإذا عصى الرسول استحق حينئذ العقوبة التامة، وهو - أولاً - إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره، بأن يتوب منه، أو بالأحرى يقوم عليه الحجة، وهو كالصبي الذي لا يشتغل بما ينفعه، بل بما هو سبب لضرره، ولكن لا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ، فإذا بلغ عوقب.

ثم ما تعوده من فعل السيئات، قد يكون سبباً لمعصيته بعد البلوغ، وهو لم يعاقب إلا على ذنبه، ولكن العقوبة المعروفة إنما يستحقها بعد قيام الحجة عليه. وأما اشتغاله بالسيئات فهو عقوبة عدم عمله للحسنات.

وعلى هذا، فالشر ليس إلى الله بوجه من الوجوه؛ فإنه - وإن كان الله خالق أفعال العباد - فخلقه للطاعات نعمة ورحمة، وخلقه للسيئات له فيه حكمة ورحمة، وهو - مع هذا - عدل منه، فما ظلم الناس شيئاً، ولكن الناس ظلموا أنفسهم.

وظلمهم لأنفسهم نوعان : عدم عملهم بالحسنات، فهذا ليس مضافاً إليه، وعملهم للسيئات خلقه عقوبة لهم على ترك فعل الحسنات التي خلقهم لها، وأمرهم بها، فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

ومن تدبر القرآن تبين له أن عامة ما يذكره الله في خلق الكفر والمعاصي يجعله جزاء لذلك العمل، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحَسَنَى . فَنَسِيْرُهُ لِّلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٨-١٠].

وهذا وأمثاله بذلوا فيه أعمالاً، عاقبهم بها على فعل محظور، وترك مأمور.

وتلك الأمور إنما كانت منهم وخلق فيهم؛ لكونهم لم يفعلوا ما خلقوا له، ولا بد لهم من حركة وإرادة، فلما لم يتحركوا بالحسنات حركوا بالسيئات، عدلاً من الله، حيث وضع ذلك موضعه في محله القابل له - وهو القلب الذي لا يكون إلا عاملاً - فإذا لم يعمل الحسنة استعمل في عمل السيئة، كما قيل: نفسك إن لم تشغلها شغلتك.

وهذا الوجه - إذا حقق - يقطع مادة كلام القدرية المكذبة، والمجبرة الذين يقولون: إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، ويجعلون خلقها والتعذيب عليها ظملاً، والذين يقولون: إنه خلق كفر الكافرين ومعصيتهم، وعاقبهم على ذلك لا لسبب ولا لحكمة.

فإذا قيل لأولئك: إنه إنما أوقعهم في تلك الذنوب، وطبع على قلوبهم عقوبة لهم على عدم فعلهم ما أمرهم به، فما ظلمهم، ولكن هم ظلموا أنفسهم.

يقال: ظلمته: إذا نقصته حقه، قال تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ أَجْتَنِّ آتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تُظَلِّمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣].

وكثير من أولئك يسلمون أن الله خلق للعبد من الأعمال ما يكون جزاء له على عمل

منه متقدم، ويقولون : إنه خلق طاعة المطيع .

فلا ينازعون في نفس خلق أفعال العباد، لكن يقولون : ما خلق شيئاً من الذنوب ابتداءً، بل إنما خلقها جزاء لثلاث يكون ظلماً .

فنقول : أول ما يفعله العبد من الذنوب هو أحدثه، لم يحدثه الله، ثم ما يكون جزاء على ذلك فالله محدثه، وهم لا ينازعون في مسألة خلق الأفعال إلا من هذه الجهة .

وهذا الذى ذكرناه يوافقون عليه، لكن يقولون : أول الذنوب لم يحدثه الله، بل يحدثه العبد لثلاث يكون الجزاء عليه ظلماً .

وما ذكرناه يوجب أن الله خالق كل شيء، فما حدث شيء إلا بمشيئته وقدرته، لكن أول الذنوب الوجودية هو المخلوق، وذلك عقوبة على عدم فعل العبد لما خلق له، ولما كان ينبغي له أن يفعله .

وهذا العدم لا يجوز إضافته إلى الله، وليس بشيء حتى يدخل فى قولنا : « الله خالق كل شيء » ، وما أحدثه من الذنوب الوجودية، فأولها عقوبة للعبد على هذا العدم، وسائرهما، قد يكون عقوبة للعبد على ما وجد، وقد يكون عقوبة له على استمراره على العدم .

فما دام لا يخلص لله العمل، فلا يزال مشركاً، ولا يزال الشيطان مسلطاً عليه .

ثم تخصيصه - سبحانه - لمن هداه - بأن استعمله ابتداءً فيما خلق له، وهذا لم يستعمله - هو تخصيص منه بفضله ورحمته؛ ولهذا يقول الله : ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة : ١٠٥]، ولذلك حكمة ورحمة هو أعلم بها، كما خص بعض الأبدان بقوى لا توجد في غيرها، وبسبب عدم القوة قد تحصل له أمراض وجودية، وغير ذلك، من حكمته .

وبتحقيق هذا يدفع شبهات هذا الباب، والله أعلم بالصواب .

فصل

وما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان قوله تعالى : ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام : ١١٠]، وهذا من تمام قوله : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ [الأنعام : ١٠٩ ، ١١٠] ،

فذكر أن هذا التقلب إنما حصل لقلوبهم لما لم يؤمنوا به أول مرة، وهذا عدم الإيمان. لكن يقال : إنما كان هذا بعد دعوة الرسول لهم، وهم قد تركوا الإيمان، وكذبوا الرسول، وهذه أمور وجودية، لكن الموجب للعذاب هو عدم الإيمان، وما ذكر شرط في التعذيب، بمنزلة إرسال الرسول؛ فإنه قد يشتغل عن الإيمان بما جنسه مباح - من أكل وشرب، وبيع وسفر، وغير ذلك - وهذا الجنس لا يستحق عليه العقوبة إلا لأنه شغله عن الإيمان الواجب عليه.

ومن الناس من يقول : ضد الإيمان هو تركه، وهو أمر وجودي، لا ضد له إلا ذلك.

فصل

الفرق السابع - من الحسنات والسيئات التي تتناول الأعمال والجزاء في كون هذه تضاف إلى النفس، وتلك تضاف إلى الله - : أن السيئات التي تصيب الإنسان - وهي مصائب الدنيا والآخرة - ليس لها سبب إلا ذنبه الذي هو من نفسه، فأنحصرت في نفسه.

وأما ما يصيبه من الخير والنعم فإنه لا تنحصر أسبابه؛ لأن ذلك من فضل الله وإحسانه، يحصل بعمله وبغير عمله، وعمله نفسه من إنعام الله عليه. وهو - سبحانه - لا يجزي بقدر العمل، بل يضاعفه له، ولا يقدر العبد على ضبط أسبابها، لكن يعلم أنها من فضل الله وإنعامه، فيرجع فيها إلى الله، فلا يرجو إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ويعلم أن النعم كلها من الله، وأن كل ما خلقه فهو نعمة - كما تقدم - فهو يستحق الشكر المطلق العام التام، الذي لا يستحقه غيره.

ومن الشكر : ما يكون جزاء على ما يسره على يديه من الخير، كشكر الوالدين وشكر من أحسن إليك من غيرهما؛ فإنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، لكن لا يبلغ من حق أحد وإنعامه أن يشكر بمعصية الله، أو أن يطاع بمعصية الله؛ فإن الله هو المنعم بالنعم العظيمة، التي لا يقدر عليها مخلوق. ونعمة المخلوق إنما هي منه أيضاً، قال تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى : ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن: ١٣]، وجزاؤه - سبحانه - على الطاعة والمعصية والكفر لا يقدر أحد على مثله.

فلهذا لم يجز أن يطاع مخلوق في معصية الخالق، كما قال تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨]، وقال

في الآية الأخرى : ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ﴾ [لقمان : ١٥].

وقال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح - : « على المرء المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره، ومنشطه ومكرهه، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »^(١).
وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال : « إنما الطاعة في المعروف »^(٢)، وقال : « من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه »^(٣)، وقال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق »^(٤).
وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، وأنه ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [فاطر : ٢] - صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده.

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر - الذي لا يستحقه غيره - صار علمه بأن الحسنات من الله يوجب له الصدق في شكر الله، والتوكل عليه.

ولو قيل : إنها من نفسه لكان غلطاً؛ لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل، وما كان لعمله فيه مدخل فإن الله هو المنعم به، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه.

وعلم أن الشر قد انحصر سببه في النفس، فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى، فاستغفر ربه مما فعل وتاب، واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد، كما قال من قال من السلف : لا يَرْجُونَ عَبْدًا إِلَّا رَبَّهُ، ولا يَخَافُونَ عَبْدًا إِلَّا ذَنْبَهُ.

وهذا يخالف قول الجهمية ومن اتبعهم، الذين يقولون : إن الله يعذب بلا ذنب، ويعذب أطفال الكفار وغيرهم عذاباً دائماً أبداً بلا ذنب.

فإن هؤلاء يقولون : يخاف الله خوفاً مطلقاً، سواء كان له ذنب أو لم يكن له ذنب، ويشبهون خوفه بالخوف من الأسد، ومن الملك القاهر الذي لا ينضبط فعله ولا سطوته،

(١) مسلم في الإمامة (٣٥/١٨٣٦) عن أبي هريرة بمعناه .

(٢) البخاري في الأحكام (٧١٤٥) ، ومسلم في الإمامة (٣٩/١٨٤٠)، كلاهما عن علي بن أبي طالب .

(٣) ابن ماجه في الجهاد (٢٨٦٣) ، وفي الزوائد : « إسناده صحيح » ، وأحمد ٦٧/٣ .

(٤) أحمد ٦٦/٥ .

بل قد يقهر ويعذب من لا ذنب له من رعيته.

فإذا صدق العبد بقوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء : ٧٩] ، علم بطلان هذا القول ، وأن الله لا يعذبه ويعاقبه إلا بذنوبه ، حتى المصائب التي تصب العبد كلها بذنوبه .

وقد تقدم قول السلف - ابن عباس وغيره - أن ما أصابهم يوم أحد من الغم والفشل إنما كان بذنوبهم ، لم يستثن من ذلك أحد .

وهذا من فوائد تخصيص الخطاب : لئلا يظن أنه عام مخصوص .

وفى الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «ما يصيب المؤمن من وَصَبٍ ولا نَصَبٍ ، ولا هَمٍّ ولا حزن ولا غَمٍّ ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفرَّ الله بها من خطاياها» (١) .

فصل

الفرق الثامن : أن السيئة إذا كانت من النفس ، والسيئة خبيثة مذمومة ، وصفها بالخبث فى مثل قوله : ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ [النور : ٢٦] .

قال جمهور السلف : الكلمات الخبيثة للخبيثين . ومن كلام بعضهم : الأقوال والأفعال الخبيثة للخبيثين .

وقد قال تعالى : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم : ٢٤] ، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم : ٢٦] ، وقال الله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر : ١٠] ، والأقوال والأفعال صفات القائل الفاعل .

فإذا كانت النفس متصفة بالسوء والخبث لم يكن محلها ينفعه إلا ما يناسبها .

فمن أراد أن يجعل الحيات والعقارب يعاشرون الناس كالسنائير لم يصلح .

ومن أراد أن يجعل الذي يكذب شاهداً على الناس ، لم يصلح .

وكذلك من أراد أن يجعل الجاهل معلماً للناس ، مفتياً لهم ، أو يجعل العاجز الجبان مقاتلاً عن الناس ، أو يجعل الأحمق الذى لا يعرف شيئاً سائساً للناس ، أو للدواب ، فمثل هذا يوجب الفساد فى العالم ، وقد يكون غير ممكن ، مثل من أراد أن يجعل الحجارة تَسْبِحُ على وجه الماء كالسفن ، أو تصعد إلى السماء كالريح ، ونحو ذلك .

(١) سبق تخريجه من ١٧٤ .

فالنفوس الحبيثة لا تصلح أن تكون في الجنة الطيبة التي ليس فيها من الخبث شيء، فإن ذلك موجب للفساد، أو غير ممكن.

بل إذا كان في النفس خبث طهرت وهذبت، حتى تصلح لسكنى الجنة.

كما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ :
«إن المؤمنين إذا نجوا من النار - أي عبروا الصراط - وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، فإذا هذبوا ونُقوا أذن لهم في دخول الجنة»^(١).

وهذا مما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : «يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونُقوا أذن لهم في دخول الجنة، فو الذي نفس محمد بيده، لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا»^(٢).

والتهذيب : التخليص، كما يهذب الذهب، فيخلص من الغش.

فتبين أن الجنة إنما يدخلها المؤمنون بعد التهذيب والتنقية من بقايا الذنوب، فكيف بمن لم يكن له حسنات يعبر بها الصراط؟

وأيضاً فإذا كان سببها ثابتاً فالجزاء كذلك، بخلاف الحسنة، فإنها من إنعام الحي القيوم الباقي، الأول الآخر، فسببها دائم، فيدوم بدوامه.

وإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه، لم يطمع في السعادة التامة، مع ما فيه من الشر، بل علم تحقيق قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقوله : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة : ٧ ، ٨].

وعلم أن الرب عليم حلِيم، رحيم عدل، وأن أفعاله جارية على قانون العدل والإحسان، وكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « يمين الله ملأى، لا يغيضها^(٣) نفقة، سحَاء الليل والنهار، أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يَغِضْ ما في يمينه، والقسط بيده الأخرى يخفض ويرفع »^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ١٣٣ .

(٢) البخاري في المظالم (٢٤٤٠) .

(٣) في المطبوعة : « يغيضها » والصواب ما أثبتناه .

(٤) سبق تخريجه ص ١٣٣ .

وعلم فساد قول الجهمية، الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل، ولا وضع للأشياء مواضعها، فيصفون الرب بما يوجب الظلم والسفة، وهو - سبحانه - قد شهد ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران : ١٨].

ولهذا يقولون : لا ندري ما يفعل بمن فعل السيئات، بل يجوز عندهم أن يعفو عن الجميع، ويجوز عندهم أن يعذب الجميع، ويجوز أن يعذب ويفغر بلا موازنة، بل يعفو عن شر الناس، ويعذب خير الناس على سيئة صغيرة، ولا يفرها له.

وهم يقولون : السيئة لا تمحى، لا بتوبة ولا حسنات ماحية ولا غير ذلك، وقد لا يفرقون بين الصغائر والكبائر.

قالوا : لأن هذا كله إنما يعلم بالسمع والخبر، خبر الله ورسوله.

قالوا : وليس في الكتاب والسنة ما يبين ما يفعل الله بمن كسب السيئات، إلا الكفر، وتأولوا قوله تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [النساء : ٣١]، بأن المراد بالكبائر : قد يكون هو الكفر وحده، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [النساء : ١١٦].

وقد ذكر هذه الأمور القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره، ممن يقول بمثل هذه الأقوال ممن سلك مسلك جهنم بن صفوان في القدر وفي الوعيد، وهؤلاء قصدوا مناقضة المعتزلة في القدر والوعيد.

فأولئك لما قالوا : إن الله لم يخلق أفعال العباد، وأنه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وسلخوا مسلك نفاة القدر في هذا، وقالوا في الوعيد بنحو قول الخوارج، قالوا : إن من دخل النار لا يخرج منها، لا بشفاعة ولا غيرها، بل يكون عذابه مؤبداً، فصاحب الكبيرة، أو من رجحت سيئاته - عندهم - لا يرحمه الله أبداً، بل يخلده في النار. فخالفوا السنة المتواترة وإجماع الصحابة فيما قالوه في القدر، وناقضهم جهنم في هذا وهذا.

وسلك هؤلاء مسلك جهنم، مع انتسابهم إلى أهل السنة والحديث واتباع السلف، وكذلك سلخوا في الإيمان والوعيد مسلك المرجئة الغلاة كجهنم وأتباعه.

وجهنم اشتهر عنه نوعان من البدعة : نوع في الأسماء والصفات، فغلا في نفي الأسماء والصفات، ووافقه على ذلك ملاحدة الباطنة والفلاسفة ونحوهم، ووافقه المعتزلة

فى نفى الصفات دون الأسماء .

والكلابية - ومن وافقهم من السالمية، ومن سلك مسلكهم من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية - وافقوه على نفي الصفات الاختيارية دون نفي أصل الصفات .

والكرامية - ونحوهم - وافقوه على أصل ذلك، وهو امتناع دوام ما لا يتناهى، وأنه يمتنع أن يكون الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وفعالاً لما يشاء إذا شاء؛ لامتناع حوادث لا أول لها، وهو عن هذا الأصل - الذي هو نفي وجود ما لا يتناهى فى المستقبل - قال بفناء الجنة والنار .

وقد وافقه أبو الهذيل (١) - إمام المعتزلة - على هذا، لكن قال بتناهى الحركات .

فالمعتزلة فى الصفات مخانيث الجهمية .

وأما الكلابية، فيثبتون الصفات فى الجملة، وكذلك الأشعريون، ولكنهم - كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصارى - : الجهمية الإناث، وهم مخانيث المعتزلة .
ومن الناس من يقول : المعتزلة مخانيث الفلاسفة .

وقد ذكر الأشعري وغيره هذا؛ لأن قائله لم يعلم أن جهماً سبق هؤلاء إلى هذا الأصل، أو لأنها مخانيثهم من بعض الوجوه، وإلا فإن مخالفتهم للفلاسفة كبيرة جداً .

والشهرستانى يذكر عن شيوخهم : أنهم أخذوا ما أخذوا عن الفلاسفة؛ لأن الشهرستانى إنما يرى مناظرة أصحابه الأشعرية فى الصفات ونحوها مع المعتزلة، بخلاف أئمة السنة والحديث؛ فإن مناظرتهم إنما كانت مع الجهمية، وهم المشهورون عند السلف والأمة بنفى الصفات .

وأهل النفي للصفات والتعطيل لها، هم عند السلف يقال لهم : الجهمية، وبهذا تميزوا عند السلف عن سائر الطوائف .

وأما المعتزلة، فامتازوا بقولهم بالمنزلة بين المنزلتين، لما أحدث ذلك عمرو بن عبيد وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة، فيقول قتادة وغيره : أولئك المعتزلة، وكان ذلك بعد موت الحسن البصري فى أوائل المائة الثانية، وبعدهم حدثت الجهمية .

(١) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدى، مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة، اشتهر بعلم الكلام وكان خبيث القول فارق لإجماع المسلمين، له كتب كثيرة منها كتاب سماه «ملاس» على اسم مجوسى أسلم على يده، ولد فى البصرة سنة ١٣٥هـ، وتوفى بسامراء سنة ٢٣٥هـ. [لسان الميزان ٤٦٨/٥، وتاريخ بغداد ٣/٣٦٦، والأعلام ٧/١٣١].

وكان القدر قد حَدَّثَ أهله قبل ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير، بعد موت معاوية؛ ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - وغيرهما.

وابن عباس مات قبل ابن الزبير، وابن عمر مات عقب موته، وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين.

فبقي الناس يخوضون في القَدَر بالحجاز والشام والعراق، وأكثره كان بالشام والعراق بالبصرة، وأقله كان بالحجاز.

ثم لما حَدَّثت المعتزلة - بعد موت الحسن، وتكلم في المنزلة بين المنزلتين، وقالوا بإنفاذ الوعيد، وخلود أهل التوحيد في النار، وأن النار لا يخرج منها من دخلها، وهذا تغليظ على أهل الذنوب - ضموا إلى ذلك القدر؛ فإن به يتم التغليظ على أهل الذنوب، ولم يكن الناس إذ ذاك قد أحدثوا شيئاً من نفي الصفات.

إلى أن ظهر الجعد بن درهم، وهو أولهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: أيها الناس ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحُّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه. وهذا كان بالعراق.

ثم ظهر جهم بن صفوان من ناحية المشرق من ترمذ، ومنها ظهر رأي جهم.

ولهذا كان علماء السنة والحديث بالمشرق، أكثر كلاماً في رد مذهب جهم من أهل الحجاز والشام والعراق، مثل إبراهيم بن طهمان^(١) وخارجة بن مصعب، ومثل عبد الله ابن المبارك، وأمثالهم - وقد تكلم في ذمهم - وابن الماجشون وغيرهما وكذلك الأوزاعي وحماد بن زيد وغيرهم.

وإنما اشتهر مقاتلهم من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنهم في إمارة المأمون قوا وكثروا؛ فإنه كان قد أقام بخراسان مدة، واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمانين عشرة ومائتين، وفيها مات. وردوا أحمد بن حنبل إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم في الكلام، فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه، وبين أن لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم، وامتحانهم إياهم جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه، فأشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، حتى لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة، فلما

(١) هو أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعيب الهروي الخراساني، حافظ، ولد في هراة وأقام في نيسابور وبغداد، وتوفي سنة ١٦٨هـ. [الأعلام ١/٤٤٤].

ضربوه قامت الشناعة عليهم فى العامة، وخافوا الفتنة، فأطلقوه.

وكان أحمد بن أبى دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف؛ فجمع له مثل أبى عيسى محمد بن عيسى برغوث، ومن أكابر النجارية أصحاب حسين النجار.

وأئمة السنة - كابن المبارك، وأحمد بن إسحاق، والبخارى وغيرهم - يسمون جميع هؤلاء : جهمية.

وصار كثير من المتأخرين - من أصحاب أحمد وغيرهم - يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة.

ويظنون أن بشر بن غياث المريسي - وإن كان قد مات قبل محنة أحمد، وابن أبى دؤاد ونحوهما - كانوا معتزلة وليس كذلك.

بل المعتزلة كانوا نوعاً من جملة من يقول : القرآن مخلوق، وكانت الجهمية أتباع جهم، والنجارية أتباع حسين النجار، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو، والمعتزلة هؤلاء، يقولون : القرآن مخلوق، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة : أحدهما : نفي الصفات. والثانى : الغلو فى القدر والإرجاء. فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة.

وهذان مما غلت المعتزلة فى خلافه فيهما.

وأما الأشعري، فوافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية.

وجههم لم يثبت شيئاً من الصفات - لا الإرادة ولا غيرها - فهو إذا قال : إن الله يحب الطاعات، ويبغض المعاصي، فمعنى ذلك عنده : الثواب والعقاب.

وأما الأشعري، فهو يثبت الصفات - كالإرادة - فاحتاج حينئذ أن يتكلم فى الإرادة : هل هي المحبة أم لا ؟ وأن المعاصي : هل يحبها الله أم لا ؟ فقال : إن المعاصي يحبها الله ويرضاها، كما يريدنا.

وذكر أبو المعالي الجويني : أنه أول من قال ذلك، وأن أهل السنة قبله كانوا يقولون : إن الله لا يحب المعاصي.

وذكر الأشعري فى الموجز : أنه قد قال ذلك قبله طائفة سماهم، أشك فى بعضهم.

وشاع هذا القول فى كثير من الصوفية ومشايخ المعرفة والحقيقة، فصاروا يوافقون جهماً فى مسائل الأفعال والقدر، وإن كانوا مكفرين له فى مسائل الصفات، كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، صاحب كتاب «ذم الكلام»، فإنه من المبالغين فى ذم الجهمية لنفيهم الصفات. وله كتاب «تكفير الجهمية» ويبالغ فى ذم الأشعرية، مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة والحديث، وربما كان يلعنهم.

وقد قال له بعض الناس - بحضرة نظام الملك - : أتعلن الأشعرية ؟ فقال : ألعن من يقول : ليس فى السموات إله، ولا فى المصحف قرآن، ولا فى القبر نبي، وقام من عنده مغضباً.

ومع هذا، فهو فى مسألة إرادة الكائنات، وخلق الأفعال، أبلغ من الأشعرية. لا يثبت سبباً ولا حكمة، بل يقول : إن مشاهدة العارف الحكم لا تبقى له استحسان حسنة، ولا استقباح سيئة.

والحكم - عنده - هي المشيئة؛ لأن العارف المحقق - عنده - هو من يصل إلى مقام الفناء، فيفنى عن جميع مراداته بمراد الحق، وجميع الكائنات مرادة له، وهذا هو الحكم عنده. والحسنة والسيئة يفترقان فى حظ العبد؛ لكونه ينعم بهذه، ويعذب بهذه. والالتفات إلى هذا هو من حظوظ النفس، ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة مراد الحق. وهذه المسألة وقعت فى زمن الجنيد، كما ذكر ذلك فى غير موضع.

وبين لهم الجنيد الفرق الثانى، وهو أنهم - مع مشاهدة المشيئة العامة - لا بد لهم من مشاهدة الفرق بين ما يأمر الله به وما ينهى عنه وهو الفرق بين ما يحبه وما يبغضه. وبين لهم الجنيد، كما قال فى التوحيد : هو أفراد الحدوث عن القدم.

فمن سلك مسلك الجنيد، من أهل التصوف والمعرفة، كان قد اهتدى ونجا وسعد. ومن لم يسلك فى القدر مسلكه، بل سوى بين الجميع، لزمه ألا يفرق بين الحسنات والسيئات، وبين الأنبياء والفساق، فلا يقول : إن الله يحب هؤلاء وهذه الأعمال. ولا يبغض هؤلاء وهذه الأعمال، بل جميع الحوادث هو يحبها كما يريد، كما قاله الأشعري. وإنما الفرق : أن هؤلاء ينعمون، وهؤلاء يعذبون.

والأشعري لما أثبت الفرق بين هذا وهذا - بالنسبة إلى المخلوق - كان أعقل منهم.

فإن هؤلاء يدعون أن العارف الواصل إلى مقام الفناء لا يفرق بين هذا وهذا.

وهم غلطوا فى حق العبد وحق الرب.

أما في حق العبد، فيلزمهم أن تستوى عنده جميع الحوادث، وهذا محال قطعاً. وهم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر الأشياء، أما الفناء عن جميعها فممتنع؛ فإنه لا بد أن يفرق كل حي بين ما يؤله وبين ما يلذه، فيفرق بين الخبز والتراب، والماء والشراب. فهؤلاء عزلوا الفرق الشرعي الإيماني الرحماني، الذي به فرق الله بين أوليائه وأعدائه، وظنوا أنهم مع الجمع القدري.

وعلى هذا، فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته، بل لا بد للعبد من أن يفرق؛ فإن لم يفرق بالفرق الشرعي - فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه وبين ما يرضاه وما يستحقه - وإلا فرق بالفرق الطبيعي بهواه وشيطانه، فيحب ما تهواه نفسه، وما يأمر به الشيطان.

ومن هنا وقع منهم خلق كثير في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر، حتى جوزوا عبادة الأصنام.

ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود، وهم الذين خالفوا الجنيد وأئمة الدين في التوحيد، فلم يفرقوا بين القديم والمحدث.

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود - كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع - وهو قول أهل الوحدة، كابن عربي الحاتمي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، والبلبلياني، وابن الفارض، وأمثالهم.

والمقصود هنا : الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب في القدر من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جهماً في هذا الأصل. وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائف غيره.

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله، من غير مراعاة حكمة، ولا رحمة ولا عدل، ويقولون : إن مشيئته هي محبته.

ولهذا تجرد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي، والوعد والوعيد بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله، أو عن بعضه، أو متكلف لما يعتقد أو يعلمه؛ فإنهم أرادوا أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء، وأن كل ما شاء فقد أحبه، وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها، ولا حكمة يسوقه إليها، بل غايته أنه يسوق المقادير إلى المواقيت.

لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، بل وافقوا جهماً، ومن قال بقوله - كالأشعري - في أنه في نفس الأمر لا حسن ولا سيئ، وإنما الحسن والقبح مجرد

كونه مأموراً به ومحظوراً، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، هؤلاء يدعون الفناء عن الحظوظ.

فتارة يقولون في امثال الأمر والنهي : إنه من مقام التلبيس، أو ما يشبه هذا، كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروي - صاحب منازل السائرين.

وتارة يقولون : يفعل هذا لاهل المارستان - أي العامة - كما يقوله الشيخ المغربي، إلى أنواع، ليس هذا موضع بسطها.

ومن يسلك مسلكتهم غاية - إذا عظم الأمر والنهي - أن يقول - كما نقل عن الشاذلي - : يكون الجمع في قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً.

ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي، مثل أن يدعو أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل أفضل منهم، ويدعون بأدعية فيها اعتداء، كما يوجد في جواب الشاذلي، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع.

وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجراً، بل كافراً، ويقولون : هذه موهبة وعطية، يعطيها الله من يشاء، ما هي متعلقة لا بصلاة، ولا بصيام، ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء، وتكون كراماتهم من الأحوال الشيطانية، التي يكون مثلها للسحرة والكهان، قال الله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة ١٠١، ١٠٢].

وقد قال النبي ﷺ : « لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » (١).

والمسلمون - الذين جاءهم كتاب الله : القرآن - عدل كثير منهم - بمن أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام - إلى أن نبذ كتاب الله وراء ظهره، واتبع ما تتلوه الشياطين، فلا يعظم أمر القرآن ولا نهيه، ولا يوالى من أمر القرآن بمولاته، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته، بل يعظم من رآه يأتي ببعض خوارقهم، التي يأتي بمثلها السحرة والكهان بإعانة

(١) سبق تخريجه ص ١٣٣ .

الشياطين، وهي تحصل بما تتلوه الشياطين.

ثم منهم من يعرف أن هذا من الشيطان، ولكن يعظم ذلك لهواه، ويفضله على طريق القرآن ليصل به إلى تقديس العامة، وهؤلاء كفار، كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا . أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥١]، [٥٢].

وهؤلاء ضاهوا الكفار، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُم رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة: ١٠١، ١٠٢].

ومنهم من لا يعرف أن هذا من الشياطين.

وقد يقع في مثل هذا طوائف من أهل الكلام، والعلم، وأهل العبادة، والتصوف، حتى جَوَزُوا عبادة الكواكب والأصنام، لما رأوه فيها من الأحوال العجيبة، التي تعينهم عليها الشياطين، لما يحصل لهم بها من بعض أغراضهم، من الظلم والفواحش، فلا يبالون بشركهم بالله، ولا كفرهم به ويكتابه إذا نالوا ذلك، ولم يبالوا بتعليم ذلك للناس، وتعظيمهم لهم، لرياسة ينالونها، أو مال ينالونه. وإن كانوا قد علموا أنه الكفر والشرك عملوه، ودعوا إليه، بل حصل عندهم ريب وشك فيما جاء له الرسول ﷺ، أو اعتقاد أن الرسول خاطب الجمهور بما لا حقيقة له في الباطن؛ لأجل مصلحة الجمهور، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة والملاحدة والباطنية.

وقد دخل في رأي هؤلاء طائفة من هؤلاء وهؤلاء، وهذا مما ضاهوا به فارس والروم وغيرهم؛ فإن فارس كانت تعظم الأنوار، وتسجد للشمس وللنار. والروم كانوا - قبل النصرانية - مشركين يعبدون الكواكب والأصنام، فهؤلاء - الذين أشبهوا فارس والروم - شر من الذين أشبهوا اليهود والنصارى، فإن أولئك ضاهوا أهل الكتاب فيما بُدِّل أو نُسخ، وهؤلاء ضاهوا من لا كتاب له من المجوس والمشركين، فارس والروم، ومن دخل في ذلك من الهند واليونان.

ومذهب الملاحدة الباطنية مأخوذ من قول المجوس بالأصلين، ومن قول فلاسفة اليونان بالعقول والنفوس.

وأصل قول المجوس يرجع إلى أن تكون الظلمة المضاهية للنور هي إبليس، وقول الفلاسفة بالفسس.

فأصل الشر عبادة النفس والشیطان، وجعلهما شريكاً للرب وأن يعدلاً به، ونفس الإنسان تفعل الشر بأمر الشیطان. وقد علم النبی ﷺ أبا بكر - رضی اللہ عنہ - أن يقول - إذا أصبح وإذا أمسى، وإذا أخذ مضجعه - : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » (١).

وهذا من تمام تحقيق قوله تعالى: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩]، مع قوله تعالى ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢]، وقوله: ﴿ لَا مَلَأْنَ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٥].

وقد ظهرت دعوى النفس الإلهية في فرعون ونحوه، ممن ادعى أنه إله مع الله أو من دونه، وظهرت فيمن ادعى إلهية بشر مع الله كالمسيح وغيره.

وأصل الشرك في بني آدم كان من الشرك بالبشر الصالحين المعظمين؛ فإنهم لما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم.

فهذا أول شرك كان في بني آدم، وكان في قوم نوح، فإنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض يدعوهم إلى التوحيد، وينهاهم عن الشرك، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَا تَدْرُنَّ أَهْلَكُمْ وَلَا تَدْرُنَّ وَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَفُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا. وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾ [نوح: ٢٣]، وهذه أسماء قوم صالحين كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا جعلوا الأصنام على صورهم، ثم ذهب هذه الأصنام لما أغرق الله أهل الأرض، ثم صارت إلى العرب، كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره، إن لم تكن أعيانها، وإلا فهي نظائرها.

وأما الشرك بالشیطان فهذا كثير.

فمتى لم يؤمن الخلق بأنه « لا إله إلا الله » بمعنى: أنه المعبود المستحق للعبادة دون ما سواه، وأنه يحب أن يعبد، وأنه أمر أن يعبد وأنه لا يعبد إلا بما أحبه مما شرع، من واجب ومستحب - فلا بد أن يقعوا في الشرك وغيره.

فالذين جعلوا الأقوال والأفعال كلها بالنسبة إلى الله سواء، لا يحب شيئاً دون شيء،

(١) سبق تخريجه ص ١٤٣ .

فلا فرق عنده بين من يعبده وحده لا يشرك به شيئاً، وبين من يعبد معه آلهة أخرى، وجعلوا الأمر معلقاً بمشيئة، ليس معها حكمة ولا رحمة ولا عدل، ولا فرق فيها بين الحسنات والسيئات، طمعت النفس في نيل ما تريده بدون طاعة الله ورسوله.

ثم إذا جوزوا الكرامات لكل من زعم الصلاح، ولم يقيدوا الصلاح بالعلم الصحيح والإيمان الصادق والتقوى، بل جعلوا علامة الصلاح هذه الخوارق، وجوزوا الخوارق مطلقاً، وحكوا في ذلك مكاشفات، وقالوا أقوالاً منكراً.

فقال بعضهم : إن الولي يعطى قول : « كن » وقال بعضهم : إنه لا يتمتع على الولي فعل ممكن، كما لا يتمتع على الله - تعالى - فعل محال.

وهذا قاله ابن عربي والذين اتبعوه، قالوا : إن الممتنع لذاته مقدور عليه، ليس عندهم ما يقال : إنه غير مقدور عليه للولي، حتى ولا الجمع بين الضدين، ولا غير ذلك. وزاد ابن عربي : إن الولي لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات، والذي لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات هو الله وحده.

فهذا تصريح منهم بأن الولي مثل الله، إن لم يكن هو الله.

وصرح بعضهم بأنه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر الله عليه.

وادعوا أن هذا كان للنبي، ثم انتقل إلى الحسن بن علي، ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد، حتى انتهى ذلك إلى أبي الحسن الشاذلي، ثم إلى ابنه.

خاطبني بذلك من هو من أكابر أصحابهم.

وحدثني الثقة من أعيانهم، أنهم يقولون : إن محمداً هو الله.

وحدثني بعض الشيوخ، الذين لهم سلوك وخبرة : أنه كان هو وابن هود في مكة، فدخلوا الكعبة، فقال له ابن هود - وأشار إلى وسط الكعبة - : هذا مهبط النور الأول، وقال له : لو قال لك صاحب هذا البيت : أريد أن أجعلك إلهاً ماذا كنت تقول له ؟ قال : فَقَفَّ شَعْرِي (١) من هذا الكلام وانخست (٢) - أو كما قال.

ومن الناس من يحكي عن سهل بن عبد الله : أنه لما دخل الزنج البصرة، قيل له في ذلك، فقال : هاه إن بيلدكم هذا من لو سألوا الله أن يزيل الجبال عن أماكنها لأزالها، ولو سألوه ألا يقيم القيامة لما أقامها، لكنهم يعلمون مواضع رضاه، فلا يسألونه إلا ما يحب.

(١) أى : قمت فَرَعًا . انظر : القاموس ، مادة «قف».

(٢) أى : انقبضت . انظر : القاموس ، مادة «خنس».

وهذه الحكاية، إما كذب على سهل - وهو الذى نختر أن يكون حقاً - أو تكون غلطاً منه، فلا حول ولا قوة إلا بالله: وذلك أن ما أخبر الله أن يكون فلا بد أن يكون، ولو سأله أهل السموات والأرض ألا يكون لم يجبههم، مثل إقامة القيامة، وألا يملأ جهنم من الجنة والناس أجمعين، وغير ذلك، بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد فى ألا يكون.

لكن الدعاء سبب يقضى الله به ما علم الله أنه سيكون بهذا السبب، كما يقضى بسائر الأسباب ما علم أنه سيكون بها.

وقد سأل الله - تعالى - من هو أفضل من كل من فى البصرة بكثير، ما هو دون هذا فلم يجابوا؛ لما سبق الحكم بخلاف ذلك، كما سأله إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أن يغفر لأبيه، وكما سأله نوح - عليه السلام - سأله نجاة ابنه، فقيل له: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦].

وأفضل الخلق محمد ﷺ، قيل له فى شأن عمه أبى طالب: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣]، وقيل له فى المنافقين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] وقد قال تعالى - عموماً -: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، فمن هذا الذى لو سأل الله ما يشاؤه هو أعطاه إياه؟

وسيد الشفعاء محمد ﷺ يوم القيامة، أخبر أنه: يسجد تحت العرش، ويحمد ربه، ويثنى عليه، فيقال له: «أبى محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع». قال: « فيحد لي حداً، فأدخلهم الجنة » (١)، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وأبى اعتداء أعظم وأشنع من أن يسأل العبد ربه ألا يفعل ما قد أخبر أنه لا بد أن يفعله، أو أن يفعل ما قد أخبر أنه لا يفعله؟ وهو - سبحانه - كما أخبر عن نفسه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

(١) البخاري فى الرقاق (٦٥٦٥) وفى التوحيد (٧٤١٠)، ومسلم فى الإيمان (٣٢٢/١٩٣)، كلاهما عن أنس.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من داع يدعو الله بدعوة، ليس فيها ظلم، ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يجعل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها » (١).

فالدعوة التي ليس فيها اعتداء، يحصل بها المطلوب أو مثله. وهذا غاية الإجابة؛ فإن المطلوب بعينه قد يكون ممتنعاً، أو مفسداً للداعى أو لغيره، والداعى جاهل، لا يعلم ما فيه المفسدة عليه، والرب قريب مجيب، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والكريم الرحيم إذا سئل شيئاً بعينه، وعلم أنه لا يصلح للعبد إعطاؤه أعطاه نظيره، كما يصنع الوالد بولده إذا طلب منه ما ليس له، فإنه يعطيه من ماله نظيره، ولله المثل الأعلى.

وكما فعل النبي ﷺ لما طلبت منه طائفة من بني عمه أن يوليهم ولاية لا تصلح لهم، فأعطاهم من الخمس ما أغناهم عن ذلك وزوجهم، كما فعل بالفضل بن عباس، وربيعه ابن الحارث بن عبد المطلب.

وقد روي في الحديث : « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » (٢)، وهذا حق.

فصل

ولما كان الأمر كما أخبر الله به في قوله : « مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ » [النساء : ٧٩]، أوجب هذا ألا يطلب العبد الحسنات - والحسنات تدخل فيها كل نعمة - إلا من الله، وأن يعلم أنها من الله وحده، فيستحق الله عليها الشكر الذي لا يستحقه غيره، ويعلم أنه لا إله إلا هو، كما قال تعالى : « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ » [النحل : ٥٣].

فهذا يوجب على العبد شكره وعبادته وحده، ثم قال : « ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ » [النحل : ٥٣]، وهذا إخبار عن حالهم، والجوار : يتضمن رفع الصوت.

والإنسان إنما يجار إذا أصابه الضر، وأما في حال النعمة فهو ساكن، إما شاكراً وإما كفوراً : « ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ. ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرِيْبِهِمْ يُشْرِكُونَ » [النحل : ٥٣، ٥٤].

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٥٧٣).

(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٣٧٠) وقال: « هذا حديث حسن غريب»، وابن ماجه فى الدعاء (٣٨٢٩)، وأحمد

٣٦٢/٢، كلهم عن أبى هريرة.

وهذا المعنى قد ذكره الله في غير موضع، يذم من يشرك به بعد كشف البلاء عنه، وإسباغ النعماء عليه، فيضيف العبد - بعد ذلك - الإنعام إلى غيره، ويعبد غيره تعالى، ويجعل المشكور غيره على النعم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ . لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَأَنَّا بِنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَ مِنَ الشَّاكِرِينَ . قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمَنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نِسِيًّا مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

وقوله: ﴿نَسِيًّا مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ﴾ أي: نسي الضر الذي كان يدعو الله لدفعه عنه، كما قال: في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١].

فدم الله - سبحانه - حزين - حزياً لا يدعو في الضراء، ولا يتوبون إليه، وحزياً يدعوونه ويتضرعون إليه ويتوبون إليه. فإذا كشف الضر عنهم أعرضوا عنه، وأشركوا به ما اتخذوهم من الأنداد من دونه.

فهذا الحزب نوعان - كالمعطلة، والمشركة - حزب إذا نزل بهم الضر لم يدعو الله ولم يتضرعوا إليه، ولم يتوبوا إليه، كما قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ . فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢، ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَنذيقنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]. وحزب يتضرعون إليه في حال الضراء، ويتوبون إليه، فإذا كشفها عنهم أعرضوا عنه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّهِ مَسَّهُ كَذَلِكِ زَيْنٌ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَىٰ

الإنسان أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٌ ﴿فصلت: ٥١﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ فَلَمَّا نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال في المشركين ما تقدم: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَاوَرُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٣، ٥٤].

والممدوح هو القسم الثالث، وهم الذين يدعونه، ويتوبون إليه. ويشبتون على عبادته، والتوبة إليه في حال السراء، فيعبدونه ويطيعونه في السراء والضراء، وهم أهل الصبر والشكر، كما ذكر ذلك عن أنبيائه - عليهم السلام - فقال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ . فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧، ٨٨] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ . قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [ص: ٣٤، ٣٥] وقال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمَحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ . إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ . قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعِجَتِكَ إِلَى نَعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ (١) مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ . فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٢١-٢٥]، وقال تعالى عن آدم وحواء: ﴿فَدَلَاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنِ التَّشْجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ . قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٢، ٢٣] وقال: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].

وقال تعالى عن المؤمنين الذين قتل نبيهم: ﴿وَكَايِنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَرُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ . وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ .

(١) في المطبوعة: «قيل» والصواب ما أثبتناه.

فَاتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿آل عمران: ١٤٦-١٤٨﴾.

وقوله ﴿قُتِلَ﴾ أى : النبى قُتِلَ . وهذا أصح القولين . وقوله : ﴿مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ جملة فى موضع الخبر، صفة للنبي صفة بعد صفة - أى كم من نبى معه ربيون كثير قُتِلَ، ولم يقتلوا معه، فإنه كان يكون المعنى: أنه قتل وهم معه، والمقصود: أنه كان معه ربيون كثير، وقُتِلَ فى الجملة، وأولئك الربيون ﴿مَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾.

والربيون: الجموع الكثيرة، وهم الألف الكثيرة.

وهذا المعنى هو الذى يناسب سبب النزول، وهو ما أصابهم يوم أحد، لما قيل: «إن محمداً قد قتل»، وقد قال قبل ذلك: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وهى التى تلاها أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - يوم مات النبى ﷺ، وقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات و من كان يعبد الله فإن الله حى لا يموت.

فإنه عند قتل النبى وموته، تحصل فتنة عظيمة للناس - المؤمنين والكافرين - وتحصل ردة ونفاق؛ لضعف قلوب أتباعه لموته، ولما يلقيه الشيطان فى قلوب الكافرين: إن هذا قد أنقضى أمره، وما بقى يقوم دينه، وإنه لو كان نبيا لما قتل وغلب، ونحو ذلك. فأخبر الله تعالى؛ أنه كم من نبى قتل؟

فإن بنى إسرائيل قتلوا كثيراً من الأنبياء، والنبى معه ربيون كثير أتباع له، وقد يكون قتله فى غير حرب ولا قتال، بل يقتل وقد اتبعه ربيون كثير، فما وهن المؤمنون لما أصابهم بقتله، وما ضعفوا وما استكانوا، والله يحب الصابرين، ولكن استغفروا لذنوبهم التى بها تحصل المصائب - فما أصابهم من سيئة فمن أنفسهم - وسألوا الله أن يغفر لهم، وأن يثبت أقدامهم، فثبتهم على الإيمان والجهاد لثلاثا يرتابوا، ولا ينكلوا عن الجهاد، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وسألوه أن ينصرهم على القوم الكافرين. سألوا ربه ما يفعل لهم فى أنفسهم من الثبوت، وما يعطيهم من عنده من النصر؛ فإنه هو الناصر وحده، وما النصر إلا من عند الله. وكذا أنزل الملائكة عوناً لهم، قال تعالى -

لما أنزل الملائكة -: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠] وقال تعالى: ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسُنَ ثَوَابُ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أنه لما كانت الحسنة من إحسانه - تعالى - والمصائب من نفس الإنسان - وإن كانت بقضاء الله وقدره - وجب على العبد أن يشكر ربه سبحانه وأن يستغفره من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك للعبد توحيده، والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في الصحيح: أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع، يقول: «ربنا ولك الحمد، ملء السماء وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد». فهذا حمد، وهو شكر لله - تعالى - وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» (١).

وهذا تحقيق لوحديته، لتوحيد الربوبية - خلقاً وقدرأً وبدايةً وهدايةً - هو المعطى المانع، لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع، ولتوحيد الإلهية - شرعاً وأمرأً ونهياً - وهو أن العباد، وإن كانوا يعطون ملكا وعظمة، وبختا ورياسة في الظاهر أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الحارقة، فلا ينفع ذا الجد منك الجد، أى: لا ينجيه ولا يخلصه من سؤلك وحسابك حظه وعظمته وغناه.

ولهذا قال: «لا ينفعه منك» ولم يقل: «لا ينفعه عندك»، فإنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضره. فيقول صاحب الجد: إذا سلمت من العذاب في الآخرة فما أبالي، كالذين أوتوا النبوة والملك، لهم ملك في الدنيا وهم من السعداء، فقد يظن ذو الجد - الذى لم يعمل بطاعة الله من بعده - أنه كان كذلك، فقال: «ولا ينفع ذا الجد منك»، ضمن «ينفع» معنى «ينجى ويخلص»، فبين أن جده لا ينجيه من العذاب، بل يستحق بذنوبه ما يستحقه أمثاله ولا ينفعه جده منك، فلا ينجيه ولا يخلصه.

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، وتحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(١) سبق تخريجه ص ١٧٧.

[هود: ٨٨] وقوله: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨، ٩].

فقوله: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت»: توحيد الربوبية الذى يقتضى أنه - سبحانه - هو الذى يسأل ويدعى، ويتوكل عليه.

وهو سبب لتوحيد الإلهية، ودليل عليه، كما يحتج به فى القرآن على المشركين؛ فإن المشركين كانوا يقولون بهذا التوحيد -توحيد الربوبية- ومع هذا يشركون بالله، فيجعلون له أنداداً، يحبونهم كحب الله، ويقولون: إنهم شفعاؤنا عنده، وإنهم يتقربون بهم إليه. فيتخذونهم شفعاء وقرباناً، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ . فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكُمْ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٧، ٢٨].

وهذا التوحيد هو عبادة الله وحده لا شريك له، وألا نعبد إلا بما أحبه وما رضىه، وهو ما أمر به وشرعه على ألسن رسله - صلوات الله عليهم - فهو متضمن لطاعته وطاعة رسوله، وموالة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من كل ما سواهما.

وهو يتضمن أن يحب الله حباً لا يماثله ولا يساويه فيه غيره، بل يقتضى أن يكون رسوله ﷺ أحب إليه من نفسه.

فإذا كان الرسول - لأجل أنه رسول الله - يجب أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه، فكيف بربه - سبحانه وتعالى؟

وفى صحيح البخارى أن عمر قال: يا رسول الله، والله إنك لأحب إلى من كل شىء، إلا من نفسى. فقال: «لا يا عمر، حتى أكون أحب إليك من نفسك». قال: فو الذى بعثك بالحق، إنك لأحب إلي من نفسى. قال: «الآن يا عمر»^(١).

وقد قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ

(١) البخارى فى الإيمان والنذور (٦٦٣٢).

كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿التوبة: ٢٤﴾.

فإن لم يكن الله ورسوله، والجهاد في سبيله، أحب إلى العبد من الأهل والمال - على اختلاف أنواعه - فإنه داخل تحت هذا الوعيد.

فهذا التوحيد - توحيد الإلهية - يتضمن فعل المأمور وترك المحظور.

ومن ذلك: الصبر على المقدور، كما أن الأول يتضمن الإقرار بأنه لا خالق ولا رازق، ولا معطى ولا مانع، إلا الله وحده، فيقتضى ألا يسأل العبد غيره، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يستعين إلا به، كما قال تعالى في النوعين: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

وهذا التوحيد هو الفارق بين الموحدين والمشركين، وعليه يقع الجزاء والثواب في الأولى والآخرة، فمن لم يأت به كان من المشركين الخالدين، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

أما توحيد الربوبية، فقد أقر به المشركون، وكانوا يعبدون مع الله غيره، ويحبونهم كما يحبونه، فكان ذلك التوحيد - الذي هو توحيد الربوبية - حجة عليهم. فإذا كان الله هو رب كل شيء ومليكه، ولا خالق ولا رازق إلا هو، فلماذا يعبدون غيره معه، وليس له عليهم خلق ولا رزق، ولا بيده لهم منع ولا عطاء، بل هو عبد مثلهم لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً؟

فإن قالوا: ليشفع فقد قال الله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فلا يشفع من له شفاعة - من الملائكة والنبين - إلا بإذنه. وأما قبورهم وما نصب عليها من قباب وأنصاب - أو تماثيلهم التي مثلت على صورهم، مجسدة أو مرقومة - فجعل الاستشفاع بها استشفاعاً بهم، فهذا باطل عقلاً وشرعاً؛ فإنها لا شفاعة لها بحال، ولا لسائر الأصنام التي عملت للكواكب والجن والصالحين، وغيرهم.

وإذا كان الله لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى فما بقي الشفعاء شركاء، كشفاعة المخلوق عند المخلوق؛ فإن المخلوق يشفع عنده نظيره - أو من هو أعلى منه، أو دونه - بدون إذن المشفوع إليه، ويقبل المشفوع إليه ولا بد شفاعته إما لرغبته إليه، أو فيما عنده من قوة أو سبب ينفعه به أو يدفع عنه ما يخشاه، وإما لرهبته منه، وإما لمحبهته إياه، وإما للمعاوضة بينهما والمعاونة، وإما لغير ذلك من الأسباب.

وتكون شفاعة الشفيح هي التي حَرَكَتْ إرادة المشفوع إليه، وجعلته مريداً للشفاعة، بعد أن لم يكن مريداً لها، كأمر الأمر الذي يؤثر في الأمور، فيفعل ما أمره به بعد أن لم يكن مريداً لفعله.

وكذلك سؤال المخلوق للمخلوق، فإنه قد يكون محركا له إلى فعل ما سأله.

فالشفيح كما أنه شافع للطالب شفاعته في الطلب، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه، فبشفاعته صار المشفوع إليه فاعلا للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب.

والله تعالى وتر، لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه وحده، فلا شريك له بوجه، ولهذا ذكر - سبحانه - نفى ذلك في آية الكرسي، التي فيها تقرير التوحيد، فقال: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وسيد الشفعاء ﷺ يوم القيامة، إذا سجد وحمد ربه، يقال له: «ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فيحد له حداً، فيدخلهم الجنة» (١). فالأمر كله لله، كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقال لرسوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإذا كان لا يشفع عند الله أحد إلا بإذنه، فهو يأذن لمن يشاء، ولكن يكرم الشفيح بقبول الشفاعة، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «اشفعوا تؤجروا، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء» (٢).

وإذا دعاه الداعي، وشفع عنده الشفيح، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة لم يكن هذا مؤثراً فيه، كما يؤثر المخلوق في المخلوق؛ فإنه - سبحانه - هو الذي جعل هذا يدعو وهذا يشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه عليه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، فما يؤثر فيه شيء من المخلوقات، بل هو - سبحانه - الذي جعل ما يفعله سبباً لما يفعله.

وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وإن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان، وما لم يشاء لم يكن، ولا يكون شيء إلا بمشيئته، وهو خالق أفعال العباد، كما هو خالق سائر المخلوقات. قال يحيى بن سعيد القطان: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد.

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٥.

(٢) البخارى فى التوحيد (٧٤٧٦)، ومسلم فى البر والصلة (١٤٥/٢٦٢٧)، كلاهما عن أبى موسى .

ولكن هذا يناقض قول القَدَرِيَّةِ، فإنهم إذا جعلوا العبد هو الذى يحدث، ويخلق أفعاله، بدون مشيئة الله وخلقه، لزمهم أن يكون العبد قد جعل ربه فاعلاً لما لم يكن فاعلاً له، فبدعائه جعله محبباً له وتبوتبه جعله قابلاً للتوبة، وبشفاعته جعله قابلاً للشفاعة.

وهذا يشبه قول من جعل المخلوق يشفع عند الله بغير إذنه.

فإن «الإذن» نوعان: إذن بمعنى المشيئة والخلق، وإذن بمعنى الإباحة والإجازة.

فمن الأول: قوله فى السحر: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] فإن ذلك بمشيئة الله، وقدرته، وإلا فهو لم يبح السحر.

والقدرية تنكر هذا «الإذن». وحقيقة قولهم: إن السحر يضر بدون إذن الله.

وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَيَأْذِنُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، فإن الذى أصابهم من القتل والجراح والتمثيل والهزيمة، إذا كان بإذنه فهو خالق لأفعال الكفار ولأفعال المؤمنين.

والنوع الثانى: قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا. وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦] وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، فإن هذا يتضمن إباحته لذلك، وإجازته له، ورفع الجناح والخرج عن فاعله، مع كونه بمشيئته وقضائه.

فقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، هو هذا الإذن الكائن بقدره وشرعه، ولم يرد بمجرد المشيئة والقدر؛ فإن السحر وانتصار الكفار على المؤمنين كان بذلك الإذن.

فمن جعل العباد يفعلون أفعالهم بدون أن يكون الله خالقاً لها، وقادراً عليها، ومشيئاً لها، فعنده كل شافع وداع قد فعل ما فعل بدون خلق الله وقدرته، وإن كان قد أباح الشفاعة.

وأما الكفر، والسحر، وقتال الكفار، فهو عندهم بغير إذنه، لا هذا الإذن ولا هذا الإذن؛ فإنه لم يبح ذلك باتفاق المسلمين. وعندهم: أنه لم يشأه ولم يخلقه، بل كان بدون مشيئته وخلقه.

والمشركون المقرون بالقدر يقولون: إن الشفعاء يشفعون بالإذن القَدَرِيَّ، وإن لم ياذن لهم إباحة وجوازاً.

ومن كان مكذباً بالقدر - مثل كثير من النصارى - يقولون: إن شفاعة الشفعاء بغير إذن، لا قدرى ولا شرعى.

والقدرية من المسلمين يقولون: يشفعون بغير إذن قدرى.

ومن سأل الله بغير إذنه الشرعى، فقد شفع عنده بغير إذن قدرى ولا شرعى.

فالداعى المأذون له فى الدعاء مؤثر فى الله عندهم، لكن بإباحته.

والداعى غير المأذون له، إذا أجاب دعاءه، فقد أثر فيه عندهم لا بهذا الإذن ولا بهذا الإذن، كدعاء بلعام بن باعوراء وغيره، والله تعالى يقول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فإن قيل: فمن الشفعاء من يشفع بدون إذن الله الشرعى، وإن كان خالفاً لفعله - كشفاعة نوح لابنه، وشفاعة إبراهيم لأبيه، وشفاعة النبي ﷺ لعبد الله بن أبى بن سلول، حين صلى عليه بعد موته. وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ قد قلتم: إنه يعم النوعين، فإنه لو أراد الإذن القدرى لكان كل شفاعة داخلة فى ذلك كما يدخل فى ذلك كل كفر وسحر. ولم يكن فرق بين ما يكون بإذنه، وما لا يكون بإذنه، ولو أراد الإذن الشرعى فقط، لزم قول القدرية، وهؤلاء قد شفَعُوا بغير إذن شرعى؟

قيل: المنفى من الشفاعة بلا إذن هى الشفاعة التامة، وهى المقبولة، كما فى قول المصلى: «سمع الله لمن حمده» أى: استجاب له، وكما فى قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، ونحو ذلك.

فإن الهدى، والإنذار، والتذكير، والتعليم، لابد فيه من قبول المتعلم، فإذا تعلم حصل له التعليم المقصود، وإلا قيل: علمته فلم يتعلم، كما قيل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، فكذلك الشفاعة.

فالشفاعة مقصودها قبول المشفوع إليه، وهى الشفاعة التامة، فهذه هى التى لا تكون إلا بإذنه، وأما إذا شفع شفيح فلم تقبل شفاعته كانت كعدمها، وكان على صاحبها التوبة والاستغفار منها، كما قال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، كما نهى الله النبي ﷺ عن الصلاة على المنافقين، قال له: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ

وَرَسُولُهُ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴿ [التوبة: ٨٤]، وقال له: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ولهذا قال على لسان المشركين: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١].

فالشفاعة المطلوبة هي شفاعة المطاع الذي تقبل شفاعته، وهذه ليست لأحد عند الله إلا بإذنه، وقدرأً وشرعاً، فلا بد أن يأذن فيها، ولا بد أن يجعل العبد شافعاً، فهو الخالق لفعله، والمبيح له، كما في الداعي هو الذي أمره بالدعاء، وهو الذي يجعل الداعي داعياً، فلا أمر كله لله، خلقاً وأمرأً، كما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقد روى في حديث - ذكره ابن أبي حاتم وغيره - أنه قال: «فمن يثق به، فليدعه» أي: فلم يبق لغيره لا خلق ولا أمر.

ولما كان المراد الشفاعة المثبتة هي الشفاعة المطلقة، وهي المقصود بالشفاعة وهي المقبولة، بخلاف المردودة، فإن أحداً لا يريد لها، لا الشافع ولا المشفوع له، ولا المشفوع إليه، ولو علم الشافع والمشفوع له أنها ترد لم يفعلوها. والشفاعة المقبولة هي النافعة، بين ذلك في مثل قوله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، فنفي الشفاعة المطلقة وبين أن الشفاعة لا تنفع عنده إلا لمن أذن له، وهو الإذن الشرعي، بمعنى: أباح له ذلك وأجازة، كما قال تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩] وقوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقوله: ﴿لَيْسَتِ أَدْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، ونحو ذلك.

وقوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ هو إذن للمشفوع له فلا يأذن في شفاعة مطلقة لأحد، بل إنما يأذن في أن يشفعوا لمن أذن لهم في الشفاعة فيه، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا . يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٨، ١٠٩]، وفيه قولان:

قيل: إلا شفاعة من أذن له الرحمن.

وقيل: لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن، فهو الذي تنفعه الشفاعة.

وهذا هو الذي يذكره طائفة من المفسرين، لا يذكرون غيره؛ لأنه لم يقل: «لا تنفع إلا من أذن له» ولا قال: «لا تنفع الشفاعة إلا فيمن أذن له»، بل قال: ﴿لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ فهي لا تنفع ولا ينتفع بها، ولا تكون نافعة إلا للمأذون لهم، كما قال تعالى في

الآية الأخرى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ولا يقال: لا تنفع إلا لشفيح مأذون له، بل لو أريد هذا، لقليل: لا تنفع الشفاعة عنده إلا من أذن له، وإنما قال: ﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ وهو المشفوع له، الذى تنفعه الشفاعة.

وقوله ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ لم يعد إلى «الشفعاء» بل عاد إلى المذكورين فى قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكَ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ ثم قال: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ﴾ ثم بين أن هذا منتف ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]، فلا يعلمون ماذا قال، حتى يفزع عن قلوبهم فكيف يشفعون بلا إذنه؟ وهو - سبحانه - إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع.

فهذا الإذن هو الإذن المطلق، بخلاف ما إذا أذن للشافع فقط؛ فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له، إذ قد يأذن له إذناً خاصاً.

وهكذا قال غير واحد من المفسرين. قالوا: وهذا يدل على أن الشفاعة لا تنفع إلا المؤمنين، وكذلك قال السلف فى هذه الآية.

قال قتادة فى قوله: ﴿إِلَّا مَن أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩] قال: كان أهل العلم يقولون: إن المقام المحمود الذى قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، هو شفاعته يوم القيامة، وقوله: ﴿إِلَّا مَن أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ إن الله يشفع المؤمنين بعضهم فى بعض.

قال البغوى: ﴿إِلَّا مَن أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾: أذن الله له أن يشفع له ﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ أى: ورضى قوله. قال ابن عباس: يعنى: قال: «لا إله إلا الله». قال البغوى: فهذا يدل على أنه لا يشفع لغير المؤمن.

وقد ذكروا القولين فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ﴾ وقدم طائفة هناك: أن المستثنى هو الشافع، دون المشفوع له، بخلاف ما قدموه هنا.

منهم البغوى. فإنه لم يذكر هنا فى الاستثناء إلا المشفوع له، وقال هناك: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، فى الشفاعة، قاله تكديماً لهم، حيث قالوا: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، قال: ويجوز أن يكون المعنى: إلا لمن أذن له أن يشفع له.

وكذلك ذكروا القولين فى قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ

بِالْحَقِّ ﴿ [الزخرف: ٨٦]، وستتكلم على هذه الآية إن شاء الله تعالى، ونبين أن الاستثناء فيها يعم الطائفتين، وأنه منقطع.

ومعنى هاتين الآيتين مثل معنى تلك الآية، وهو يعم النوعين. وذلك أنه - سبحانه - قال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، الشفاعة: مصدر شفع شفاعته. والمصدر يضاف إلى الفاعل تارة، وإلى محل الفعل تارة، ويمثله الذي يسمى لفظه «المفعول به» تارة، كما يقال: أعجبنى دق الثوب ودق القَصَّار (١) وذلك مثل لفظ «العلم»، يضاف تارة إلى العلم، وتارة إلى المعلوم، فالأول كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿أَتَمَّا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، ونحو ذلك.

والثاني كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، فالساعة هنا: معلومة، لا عامة، وقوله حين قال فرعون: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ .
قال موسى: ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١، ٥٢]، ومثل هذا كثير.

فالشفاعة مصدر، لا بد لها من شافع ومشفوع له.

والشفاعة: تعم شفاعته كل شافع، وكل شفاعة لمشفوع له.

فإذا قال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ﴾ نفى النوعين؛ شفاعته الشفعاء والشفاعة للمذنبين. فقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ يتناول النوعين؛ من أذن له الرحمن ورضى له قولاً من الشفعاء، ومن أذن له الرحمن ورضى له قولاً من المشفوع له، وهى تنفع المشفوع له، فتخلصه من العذاب، وتنفع الشافع، فتقبل منه، ويكرم بقبولها، ويثاب عليه.

والشفاعة يومئذ لا تنفع لا شافعاً ولا مشفوعاً له ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨]، فهذا الصنف المأذون لهم، المرضى قولهم، هم الذين يحصل لهم نفع الشفاعة، وهذا موافق لسائر الآيات.

فإنه تارة يشترط فى الشفاعة إذنه، كقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(١) تقدم معناه.

وتارة يشترط فيها الشهادة بالحق، كقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ ثم قال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وهنا اشترط الأمرين: أن يأذن له الرحمن، وأن يقول صواباً، والمستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول، كما تقول: لا ينفع الزرع إلا في وقته، فهو يتناول زرع الحارث، وزرع الأرض، لكن هنا قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ والاستثناء مفرغ فإنه لم يتقدم قبل هذا من يستثنى منه هذا، وإنما قال: ﴿لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾، فإذا لم يكن في الكلام حذف، كان المعنى: لا تنفع الشفاعة إلا هذا النوع؛ فإنهم تنفعهم الشفاعة، ويكون المعنى: أنها تنفع الشافع والمشفوع له.

وإن جعل فيه حذف – تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من أذن له الرحمن – كان المصدر مضافاً إلى النوعين، كل واحد بحسبه، يضاف إلى بعضهم، لكونه شافعاً، وإلى بعضهم لكونه مشفوعاً له، ويكون هذا كقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أى من يؤمن، و﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، أى مثل داعي الذين كفروا كمثل الناعق، أو مثل الذين كفروا كمثل منعوق به، أى الذى ينعق به، والمعنى في ذلك كله ظاهر معلوم.

فلهذا كان من أفصح الكلام إيجازه، دون الإطناب فيه. وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ﴾ [طه: ١٠٩]، إذا كان من هذا الباب، لم يحتج أن الشافع تنفعه الشفاعة، وإن لم يكرمه، كان الشافع ممن تنفعه الشفاعة. وفى الآية الأخرى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]، من هؤلاء، وهؤلاء.

لكن قد يقال: التقدير: لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له أن يشفع فيه فيؤذن لغيره أن يشفع فيه، فيكون الإذن للطائفتين. والنفع للمشفوع له، كأحد الوجهين، أو: ولا تنفع إلا لمن أذن له من هؤلاء وهؤلاء، فكما أن الإذن للطائفتين، فالنفع أيضاً للطائفتين. فالشافع ينتفع بالشفاعة، وقد يكون انتفاعه بها أعظم من انتفاع المشفوع له، ولهذا قال النبي ﷺ - فى الحديث الصحيح - : «اشفعوا تؤجروا، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء» (١).

ولهذا كان من أعظم ما يكرم به الله عبده محمداً ﷺ: هو الشفاعة التى يختص بها، وهى المقام المحمود، الذى يحمده به الأولون والآخرون.

(١) سبق تخريجه ص ٢١٣.

وعلى هذا، لا تحتاج الآية إلى حذف، بل يكون معناها: يومئذ لا تنفع الشفاعة لا شافعاً ولا مشفوعاً ﴿إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨].

ولذلك جاء في الصحيح: أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفيّة عمّة رسول الله ﷺ، لا أملك لك من الله من شيء، يا عباس عم رسول الله، لا أملك لك من الله من شيء» (١).

وفى الصحيح أيضاً: «لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء أو شاة لها يُعَارُ أو رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فيقول: أغثنى، أغثنى، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء» (٢).

فيعلم من هذا: أن قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ (٣) مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ ﴿[الزخرف: ٨٦]، و﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبا: ٣٧]، على مقتضاه، وأن قوله في الآية: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾ كقوله ﷺ: «لا أملك لكم من الله من شيء» وهو كقول إبراهيم لأبيه: ﴿وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [المتحنة: ٤].

وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا. يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٧، ٣٨]، فإن هذا مثل قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، ففي الموضوعين اشترط إذنه. فهناك ذكر «القول الصواب» وهنا ذكر «أن يرضى قوله». ومن قال: الصواب رضى الله قوله، فإن الله إنما يرضى بالصواب. وقد ذكروا في تلك الآية قولين:

أحدهما: أنه الشفاعة - أيضاً - كما قال ابن السائب: لا يملكون شفاعة إلا بإذنه. والثاني: لا يقدر الخلق على أن يكلموا الرب إلا بإذنه. قال مقاتل: كذلك قال مجاهد: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ قال: كلاماً. هذا من تفسيره الثابت عنه، وهو من أعلم - أو أعلم - التابعين بالتفسير.

قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد، فحسبك به. وقال: عرضت المصحف على

(١) مسلم فى الإيمان (٢٠٤/٣٤٨)، (٢٠٥/٣٥٠)، (٢٠٦/٣٥١)، بمعناه .

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٠٢) .

(٣) فى المطبوعة: «يملكون»، والصواب ما أثبتناه .

ابن عباس: أفضه عند كل آية وأسأله عنها. وعليه اعتمد الشافعي وأحمد والبخارى فى صحيجه .

وهذا يتناول الشفاعة أيضاً .

وفى قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ لم يذكر استثناء؛ فإن أحداً لا يملك من الله خطاباً مطلقاً؛ إذ المخلوق لا يملك شيئاً يشارك فيه الخالق، كما قد ذكرناه فى قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أن هذا عام مطلق، فإن أحداً - ممن يدعى من دونه - لا يملك الشفاعة بحال، ولكن الله إذا أذن لهم شفعا من غير أن يكون ذلك مملوكاً لهم، وكذلك قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ هذا قول السلف وجمهور المفسرين .

وقال بعضهم : هؤلاء هم الكفار، لا يملكون مخاطبة الله فى ذلك اليوم، قال ابن عطية : قوله : ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ الضمير للكفار، أى : لا يملكون - من إفضاله وإكماله - أن يخاطبوه بمعذرة ولا غيرها .

وهذا مبتدع، وهو خطأ محض .

والصحيح : قول الجمهور والسلف أن هذا عام، كما قال فى آية أخرى : ﴿وَوَخَّشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه : ١٠٨]، وفى حديث التجلي فى الصحيح - لما ذكر مرورهم على الصراط - قال ﷺ : « ولا يتكلم أحد إلا الرسل، ودعوى الرسل : اللهم سلِّمْ سلِّمْ » (١)، فهذا فى وقت المرور على الصراط، وهو بعد الحساب والميزان، فكيف بما قبل ذلك؟

وقد طلبت الشفاعة من أكابر الرسل، وأولى العزم، وكل يقول : « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنى فعلت كذا وكذا، نفسى، نفسى، نفسى » (٢) . فإذا كان هؤلاء لا يتقدمون إلى مخاطبة الله - تعالى - بالشفاعة، فكيف بغيرهم؟

وأيضاً، فإن هذه الآية مذكورة بعد ذكر المتقين وأهل الجنة، وبعد أن ذكر الكافرين، فقال: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا . وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا . وَكَأَسَاءَ دِهَاقًا . لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا . جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا . رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ ثم قال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ

(٢) البخارى فى الأنبياء (٣٣٤٠) .

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٧) .

صَوَابًا ﴿ [النبا: ٣١-٣٨]، فقد أخبر أن الروح والملائكة يقومون صفاء، لا يتكلمون. وهذا هو تحقيق قوله: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ والعرب تقول: ما أملك من أمر فلان، أو من فلان شيئاً، أي: لا أقدر من أمره على شيء، وغاية ما يقدر عليه الإنسان من أمر غيره خطابة، ولو بالسؤال.

فهم في ذلك الموطن لا يملكون من الله شيئاً، ولا الخطاب؛ فإنه لا يتكلم أحد إلا بإذنه، ولا يتكلم إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً، قال تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [المتحنة: ٤]، فقد أخبر الخليل أنه لا يملك لأبيه من الله من شيء، فكيف غيره؟

وقال مجاهد - أيضاً -: ﴿إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ قال: حقاً في الدنيا، وعملاً به. رواه - والذي قبله - عبد بن حميد. وروى عن عكرمة: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ قال: الصواب قول لا إله إلا الله.

فعلى قول مجاهد: يكون المستثنى من أتى بالكلم الطيب والعمل الصالح.

وقوله في سورة طه: ﴿لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، فإذا جعلت هذا مثل تلك، فتكون الشفاعة هي الشفاعة المطلقة، وهي الشفاعة في الحسنات وفي دخول الجنة، كما في الصحيحين: «أن الناس يهتمون يوم القيامة، فيقولون: لو استشفعنا على ربنا حتى يرحنا من مقامنا هذا؟»^(١)، فهذا طلب الشفاعة للفصل بينهم.

وفي حديث الشفاعة: «أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن»^(٢)، فهذه شفاعة في أهل الجنة؛ ولهذا قيل: إن هاتين الشفاعتين مختصتان بمحمد ﷺ، ويشفع غيره في العصاة.

فقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، يدخل فيها الشفاعة في أهل الموقف عموماً، وفي أهل الجنة، وفي المستحقين للعذاب. وهو - سبحانه - في هذه وتلك لم يذكر العمل، إنما قال: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ وقال: ﴿وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾، ولكن قد دل الدليل على أن القول الصواب المرضي لا يكون صاحبه محموداً إلا مع العمل الصالح، لكن نفس القول مرضي، فقد قال الله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤١٠) ومسلم فى الإيمان (٣٢٢/١٩٣).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٧١٢) ومسلم فى الإيمان (٣٢٧/١٩٤).

وقد ذكر البغوي وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما في قوله : ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف : ٨٦] قولين : أحدهما : أن المستثنى هو الشافع، ومحل «من» الرفع. والثاني : هو المشفوع له.

قال أبو الفرج : في معنى الآية قولان : أحدهما : أنه أراد بـ ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ آلهتهم، ثم استثنى عيسى وعزيراً والملائكة، فقال : ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ وهو شهادة أن لا إله إلا الله ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم. قال : وهذا مذهب الأكثرين، منهم قتادة.

والثاني : أن المراد بـ ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ عيسى وعزيراً والملائكة، الذين عبدتهم المشركون، لا يملك هؤلاء الشفاعة لأحد ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ وهي كلمة الإخلاص ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أن الله خلق عيسى وعزيراً والملائكة. وهذا مذهب قوم، منهم مجاهد.

وقال البغوي : ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف : ٨٦]، هم عيسى وعزير والملائكة؛ فإنهم عبدوا من دون الله، ولهم الشفاعة. وعلى هذا تكون «من» في محل رفع. وقيل : «من» في محل خفض، وأراد بـ ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ : عيسى وعزيراً والملائكة، يعني : أنهم لا يملكون إلا لمن شهد بالحق. قال : والأول أصح.

قلت : قد ذكر جماعة قول مجاهد وقاتدة، منهم ابن أبي حاتم. روى بإسناده المعروف - على شرط الصحيح - عن مجاهد قوله : ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ عيسى وعزير والملائكة، يقول : لا يشفع عيسى وعزير والملائكة ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ يعلم الحق. هذا لفظه. جعل «شفع» متعدياً بنفسه وكذلك لفظ ... (١).

وعلى هذا، فيكون منصوباً، لا يكون مخفوضاً، كما قاله البغوي؛ فإن الحرف الخافض إذا حذف انتصب الاسم، ويكون على هذا يقال : شفعت، وشفعت له، كما يقال : نصحت، ونصحت له. و«شفع» أي صار شافعاً للطالب، أي لا يشفعون طالباً ولا يعينون طالباً ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أن الله ربهم.

وروى بإسناده عن قتادة ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ الملائكة وعيسى وعزير، أي أنهم قد عبدوا من دون الله، ولهم شفاعة عند الله ومنزلة.

قلت : كلا القولين معناه صحيح، لكن التحقيق في تفسير الآية : أن الاستثناء

(١) يابض بالأصل .

منقطع، ولا يملك أحد من دون الله الشفاعة مطلقاً، لا يستثنى من ذلك أحد عند الله؛ فإنه لم يقل: ولا يشفع أحد، ولا قال: لا يشفع لأحد، بل قال: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ وكل من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة البتة.

والشفاعة بإذن ليست مختصة بمن عبد من دون الله.

وسيد الشفعاء ﷺ لم يعبد كما عبد المسيح، وهو - مع هذا - له شفاعة، ليست لغيره، فلا يحسن أن تثبت الشفاعة لمن دعى من دون الله دون من لم يدع.

فمن جعل الاستثناء متصلاً، فإن معنى كلامه: أن من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة، إلا أن يشهد بالحق وهو يعلم، أو لا يشفع إلا لمن شهد بالحق وهو يعلم، ويبقى الذين لم يدعوا من دون الله، لم تذكر شفاعتهم لأحد، وهذا المعنى لا يليق بالقرآن ولا يناسبه، وسبب نزول الآية يبطله أيضاً.

وأيضاً، فقله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ يتناول كل معبود من دونه، ويدخل في ذلك الأصنام؛ فإنهم كانوا يقولون: هم يشفعون لنا.

قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُبِعُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨].

فإذا قيل: إنه استثنى الملائكة والأنبياء، كان في هذا إطماع لمن عندهم أن معبوديهم من دون الله يشفعون لهم، وهذا مما يبين فساد القول المذكور عن قتادة.

فإنه إذا كان المعنى: أن المعبودين لا يشفعون إلا إذا كانوا ملائكة أو أنبياء، كان في هذا إثبات شفاعة المعبودين لمن عبدوهم، إذا كانوا صالحين، والقرآن كله يبطل هذا المعنى؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ . لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨]، فبين أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى الرب، فعلم أنه لا بد أن يؤذن لهم في من يشفعون فيه، وأنهم لا يؤذن لهم إذن مطلق.

وأيضاً، فإن في القرآن: إذا نفى الشفاعة من دونه نفاهاً مطلقاً؛ فإن قوله: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ إما أن يكون متصلاً بقوله: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ أو بقوله: ﴿يَدْعُونَ﴾ أو بهما. فالتقدير: لا يملك الذين يدعونهم الشفاعة من دونه، أو لا يملك الذين يدعونهم من دونه أن يشفعوا. وهذا أظهر؛ لأنه قال: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ﴾ فأخر ﴿الشَّفَاعَةَ﴾

وقدم ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ .

ومثل هذا كثير في القرآن : « يدعون من دون الله » و « يعبدون من دون الله » ، كقوله : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ [يونس : ١٨] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ [يونس : ١٠٦] .

بخلاف ما إذا قيل : لا يملك الذين يدعون الشفاعة من دونه ؛ فإن هذا لا نظير له في القرآن ، واللفظ المستعمل في مثل هذا أن يقال : لا يملك الذين يدعون الشفاعة إلا بإذنه ، أو لمن ارتضى ، ونحو ذلك . لا يقال في هذا المعنى : « من دونه » ؛ فإن الشفاعة هي من عنده ، فكيف تكون من دونه ؟ لكن قد تكون بإذنه ، وقد تكون بغير إذنه .

وأيضاً ، فإذا قيل : ﴿ الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ مطلقاً ، دخل فيه الرب تعالى ؛ فإنهم كانوا يدعون الله ، ويدعون معه غيره ؛ ولهذا قال : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ [الفرقان : ٦٨] .

والتقدير الثالث : لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من دونه ، وهذا أجود من الذي قبله ، لكن يردُّ عليه ما يردُّ على الأول .

ومما يضعفها أن الشفاعة لم تذكر بعدها صلة لها ، بل قال : ﴿ لَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ ﴾ فنفي ملكهم الشفاعة مطلقاً . وهذا هو الصواب . وإن كل من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة ؛ فإن المالك للشيء هو الذي يتصرف فيه بمشيئته وقدرته ، والرب - تعالى - لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال ، ولا يقال في هذا : ﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ إنما يقال ذلك في الفعل ، فيقال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

وأما في الملك ، فلا يمكن أن يكون غيره مالكا لها ، فلا يملك مخلوق الشفاعة بحال ، ولا يتصور أن يكون نبي فمن دونه مالكا لها ، بل هذا ممتنع ، كما يمتنع أن يكون خالقاً ورباً ، وهذا كما قال : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ فنفي الملك مطلقاً ، ثم قال : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ [سبأ : ٢٢-٢٣] ، فنفي نفع الشفاعة إلا لمن استثناه ، لم يثبت أن مخلوقاً يملك الشفاعة ، بل هو - سبحانه - له الملك وله الحمد ، لا شريك له في الملك ، قال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا . الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان : ١ ، ٢] .

ولهذا - لما نفى الشفعاء من دونه - نفاهم نفياً مطلقاً بغير استثناء، وإنما يقع الاستثناء إذا لم يقيدهم بأنهم من دونه، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، وكما قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وكما قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]، فلما قال: ﴿مَنْ دُونَهُ﴾ نفى الشفاعة مطلقاً، وإذا ذكر ﴿يَاذَنَهُ﴾ لم يقل: «من دونه» كقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: ٣].

فمن تدبر القرآن تبين له أنه كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]، يشبه بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً، ليس بمختلف ولا بمتناقض ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وهو «مثنائي» يثنى الله فيه الأقسام، ويستوفيهما.

والحقائق إما متماثلة، وهي «المتشابهة» وإما ماثلة، وهي: الأصناف والأقسام والأنواع. وهي «المثنائي».

و«الثنية» يراد بها: جنس التعديد، من غير اقتصار على اثنين فقط، كما في قوله تعالى: ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، يراد به: مطلق العدد، كما تقول: قلت له مرة بعد مرة، تريد: جنس العدد. وتقول: هو يقول كذا، ويقول كذا، وإن كان قد قال مرات، كقول حذيفة بن اليمان - رضى الله عنهما - عن النبي ﷺ: إنه جعل يقول بين السجدين: «رب اغفر لي، رب اغفر لي» (١) لم يرد: أن هذا قاله مرتين فقط، كما يظنه بعض الناس الغالطين، بل يريد: أنه جعل يثنى هذا القول، ويردده، ويكرره، كما كان يثنى لفظ التسبيح.

وقد قال حذيفة - رضى الله عنه - في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم إنه ركع نحواً من قيامه، يقول في ركوعه: «سبحان ربي العظيم، سبحان ربي العظيم» (٢). وذكر أنه سجد نحواً من قيامه، يقول في سجوده: «رب اغفر لي، رب اغفر لي».

وقد صرح في الحديث الصحيح - أنه أطال الركوع والسجود بقدر البقرة والنساء وآل عمران فإنه قام بهذه السور كلها، وذكر أنه كان يقول: «سبحان ربي العظيم، سبحان ربي

(١) أبو داود في الصلاة (٨٧٤)، والنسائي في التطبيق (١٠٦٩، ١١٤٥).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٢٠٣/٧٧٢).

العظيم، سبحانه ربي الأعلى، سبحانه ربي الأعلى» (١).

فعلم أنه أراد بثنية اللفظ : جنس التعداد والتكرار، لا الاقتصار على مرتين، فإن «الاثنيين» أول العدد الكثير. فذكر أول الأعداد يعنى أنه عدد هذا اللفظ، لم يقتصر على مرة واحدة، فالثنية التعديد، والتعديد يكون للأقسام المختلفة.

وليس في القرآن تكرار محض، بل لا بد من فوائد في كل خطاب.

ف « المتشابه » فى النظائر المتماثلة، و« المثنائي » فى الأنواع. وتكون الثنية فى المتشابه، أى هذا المعنى قد ثنى فى القرآن لفوائد آخر.

ف « المثنائي » تعم هذا وهذا. وفتحة الكتاب : هي « السبع المثنائي » لتضمنها هذا وهذا، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن قوله : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ ﴾ قد تم الكلام هنا، فلا يملك أحد من المعبودين من دون الله الشفاعة البتة، ثم استثنى : ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف : ٨٦]، فهذا استثناء منقطع. والمنقطع يكون فى المعنى المشترك بين المذكورين. فلما نفى ملكهم الشفاعة، بقيت الشفاعة بلا مالك لها.

كأنه قد قيل : فإذا لم يملكوها، هل يشفعون فى أحد؟ فقال : نعم ﴿ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ .

وهذا يتناول الشافع والمشفوع له، فلا يشفع إلا من شهد بالحق وهم يعلمون، فالملائكة والأنبياء والصالحون - وإن كانوا لا يملكون الشفاعة - لكن إذا أذن الرب لهم شفَعُوا، وهم لا يؤذن لهم إلا فى الشفاعة للمؤمنين، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله، فيشهدون بالحق وهم يعلمون، لا يشفعون لمن قال هذه الكلمة تقليداً للأبء والشيخ، كما جاء الحديث الصحيح : « إن الرجل يسأل فى قبره : ما تقول فى هذا الرجل ؟ فأما المؤمن، فيقول : هو عبد الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى. وأما المرتاب، فيقول : هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته»، فلهذا قال : ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢).

وقد تقدم قول ابن عباس؛ يعنى من قال : « لا إله إلا الله » يعنى : خالصاً من قبله.

والأحاديث الصحيحة الواردة فى الشفاعة، كما تين أن الشفاعة إنما تكون فى أهل « لا إله إلا الله ».

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٣٨) .

(١) أبو داود فى الصلاة (٨٧٤) .

وقد ثبت في صحيح البخاري : أن أبا هريرة قال لرسول الله ﷺ : من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال : « يا أبا هريرة، لقد ظننت ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك؛ لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله، خالصا من قبل نفسه »(١).

فبين أن المخلص لها من قبل نفسه، هو أسعد بشفاعته ﷺ من غيره ممن يقولها بلسانه، وتكذيبها أقواله وأعماله.

فهؤلاء هم الذين شهدوا بالحق، شهدوا « أن لا إله إلا الله »، كما شهد الله لنفسه بذلك وملائكته وأولو العلم ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران : ١٨].

فإذا شهدوا - وهم يعلمون - كانوا من أهل الشفاعة، شافعين، ومشفوعا لهم. فإن المؤمنين أهل التوحيد يشفع بعضهم في بعض، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة، كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال - في الحديث الطويل، حديث التجلي والشفاعة - : « حتى إذا خلص المؤمنون من النار، فالذي نفسي بيده، ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار، يقولون : ربنا، كانوا يصومون معنا، ويصلون، ويحجون. فيقال لهم: أخرجوا من عرفتم، فتحرم صورهم على النار» وذكر تمام الحديث (٢).

وسبب نزول الآية - على ما ذكره - مؤيد لما ذكره.

قال أبو الفرج ابن الجوزي : سبب نزولها : أن النضر بن الحارث ونفراً معه قالوا : إن كان ما يقول محمد حقا، فنحن نتولى الملائكة، فهم أحق بالشفاعة من محمد، فنزلت هذه الآية. قاله مقاتل.

وعلى هذا، فيقصد أن الملائكة وغيرهم لا يملكون الشفاعة، فليس توليكم إياهم، واستشفاعكم بهم بالذي يوجب أن يشفعوا لكم؛ فإن أحداً ممن يدعى من دون الله لا يملك الشفاعة، ولكن ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ فإن الله يشفع فيه.

فالذي تنال به الشفاعة هي الشهادة بالحق، وهي شهادة أن لا إله إلا الله، لا تنال بتولى غير الله؛ لا الملائكة، ولا الأنبياء ولا الصالحين.

(١) البخاري في الرقاق (٦٥٧٠) . (٢) البخاري في التوحيد (٧٤٣٩) ومسلم في الإيمان (٣٠٢/١٨٣).

فمن والى أحداً من هؤلاء ودعاه، وحجج إلى قبره، أو موضعه، ونذر له، وحلف به، وقرب له القرابين ليشفع له، لم يغن ذلك عنه من الله شيئاً، وكان من أبعد الناس عن شفاعته وشفاعة غيره؛ فإن الشفاعة إنما تكون لأهل توحيد الله، وإخلاص القلب والدين له، ومن تولى أحداً من دون الله فهو مشرك.

فهذا القول والعبادة - الذي يقصد به المشركون الشفاعة - يحرم عليهم الشفاعة، فالذين عبدوا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين، ليشفعوا لهم، كانت عبادتهم إياهم وإشراكهم بربهم، الذي به طلبوا شفاعتهم، به حرّموا شفاعتهم، وعوقبوا بنقيض قصدهم؛ لأنهم أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً.

وكثير من أهل الضلال يظن أن الشفاعة تنال بهذه الأمور التي فيها شرك، أو هي شرك خالص، كما ظن ذلك المشركون الأولون، وكما يظنه النصارى، ومن ضل من المنتسبين إلى الإسلام، الذين يدعون غير الله، ويحجون إلى قبره أو مكانه، وينذرون له، ويحلفون به، ويظنون أنه بهذا يصير شفيعاً لهم، قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

قال طائفة من السلف: كان أقوام يعبدون المسيح والعزير والملائكة، فيبين الله أنهم لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله، كما بين أنهم لا يملكون الشفاعة، وهذا لا استثناء فيه، وإن كان الله يجيب دعاءهم، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾، فيبين أن هؤلاء المزعومين، الذين يدعونهم من دون الله كانوا يرجون رحمة الله ويخافون عذابه، ويتقربون إليه بالأعمال الصالحة، كسائر عباده المؤمنين وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وللناس في الشفاعة أنواع من الضلال، قد بسطت في غير هذا الموضع.

فكثير منهم يظن أن الشفاعة هي بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له، كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالي وغيره، ويقولون: من كان أكثر صلاة على النبي ﷺ، كان أحق بالشفاعة من غيره، وكذلك من كان أحسن ظناً بشخص، وأكثر تعظيماً له، كان أحق بشفاعته.

وهذا غلط، بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا: نتولى الملائكة ليشفعوا لنا، يظنون

أن من أحب أحدا ، من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه ، كان ذلك سبباً لشفاعته له .
وليس الأمر كذلك بل الشفاعة سببها توحيد الله وأخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها
له ، فكل من كان أعظم إخلاصاً كان أحق بالشفاعة ، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة ؛
فإن الشفاعة من الله مبدؤها ، وعلى الله تمامها ، فلا يشفع أحد إلا بإذنه ، وهو الذى يأذن
للشافع ، وهو الذى يقبل شفاعته فى المشفوع له .

وإنما الشفاعة سبب من الأسباب التى بها يرحم الله من يرحم من عباده ، وأحق الناس
برحمته هم أهل التوحيد والإخلاص له ، فكل من كان أكمل فى تحقيق إخلاص « لا إله
إلا الله » علماً وعقيدة ، وعملاً وبراءة ، وموالة ومعاودة ، كان أحق بالرحمة .

والمذنبون - الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم فحُفَّت موازينهم فاستحقوا النار- من
كان منهم من أهل « لا إله إلا الله » فإن النار تصيبه بذنوبه ، ويميته الله فى النار إماتة ،
فتحرقه النار إلا موضع السجود ، ثم يخرج الله من النار بالشفاعة ، ويدخله الجنة ، كما
جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

فبين أن مدار الأمر كله على تحقيق كلمة الإخلاص ، وهى « لا إله إلا الله » لا على
الشرك بالتعليق بالموتى وعبادتهم ، كما ظنه الجاهليون ، وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن النبى ﷺ كان يجمع بين « الحمد » الذى هو رأس الشكر ، وبين
« التوحيد والاستغفار » إذا رفع رأسه من الركوع فيقول: «ربنا ولك الحمد، ملء السموات
وملء الأرض وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما
قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجَدِّ
منك الجَدُّ» ثم يقول: «اللهم طهرنى بالثلج والبرد، والماء البارد، اللهم طهرنى من الذنوب
والخطايا كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنَس» كما رواه مسلم فى الصحيح عن أبى سعيد
الخدري - رضى الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: «اللهم
ربنا لك الحمد، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء
والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت ولا
ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»^(١).

وروى مسلم - أيضا - عن عبد الله بن أبى أوفى - رضى الله عنه - قال : كان رسول
الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: «سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، ملء
السموات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، اللهم طهرنى بالثلج والبرد، والماء البارد،

(١) سبق تخريجه ص ١٧٧ .

اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ» (١).

وقد روى مسلم فى صحيحه أيضاً عن النبى ﷺ أنه كان يقول: «اللهم لك الحمد»، وقال: «وملء الأرض، وملء ما بينهما» (٢)، ولم يذكر فى بعض الروايات؛ لأن «السماوات والأرض». قد يراد بهما العلو والسفل مطلقاً، فيدخل فى ذلك الهواء وغيره؛ فإنه عال بالنسبة إلى ما تحته، وسافل بالنسبة إلى ما فوقه، فقد يجعل من السماء، كما يجعل السحاب سماء، والسقف سماء، وكذا قال فى القرآن: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]، ولم يقل: «وما بينهما» كما يقول: ﴿اللَّهُ (٣) الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤].

فتارة يذكر قوله: «وما بينهما» فيما خلقه فى ستة أيام، وتارة لا يذكره، وهو مراد؛ فإن ذكره كان إيضاحاً وبياناً، وإن لم يذكره دخل فى لفظ «السماوات والأرض». ولهذا كان النبى ﷺ تارة يقول: «ملء السماوات وملء الأرض» ولا يقول: «وما بينهما»، وتارة يقول: «وما بينها» وفيها كلها: «وملء ما شئت من شىء بعد»، وفى رواية أبى سعيد: «أحق ما قال العبد» إلى آخره، وفى رواية ابن أبى أوفى: «الدعاء بالطهارة من الذنوب». وفى هذا، الحمد رأس الشكر والاستغفار، فإن ربنا غفور وشكور، فالحمد بإزاء النعمة، والاستغفار بإزاء الذنوب.

وذلك تصديق قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

ففى سيد الاستغفار: «أبوء لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي» (٤)، وفى حديث أبى سعيد: «الحمد رأس الشكر والتوحيد»، كما جمع بينهما فى أم القرآن؛ فأولها تحميد، وأوسطها توحيد، وآخرها دعاء، وكما فى قوله: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

وفى حديث الموطأ: «أفضل ما قلتُ أنا والنبىون من قبلى: لا إله إلا الله، وحده لا

(١) مسلم فى الصلاة (٤٧٦/٢٠٤).

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٧.

(٣) فى المطبوعة: «إن ربكم الله»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) سبق تخريجه ص ١٦.

شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير^(١) من قالها كتب الله له ألف حسنة، وحط عنه ألف سيئة وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، إلا رجل قال مثلها، أو زاد عليه، ومن قال في يوم مائة مرة: سبحان الله وبحمده، حطت خطاياها، ولو كانت مثل زبد البحر^(٢).

وفضائل هذه الكلمات في أحاديث كثيرة، وفيها: التوحيد والتحميد.

فقوله: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له» توحيد، وقوله: «له الملك وله الحمد» تحميد، وفيها معان أخرى شريفة.

وقد جاء الجمع بين التوحيد، والتحميد، والاستغفار، في مواضع؛ مثل حديث كفارة المجلس: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»^(٣) فيه: التسبيح، والتحميد، والتوحيد، والاستغفار. من قالها في مجلس؛ إن كان مجلس لغف كان كفارة له، وإن كان مجلس ذكر كانت كالطابع له، وفي حديث أيضاً: «إن هذا يقال عقب الوضوء».

ففي الحديث الصحيح - في مسلم وغيره - من حديث عقبة عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء»^(٤). وفي حديث آخر أنه يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

وقد روى عن طائفة من السلف، في الكلمات التي تلقاها آدم من ربه، ونحو هذه الكلمات.

روى ابن جرير عن مجاهد أنه قال: «اللهم لا إله إلا أنت، سبحانك وبحمدك، رب إنى ظلمت نفسي، فاغفر لى، إنك خير الغافرين، اللهم لا إله إلا أنت، سبحانك وبحمدك، رب إنى ظلمت نفسي فارحمنى، فأنت خير الراحمين، لا إله إلا أنت، سبحانك وبحمدك، رب إنى ظلمت نفسي، فتب على، إنك أنت التواب الرحيم». فهذه الكلمات من جنس خاتمة الوضوء، وخاتمة الوضوء فيها التسبيح، والتحميد، والتوحيد، والاستغفار.

فالتسبيح، والتحميد، والتوحيد لله؛ فإنه لا يأتى بالحسنات إلا هو.

(١) مالك في الموطأ في القرآن ٢١٥/١ (٣٢) عن عبيد الله بن كرز.

(٢) مالك في الموطأ في القرآن ٢٠٩/١ (٢٠، ٢١) عن أبي هريرة.

(٣) أحمد ٣٦٩/٢ وأبو داود في الأدب (٤٨٥٧).

(٤) مسلم في الطهارة (١٧/٢٣٤).

والاستغفار من ذنوب النفس، التي منها تأتي السيئات.

وقد قرن الله في كتابه بين التوحيد، والاستغفار في غير موضع، كقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وفي قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ . وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٢، ٣] وفي قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاستَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾ [فصلت: ٦].

وفي حديث رواه ابن أبي عاصم وغيره: «يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنوب، وأهلكوني بالاستغفار، وبلا إله إلا الله، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء، فهم يذنبون ولا يستغفرون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا» (١).

و«لا إله إلا الله» تقتضى الإخلاص والتوكل والإخلاص [يقتضى] الشكر، فهي أفضل الكلام، وهي أعلى شعب الإيمان، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ، أنه قال: «الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون - شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» (٢).

ف «لا إله إلا الله» هي قطب رحى الإيمان، وإليها يرجع الأمر كله.

والكتب المنزلة مجموعة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهي معنى «لا إله إلا الله» و «لا حول ولا قوة إلا بالله» هي من معنى «لا إله إلا الله» و «الحمد لله» في معناها، و«سبحان الله والله أكبر» من معناها، لكن فيها تفصيل بعد إجمال.

فصل

وقد ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله ﴿فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ أى: أفمن نفسك؟ وأنه استفهام على سبيل الإنكار، ومعنى كلامه: أن الحسنات والسيئات كلها من الله، لا من نفسك.

وهذا القول يباين معنى الآية؛ فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان، أى بذنوبه، وهؤلاء يقولون: ليست السيئات من نفسه.

(١) أبو يعلى ١٢٣/١، ١٢٤، وذكره الهيثمى فى المجمع ٢١٠/١. وقال: «رواه أبو يعلى وفيه عثمان بن مطر وهو ضعيف».

(٢) البخارى فى الإيمان (٩) ومسلم فى الإيمان (٥٨/٣٥).

ومن ذكر ذلك: أبو بكر بن فُورَك^(١)، فإنه قال: معناه: أقمّن نفسك؟ يدل عليه قول الشاعر:

ثم قالوا تحبها؟ قلت: بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

قلت: وإضمار الاستفهام - إذا دل عليه الكلام - لا يقتضى جواز إضماره فى الخبر المخصوص من غير دلالة؛ فإن هذا يناقض المقصود، ويستلزم أن كل من أراد أن ينفى ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه، بأن يقدر فى خبره استفهاماً، ويجعله استفهام إنكار.

وهذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم فى قول إبراهيم - عليه السلام - : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام : ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨]، أهذا ربي؟

قال ابن الأنباري : هذا القول شاذ؛ لأن حرف الاستفهام لا يضمم إذا كان فارقاً بين الإخبار والاستخبار.

وهؤلاء استشهدوا بقوله : ﴿ أَفَإِن مَاتَ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٤].

وهذا لا حجة فيه؛ لأنه قد تقدم الاستفهام فى أول الجملة، فى الجملة الشرطية ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء : ٣٤]، فلم يحتج إلى ذكره ثانية، بل ذكره يفسد الكلام، ومثله قوله : ﴿ أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٤]؟ وقوله : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [البقرة : ٨٧]؟ وقوله : ﴿ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٠]؟ وهذا من فصيح الكلام وبليغه، واستشهدوا بقوله :

لعمرك لا أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمرَ أم بثمان ؟

وقوله :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

غَلَسَ^(٢) الظلام من الرباب^(٣) خيالاً؟

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك ، المتكلم الأصولي الأديب ، النحوي الواعظ الأصبهاني، من فقهاء الشافعية، له مصنفات كثيرة تقرب المائة منها « مشكل الحديث وغيره »، و « غريب القرآن »، مات مسموماً سنة ٤٠٦ هـ. [وفيات الأعيان / ٤ / ٢٧٢، والأعلام / ٦ / ٨٣].

(٢) هو ظلمة آخر الليل. انظر : القاموس، مادة « غلس ».

(٣) هى السحاب الأبيض. انظر : القاموس، مادة « ريب ».

تقديره: أكذبتك عينك ؟

وهذا لا حجة فيه؛ لأن قوله فيما بعد: « أم بثمان » و « أم رأيت » يدل على الألف المحذوفة في البيت الأول. وأما الثاني: فإن كانت «أم» هي المتصلة، فكذلك، وإن كانت هي المنفصلة، فالخبر على بابه.

وهؤلاء مقصودهم أن النفس لا تأثير لها في وجود السيئات، وليست سبباً فيها، بل قد يقولون: إن المعاصي علامة محضة على العقوبة؛ لاقترانها بها، لا أنها سبب لها، وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وللعقل.

والقرآن يبين - في غير موضع - أن الله لم يهلك أحداً ولم يعذبه إلا بذنب، فقال هنا: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمَنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال لهم في شأن أحد: ﴿أَوَلَمْ آتِكُمْ مِصْبِيَّةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنْتُمْ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ (٣) مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَإِنْ تَصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَآذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ. ذَكَرْنَاهَا وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨، ٢٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصاص: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]، وقال تعالى - في سورة القلم عن أهل الجنة الذين ضرب بهم المثل لما أهلكها بذلك العذاب -: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿مِثْلُ مَا يَنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمِثْلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧]، وقال تعالى - عن أهل سبأ -: ﴿فَاعْرَضُوا فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ

(١) في المطبوعة: « وما أصابتكم » وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

ظَالِمَةً إِنْ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿هُود : ١٠٢﴾، وقال تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء : ١٥].

وفى الحديث الصحيح الإلهي : «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» (١).

وفى سيد الاستغفار : «أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي» (٢)، وقال تعالى : ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَاباً دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور : ٤٧].

والحمد لله وحده، وصلى الله على عبد الله ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم، ورضى الله عن الصحابة أجمعين، وعن التابعين وتابعي التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

(١) سبق تخريجه ص ١٤٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٦ .

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه - :

فصل

قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] ، فنفى أن يكون دين أحسن من هذا الدين ، وأنكر على من أثبت ديناً أحسن منه ؛ لأن هذا استفهام إنكار ، وهو إنكار نهي وذم لمن جعل ديناً أحسن من هذا .

قال قتادة والضحاك وغيرهما : إن المسلمين وأهل الكتاب افتخروا ، فقال أهل الكتاب : نبينا قبل نبيكم ، وكتابنا قبل كتابكم ، ونحن أولى بالله منكم . وقال المسلمون : نحن أولى بالله - تعالى - منكم ، ونبينا خاتم النبيين ، وكتابنا يقضي على الكتب التي كانت قبله ، فأنزل الله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [النساء : ١٢٣] .

وروى سفيان عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا ﴾ ^(١) يُجْزَى بِهِ ﴾ [النساء : ١٢٣] ، قال أهل الكتاب : نحن وأنتم سواء ، حتى نزلت : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ [النساء : ٢٤] ، ونزلت فيهم - أيضاً - : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا ﴾ الآية .

وقد روى عن مجاهد قال : قالت قريش : لا نبعث أو لا نحاسب ، وقال أهل الكتاب : ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [البقرة : ٨٠] ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ، وهذا يقتضي أنها خطاب للكفار من الأميين وأهل الكتاب ؛ لاعتقادهم أنهم لا يعذبون العذاب الدائم ، والأول أشهر في النقل وأظهر في الدليل ؛ لأن السورة مدنية بالاتفاق ، فالخطاب فيها مع المؤمنين كسائر السور المدنية .

وأيضاً ، فإنه قد استفاض من وجوه متعددة أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾ ^(٢) يُجْزَى بِهِ ﴾ شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ ، حتى بين لهم النبي ﷺ أن مصائب الدنيا من الجزاء ، وبها يجزي المؤمن ؛ فعلم أنهم مخاطبون بهذه الآية لا مجرد الكفار .

(١ ، ٢) في المطبوعة : « سوء » وهو خطأ .

وأيضاً، قوله بعد هذا : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء : ١٢٤]، وقوله : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ [النساء : ١٢٥] يدل على أن هناك تنازعا في تفصيل الأديان، لا مجرد إنكار عقوبة بعد الموت.

وأيضاً، فما قبلها وما بعدها خطاب مع المؤمنين وجواب لهم فكان المخاطب في هذه الآية هو المخاطب في بقية الآيات.

فإن قيل : الآية نص في نفي دين أحسن من دين هذا المسلم، لكن من أين أنه ليس دين مثله؟ فإن الأقسام ثلاثة : إما أن يكون ثمَّ دين أحسن منه، أو دونه، أو مثله، وقد ثبت أنه لا أحسن منه، فمن أين في الآية أنه لا دين مثله؟ ونظيرها قوله : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت : ٣٣].

قيل : لو قلنا في هذا المقام : إن الآية لم تدل إلا على نفي الأحسن لم يضر هذا؛ فإن الخطاب له مقامات، قد يكون الخطاب تارة بإثبات صلاح الدين، إذا كان المخاطب يدعى أو يظن فساده، ثم في مقام بأن يقع النزاع في التفاضل، فيبين أن غيره ليس أفضل منه، ثم في مقام ثالث يبين أنه أفضل من غيره، وهكذا إذا تكلمنا في أمر الرسول، ففي مقام نبين صدقه وصحة رسالته، وفي مقام بأن نبين أن غيره ليس أفضل منه، وفي مقام ثالث نبين أنه سيد ولد آدم، وذلك أن الكلام يتنوع بحسب حال المخاطب.

ثم نقول : يدل على أن هذا الدين أحسن وجوه :

أحدهما : أن هذه الصيغة، وإن كانت في أصل اللغة لنفي الأفضل لدخول النفي على أفعال، فإنه كثيراً ما يضمم بعرف الخطاب، يفضل المذكور المجرور بمن مفضلاً عليه في الإثبات، فإنك إذا قلت : هذا الدين أحسن من هذا كان المجرور بمن مفضلاً عليه، والأول مفضلاً فإذا قلت : لا أحسن من هذا، أو : من أحسن من هذا ؟ أو ليس فيهم أفضل من هذا، أو : ما عندي أعلم من زيد، أو : ما في القوم أصدق من عمرو، أو : ما فيهم خير منه، فإن هذا التأليف يدل على أنه أفضلهم وأعلمهم وخيرهم، بل قد صارت حقيقة عرفية في نفي فضل الداخل في أفعال، وتفضيل المجرور على الباقي، وأنها تقتضي نفي فضلهم وإثبات فضله عليهم، وضمنت معنى الاستثناء، كأنك قلت : ما فيهم أفضل إلا هذا، أو ما فيهم المفضل إلا هذا، كما أن [إن] إذا كفت بما النافية صارت متضمنة للنفي والإثبات.

وكذلك الاستثناء، وإن كان في الأصل للإخراج من الحكم؛ فإنه صار حقيقة عرفية في مناقضة المستثنى منه، فالاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، واللفظ يصير

بالاستعمال له معنى غير ما كان يقتضيه أصل الوضع .

وكذلك يكون في الأسماء المفردة تارة، ويكون في تركيب الكلام أخرى، ويكون في الجمل المنقولة كالأمثال السائرة جملة، فيتغير الأسم المفرد بعرف الاستعمال عما كان عليه في الأصل، إما بالتعميم وإما بالتخصيص وإما بالتحويل؛ كلفظ الدابة والغائط والرأس . ويتغير التركيب بالاستعمال عما كان يقتضيه نظائره، كما في زيادة حرف النفي في الجمل السلبية، وزيادة النفي في كاد، وينقل الجملة عن معناها الأصلي إلى غيره كالجمل المتمثل بها، كما في قولهم : « يَدَاكَ أَوْكُنَّا وَفُوكَ نَفَخَ »^(١) و « عَسَى الْغُؤِيرُ أَبُوَسَا »^(٢) «^(٣) .

الوجه الثاني : أنه إذا كان لا دين أحسن من هذا، فالغير إما أن يكون مثله أو دونه، ولا يجوز أن يكون مثله؛ لأن الدين إذا مائل الدين وسواه في جميع الوجوه كان هو إياه، وإن تعدد الغير لكن النوع واحد فلا يجوز أن يقع التماثل والتساوي بين الدينين المختلفين، فإن اختلافهما يمنع تماثلهما؛ إذ الاختلاف ضد التماثل، فكيف يكونان مختلفين متماثلين؟ واختلافهما اختلاف تضاد لا تنوع؛ فإن أحد الدينين يعتقد فيه أمور على أنها حق واجب، والآخر يقول : إنها باطل محرم، فمن المحال استواء هذين الاعتقادين .

وكذلك الاقتصادان ؛ فإن هذا يقصد المعبود بأنواع من المقاصد والأعمال، والآخر يقصده بما يضاد ذلك وينافيه، وليس كذلك تنوع طرق المسلمين ومذاهبهم؛ فإن دينهم واحد، كل منهم يعتقد ما يعتقد الآخر، ويعبده بالدين الذي يعبده ويسوغ أحدهما للآخر أن يعمل بما تنازع فيه من الفروع فلم يختلفا، بل نقول: أبلغ من هذا أن القدر الذي يتنازع فيه المسلمون من الفروع لا بد أن يكون أحدهما أحسن عند الله فإن هذا مذهب جمهور الفقهاء الموافقين لسلف الأمة على أن المصيب عند الله واحد في جميع المسائل، فذاك الصواب هو أحسن عند الله، وإن كان أحدهما يقر الآخر، فالإقرار عليه لا يمنع أن يكون مفضولا مرجوحا، وإنما يمنع أن يكون محرما .

وإذا كان هذا في دق الفروع فما الظن بما تنازعوا فيه من الأصول؟ فإنه لا خلاف بين المسلمين ولا بين العقلاء أن المصيب في نفس الأمر واحد، وإنما تنازعوا في المخطئ هل يغفر له أو لا يغفر، وهل يكون مصيباً بمعنى أداء الواجب، وسقوط اللوم لا بمعنى صحة الاعتقاد؟ فإن هذا لا يقوله عاقل؛ أن الاعتقادين المتناقضين من كل وجه يكون كل منهما صوابا .

(١) سبق التعليق على المثل . انظر الجزء الثاني عشر .

(٢) في المطبوعة : « بؤسا » والصواب ما أثبتناه .

(٣) سبق التعليق على المثل . انظر الجزء الثاني عشر .

فتلخيص الأمر : أن هذا المقام إنما فيه تفضيل قول وعمل على قول وعمل، فالأقوال والأعمال المختلفة لا بد فيها من تفضيل بعضها على بعض عند جمهور الأمة، بل ومن قال بأن كل مجتهد مصيب قد لا يناع أن أحدهما أحسن وأصوب، ولا يدعى تماثلهما. وإن ادعاه فلم يدعه إلا في دق الفروع، مع أن قوله ضعيف مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف.

وأما الحلّ فلم يدع مدع تساوي الأقسام فيه، وهذا بخلاف التنوع المحض، مثل قراءة سورة وقراءة سورة أخرى، وصدقة بنوع وصدقة بنوع آخر، فإن هذا قد يتماثل؛ لأن الدين واحد في ذلك من كل وجه، وإنما كلا منا في الأديان المختلفة، وليس هنا خلاف بحال.

وإذا ثبت أن الدينين المختلفين لا يمكن تماثلهما، لم يحتج إلى نفي هذا في اللفظ؛ لانتفائه بالعقل، وكذلك لما سمعوا قوله: «وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ» [القلم: ٤٨]، كان في هذا ما يخاف انتقاصهم إياه.

هذا، مع أن نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة شاهدة بتفضيل النبيين على بعض، وبعض الرسل على بعض، قاضية لأولى العزم بالرجحان، شاهدة بأن محمداً ﷺ سيد ولد آدم، وأكرم الخلق على ربه، لكن تفضيل الدين الحق أمر لا بد من اعتقاده؛ ولهذا ذكره الله في الآية.

وأما تفضيل الأشخاص، فقد لا يحتاج إليه في كل وقت، فالدين الواجب لا بد من تفضيله؛ إذ الفضل يدخل في الوجوب، وإذا وجب الدين به دون خلافه فلأن يجب اعتقاد فضله أولى.

وأما الدين المستحب؛ فقد لا يشرع اعتقاد فعله إلا في حق من شرع له فعل ذلك المستحب. وإلا فمن الناس من يضره إذا سلك سبيلاً من سبل السلام الإسلامية أن يرى غيره أفضل منها؛ لأنه يتشوف إلى الأفضل فلا يقدر عليه والمفضول يعرض عنه.

وكما أنه ليس من مصلحته أن يعرف أفضل من طريقته إذا كان بترك طريقته، ولا يسلك تلك، فليس أيضاً من الحق أن يعتقد أن طريقته أفضل من غيرها، بل مصلحته أن يسلك تلك الطريقة المفضية به إلى رحمة الله - تعالى - فإن بعض المتفهمة يدعون الرجل إلى ما هو أفضل من طريقته عندهم، وقد يكونون مخطئين فلا سلك الأول ولا الثاني. وبعض المتصوفة المرید يعتقد أن شيخه أكمل شيخ على وجه الأرض، وطريقته أفضل الطرق، كلاهما انحراف، بل يؤمر كل رجل أن يأتي من طاعة الله ورسوله بما استطاعه،

ولا ينقل من طاعة الله ورسوله بطريقته، وإن كان فيها نوع نقص أو خطأ، ولا يبين له نقصها إلا إذا نقل إلى ما هو أفضل منها، وإلا فقد ينفر قلبه عن الأولى بالكلية حتى يترك الحق الذي لا يجوز تركه، ولا يتمسك بشيء آخر، وهذا باب واسع ليس الغرض هنا استقصاؤه، وهو مبني على أربعة أصول:

أحدها: معرفة مراتب الحق والباطل، والحسنات والسيئات، والخير والشر؛ ليعرف خير الخيرين وشر الشريرين.

الثاني: معرفة ما يجب من ذلك وما لا يجب، وما يستحب من ذلك وما لا يستحب.

الثالث: معرفة شروط الوجوب والاستحباب من الإمكان والعجز، وأن الوجوب والاستحباب قد يكون مشروطاً بإمكان العلم والقدرة.

الرابع: معرفة أصناف المخاطبين وأعيانهم؛ ليؤمر كل شخص بما يصلحه، أو بما هو الأصلح له من طاعة الله ورسوله، وينهي عما ينفع نهيته عنه، ولا يؤمر بخير يوقعه فيما هو شر من المنهي عنه مع الاستغناء عنه.

وهذا القدر الذي دلت عليه هذه الآية - من أن دين من أسلم وجهه لله وهو محسن، واتبع ملة إبراهيم، هو أحسن الأديان، أمر متفق عليه بين المسلمين - معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، بل من يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين.

ولكن كتاب الله هو حاكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه، ومبين وجه الحكم؛ فإنه بين بهذه الآية وجه التفضيل بقوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ وبقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، فإن الأول بيان نيته وقصده، ومعبوده وإلهه، وقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ فانتفى بالنص نفي ما هو أحسن منه، وبالعقل ما هو مثله، فثبت أنه أحسن الأديان.

الوجه الثالث: أن النزاع كان بين الأمتين، أي الدينين أفضل؟ فلم يقل لهما: إن الدينين سواء، ولا نهوا عن تفضيل أحدهما؛ ولكن حسمت مادة الفخر والخيلاء والغرور الذي يحصل من تفضيل أحد الدينين؛ فإن الإنسان إذا استشعر فضل نفسه أو فضل دينه يدعوه ذلك إلى الكبر والخيلاء والفخر، فليل للجميع: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا^(١) يُجْزَ بِهِ) سواء كان دينه فاضلاً أو مفضولاً؛ فإن النهي عن السيئات والجزاء عليها واقع لا محالة، قال تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ إلى قوله: ﴿لَوَاقِعٌ﴾ [الذاريات: ١-٦].

فلما استشعر المؤمنون أنهم مجزيون على السيئات ولا يغنى عنهم فضل دينهم، وفسر لهم النبي ﷺ أن الجزاء قد يكون في الدنيا بالمصائب، بين بعد ذلك فساد دين الكفار من

(١) في المطبوعة: «سوء» وهو خطأ.

المشركين وأهل الكتاب بقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ﴾ الآية . فبين أن العمل الصالح إنما يقع الجزاء عليه في الآخرة مع الإيمان ، وإن كان قد يجزى به صاحبه في الدنيا بلا إيمان ، فوقع الرد على الكفار من جهة جزائهم بالسيئات ، ومن جهة أن حسناتهم لا يدخلون بها الجنة إلا مع الإيمان ، ثم بين بعد هذا فضل الدين الإسلامي الحنفي بقوله : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا ﴾ ، فجاء الكلام في غاية الإحكام .

ومما يشبه هذا من بعض الوجوه : نهى النبي ﷺ أن يفضل بين الأنبياء التفضيل الذي فيه انتقاص المفضول والغض منه ، كما قال ﷺ : « لا تفضلوا بين الأنبياء » (١) ، وقال : « لا تفضلوني على موسى » (٢) بيان لفضله ، وبهذين يتم الدين .

فإذا كان الله هو المعبود ، وصاحبه قد أخلص له وانقاد ، وعمله فعل الحسنات ، فالعقل يعلم أنه لا يمكن أن يكون دين أحسن من هذا ، بخلاف دين من عند غير الله وأسلم وجهه له ، أو زعم أنه يعبد الله لا بإسلام وجهه ، بل يتكبر كاليهود ، ويشرك كالنصارى ، أو لم يكن محسناً بل فاعلاً للسيئات دون الحسنات ، وهذا الحكم عدل محض ، وقياس وقسط ، دل القرآن العقلاء على وجه البرهان فيه .

وهكذا غالباً ما بينه القرآن ، فإنه يبين الحق والصدق ، ويذكر أدلته وبراهينه ؛ ليس يبينه بمجرد الإخبار عن الأمر ، كما قد يتوهمه كثير من المتكلمة والمتفلسفة ، أن دلالاته سمعية خبرية ، وأنها واجبة لصدق المخبر ، بل دلالاته - أيضاً - عقلية برهانية ، وهو مشتمل من الأدلة والبراهين على أحسنها وأتمها بأحسن بيان ، لمن كان له فهم وعقل ، بحيث إذا أخذ ما في القرآن من ذلك ، وبين لمن لم يعلم أنه كلام الله أو لم يعلم صدق الرسول ، أو يظن فيه [ظناً] مجرداً عما يجب من قبول قول المخبر - كان فيه ما يبين صدقه وحقه ، ويبرهن على صحته .

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤١٤) ، ومسلم فى الفضائل (١٥٩/٢٣٧٣) كلاهما عن أبى هريرة .

(٢) مسلم فى الفضائل (١٦٠/٢٣٧٣) عن أبى هريرة .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

فصل

فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء : ١٠٧] فقوله : ﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ مثل قوله فى سورة البقرة : ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٧]، قال ابن قتيبة وطائفة من المفسرين: معناه تخونون أنفسكم. زاد بعضهم : تظلمونها. فجعلوا الأنفس مفعول (تختانون) ، وجعلوا الإنسان قد خان نفسه، أى ظلمها بالسرقة كما فعل ابن أبيرق - أو بجماع امرأته ليلة الصيام كما فعل بعض الصحابة - وهذا القول فيه نظر؛ فإن كل ذنب يذنبه الإنسان فقد ظلم فيه نفسه، سواء فعله سراً أو علانية.

وإذا كان اختيان النفس هو ظلمها أو ارتكاب ما حرم عليها، كان كل مذنب مختاناً لنفسه، وإن جهر بالذنوب، وكان كفر الكافرين وقتالهم للأنبياء وللمؤمنين اختياناً لأنفسهم، وكذلك قطع الطريق والمحاربة، وكذلك الظلم الظاهر، وكان ما فعله قوم نوح وهود، وصالح وشعيب اختياناً لأنفسهم.

ومعلوم أن هذا اللفظ لم يستعمل فى هذه المعاني كلها، وإنما استعمل فى خاص من الذنوب مما يفعل سراً، وحتى قال ابن عباس فى قوله ﴿يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ : عنى بذلك فعل عمر؛ فإنه روى أنه لما جاء الأنصاري فشكى أنه بات تلك الليلة ولم يتعش لما نام قبل العشاء، وكان من نام قبل الأكل حرم عليه الأكل، فيستمر صائماً، فأصبح يتقلب ظهراً لبطن، فلما شكوا حاله إلى النبي ﷺ قال عمر : يا رسول الله، إنى أردت أهلي الليلة، فقالت : إنها قد نامت، فظننتها لم تنم فواقعها، فأخبرتني أنها كانت قد نامت، قالوا : فأنزل الله فى عمر : ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٧] (١).

(١) ابن جرير فى التفسير ٩٦/٢، والقرطبي فى التفسير ٣١٤/٢، ٣١٥.

وقد قيل : إن الجماع ليلة الصيام كانوا منهيين عنه مطلقاً، بخلاف الأكل، فإنه كان مباحاً قبل النوم، وقد روى أن عمر جامع امرأته بعد العشاء قبل النوم، وأنه لما فعل أخذ يلوم نفسه، فأثنى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله، أعتذر إلى الله من نفسي هذه الخائنة، إنني رجعت إلى أهلي بعد ما صليت العشاء فوجدت رائحة طيبة، فسولت لي نفسي، فجامعت أهلي، فقال النبي ﷺ : « ما كنت جديراً بذلك يا عمر »، وجاء طائفة من الصحابة فذكروا مثل ذلك فأنزل الله هذه الآية (١).

فهذا فيه أن نفسه الخاطئة سولت له ذلك، ودعته إليه، وأنه أخذ يلومها بعد الفعل، فالنفس هنا هي الخائنة الظالمة، والإنسان تدعوه نفسه في السر إذا لم يره أحد إلى أفعال لا تدعو إليها علانية، وعقله ينهاه عن تلك الأفعال، ونفسه تغلبه عليها.

ولفظ الخيانة حيث استعمل لا يستعمل إلا فيما خفي عن المخون، كالذي يخون أمانته، فيخون من ائتمنه إذا كان لا يشاهده، ولو شاهده لما خانته، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال : ٢٧]، وقال تعالى : ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المائدة : ١٣]، وقالت امرأة العزيز : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْخَائِنِينَ﴾ [يوسف : ٥٢]، وقال تعالى : ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر : ١٩].

وقال النبي ﷺ لما قام : « أما فيكم رجل يقوم إلى هذا فيضرب عنقه؟ » فقال له رجل : هلا أومضت إلي؟ فقال : « ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين » (٢)، قال تعالى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا . يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء : ١٠٧، ١٠٨]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان » (٣)، وفي حديث آخر : « على كل خلق يطبع المؤمن إلا الخيانة والكذب » (٤)، ومثل هذا كثير.

وإذا كان كذلك، فالإنسان كيف يخون نفسه، وهو لا يكتمها ما يقوله ويفعله سراً عنها، كما يخون من لا يشهده من الناس، كما يخون الله والرسول إذا لم يشاهده، فلا يكون ممن يخاف الله بالغيب؟ ولم خصت هذه الأفعال بأنها خيانة للنفس دون غيرها؟

(١) انظر التخريج السابق.

(٢) أبو داود في الجهاد (٢٦٨٣)، وفي الحدود (٤٣٥٩)، والنسائي في تحريم الدم (٤٠٦٧)، كلاهما من سعد.

(٣) البخاري في الشهادات (٢٦٨٢) ومسلم في الإيمان (١٠٧/٥٩). (٤) أحمد ٥/٢٥٢.

فالأشبه - والله أعلم - أن يكون قوله : ﴿ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ مثل قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة : ١٣٠].

والبصريون يقولون في مثل هذا : إنه منصوب على أنه مفعول له ، ويخرجون قوله : ﴿ سَفِهَ ﴾ عن معناه في اللغة ، فإنه فعل لازم ، فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة .

وأما الكوفيون - كالفراء وغيره ومن تبعهم ، فعندهم أن هذا منصوب على التمييز ، وعندهم أن المميز قد يكون معرفة كما يكون نكرة ، وذكروا لذلك شواهد كثيرة من كلام العرب ، مثل قولهم : ألم فلان رأسه ، ووجع بطنه ، ورشد أمره . وكان الأصل : سفهت نفسه ، ورشد أمره . ومنه قولهم : غبن رأيه ، وبطرت نفسه ، فقوله تعالى : ﴿ بَطَرْتُمْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص : ٥٨] ، من هذا الباب ، فالمعيشة نفسها بطرت ، فلما كان الفعل . . . (١) نصبه على التمييز ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ ﴾ [الأنفال : ٤٧] ، فقوله : ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ معناه : إلا من سفهت نفسه ، أى كانت سفيهة ، فلما أضاف الفعل إليه نصبها على التمييز ، كما في قوله : ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] ، ونحو ذلك . وهذا اختيار ابن قتيبة وغيره ، لكن ذاك نكرة وهذا معرفة .

وهذا الذى قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى ؛ فإن الإنسان هو السفية نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٤٢] ، ﴿ وَلَا تَوْتِنُوا السُّفَهَاءَ ﴾ [النساء : ٥] ، فكذلك قوله : ﴿ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أى : تختان أنفسكم ، فالأنفس هى التى اختانت ، كما أنها هى السفية . وقال : اختانت ، ولم يقل : خانت ؛ لأن الافتعال فيه زيادة فعل على ما فى مجرد الخيانة . قال عكرمة : والمراد بالذين يختانون أنفسهم : ابن أبيرق الذى سرق الطعام والقماش ، وجعل هو وقومه يقولون : إنما سرق فلان لرجل آخر .

فهؤلاء اجتهدوا فى كتمان سرقة السارق ، ورمى غيره بالسرقة ، كما قال تعالى : ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [النساء : ١٠٨] ، فكانوا خائنين للصاحب والرسول وقد اكتسبوا الخيانة .

وكذلك الذين كانوا يجامعون بالليل ، وهم يجتهدون فى أن ذلك لا يظهر عنهم حين يفعلونه ، وإن أظهره فيما بعد عند التوبة ، أما عند الفعل فكانوا يحتاجون من ستر ذلك وإخفائه ما لا يحتاج إليه الخائن وحده ، أو يكون قوله : ﴿ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أى : يخون

(١) يياض بالأصل .

بعضكم بعضاً، كقوله: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، فإن السارق وأقواماً خانوا إخوانهم المؤمنين.

والمجامع، إن كان جامع امرأته وهى لا تعلم أنه حرام فقد خانها، والأول أشبه. والصيام مبناه على الأمانة؛ فإن الصائم يمكنه الفطر ولا يدرى به أحد، فإذا أفطر سراً فقد خان أمانته، والفطر بالجماع المستور خيانة، كما أن أخذ المال سراً وإخبار الرسول والمظلوم ببراءة السقيم وسقم البرىء خيانة، فهذا كله خيانة، والنفس هى التى خانته؛ فإنها تحب الشهوة والمال والرياسة، وخان واختان مثل كسب واكتسب، فجعل الإنسان مختاناً.

ثم بين أن نفسه هى التى تختان، كما أنها هى التى تضر؛ لأن مبدأ ذلك من شهوتها، ليس هو مما يأمر به العقل والرأى، ومبدأ السفه منها لخفتها وطيشها، والإنسان تأمره نفسه فى السر بأمور ينهاها عنه العقل والدين فتكون نفسه اختانته وغلبته، وهذا يوجد كثيراً فى أمر الجماع والمال؛ ولهذا لا يؤتمن على ذلك أكثر الناس ويقصد بالاتمان من لا تدعوه نفسه إلى الخيانة فى ذلك. قال سعيد بن المسيب: لو ائتمنت على بيت مال لأديت الأمانة، ولو ائتمنت على امرأة سوداء لخفت ألا أؤدى الأمانة فيها وكذلك المال لا يؤتمن عليه أصحاب الأنفس الحريصة على أخذه كيف اتفق.

وهذا كله مما يبين أن النفس تخون أمانتها، وإن كان الرجل ابتداء لا يقصد الخيانة، فتحمله على الخيانة بغير أمره، وتغلبه على رأيه؛ ولهذا يلوم المرء نفسه على ذلك ويذمها، ويقول: هذه النفس الفاعلة الصانعة؛ فإنها هى التى اختانت.

فصل

ودل قوله: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧]، أنه لا يجوز الجدل عن الخائن، ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن نفسه إذا كانت خائنة؛ لها فى السر أهواء وأفعال باطنة تخفى على الناس، فلا يجوز المجادلة عنها، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقد قال تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٤، ١٥]، فإنه يعتذر عن نفسه بأعذار ويجادل عنها، وهو يبصرها بخلاف ذلك، وقال تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ

عَلَيْكَ حَسِيْبًا ﴿ [الإسراء: ١٤] وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وقد قال النبي ﷺ: « أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخِصِيمُ » (١)، فهو يجادل عن نفسه بالباطل، وفيه لدد. أي: ميل واعوجاج عن الحق، وهذا على نوعين: أحدهما: أن تكون مجادلتة وذبه عن نفسه مع الناس، والثاني: فيما بينه وبين ربه، بحيث يقيم أعدار نفسه ويظنها محقة وقصدها حسناً، وهي خائنة ظالمة، لها أهواء خفية قد كتمتها حتى لا يعرف بها الرجل حتى يرى وينظر، قال شداد بن أوس: إن أخوف ما أخاف عليكم الشهوة الخفية، قال أبو داود: هي حب الرياسة.

وهذا من شأن النفس، حتى إنه يوم القيامة يريد أن يدفع عن نفسه ويجادل الله بالباطل، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَعْنَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ. اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨، ١٩]، وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا آيِنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ. ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتْنُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ. انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٢-٢٤].

وقد جاءت الأحاديث بأن الإنسان يجحد أعماله يوم القيامة، حتى يشهد عليه سماعه وبصره وجوارحه، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [فصلت: ٢٢].

ومن عادة المنافقين المجادلة عن أنفسهم بالكذب والأيمان الفاجرة، وصفهم الله بذلك في غير موضع. وفي قصة نبوك لما رجع النبي ﷺ، وجاء المنافقون يعتذرون إليه، فجعل يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله، فلما جاء كعب قال: والله يا رسول الله لو قعدت بين يدي ملك من ملوك الأرض لقدرات أن أخرج من سخطه؛ إني أوتيت جدلاً، ولكن أخاف إن حدثتك حديث كذب ترضى به عنى ليوشكن الله أن يسخطك علىّ، ولئن حدثتك حديث صدق تجد (٢) علىّ فيه إني لأرجو فيه عفو الله. لا والله ما كان لي من عذر، والله ما كنت أقوى قط ولا أيسر مني حين تخلفت عنك، فقال النبي ﷺ:

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٥٧).

(٢) أى: تغضب. انظر: المصباح المنير، مادة « وجد ».

«أما هذا فقد صدق» يعني: والباقي يكذبون ثم إنه هجره مدة، ثم تاب الله عليه ببركة صدقه (١).

فلاعتذار عن النفس بالباطل والجدال عنها لا يجوز، بل إن أذنب سرّاً بينه وبين الله اعترف لربه بذنبه، وخضع له بقلبه، وسأله مغفرته وتاب إليه؛ فإنه غفور رحيم تواب، وإن كانت السيئة ظاهرة تاب ظاهراً، وإن أظهر جميلاً وأبطن قبيحاً تاب في الباطن من القبيح، فمن أساء سرّاً أحسن سرّاً، ومن أساء علانية أحسن علانية فإن الحسنات يذهبن السيئات، ذلك ذكرى للذاكرين.

(١) انظر: البخارى فى المغازى (٤٤١٨)، ومسلم فى التوبة (٢٧٦٩/٥٣).

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

فصل

سورة المائدة أجمعُ سورة في القرآن لفروع الشرائع من التحليل والتحريم، والأمر والنهي؛ ولهذا روى عن النبي ﷺ أنه قال: «هي آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها، وحرّموا حرامها» (١)؛ ولهذا افتتحت بقوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، والعقود هي العهود، وذكر فيها من التحليل والتحريم والإيجاب ما لم يذكر في غيرها، والآيات فيها متناسبة مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

وقد اشتهر في التفسير أن هذه الآية نزلت بسبب الذين أرادوا التبتل من الصحابة، مثل عثمان بن مظعون والذين اجتمعوا معه. وفي الصحيحين حديث أنس في الأربعة الذين قال أحدهم: أما أنا فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأقوم لا أنام، وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم، فقال النبي ﷺ: «الكني أصوم وأفطر، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني» (٢)، فيشبهه - والله أعلم - أن يكون قوله: ﴿لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ فيمن حرم الحلال على نفسه بقول أو عزم على تركه، مثل الذي قال: لا أتزوج النساء ولا أكل اللحم، وهي الرهبانية المبتدعة؛ فإن الراهب لا ينكح ولا يذبح.

وقوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ فيمن قال: أقوم لا أنام، وقال: أصوم لا أفطر؛ لأن الاعتداء مجاوزة الحد، فهذا مجاوز للحد في العبادة المشروعة، كالعدوان في الدعاء في قوله:

(١) القرطبي في التفسير ٣٣٣/٦، ٣٤، ط دار الحديث، والسيوطي في الدر المشور ٢٥٢/٢ وعزه إلى أبي عبيد.

(٢) البخاري في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم في النكاح (٥/١٤٠١).

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال النبي ﷺ : «سيكون قوم يعتدون في الدعاء والظهور»^(١)، فالاعتداء في العبادات، وفي الورع كالذين تخرجوا من أشياء ترخص فيها النبي ﷺ، وفي الزهد كالذين حرّموا الطيبات، وهذان القسمان ترك، فقلوه: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ إما أن يكون مختصاً بجانب الأفعال العبادية، وإما أن يكون العدوان يشمل العدوان في العبادة والتحريم، وهذان النوعان هما اللذان ذم الله المشركين بهما في غير موضع، حيث عبدوا عبادة لم يأذن الله بها، وحرّموا ما لم يأذن الله به، فقلوه: ﴿لَا تَحْرِمُوا﴾، ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ يتناول القسمين.

والعدوان هنا كالعدوان في قوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، إما أن يكون أعم من الإثم، وإما أن يكون نوعاً آخر، وإما أن يكون العدوان في مجاوزة حدود المأمورات واجبها ومستحبها، ومجاوزة حد المباح، وإما أن يكون في ذلك مجاوزة حد التحريم أيضاً؛ فإنها ثلاثة أمور: مأمور به ومنهى عنه ومباح.

ثم ذكر بعد هذا، قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ﴾ [المائدة: ٨٩]، ذكر هذا بعد النهي عن التحريم، لبيان المخرج من تحريم الحلال إذا عقد عليه يميناً بالله أو يميناً أخرى، وبهذا يستدل على أن تحريم الحلال يمين.

ثم ذكر بعد ذلك ما حرّمه من الخمر والميسر، والأنصاب والأزلام، فبين به ما حرّمه؛ فإن نفي التحريم الشرعي يقع فيه طائفة من الإباحية، كما يقع في تحريم الحلال طائفة من هؤلاء، يكونون في حال اجتهادهم ورياضتهم تحريمية، ثم إذا وصلوا - بزعمهم - صاروا إباحية، وهاتان آفتان تقع في المتعبدة والمتصوفة كثيراً، وقرن بينهما حكم الأيمان؛ فإن كلاهما يتعلق بالفهم داخلاً وخارجاً، كما يقرن الفقهاء بين كتاب الأيمان والأطعمة، وفيه رخصة في كفارة الأيمان مطلقاً، بخلافها لما شدد فيه طائفة من الفقهاء، من جعل بعض الأيمان لا كفارة فيها؛ فإن هذا التشديد مضاه للتحريم، فيكون الرجل ممنوعاً من فعل الواجب أو المباح بذلك التشديد، وهذا كله رحمة من الله بنا دون غيرنا من الأمم التي حرم عليهم أشياء عقوبة لهم ولا كفارة في أيمانهم، ولم يطهرهم من الرجس كما طهرنا، فتدبر هذا فإنه نافع.

(١) أبو داود في الصلاة (١٤٨٠)، وابن ماجه في الدعاء (٣٨٦٤)، وابن حبان في الإحسان (٦٧٢٥، ٦٧٢٦)، والغزالي في الإحياء ١/١٥٩. واللفظ لابن حبان.

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

فصل

قوله : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكُمْ ﴾ [المائدة : ٤١] ، قيل : اللام لام كي ، أي يسمعون ليكذبوا ويسمعون لينقلوا إلى قوم آخرين لم يأتوك ، فيكونون كذابين وتمامين جواسيس ، والصواب أنها لام التعدية ، مثل قوله : «سمع الله لمن حمده» ، فالسمع مضمن معنى القبول ، أي قابلون للكذب ويسمعون من قوم آخرين لم يأتوك ويطيعونهم ، فيكون ذما لهم على قبول الخبر الكاذب ، وعلى طاعة غيره من الكفار والمنافقين ، مثل قوله : ﴿وَلَا وَضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٤٧] ، أي هم يطلبون أن يفتنوكم وفيكم من يسمع منهم ، فيكون قد ذمهم على اتباع الباطل في نوعي الكلام ؛ خبره وإنشائه ، فإن باطل الخبر الكذب ، وباطل الإنشاء طاعة غير الرسل ، وهذا بعيد .

قوله : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ [المائدة : ٤٢] ، فذكر أنهم في غذائي الجسد والقلب يفتنون الحرام ، بخلاف من يأكل الحلال ولا يقبل إلا الصدق ، وفيه ذم لمن يروج عليه الكذب ويقبله ، أو يؤثره لموافقته هواه ويدخل فيه قبول المذاهب الفاسدة ؛ لأنها كذب ، لاسيما إذا اقترن بذلك قبولها لأجل العوض عليها ، سواء كان العوض من ذي سلطان أو وقف أو فتوح أو هدية أو أجره أو غير ذلك ، وهو شبيه بقوله : ﴿إِنَّ كَثِيرًا (١) مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة : ٣٤] . . . (٢) أهل البدع وأهل الفجور الذين يصدقون بما كذب به على الله ورسوله وأحكامه ، والذين يطيعون الخلق في معصية الخالق .

ومثله : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ (٣) عَلَيَّ مِنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ . تَنْزَلُ عَلَيَّ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢١-٢٢٣] ، فإنما تنزلت بالسمع الذي يخلط فيه بكلمة الصدق ألف كلمة من الكذب على من هو كذاب فاجر ، فيكون سماعا للكذب من

(١) في المطبوعة : « كثير » وهو خطأ .

(٢) بياض بالأصل .

(٣) في المطبوعة : « أدلكم » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

مستترقة السمع .

ثم قال فى السورة : ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة : ٦٣] ، فقول الإثم وسماع الكذب وأكل السحت أعمال متلازمة فى العادة ، وللحكام منها خصوص ، فإن الحاكم إذا ارتشى سمع الشهادة المزورة ، والدعوى الفاجرة ، فصار سماعا للكذب أكالا للسحت ، قاتلا للإثم .

ولهذا خير نبيه ﷺ بين الحكم بينهم وبين تركه ؛ لأنه ليس قصدهم قبول الحق وسماعه مطلقاً ؛ بل يسمعون ما وافق أهواءهم وإن كان كذباً ، وكذلك العلماء الذين يتقولون الروايات المكذوبة .

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - :

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ .
منها قوله : ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ [المائدة : ٦٠] ، والصواب عطفه على قوله : ﴿ مَنْ لَعَنَهُ
اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٦٠] ، فعل ماضٍ معطوف على ما قبله من الأفعال الماضية ، لكن المتقدمة
الفاعل الله ، مظهرًا أو مضمراً ، وهذا الفعل اسم من عبد الطاغوت وهو الضمير في عبد ،
ولم يعد حرف « من » لأن هذه الأفعال لصنف واحد وهم اليهود .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ . وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ﴿ [المائدة : ٨٧ ، ٨٨].

ومن المشهور - فى التفسير - أنها نزلت بسبب جماعة من الصحابة، كانوا قد عزموا على الترهّب، وفى الصحيحين عن أنس : أن رجلا سألا أزواج النبي ﷺ، عن عبادته فى السر، فقَالُوا ذلك، وذكر الحديث (١).

وفى الصحيحين عن سعد قال : رد النبي ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاخْتِصِيْنَا (٢). وعن عكرمة أن علي بن أبى طالب وابن مسعود وعثمان بن مظعون والمقداد وسالما - مولى أبى حذيفة - فى أصحاب لهم تبتلوا، فجلسوا فى البيوت. واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرّموا الطيبات من الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة من بني إسرائيل وهموا بالاختصاص، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت هذه الآية. وكذلك ذكر سائر المفسرين ما يشبه هذا المعنى.

وقد ذم الله الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، وذم الذين يتبعون الشهوات، والذين يريدون أن تميلوا ميلا عظيما، ويريدون ميل المؤمنين ميلا عظيما، وذم الذين اتبعوا ما أترفوا فيه، والذين يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام.

وأكثر الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات شربة الخمر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ﴿ [المائدة : ٩١]، فجمعوا بين الشهوة المحرمة، وترك ذكر الله، وإضاعة الصلاة، وكذلك غيرهم من أهل الشهوات.

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٩ .

(٢) البخارى فى النكاح (٥٠٧٣)، ومسلم فى النكاح (٦/١٤٠٢، ٧).

ثم نهى - سبحانه - عن تحريم ما أحل من الطيبات، وعن الاعتداء فى تناولها، وهو مجاوزة الحد، وقد فسر الاعتداء فى الزهد والعبادة بأن يحرموا الحلال ويفعلوا من العبادة ما يضرهم، فيكونوا قد تجاوزوا الحد وأسرفوا. وقيل: لا يحملنكم أكل الطيبات على الإسراف وتناول الحرام من أموال الناس، فإن أكل الطيبات والشهوات المعتدى فيها لا بد أن يقع فى الحرام؛ لأجل الإسراف فى ذلك.

والمقصود بالزهد ترك ما يضر العبد فى الآخرة، فإذا ترك الإنسان ما ينفعه فى دينه وينفعه فى آخرته وفعل من العبادة ما يضر فقد اعتدى وأسرف، وإن ظن ذلك زهداً نافعاً وعبادة نافعة.

قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والنخعي: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ أى: لا تجبوا^(١) أنفسكم. وقال عكرمة: لا تسيروا بغير سيرة المسلمين؛ من ترك النساء، ودوام الصيام والقيام. وقال مقاتل: لا تحرموا الحلال، وعن الحسن لا تأتوا ما نهى الله عنه، وهذا ما أريد به لا تحرموا الحلال ولا تفعلوا الحرام، فيكون قد نهى عن النوعين، لكن سبب نزول الآية وسياقها يدل على قول الجمهور، وقد يقال: هذا مثل قوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، وقوله فى تمام الآية: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٨].

وكذلك الأحاديث الصحيحة، كقول أحدهم: لا أتزوج النساء وقول الآخر: لا أكل اللحم - كما فى حديث أنس المتقدم^(٢) - وهذا مما يدل على أن صوم الدهر مكروه، وكذلك مداومة قيام الليل.

فصل

وهذا الذى جاءت به شريعة الإسلام هو الصراط المستقيم، وهو الذى يصلح به دين الإنسان، كما قال النبى ﷺ: «أعدل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً»^(٣)، وفى رواية صحيحة: «أفضل»^(٤) والأفضل هو الأعدل الأقوم. وهذا القرآن

(١) أى: لا تقطعوا. نهى عن الاختصاص. انظر: لسان العرب، مادة «جب».

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٩.

(٣) البخارى فى الأئمة (٣٤١٨)، ومسلم فى الصيام (١١٥٩/١٨١)، كلاهما عن عبد الله بن عمرو.

(٤) مسلم فى الصيام (١١٥٩/١٩٢)، والترمذى فى الصوم (٧٧٠)، كلاهما عن عبد الله عمرو.

يهدي للتي هي أقوم، وهي وسط بين هذين الصنفين؛ أصحاب البدع وأصحاب الفجور أهل الإسراف والتقشف الزائد.

ولهذا كان السلف يحذرون من هذين الصنفين. قال الحسن: هو المبتدع في دينه والفاجر في دنياه، وكانوا يقولون: احذروا صاحب الدنيا أغوته دنياه، وصاحب هوى متبع لهواه، وكانوا يأمرون بمجانبة أهل البدع والفجور.

فالقسم الأول: أهل الفجور، وهم المترفون المنعمون، أوقعهم في الفجور ما هم فيه.

والقسم الثاني: المترهبون، أوقعهم في البدع غلوهم وتشديدهم، هؤلاء استمتعوا بخلاقهم، وهؤلاء خاضوا كما خاض الذين من قبلهم، وذلك أن الذين يتبعون الشهوات المنهى عنها أو يسرفون في المباحات ويتركون الصلوات والعبادات المأمور بها يستحوذ عليهم الشيطان والهوى فينسيهم الله والدار الآخرة، ويفسد حالهم، كما هو مشاهد كثيراً منهم.

والذين يحرمون ما أحل الله من الطيبات - وإن كانوا يقولون: إن الله لم يحرم هذا، بل يلتزمون ألا يفعلوه، إما بالنذر وإما باليمين، كما حرم كثير من العباد والزهاد أشياء - يقول أحدهم: لله على ألا أكل طعاماً بالنهار أبداً، ويعاهد أحدهم ألا يأكل الشهوة الملائمة، ويلتزم ذلك بقصده وعزمه، وإن لم يحلف ولم ينذر، فهذا يلتزم ألا يشرب الماء، وهذا يلتزم ألا يأكل الخبز، وهذا يلتزم ألا يشرب الفقاع، وهذا يلتزم ألا يتكلم قط، وهذا يجب نفسه، وهذا يلتزم ألا ينكح ولا يذبح. وأنواع هذه الأشياء من الرهبانية التي ابتدعوها على سبيل مجاهدة النفس، وقهر الهوى والشهوة.

ولا ريب أن مجاهدة النفس مأمور بها، وكذلك قهر الهوى والشهوة، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله، والكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله»^(١)، لكن المسلم المتبع لشريعة الإسلام هو المحرم ما حرمه الله ورسوله، فلا يحرم الحلال ولا يسرف في تناوله، بل يتناول ما يحتاج إليه من طعام أو لباس أو نكاح، ويقتصد في ذلك، ويقتصد في العبادة، فلا يحمل نفسه ما لا تطيق.

فهذا تجده يحصل له من مجاهدات النفس وقهر الهوى ما هو أنفع له من تلك الطريق المبتدعة الوعرة القليلة المنفعة، التي غالب من سلكها ارتد على حافره، ونقض عهده، ولم يرعها حق رعايتها. وهذا يثاب على ذلك ما لا يثاب على سلوك تلك الطريق، وتزكو به

(١) أحمد ١٢٤/٤ والترمذي في القيامة (٣٤٥٩).

نفسه، وتسير به إلى ربه، ويجد بذلك من المزيد في إيمانه ما لا يجده أصحاب تلك الطريق؛ فإنهم لابد أن تدعوهم أنفسهم إلى الشهوات المحرمة؛ فإنه ما من بنى آدم إلا من أخطأ أو همَّ بخطيئة إلا يحيى بن زكريا، وقد قال تعالى: ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨].

قال طاووس في أمر النساء وقلة صبره عنهن - كما تقدم. فميل النفس إلى النساء عام في طبع جميع بنى آدم، وقد يبتلى كثير منهم بالميل إلى الذكران، كما هو المذكور عنهم، فيبتلى بالميل إلى المردان، وإن لم يفعل الفاحشة الكبرى ابتلى بما هو دون ذلك من المباشرة والمشاهدة، ولا يكاد أن يسلم أحدهم من الفاحشة، إما في سره وإما بينه وبين الأمرد، ويحصل للنفس من ذلك ما هو معروف عند الناس.

وقد ذكر الناس من أخبار العشاق ما يطول وصفه، فإذا ابتلى المسلم ببعض ذلك كان عليه أن يجاهد نفسه في الله، وهو مأمور بهذا الجهاد ليس أمراً أوجبه وحرمه هو على نفسه، فيكون في طاعة نفسه وهواه، بل هو أمر حرمه الله ورسوله ولا حيلة فيه، فيصير بالمجاهدة في طاعة الله ورسوله.

وفي حديث رواه أبو يحيى القتات عن مجاهد، عن ابن عباس - مرفوعاً - : «من عَشِقَ فَعَفَّ وَكَتَمَ وصبر ثم مات فهو شهيد»^(١)، وأبو يحيى في حديثه نظر؛ لكن المعنى الذي ذكره دل عليه الكتاب والسنة؛ فإن الله أمر بالتقوى والصبر، فمن التقوى أن يعف عن كل ما حرمه الله من نظر بعين، ومن لفظ بلسان، ومن حركة بيد ورجل، ومن الصبر أن يصبر عن شكوي ما به إلى غير الله عز وجل؛ فإن هذا هو الصبر جميل.

وأما الكتمان فيراد به شيثان:

أحدهما: أن يكتم بثه^(٢) وأله، فلا يشكو إلى غير الله، فمتى شكا إلى غير الله نقص صبره، وهذا أعلى الكتمانين، لكن هذا لا يقدر عليه كل أحد، بل كثير من الناس يشكو ما به، وهذا على وجهين :

فإن شكا ذلك إلى طبيب، يعرف طب الأديان، ومضرات النفوس ومنافعها؛ ليعالج نفسه بعلاج الإيمان، فهذا بمنزلة المستفتى، وهذا حسن. وإن شكا إلى من يعينه على المحرم فهذا حرام.

(١) سبق تخريجه ص ١٢٢ .

(٢) أى : حزنه الشديد. انظر : القاموس، مادة « بث ».

وإن شكا إلى غيره لما في الشكوى من الراحة، كما يشكو من الراحة، كما يشكو المصاب مصيبته إلى الناس من غير أن يقصد، تعلم ما ينفعه ولا الاستعانة على مصيبته، فهذا ينقص صبره، لكن لا يَأْتُم مطلقاً، إلا إذا اقترن به ما يحرم، كالمصاب الذى يتسخط.

والثانى: أم يكتُم ذلك فلا يتحدث به مع الناس؛ لما فى ذلك من إظهار السوء والفاحشة؛ فإن النفوس إذا سمعت مثل هذا تحركت، وَتَشَهَّتْ وَتَمَنَّتْ وَتَيَّمَّتْ^(١). والإنسان متى رأى أو سمع أو تخيل من يفعل ما يشتهيهِ كان ذلك داعياً له إلى الفعل والتشبه به، والنساء متى رأين البهائم تَنزُو^(٢) الذكور منها على الإناث ملنَّ إلى الباءة والمجامعة، والرجل إذا سمع من يفعل مع المردان والنساء ورأى ذلك أو تخيله فى نفسه دعاه ذلك إلى الفعل، وإذا ذكر للإنسان طعام اشتهاه ومال إليه، وإن وصف له ما يشتهيهِ من لباس أو امرأة أو مسكن أو غيره مالت نفسه إليه، والغريب عن وطنه متى ذكر بالوطن حَنَّ إليه، وكل ما فى نفس الإنسان محبته إذا تصوره تحركت المحبة والطلب إلى ذلك المحبوب المطلوب؛ إما إلى وصفه، وإما إلى مشاهدته، وكلاهما يحصل به تخيل فى النفس، وقد يحصل التخيل بالسمع أو الرؤية أو الفكر فى بعض الأمور المتعلقة به، فإذا تخيلت النفس تلك الأمور المتعلقة انقلبت إلى ما تخيلته فتحركت داعية المحبة سواء كانت محبة محمودة أو مذمومة.

ولهذا تتحرك النفوس إلى الحج إذا ذكر الحجاز، أو كان أوان الحج، أو رأى من يذهب إلى الحج من أهله وأقاربه، أو أصحابه أو غيرهم، ولو لم يسمع ذلك ويراه لما تحرك ولا حدث منه داعية قُوَّتُهُ إلى ذلك، فتتحرك بذكر الأبرق والأجرع والعلى ونحو ذلك؛ لأنه رأى تلك المنازل لما كان ذاهباً إلى محبوه، فصار ذكرها يذكره بالمحبيب.

وكذلك أصحاب المتاجر والأموال، إذا سمع أحدهم بالكاسب تحركت داعيته إلى ذلك، وكذلك أهل الفرج والتنزّه، إذا رأوا من يقصد ذلك تحركوا إليه، وهذه الدواعي كلها مركوزة فى نفوس بنى آدم، والإنسان ظلوم جهول.

وكذلك ذُكِرَ آثار رسول الله ﷺ تُدَكَّرُ به وتحرك محبته، فالملتقى بالفاحشة والعشق إذا ذكر ما به لغيره تحركت نفس ذلك الغير إلى جنس ذلك؛ لأن النفوس مجبولة على حب الصور الجميلة؛ فإذا تصورت جنساً تحرك إليها المحبوب.

(١) أى : عشقت وأحبت. انظر : القاموس، مادة « تيم ».

(٢) أى : تيب وتعلو. انظر : القاموس، مادة « نزا ».

ولهذا نهى الله - تعالى - عن إشاعة الفاحشة، وكذلك أمر بستر الفواحش، كما قال النبي ﷺ: « من ابتلى من هذه القاذورات بشيء فليستتر (١) بستر الله؛ فإنه من يبد لنا صفحته نُقِم عليه كتاب الله » (٢)، وقال: « كل أمتى مُعَافَى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يبیت الرجل على الذنب قد ستره الله فيصبح يتحدث به » (٣)، فما دام الذنب مستوراً فعقوبته على صاحبه خاصة، وإذا ظهر ولم ينكر كان ضرره عاماً، فكيف إذا كان في ظهوره تحريك لغيره إليه .

ولهذا كره الإمام أحمد وغيره إنشاد الأشعار - الغزل الرقيق - لأنه يحرك النفوس إلى الفواحش؛ فلهذا أمر من يتلى بالعشق أن يعف ويكتم ويصبر، فيكون حيثئذ ممن قال الله فيه: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

والمقصود أنه يثاب على هذه المجاهدة، والمجاهد من جاهد نفسه في الله، وأما المتدعون في الزهد والعبادة، السالكون طريق الرهبان، فإنهم قد يزهدون في النكاح، وفضول الطعام، والمال ونحو ذلك. وهذا محمود، لكن عامة هؤلاء لابد أن يقعوا في ذنوب من هذا الجنس، كما نجد كثيراً منهم يتلى بصحبة الأحداث، وإرفاق النساء؛ فيبتلون بالميل إلى الصور المحرمة من النساء والصبيان ما لا يتلى به أهل السنة المتبعون للشريعة المحمدية.

وحكايتهم في هذا أكثر من أن يحكى بسطها في كتاب، وعندهم من الفواحش الباطنة والظاهرة ما لا يوجد عند غيرهم، وخيار من فيهم يميل إلى الأحداث والغناء والسماع؛ لما يجدون في ذلك من راحة النفوس، ولو اتبعوا السنة لاستراحوا من ذلك.

قال أبو سعيد الخراز لما قال له الشيطان في المنام: لي فيكم لطيفتان: السماع وصحبة الأحداث. قال أبو سعيد: قلّ من ينجو منها من أصحابنا، حتى لقوة محبة نفوسهم صار ذلك متمزجاً بطريقهم إلى الله؛ فإن أحدهم يجد في نفسه عند مشاهدة الشاهد من الرغبة فيما اعتاده من العبادة والزهادة ما لا يجدها بدون ذلك، وعنده في نفسه عند سماع القصائد من الشوق والرغبة والنشاط ما لا يجده عند سماع القرآن، فصاروا في شبه وشهوة، لم يكتف الشيطان منهم بوقوعهم في الأمور المحرمة، التي تفتنهم، حتى جعلهم يعتبرون ذلك عبادة، كالذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا

(١) في المطبوعة: « فاليستر » وهو خطأ.

(٢) مالك في الموطأ في الخلود ٢/٨٢٥ (١٢) عن زيد بن أسلم.

(٣) البخاري في الأدب (٦٠٦٩)، ومسلم في الزهد والرقائق (٥٢/٢٩٩٠).

وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴿الآية [الأعراف: ٢٨]، هم الذين أضعوا الصلاة واتبَعوا الشهوات.

وإذا وقعوا في السماع وقعوا فيه بشوق ورغبة قوية، ومحبة تامة، وبدلوا فيه أنفسهم وأموالهم، فقد يبذلون فيه نساءهم وأبناءهم، ويدخلون في الديانة لأغراضهم، فيأتي أحدهم بولده فيهبه للشيخ يفعل ما أراد هو ومن يلوذ به، ويسمونه حواراً، وإن كان حسن الصورة استأثر به الشيخ دونهم، ويعد أهله ذلك بركة حصلت له من الشيخ، ويرتفع الحياء بين أم الصبي وأبيه وبين الفقراء.

وإذا صلُّوا صلُّوا صلاة المنافقين، يقومون إليها وهم كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً، فقد أضعوا الصلاة، واتبَعوا الشهوات، ومع هذا فهم قد يزهّدون في بعض الطيبات التي أحلها الله لهم، ويجتهدون في عبادات وأذكار، لكن مع بدعة وأفعال لا تجوز، مما تقدم ذكره، فتلك البدعة هي التي أوقعتهم في اتباع الشهوات، وإضاعة الصلوات؛ لأن الشريعة مثالها مثال سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وهؤلاء تخلفوا عنها فغرقوا بحبهم، ويتوب الله على من تاب.

والسالكون للشريعة المحمدية، إذا ابتلوا بالذنوب لم تكن التوبة عليهم من الآصار والأغلال، بل من الحنيفة السمحة، وأما أهل البدع فقد تكون التوبة عليهم آصاراً وأغلالاً، كما كانت على من قبلنا من الرهبان؛ فإنهم إذا وقع أحدهم في الذنب لم يخلص من شره إلا ببلاء شديد، من أجل خروجه عن السنة.

وهؤلاء قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه السلوك إلى الله - تعالى - إلا ببدعة.

وكذلك أهل الفجور المترفين، قد يظن أحدهم أنه لا يمكنه فعل الواجبات إلا بما يفعله من الذنوب، ولا يمكنه ترك المحرمات إلا بذلك، وهذا يقع لبشر كثير من الناس.

منهم من يقول: إنه لا يمكن أداء الصلوات واجتناب الكلام المحرم - من الغيبة وغيرها - إلا بأكل الحشيشة.

ويقول الآخر: إن أكلها يعينه على استنباط العلوم وتصفية الذهن، حتى يسميها بعضهم معدن الفكر والذكر، ومحركة العزم الساكن، وكل هذا من خدع النفس ومكر الشيطان بهؤلاء وغيرهم، وإنها لعمى الذهن، ويصير أكلها أبكم مجنوناً لا يعي ما يقول.

وكذلك في هؤلاء من يقول: إن محبته لله ورغبته في العبادة، وحركته ووجهه وشوقه وغير ذلك لا يتم إلا بسماع القصائد، ومعاشرة الشاهد من الصبيان وغيرهم، وسماع الأصوات والنعومات، ويزعمون أنهم بسماع هذه الأصوات ورؤية الصور المحركات تتحرك

عندهم من دواعي الزهد والعبادة ما لا تتحرك بدون ذلك، وأنهم بدون ذلك قد يتركون الصلوات، ويفعلون المحرمات الكبار، كقطع الطريق، وقتل النفوس، ويظنون أنهم بهذا ترضاض نفوسهم، وتلتذ بذلك لذة تصدها عن ارتكاب المحارم والكبائر، وتحملها على الصلاة والصوم والحج.

وهذا مستند كثير من الشيوخ الذين يدعون الناس إلى طريقهم بالسماع المبتدع على اختلاف ألوانه وأنواعه، منهم من يدعو إليه بالدف والرقص، ومنهم من يضيف إلى ذلك الشبابت، ومنهم من يعمل بالنساء والصبيان، ومنهم من يعمل بالدف والكف، ومنهم من يعمل بأذكار واجتماع، وتسيبحات وقيام، وإنشاد أشعار، وغير ذلك من سائر أنواعه وألوانه.

وربما ضموا إليه من معاشرة النساء والمردان ونحو ذلك، ويقولون : هؤلاء الذين تَوَبَّنَاهُمْ وقد كانوا لا يصلون، ولا يحجون، ولا يصومون، بل كانوا يقطعون الطريق، ويقتلون النفس، ويزنون، فتوبناهم عن ذلك بهذا السماع. وما أمكن أحدهم استتابتهم بغير هذا.

وقد يعترفون أن ما فعلوه بدعة منهي عنها أو محرمة، ولكن يقولون : ما أمكننا إلا هذا، وإن لم نفعل هذا القليل من المحرم حصل الوقوع فيما هو أشد منه تحريماً، وفي ترك الواجبات ما يزيد إثمهم على إثم هذا المحرم القليل في جنب ما كانوا فيه من المحرم الكثير.

ويقولون : إن الإنسان يجد في نفسه نشاطاً وقوة في كثير من الطاعات إذا حصل له ما يحبه، وإن كان مكروهاً حراماً، وأما بدون ذلك فلا يجد شيئاً، ولا يفعله. وهو أيضاً يمتنع عن المحرمات، إذا عوض بما يحبه وإن كان مكروهاً، وإلا لم يمتنع، وهذه الشبهة واقعة لكثير من الناس، وجوابها مبنى على ثلاث مقامات:

أحدها : أن المحرمات قسمان :

أحدهما : ما يقطع بأن الشرع لم يبيح منه شيئاً لا لضرورة ولا لغير ضرورة؛ كالشرك، والفواحش، والقول على الله بغير علم، والظلم المحض، وهي الأربعة المذكورة في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيِ بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فهذه الأشياء محرمة في جميع الشرائع، وبتحريمها بعث الله جميع الرسل، ولم يبيح منها شيئاً قط، ولا في حال من الأحوال؛ ولهذا أنزلت في هذه السورة المكية، ونفى

التحريم عما سواها؛ فإنما حرمه بعدها كالدم والميتة ولحم الخنزير، حرمه في حال دون حال، وليس تحريمه مطلقاً.

وكذلك الخمر، يباح لدفع الغصة بالاتفاق، ويباح لدفع العطش في أحد قولي العلماء، ومن لم يبيحها قال: إنها لا تدفع العطش، وهذا مأخذ أحمد. فحيث، فالأمر موقوف على دفع العطش بها؛ فإن علم أنها تدفعه أبيحت بلا ريب، كما يباح لحم الخنزير لدفع المجاعة، وضرورة العطش الذي يرى أنه يهلكه أعظم من ضرورة الجوع؛ ولهذا يباح شرب النجاسات عند العطش بلا نزاع؛ فإن اندفع العطش وإلا فلا إباحة في شيء من ذلك.

وكذلك الميسر، فإن الشارع أباح السبق فيه بمعنى الميسر للحاجة في مصلحة الجهاد. وقد قيل: إنه ليس منه، وهو قول من لم يبيح العوض من الجانبيين مطلقاً إلا المحلل. ولا ريب أن الميسر أخف من أمر الخمر، وإذا أبيحت الخمر للحاجة فالميسر أولى. والميسر لم يحرم لذاته إلا لأنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويوقع العداوة والبغضاء، فإذا كان فيه تعاون على الرمي الذي هو من جنس الصلاة، وعلى الجهاد الذي فيه تعاون، وتتألف به القلوب على الجهاد، زالت هذه المفسدة.

وكذلك بيع الغرر، هو من جنس الميسر، ويباح منه أنواع عند الحاجة ورجحان المصلحة.

وكذلك الربا، حرم لما فيه من الظلم، وأوجب ألا يباع الشيء إلا بمثله، ثم أبيع ببيعته بجنسه خرساً عند الحاجة، بخلاف غيرها من المحرمات؛ فإنها تحرم في حال دون حال؛ ولهذا - والله أعلم - نفي التحريم عما سواها، وهو التحريم المطلق العام؛ فإن المنفي من جنس المثبت، فلما أثبت فيها التحريم العام المطلق نفاه عما سواها.

المقام الثاني: أن يفرق بين ما يفعل في الإنسان، ويأمر به ويبيحه، وبين ما يسكت عن نهيه غيره عنه وتحريمه عليه، فإذا كان من المحرمات ما لو نهى عنه حصل ما هو أشد تحريماً منه لم ينه عنه، ولم يبيحه أيضاً.

ولهذا لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه؛ ولهذا حرم الخروج على ولاة الأمر بالسيف؛ لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن ما يحصل بذلك من فعل المحرمات، وترك واجب أعظم مما يحصل بفعلهم المنكر والذنوب، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مما هم عليه من ذلك، ولم يمكن منعهم منه، ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة لم ينهوا عنه.

بخلاف ما أمر الله به الأنبياء وأتباعهم من دعوة الخلق؛ فإن دعوتهم يحصل بها مصلحة راجحة على مفسدتها، كدعوة موسى لفرعون ونوح لقومه، فإنه حصل لموسى من الجهاد وطاعة الله، وحصل لقومه من الصبر والاستعانة بالله ما كانت عاقبتهم به حميدة، وحصل - أيضاً - من تفريق فرعون وقومه ما كانت مصلحته عظيمة.

وكذلك نوح حصل له ما أوجب أن يكون ذريته هم الباقين، وأهلك الله قومه أجمعين، فكان هلاكهم مصلحة.

فالنهي عنه إذا زاد شره بالنهي، وكان النهي مصلحة راجحة كان حسناً، وأما إذا زاد شره وعظم وليس في مقابلته خير يفوته لم يشرع، إلا أن يكون في مقابلته مصلحة زائدة؛ فإن أدى ذلك إلى شر أعظم منه لم يشرع، مثل أن يكون الأمر لا صبر له، فيؤذى فيجزع جزعا شديداً يصير به مذنباً، وينتقص به إيمانه ودينه.

فهذا لم يحصل به خير لا له ولا لأولئك، بخلاف ما إذا صبر واتقى الله وجاهد، ولم يتعد حدود الله، بل استعمل التقوى والصبر؛ فإن هذا تكون عاقبته حميدة.

وأولئك قد يتوبون فيتوب الله عليهم ببركته، وقد يهلكهم ببغيهم ويكون ذلك مصلحة، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وأما الإنسان في نفسه فلا يحل له أن يفعل، الذي يعلم أنه محرم لظنه أنه يعينه على طاعة الله؛ فإن هذا لا يكون إلا مفسدة، أو مفسدته راجحة على مصلحته، وقد تنقلب تلك الطاعة مفسدة؛ فإن الشارع حكيم، فلو علم أن في ذلك مصلحة لم يحرمه، لكن قد يفعل الإنسان المحرم ثم يتوب، وتكون مصلحته أنه يتوب منه، ويحصل له بالتوبة خشوع ورقة، وإنابة إلى الله - تعالى - فإن الذنوب قد يكون فيها مصلحة مع التوبة منها، فإن الإنسان قد يحصل له [بعدم] الذنوب كبر وعجب وقسوة، فإذا وقع في ذنب أذله ذلك وكسر قلبه، ولين قلبه بما يحصل له من التوبة.

ولهذا قال سعيد بن جبير: إن العبد ليعمل الحسنة فيدخل بها النار، ويفعل السيئة فيدخل بها الجنة. وهذا هو الحكمة في ابتلاء من ابتلى بالذنوب من الأنبياء والصالحين، وأما بدون التوبة فلا يكون المحرم إلا مفسدته راجحة، فليس للإنسان أن يعتقد حل ما يعلم أن الله حرمه قطعاً، وليس له أن يفعله قطعاً، فإن غلبته نفسه وشيطانه فوقع فيه تاب منه، فإن تاب فصار بالتوبة خيراً مما كان قبله، فهذا من رحمة الله به حين تاب عليه،

وإلا فلو لم يتب لفسد حاله بالذنب، وليس له أن يقول : أنا أفعل ثم أتوب، ولا يبيح الشارع له ذلك، لأنه بمنزلة من يقول : أنا أطعم نفسي ما يمرضني ثم أتداوى، أو أكل السم ثم أشرب الترياق (١).

والشارع حكيم؛ فإنه لا يدري هل يتمكن من التوبة أم لا؟ وهل يحصل الدواء بالترياق وغيره أم لا؟ وهل يتمكن من الشرب أم لا؟ لكن لو وقع هذا وكانت آخرته إلى التوبة النصوح كان الله قد أحسن إليه بالتوبة، والعفو عما سلف من ذنوبه، وقد يكون مثل هذا ليس صلاحه إلا في أن يذنب ويتوب، ولو لم يفعل ذلك كان ذلك شراً منه لو لم يذنب ويتوب؛ لكن هذا أمر يتعلق بخلق الله وقدره وحكمته، لا يمكن أحد أن يأمر به الإنسان؛ لأنه لا يدري أن ذلك خير له، وليس ما يفعله خلقاً - لعلمه وحكمته - يجوز للرسول وللعباد أن يفعلوه، ويأمروا به.

وقصة الخضر مع موسى لم تكن مخالفة لشرع الله وأمره، ولا فعل الخضر ما فعله لكونه مقدراً كما يظنه بعض الناس، بل ما فعله الخضر هو مأمور به في الشرع، بشرط أن يعلم من مصلحته ما علمه الخضر؛ فإنه لم يفعل محرماً مطلقاً، ولكن خرق السفينة وقتل الغلام وأقام الجدار؛ فإن إتلاف بعض المال لصلاح أكثره هو أمر مشروع دائماً، وكذلك قتل الإنسان الصائل (٢) لحفظ دين غيره أمر مشروع، وصبر الإنسان على الجوع مع إحسانه إلى غيره أمر مشروع.

فهذه القضية تدل على أنه يكون من الأمور ما ظاهره فساد، فيحرمه من لم يعرف الحكمة التي لأجلها فعل، وهو مباح في الشرع باطناً وظاهراً لمن علم ما فيه من الحكمة التي توجب حسنه وإباحته.

وهذا لا يجيء في الأنواع الأربعة؛ فإن الشرك والقول على الله بلا علم، والفواحش ما ظهر منها وما بطن، والظلم، لا يكون فيها شيء من المصلحة، وقتل النفس، أبيض في حال دون حال، فليس من الأربعة. كذلك إتلاف المال يباح في حال دون حال، وكذلك الصبر على المجاعة؛ ولذلك قال: «قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» [الأعراف: ٢٩].

فإخلاص الدين له والعدل واجب مطلقاً في كل حال، وفي كل شرع فعلى العبد أن

(١) هو دواء مركب . انظر : القاموس، مادة « ترق » .

(٢) هو الذي يقتل الناس، ويعدو عليهم . انظر : القاموس، مادة « صول » .

يعبد الله مخلصاً له الدين، ويدعوه مخلصاً له، لا يسقط هذا عنه بحال، ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد، وهم أهل «لا إله إلا الله».

فهذا حق الله على كل عبد من عباده، كما في الصحيحين من حديث معاذ أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ، أتدرى ما حق الله على عباده؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حقه عليهم أن يعبدوه لا يشركوا به شيئاً» الحديث (١).

فلا ينجون من عذاب الله إلا من أخلص لله دينه وعبادته، ودعاه مخلصاً له الدين، ومن لم يشرك به ولم يعبده فهو معطل عن عبادته وعبادة غيره؛ كفرعون وأمثاله، فهو أسوأ حالاً من المشرك، فلا بد من عبادة الله وحده، وهذا واجب على كل أحد، فلا يسقط عن أحد البتة، وهو الإسلام العام الذي لا يقبل دينا غيره.

ولكن لا يعذب الله أحداً حتى يبعث إليه رسولا، وكما أنه لا يعذبه فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة، ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه، فمن لم تبلغه الدعوة في الدنيا امتحن في الآخرة، ولا يدخل النار إلا من اتبع الشيطان، فمن لا ذنب له لا يدخل النار، ولا يعذب الله بالنار أحداً إلا بعد أن يبعث إليه رسولا، فمن لم تبلغه دعوة رسول إليه كالمصغير والمجنون، والميت في الفترة المحضة، فهذا يمتحن في الآخرة كما جاءت بذلك الآثار.

فيجب الفرق في الواجبات والمحرمات - والتمييز بينهما هو اللام لكل أحد على كل حال، وهو العدل في حق الله وحق عباده بأن يعبدوا الله مخلصاً له الدين، ولا يظلم الناس شيئاً، وما هو محرم على كل أحد في كل حال لا يباح منه شيء، وهو الفواحش والظلم والشرك، والقول على الله بلا علم - وبين ما سوى ذلك.

قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فهذا محرم مطلقاً لا يجوز منه شيء، ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، فهذا فيه تقييد؛ فإن الوالد إذا دعا الولد إلى الشرك ليس له أن يطيعه بل له أن يأمره وينهاه، وهذا الأمر والنهي للوالد هو من الإحسان إليه، وإذا كان مشركاً جاز للولد قتله، وفي كراهته نزاع بين العلماء.

قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ فهذا تحريم خاص، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، هذا مطلق، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

(١) البخارى فى اللباس (٥٩٦٧) ومسلم فى الإيمان (٤٨/٣٠).

حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴿[الأنعام: ١٥٢] هذا مقيد؛ فإن يتامى المشركين أهل الحرب يجوز غنيمة أموالهم، لكن قد يقال: هذا أخذ وقربان بالتى هى أحسن، إذا فسر الأحسن بأمر الله ورسوله، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، هذا مقيد بمن يستحق ذلك ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، هذا مطلق.

﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فالوفاء واجب، لكن يميز بين عهد الله وغيره، ويفرق بين ما يسكت عنه الإنسان وبين ما يلفظ به، ويفعله ويأمر به، ويفرق بين ما قدره الله، فحصل بسببه خير، وبين ما يؤمر به العبد، فيحصل بسببه خير.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فصل

قوله - تعالى علواً كبيراً: - ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 105]، لا يقتضى ترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لا نهياً ولا إنذاراً، كما في الحديث المشهور فى السنن عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - أنه خطب على منبر رسول الله ﷺ، فقال: أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها فى غير موضعها، وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» (١).

وكذلك فى حديث أبى ثعلبة الخشنى - مرفوعاً - فى تأويلها: «إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، وإعجاب كل ذى رأى برأيه، فعليك بخويصة نفسك» (٢). وهذا يفسره حديث أبى سعيد فى مسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (٣). فإذا قوى أهل الفجور حتى لا يبقى لهم إصغاء إلى البر، بل يوذون الناهي لغلبة الشح والهوى والعجب سقط التغيير باللسان فى هذه الحال، وبقي بالقلب.

والشح هو شدة الحرص التى توجب البخل والظلم، وهو منع الخير وكرهته، والهوى المتبع فى إرادة الشر ومحبه و «الإعجاب بالرأى» فى العقل والعلم، فذكر فساد القوى الثلاث التى هى العلم والحب والبغض، كما فى الحديث الآخر: «ثلاث مهلكات، شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه» (٤)، ويزاؤها الثلاث المنجيات: «خشية الله فى السر والعلانية، والقصد فى الفقر والغنى، وكلمة الحق فى الغضب والرضا»، وهى التى سألتها فى الحديث الآخر: «اللهم إني أسألك خشيتك فى السر والعلانية، وأسألك كلمة الحق فى الغضب والرضا، وأسألك القصد فى الفقر والغنى» (٥).

فخشية الله بإزاء اتباع الهوى؛ فإن الخشية تمنع ذلك، كما قال: «وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ

(١) سبق تخريجه ص ٩٥ .

(٢) أبو داود فى الملاحم (٤٣٤١)، والترمذى فى تفسير القرآن (٣٠٥٨) وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وابن ماجه فى الفتن (٤٠١٤).

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٠ . (٤) الهيثمى فى المجمع ٩٦/١ وقال: «رواه البزار والطبرانى فى الأوسط».

(٥) ابن حبان فى الموارد (٥٠٩).

رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿ [النارعات : ٤٠] ، والقصد في الفقر والغنى بإزاء الشح المطاع، وكلمة الحق في الغضب والرضا بإزاء إعجاب المرء بنفسه، وما ذكره الصديق ظاهر؛ فإن الله تعالى قال: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ أي: الزموها وأقبلوا عليها، ومن مصالح النفس فعل ما أمرت به من الأمر والنهي، وقال: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ وإنما يتم الاهتداء إذا أطيع الله وأدى الواجب من الأمر والنهي وغيرهما، ولكن في الآية فوائد عظيمة:

أحدها: ألا يخاف المؤمن من الكفار والمنافقين فإنهم لن يضره إذا كان مهتديا.

الثاني: ألا يحزن عليهم ولا يجزع عليهم؛ فإن معاصيهم لا تضره إذا اهتدى، والحزن على ما لا يضر عبث، وهذان المعنيان مذكوران في قوله: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧].

الثالث: ألا يركن إليهم، ولا يمد عينه إلى ما أوتوه من السلطان والمال والشهوات، كقوله: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨]، فنهاه عن الحزن عليهم والرغبة فيما عندهم في آية، ونهاه عن الحزن عليهم والرغبة منهم في آية، فإن الإنسان قد يتألم عليهم ومنهم، إما راغبا وإما راهبا.

الرابع: ألا يعتدى على أهل المعاصي بزيادة على المشروع في بغضهم أو ذمهم، أو نهيمهم أو هجرهم، أو عقوبتهم، بل يقال لمن اعتدى عليهم: عليك نفسك لا يضرك من ضل إذا اهتديت، كما قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٨]، وقال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وقال: ﴿فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فإن كثيراً من الأمرين الناهين قد يتعدى^(١) حدود الله، إما بجهل وإما بظلم، وهذا باب يجب التثبت فيه، وسواء في ذلك الإنكار على الكفار والمنافقين والفاسقين والمعاصين.

الخامس: أن يقوم بالأمر والنهي على الوجه المشروع، من العلم والرفق، والصبر، وحسن القصد، وسلوك السبيل القصد؛ فإن ذلك داخل في قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ وفي قوله: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

فهذه خمسة أوجه تستفاد من الآية لمن هو مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) في المطبوعة: «يعتدى» والصواب ما أثبتناه.

وفيها المعنى الآخر، وهو إقبال المرء على مصلحة نفسه علما وعملا، وإعراضه عما لا يعنيه، كما قال صاحب الشريعة : «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١)، ولاسيما كثرة الفضول فيما ليس بالمرء إليه حاجة من أمر دين غيره ودنياه، لا سيما إن كان التكلم لحسد أو رقاسة.

وكذلك العمل، فصاحبه إما معتد ظالم، وإما سفیه عابث، وما أكثر ما يصور الشيطان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهد في سبيل الله، ويكون من باب الظلم والعدوان.

فَتَأْمَلُ الآيَةَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ أَنْفَعِ الْأَشْيَاءِ لِلْمَرْءِ، وَأَنْتِ إِذَا تَأْمَلْتِ مَا يَقَعُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ - عِلْمَائِهَا وَعِبَادِهَا وَأَمْرَائِهَا وَرُؤَسَائِهَا - وَجَدْتِ أَكْثَرَهُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ الَّذِي هُوَ الْبَغْيُ بِتَأْوِيلٍ أَوْ بغيرِ تَأْوِيلٍ، كَمَا بَغَتْ الْجَهْمِيَّةُ عَلَى الْمُسْتَنَّةِ فِي مَحَنَةِ الصِّفَاتِ وَالْقُرْآنِ؛ مَحَنَةُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَكَمَا بَغَتْ الرَّافِضَةُ عَلَى الْمُسْتَنَّةِ مَرَاتٍ مُتَعَدَّةً، وَكَمَا بَغَتْ النَّاصِبَةُ عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِي، وَكَمَا قَدِ تَبَغَى الْمَشْبَهَةُ عَلَى الْمَنْزَهَةِ، وَكَمَا قَدْ يَبْغِي بَعْضُ الْمُسْتَنَّةِ إِذَا عَلَى بَعْضِهِمْ وَإِذَا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، بِزِيَادَةِ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ الْإِسْرَافُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِمْ : ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران : ١٤٧].

ويُزَاءُ هَذَا الْعُدْوَانَ تَقْصِيرَ آخَرِينَ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الْحَقِّ، أَوْ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا، فَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : مَا أَمَرَ اللَّهُ بِأَمْرٍ إِلَّا اعْتَرَضَ الشَّيْطَانُ فِيهِ بِأَمْرَيْنِ - لَا يَبَالِي بِأَيِّهِمَا ظَفَرَ - غَلَوُ أَوْ تَقْصِيرِ.

فَالْمَعِينُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ يُزَائِيهِ تَارِكُ الْإِعَانَةِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَفَاعِلُ الْمَأْمُورِ بِهِ وَزِيَادَةُ مَنْهَى عَنْهَا يُزَائِيهِ تَارِكُ الْمَنْهَى عَنْهُ وَبَعْضُ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَاللَّهُ يَهْدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣١٧) وقال : « غريب » .

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

فصل

الذي يدل عليه القرآن في سورة المائدة في آية الشهادة في قوله : ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ [المائدة : ١٠٦] أي : بقولنا : ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ ، حذف ضمير كان لظهوره ، أي : ولو كان المشهود له ، كما في قوله : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [الأنعام : ١٥٢] ، وكما في قوله : ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ إلى قوله : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء : ١٣٥] ، أي : المشهود عليه ونحو ذلك ؛ لأن العادة أن الشهادة المزورة يعتاض عليها ، وإلا فليس أحد يشهد شهادة مزورة بلا عوض - ولو مدح - أو اتخاذا يد . وآفة الشهادة : إما اللِّيُّ ، وإما الإعراض ؛ الكذب والكتمان ، فيحلفان : لا نشترى بقولنا ثمنًا ، أي : لا نكذب ولا نكتم شهادة الله ، أو : لا نشترى بعهد الله ثمنًا ؛ لأنهما كانا مؤتمنين ، فعليهما عهد بتسليم المال إلى مستحقه ؛ فإن الوصية عهد من العهود . وقوله بعد ذلك : ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ [المائدة : ١٠٧] ، أعم من أن يكون في الشهادة أو الأمانة . وسبب نزول الآية يقتضي أنه كان في الأمانة ؛ فإنهما استشهدا واتمنا ؛ لكن ائتمانهما ليس خارجا عن القياس ، بل حكمه ظاهر ، فلم يحتج فيه إلى تنزيل ، بخلاف استشهداهما ، والمعثور على استحقاق الإثم ظهور بعض الوصية عند من اشتراها منهما بعد أن وجد ذكرها في الوصية ، وسئلا عنها فأنكرها .

وقوله : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ يحتمل أن يكون مضمناً معنى بغى عليهم ، وعدى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كما يقال في الغضب : غضبت علي مالي ؛ ولهذا قيل : ﴿لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا﴾ أي : كما اعتدوا ، ثم قوله : ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة : ١٠٨] .

وحديث ابن عباس في البخاري ^(١) صريح في أن النبي ﷺ حكم بمعنى ما في القرآن ، فرد اليمين على المدعيين بعد أن استحلف المدعى عليهم لما عثر على أنهما استحقا

(١) البخاري في الوصايا (٢٧٨٠) .

إثما، وهو إخبار المشتريين أنهم اشتروا « الجام » (١) منهما بعد قولهما ما رأيناه، فحلف النبي ﷺ اثنين من المدعين الأوليان، وأخذ « الجام » من المشتري، وسلم إلى المدعي، وبطل البيع، وهذا لا يكون مع إقرارهما بأنهما باعا الجام؛ فإنه لم يكن يحتاج إلى يمين المدعين لو اعترفا بأنه جام الموصى، وأنهما غضباه وباعاه، بل بقوا على إنكار قبضه مع بيعه، أو ادعوا مع ذلك أنه أوصى لهما به وهذا بعيد.

فظاهر الآية أن المدعى عليه المتهم بخيانة ونحوها - كما اتهم هؤلاء - إذا ظهر كذبه وخيانتة كان ذلك لوثا يوجب رجحان جانب المدعي، فيحلف ويأخذ، كما قلنا في الدماء سواء، والحكمة فيهما واحدة، وذلك أنه لما كانت العادة أن القتل لا يفعل علانية بل سرا، فيتعذر إقامة البينة، ولا يمكن أن يؤخذ بقول المدعي مطلقا، أخذ بقول من يرجح جانبه، فمع عدم اللوث جانب المنكر راجح، أما إذا كان قتل ولوث قوي جانب المدعي فيحلف.

وكذلك الخيانة والسرقة يتعذر إقامة البينة عليهما في العادة، ومن يستحل أن يسرق فقد لا يتورع عن الكذب، فإذا لم يكن لوث فالأصل براءة الذمة، أما إذا ظهر لوث بأن يوجد بعض المسروق عنده فيحلف المدعي ويأخذ، وكذلك لو حلف المدعي عليه ابتداء ثم ظهر بعض المسروق عند من اشتراه أو انتهبه أو أخذه منه؛ فإن هذا اللوث في تغليب الظن أقوى، لكن في الدم قد يتيقن القتل ويشك في عين القاتل، فالدعوى إنما هي بالتعيين.

وأما في الأموال، فتارة يتيقن ذهاب المال وقدره، مثل أن يكون معلوما في مكان معروف، وتارة يتيقن ذهاب مال لا قدره، بأن يعلم أنه كان هناك مال وذهب، وتارة يتيقن هتك الحرز ولا يدرى أذهب بشيء أم لا؟ هذا في دعوى السرقة، وأما في دعوى الخيانة فلا تعلم الخيانة، فإذا ظهر بعض المال المتهم به عند المدعي عليه أو من قبضه منه ظهر اللوث بترجيح جانب المدعي، فإن تحليف المدعي عليه حينئذ بعيد.

وقول النبي ﷺ: « لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى قوم دماء قوم وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه » (٢). جمع فيه الدماء والأموال، فكما أن الدماء إذا كان مع المدعى لوث حلف فكذلك الأموال، كما حلفناه مع شاهده، فكل ما يغلب على الظن صدقه فهو بمنزلة شاهده، كما جعلنا في الدماء الشهادة المزورة لنقص نصابها أو صفاتها لوثا، وكذلك في الأموال جعل الشاهد مع اليمين، فالشاهد المزور مع لوث وهو... (٣) لكن ينبغي أن تعتبر في هذا حال المدعى والمدعى عليه في الصدق والكذب؛ فإن باب

(١) هو إزاء من فضة . انظر: القاموس ، مادة «جوم».

(٢) البخاري في الرهن (٢٥١٤)، ومسلم في الأفضية (١/١٧١١)، كلاهما عن عبد الله بن عباس ، واللفظ لمسلم .

(٣) بياض بالأصل .

السرقه والحيانة لا يفعله إلا فاسق، فإن كان من أهل ذلك لم يكن... (١) إذا لم يكن إلا عدلا، وكذلك المدعى قد يكذب، فاعتبار العدالة والفسق فى هذا يدل عليه قول الأنصاري : كيف نرضى بأيمان قوم كفار؟ فعلم أن المتهم إذا كان فاجرا فللمدعى ألا يرضى بيمينه؛ لأنه من يستحل أن يسرق، يستحل أن يحلف.

(١) بياض بالأصل.

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله تعالى : ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يَقْصِرُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله تعالى : ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] : هل المحو والإثبات في اللوح المحفوظ والكتاب الذي جاء في الصحيح : « إن الله تعالى كتب كتاباً فهو عنده على عرشه » الحديث ، وقد جاء : « جَفَّ الْقَلَمُ » ، فما معنى ذلك في المحو والإثبات؟

وهل شرع في الدعاء أن يقول : « اللهم إن كنت كتبتني كذا فامحني واكتبني كذا، فإنك قلت: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾؟ وهل صح أن عمر كان يدعو بمثل هذا؟ وهل الصحيح عندكم أن العمر يزيد بصلة الرحم، كما جاء في الحديث؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب - رضي الله عنه - :

الحمد لله رب العالمين. أما قوله سبحانه : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ فالأجل الأول هو : أجل كل عبد؛ الذي ينقضي به عمره، والأجل المسمى عنده هو : أجل القيامة العامة؛ ولهذا قال : ﴿مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ فإن وقت الساعة لا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل، كما قال : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا . قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. بخلاف ما إذا قال : ﴿مُسَمًّى﴾ كقوله : ﴿إِذَا تَدَايَنُتُمْ بِيَدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذ لم يقيد بأنه مسمى عنده، فقد يعرفه العباد.

وأما أجل الموت فهذا تعرفه الملائكة الذين يكتبون رزق العبد، وأجله وعمله، وشقى أو سعيد، كما قال في الصحيحين عن ابن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : « إن أحدكم يُجمَع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نُطْفَعُ، ثم يكون علقَةً مثل ذلك، ثم يكون مُضْغَةً مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال : اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح » (١)، فهذا الأجل الذي هو أجل الموت قد يعلمه الله لمن شاء من عباده.

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٣٣٢) ومسلم فى القدر (١/٢٦٤٣) .

وأما أجل القيامة المسمى عنده فلا يعلمه إلا هو.

وأما قوله: «وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ» [فاطر : ١١]، فقد قيل: إن المراد الجنس، أي ما يعمر من عمر إنسان، ولا ينقص من عمر إنسان، ثم التعمير والتقصير يراد به شيان:

أحدهما: أن هذا يطول عمره، وهذا يقصر عمره، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره، كما أن المعمر يطول عمره، وهذا يقصر عمره، فيكون تقصيره نقصاً له بالنسبة إلى غيره، كما أن التعمير زيادة بالنسبة إلى آخر.

وقد يراد بالنقص التقص من العمر المكتوب، كما يراد بالزيادة الزيادة في العمر المكتوب، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «من سرّه أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه»^(١)، وقد قال بعض الناس: إن المراد به البركة في العمر، بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمل به غيره إلا في الكثير، قالوا: لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان.

فيقال لهؤلاء: تلك البركة - وهي الزيادة في العمل، والنفع - هي أيضاً مقدرة مكتوبة، وتتناول لجميع الأشياء.

والجواب المحقق: أن الله يكتب للعبد أجلاً في صحف الملائكة، فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب، وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب.

ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي ﷺ: «إن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم، فرأى فيهم رجلاً له بصيص، فقال: من هذا يارب؟ فقال: ابنك داود. قال: فكم عمره؟ قال: أربعون سنة. قال: وكم عمري؟ قال: ألف سنة. قال: فقد وهبت له من عمري ستين سنة. فكتب عليه كتاب، وشهدت عليه الملائكة، فلما حضرته الوفاة قال: قد بقي من عمري ستون سنة. قالوا: وهبتها لابنك داود، فأنكر ذلك، فأخرجوا الكتاب». قال النبي ﷺ: «فَنَسِيَ آدَمَ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتَهُ، وَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتَهُ»^(٢) وروى أنه كمل لأدم عمره، ولداود عمره.

فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة، ثم جعله ستين، وهذا معنى ما روى عن

(١) البخارى فى الأدب (٥٩٨٥) ومسلم فى البر والصلة (٢٠ / ٥٥٥٧) .

(٢) الترمذي فى تفسير القرآن (٣٠٧٦) وقال: « هذا حديث حسن صحيح » والحاكم فى المستدرک (٣٢٥ / ٢)

وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه »، كلاهما عن أبي هريرة.

عمر أنه قال : اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحني واكتبني سعيداً ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت .

والله - سبحانه - عالم بما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده إياه بعد ذلك، والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها؛ فلماذا قال العلماء : إن المحو والإثبات في صحف الملائكة، وأما علم الله - سبحانه - فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالماً به، فلا محو فيه ولا إثبات .

وأما اللوح المحفوظ، فهل فيه محو وإثبات؟ على قولين، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

وقال أيضاً:

فصل

ذكر الله أنه يرفع درجات من يشاء في قصة مناظرة إبراهيم وفي قصة احتيال يوسف؛ ولهذا قال السلف: بالعلم؛ فإن سياق الآيات يدل عليه، فقصة إبراهيم في العلم بالحجة، والمناظرة لدفع ضرر الخصم عن الدين، وقصة يوسف في العلم بالسياسة والتدبير لتحصل منفعة المطلوب، فالأول علم بما يدفع المضار في الدين، والثاني علم بما يجلب المنافع، أو يقال: الأول هو العلم الذي يدفع المضرة عن الدين ويحلب منفعته، والثاني علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها، أو يقال قصة إبراهيم في علم الأقوال النافعة عند الحاجة إليها، وقصة يوسف في علم الأفعال النافعة عند الحاجة إليها، فالحاجة جلب المنفعة ودفع المضرة قد تكون إلى القول، وقد تكون... (١).

ولهذا كان المقصرون عن علم الحجج والدلالات، وعلم السياسة والإمارات، مقهورين مع هذين الصنفين، تارة بالاحتياج إليهم إذا هجم عدو يفسد الدين بالجدل أو الدنيا بالظلم، وتارة بالاحتياج إليهم إذا هجم على أنفسهم من أنفسهم ذلك، وتارة بالاحتياج إليهم لتخليص بعضهم من شر بعض في الدين والدنيا، وتارة يعيشون في ظلهم في مكان ليس فيه مبتدع يستطيل عليهم، ولا وال يظلمهم وما ذاك إلا لوجود علماء الحجج الدامغة لأهل البدع والسياسة الدافعة للظلم.

ولهذا قيل: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: العلماء والأمراء، وكما أن المنفعة فيهما فالمضرة منهما؛ فإن البدع والظلم لا تكون إلا فيهما؛ أهل الرياسة العلمية، وأهل الرياسة القدرية؛ ولهذا قال طائفة من السلف - كالثوري وابن عيينة وغيرهما - ما معناه: أن من نجا من فتنة البدع وفتنة السلطان فقد نجا من الشر كله، وقد بسطت القول في هذا في الصراط المستقيم عند قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

(١) حرم بالأصل.

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ .
منها قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، والآية بعدها .
أشكلت قراءة الفتح على كثير بسبب أنهم ظنوا أن الآية بعدها جملة مبتدأة، وليس
كذلك، لكنها داخلة في خبر أن . والمعنى: إذا كنتم لا تشعرون أنها إذا جاءت لا يؤمنون
وأنا أفعل بهم هذا، لم يكن قسمهم صدقا، بل قد يكون كذبا، وهو ظاهر الكلام
المعروف أنها «أن» المصدرية، ولو كان ﴿وَتَقَلَّبُ﴾ إلخ . كلاماً مبتدأً لزم أن كل من جاءته
آية قلب فؤاده، وليس كذلك، بل قد يؤمن كثير منهم .

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

فصل

قال تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ذكر هذا بعد قوله : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ . وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ . أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ثم قال : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام : ١١٢-١١٥] ، وقال تعالى : ﴿وَأْتَلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [الكهف : ٢٧] .

فأخبر في هاتين الآيتين أنه لا مبدل لكلمات الله ، وأخبر في الأولى أنها تمت صدقًا وعدلا ، وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه كان يستعيز ويأمر بالاستعاذة بكلمات الله التامات ، وفي بعض الأحاديث « التي لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجر » (١) .

وقال تعالى : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس : ٦٢-٦٤] ، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ آتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، فأخبر في هذه الآية أيضاً أنه لا مبدل لكلمات الله ، عقب قوله : ﴿فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ آتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ ، وذلك بيان أن وعد الله الذي وعده رسله من كلماته التي لا مبدل لها ، لما قال في أولياته : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ فإنه ذكر أنه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، فوعدهم بنفي المخافة والحزن ، وبالبشرى في الدارين .

(١) مالك في الموطأ في الشعر ٢/٩٥١، ٩٥٢، (١٠، ١٢) .

وقال بعد ذلك : ﴿ لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ ، فكان في هذا تحقيق كلام الله الذي هو وعده ، كما قال : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعَدَّهُ رَسُولُهُ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقال : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلَفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم : ٦] ، وقال المؤمنون : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلَفُ الْمِيعَادَ ﴾ [آل عمران : ١٩٤] . فإخلاف ميعاده تبديل لكلماته ، وهو - سبحانه - لا مبدل لكلماته .

يبين ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيْي وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ . مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [ق : ٢٨ ، ٢٩] ، فأخبر - سبحانه - أنه قدم إليهم بالوعد ، وقال : ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده - أيضاً - وأن وعيده لا يبدل .

وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار . وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضوع ، لكن هذه الآية تضعف جواب من يقول : إن إخلاف الوعد جائز : فإن قوله : ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ بعد قوله : ﴿ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴾ دليل على أن وعيده لا يبدل ، كما لا يبدل وعده .

لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعد ، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها ، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها ، وقد قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [الفتح : ١٥] ، والله أعلم .

آخر المجلد الرابع عشر

(١) في المطبوعة : « ولا » والصواب ما أثبتناه .

فهرس المجلد الرابع عشر

الموضوع

الصفحة

تفسير سورة الفاتحة

- * فصل : فى أسماء القرآن ٧
- * فصل : فى الآيات الدالة على اتباع القرآن ٨
- * سئل عن أحاديث ، هل هى صحيحة ؟ وهل رواها أحد من المعبرين بإسناد صحيح؟ - ٩
- * فصل : فى حديث فاتحة الكتاب: « قسمت الصلاة بينى وبين عبدى » ٩
- * فصل : قال الله تعالى فى أم القرآن: « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » ٩
- أيا أفضل : كثرة الركوع والسجود أو طول القيام ؟ ١٠
- وجوب العبادة والاستعانة ، وقد جمع الله بينهما فى القرآن ١١
- الناس فى العبادة والاستعانة على أربعة أقسام ١٢
- * فصل : قال الله عز وجل فى أول السورة: « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ١٤
- معنى الإله والرب ، وسر تقديم « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » على « وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » ١٤
- * فصل: فى أن إقرار النفوس بالله من جهة ربوبيته أسبق من إقرارها به من جهة ألوهيته - ١٥
- * فصل : فى أن جميع المخلوقات عباد لله تعالى ، وهو ربههم ومليكهم والهمم إلخ ١٥
- معنى « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ١٦
- الشر الموجود ليس شرا على الإطلاق ولا شرا محضا ١٨
- لم يخلق الله شيئا ما إلا لحكمة ١٨
- أصل وقوع السيئات إما الجهل أو الحاجة إليها ١٩
- هل يجوز تعليل الحكم الوجودى بالوصف العدمى فيها ، مع قولهم: إن العدمى يعلل بالعدمى ؟ ٢٠
- * فصل : فى أن كل مخلوق محتاج إلى الله ٢٢
- اسم العبد يتناول معنيين: بمعنى العابد كرها والعابد طوعا ٢٣
- العبد يفتقر إلى الله من جهة أنه معبوده ٢٤
- بيان أحوال الناس عند السؤال ٢٤
- إجابة الدعاء تكون عن صحة الاعتقاد وكمال الطاعة ٢٥
- * فصل : فى افتقار العبد إلى الله فى تعلّم ما يصلحه ، وهو العلم الشرعى ٢٦
- * فصل : والعبد مضطر دائما إلى أن يهديه الله الصراط المستقيم ٢٧

- ٢٧ — فساد قول القائل: قد هداهم فلا حاجة بهم إلى السؤال
- ٢٨ — تفسير: « الصراط المستقيم »

تفسير سورة البقرة

- ٢٩ * فصل: فيما اشتملت عليه سورة البقرة من تقرير أصول العلم وقواعد الدين
- * قال: هذا تفسير آيات أشكلت، منها قوله: ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾
- ٣٣ والمراد بالسيئة
- ٣٥ * فصل: في قوله: ﴿ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴾ الآية، وبيان معنى الغيب
- ٣٧ * فصل: في أصل المثل وأنواعه
- القياس في لغة السلف واصطلاح المنطقيين
- ٣٧ — ضرب الأمثال في المعاني نوعان
- ٣٨ — غالب الأمثال المضروبة والاقيسة إنما يكون الخفى فيها إحدى القضيتين
- ٤٠ — أهمية معرفة صيغ النفي والعموم
- ٤١ — الأمثال المضروبة في القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلا، ومنها ما لا يسمى بذلك — أمثلة لذلك
- ٤٣ * قال: هذه تفسير آيات أشكلت، منها: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾ الآيتان، وسبب نزولهما
- * فصل: في تقسيم الله من ذمه من أهل الكتاب إلى محرفين وأميين في قوله:
- ٤٦ ﴿ أَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ الآيات
- ٤٧ * سئل عن معنى قوله: ﴿ مَا تَسْخُجُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ والله سبحانه لا يدخل عليه النسيان
- ٤٨ * قال: في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ قولان
- القصاص هو القود، ويكون بين الطائفتين المقتلتين قتال عصبية
- ٤٨ — إن قيل: دية الحر كدية الحر، ودية الأنثى كدية الأنثى، ويبقى العبيد قيمتهم متفاضلة
- ٥٢ — حكم ما أتلفه المسلمون للكفار والعكس، وما أتلف بتأويل
- ٥٣ — إن قيل: إذا كان مستقرا في فطر بنى آدم أن القاتل الظالم لنظيره يستحق أن يقتل، وليس في الأدميين من يقول: إنه لا يقتل، فما الفائدة في قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ الآية
- ٥٤ — هل المسلم يقتل بالذمي؟
- ٥٤ * قال: إن قيل: قوله: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ من باب بدل الاشتمال، والسؤال إنما وقع عن القتال فيه، فلم قدم الشهر؟
- ٥٧ * سئل عن قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ﴾، وقد أباح العلماء التزويج بال نصرانية واليهودية، فهل هما من المشركين أم لا؟
- ٥٨ * فصل: في قوله: ﴿ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾، وقال في آية النساء: ﴿ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾

- وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿٦٠﴾
- ٦٠ الناس في العطاء أربعة أقسام
- ٦١ الناس في الصلاة والزكاة والهجرة والجهاد والصبر والمرحمة على أربعة أقسام
- ٦١ الأشفاع التي في القرآن
- ٦٣ * فصل : في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ الآية
- ٦٤ بيان حال الصحابة لما نزلت ، وهل هي منسوخة ؟
- ٦٥ ما يقتضيه قوله : ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾
- لم يقل أحد من السلف: إن العبد لا يكون مستطيعا إلا في حال فعله ، وأنه قبل
- ٦٥ الفعل لم يكن مستطيعا
- ٦٧ دلت الآية على أن الله يحاسب بما في النفوس
- ٦٧ تعريف الوُسْع
- ٦٨ المراد بالتغيير في قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً ﴾ الآية
- ٧٣ القلب هو الأصل في جميع الأفعال والأقوال
- ٧٤ هل القلب يقوم به تصديق وتكذيب ولا يظهر منه شيء على اللسان والجوارح ؟
- ٧٧ حال المقتلين من المسلمين في الفتن
- * قال : اعلم أن الله سبحانه أعطى نبيه محمد ﷺ خواتيم سورة البقرة ، وقد تضمنت
- السورة حقائق الدين ، وقواعد الإيمان الخمس ، والرد على كل مبطل ، وكمال نعم
- الله على النبي وأمه ومجبة الله لهم ، وتفضيله على من سواهم
- ٧٩ * فصل: في الدعاء المذكور في آخر السورة: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ إلى آخرها
- ٨٦ بعض الأحاديث في فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة
- جواب من قال: إذا كان الدعاء قد علم أنه أجيب ، فيكون طلبه تعبد محض لحصول
- ٨٧ المطلوب بدون دعائنا
- ما أمر الله به وما نهى عنه إنما للحكمة
- ما يترتب على إنكار المعتزلة الحكمة الناشئة من نفس الأمر
- الأصل الذي بنى عليه الجهمية إنكار الحكمة في الفعل
- من آثار الذنوب
- الأقوال في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾
- متى يكون النزاع في الأحكام رحمة ؟
- العبد الطائع لله يكون في نعيم الإيمان في جنة الدنيا
- الجنة عند الباطنية
- الجنة عند اليهود والنصارى والمسلمين
- غرض الباطنية والفلاسفة من وراء الأمر بالزهد

تفسير سورة آل عمران

- * فصل : فى قوله: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ الآيتان ، وتنوع عبارات المفسرين فى لفظ ﴿ شَهِدَ ﴾ ١٠١
- هل يشترط أن تكون الشهادة عند الحكام بلفظ « أشهد » ؟ ١٠٢
- * فصل : وشهادة الرب وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة وبفعله تارة ١٠٤
- * فصل : فى قوله: ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ ١٠٥
- * فصل : فى قوله: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ١٠٧
- * فصل : ما تضمنته الآية : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ١٠٨
- * فصل : قوله: ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ رد على الجبرية والقدرية ١٠٩
- * فصل : فيما يتضمنه إثبات شهادة أولى العلم ١١٠
- * فصل : وإذا كانت شهادة الله تتضمن بيانه للعباد ودلالته لهم ، فلا بد أن يعرفهم أنه شهد ١١٠
- * فصل : فى أن الله قد بين شهادته للعباد بالسمع والبصر ١١١
- بم يعرف صدق الأنبياء ؟ ١١١
- * فصل : وأما كونه سبحانه صادقاً ، فهذا معلوم بالفطرة الضرورية لكل أحد ١١٣
- * فصل : فى قوله: ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ الآية ١١٥
- * فصل : ومن شهادته ما يجعله فى القلوب من العلم ، وما تنطق به الألسن من ذلك ١١٧
- * سئل عن قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ما المراد بالآمن ؟ ١١٨
- * قوله فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ الآية ١١٩

تفسير سورة النساء

- * قوله : فى قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشُّهُوتَ ﴾ الآية ١٢٢
- معنى الحديث: « من عشق فحف وكتم وصبر ثم مات ، فهو شهيد » ١٢٢
- * سئل عن قوله: ﴿ وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ ﴾ الآية ، وقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا ﴾ وأن يبين هذا النشور من ذاك ١٢٤
- * فصل : فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ يَخْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ فى النساء ، وفى الحديد : ﴿ لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ . الَّذِينَ يَخْلُونَ ﴾ الآية ١٢٥
- * فصل : فى الكلام على جمع الله تعالى بين الخيلاء والفخر وبين البخل ١٢٦
- * فصل : فى قول الناس: الأدمى جبار ضعيف ، ولأى شىء يعود ضعفه وتجبيره ١٢٩
- * قال : قوله: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ بعد قوله: ﴿ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ لو اقتصر

- على الجمع أعرض العاصي عن ذم نفسه . . . ولو اقتصر على الفرق لغابوا عن التوحيد والإيمان بالقدر ١٣١
- ما يترتب على كون الحسنات من الله والسيئات من النفس ١٣١
- * فصل: فى قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ الآية، وبعض ما تضمنته من الحكم العظيمة ١٣٥
- * فصل: فيما يتناوله لفظ الحسنات والسيئات فى القرآن ١٣٧
- * فصل: فى أن المعصية الثانية قد تكون عقوبة للأولى ١٤٠
- الحسنات الثانية قد تكون من ثواب الأولى ، وكذلك السيئة الثانية قد تكون من عقوبة الأولى — بيان ذلك من القرآن ١٤٠
- * فصل: فى أن الذنوب التى يعملها الإنسان هى من نفسه ، وإن كانت مقدرة عليه ١٤٣
- * فصل: ليس للقدرية أن يحتجوا بالآية: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ ١٤٤
- * فصل: وقد ظن طائفة أن فى الآية تناقضا فى الظاهر ، حيث قال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ، ثم فرق بين الحسنات والسيئات فقال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ الآية ١٤٥
- * فصل: فيما ذكره المفسرون فى قوله: ﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ ١٤٧
- * فصل: فى أن ما جاء به الرسول ﷺ ليس سببا لشيء من المصائب ، وإنما تقع المصائب للعبد بسبب ذنوبه ١٤٨
- * فصل: فى بيان قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الآية ١٤٩
- * فصل: فى أن الآية: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم ١٥٠
- * فصل: إذا كانت الطاعات والنعم مقدرة، والمعاصى والمصائب مقدرة، فلم فرق بين الحسنات التى هى النعم، والسيئات التى هى المصائب، فجعل هذه من الله ، وهذه من الإنسان؟ ١٥١
- * فصل: فى أنه على العبد أن يعلم أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله فيشكره ، وأن الشر لا يحصل إلا بذنوبه فيتوب إليه ويستغفره ١٥٢
- لا يضاف الشر إلى الله مفردا قط ، وإنما على أحد وجوه ثلاثة ١٥٤
- ذكر قول من ضل من الفرق فى مسألة خلق أفعال العباد ١٥٤
- * فصل: فى بيان قول القدرية النفاة والمجبرة على أنه إذا جار أن يضل شخصا جاز أن يضل كل الناس إلخ ١٥٦
- * فصل: فى أن قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ الآية يقتضى أن العبد لا يزال شاكرا مستغفرا ١٥٧
- كل ما خلقه الله — مما فيه شر جزئى إضافى — ففيه من الخير العام والحكمة والرحمة ١٥٩
- أضعاف ذلك ١٥٩
- * فصل: فى أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التى يعملها إنما هو بمشيئة الله ورحمته وقدرته ١٦٠
- متى يثاب الإنسان على فعل الحسنات وترك السيئات ؟ ١٦٠
- * فصل: وقد تنازع الناس فى الترك ، هل هو أمر وجودى أو عدمى ؟ ١٦٢

- ١٦٤ * فصل : فى أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودى بفعل الحسنات
- ١٦٥ * فصل : فى أن السيئات منشؤها الجهل والظلم
- ١٦٦ * فصل : فى أن الغفلة والشهوة أصل كل شر
- ١٦٦ - البلاء العظيم من الشيطان لا من مجرد النفس
- ١٦٧ - ذكر أقوال المفسرين فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ﴾ الآية
- ١٦٩ * فصل : فى أن الله سبحانه قد تفضل على بنى آدم بأمرين هما أصل السعادة
- ١٦٩ - الأمر الأول: أن كل مولود يولد على الفطرة
- ١٦٩ - الأمر الثانى: الهداية العامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم ، وبما أنزل إليهم من الكتب وأرسل إليهم من الرسل
- ١٧٠ - الحكمة فى خلق الشر
- ١٧٤ - السبب فى أن أكثر ما يدخل الجنة من الفقراء
- ١٧٦ - مذهب السلف والقدرية الجهمية فى الحكمة والحمد والقدر وغير ذلك
- ١٧٧ - مذهب المعتزلة فى الحكمة وغيرها
- ١٧٧ - هل « حق ما قال العبد » من لفظ الرسول؟ الصواب فيه
- ١٧٩ - لِمَ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ النَّفْسَ مَتَحَرِّكَةً بِالْخَيْرِ دُونَ الشَّرِّ ؟
- ١٧٩ - جواب من قال: قال ﷺ: « لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له » وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب ، فكيف يكون ذلك خيرا ؟
- ١٨٠ - أعظم السيئات
- ١٨٣ - المراد بلفظ « الأمة »
- ١٨٥ - من طلب أن يطاع دون الله فهو كحال فرعون
- ١٨٦ * فصل : فى أن ما يتلى به العبد من الذنوب الوجودية - وإن كانت خلقا لله - فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله لأجله
- ١٨٧ - هل يعاقب العبد على مجرد عدم المأمور ؟
- ١٨٨ * فصل : وبما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان قوله: ﴿ وَتُقَلَّبُ أَعْيُنُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ ﴾ الآية
- ١٩٠ * فصل : فى أن السيئات التى تصيب الإنسان ليس لها سبب إلا ذنبه ، فأنحصرت فى نفسه ، بخلاف ما يصيبه من خير فإنه لا تنحصر أسبابه
- ١٩١ * فصل : فى أن السيئة إذا كانت من النفس ، والسيئة خبيثة مذمومة وصفها بالخبث فى مثل قوله: ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ ﴾
- ١٩٣ - فساد قول الجهمية فى الحكمة والعدل وغيرهما ، وكذا من اتبعه
- ١٩٥ - قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين
- ١٩٦ - مذهب الجهمية واشتهار مقالاتهم فى إمارة المأمون
- ١٩٧ - موافقة كثير من الصوفية الجهمية فى مسائل الأفعال والقدر
- ١٩٩

- سلامة مسلك الجنيد في القدر ١٩٩
- بيان قول القائل: يجوز أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجرا ٢٠١
- أصل الشر عبادة النفس والشيطان، وأصل الشرك في بني آدم كان من الشرك بالبشر الصالحين ٢٠٣
- تشبيه ابن عربي وأمثاله الولي بالله عزوجل ٢٠٤
- * فصل: في أنه على العبد ألا يطلب الحسنات إلا من الله ، وأنها من الله وحده
- ويستحق عليها الشكر ٢٠٦
- ذم الله في القرآن من يشرك به بعد كشف البلاء عنه وإسباغ نعمه عليه ٢٠٧
- مدح الله الذين يعبدونه ويطيعونه في السراء والضراء ٢٠٨
- توحيد الربوبية سبب لتوحيد الألوهية ٢١١
- يتضمن توحيد الألوهية فعل المأمور وترك المحظور ٢١٢
- توحيد الربوبية حجة على المشركين - كيف ؟ ٢١٢
- قول القدرية في أفعال العباد ٢١٤
- الإذن نوعان: إذن بمعنى المشيئة والخلق ، وإذن بمعنى الإباحة والإجارة ٢١٤
- بيان الإذن في قوله: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ٢١٤
- الأقوال في الشفاعة ، والمثبت منها والمنفى ٢١٦
- ليس في القرآن تكرار محض ، بل لابد من فوائد في كل خطاب ٢٢٧
- الشفاعة تكون لمن قال: لا إله إلا الله خالصا من قلبه ٢٢٧
- ضلال من ظن أن الشفاعة تنال بالأمور التي فيها شرك ٢٢٩
- * فصل: في ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله: ﴿ فَمَنْ نَفْسِكَ ﴾ أى: أومن نفسك ؟
- بمعنى أن الحسنات والسيئات كلها من الله لا من نفسك ٢٣٣
- * فصل: في قوله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ الآية ٢٣٧
- ما يدل على أن دين الإسلام أحسن ٢٣٨
- * فصل: في قوله: ﴿ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ الآية ٢٤٣
- * فصل: في أنه لا يجوز الجدال عن الخائن ، ولا يجوز للإنسان أن يجادل عن نفسه
- إذا كانت خائفة ٢٤٦

تفسير سورة المائدة

- * فصل: في أن سورة المائدة أجمع سورة في القرآن لفروع الشرائع من التحليل
- والتحريم ، والأمر والنهي ٢٤٩
- سبب نزول قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ الآية ٢٤٩
- * فصل: في قوله تعالى: ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ ٢٥١
- * فصل: هذه تفسير آيات أشكلت ، منها قوله: ﴿ وَعَبَدِ الطَّاغُوتِ ﴾ ٢٥٣

- * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ الآيتان ،
 ٢٥٤ وبيان سبب نزولهما
- * فصل : فى أن الذى جاءت به شريعة الإسلام هو الصراط المستقيم ، الذى يصلح به
 ٢٥٥ دين الإنسان - بيان ذلك
- تحذير السلف من المبتدع فى الدين ، والفاجر فى دنياه ٢٥٦
- بيان حديث : « من عشق ففء وكنتم وصبر ، ثم مات فهو شهيد » ٢٥٧
- لماذا كره الإمام أحمد وغيره إنشاء الأشعار فى الغزل الرقيق ٢٥٩
- حكم من يظن أنه لا يمكنه السلوك إلى الله تعالى إلا ببدعة ٢٦٠
- جواب من قال : إن الإنسان يجد فى نفسه نشاطا فى كثير من الطاعات إذا حصل له
 ما يحبه ، وإن كان مكروها حراما ٢٦١
- ما يباح من المحرمات وما لا يباح ٢٦١
- لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكرك منه ٢٦٢
- قصة الخضر مع موسى لم تكن مخالفة لشرع الله وأمره ٢٦٤
- * فصل : فى أن قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ لا
 يقتضى ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ٢٦٧
- ما فى الآية من الفوائد ٢٦٨
- * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنَّ آرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ﴾ ٢٧٠

تفسير سورة الأنعام

- * فصل : عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ
 مُّعَمَّرٍ ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ الآية ، هل المحو والإثبات فى
 اللوح المحفوظ ؟ مع أنه قد جاء « جف القلم إلخ ٢٧٣
- التعمير والتقشير فى العمر يراد به شيان ٢٧٤
- * فصل : فى أن الله ذكر أنه يرفع درجات من يشاء فى مناظرة إبراهيم ، وفى احتيال
 يوسف إلخ ٢٧٦
- * قال : هذه تفسير آيات أشكلت ، منها قوله : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا
 يُؤْمِنُونَ ﴾ والآية بعدها ٢٧٧
- * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ الآيات ٢٧٨
- جواب من قال : إن إخلاف الوعيد جائز ٢٧٩

